المُمتِع الكبير في التصريف

لابن عصفور الإشبيلي

تحقيق

الدكتور فخر الدين قباوة

مكتبة لبنان ناشرون

هذا الكِتاب

• وَجْه أندلسيّ مُشرق، يُقرِّب إلينا بالأُسلوب المُمتِع، والعَرْض المُبسَّط، والمُعالَجة اليَسيرة، والنَّفَس الأندلسيّ اللَّطيف، ما تَوضَّع في عِلْم التَّصريف، مِن تَجريد بَعيد، وخُشونة مُصطنَعة، وتَعقيد ثَقيل، فهو يَتخطَّى تاريخ عَصْره، ويُكوِّن مُقدِّمة للوُضوح والبَيان والتَّيسير.

• فقد انصبّ في عِلْم التَّصرِيف عَشرات من الكتب، تُعالج مَوْضوعه ومَوادّه بمُختلِف الوَسائل والأساليب، فكان منها حتّى القرن السابع زادٌ وافر، يَزخر بالمُتون المُجفَّفة الضَّنينة العطاء، والشُّروح المُطوَّلة البَعيدة المَنال، والحَواشي والتَّقييدات المُتداخِلة، حَتّى وُصِفَ هٰذا العِلْم بأنّه أعسر من الإعراب، وأضيق سبيلًا على المُرْتادين.

• وعندما تَناوَل ابن عصفور هٰذا الميدان العلميّ، استطاع أن يَنفحه بأنفاسه الأَندلسيّة، ويَصبغه بألوان البساطة والسَّلاسة والصَّفاء، ليُقرِّبه إلى النُّفوس والعقول. فقد استوفى جُمهور المادَّة الصَّرفية، ممّا يَحتاج إليه كُلّ دارِس أو باحِث أو مُؤلِّف، وعَرَضَه بأُسلوب تعليميّ مُيسَّر، يُقيم حوارًا وِدِّيًا بينه وبين قارئيه، ويُشْرِكهم في صِياغة النَّتائج والمَعلومات، ويُوظِّف ما في نفوسهم من تَساؤُلات ومُشكِلات، تَتعلَّق بالموضوع وعناصره ومَبادئه وقَواعده.

ولذلك أُعْجِبَ به العلماء، حَتّى إنّ أبا حَيّان النَّحويّ كان يُلازِمه في جَميع أسفاره، ويَجمع منه النُّسَخ المختلِفة.

• وآخِر ما وَصَلَ إلى يده منه نُسْخة ضَخمة، سَمّاها «المُمتِع الكبير»، وقد حَقَّق الدُّكتور فخر الدين هٰذا الكتاب باعتماد ذلك، مع أصول خَطِّيّة عليها حَواشٍ لأبي حَيّان، ونُقول مِن خَطّ المُؤلِّف، وغَيره من العُلَماء، ثُمَّ مَنَحه ما يَسَّره وقَرَّبه إلى الجميع، بخِبرته الأَصيلة المُتقنة، تفسيرًا وشَرْحًا وفَهرسةً فنِّيَّةً كاملة.

المُمتِع الكبير في التَّصْريف

لابْن عُصْفُور الإشْبيليّ
٥٩٧ - ٦٦٩هـ

تحقيق
الدَّكتور فخْر الدِّين قباوة

مَكتَبة لبْنان ناشِرُون

مكتبة لبنان ناشرون ش.م.ل
زقاق البلاط - ص.ب: ١١-٩٢٣٢
بيروت - لبنان
وكلاء وموزعون في جميع أنحاء العالم

الطبعة الأولى ١٩٩٦
رقم الكتاب 01R160306
طبع في لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقدّمة الطّبعة الثّامنة

ألا لله الحمد كلّ الحمد، وعلى النبيّ الكريم وسائر الأنبياء والمُرسَلين أفضل الصلاة والتسليم. وبعد فقد رأى النورَ كتابي هذا منذ ربع قرن، حين كانت المَصادِر الصرفيّة المُحقَّقة نادرة، فلقي الترحاب والاهتمام والتقدير في الأوساط العلميّة، لما يمتاز به من أسلوب مُشرِق وعرض يسير ونَفَس أندلسيّ لطيف، خلافًا لنظائره التي هي مُتون مُكثَّفة مُعقَّدة، أو شروح على المُتون تداخلت فيها الأحكام وتكرَّرت بالتعبير الصلب العنيد.

وتوالت الطبعات من هٰذا الكتاب، بعون الله تعالى، منسوخة مُصوَّرة دون أن يدخلها تعديل جوهريّ، وأنا أرجع إليها بالمُطالعة والمُتابعة، أرصد ما فيها من حاجة إلى الإصدار الجديد المُتقَن القويم، وأجمع المُلاحظات والمعلومات اللازمة لذٰلك. وكان في نشر المصادر الصرفيّة المُتوالِية مَورِد غنيّ، أمدَّني بكثير من التوجيهات والأضواء المُيسِّرة لما أتطلّع إليه. أضف إلى هٰذا مُتابعتي دراسة هٰذا العلم وتدريسه نظريًّا وعمليًّا في الجامعات العربيّة وغيرها، ممّا يهيئ لي مَنافذ للوضوح والدقّة والاستيعاب.

ثمّ جاءت البادرة الطَّيِّبة من الزملاء الكرام، المُشرِفين على «دار مكتبة لبنان»، بالرغبة في إخراج الكتاب إخراجة لائقة به في الشكل والمضمون والتدقيق، ليُصار إلى إعادة رصف حروفه وتغميره بالجودة والأناقة والغنى العلميّ السديد، فكانت فرصة سائغة، يسَّرت لي أن أجمع شتات ما تناثر لديّ من الآمال والرَّغبات والمُراجعات، وأنصرف إلى الإخراجة القديمة المُكرَّرة، بالإغناء والتصويب والتسديد.

وأوَّل ما شُغِلت به هو النصوص المُلحَقة بنسخة «فيض الله»، من زيادات ابن عصفور. فقد كان صَنَّف «المُمتِع» للأمير عبد الله بن عبد العزيز، في إشبيلية بين عامي ٦٢٥ و ٦٢٩، في صورة مُختصَرة بدائيَّة، ثمّ تابع إغناءه بالموادّ العلميّة سنة بعد سنة، يُلحِقها بحواشي نسخته بخطِّه، حتّى وافته المنيّة سنة ٦٩٩. وفي خلال ذٰلك كانت النسخ تتولَّد من الكتاب، وكلّ منها يحمل الزيادات التي سُجِّلت آنذاك. ولذا رأينا الخلاف الكبير بين النسخ التي وصلت إلينا نماذج

منها أو من نصوصها، في الزيادة والنقص والتعديل والتصويب، فكان منها ما يحمل صور تطوّر الكتاب بين يدي مؤلِّفه وثقافته وعلمه.

والواقع أنّ أبا حيّان النّحويّ اطَّلع على الصورة الأخيرة من نسخة المُؤلِّف نفسه، وعبَّر عنها بالنسخة الجديدة، وأطلق عليها اسم «**المُمتِع الكبير**». ذٰلك لأنَّ ابن عصفور كان قد ألحق بها عشراتٍ وعشرات، من الأحكام والضوابط والأمثلة والتفسير والحِجاج والاستدلال، وبعضَ الأبواب الكاملة ممّا يحتاج إليه الكتاب، وأجرى تعديلات في كثير من التعبير والاقتباس والإحالات، وصوَّب بعض الأحكام والقيود والشواهد والأمثلة، وضرب على عدد وافر من النصوص لأنَّها لا تفي بالمُراد. وقد وقف أبو حيّان على هٰذا كلِّه في «المُمتِع الكبير»، ورأى فيه زادًا غنيًّا تفتقر إليه نسخته التي يمتلكها ويرعاها بالتسديد والعناية، فنقل تلك الزيادات والتعديلات إلى حواشي نسخته، حتّى صارت نموذجًا وافيًا بالإخراجة الأخيرة للكتاب، كما أرادها ابن عصفور.

ولمّا حقَّقتُ الكتاب في طبعاته الماضية وقفت على تلك الحواشي الغنيَّة، وضقت بما فيها من خروم وغيمومة وتداخل، فاستقيت ما تيسَّر لي منها وألحقته بالنصّ، وأشرت إلى الباقي في التعليقات، على أمل أن أجد نسخة كاملة تحلّ ما في الحواشي من النقائص والصعوبات. ولٰكنَّ الظروف لم تسعفني بذٰلك، فرجعت إلى تلك النصوص بالتتبُّع والتدقيق والتحليل والتركيب، مُستأنِسًا بالمَصادِر التراثيَّة المنشورة مُؤخَّرًا، حتّى انقادت لي الجمهرة الغفيرة من الحواشي هٰذه، فأَثبتها في مواضعها من النصّ، وجعلت ما تعذَّرت قراءته بين معقوفين للدلالة على اجتهادي، أو في عبارات مُقتضَبة في التعليقات. وبهٰذا أكون - والحمد لله - قد استوفيت الإخراجة النهائيَّة لكتاب ابن عصفور، وأصبح النصّ المنشور قبل في غضون ربع قرن من الرعاية والتوجيه والتنمية قد شبَّ عن الطَّوق، بعد أن كان وليدًا غرًّا، وحقّ لي أن أُجعل اسمه في هٰذه الطبعة «**المُمتِع الكبير**»، كما ذكر أبو حيّان.

ثمَّ رجعت إلى النصّ مرارًا بالقراءات المُختلِفة، لأتلمَّس مَواطِن القصور في الطبعات الماضية، ومَلامِح الضعف في مَظاهِر التحقيق والإخراج والتيسير، فتجمَّع لديّ ألوان غفيرة من ذٰلك، تقتضي التبصُّر والتدقيق لإجراء التعديلات اللازمة. وكان عن ذٰلك أن أصبح للنصّ توزيع جديد في بعض المَواطِن، يُناسِب المُلحَقات وما تخلَّل السِّياق من لفظ، يملأ صفحة أو فقرات أو أسطرًا أو عبارات أو كلمات.

ورصدت ما كان من تطبيعات وخلل في الإخراج، فقوَّمت سبيله وخلَّصته من شوائبه، فإذا بي أُعيد ضبط الكلمات في النثر والشعر بما يُناسِب الواقع الثقافيّ الآن، فتُثبَّت الحركات

اللازمة، ويُستغنى عن الفائض الذي يُعرقل عمليّات القراءة والإدراك والاستفادة من المضمون. وتَبعَ ذٰلك اهتمام بعلامات الترقيم، لأنَّها في الحقيقة رُموز لجُمَل تعبيريَّة، تُوجِّه القارئ وتُساعده على الفهم الدقيق للدلالات والمَقاصِد. وكان من هذه العلامات تلك الآلاف من الأقواس المُتلاحِقة، أَسقطتها من المتن مُستغنيًا عنها بالإشارات البسيطة، لأُزيل عن وجه الكتاب ما عقّد صورته وبطّأ حركة المُطالَعة والاستفادة، فلم أترك منها إلّا النزر اليسير، ممّا هو ضروريّ لا يكون عنه عرقلة ونتائج سلبية. أضف إلى هٰذا كلّه تصويب ما ندَّ عن النُّسّاخ، من هنات وأوهام تقتضي التوجيه والتعديل والتقويم.

هٰذا في النصّ المُحقَّق. أمّا مُتمِّمات التحقيق فقد رجعت إليها بالإغناء والتنمية أيضًا، فيما كان من تعليقات وتوجيهات، ألقت عليها المنشورات التراثيَّة الجديدة لمسات من التصويب والتحقيق والتوضيح، واقتضت الأوضاع الثقافيَّة الحاليَّة نثره في طيّات المُتمِّمات. ومن ذٰلك تفسيرُ ما أغفلتُه قبل من الغريب، كان مألوفًا لدى القرّاء معناه، وأصبح الآن بحاجة إلى البيان والإيضاح، والأعلامُ من العُلَماء الذين تجاوزتُ الترجمة لهم صاروا مجاهيل في ميادين الدراسة والبحث، فكان واجبًا عليَّ أن أُعرِّف بهم أيضًا.

بل إنَّ الشواهد الشعريَّة خالطها بعض القصور والوهم، لندارة المَصادِر آنذاك، ثم قَدّمَتِ المنشورات التراثيَّة الجديدة وجوهًا من الدقَّة والصَّواب في ذٰلك السبيل، فعرفنا أصحاب بعض الأشعار الغُفل، وصحَّحنا ما كان قد نُسِب إلى غير صاحبه. وكذٰلك الإحالات التي نثرها ابن عصفور وَجدَ كثير منها مصدره الذي نُقِل عنه، وكان من قبل تائهًا مجهول القرار.

وفي التعليقات أيضًا، أَسقطت كثيرًا من العبارات التي تُمثِّل تصحيف النُسّاخ وأوهامهم، واكتفيت ببعض النماذج، تُشير إلى ما كانت عليه النُّسَخ، مع أنَّها قد عورضت وصحَّحها علماء أعلام. ثمَّ أضفت بقيَّة الحواشي التي ألحقها أبو حيّان وغيره، وهي كثيرة جدًّا تُقدِّم للنصّ خدمة كبيرة، وتُطلِعنا على مَصادِر تراثيَّة بعضها ما زال مجهولًا، وتُزوِّدنا بالبيان والتفسير والتوجيه والتقويم.

تلك هي الصورة الجديدة لـ «**الـمُمتِع الكبير**»، أضعها بين أيدي الدارسين والباحثين والمُحقِّقين، آملًا أن تجد لها ما يُناسِبها من التقدير والعناية والاهتمام، وشاكرًا للمسؤولين عن «مكتبة لبنان» هٰذه البادرة الطَّيِّبة، التي فتحت لي باب العودة إلى كتابي الغالي، ليكون في ثوبه التامّ الأنيق الرصين. والحمد لله ربّ العالمين.

حلب في ١٨ من رجب سنة ١٤١٤

١ من كانون الثاني سنة ١٩٩٤ — **الدكتور فخر الدين قباوة**

التمهيد

وقفت، في زيارتي لإستانبول عام ١٩٦٣، على نسخة مخطوطة من كتاب «المُمتِع»، في مكتبة «مراد ملّا»، فثبت لديّ أنّ ما ذكره المؤرّخون عن هٰذا الكتاب، من الثناء والإجلال، حقيقة لا مِراء فيها. فاتّخذت من هٰذه النسخة صورة مصغّرة بالميكروفيلم، على أمل أن أتابع النُّسَخ الأُخرى، في مكتبات أُخر.

وقد تبيَّن لي، بعد المُراجَعات المُتتابِعة لهٰذه النسخة، أنّها مخرومة ناقصة، لا يمكن الاعتماد عليها، في المعرفة التامّة لهٰذا الكتاب. ولذٰلك كنت أشدَّ حرصًا على تتبُّع ما يمكن أن يُعثَر عليه من النُّسَخ، حتّى وقفت على نسخة مخطوطة في مكتبة «فيض الله»، فكانت بحقٍّ الضالّة التي أنشدها، لما تمتاز به من تمام وتوثيق وضبط. ثمّ وقفت على نسخة أبي حيّان «المُبدِع»، فشعرت أنّ أصول العمل العلميّ قد توافرت. فلا بدّ من الشروع به، ليخرج إلى مُحبّي العربيّة وخَدَمتها، بثوب يليق به وبمؤلّفه. وها أناذا أدفع به إلى المطبعة، بعد أن حمّلته، من الجهود والعناء والصبر، ما لا يقدّره إلّا الله. فهو حسبي، ونِعمَ الوكيل.

ابن عصفور

هو أبو الحسن عليُّ بن مؤمن بن محمَّد بن عليّ بن أحمد بن محمّد النحويّ الحضرميّ الإشبيليّ. ولد في مدينة إشبيلية من بلاد الأندلس سنة ٥٩٧ هـ - ١٢٠٠ م، وأخذ النحو والأدب واللغة من أشهر علماء عصره هناك. ولمّا بلغ من العلم منزلة الأستاذيّة شرع يُدرّس علوم العربيّة في إشبيلية، ثمّ في حَواضِر الأندلس مُدُن: شَريش ومالَقة ولُورَقة ومُرسِية. وكان يُملي مُصنَّفاته من حفظه دون كتاب. وهي الشروح التي وضعها على: الجُمل للزجاجيّ، والإيضاح لأبي عليّ الفارسيّ، والمُقدّمة الجُزُوليّة، وكتاب سيبويه...

ثمّ انتقل ذكره إلى المغرب، فودّع الأندلس وجاز إلى مُرّاكش، يُقيم في حَواضِرها ويُملي مُصنَّفاته. ثم انتقل إلى تونس، حيث أكرمه أمير المؤمنين المُستنصِر بالله محمّد بن أبي زكريّاء، واصطحبه في رحلاته ومَجالسه، يُشجِّعه على الإقراء والتعليم. وقد حنَّ إلى وطنه فعاد إلى بعض مُدُن الأندلس، ثمّ عاد إلى مرّاكش ومنها إلى تونس، حيث أقام في عاصمتها حتّى توفّي سنة ٦٦٩ هـ - ١٢٧٠ م، ودُفِن في مقبرة ابن مهنّا قرب جبّانة الشيخ ابن نفيس.

وقد اختُلف في سبب وفاته، والراجح ما رواه الزركشي. وهو أنَّ ابن عُصفور[١] كان في مجلس السلطان آنذاك، من أحد أيّام الشتاء، في رياض أبي فهر قرب الجابية الكبيرة. وهي حوض ضخم. ولما افتخر السلطان بما في مَملكته من مَظاهِر العظمة قال ابن عصفور، يذكّره فضل العلماء في ذلك: «بنا وبأمثالنا». فغضب السلطان وأمر بعض رجاله أن يلقوه بثيابه في الجابية، ويطيلوا بقاءه فيها. وبعد خروجه منها أصابته حمّى شديدة، لبث فيها ثلاثة أيّام، ثمّ قضى نحبه. ورثاه القاضي ابن المنير ناصر الدين أحمد بن محمّد المالكي المُتوفّى سنة ٦٨٣، ببيتين زعم فيهما أنّ النحو انتهى بوفاته.

وذُكر في تاريخ حياته أنّه كان حامل لواء العربيّة في عصره، وأصبر الناس على المُطالعة، لا يملّ

(١) الفصيح في اللغة أن لفظ «عصفور» بضم العين. وحكى ابن رشيق أنها تفتح في لغة. التاج (عصفر). وانظر ص١٠٥ .

من ذٰلك، وأنّه لم يكن ذا ورع، وهو يرتاد مَجالِس الشراب ويصبغ لحيته ورأسه بالحنّاء. وزعم بعض المؤرِّخين أنّه لم يكن عنده ما يؤخذ عنه غير النحو، ولا تأهّل لغيره من علوم العربيّة. ولٰكنّ ما سنذكره، من شيوخه وتلاميذه ومُصنّفاته، يدلّ على علم بالأدب أيضًا والنقد ونَظم الشعر.

فقد لازم رئيس نحاة الأندلس أبا عليّ الشلوبين عمر بن محمّد الأزديّ المُتوفّى سنة ٦٤٥، لازمه عشر سنين، وقرأ عليه كتاب سيبويه. وكان من شيوخه أيضًا المُقرئ العالم باللغة والأدب أبو الحسن الدّبّاج عليّ بن جابر اللّخميّ المُتوفّى سنة ٦٤٦، ومن تلاميذه أبو الفضل الصفار قاسم بن عليّ الأنصاريّ البطَلْيَوسيّ المُتوفّى بعد سنة ٦٣٠، وأبو عثمان الطّبيريّ سعيد بن حكم القرشيّ النحويّ الأديب الشاعر الناثر الفقيه المُحدِّث المُتوفّى سنة ٦٨٠، وأبو عبد الله الشلوبين الصغير محمّد بن عليّ الأنصاريّ المالَقيّ النحويّ المُقرئ الذي توفّي سنة ٦٧٠، وابن سعيد المدلجيّ أبو الحسن عليّ بن موسى الغرناطيّ الأديب المؤرّخ للأدب المُتوفّى سنة ٦٨٥، وأبو حيّان محمّد بن يوسف الغرناطيّ النّفزيّ، العالم المشهور في القراءة والتفسير واللّغة والحديث والأصول والفروع والبلاغة والتّراجِم المُتوفّى سنة ٧٤٥.

أمّا مُصنّفاته فما طُبع منها:

١- المُمتِع في التّصريف: حقّقته على نُسَخ خطّيّة، ونُشِر سنة ١٩٧٠ م، وصدر منه عدّة طبعات. وقد صَنّف ابن عصفور هٰذا الكتاب مُختصَرًا، وقدّمه إلى الأمير أبي بكر عبد الله بن أبي الأصبغ حاكم إشبيلية، ثمّ ألحق به زيادات كثيرة، جعلت أبا حيّان يُطلِق عليه اسم «المُمتِع الكبير». وقد علّق عليه ابن مالك صاحب الألفيّة نقودًا كثيرة، أضاف إليها أبو حيّان أكثر منها، ثمّ اختصره في كتاب سمّاه «المُبدِع المُلخّص من المُمتِع»، ونُشِر في الكويت سنة ١٩٨٢م، بتحقيق عبد الحميد سيّد طلب.

٢- المُقرّب في النحو: حقّقه عبد الستّار الجواري وعبد الله الجبوري، ونُشِر سنة ١٩٧١م. وقد ألّفه ابن عصفور للأمير يحيى بن عبد الواحد الهنتاتيّ جدّ الحفصيّين، ثمّ عاد إليه بالشرح والتفصيل في مؤلّف آخر لم يتيسّر له إنجازه، واستلّ من المُقرّب المُثُل والمسائل المُشْكِلة، وشرحها مع إيراد الأمثلة الأُخرى في كتاب سمّاه «مُثُل المُقرّب»، ألّفه للخاصّة من العلماء سنة ٦٤٧هـ. وقد حقّقه عبد الرحمٰن بن محمّد العمّار، ثمّ أحمد حسن كحيل.

واختصر أبو حيّان أصل الكتاب في مُصنّف اسمه «تقريب المُقرّب»، حقّقه عفيف عبد الرحمٰن، ونُشِر في بيروت سنة ١٩٨٢ م. ولمّا رأى أبو حيّان غموض مُختصَره هٰذا، وعُسره على الطّلبة، شرحه مع تعقّب لابن عصفور وتفسير لدقائقه، في كتاب سمّاه «التدريب في تمثيل التقريب». وروى أبو حيّان مقطوعة من الشعر لابن تُولُو القرشيّ المُتوفّى سنة ٦٨٥ هـ، يُقرّظ بها

كتاب المُقرَّب ويَمتدح ابن عصفور.

وقد شرح المُقرَّب أيضًا كلّ من بهاء الدين محمّد بن إبراهيم النحّاس المُتوفّى سنة ٦٩٨، وتاج الدين أحمد بن عثمان التركمانيّ المُتوفّى سنة ٧٦٨. ولتاج الدين نفسه تعليقة لطيفة على شرح ابن عصفور لكتابه «المُقرَّب». وفي عصرنا هٰذا شرحه عليّ محمّد فاخر باسم «شرح المُقرَّب لابن عصفور»، ونشره في القاهرة سنة ١٩٩٠ م. ويعمل خيري عبد الراضي عبد اللطيف في تحقيق القسم الأوّل من شرح ابن النحّاس.

وكان قد تَعقَّبَ المُقرَّبَ بالنقد والتجريح كلّ من ابن مؤنس القابسيّ، وابن هشام، وابن الحاجّ أحمد بن محمّد المُتوفّى سنة ٦٤٧ في كتابه «الإيرادات على المُقرَّب»، وابن الضائع المُتوفّى سنة ٦٨٠، وإبراهيم بن أحمد الأنصاريّ الجزريّ في كتابه «المنهج المُعرَّب في الردّ على «المُقرَّب»»، وحازم القرطاجنيّ الخزرجيّ المُتوفّى سنة ٦٨٤ في كتابه «شدّ الزُّنّار على جحفلة الحمار»، والمالَقيّ أحمد بن عبد النور المُتوفّى سنة ٧٠٢.

٣- الشرح الكبير: وهو أكبر شرح لابن عصفور على كتاب «الجمل في النحو» للزجّاجيّ، يُسمّى «أحكام ابن عصفور». حقَّقه صاحب أبو جناح، ونُشِر في بغداد سنة١٩٨٠ م. وكان أبو حيّان قد اختصر هٰذا الكتاب، ورتَّبه ترتيب أبواب «المُقرَّب»، وسمّاه «المَوفور في تحرير أحكام ابن عصفور». وقد وهم بعض المُعاصِرين، فظنّ «المَوفور» اختصارًا لشرح ابن عصفور على المُقرَّب.

٤- ضرائر الشعر: حقَّقه السيّد إبراهيم محمّد، ونُشِر في بيروت سنة ١٩٨٠ م أيضًا.

وما لم يُطبَع من مُصنَّفاته، وفي المكتبات الخطّيّة نُسَخ مخطوطة من بعضه:

١- الأزهار.

٢- إنارة الدياجي.

٣- البديع: وهو شرح على المُقدِّمة الجُزُوليّة التي صنَّفها أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزوليّ المُتوفّى سنة ٦٠٧، وعُرِفت باسم «القانون». وهي مُقدِّمة مُوجَزة جدًّا في النحو، وَصَفها العلماء بالعُسر والغرابة، وكان الجزوليّ نفسه قد شرحها أيضًا.

٤- سرقات الشعراء.

٥- شرح أبيات الإيضاح.

٦- شرح الأشعار الستّة: وهو شرح لدواوين: امرئ القيس، والنابغة الذبيانيّ، وزهير بن أبي

سُلمَى، وعلقمة الفحل، وطرفة بن العبد، وعنترة بن شدّاد.

٧- شرح الإيضاح: والإيضاح كتاب نحويّ لأبي عليّ الفارسيّ المُتوفّى سنة ٣٧٧، عُرِف باسم «الإيضاح العضديّ». وفي خزانة الأدب وشرح أبيات المُغني للبغداديّ نُقول من شرح ابن عصفور هٰذا.

٨- شرح الإيضاح الشعريّ.

٩- الشرح الأوسط: وهو شرح مُتوسّط الحجم لكتاب «الجُمل في النحو» للزجّاجيّ.

١٠- شرح الحماسة: وهو شرح على «ديوان الحماسة» الذي جمعه أبو تمّام حبيب بن أوس الطائيّ المُتوفّى سنة ٢٣١.

١١- شرح ديوان المُتنبّي: وهو شرح لشعر أبي الطيّب أحمد بن الحسين المُتوفّى سنة ٣٥٤ .

١٢- الشرح الصغير: وهو شرح مُوجَز على «الجمل في النحو» للزجّاجيّ.

١٣- شرح الكتاب: وكان ابن عصفور قد لَزِم شيخه أبا عليّ الشلوبين عشر سنين، قرأ عليه فيها بعض الكُتُب النحويّة، وكتاب سيبويه المُتوفّى سنة ١٨٠ ، ثمّ تصدّر لتدريس هٰذا الكتاب وإقرائه، وعلّق عليه شرحًا نقل منه البغداديّ بعض النصوص في «خزانة الأدب». وكان ابن الحاجّ أبو العبّاس أحمد بن محمّد الإشبيليّ يقول مُعرِّضًا بابن عصفور: إذا مُتُّ فَعَلَ أبو الحسن ابن عصفور في كتاب سيبويه ما أراد، فإنّه لا يجد من يردّه.

١٤- شرح المُقدِّمة: وهو شرح على المُقدِّمة النحويّة التي صنّفها ابن عصفور نفسه.

١٥- مُختصَر الغُرّة.

١٦- مُختصَر المُحتسَب: وهو اختصار لـ «المُقدِّمة المُحتسَبة» في النحو، التي ألّفها ابن بابشاذ طاهر بن أحمد النحويّ المُتوفّى سنة ٤٦٩.

١٧- مُفاخَرة السالف والعِذار.

١٨- المِفتاح.

١٩- مُقدِّمة في النحو: وهي مُصنَّف مُوجَز في النحو، شرحه ابن عصفور نفسه فيما ذكرنا تحت الرقم ١٤.

٢٠- مَقطوعات شعريّة.

٢١- الهِلال أو الهِلاليّة.

ونُسِب إليه في بعض كُتُب المُعاصِرين من المُصنَّفات ما يلي:

١- إيضاح المُشْكِل: وهو شرح لكتاب «المُغْرِب في ترتيب المُعْرِب»، لأبي الفتح المُطرّزيّ ناصر الدين بن عبد السيِّد الخُوارزميّ الحنفيّ، المُتوفّى سنة ٦١٠.

٢- السلك والعنوان ومرام اللؤلؤ والعِقيان: وهو أرجوزة في النحو، مع شرح لها.

٣- المُقنِع في النحو.

٤- مَنظومة في النحو: شَرَحها صدقة بن ناصر بن راشد الحنبليّ، سنة ١٠١٦.

والناظر فيما نُشِر من مُصنَّفات ابن عصفور، وعناوين ما صَحَّت نِسبته إليه ممّا لم يُنشَر، يجد نشاطًا واسعًا في دراسة النحو والصرف واللغة والأدب، وإنتاجًا أدبيًّا في النثر والشعر والرجز. ولهٰذا قيل عنه: إنّه كان عَلَمًا في اللغة، ريّان في الأدب، في الطبقة الأولى من أعلام إشبيلية، وحامل لواء العربيّة في زمانه بالأندلس، وإمامًا في المَغارِب والمَشارِق، وحيث حلّ فعلمه نازل بالمحلّ الرفيع ومُقابَل بالبرّ الفائق.

أمّا أعماله النحويّة فكانت تسير فيما خطَّه قُدَماء النُّحاة، من مَذهب التحقيق. وهو يقوم على اتِّخاذ سبيل بين طريقي البصرة والكوفة، لاختيار الرأي المدعوم بالدليل. فإن كان دليل الطَّرفين ضعيفًا، وتَبدَّى للباحث ما هو أصحّ، بذل في المسألة اجتهاده ووضع حكمًا جديدًا بعيدًا عن المَذهبين. ولذا كان ابن عصفور يختار في مُصنَّفاته ما رجَّحته الأدلّة، من أقوال البصريّين والكوفيّين والبغداديّين، ويُضيف أحيانًا ما انفرد به هو، من الأحكام والضوابط والتعليل والتفسير.

وكان لمذهب التحقيق هٰذا في تاريخ النحو بذور، لدى قُدَماء البصريّين كالمُبرّد، حين تصدّى للردّ على مسائل من كتاب سيبويه، بما استدلّ به الأخفش وغيره. ثمّ جاء ابن كَيسانَ والزّجاجيّ والفارسيّ يُوسِّعون هٰذه الدائرة، عاملين بما رسمه المازنيّ في قوله: «إذا قال العالِم قولًا مُتقدِّمًا فللمُتعلِّم الاقتداء به، والاحتجاج لقوله، والاختيار لخلافه إن وجد لذٰلك قياسًا». واتَّسعت بذٰلك رقعة مَذهب المُحقّقين في النحو لدى المُتأخِّرين كالرضيّ وابن عصفور وابن مالك وابن هشام، حتّى عبّر عنه أبو حيّان بوضوح في قوله: «ولسنا مُتعبِّدين باتّباع مَذهب البصرة، بل نتّبع الدليل».

المصادر والمراجع

١ - ابن عصفور والتصريف لفخر الدين قباوة بيروت ١٩٨١.
٢ - أخبار التراث العربيّ ١٩: ١٤ و٢٨: ٢٣.
٣ - اختِصار القِدح المُعلّى لمحمّد عبدالله القاهرة ١٩٥٩ ص ٢٢ و١٥٥.
٤ - أسماء الكتب لعبد اللطيف بن محمّد دمشق ١٩٨٣ ص ٢٨٩.
٥ - الأعلام لخير الدين الزِّركلي القاهرة ١٩٥٩ ٥: ١٧٩.
٦ - إيضاح المكنون لإسماعيل باشا البغدادي طهران ١٩٤٧ ١: ٥٢٧.
٧ - بغية الوعاة لجلال الدين السيوطي القاهرة ١٣٢٦ ص ٣٥٧.
٨ - تاريخ الأدب العربيّ لكارل بروكلمان القاهرة ١٩٧٥ ٥: ٢٤٨ و ٣٦٦.
٩ - تتمّة المُختصَر في أخبار البشر لابن الوردي القاهرة ١٢٨٥ ٢: ٢٢٠.
١٠- تاريخ الدولتين المُوحِّدية والحفصيّة لمحمّد بن إبراهيم الزركشي تونس ١٢٨٩ ص ٢٩ - ٣٠.
١١- الجنى الداني في حروف المعاني لابن أمّ قاسم المرادي بيروت ١٩٨١ ص ٢٤٤.
١٢- الذيل والتكملة لأبي عبد الله المرّاكشي بيروت ٥: ٤١٣ - ٤١٤.
١٣- روضات الجنّات لمحمّد بن باقر الموسوي سنة ١٣٤٧ ص ٤٩٣.
١٤- شذرات الذهب لابن العماد مكتبة القدسي ١٣٥١ ٥: ٣٣٠- ٣٣١.
١٥- شرح جُمَل الزَّجّاجي لابن عصفور بغداد ١٩٨٠.
١٦- شرح المُقرِّب لعلي محمّد فاخر القاهرة ١٩٩٠.
١٧- صلة الصِّلة لأبي جعفر بن الزبير بيروت ص ١٤٢.
١٨- ضرائر الشعر لابن عصفور بيروت ١٩٨٠.
١٩- عنوان الدراية لأحمد بن أحمد الغبريني الجزائر ١٩١٠ ص ١٨٨ - ١٩٠.
٢٠- فهرسة المكتبة الخديويّة القاهرة ٤: ١١٣.
٢١- فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي القاهرة ١٩٥١ ٢: ١٨٤ - ١٨٥.
٢٢- كشف الظنون للحاجّ خليفة طهران ١٩٤٧ ص ٥٢٧ و٦٠٣ و ١٠٤١ و١٦٢١ و١٨٠١ و١٨٠٥ و١٨٢٢.
٢٣- مجلّة حوليّات جامعة القدّيس يوسف بيروت ١٩٨٩ ص ٣٢١ - ٣٢٦.
٢٤- مُعجَم المؤلّفين لعمر رضا كحّالة بيروت ٧: ٢٥١.
٢٥- مفتاح السعادة ومصباح السيادة لطاش كبري زاده حيدر آباد ١٣٢٩ ١: ١١٨.
٢٦- المُقرِّب في النحو لابن عصفور بغداد ١٩٧١.
٢٧- المُمتِع في التصريف لابن عصفور بيروت ١٩٨٧.
٢٨- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقّري بيروت ١٩٦٨ ٢: ٢٠٩ و٢٧١ - ٢٧٢ و٧٠١ و٣: ١٨٤ و٤: ١٤٨ و٥: ٨٢ .
٢٩- هديّة العارفين لإسماعيل باشا البغدادي طهران ١٩٤٧ ١: ٧١٢.
٣٠- الوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي ١٢: ٢١٨ - ٢١٩.
٣١- الوفيات لابن قنفذ بيروت ١٩٧٢ ص ٣٣١ .

النّسخ المخطوطة

صَنَّف أبو الحسن كتاب «المُمتِع»، وقدّمه إلى الأمير أبي بكر عبدالله بن أبي الأصبغ عبد العزيز بن صاحب الردّ. وقد صرّح بذلك في خطبة كتابه وأشاد بالأمير إشادة بالغة.

والمشهور أنّ هٰذا الأمير[٢] شاعر أديب، ذوّاقة لأطراف العلوم، ولّاه ابن هود على رُندة، ثمّ سار إلى إشبيلية، وطرد واليَ ابنِ هود واستبدّ بها، واتّفق وابنَ الأحمر على ابن هود. ولٰكن ابن الأحمر غدر به، وقتله عام ٦٣١.

وإذا استأنسنا بحياة الأمير أبي بكر، استطعنا أن نُحدِّد التاريخ التقريبيّ، لتَصنيف كتاب «المُمتِع». فالمعروف أنَّ ابن هود تلقّب بالمُتوكِّل على الله سنة ٦٢٥، وانفصل[٣] عنه أبو بكر عام ٦٢٩، حين ثار عليه في إشبيلية وطرد واليه. ولمّا كان ابن عصفور يُشيد بأبي بكر[٤]، «الذي بذل جِدّه في نصر هٰذه الدعوة النبويّة، ولم يأل جهده في عضد هذه الدولة المُتوكِّليّة»، فإنّ من البديهيّ أن يكون قد صنَّف هذا الكتاب، خلال السنوات التي كان فيها أبو بكر مُخلِصًا لابن هود المُتوكِّل على الله. وذٰلك بين عامي ٦٢٥ و٦٢٩.

وقد بَسَط ابن عصفور مسائل التصريف، في هذا الكتاب، بَسطًا مُسهَبًا مدعومًا بالتعليل والتفسير والحِجاج والأدلّة والشواهد، فكان من أشهر كتبه، ومن أمثل كتب الصرف المُطوَّلة،[٥] حتّى قلَّ أن يخلو من مسائله كتاب، من كتب المُتأخّرين. وكان أبو حيّان النحويّ شديد الإعجاب به، يُقدِّمه على ما سواه، ولا يُفارقه في الحلّ والترحال،[٦] لأنّه كما يقول[٧] «أحسن ما وُضِع في هذا الفنّ ترتيبًا، وألخصه تهذيبًا، وأجمعه تقسيمًا، وأقربه تفهيمًا».

(٢) اختصار القدح المعلى ص١١٢ - ١١٣.
(٣) تاريخ ابن خلدون ٤: ١٦٩.
(٤) الممتع ص٢٨.
(٥) مفتاح السعادة ١: ٢١٨ وكشف الظنون ص١٨٢٢.
(٦) بغية الوعاة ص ٣٥٧ وشذرات الذهب ص٣٣٠ - ٣٣١ ومفتاح السعادة وكشف الظنون.
(٧) المبدع الورقة ٢.

ومن مَظاهِر عناية أبي حيّان به أنّه عَلّق عليه تعليقات عظيمة الأهمّيّة، ثمّ لخّصه في كتاب سمّاهُ «المُبدِع في التصريف». وكان ابن مالك، صاحب الألفيّة، قد علّق على «المُمتِع» نقودًا كثيرة. وقد استَوفينا أكثر تعليقات ابن مالك وأبي حيّان، فأَثبتناها في حواشي النصّ إتمامًا للفائدة.

أمّا النُّسَخ المَخطوطة التي اعتَمدتها في التحقيق فإليك وصفها:(١)

نسخة فيض الله (ف):

تَحتفظ بها مكتبة «فيض الله» بإستانبول تحت رقم ٢٠٥٢. وهي في ٧٣ ورقة قياس ٢١x١٦ سم، وفي كلّ صفحة ٢٧ سطرًا، بخطّ مغربيّ جيّد. ومنها صورتان مُصغّرتان على الميكروفيلم، في معهد المخطوطات بالجامعة العربيّة، تحت الرقمين ٩ و٢٠ من قسم الصرف.

على الورقة الأُولى من النسخة «تصريف الأستاذ أبي الحسن ابن عصفور أكرمه الله. وهو الذي سمّاه بالمُمتِع في التصريف». وقُبالة ذٰلك: «كتبه لنفسه حسن بن محمّد...». ويلي هٰذا عدّة تملّكات، انتهت بانتِقال مُلكيّة النسخة إلى شيخ الإسلام فيض الله، الذي أثبت عليها خاتمه: «وقف شيخ الإسلام السيّد فيض الله أفندي - غفر الله له ولوالديه - بشرط ألّا يخرج من المدرسة التي أنشأها بقسطنطينيّة سنة ١١١٢».

وكان أبو حيّان النحويّ تملّك هٰذه النسخة، من قبل، وحملها معه إلى القاهرة، حيث قابلها قراءة بنسخة شيخه رضيّ الدين محمّد بن عليّ الأنصاريّ الأندلسيّ. وقد أثبت هٰذه المُقابَلة في ختام النسخة كما يلي: «قابلت جميع هٰذا الكتاب مع شيخنا الإمام اللغويّ الحافظ حُجّة العرب أوحد العصر، رضيّ الدين أبي عبدالله محمّد بن عليّ بن يوسف الأنصاريّ الأندلسيّ الشاطبيّ. قاله كاتبه أبو حيّان محمّد بن يوسف بن عليّ بن حيّان النفزيّ الأندلسيّ الجيّانيّ نزيل القاهرة...».

يُضاف إلى هٰذا أنّ أبا حيّان عارض قسمًا من هٰذا الكتاب، بنسخة بخطّ ابن عصفور نفسه، وصَوَّب بعض العِبارات، نقلًا من تلك النسخة. وعارض أبو حيّان هٰذا الكتاب أيضًا بنُسَخ أُخرى، منها:

---

(١) أشار الأستاذ عبدالعزيز الميمني في مذكّراته إلى نسخة مخطوطة من «الممتع» في خزانة وليّ الدين بإستانبول تحت الرقم ٢٠٠٤، ونقل ذٰلك الأستاذ الزركليّ في الأعلام ١٠: ١٥٨. وقد اتّصلت بالسيد مدير المكتبة السليمانية، لتصوير هٰذه النسخة، فكان الجواب أن هٰذه الخزانة ليس فيها من الممتع شيء. وفي خزانة شيخ الإسلام عارف حكمة، بالمدينة المنوّرة، نسخة مخطوطة من «الممتع» تحت رقم ٤٨، لم يتيسّر لي الوقوف عليها. انظر المقرب ١: ١٢. وفي مكتبة القرويين نسخة أُخرى...

١- نسخة ابن الزبير.

٢- نسخة ابن الخفّاف.

٣- نسخة الخزرجيّ.

٤- نسخة الكرمانيّ.

وبذلك أصبحت نسخة أبي حيّان رفيعة القدر، ذات قيمة علميّة مُنقطِعة النظير. فهي تُمثّل أكثر من عشر نسخ قديمة، منها نسخة بخطّ المؤلّف.

وممّا يُذكَر ههنا أنّ أبا حيّان، وغيره من العلماء، حلّوا هٰذه النسخة بتعليقات وافرة، فيها التفسير والاستدراك والتعقُّب والنقد. وقد أثبتنا ما لم يُخترَم منها في تعليقاتنا على النصّ، بعد أن اتّخذنا هٰذه النسخة أصلًا للتحقيق، ورمزنا إليها بالحرف (ف).

نسخة مراد ملّا (م):

تحتفظ مكتبة «مراد ملّا» في إستانبول بهٰذه النسخة التي تضمّ ٩٥ ورقة من القطع المُتوسِّط، في كلّ صفحة منها ١٧ سطرًا. وفي الصفحة الأولى منها: «مُمتِع في الصرف، تأليف الفقيه الأستاذ أبي الحسن ابن عصفور، من أهل مدينة إشبيلية، إمام علم العربيّة. رحمه الله وعفا عنه». وفي الصفحة الأخيرة: «كَمُل، والحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على سيِّدنا محمّد وآله. وكان الفراغ منه يوم الخميس، الخامس عشر لشهر شوّال، من عام خمسة وثلاثين وسبعمائة».

وقد كُتِبت هٰذه النسخة بخطّ حسن، كَثُر فيه الخطأ والتصحيف والتحريف، ولم تُعارَض بالأصل الذي نُقِلت منه. ونحن نُرجِّح أنّ ذٰلك الأصل يَرجع إلى ما هو أَقدم من الأصل الذي نُقِلت منه نسخة «فيض الله»، لأنّ الخلافات بين النسختين أثبتت أنّ نسخة «فيض الله» اعتمدت أصلًا، يضمّ زيادات وتنقيحات وتصويبات للمؤلِّف، لم تَصِل إلى نسخة «مراد ملّا».

نُضيف إلى هٰذا أنّ نسخة «مراد ملّا» هٰذه قد اختُرِمت نصوصها، في مَواطِن كثيرة،[1] وبعض هذه الخروم طويل جدًّا، يَستغرِق صفحات، بل عشرات من الصفحات. وأظهرها سقوط بابين كبيرين، هما «باب أحكام حروف العلّة الزوائد»، و«باب القلب والحذف على غير قياس». وتحت كلّ منهما بضعة أبواب فرعيّة.[2] وقد حاول أحد العلماء أو النسّاخ أن

(١) انظر الورقات ٦ و٧ و٩ و١٨ و٣١...

(٢) انظر الورقات ٤ و٦٧...

يُعوِّض بعض هذه الخروم، فكان في النسخة عدّة مَواطِن، كُتِبت بقلم يُخالِف خطّ الأصل.(١)

بيد أنّ هٰذه النسخة، على رداءتها ونقصها، ساعدت في تحقيق الكتاب، فقوّمت بعض العبارات، وملأت بعض الثغرات المَطموسة في نسخة «فيض الله»، وكان الرمز إليها بالحرف (م).

نسخة المُبدِع:

كان أبو حيّان النحويّ شديد الإعجاب بكتاب «المُمتِع»، كثير الاهتمام به، حتّى إنّه كان لا يُفارِقه. وقد رأينا في وصف نسخة «فيض الله» كثرة العناية التي أَولى بها أبو حيّان هٰذا الكتاب، من مُقابَلته قراءة على شيخه رضيّ الدين الأنصاريّ الأندلسيّ، ومُعارَضته بالنُّسَخ الكثيرة التي منها قطعة بخطّ المؤلّف، وتعقُّبه بزيادات وشروح ونقود.

وقد توّج أبو حيّان عنايته هٰذه، بأن لخّص كتاب «المُمتِع» بنفسه، فاختزَل عباراته، وأَسقط شواهده، وما فيه من احتجاج وجدل واستطراد، وقدّم وأخّر في بعض مَقاصده، تبعًا لتنسيقه الخاصّ في عرض المادّة، دون أن يجري في تلك المادّة تنقيحًا أو تصويبًا يُذكَر. وقد سَمّى مُختصَره هٰذا «كتاب المُبدِع في التصريف».

ولمّا كان في نسختَي «فيض الله» و«مُراد ملّا» خروم وتصحيفات وعبارات، غائمة أو مَطموسة، فإنّني استعَنت بنسخة مخطوطة من كتاب «المُبدِع»، فعارضْت بها وبما عُلِّق عليها من حواشٍ بعض المَواطِن من «المُمتِع»، لتصويب النصّ وإتمامه.

والنسخة التي اعتمَدتها هي بخطّ أبي حيّان. فقد جاء في آخرها: «تمّ كتاب المُبدِع، غُدوةَ الجمعة التاسع والعشرين لشهر ربيع الأوّل سنة تسع وتسعين وستمائة، على يدي مُلخِّصه أبي حيّان وبخطّه». وهي بخطّ مغربيّ جميل واضح، تقع في ٣٨ ورقة، وتضمّ الصفحة الواحدة ١٥ سطرًا. والنسخة هٰذه محفوظة في دار الكتب المصريّة، ضمن مجموعة بخطّ مؤلّفها، تحت الرقم ٢٤ ش.(٢)

تُستهلّ هٰذه النسخة بالخطبة التالية: «قال أبو حيّان محمّد بن يوسف بن حيّان: حمدًا لك اللّهمّ على ما مَنَحتناه وشكرًا، وسترًا منك لما اجترَحناه وغفرًا، وصلاتك وسلامك على مَن أنزلت عليه القرآن ذِكرى، وبَعَثته هاديًا للورى سودًا وحمرًا. وبعدُ فإنَّ علم التصريف يَلطف إدراكه على ذوي الأفهام، ويَشرف المُتحلّي به على سائر الأنام، إذ هو أشرف شطريِ اللسان

(١) انظر الورقات ٤ و٥ و٦٧...

(٢) انظر فهرست كتب دار الكتب ٢: ٦٧.

العربيّ، وأجمل ذخيرة الفاضل النحويّ. ولغموضه قلّ فيه التصنيف والخلاف، ولم تَتوارد عليه الأفهام فيكثر فيه الاختلاف. وليس كعلم الإعراب الذي ازدحم على منهله الوارد، وترنَّقت بعد صفوها منه المَوارِد، فلا يتميّز فيه الفاضل إلّا عند أفراد الرجال، ولا يظهر فيه السابق إلّا عند ضيق المَجال. وما أحد مِمَّن نظر في الإعراب أدنى نظر إلّا وهو مُدَّعٍ فيه، ومُوهِم الأغمار أنَّه يُحسِنه ويَدريه.

ولقد أخذنا هٰذا الفنَّ، بعد أخذ علم الإعراب، عن أستاذنا أبي جعفر بن الزبير، وتلقّنّاه من فيه لا من كتاب، حفظًا وعرضًا، ونقلناه عنه شفاهًا رطبًا غضًّا، في مدّة شهور يُدرّ بنا في مَسالِكه الصِّعاب، ويُوغِل بنا في أَبعد المَذاهِب وأَشعب الشِّعاب، إلى أن امتطيناه ذلولًا، وهبّت لنا زعزعه قَبولًا، وجنبناه سلِسَ القياد، وإن كان أبيًّا، واقتَدْناه طَوع المُراد، وإن كان عصيًّا.

ولمّا كان كتاب «المُمتِع» أَحْسن ما وُضِع في هٰذا الفنّ ترتيبًا، وأَلخصه تهذيبًا، وأَجمعه تقسيمًا، وأَقْربه تفهيمًا، قَصَدنا في هذه الأوراق ذِكر ما تضمَّنه من الأحكام بأَلخص عبارة وأَبدع إشارة، ليُشرف الناظر فيه على مُعظَمه في أَقرب زمان، ويُسرِّح بصيرته في عقائل حسان. وسَمَّيته بالمُبدِع المُلخَّص من المُمتِع، ولم أَتَعرَّض للتنبيه على ما فيه من الاعتراض، بل أَبرزته بين المُغضي عنه والراض. وإن فسح الله لي في العمر، وساعدني سابق القدر، وَضَعت في علم التصريف ما أنا له آمل، وعلى تحصيل مَوادّه من قديم الزمان عامل. والله يُبلّغنا فيما أمّلنا من ذٰلك الأمنيّة، ويُخلِص لنا في العلم والعمل النيّة. لا مرجوّ إلّا ثوابُه، ولا محذور إلّا عقابه».

وإذا أردنا أن نتبيَّن الصورة التقريبيّة، لعمل أبي حيّان في مُلخّصه، فحَسْبنا أن نُعارض باب «التمثيل» في المُمتِع، بما يُقابِله في المُبدِع. وهو قول أبي حيّان:(١) «التمثيل: تُقابِلُ الأصول بالفاء والعين واللام، فإن لم تفنَ الأصولُ كَرَّرتَ اللام حتّى تفنى. والزوائد إن لم تتكرَّر من لفظ الأصل بقيت في المثال، أو تكرَّرت وَزَنْتها بالحرف المَوزون به الأصل. وزَعَم الكوفيّون أنّ نهاية الأصول ثلاثة، فما زاد من رباعيّ أو خماسيّ فزائد. وذهب الكسائيّ إلى أنّ الزائد في الرباعيّ ما قبل الآخِر. واختلفوا فمنهم مَن لا يَزِن الكلمة، ومنهم مَن يَزِن ويُبقي الزائد في المثال».

---

(١) المبدع الورقة ١٥.

منـــهج التحقـــيق

اعتمدتُ نسخة «فيض الله» من المُمتِع، فرمزت إليها بحرف «ف» وجعلتها أصلًا للنصّ. ثمّ عارضت النصّ بنسخة «مراد ملّا» التي رمزت إليها بحرف «م»، مُستَعينًا بنسخة أبي حيّان من «المُبدِع»، في تصويب بعض العبارات وإتمامها. وقد ذيّلتُ النصّ بما يلي:

١- إثبات الخلاف بين النُّسَخ.

٢- تفسير المُفرَدات الغريبة.

٣- التعريف ببعض الأعلام.

٤- ذكر أسماء المَصادِر التي استقى منها المؤلّف في كلّ قسم أو باب أو مسألة.

٥- إثبات أسماء المَصادِر التي عرضت لما بسطه ابن عصفور.

٦- تخريج الشواهد القرآنيّة، والشعريّة، والنثريّة من حديث أو أثر، مع إتمام البيت الشعريّ بزيادة بين معقوفين.

٧- إثبات ما لم يُختَرَم من حواشي نسخة «فيض الله» التي علّقها أبو حيّان النحويّ أو غيره.

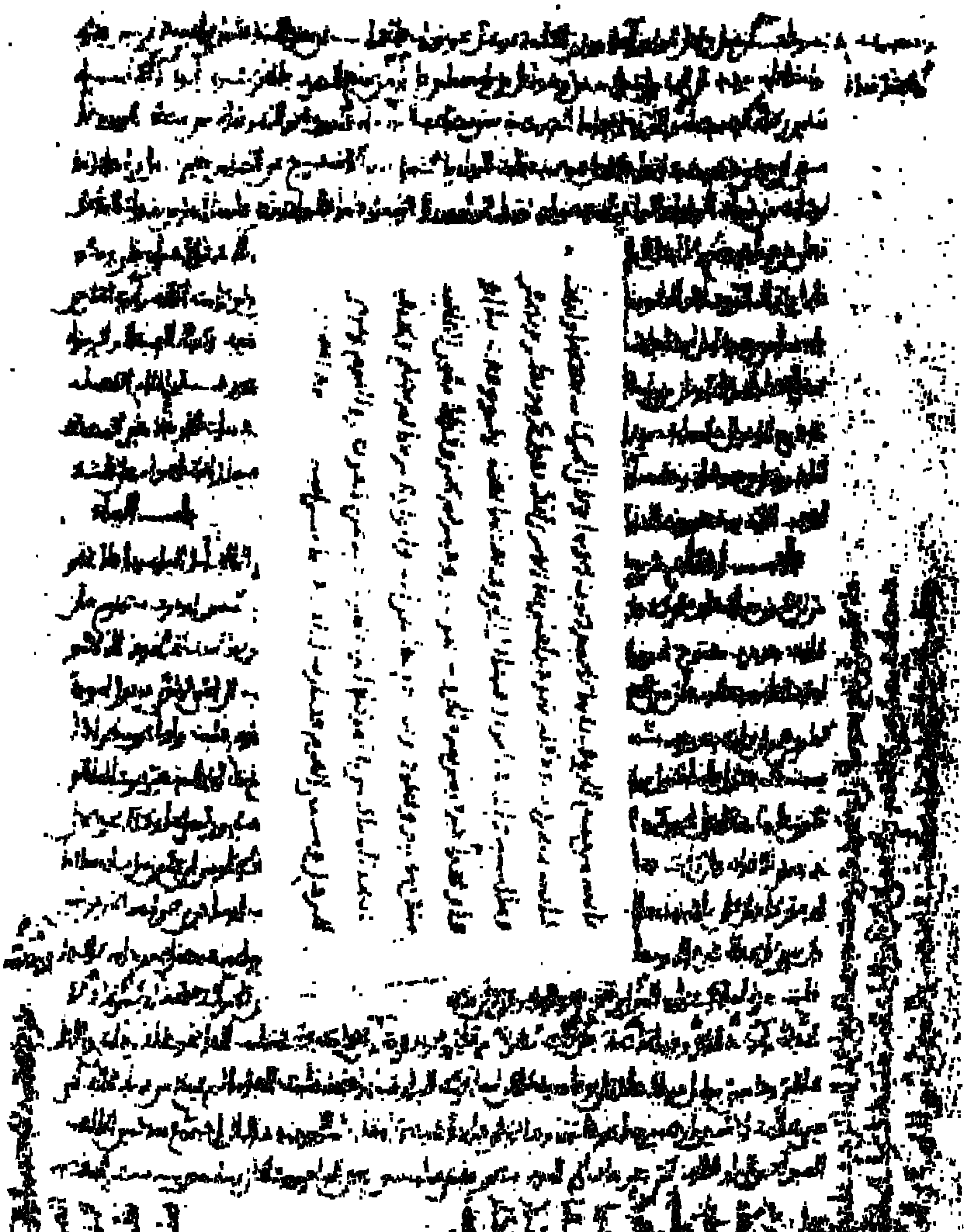
حلب ١٥/٨/١٩٦٨م

٢١/٥/١٣٨٨هـ

الدكتور فخر الدين قباوة



من نسخة فيض الله (ف)

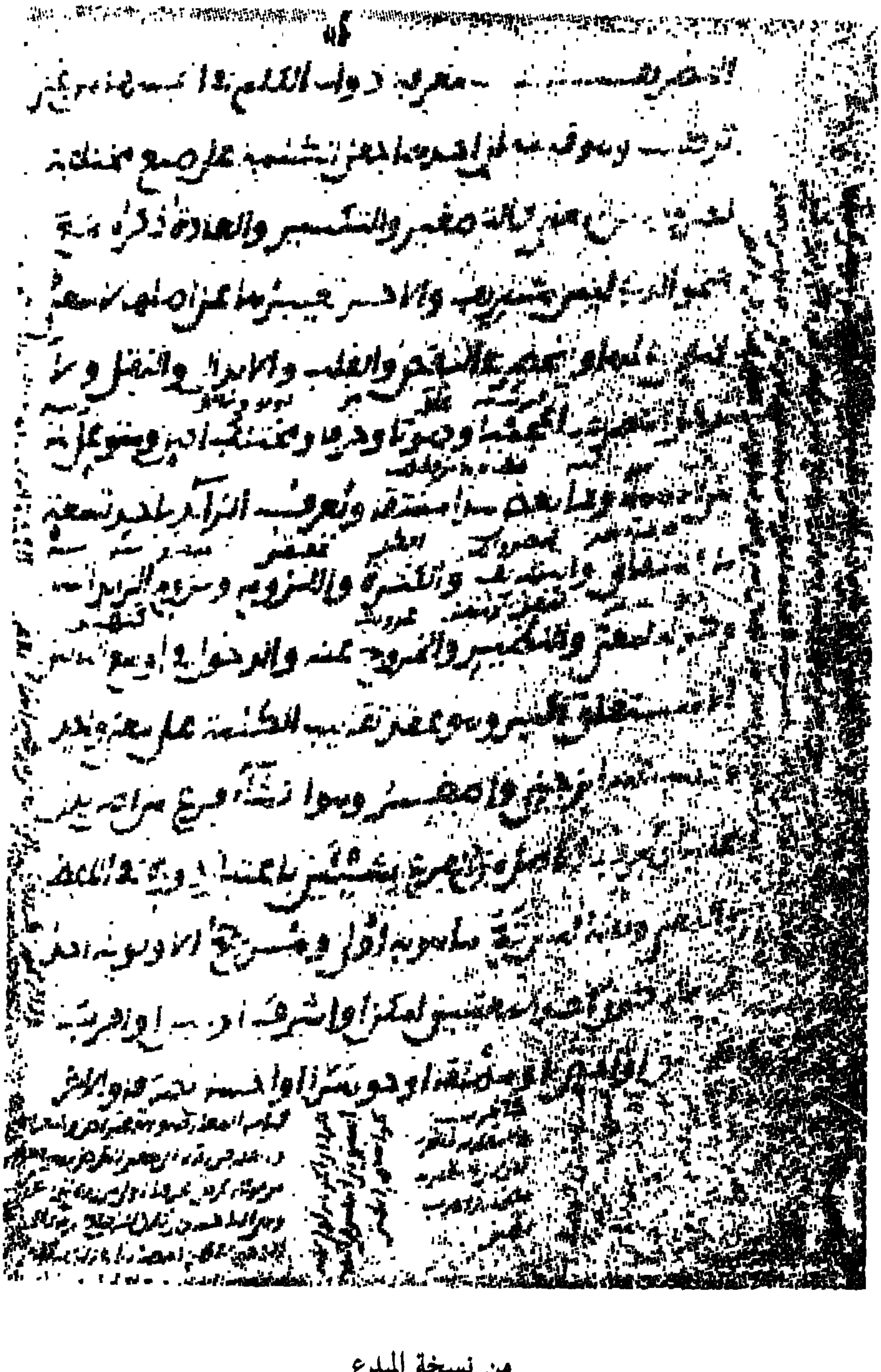


من نسخة فيض الله (ف)

ذكر المسائل المبنية مما لا يجوز التصرف فيه

تقول في مثل أُترجة اذا بنيته من الهمزة أُوْءُوءَةٌ والاصل
أُأْءُأْءَةٌ فاجتمعت خمس همزات فقلبت الثانية واوا لسكونها
وانضمام ما قبلها فحجزت بين الاولى والثانية وقلبت الرابعة
ايضا واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فحجزت بين الثالثة
والخامسة فان خففت الهمزة الثانية قلت أُوُوءَةٌ القيت
حركتها على الساكن قبلها وحذفتها فان قيل فهلا ابدلت
الهمزتين واوين وادغمت الواوين اللتين قبلهما فيهما كما تقول في
مقروءة مقروّة فكنت تقول فيها أُوُّوَّةٌ فالجواب ان الواو في
مقروءة انما زيدت للمد وليست منقلبة عن حرف اصلي ولا غير
اصلي فلا يمكن تحريكها لئلا تخرج من المد الذي جيء بها من اجله
والواوان في أُوْءُوءَةٌ لم يزادا للمد بل هما بدل من حرفين اصليين
هما الهمزتان فاحتملتا الحركة لذلك ولم يجريا مجرى ما زيد للمد
كما تحركت الالف في [illegible] ولم تقل هذا الا منك فتجري
مجرى الالف في فاعل بل حملت الحركة لانها بدل من حرف اصلي ونقول
[illegible] من الواو مُوَوِّر واصله مُوَوْوِرٌ فادغمت الواو الاولى
في الثانية وقلبت الرابعة ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها

من نسخة مراد ملا (م)



من نسخة المبدع

خطبة الكتاب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

صلّى الله على سيّدنا محمّد وعلى آله وسلّم (١)

الحمد لله الذي لم يُستفتَح بأفضلَ مِن اسمه كلام، ولم يُستنجَح بأجملَ من صُنعه مَرام،(٢) جاعلِ الحمدِ مُفتتَحَ قُرآنِه، وآخرَ دعوى أهل جِنانه. أحمدُه - سبحانه - على أنْ جعلنا خيرَ أُمّة،(٣) وأنطَقَنا بلسان أهلِ الجَنّة؛ حَمْدًا يُؤنس وَحشِيَّ النِّعم من الزَّوال، ويحرُسها من التغيُّر والانتقال.(٤)

والصلاةُ على خير من افتُتحتْ بذكره الدعوات، واستُنجحتْ بالصَّلاة عليه الطَّلِبات، محمّدٍ نبيّ الله(٥) وخِيرته من خلقه، وحُجَّتِهِ في أرضه، الصَّادع بالرّسالة، والمُبالِغ في الدّلالة، وعلى آله الطَّيّبِينَ الأخيار، الطاهرين الأبرار، الذين أذهبَ عنهم الأرجاس، وطَهّرهم من الأدناس، وجعلَ مَودَّتَهم أجرًا له على الناس.

وبعدُ،(٦) فإنّي لمّا رأيتُ النحويّينَ قد هابوا لغموضِهِ(٧) عِلمَ التّصريف، فتركوا التّأليف فيه والتّصنيف، إلّا القليلَ منهم فإنَّهم قد وضعوا فيه ما لا يُبْرِدُ غَليلًا، ولا يُحصِّل لطالبه مأمولًا، لاختلال ترتيبه، وتَداخُل تبويبه، وضعتُ في ذٰلك كتابًا رفعتُ فيه من عِلم التصريف شرائعَه، ومَلَّكتُه عاصيَه وطائعَه، وذلَّلتُه للفَهم بحُسنِ التّرتيب، وكثرةِ التّهذيب لألفاظه والتّقريب، حتّى صار معناه إلى القلب أسرعَ من لفظه إلى السّمع. فلمّا أتيتُ به عَلِيَّ القِدْح،(٨) مُمتنِعًا عن القَدْح،

---

(١) م: «على سيدنا محمد وآله». والنص التالي في تذكرة النحاة ص٥٣٩ - ٥٤٠ بخلاف كثير، تحت عنوان: خطبة الممتع الكبير للأستاذ أبي الحسن ابن عصفور، عفا الله عنه.

(٢) في التذكرة: الحمد لله الذي نصب لنا معالم الهداية، وجنّبنا مجاهل الغواية.

(٣) م: خير الأمة.

(٤) م: «التغيير والانتقال». وفي التذكرة: حمدًا يؤنس من النعم وحشيّها، وتعطف مواصلته أبيّها.

(٥) في التذكرة: رسول الله.

(٦) في التذكرة: أما بعد.

(٧) في م والتذكرة: لغموضة.

(٨) القدح: السهم والنصيب.

مُشبِهًا للرَّوضِ في وشي ألوانه، وتَعمُّمِ أَفنانه،[٢أ] وإِشراق أَنواره، وابتهاجِ أنجاده وأغواره، والعِقدِ في التئام وُصوله، وانتظام فصوله، سَمَّيتُه بـ«المُمتِع»، ليكون اسمُه وَفقَ معناه، ومُترجِمًا عن فحواه،(١) ووسَمتُه باسم مَن إِن ذُكرتِ العلومُ فهو مالكُ عِنانِها، وفارسُ مَيدانها، أو ذُكِرتِ السَّماحة فهو تاريخها وعنوانها، وحَدَقَتُها وإِنسانها، أو عُدَّ المجدُ المَوروثُ والمُكتسَبُ فناهيكَ به شَرفًا سابقًا، وبأوائله فخرًا في فلك المجد سامقًا، الذي بَذَل جِدَّهُ(٢) في نَصر هٰذه الدعوة النبويّة، ولم يألُ جُهده في عَضدِ هٰذه الدولة المُتوكّليّة. أدام الله للمُسلِمين بَرَكتها. فريدُ دهره، ووحيدُ عصره، أبو بكرِ بنُ الشيخ الأكرم، العالم العَلَم، أبي الأصبغِ بنِ صاحبِ الرَّدِّ.(٣) أدام الله عَلاءهم، وأنار بنجوم السعد سماءهم.(٤) [٢ب].

---

(١) في التذكرة: فإنهم وضعوا فيه كتبًا مظلمة المعاني، غير محكمة المباني، لاضطراب ترتيبها، وتداخل تبويبها، فحملني ذٰلك على أن وضعت كتابًا استوفيت فيه أقسامه، وأحكمت نسقه ونظامه، وعبّدت فيه طريق الإيضاح لما أوردته بتبيين السبب والعلة، ومهدت سبيل الإفصاح عما قصدته، بإيراد الحجة التي قامت على صحتها الأدلة. فلما أتيت به فائز القِدح، واري القَدح، مشتمِلًا على جملته وتفصيله، محتويًا على دقيقه وجليله، سمّيته بالممتع، ليكون اسمه طِبقًا لمعناه، منبئًا عن مقتضاه.

(٢) الجد: الاجتهاد والجهد.

(٣) في حاشية ف بخط آخر: صاحب الردّ هو ترجمان السلطان.

(٤) ألحق أبو حيان خطبة الكتاب هذه بنسخة «ف»، وختمها بقوله: «هذه الخطبة لم تثبت في كتاب أستاذي أبي جعفر – رضي الله عنه – وثبتت في بعض النسخ». قلت: وهي ثابتة أيضًا في م، وسقط «ووسمته باسم... سماءهم» من التذكرة، وجاء فيها بدلًا منه: وهو المسؤول – سبحانه – أن يعيننا ويوفقنا لطاعته، ويجعلنا ممن أنضى فيها مطايا استطاعته، بمنّه ويُمنه.

المقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم تسليمًا

ذِكْرُ شَرَفِ عِلْمِ التَّصْرِيفِ وَبَيانُ مَرْتَبَتِهِ فِي عِلْمِ العَرَبِيَّةِ[1]

التصريف[2] أشرف شطريِ العربيّة وأغمضهما:

فالذي يُبَيِّنُ شرفَهُ احتياجُ جميعِ المُشتغِلين باللغة العربيّة، من نحويّ ولغويّ، إليه أيّما حاجة، لأنّه ميزان العربيّة؛ ألا ترى أنّه قد يُؤخَذ جزءٌ كبير من اللغة بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلّا من طريق التصريف. نحو قولهم «كلُّ اسمٍ في أوّله ميم زائدة ممّا يُعمَل به ويُنقَل فهو مَكسور الأوّل، نحو: مِطرَقة ومِروَحة، إلّا ما استُثني من ذلك». فهذا لا يعرفه إلّا من يَعلم أنَّ الميم زائدة، ولا يُعلَم ذلك إلّا من جهة التصريف. ونحو قولهم «إنَّ المَصدر من الماضي،[3] إذا كان على وزن أَفعَلَ، يكون مُفعَلًا بضمِّ الميم وفتح العين. نحو: أَدخلتُه مُدخَلًا»؛ ألا ترى أنّك لو أردتَ المصدر من «أَكرمته»، على هذا الحدّ، لقلت «مُكرَمًا» قياسًا، ولم تَحتَج[4] فيه إلى السَّماع، إذا علمتَ أنَّ «أَكرَمَ»: «أَفْعَلَ»؟ ألا ترى[5] أنَّ ذلك كلَّه لا يُعرَف إلّا بالتصريف؟ وأشباهُ ذلك كثير.

وممّا يُبَيِّنُ شرَفَه أيضًا أنّه لا يُوصل إلى معرفة الاشتقاق إلّا به؛ ألا ترى أنَّ جماعة من المتكلّمينَ امتنعوا من وصف الله – سبحانه[6] – بـ«حَنَّان»، لأنه من الحَنين، والحِنَّةُ[7] من صفات البشر الخاصّة بهم، تعالى الله عن ذلك؟ وكذلك امتنعوا أيضًا من وصفه بـ«سَخِيّ»، لأنَّ أَصله من الأرض السَّخاوِيَّة وهي الرِّخوة. بل وصفوه بـ«جَواد»، لأنه أوسع في معنى العطاء،

(١) أثبت أبو حيان في حاشية ف بقلمه نصًا، ذكر فيه ما يتعلق بعلم التصريف وعلم الإعراب. وقد اخترم كثير من النص فتعذرت قراءته.

(٢) انظر المنصف ١: ٢.

(٣) وكذلك عبارة ابن جني في المنصف. وانظر المسألة ٢٨ من كتاب الإنصاف. ف: مصدر الماضي.

(٤) م: لم يحتج.

(٥) سقط من م.

(٦) م: تعالى.

(٧) الحنة: رقة القلب.

وأدخلُ في صفة العلاء. وامتنعوا أيضًا من وصفه بـ«الدَّاري»، وإن كان من العِلم، لأنَّ أصله من الدَّريَّة. وهي شيء يضعه الصائد لضرب من الحِيلة والخديعة.(١) فكأنَّ ما يُقدِّمُهُ(٢) الذي يريد أن يَتوصَّل إِلى علم شيء، من الأدلَّة، بمنزلة الدَّريَّةِ التي يُتوصَّل بها إِلى ختل الصيد وخَدعه. فأمّا قول بعضهم:(٣)

* لا هُمَّ، لا أَدرِي، وأنتَ الدَّارِي *

فغَيرُ مُعَرَّج عليه ولا مأخوذ به. ووجهه أنه أجراه مُجرى «عالم»، ولم يَلتفت إِلى أصله. ومن لا بَصَر له بالاشتقاق يجوّز استعمال هذه الصفات، في حقّ الله، تعالى.(٤)

والذي يَدُلُّ، على غُموضِهِ، كثرةُ ما يُوجد من السَّقَطات فيه، لجِلَّةِ العلماء؛(٥) ألا ترى ما يُحكى عن أبي عُبَيدٍ، من أنه قال في مَندُوحَة من قولك(٦) «مالي عنه مَندوحةٌ» أي مُتَّسَعٌ: إِنها مُشتقَّةٌ من انداحَ؟ وذٰلك فاسد لأنَّ انداح: «انفَعَلَ» ونونه زائدة. ومَندوحة: «مَفعُولة» ونونه أصليّة؛ إِذ لو كانت زائدة لكانت «مَنفُعْلَة». وهو بناء لم يَثبت في كلامهم. فهو، على هٰذا، مشتقٌّ من النَّدْح، وهو جانب الجبل وطرفه، وهو إِلى السَّعة.

ونحوٌ من ذٰلك ما يُحكى عن أبي العبّاس ثعلب،(٧) من أنه جعل أُسكُفَّة الباب(٨) من «استكَفَّ» أي: اجتمع. وذٰلك فاسد، لأنَّ استكفَّ: «استَفْعَلَ» وسينه زائدة، وأُسكُفَّة: «أُفْعُلَّة» وسينه أصيلة؛ إِذ لو كانت زائدة لكان وزنه «أُسفُعْلَة»، وذلك بناء غير موجود في أبنية كلامهم.

وكذٰلك أيضًا حُكي عنه أنه قال في تَنُّور: إِنَّ وزنه «تَفْعُول» من النّار. وذٰلك باطل؛ إِذ لو كان كذٰلك لكان تَنْوُورًا. والصواب أنه «فَعُّول» من تركيب تاء ونون وراء، نحو: تَنَرَ، وإِن لم يُنطق به.

وقد حُكي عن غيرهما، من رؤساء النحويّينَ واللغويّينَ، من السَّقطات نحوٌ ممّا ذكرنا. إِلّا أني قصدت إِلى الاختصار، وفي(٩) هٰذا القدر الذي أوردناه كفاية.

---

(١) سقط من م.

(٢) م: ما يقدره.

(٣) من أرجوزة للعجاج. ديوانه ص٢٦ والصحاح واللسان والتاج (دري). وقد علق عليه صاحب التاج بأنه من عجرفيّة الأعراب. وانظر تذكرة النحاة ص٥٤٠.

(٤) سقط من م.

(٥) انظر المنصف ١: ٣ والمزهر ٢: ٣٧٠ - ٣٧١ والخصائص ٣: ٢٨٣ - ٢٨٦.

(٦) م: «قولهم». وأبو عبيد هو القاسم بن سلام الأزدي، عالم باللغة والأخبار توفي سنة ٢٢٤ بغية الوعاة ٢: ٢٥٣.

(٧) هو أحمد بن يحيى الشيباني، إمام الكوفيين في اللغة والنحو. توفي سنة ٢٩١. تاريخ بغداد ٥: ٢٠٤.

(٨) أسكفة الباب هي خشبته التي يوطأ عليها. وقيل: هي العتبة العليا.

(٩) م: إذ في.

وقد كان ينبغي أن يُقدَّم علمُ التصريف على غيره، من علوم العربيّة، إذ هو معرفةُ ذواتِ الكَلِم في أنفُسها، من غير تركيب. ومعرفةُ الشيء في نفسه، قبلَ أن يتركّب، ينبغي [٣أ] أن تكونَ مقدَّمة على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب. إلّا أنه أُخِّر لِلُطفِه ودِقَّتِهِ، فجُعِل ما قُدِّمَ عليه من ذكر العوامل توطئةً له، حتّى لا يَصلَ إليه الطالبُ، إلّا وهو قد تَدرَّبَ وارتاضَ للقياس.

[تقسيم التصريف]

والتصريف ينقسم قسمَين:

أحدُهما جَعلُ الكلمة على صِيَغٍ مختلفة، لضروب من المعاني، نحو: ضَرَبَ، وضَرَّبَ، وتَضرَّبَ، وتَضارَبَ، واضطَربَ. فالكَلمة التي هي مركَّبةٌ من ضاد وراء وباء، نحو «ضَرْب»، قد بُنِيت منها هٰذه الأبنية المختلفة، لمعان مختلفة.

ومن هٰذا النحو هو(١) اختلافُ صيغةِ الاسم، للمعاني التي تَعتَوِرُه من التصغير والتكسير، نحو: زُيَيد، وزُيُود. وهٰذا النحو من التصريف جَرَتْ عادةُ النحويِّينَ أن يذكروه، مع ما ليس بتصريف. فلذٰلك لم نُضمِّنْهُ هٰذا الكتابَ. إلّا أنّ أكثره مَبنيٌّ على معرفة الزائد من الأصليّ، فينبغي أن تُبَيِّنَ حروفُ الزيادة، والأشياءُ التي يُتوصَّل بها إلى معرفة زيادتها من أصالتها.

والآخرُ من قِسمَيِ التصريف: تَغييرُ(٢) الكلمة عن أصلها، من غير أن يكون ذٰلك التغييرُ(٣) دالًّا على معنًى طارئ على الكلمة، نحو تَغييرهم «قَوَلَ» إلى «قالَ»؛ ألا ترى أنهم لم يفعلوا ذلك، ليجعلوه دليلًا على معنًى خلافِ المعنى الذي كان يعطيه «قَوَلَ»، الذي هو الأصل لو استُعمل. وهٰذا التغيير منحصر في: النقصِ كـ «عِدَة» ونحوه، والقلبِ كـ «قالَ» و«باعَ» ونحوهما، والإبدالِ كـ«اتَّعَدَ» و«اتَّزَنَ» ونحوهما، والنقلِ كنقل عين «شاكٍ» و«لاثٍ»(٤) إلى محلّ اللّام، وكنقل حركة العين إلى الفاء في نحو: قُلتُ وبِعْتُ، على ما يُبَيَّنُ بعدُ.(٥)

والفرق بين الإبدال والقلب أنَّ القلب تصييرُ الشيء على نقيضِ ما كان عليه، من غير إزالة ولا تنحية، والبدل وضع الشيء مكانَ غيره، على تقدير إزالة الأوّل وتنحيته. فلذٰلك جعلنا مثل «قال» و«باع» قلبًا، لأنَّ حروف العلّة يقارب بعضها بعضًا، لأنها من جنس واحد، فسهُل تقدير انقلاب بعضها إلى بعض. وجعلنا مثل «اتَّعدَ» ونحوه إبدالًا، لتباين حروف الصحّة من حروف

---

(١) كذا، بزيادة «هو».

(٢) م: تغيُّر.

(٣) م: التغيُّر.

(٤) الشاكي: الشائك. واللاثي: اللائث. انظر الورقة ٥٧ ب.

(٥) في الورقة ٤١ .

العلّة. وكذلك جعلنا قولهم: «أَمواء» في أَمواه من قَبيل البدل، لتباين حروف الصِّحَّة بعضها من بعض.

فنقول،[1] على هذا، في «اتَّعَدَ» وأمثاله: إِنه كان في الأَصل «اوْتَعَدَ»، فحُذِفَتِ الواو وأُبدِل منها التاءُ، لا إِنَّ الواو انقلبت تاء. وأمّا «قامَ» وأمثاله فيُقدَّرُ[2] أنه كان في الأَصل «قَوَمَ»، ثمّ استحالتِ الواو ألفًا، لا أنّها حُذِفتْ وجُعل مكانها الألف.

وينبغي أن نُبيِّن،[3] في هذا القسم الآخَر، حروفَ البدل والقلب، والأماكنَ التي تُبدَل فيها وتُقلَب، والحروفَ التي تُحذَف، وأين يجوز نقل الحركة إِلى الحرف؟[4] وأين لا يجوز ذلك؟ فإِذا بيَّنّا جميع ما ذكرناه، في هذين القسمين، فقد أَتَينا على جملة التصريف.

---

(١) م: فتقول.
(٢) م: فتقدر.
(٣) ف: يبين.
(٤) م: الحركة والحرف.

باب
تمييز ما يدخله التصريف مما لا يدخله

اعلم أنَّ التصريف لا يدخل في أربعة أشياء. وهي: الأسماءُ الأعجميَّة [التي عجمتها شَخصِيَّة]،[1] كـ«إسماعيل» ونحوه، لأنها نُقلت من لغة قوم ليس حكمها كحكم هٰذه اللغة. والأصواتُ كـ«غاقِ»[2] ونحوه، لأنها حكاية ما يُصوَّتُ به، وليس لها أصل معلوم. والحروفُ، وما[3] شُبِّهَ بها من الأسماء المتوغّلة في البناء، نحو «مَن» و«ما»، لأنها لافتقارها بمنزلة جزء من الكلمة التي تدخل عليها. فكما أنَّ جزء الكلمة، الذي هو حرف الهجاء، لا يدخله تصريف فكذٰلك ما هو بمنزلته.

وقد جاء بعض [الكلمات][4] المبنيَّة مُشتقًّا، نحو «قَطُّ»، لأنها من «قَطَطتُ» أي: قطعت، لأنَّ قولك «ما فعلتُه قطُّ» معناه: فيما انقطعَ من عمري. وكذلك «ذا» و«ذي» و«الذي» ونحو ذٰلك، مما يدخله التحقيرُ،[5] ويُستعمل استعمال المتصرّف، وليس ذلك بالكثير. وكلما كان الاسم من شَبَه الحرف أقرب كان من التصريف أبعدَ.

وممَّا يدلُّكَ [٣ب]، على أنَّ الحرف لا يدخله تصريف، وجودُ «ما» و«لا» ونحوهما من الحروف؛ ألا ترى أنَّ الألف لا تكون فيهما منقلبةً، كالألف التي في عصا ورحى؟ لأنها لو كان أصلها واوًا أو ياءً[6] لظهرتا لسكونهما، كما ظهرتا في نحو: كي وأيْ ولو. فلو كان أصل ألف «ما» واوًا[7] لقلتَ «مَوْ» كـ«لو». ولو كان ياءً لقلت «مَيْ» كـ«كي»، لأنَّ حرف[8] العلَّة إنما كان يُقلَبُ، لو كان متحرِّكًا وقبله مفتوح.

---

(١) من م.
(٢) غاق: حكاية صوت الغراب.
(٣) وهٰذا هو القسم الرابع مما لا يدخله التصريف.
(٤) تتمة يقتضيها السياق. ووصف «قط» بالاشتقاق هو تعبير لغوي لا صرفي، لأن «قط» ليس من المشتقات.
(٥) أي: التصغير.
(٦) م: ياء أو واوًا.
(٧) زاد في م: أو ياء.
(٨) م: حروف.

فإن قيل: فهلّا قُدِّرتِ الألفُ، في «ما» وأشباهها، منقلبةً من حرف علّة متحرّك. فالجواب أنَّ ذلك لا يمكن تقديره، لأنَّ «ما» حرفٌ مبنيّ، والحروف لا تُبنى إلّا على السكون، ولا يُحَرَّكُ آخرها إلّا عند التقاء الساكنين نحو «ثُمَّ»، أو إذا كان على حرف واحد نحو واو العطف وفائه، وليس شيء من ذٰلك في «ما». ولا يمكن أن تكون[1] الألف في «ما» وأمثالها زائدة، لأنه إنما تُعرف الزيادة من غيرها، بالاشتقاق والتصريف وسائِر الأدلّة التي تُذكر بعدُ[2] – إن شاء الله – ولا يوجد شيء من ذٰلك في الحرف.

وما عدا ما ذُكر، من الأسماء العربيّة والأفعالِ، يَدخلُه التصريف.

---

(١) م: يكون.

(٢) انظر القسم الأول من التصريف.

ذِكْرُ القِسْمِ الأَوَّلِ مِنَ التَّصْرِيفِ

بَـابُ
تَبْيِينِ الحُرُوفِ الزَّوائِدِ والأَدِلَّةِ التي يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلى مَعْرِفَةِ زِيَادَتِها مِنْ أَصالَتِها

وإنَّما بَدأنا بهٰذا القسم، لأنه يُبنى عليه معرفةُ التصغير والتكسير اللذينِ جرت عادة النحويِّينَ بذكرهما، قبل الخوض في علم التصريف، ومعرفةُ كثير من الأسماء التي لا تَنصرف أيضًا، نحو الأسماء التي امتنَع صرفُها، لكونها على وزن الفعل الغالب أو المختصّ، أو لزيادة الألف والنون في آخرها؛ إِذ لا يوصل إِلى معرفة الزيادة والوزن إِلّا من علم التصريف.

أمّا الأدلَّةُ التي يُعرف بها الزائد من الأصليّ فهي:[1] الاشتقاق،[2] والتصريف، والكثرةُ، واللُّزومُ، ولزومُ حرفِ الزيادة البناءَ، وكونُ الزيادة لمعنى، والنظيرُ، والخروجُ عن النظير، والدخولُ في أوسع البابَينِ عند لُزوم الخروج عن النظير.

أمّا الاشتقاق منها فينقسم إِلى قسمين: اشتقاقٌ أصغرُ، واشتقاقٌ أكبرُ.

فالاشتقاق الأكبر هو عَقدُ تقاليبِ الكلمة كلِّها على معنى واحد، نحو ما ذهب إِليه [أبو الفتح][3] بنُ جنِّي من عقد تقاليب «القَول»[4] السّتَّة على معنى الخِفَّة.[5] ولم يقل به أحد من النحويِّين إِلّا أبا الفتح. وحكى هو عن أبي عليّ[6] أنه كان يأنَسُ به في بعض الأماكن.[7] والصحيح أنَّ هذا النحو من الاشتقاق غير مأخوذٍ به، لعدم اطّراده، ولِما يَلحَقُ فيه من التكلُّف لمن[8] رامه.

---

(١) م: «هي». وانظر شرح الشافية ٢: ٣٣٣ – ٣٦٣.

(٢) علق عليه أبو حيان في حاشية ف، بذكر مذاهب العلماء في الاشتقاق، ملخصة من كتاب «اشتقاق أسماء الله الحسنى» لأبي القاسم الزجاجيّ. وانظر ص٢٦٢ – ٢٦٣ من ابن عصفور والتصريف.

(٣) من م. وهو عثمان بن جني الموصلي النحوي اللغوي، صحب الفارسي أربعين سنة، وتوفي سنة ٣٩٢. معجم الأدباء ١٢: ٨٣.

(٤) م: قول.

(٥) في حاشية ف أن ذلك هو الخفة والسرعة. وانظر الخصائص ١: ٥– ١٣ .

(٦) وهو أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد النحوي. توفي سنة ٣٧٧. تاريخ بغداد ٧: ٢٧٦. وهو شيخ ابن جني.

(٧) الخصائص ١: ١١ – ١٢.

(٨) كذا، بزيادة لام التقوية قبل المفعول به.

وقد صَرَّح صاحب هذا[1] المذهب - وهو أبو الفتح بنُ جنّي[2] - بِعدم اطّراد هذا القسم[3] من الاشتقاق، فقال:[4] «على أنَّ هذا، وإن لم يطّرِدْ ويَنقَدْ في كلّ أصل، فالعُذرُ فيه على كلّ حال[5] أَبينُ منه في الأصل الواحد، من غير تقليبٍ لشيء من حروفه. فإذا جاز أن يخرج بعض الأصل الواحد، من أن تنظمَهُ[6] قَضِيَّةُ الاشتقاق، كان فيما تقلَّبت أصولُه عينُه وفاؤه[7] ولامه أسهل، والمعذرة فيه أوضح». انتهى.[8]

بل قد كان أبو بكرٍ[9] وغيرُه، ممن هو في طبقته، قد استسرفُوا[10] أبا إسحاق[11] - رحمه الله - فيما تَجَشَّمه مِن قُوَّةِ حَشْدِه، وضَمِّه ما انتشر من المُثل المتباينة إلى أصله، وإن كان جميع ذلك راجعًا إلى تركيب واحد. ورأَوا أنه لا ينبغي أن يُضَمَّ من ذٰلك إلّا ما كان الجمع بينه وبين أصله واضحًا جدًّا. فإن لم يكن وجه رجوع اللفظ إلى غيره بيِّنًا، بل التكلُّفُ فيه بادٍ، [وجب أن يُدَّعى أنهما أصلان، وليس أحدهما مأخوذًا من الآخر]،[12] نحو الجمع بين حِمار وحُمرة، بأن يُدَّعى أن أصل هٰذا الاسم أن يقع على الوحشية منها، وأكثرُها حُمرٌ، ثم شُبِّهتِ الأهليَّةُ بها، فوَقَع عليها الاسم. فإذا كان الأمر عندهم على ما ذكرتُ لك، مع اتّفاق اللّفظينِ في تركيب واحد، فما ظَنُّك [٤أ] بهما، إذا تغايرا في التركيب؟

والاشتقاقُ الأصغرُ حَدَّهُ أكثرُ النحويّين بأنه[13] «إنشاءُ فَرعٍ مِن أَصلٍ يَدُلُّ عليه». نحو أحمر فإنه مُنشأٌ من الحُمرة، وهي أصلٌ له وفيه دَلالة عليها. وهذا الحَدُّ ليس بعامٍّ للاشتقاق الأصغر، لأنه قد يُقال: «هٰذا اللَّفظُ مشتقّ من هٰذا»، من غير أن يكون أحدهما مُنشأً من الآخر. وذٰلك إذا

(١) سقط من م.
(٢) سقط من م.
(٣) سقط من م.
(٤) الخصائص ١: ١٢.
(٥) الخصائص: فالعذر على كل حال فيه.
(٦) م: يضمه.
(٧) الخصائص: فاؤه وعينه.
(٨) م: انتهاء.
(٩) هو محمد بن سهل المعروف بابن السراج، أحد العلماء المذكورين بالأدب وعلم العربية. توفي سنة ٣١٦. نزهة الألباء ص٣١٢. وانظر الخصائص ١:١٢.
(١٠) ف: «استرفوا». وقد صوبت في الحاشية نقلًا عن خط الخفّاف. وفي الحاشية أيضًا بقلم آخر: «استركّوا» مفسرًا بما يلي: عدّه ركيكًا.
(١١) وهو إبراهيم بن السري الزجاج شيخ أبي علي الفارسي. توفي سنة ٣١١. البلغة ص٥.
(١٢) من م.
(١٣) فوقها في ف: الاشتقاق صوغ تركيب من مادة، يدل عليها بزيادة.

كان تركيبُ الكلمتين واحدًا، ومعنياهما متقاربين.[1]

وذلك نحو ما ذهب إليه أبو عليّ في «أولَق»، في أحد الوجهين، من أنه مأخوذ[2] من: وَلَقَ يَلِقُ، إذا أسرعَ. وذٰلك لأنَّ الأولَقَ:[3] الجُنونُ. وهي مما يُوصف[4] بالسرعة. فلمّا كانت حروف أولَق، إذا جعلته «أفعَل»، و«وَلَقَ» واحدة، ومعنياهما متقاربين، لأنَّ الجنون ليست السرعةَ في الحقيقة، بل يقرب معناها من معنى السرعة، جَعَل الأولَق مشتقًّا من «وَلَقَ»، لا بمعنى أنَّ الأولق مأخوذ من «وَلَقَ». بل يريد أنَّ الأولق حروفُه الأصولُ الواو واللّام والقاف، كما أنَّ «وَلَقَ» كذلك.

ويستدلُّ على ذلك بأنَّ العربَ جَعلت هٰذه الأحرف دالَّةً على السرعة، و«الأولق» قريبٌ في المعنى من السرعة، فحروفُه الأصول الواو واللّام والقاف، وهمزته زائدة. فيجعل سبب اتفاق الأولق و«وَلَقَ» في اللفظ تقاربهما في المعنى، لأنَّ هٰذا الاتفاق بين اللفظين وقع بالعَرَض، كاتّفاق الأسود والأبيض في لفظ الجَون، إذ لا جامع من طريق المعنى بين الجَون الذي يُراد به الأبيض، والجَون الذي يُراد به الأسود.

فإن قيل: فكيف[5] يجوز أن تقول: «هٰذا اللفظُ مشتقّ من هٰذا اللفظ»، وأحدُهما ليس بمأخوذٍ من الآخر، وقولك «مُشتقّ» يعطي أخذَ أحدهما من صاحبه؟ فالجواب أنَّ هٰذا على طريق المجاز، كأنهما لاتّحاد لفظيهما وتقارب مَعنييهما قد أُخذ أحدهما من الآخر، كما تقول في الشَّخصَينِ المُتشابهَينِ: «هٰذا أخو هٰذا»، تشبيهًا لهما بالأخوينِ.

ولمّا خَفِيَ هٰذا الوجهُ، من الاشتقاق، على بعضهم رَدَّ قول من زعم أنَّ اسم «الله» - تعالى - مشتقّ من الوَلَهِ أو من غير ذٰلك، لأنَّ «الله» هٰذا اللفظ قديم، لأنَّ أسماء الله - تعالى - قديمة، والوله لفظ مُحْدَث، والمشتقُّ منه قبلَ المشتقّ، فيلزم على هٰذا أن يكون المُحدَثُ قبلَ القديم. وذٰلك خَلْفٌ.[6] ولو عَلم أنه قد يقال: «هٰذا اللفظ مشتقّ من هٰذا»، وإن لم يكن مأخوذًا منه كما قَدَّمنا لم يُنكِر ذلك.

والحَدُّ الجامع لهٰذا الضَّرب، من الاشتقاق - أعني الأصغر - هو «عَقْدُ تصاريفِ تركيبٍ،

---

(١) م: متقاربان.

(٢) انظر الخصائص ١: ٨ - ٩ حيث نسب ابن جني هذا المذهب إلى الزجاج. وانظر ص ١٥٨.

(٣) م: الولق.

(٤) م: مما توصف.

(٥) م: كيف.

(٦) الخلف: الرديء الفاسد.

من تراكيبِ الكلمة، على معنًى واحدٍ، [أو معنيَين مُتقاربين](١). وذلك نحو ردِّكَ ضاربًا وضَرّابًا وضَرُوبًا ومِضرابًا وأمثالَ ذٰلك إلى معنًى واحد. وهو: الضَّرْب. إلّا أنَّ أكثرَ الاشتقاق ومُعظَمَه داخلٌ تحت ما حَدَّهُ النحويُّون به، من أنه «إنشاءُ فرعٍ من أصل يدلُّ عليه».

وأمّا «المُشتقُّ» فيقال للفَرْع الذي صِيغ من الأصل، لأنَّك تطلب معنى الأصل في الفرع. فكأنَّك تشتقُّ الفرع، لتُخرج منه الأصلَ، وكأنَّ الأصل مدفون فيه. و«المُشتقُّ منه» هو الأصل.

فإن قيل: فكيف(٢) يَصِحُّ أن يُقال في الفرع: «إنه مشتقّ من الأصل»، أي مأخوذ منه، والأصلُ لا ينفصل منه الفرع؟ فالجواب(٣) أنَّ ذاك يَصِحُّ على جهة الاستعارة والمجاز. وذٰلك أنه لمّا كان لفظُ الفَرع مبنيًّا من حروف الأصل، وكان معنى الأصل موجودًا فيه، صار لذٰلك كأنَّه جزء من الأصل، وإن كان الأصل لم يَنقُص منه شيء.

فإن قيل: إذا كانت البِنيَتانِ مُتَّحِدتَينِ، في الأصول والمعنى، فبأيِّ شيء يُعلمُ الأصلُ من الفرع؟ فالجواب أنَّ الأصل يُستخرج(٤) بشيئين: باعتبار دَورِهِ في اللفظ والمعنى، وبأنه ليس هنالك ما هو به أولى. والوجوه [٤ب] التي يكون بسببها أولى تسعة:

أوَّلُها: أن يَطَّرد مَعنيان، أحدُهما أمكنُ من الآخَر، لكثرة ما يُشتَقُّ منه كالمصدر. وذٰلك كالسَّفاء،(٥) فإنه مأخوذ من السّفى.(٦)

والثاني بأن يكونَ أحدُ المُطَّرِدَين أشرفَ من الآخر. فإنَّ الاشتقاق من الأشرف أولى، عند بعضهم، كـ«مالِكٍ» قيل: إنه من معنى القُدرة. وقيل: إنه من معنى الشَّدّ والرَّبط. والثاني قولُ ابن السَّرّاج، والأوّلُ قولُ أبي بكر أحمدَ بنِ عليّ، ابن الإخشيذ(٧). فسئل: لم جعلته من معنى القُدرة دُونَ معنى الشَّدّ والربط؟ فقال: لأنَّ الله – تعالى – اشتُقَّ اسمه منه في صفات، فقيل: مالِك ومَلِك ومَلِيك.

والثالث: كَونُ أحدِ المُطَّرِدَينِ أبينَ وأظهرَ، فيكون الأخذ منه لذٰلك أولى، لأنَّ الأظهر طريق

(١) من م. وانظر ما ذكره قبل في مسألة أولق. وتعليقنا عليه يرد في بعض ما يعرضه هنا.
(٢) ف: كيف.
(٣) زاد في م: عن.
(٤) يبدأ ههنا في م خط مغاير، وينتهي عند قوله «صاحب الزيادة أولى لأن معنى»، حيث يظهر الخرم في هذه النسخة.
(٥) في ف بكسر السين. وقال ابن الأعرابي: «السفاء من السفى كالشقاء من الشقا». والسفاء: انقطاع لبن الناقة. والسفى: السفه والحمق.
(٦) م: الصفى.
(٧) وهو من رؤساء المعتزلة وزهادهم. انظر لسان الميزان ١: ٢٣١. م: الأخشيين.

إلى الأغمض، والأبينَ طريق إلى الأخفى، كالإقبال والقَبَل.

والرابع: كون أحدهما أخصَّ من الآخر. فالأخصُّ أولى من الأعمّ الذي هو له ولغيره، كالفَضْل والفَضيلة. لو قال قائل: أصله الزيادة، وقال آخر: أصله المِدحة، كان قول صاحب الزيادة أولى، لأنَّ معنى[1] المِدحة في أشياء كثيرة هي أعمُّ من الزيادة؛ ألا ترى أنَّ معنى المِدحة في العِلم والقُدرة والنِّعمة والنَّصَفة، وفيما لا يُحصى كثرةً من الأفعال الحسنة؟

والخامس: أن يكون أحدُهما أحسنَ تصرُّفًا، فتجد ردَّه إليه سهلًا قريبًا وبيّنًا واضحًا، كباب المُعارضة والاعتراض والتعريض والعارض والعِرْض. ردُّه كلّه إلى معنى «العَرْض» - وهو الظهور - من قولك «عَرَضَ عَرْضًا» إذا ظهر، أولى من ردّه إلى العُرْض: الناحية من نواحي الشيء، وإن كان أبو إسحاقَ قد ردّه إلى الناحية، لمّا رآها تطّرد في الباب كلِّه، ولم يُراعِ باب الأحسن في المطّردين.

والسادس: كون أحدِهما أقربَ من الآخَر،[2] فيكون الأقرب أولى من الأبعد. وذٰلك أنَّ الأبعدَ يرجِع الفرعُ إليه بكثرة وسائط، والأقرب يرجع إليه، بقلّة وسائط. وكذٰلك ردُّك إلى الأصل الواحد قد يكون من طُرق مختلفة، أحدُهما أقرب من الآخر، فيكون الردُّ بالطريق الأقرب أولى. كردّك العُقار[3] إلى العَقْر، من جهة أنها تَعقِر الفهم، فإنه أحسن من ردّها إليه، من جهة أنَّ الشارب لها يَسكر، فيُفسِدُ ويَعقِرُ. فالأول أقرب.

والسابع: أن يكون أحدُهما أليقَ وأشدَّ ملاءمة. وذلك كالهداية هي أليق بالدِّلالة، منها بمعنى «التقدُّم» من قولك «هوادي الوحشِ» لمتقدِّماتها.

والثامن: أن يكون أحدُهما مُطلَقًا والآخر مُضمَّنًا. وذٰلك كالقُرْب والمقارَبة. فالقرب أولى من المقاربة، لأنَّ المقاربة مضمَّنة، والقرب مطلق.

والتاسع: أن يكون أحدُهما جوهرًا والآخر عَرَضًا، فيكون الردُّ إلى الجوهر أولى من الردّ إلى العَرَض، إذ كان الجوهر أسبق إلى النفس في التقديم، كقولهم «استحجَرَ الطِّينُ» مأخوذ من الحَجَرِ، واستَنوَقَ الجملُ واستَتيَسَتِ الشاةُ وتَرَجَّلَتِ المرأةُ.[4]

فهٰذه جملة الوجوه التي يكون بسببها أولى.

---

(١) سقط من م حتى قوله «أو في حكم الجارية وفي» ص٤٤.

(٢) أي: أقرب إلى الفرع من الآخر. ف: إلى الآخر.

(٣) العقار: الخمرة.

(٤) يعني أن الاشتقاق من الناقة والتيس والرَّجُل. وعندي أن الاشتقاق هنا من المصادر التي صيغت من هذه الأسماء الأعيان. وهي: الاستحجار والاستنواق والاستتياس والترجّل. وذٰلك لأنّ أصل الاشتقاق من المصدر. انظر تصريف الأسماء والأفعال ص١٢٨.

وينبغي أن تعلم أنَّ قولنا «هٰذا اللفظ أولى بأن يكون أصلًا من هذا الآخر»، في جميع ما تقدّم، إنما نعني بذلك إذا استويا في كلّ شيء، إلّا في تلك الرتبة التي فُضِّل بها. فأمّا إذا عرضت عوارض، توجب تغليب غيره عليه، فالحكم للأغلب.

واعلم أنَّ الاشتقاق لا يدخل في سبعة أشياءَ. وهي الأربعة التي ذكرنا[1] لا يدخلها تصريف، وثلاثة من غيرها. وهي: الأسماءُ النادرة كـ«طُوبالة»،[2] فإنها لنُدورها لا يُحفظ لها ما ترجِع إليه. واللغاتُ المتداخلة، نحو الجَوْن للأسود والأبيض، للتناقض الذي بينهما لا يمكن ردُّ أحدهما إلى الآخر. والأسماءُ الخماسيّة، لامتناع تصرُّفِ الأفعال منها ،فليس لها من أجل ذلك مصادر.

وأصل الاشتقاق وجُلُّه [٥أ] إنما يكون من المصادر، وأصدق ما يكون: في الأفعال المزيدة، لأنها ترجع بقُرب إلى غير المزيدة. وفي الصفات كلّها، لأنها جارية على الأفعال، أو في حكم الجارية. وفي[3] أسماء الزمان والمكان المأخوذة من لفظ الفعل، فإنها جارية عليه أيضًا. وفي الأسماء الأعلام، لأنها منقولة في الأكثر، وقد تكون مُشتقّة قبل النقل، فتبقى على ذلك بعد النقل.

وأصعبُ الاشتقاق وأدقُّه في أسماء الأجناس، لأنها أسماء أُوَلٌ أُوقِعت على مُسمّياتها،[4] من غير أن تكون منقولة من شيء. فإن وُجد منها ما يمكن اشتقاقه حُمل على أنه مشتقّ. إلّا أنَّ ذٰلك قليل فيها جدًّا. بل الأكثر فيها أن تكون غير مشتقّة، نحو تُراب وحَجَر وماء، وغير ذٰلك من أسماء الأجناس.

فممّا[5] يمكن أن يكون منها مشتقًّا غُرابٌ، فإنه يمكن أن يكون مأخوذًا من الاغتراب؛ فإنَّ العرب تتشاءم به، وتزعم أنه دالّ على الفراق. وكذلك جَرادةٌ، يمكن أن تكون مشتقّة من الجَرْد، لأنَّ الجَرْدَ واقع منها كثيرًا. وقد رُوي أنَّ النابغة نَظر، فإذا على ثوبه جَرادة، فقال «جرادةٌ تَجرُدُ،[6] وذات ألوان».[7] فتطيَّر ورَجع عن حاجته.

(١) في ص٣٥.

(٢) في حاشية ف بخط مغاير: «الطوبالة: النعجة. ولا يقال للكبش: طوبال. قاله ج». يريد أن الجوهري قال ذلك. انظر الصحاح (طبل).

(٣) ينتهي هٰهنا الخرم في م، ليبدأ الخط المغاير ثانية فينتهي عند بيت جران العود.

(٤) م: مستمياتها.

(٥) م: فما.

(٦) م: تجريد.

(٧) في الحيوان ٥: ٤٤٧ أن النابغة أراد الغزو مع صهره زبّان بن سيّار، ورأى جرادة على ثوبه، فقال «جرادة تجرد، وذات لونين، غيري من خَرَجَ في هذا الوجه». فتطير ورجع عن الغزو. وانظر الحيوان ٣:٤٤٧.

فأمّا قولُ أبي حَيَّةَ النُّمَيريّ:(١)

وقـالُـوا: حَـمـامٌ، قُـلـتُ: حُـمَّ لِـقـاؤُهـا ... وعـادَ لَـنـا حُـلـوُ الـشَّـبـابِ، رَبِـيـحُ

وقولُ جِرانِ العَود:(٢)

فـأمَّـا الـعُـقـابُ فـهْـيَ، مِـنـهـا، عُـقُـوبـةٌ ... وأمَّـا الـغُـرابُ فـالـغَـرِيـبُ الـمُـطَـوَّحُ

وقولُ(٣) سَوَّارِ بنِ المُضَرَّب:(٤)

فَـكـانَ الـبـانُ أنْ بـانَـتْ سُـلَـيـمَـى ... وفـي الـغَـرَبِ اغـتـرابٌ، غَـيـرُ دانِـي

وقولُ الشَّنفَرَى:(٥)

فـقـالَ: غُـرابٌ لِاغـتِـرابٍ مِـنَ الـنَّـوَى ... وبـالـبـانِ بَـيْـنٌ، مِـن حَـبِـيـبٍ، تُـعـاشِـرُهْ

وقولُ الآخَر:(٦)

دَعـا صُـرَدٌ يَـومًـا، عَـلـى غُـصـنِ شَـوحَـطٍ ... فـطـارَ، بِـذاتِ الـبَـينِ، مِـنِّـي غُـرابُـهـا

فـقُـلـتُ: أتَـصـرِيـد، وشَـحـطٌ، وغُـربـةٌ ... فـهٰـذا، لَـعَـمـرِي، نـأيُـهـا واغـتِـرابُـهـا

فليس باشتقاق صحيح.

بل أُخِذ «حُمَّ» من الحَمام على جهة التفاؤل،(٧) والبَينونةُ من البان، والاغترابُ من الغَرب، والتَّصريدُ والشَّحطُ من الصُّرَد والشَّوحط، والعُقوبةُ من العُقاب، على جهة التطيُّر. وإلّا فهذه المعاني ليست بموجودة في هذه الأشياء، كما أنَّ الاغتراب موجود في غُراب، والجَرْد في جرادة.

(١) من قصيدة له. زهر الآداب ٢: ١٦٧ - ١٦٨ والحيوان ٣: ٤٤٥ - ٤٤٦. وحم: قضى وقرب. وعاد: رجع. والربيح: ما فيه ربح كثير، خبر لمبتدأ محذوف.

(٢) ديوانه ص٣ والحيوان ٣: ٤٤١. والمطوح: البعيد.

(٣) م: وقال.

(٤) قبله في الحيوان ٣: ٤٤٠:

تَـغَـنَّـى الـطـائِـرانِ بِـبَـيـنِ لَـيـلَـى ... عـلـى غُـصْـنَـيـنِ، مِـن غَـرَبٍ وبـانِ

وينسب الشعر أيضًا إلى المعلوط وجحدر العكلي. انظر عيون الأخبار ١: ١٤٩ والكامل ص١٢٦ وثمار الأزهار ص٧٥. والغرب والبان: نوعان من الشجر. وبانت: فارقت.

(٥) من أبيات تنسب إلى كُثير عزة وإلى شاعر سهميّ. وقبله:

رأيـتُ غُـرابًـا سـاقِـطًـا فَـوقَ بـانـةٍ ... يُـنـتِّـفُ أعـلَـى رِيـشِـهِ، ويُـطـايِـرُهْ

فـقُـلـتُ، ولَـو أنّـي أشـاءُ زَجَـرتُـهُ ... بِـنَـفـسِـيَ، لِـلـنَّـهـدِيِّ: هَـل أنـتَ زاجِـرُهْ؟

ديوان كثير ١: ١٩٢ - ١٩٥ وعيون الأخبار ١: ١٤٧ - ١٤٨ والحيوان ٣: ٤٤١ وزهر الآداب ٢: ١٦٩ والمحاسن والمساوئ ٢: ١٥ - ١٦ والمستطرف ٢: ١٦٩. والنوى: الفراق.

(٦) زهر الآداب ٢: ١٦٨ والحيوان ٣: ٤٣٧. وسقط البيت الثاني من م. والصرد: طائر. والشوحط: شجر. والتصريد: القطيعة. والشحط: البعد.

(٧) م: التفوّل.

ومما يُبَيِّنُ لك أَنَّ العرب قد تُوقِعُ على الشيء لفظ غيره، إِذا كان بينهما مناسبةٌ من طريقٍ ما، وإِن لم يَتَّحِدِ المعنى كما ذكرنا في مسألة «أولق»،[1] قولُ بعض الفصحاء:[2]

شَهِدتُ بأَنَّ التَّمرَ، بالزُّبْدِ، طَيِّبٌ وأَنَّ الحُبارَى خالَةُ الكَرَوانِ

فجعل الحبارى خالة الكروان، لمَّا كان اللونُ، وعمودُ الصورةِ فيهما واحدًا، ورأى ذلك قَرابةً، وإِنْ كان الحُبارى أعظَمَ بدنًا من الكروان.

ومنه قول عَمرِو بنِ مَعدِ يكَرِبَ:[3]

وكلُّ أخٍ مُفارِقُهُ أخُوهُ لَعَمْرُ أبِيكَ، إِلَّا الفَرقَدانِ

فجعل الفرقدينِ أخوينِ، تشبيهًا لهما بالأخوينِ لتلازمهما. ومنه قولُ أبي النجم

* فظَلَّ يُوفِي الأَكَمَ ابنُ خالِها *

فجعل الوَحشِيَّ ابنَ خال الأَكَم، لملازمته لها. وقال، عليه السلام:[4] «نِعْمَ العَمَّةُ لكُمُ النَّخلةُ»، فجعلها عَمَّةً للناس، حِين كان بينها وبينهم تشابهٌ من وُجوه.

وإِنّما بَسَطتُ القول في الاشتقاق لغُموضه، وكثرة المَنفعة به في علمه، لما فيه من الاختصار والتقريب، والفهم والحفظ:

أمّا الاختصار فلأنه يُجتَزأ فيه بجزء من الكلمة، ولولا مكانها لاحتيج إِلى كلام كثير؛ ألا ترى كيف تدلّ بالتاء من «تَفعلُ» على معنى المخاطَبة والاستقبال، وبالياء في «يَفعلُ» على الغَيبة والاستقبال؟ ولو جُعل لكلّ مَعنًى لفظٌ يُبَيِّنُ به لانتشر الكلام. ولما فيه من الاختصار عُدَّ من أكبر آلات البيان.

وأمّا الفهم فلِما فيه من المناسبة، والاقتضاء بالمشاكلة. وأمّا الحفظ فسببه ما ذكرناه من الاختصار. قال أبو بكر: من الفائدة [٥ب] في الاشتقاق أنه ربّما سَمِعَ العالِمُ الكلمة، لا يَعرفها من جهة صيغتها، فيطلب لها مخرجًا منه، فكثيرًا ما يظفر. وعلى هذا أكثرُ العلماء في تفسير الأشعارِ، وكلامِ العرب في الأمثال والأخبار.

* * *

وأمّا التَّصريف فتَغيير صِيغةِ الكلمة، إِلى صيغة أُخرى. نحو بنائك من «ضَرَب» مثل جَعفَر

---

(١) انظر ص٤١.

(٢) الحيوان ٦: ٢٧٢ ومحاضرات الأدباء ٢: ٢٩٩. والحبارى والكروان: طائران.

(٣) انظر تخريجه في شرح اختيارات المفضل للتبريزي ص١٥٩٩.

(٤) في النهاية واللسان (عمم): «أكرموا عمتكم النخلة». وقال فيه السخاوي والسيوطي: لا أصل له. انظر كتاب تحذير المسلمين ص٦٤.

فتقول «ضَرْبَبٌ»، ومثلَ قِمَطْر فتقول «ضِرَبٌّ»، ومثلَ دِرْهَم فتقول «ضِرْبَبٌ»، ونحو[1] تغيير التصغير والتكسير، وأشباهِ ذلك ممّا تُصرَّف فيه الكلمة على وجوه كثيرة. وهو شِبه الاشتقاق، إلّا أنَّ الفرق بينهما أنَّ الاشتقاقَ مختصّ بما فَعلتِ العربُ من ذلك، والتصريفَ عامٌّ لما فَعلتْه[2] العرب، ولما نُحدِثُه نحن بالقياس. فكلُّ اشتقاق تصريفٌ، وليس كلُّ تصريف اشتقاقًا. وممّا يدلُّ على أنَّ الاشتقاقَ تصريف[3] قولُ رؤبة، يصف امرأة بكثرة الخُصومة:[4]

* تَشتَقُّ، في الباطِلِ مِنها، المُمتَذَقْ *

فإن قيل: ما نُحدِثه لا دليلَ فيه على معرفة زائد من أصليّ، وإنّما الدليل فيما فعلتِ العرب من ذلك، والذي فعلتْه العرب من ذلك قد زعمتَ أنه يُسمّى اشتقاقًا، فلأيّ شيءٍ عَدَدتَ، فيما يُعرف به الزائد من الأصليّ، الاشتقاقَ والتصريفَ؟ وهلّا اكتفيتَ بأحدهما عن الآخر. فالجواب أنه إذا كان الاستدلال على الزيادة أو الأصالة، بردّ الفَرع إلى أصله، سُمّي ذلك اشتقاقًا. وإذا كان الاستدلال عليهما بالفرع سُمّي ذلك تصريفًا.

فمثال الاستدلال، بِرَدِّ الفرع إلى الأصل، استدلالُنا على زيادة همزة أحْمَر مثلًا، بأنه مأخوذ من الحُمْرَة. فالحمرة هي الأصل الذي[5] أُخذ منه أحمرُ. فهذا وأمثاله يُسمّى اشتقاقًا، لأنَّ المستدَلَّ على زيادة همزته – وهو أحمر – مأخوذٌ من «الحمرة».

ومثالُ الاستدلال، على الزيادة بالفرع، استدلالُنا على زيادة ياء أيصَرٍ،[6] بقولهم في جمعه «إصارٌ» بحذف الياء وإثبات الهمزة. فـ«إصار» فرع عن أيصر لأنه جمعه. فهذا وأمثاله يُسمَّى تَصريفًا، لأنَّ المستدَلَّ على زيادة يائه – وهو أيصر – ليس بمشتقّ من إصار، بل إصارٌ تصريف من تصاريفه الدالَّة على زيادة يائه.

واعلم أنه لا يَدخل التصريف ولا الاشتقاق في الأصول المختلِفة، نحو لأّال[7] ولؤلؤ؛ لا ينبغي أن يقال: «إنَّ أحدهما من الآخر»، لأنَّ لأّالًا من تركيب «ل ء ل» ولؤلؤًا من تركيب «ل ء ل ء». فلأّال ثلاثيّ الأصول ولؤلؤ رباعيّ.

* * *

(١) م: وهو.
(٢) م: فعلت.
(٣) م: تصرف.
(٤) ديوان رؤبة ص١٠٧ والمنصف: ١:٤ وأراجيز العرب ص٣٣. والممتذق: المخلوط. يقول: تخلط حقًا بباطل.
(٥) م: التي.
(٦) م: «استدلالنا على ياء أيصر أنها زائدة». وفي حاشية ف: «الجوهري: الإصار والأيصر: حبل قصير يُشدّ به في أسفل الخباء إلى وتد. وجمع الإصار أُصر، وجمع الأيصر أياصر. والإصار والأيصر أيضًا: الحشيش. يقال لفلان مَحشٌّ لا يُجزّ أيصره، أي: لا يُقطع». انظر الصحاح (أصر).
(٧) اللأّال: بائع اللؤلؤ.

وأمّا الكثرة فأن يكون الحرف، في موضعٍ ما، قد كثر وجوده زائدًا، فيما عُرف له اشتقاقٌ أو تصريف، ويَقِلُّ وجوده أصليًّا فيه، فينبغي أن يُجعل زائدًا فيما لا يُعرف له اشتقاق ولا تصريف، حملًا على الأكثر. وذلك نحوُ الهمزة، إذا وقعت أولًا وبعدها ثلاثة أحرف فإنها زائدة فيما عُرف اشتقاقه، نحو أصفر وأحمر، إلّا ألفاظًا يسيرة فإنَّ الهمزة فيها أصليّة. وهي: أرطًى[1] في لغة من يقول: أديمٌ مأروطٌ، وأيطَلٌ[2] لأنهم يقولون في معناه: إطلٌ، وأيصَرٌ وأولقٌ و إمَّعةٌ على ما نُبَيِّنُ بعدُ[3]. فإذا جاءتِ الهمزةُ فيما لا اشتقاق له ولا تصريف، نحو أفكَلٍ،[4] وجب حملها على الزيادة، وألّا يُلتفت إلى أرطًى وأخواته، لِقلَّتها وكثرة مثل أحمر.

* * *

وأما اللُّزوم فأن يكون الحرفُ، في موضعٍ ما، قد لزم الزيادةَ في كلِّ ما عُرف له اشتقاقٌ أو تصريف. فإذا جاء ذلك الحرف في ذلك الموضع فيما لا يُعرف له اشتقاقٌ ولا تصريف جُعل زائدًا، حملًا على ما ثَبَتَتْ زيادته بالتصريف أو الاشتقاق. وذلك نحو النون، إذا وقعت ثالثةً ساكنةً وبعدها حرفانِ، ولم تكن مُدغمة [٦أ] فيما بعدها نحو عَجَنَّس،[5] فإنها أبدًا زائدةٌ فيما عُرف له اشتقاقٌ أو تصريف.[6] نحو جَحَنْفَل[7] فإنه من الجَحفَلَة،[8] وحَبَنْطًى[9] لأنك تقول: حَبِطَ بطنُه،[10] ودَلَنظًى وهو الشديد الدفع. تقول: دَلَظَه بمنكبه، إذا دَفَعه.

وكذلك وُجِدَتْ في كلِّ ما عُرف اشتقاقه. فإذا جاءتْ في مثل عَبَنْقَس،[11] مما لا يُعرف له اشتقاقٌ ولا تصريفٌ، حُمِلَ على ما عُرف اشتقاقه أو تصريفُه، فجُعِلتْ نونه زائدة.

* * *

وأمّا لزومُ حرف الزيادةِ البناءَ فنحو حِنْطأْو[12] وكِنْثأْو،[13] وسِنْدأْو.[14] وزنها «فِنْعَلْوٌ» والنون

(١) الأرطى: ضرب من الشجر يدبغ به.
(٢) الأيطل: الخاصرة.
(٣) في الورقة ٢٢.
(٤) في حاشية ف: الأفكل: الرعدة.
(٥) سقط «نحو عجنس» من م. وفي حاشية ف: الجوهري: العجنس الجمل الضخم.
(٦) م: عرف اشتقاقه أو تصريفه.
(٧) الجحنفل: الغليظ الشفة.
(٨) الجحفلة: الشفة للخيل والحمير والبغال.
(٩) الحبنطى: الممتلئ غيظًا.
(١٠) حبط بطنه: انتفخ.
(١١) العبنقس: السيئ الخُلق. وفي حاشية ف عن الجوهري: العفنقس بالفاء والقاف: العسر الأخلاق. انظر الصحاح (عفقس).
(١٢) الحنطأو: الوافر اللحية.
(١٣) الكنثأو: الوافر اللحية. م: الكنشأو.
(١٤) السندأو: الحديد الشديد.

زائدة، إذ لو كانت أصليّةً لجاء في موضعها حرف، من الحروف التي لا تحتمل الزيادة، نحو «سِرْدأْو» مثلًا. فعدمُ مثلِ ذلك من كلامهم، ولزومُ هذا البناءِ حرفٌ من حروف الزيادة، دليلٌ على أنَّ ذلك الحرف زائد.(١)

فان قلتَ:(٢) فاحكمْ على الهمزة بالزيادة فإنها [من أحرف الزيادة. قيل: هذا فاسد لأنه] قد حُكي عِنْزَهْوٌ، فلم تلزم، ولأنك لو [حذفتَ الهمزة] والنون والواو لبقي الاسم على حرفين.

* * *

وأمّا كونُ الزيادة لمعنًى فنحوُ حروف المضارعة، وياء التصغير، وأمثال ذلك. فإنه بمجرّد وجودِ الحرف، يعطي معنًى، ينبغي أن يُجعل زائدًا. لأنّه لم يُوجد قطُّ حرفٌ أصليٌّ في الكلمة يُعطي معنى. على أنَّ هذا الدليل قد يمكن أن يُستغنى عنه بالاشتقاق والتصريف؛ إذ ما من كلمةٍ، فيها حرفُ معنًى إلّا ولها اشتقاق أو تصريف، يُعلم به حروفُها الأُصولُ من غيرها. لكن مع ذلك قد يُعلم(٣) كون الحرف زائدًا، بكونه لمعنًى، من غير نظر إلى اشتقاقه وتصريفه. فلذٰلك أوردناه في الأدلّة المُوصِلة إلى معرفة الزيادة من غيرها.

* * *

وأمّا النظيرُ فأن يكون في اللفظ حرفٌ، لا يمكن حملُه إلّا على أنه زائدٌ، ثمّ يُسمع في ذٰلك اللفظ لغةٌ أُخرى، يحتمل ذلك الحرف فيها أن يُحمل على الأصالة وعلى الزيادة، فيُقضى عليه بالزيادة، لثبوت زيادته في اللغة الأُخرى التي هي نظيرةُ هٰذه.

وذٰلك نحو تتفُلٍ،(٤) فإنَّ فيه لغتين:(٥) فتحَ التاء الأُولى وضمَّ الفاء، وضمَّها مع الفاء. فمن فتح التاءِ فلا يمكن أن تكونَ عنده إلّا زائدةً؛ إذ لو كانت أصليّةً لكان وزن الكلمة «فَعْلُلًا»، بضمّ اللام الأُولى، ولم يَرِدْ مثلُ ذلك في كلامهم. ومن ضَمَّ التاء أمكن أن تكون عنده أصليّةً، لأنَّه قد وُجِدَ في كلامهم مثلُ «فُعْلُل»، بضمّ الفاء واللام، نحو بُرْثُن.(٦) إلّا أنه لا يُقضى عليها إلّا بالزيادة، لثُبوتِ زيادتها في لغةِ من فتح التاء.

* * *

(١) وانظر ص ٦٣ و١١٨.

(٢) سقطت الفقرة من م، وهي في حاشية ف بخط أبي حيان.

(٣) م: تعلم.

(٤) التتفل: ولد الثعلب.

(٥) في حاشية ف: «قال ابن القطّاع في أبنيته: وعلى تَفْعُل نحو تتفل لولد الثعلب وتنضب لشجر. وعلى تُفعُل نحو تتفل. وعلى تِفعِل نحو تتفل، ونفرج للجبان. وعلى تَفعَل نحو تتفل، وتألب لعود تُعمل منه القسيّ. وعلى تَفعِل نحو تتفل. وعلى تُفعَل نحو تتفل...». وانظر ص٦٠.

(٦) البرثن: مخلب الأسد.

وأمّا الخُروجُ عن النظير فأن يكون الحرف إن قُدِّرَ زائدًا كان للكلمة التي يكون فيها نظيرٌ، وإن قُدِّرَ أصلًا لم يكن لها نظير، أو بالعكس. فإنه، إذ ذاك، ينبغي أن يُحمل على ما لا يُؤدِّي إلى خروجها عن النظير. وذلك نحو غِزْويت،(١) فإنّا إن جعلنا تاءه أصليّةً كان وزنه «فِعْوِيلًا»، وليس في كلام العرب «فِعويل»، فيكونَ غِزْويت مثله. وإنْ جعلناها زائدة كان وزنه «فِعْلِيتًا»، وهو مَوجود في كلامهم، نحو عِفرِيت. فقضينا من أجل ذلك على زيادة التاء.

* * *

وأمّا الدخولُ في أوسعِ البابين، عند لُزومِ الخروج عن النظير، فأن يكون في اللفظ حرفٌ واحد من حروف الزيادة، إن جعلته زائدًا أو أصليًّا خرجتَ إلى بناءٍ لم يَثبُتْ في كلامهم. فينبغي أنْ يُحمل ما جاء من هٰذا على أنَّ ذلك الحرفَ فيه زائد، لأنَّ أبنيةَ الأُصولِ قليلةٌ، وأبنيةَ المزيد كثيرة منتشرة، فحمله على الباب الأوسع(٢) أَولى. وذلك نحو كَنَهْبُل؛(٣) ألا ترى أنك إن جعلتَ نُونه أصليّةً كان وزنه «فَعَلُّلًا»، وليس ذلك من أبنية كلامهم. وإنْ جعلتَها زائدةً كان وزنه «فَنَعْلُلًا»، ولم يَتقَرَّر أيضًا ذلك في أبنية كلامهم بدليل قاطع من اشتقاق أو تصريف. ولكن(٤) حمله على أنه «فَنَعْلُلٌ»(٥) أَولى لِما ذكرنا.

* * *

فهذه جملة الأدلَّةِ المُوصِلةِ إلى معرفة الزائد من الأصليّ. ولمّا كان النظيرُ والخروجُ عنه لا يُعلمان إلّا بعد معرفة [٦٦ب] أبنية الأسماء والأفعال وضعتُ من أجل ذلك بابَيْنِ، حَصَرتُ في أحدهما أبنيةَ الأسماء، وفي الآخَر أبنيةَ الأفعال.

---

(١) الغزويت بالعين والغين المعجمة: القصير والداهية. وفي حاشية ف تفسير لذلك عن أبي عمرو وابن القطاع.
(٢) م: الواسع.
(٣) الكنهبل: شجر عظام.
(٤) م: لأن.
(٥) م: فَنعلَل.

بَـابُ
أبْــــنِيَـةِ الأسْـــمَاءِ

أبنيةُ الأسماءِ[1] الأُصولِ أقلُّ ما تكون ثلاثة، وأكثرُ ما تكون خمسة. ولا يوجد اسمٌ متمكّنٌ، على أقلَّ من ثلاثة أحرف، إلّا أن يكون مَنقوصًا، نحو: يد ودم وبابهما.

[الثلاثيّ المجرَّد]

فأمّا الثلاثيُّ من الأُصول فيُتصوّرُ فيه اثنا عشَرَ بناءً. وذلك أنه يُتصوَّرُ في الفاء أن تكون مفتوحة ومضمومة ومكسورة. ويُتصوّرُ، مع تحريكها بالفتح، في العين أربعةُ أوجه: أن تكونَ مفتوحة ومضمومة[2] ومكسورة وساكنة. وكذلك مع تحريكها بالضمّ والكسر. إلّا أنه أُهمل منها بناءان - وهما «فُعِلٌ» و«فِعُلٌ» - لكراهيةِ الخروج من ضمّ إلى كسر، أو من كسر إلى ضمّ.

فأمّا دُئِلٌ[3] ورُئِمٌ[4] فلا حُجّة فيهما، لاحتمال أن يكونا مَنقُولَينِ من «دُئِلَ» و«رُئِمَ» اللذينِ هما فعلانِ مبنيّانِ للمفعول إلى الأسماء، لأنه يقال: دَأَلَ[5] ورَئِمَ.[6] فإذا بُنيا للمفعول قيل: دُئِلَ ورُئِمَ. وقد يُنقل الفِعلُ إلى الاسم في حال التنكير؛ ألا ترى أنهم قالوا: اليَنْجَلِبُ، للخَرَز الذي يُجلَب الإنسان به إلى أمر؟[7] فيكون دُئِلٌ ورُئِمٌ[8] من هذا القبيل، فلم يبق للثلاثيّ من الأصول إلّا عَشَرةُ أبنية:

فَعْلٌ: ويكون في الاسم والصِّفة. فالاسم نحو: صَقْر وفَهْد. والصِّفة نحو: ضَخْم وصَعْب.[9]

---

(١) سقط من م. وانظر في هذا الباب ٢: ٣١٥ - ٣٤٢ من الكتاب و٢: ٤ - ٣٦ من المزهر.

(٢) م: بالفتح أن تكون العين مضمومة ومفتوحة.

(٣) الدئل: ابن آوى. وهو أيضًا اسم علم لجدّ من جدود أبي الأسود الدؤلي.

(٤) الرئم: الاست. وأثبت أبو حيان في حاشية ف: ذكر ابن مالك أن وُعِلًا لغة في وَعِل، وأن أكثر النحويين لا يعتدّون بهذا البناء في الأسماء.

(٥) دأل: مشى مشيًا فيه ضعف.

(٦) رئم: أحبّ وألف. وفي حاشية ف: «رئم» بفتح الهمزة وكسرها وفوقها: معًا.

(٧) م: في الخرزة التي يجلب بها الغائب. وكذلك في نسخة أُخرى كما جاء في حاشية ف. وانظر ص ٧٥.

(٨) سقط من م.

(٩) م: صعب وضخم.

وفُعْلٌ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: بُرْد وقُرْط.[1] والصفة نحو: مُرّ وحُلْو وعُبْر.[2]
وفِعْلٌ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: عِكْم[3] وجِذْع. والصفة نحو:[4] نِقْض ونِضْو.
وفَعَلٌ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: جَمَل وجَبَل. والصفة نحو: حَدَث وبَطَل.
وفَعِلٌ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: كَتِف وكَبِد. والصفة نحو: حَذِر ووَجِع.
وفَعُلٌ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: رَجُل وسَبُع. والصفة نحو: حَدُث[5] وخلُط.[6]
وفُعَلٌ:[7] ويكون فيهما. فالاسم نحو: صُرَد ونُغَر.[8] والصفة نحو: حُطَم ولُبَد.[9]
وفُعُلٌ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: طُنُب وعُنُق. والصفة نحو: جُنُب وأُحُد.
وفِعَلٌ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: ضِلَع وعِوَض. والصفة: عِدًى[10] وزِيَمٌ. ولم يجئ غيرهما،[11] قال الشاعر:[12]

إذا كُنتَ في قَومٍ عِدًى، لَستَ مِنهُمُ، فكُلْ ما عُلِفتَ، مِن خَبيثٍ وطَيِّبِ

وقالوا:[13] مَنزِلٌ زِيَمٌ. قال:[14]

[باتَتْ ثَلاثَ لَيالٍ، ثُمَّ واحِدةً بِذِي المَجازِ]، تُراعِي مَنزِلًا زِيَما

أي: متفرِّقَ الأهل.

فأمّا «سِوًى»، من قوله تعالى:[15] ﴿مَكانًا سِوًى﴾، فهو اسم في الأصل للشيءِ المُستوي وُصِف به، بدليل أنه لو كان صِفةً أصليّةً لتمكّن في الوصفيّة، فكان يُذكَّرُ مع المُذَكَّرِ، ويُؤَنَّثُ مع المُؤَنَّث، إذ حقُّ الصّفة أن تُطابق الموصوفَ. وممّا يدلُّك، على أنها إذا لم تُطابق موصوفَها

(١) سقط من م.
(٢) العبر: الثكلى.
(٣) العكم: العدل.
(٤) النقض: المنقوض. والنضو: المهزول.
(٥) الحدث: الحسن الحديث.
(٦) الخلط: المخالط للأمور والعارف بها.
(٧) سقط البناء كله من م.
(٨) الصرد: ضرب من الغربان. والنغر: البلبل.
(٩) اللبد: المقيم لا يبرح منزله.
(١٠) في حاشية ف: «لم يثبت سيبويه إلّا قومًا عِدًى». انظر الكتاب ٢: ٣١٥.
(١١) م: والصفة عدى ولم يجئ غيرها.
(١٢) ينسب إلى زرافة بن سبيع. إصلاح المنطق ص٩٩ والكامل ص ٢٧١ والبيان والتبيين ٣: ٢٥٠ والحيوان ٣: ١٠٣ وشرح الحماسة للمرزوقي ص ٣٥٨ وللتبريزي ١: ٣٣٦ والمخصص ١٢: ٥٢ والحماسة البصرية ٢: ٥٦ الصحاح واللسان والتاج (عدو) والاقتضاب ص٣٧٩.
(١٣) سقط القول والشاهد مع تفسيره من م.
(١٤) النابغة الذبياني. اللسان (زيم) وديوانه ص١٠٩ يصف امرأة. وذو المجاز: سوق للعرب. وتراعي: ترقب.
(١٥) الآية ٥٨ من سورة طه.

جرت مَجرى الأسماء، جمعُهم رَبْعة:[1] «رَبَعَات» بفتح العين[2] كجَفَنَات. والصفة المحضة[3] لا يكون فيها[4] إلّا إسكانُ العين. وأنت لا تقول إلّا: بُقعةٌ سِوًى. فدلَّ ذلك على أنه ليس[5] بصفة في الأصل.

وكذلك قوله عزَّ وجَلَّ ﴿دِينًا قِيَمًا﴾[6] لا حُجَّةَ فيه؛ لأنه مَصدرٌ في الأصل مَقصورٌ من «قِيام». ولولا ذلك لكان «قِوَمًا» لأنه من ذوات الواو، ولا تُقلب الواو ياءً إذا كانت متحرّكة عينًا في مفرد لانكسار ما قبلها، إلّا بشرط أن يكونَ بعدها ألف وتكونَ في مصدرٍ لفعلٍ اعتلّت عينه، نحو: قامَ قِيامًا وعاذَ عِياذًا. فدلَّ انقلاب الواو ياءً، في «قِيَم»، على أنه مصدر في الأصل وُصف به، كما وُصف بعَدْل وزَوْر، وهما مصدران في الأصل.

وكذلك[7] قولهم: سَبْيٌ طِيَبَةٌ[8]، وماءٌ رِوًى، وماءٌ صِرًى.[9] لا حُجَّة في شيء من ذلك على إثبات «فِعَلٍ» في الصفات، لأنَّ جميع ذلك لا يطابق موصوفه: أمّا طِيَبَةٌ فإنه مؤنَّث اللفظ وهو تابع لمذكَّر. وأمّا رِوًى وصِرًى فيوصف بهما الجميع والمفرد على صورة واحدة، فيقال: مياهٌ صِرًى، ومياهٌ رِوًى. وقد تقدَّم أنَّ الصفة إذا كانت كذلك كانت محكومًا لها بحكم الأسماء.

وفِعِلٌ: ولم يجئ منه إلّا [٧أ] «إبِلٌ» خاصَّةً، فيما زعم سيبويه.[10] وحكى غيره «أتانٌ إبِدٌ» للوحشيّةِ. فأما «إطِلٌ» فلا حُجَّة فيه، لأن المشهور فيه إطْلٌ بسكون الطاء. فإطِل يمكن أن يكون ممّا أُتبِعَتِ الطاء فيه[11] الهمزةَ للضرورة، لأنه لا يُحفظ إلّا في الشعر، نحو قوله:[12]

لــهُ إطِــلا ظَــبْــيٍ، وســاقــا نَــعــامــةٍ   الــبــيــت

في رواية من رواه كذلك.

---

(1) الربعة: المتوسط القامة، يوصف بها المذكر والمؤنث.
(2) يريد: فتح عين الكلمة، وهي الباء من ربعات.
(3) م: المختصة.
(4) أي: في جمعها جمع مؤنث سالمًا.
(5) في حاشية ف بخط أبي حيان: «لا تقول إلّا بقعة سوى. فدلَّ على انه ليس بصفة في الأصل» ثبت هذا هنا في النسخة المقابل بها، وسقط فيما بعد. ومما يدلك... في نسخة الخزرجي.
(6) الآية ١٦١ من سورة الأنعام. وهذه قراءة الكوفيين وابن عامر.
(7) سقطت الفقرة كلها من م ومن نسخة أخرى أشير إليها في حاشية ف.
(8) الطيبة: الحِلّ.
(9) الصرى: الذي طال استنقاعه فتغير.
(10) الكتاب ٢: ٣١٥ وشرح الشافية ١: ٤٥ - ٤٦.
(11) م: فيه الطاء.
(12) من معلقة امرئ القيس. ديوانه ص٢١. والإطل: الخاصرة.

وكذلك حِبِرةٌ،[1] الأفصحُ والمشهورُ فيها إنما هو حِبْرةٌ، وَحِبِرَةٌ ضعيف. وكذلك بِلِزٌ[2] لا حُجَّة فيه، لأنَّ الأشهر فيه بِلِزٌّ بالتشديد. فيمكن أن يكون بِلِزٌ مخفَّفًا منه.

[الرباعيّ المجرّد]

وأما الرُّباعيُّ من الأُصولِ فله ستّةُ أبنية:

فَعْلَلٌ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: جَعفَر و عَنبَر. والصفة نحو: شَجعَم[3] وسَلهَب.[4]

وفِعْلِلٌ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: زِبرِج وزِئبِر.[5] والصفة نحو: زِهلِق وعِنفِص.[6]

وفُعْلُلٌ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: قُلْقُل وبُرثُن. والصفة نحو: جُرشُع[7] وكُندُر.[8]

وفِعْلَلٌ: ويكون فيهما. فالاسم[9] نحو: دِرهَم وقِلعَم.[10] والصفة نحو: هِجرَع وهِبلَع.[11]

وفِعَلٌّ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: فِطَحْل. والصفة نحو: هِزَبْر.[12]

وعلى فَعْلِلٍ: ولم يجئ منه[13] إلّا طَحْرِبة.[14]

أمّا جُخْدَب وبُرْقَع وجُؤذَر[15] فلا حُجَّة فيها، لأنه يقال: جُخْدُب وبُرقُع وجُؤذُر بالضمّ، فيمكن أن يكون الفتح تخفيفًا. فإنّما يكون ثَبْتُ «فُعْلَلٍ» بأن يوجد لا يجوز معه «فُعلُل» بالضمّ.

(١) الحبرة: صفرة الأسنان.

(٢) البلز: الضخمة. وفي حاشية ف بخط أبي حيان: البلز: المرأة السمينة القصيرة، وأثبت ابن مالك بلزًا على وزن فِعِل.

(٣) الشجعم: الضخم الطويل.

(٤) السلهب: الطويل.

(٥) الزبرج: الذهب. والزئبر: ما يظهر من درز القماش.

(٦) الزهلق: السريع الخفيف. والعنفص: السيئ الخُلق.

(٧) الجرشع: العظيم من الإبل والخيل.

(٨) الكندر: الغليظ القصير الشديد.

(٩) سقط من م.

(١٠) قلعم: اسم علم. وسقط من م.

(١١) الهجرع: الأحمق. والهبلع: الواسع الحنجور العظيم اللقم. وفي حاشية ف: «على خلاف فيهما». انظر ص ١٤٨.

(١٢) الفطحل: اسم زمن قديم. والهزبر: الغليظ الضخم.

(١٣) سقط من م.

(١٤) الطحربة: القطعة من خرقة. وفيها لغات كثيرة. وفي حاشية ف تفسير ذلك عن الجوهري، وعن ابن مالك ما حكاه أبو عبيد، مع ذكر «فِتَكْرِون» وأن واحده مثل فِطَحْل.

(١٥) الجخدب: الضخم الغليظ. والجؤذر: ولد البقرة الوحشية. وفي حاشية ف أن بناء «فُعْلَل» أثبته الكوفيون والأخفش ونفاه سيبويه، وأن «عُنْدَد» دليل على صحته لأنه ملحق به، إن جعلت النون زائدة أو إحدى الداليْن. وانظر شرح الشافية ١: ٤٧ - ٤٨ والمزهر ٢: ٢٨.

فأنْ لم يوجد الفتح إلّا مع الضمّ دليلٌ على أنه ليس ببناء أصليّ. وأيضًا فإنّ جؤذَرًا أعجميٌّ، فلا حُجَّةَ فيه.

وأمّا الفُتَكْرِينُ(1) بضمّ الفاء - على ما حكاه يعقوب - فلا حُجَّةَ فيه على إثبات «فُعَلٍّ»(2) نحو «جُعَفْرٍ»، وكأنه «فُتَكْر» ثم جُمع، إلّا أن يُحفظ بالواو والنون في الرفع، والياء والنون في النصب والجرّ، فيقال: الفُتَكرُونَ والفُتَكرِينَ. والمسموع من هذا إنما هو بالياء، فيمكن أن يكون «فُتَكرينٌ» اسمًا مُفردًا كقُذَعمِيل.(3)

وكذلك عُلَبِطٌ(4) وهُدَبِدٌ(5) وعُكَمِسٌ(6) وعُجَلِطٌ(7) وعُكَلِطٌ،(8) ودُوَدِم،(9) ليس في شيء من ذلك دليل على إثبات «فُعَلِل» في الرباعيّ. يَدُلُّ على ذلك أنه لا يُحفظ شيء من ذلك إلّا والألف قد جاء فيه،(10) نحو: عُلابِط وهُدابِد وعُكامِس ودُوادِم وعُجالِط وعُكالِط. فدلَّ ذلك على أنها مُخَفَّفةٌ بحذف الألف، إذ لو لم تكن كذلك لجاءت بغير ألف البتَّة.

وكذلك عَرَتُنٌ(11)، ليس فيه دليل على إثبات «فَعَلُل» في الرباعيّ، لأنه لم يجئ منه إلّا هذا. وقد قالوا في معناه: عَرَنْتُنٌ. فيمكن أن يكون هذا مُخَفَّفًا منه، كما خفَّفوا الألف في «عُلابِط»(12) ونحوه، لأنَّ النون لَزِمَت(13) زيادتُها في مثل هذا الموضع - أعني: ثالثةً ساكنةً - كما لزمت زيادة الألف، فأجرَوها مُجراها لذلك.

وكذلك جَنَدِلٌ وذَلَذِلٌ،(14) ليس فيه دليل على إثبات «فَعَلِل» في أبنية الرباعيّ، لأنهم قد قالوا: جَنادِل وذَلاذِل،(15) في معناهما. فهما مُخَفَّفان منهما. وممّا(16) يُؤَيِّدُ ذلك أنه لا يَتَوالى

(1) الفتكرين: الأمر العجيب العظيم.
(2) م: فعلل.
(3) القذعميل: الشيخ الكبير.
(4) العلبط: الغليظ من اللبن وغيره.
(5) الهدبد: اللبن الخاثر جدًا.
(6) الإبل العكمس: الكثيرة.
(7) اللبن العجلط: الخاثر الثخين.
(8) اللبن العكلط: الخاثر الثخين.
(9) الدودم: شيء شبه الدم يخرج من شجر السمر.
(10) في حاشية ف عن معجم ما استعجم ص880: الضُّلَضِلَة اسم موضع مع رجز لصخير بن عمير. انظر التاج (ضلل).
(11) العرتن: شجر يدبغ به. ونقل أبو حيان في حاشية ف ما ذكره البكري في معجم ما استعجم ص917 عن عَبَقُرّ.
(12) م: علبط.
(13) فوقها في ف «صح». وفي الحاشية «كثرت» عن نسخة أُخرى.
(14) الجندل: الحجارة. والذلذل: أسافل القميص الطويل إذا خلق وناس. وفي م وحاشية ف: وزلزل.
(15) في م وحاشية ف: وزلازل.
(16) م: وربما.

في كلامهم أربعةُ أحرف بالتحريك. ولذلك سُكِّنَ آخرُ الفِعل في «ضَربْتُ»، لأنَّ ضميرَ الفاعل تَنزَّلَ[1] من الفعل منزلةَ جُزءٍ من الكلمة، فكرهوا لذلك تواليَ أربعةِ أحرف بالتحريك. فإذا كان ممتنعًا، فيما هو كالكلمة الواحدة، فامتناعه فيما هو كلمة واحدة أحرى.

وأمّا «فِعْلُلٌ» فحُكي منه زِئبُر وضِئبُل.[2] وذلك شاذٌّ لا يُلتفَتُ إليه لِقلَّةِ استعماله.

* * *

والسبب،[3] في أن كانتْ أبنيةُ الثُّلاثيِّ أكثرَ من أبنية الرباعيّ، أنَّ الثُّلاثيَّ أخفُّ لكَونهِ أقلَّ أُصول الأسماء المُتمكّنة، فتصرَّفوا فيه لخِفَّته أكثر من تصرُّفهم في الرباعيّ. ولذلك أيضًا كانت أبنيةُ الرُّباعيّ أكثرَ من أبنية الخماسيّ، لأنَّ الرباعيّ، على كل حال، أقلّ حروفًا من الخماسيّ،[4] فكان أخفّ منه، فتَصَرَّفوا فيه لذلك أكثر من تصرُّفهم في الخماسيّ.

[الخماسيّ المجرّد]

وأمّا الخماسيُّ فله أربعة أبنية مُتَّفق عليها:

فَعَلَّلٌ: ويكون في الاسم والصِّفة. فالاسم نحو: سَفَرجَل وفَرَزْدَق. والصفة نحو: [٧ب] شَمَرْدَل[5] وهَمَرجَل.[6]

وفُعَلِّلٌ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: خُزَعْبِلة.[7] والصفة نحو: قُذَعْمِلة.[8]

وفَعْلَلِلٌ: ولم يجئ إلّا صِفةً، نحو: جَحْمَرِش[9] وقَهْبَلِس.[10]

وفِعْلَلٌّ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: قِرْطَعْب.[11] والصفة نحو: جِرْدَحْل.[12]

---

(١) م: نزل.

(٢) الضئبل: الداهية. وفي حاشية ف بخط أبي حيان: ئِئبُل بمعنى الداهية عن أبي الطيب الحلبي، وخِرفُع ويرغُم وزِعبُر عن ابن جني وابن سيده وآخرين.

(٣) انظر الخصائص ١: ٥٥ - ٥٦.

(٤) سقط «لأن الرباعي... من الخماسي» من م.

(٥) الشمردل: الطويل.

(٦) الهمرجل: الجواد السريع.

(٧) الخزعبلة: الفكاهة والمزاح.

(٨) القذعملة: الناقة الشديدة. م: قذعميل.

(٩) الجحمرش: العجوز الكبيرة.

(١٠) القهبلس: الأبيض الذي تعلوه كدرة.

(١١) القرطعب: القطعة من الخرقة.

(١٢) الجردحل: الضخم من الإبل.

وزاد بعض النحويين في أبنية الخماسيّ «فِعَّلِل»[1] نحو: صِنَّبِر.[2] والصحيح أنه لم يجئ في أبنية كلامهم إلّا في الشعر. نحو قوله:[3]

[بِجِفانٍ، تَعتَري نادِيَنا مِن سَدِيفٍ]، حِينَ هاجَ الصِّنَّبِرْ[4]

وهذا يجوز أن يكون لمّا سَكَّنَ الراءَ للوقف كَسَر لالتقاء الساكنَين[5]. نحو قولهم: ضَرَبَتِهْ وقَتَلَتِهْ.

وزاد بعضهم أيضًا «فُعَلِّلًا» نحو: هُنْدَلِع.[6] ولم يُحفظ منه غيره. وهذا عندي إنّما ينبغي أن يُحمل على أنه[7] «فُنْعَلِل»، والنون زائدة. ويُحكم عليها بالزيادة، وإن لم تكن في موضع زيادتها، لأنه لم يَتقرَّر «فُعْلَلِلٌ» في أبنية الخماسيّ. فيحكم من أجل ذلك على النون بالزيادة.

فإن قيل: ولم يثبت أيضًا في مزيد الرباعيّ «فُنْعَلِل». قيل له: هو على كلّ حال ليس له نظير، فدخوله في الباب الأوسع أولى – وهو المزيد – لأنّ أبنية المزيد أكثر من أبنية المجرَّدِ من الزيادة.

[الثلاثيّ المزيد]

وأمّا الثلاثيّ المزيد[8] فقد تَلحقه زيادةٌ واحدة، وقد تلحقه زيادتانِ، وقد تلحقه ثلاثٌ، وقد تلحقه أربعٌ فيصير على سبعة أحرف. وهو أقصى ما ينتهي إليه المزيد.

[المزيد فيه حرف واحد]

فأمّا الذي تلحقه زيادة واحدة فلا يخلو من أن تلحقه قبل الفاء، أو بعد الفاء،[9] أو بعد العين، أو بعد اللام. فإذا لحقته قبل الفاء يكون:

على أَفْعَل: ويكون في الاسم والصفة. فالاسم نحو: أَفكَل[10] وأَيدَع.[11] والصفة نحو: أبيَض وأسوَد.

---

(١) م: فعَّلل.

(٢) وفي حاشية ف أن الذي زاد هذا البناء هو الزبيدي.

(٣) لطرفة بن العبد. ديوانه ص٨٠ والخصائص ٣: ٢٠٠. والجفان: جمع جفنة. وهي القصعة. وتعتري: تأتي. والسديف: قطع السنام. والصنبر: الريح الباردة في غيم.

(٤) م: الصنَّبر.

(٥) أنكر ابن جني مثل هذا التعليل، وافترض للكسر وجهًا آخر. انظر الكتاب ٢: ٢٨٣ – ٢٧٤ والخصائص ٣: ٢٠٠ – ٢٠١ و١: ٢٨١ و٢: ٢٥٤. وفي حاشية ف بخط أبي حيان: «هذا غلط. إنما استدراك هذا في مزيد الرباعيّ، لأنّ الحرفين المضاعفين لا يمكن أن يكونا أصلين. وفي مزيد الرباعي استدركه الزبيدي. ومجيء ابن عصفور به في الأصول غلط». انظر الاستدراك على سيبويه ص٣٥.

(٦) الهندلع: بقلة. وفي حاشية ف بخط أبي حيان أن ابن السراج جعله مما خرج على أوزان المجرد. فهو شاذ أو مزيد فيه أو محذوف منه أو أعجمي. انظر الأصول ٣: ١٨٦ والخصائص ٣: ٢٠٣.

(٧) سقط من م.

(٨) في حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن الحاجب: «يعبر عن الزائد... أو من غيرها». انظر شرح الشافية ١: ١٠.

(٩) م: أو بعدها.

(١٠) الأفكل: الرعدة.

(١١) الأيدع: الزعفران.

وعلى إِفْعِل: ولم يجئ إلّا اسمًا نحو: إثمِد[1] وإصبع.

وعلى أُفْعُل: ولم يجئ أيضًا إلّا اسمًا - وهو قليل - نحو: أُبلُم.[2]

فأمّا قولهم:[3] شحمٌ أُمهُجٌ، أي: رقيق، فيمكن أن يكون محذوفًا من أُمْهُوج كأُسكوب، لأنه قد سُمِعَ ذلك فيه، ووُجِدَ[4] بخطّ أبي عليّ، عن الفرّاء:[5] لَبَنٌ أُمهوجٌ. فيكون أُمهُجٌ مقصورًا منه للضرورة، إذ لم يُسمع إلّا في الشعر؛ أنشد أبو زيد:[6]

* يُطعِمُها اللّحمَ، وشَحمًا أُمهُجا *

وأيضًا فإنّ الأُمهُج اسم لدم القلب، فيمكن أن يكون قولهم «شُحمٌ أُمهُجٌ» ممّا وُصِف فيه بالاسم الجامد، لما فيه من معنى الصفاء والرقّة، كما يوصف بالأسماء الضامنة لمعنى الأوصاف. ونحوٌ من ذلك ما أنشده أبو عُثمانَ من قول الراجز:[7]

* مِئبَرة العُرقُوبِ، إِشفَى المِرفَقِ *

فوصف بـ«إشفى» وهو اسم، لِما فيه من معنى الحِدَّة. وقولُ الآخر:[8]

فلَولا اللهُ، والمُهرُ المُفَدَّى، لأُبتَ، وأنتَ غِربالُ الإهابِ

كأنه قال: مُخَرَّقُ الإهابِ.

وعلى إِفْعَل: ولم يجئ إلّا اسمًا، نحو: إصْبَع وإبْرَم.[9]

---

(1) الإثمد: حجر يكتحل به.

(2) الأبلم: خوص المقل.

(3) علق عليه أبو حيان في حاشية ف بما يلي: «قال ابن جني: المهجة: خالص النفس. ومنه قيل: لبن أمهجان وأمهج وماهج، للخالص. وقال هميان بن قحافة:

وعَرضُوا للمَجلسِ مَحْضًا، ماهِجا

أي: لبنًا خالصًا. ووجدت بخط أبي عليّ عن الفراء: لبن أُمهوج. وحكي عن أبي زيد: لبن أُمهج. وأُفعل في الصفات عزيز، قليل جدًّا». وانظر اللسان(مهج).

(4) انظر الخصائص ٣: ١٩٤ - ١٩٥.

(5) هو أبو زكرياء يحيى بن زياد الديلمي، شيخ الكوفيين في عصره في النحو واللغة والتفسير. توفي سنة ٢٠٧. تاريخ بغداد ١٤: ١٥٢.

(6) في الخصائص ٣: ١٩٤.

(7) في الخصائص ٢: ٢٢١ و١٩٥٣ والمخصص ١: ٨١ و١٥: ١٠٦. والمئبرة من الإبرة. والإشفى: مخرز الإسكاف. يهجو امرأة. وأبو عثمان هو بكر بن محمد المازني، نحوي لغوي توفي سنة ٢٤٩. بغية الوعاة ١: ٤٦٣.

(8) في الخصائص ٢: ٢٢١ و١٩٥ واللسان (غربل). ونسبه محقق كتاب الخصائص إلى حسان بن ثابت يخاطب الحارث بن هشام. انظر الوحشيات ص ٨ والأغاني ١٧: ١١٦ و٢٠: ١٢٣ ومعجم الشعراء ص٢٧٠ والعيني ٣: ١٤٠. والإهاب: الجلد.

(9) إبرم: اسم موضع.

فأمّا قوله:[١]

إن تَــــكُ ذا بَـــزٍّ فــــإِنَّ بَــــزِّي ســـابِــغــــةٌ، فَــــوقَ وأًى، إِوَزِّ[٢]

فيمكن أن يكون «فِعَلًّا»،[٣] والهمزة فيه أصليّة، وذلك قليل. ويمكن أن يكون «إوزّ» اسمًا وُصف به، لِما فيه من معنى الشّدّة.[٤]

وعلى أَفعِل: ولم يجئ أيضًا إِلَّا اسمًا - وهو قليل - نحو: أَصْبِع.[٥]

وعلى أَفعُل: ولا يكون في الأسماء والصفات، إِلّا أن يُكَسَّرَ عليه الواحد للجمع. فالاسم نحو: أكلُب. والصفة نحو: أعبُد.

فأمّا أَذرُح[٦] وأَسنُمَة[٧] فعَلَمانِ، فلا يثبت بهما بناءٌ، لأنَّ العَلم أكثرُ ما يجيء مَنقولًا. بل من الناس من أنكر أن يجيءَ مُرتَجلًا. فإذا كان العَلَمُ كما وُصِفَ احتَملا أن يكونا منقولين من الفِعل، فيكون أذرُح فِعلًا في الأصل، ثمّ سُمِّي به. وكذلك أسنُمة، كأنه «أسنُمُ» في الأصل، ثمّ سُمِّي به.

فإن قلتَ: لو كان منقولًا من الفعل لما دخلتْ عليه تاء التأنيث، لأنَّ التاء لا تدخل على الفعل المضارع.[٨] فالجواب أنه لمّا انتقلَ من الفِعليّة إلى الاسميّة ساغ دخول تاء التأنيث عليه. والدليلُ على ذلك قولهم: اليَنْجَلِبةُ، في اسم الخَرَزة، لأنها يُجلَبُ بها الغائب، [٨أ] وهي فِعل في الأصل، لأنها[٩] على وزن الفعل المختصّ. ولكن لمّا انتقلت إلى الاسميّة[١٠] ساغ دخول التاء عليها.

وحكى الزُّبيديُّ[١١] أَصبِع وأَنمُلَة. فإن ثَبتَ النقل بهما لم يكن في ذلك استدراك على سيبويه، لأنه قد حُكي فيه أُصبُع وأُنمُلة، بضمّ الهمزة.[١٢] فيمكن أن يكون الفتح تخفيفًا،

---

(١) أنشده ابن الأعرابي. الخصائص ٣: ٢١٧.

(٢) البز: السلاح. والسابغة: الدرع الطويلة. والوأى: الفرس السريع. والإوز: القصير الغليظ.

(٣) م: فعلّ.

(٤) انظر الخصائص ٣: ٢١٧.

(٥) زاد في حاشية ف بخط أبي حيان: وأبزِن وهو شيء يتخذ للماء من صُفر.

(٦) أذرح: اسم موضع.

(٧) أسنمة: اسم موضع.

(٨) سقط من م.

(٩) سقط من م.

(١٠) م: الأسماء.

(١١) أبو بكر محمد بن الحسن الإشبيلي النحوي اللغوي. كان واحد عصره في النحو، وتوفي سنة ٣٧٩. بغية الوعاة ١: ٨٤. وانظر الاستدراك على سيبويه ص٧.

(١٢) سقط «لأنه قد حكى فيه أصبع وأنملة بضم الهمزة» من م. وفي حاشية ف بخط أبي حيان: «قال ابن جني: حكى بعضهم: أصبُع في إصبع. فإن صحّ ذلك فقد شذّ عن سيبويه. أفادنيه شيخنا الرضيّ».

كما قالوا في بُرقُع: «بُرقَع» بالتخفيف.

وزعم الزُّبيديُّ أنَّ[1] أبا بكرِ بنَ الأنباريّ حكى إِصبُعًا، بكسر الهمزة وضمّ الباء، على وزن «إِفعُل». لكن أكثر أهل اللغة على أنها ليست من كلام الفصحاء. قال الفرّاءُ: لا يُلتفَتُ إلى ما رواه البصريُّون، من قولهم «إِصبُع». فإنّا بحثنا عنها فلم نَجِدْها.

وعلى تُفْعُل: ويكون فيهما قليلًا. فالاسم: تُتفُلٌ[2] وتُقدُمةٌ.[3] والصّفة: تُحلُبةٌ.[4]

وعلى تِفْعِل: ولم يجئ إِلّا اسمًا – وهو قليل،[5] قالوا «تِحْلِئ» – إِلّا أن تلحقهُ التّاءُ، فلا يكونَ إِلّا صِفةً. وهو قليل، نحو: تِحلِئة.

وعلى تَفْعَلة: ولم يجئ أيضًا إِلّا اسمًا – وهو قليل – قالوا: تَتفَلَة.[6]

وعلى تِفْعَلة: ولم يجئ أيضًا إِلّا صفةً، نحو: تِحلَبة. وحكى الكسائيُّ أنَّ[7] تِتْفَلًا لغة في التُّتفُل. ولا يُحفظ غيره اسمًا.

وعلى تَفْعِلة: ولم يجئ إِلّا اسمًا، نحو: تَرْدِية[8] وتَهْنِئة.

وعلى تُفْعَل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: تُدْرأ[9] وتُرْتَب.[10] والصفة نحو: تُحْلَبة وتُرتَب.[11] قال بعضهم: أمرٌ تُرتَب، فجعله وصفًا.

وعلى تَفْعُل: ولم يجئ إِلّا اسمًا، نحو: تَنضُب[12] وتَتفُل.

وعلى مَفْعَل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: مَحلَب ومَقتَل. والصفة نحو: مَثنًى ومَولًى ومَقْنَع.

---

(1) انظر الخصائص ٣: ٢١٢ والاستدراك ص٧. وأبو بكر هو محمد بن القاسم لغوي نحوي مفسر، توفي سنة ٣٢٨ تاريخ بغداد ٣: ١٨٦.

(2) التتفل: ولد الثعلب.

(3) التقدمة: أول تقدم الخيل.

(4) التحلبة: الناقة تحلب قبل أن تحمل.

(5) سقط من م «وهو قليل». والتحلئ: شعر وجه الجلد.

(6) التتفلة: الأنثى الصغيرة من الثعالب.

(7) سقط من ف.

(8) التردية: إلباس الثياب. م: «تودية». وفي حاشية ف: «تودية وتنهية. كذا في الكتاب». انظر الكتاب ٢: ٣٢٧. وفي الحاشية أيضًا: «الجوهري: إذا خرج من ضرع العنز شيء... أن تحمل». انظر الصحاح (حلب).

(9) التدرأ: الدرء.

(10) الترتب: الأبد.

(11) الترتب: الثابت.

(12) التنضب: ضرب من الشجر.

وعلى مِفْعِل: ولم يجئ إلّا اسمًا، نحو: مِنخِر. وقد يجوز أن يكون «مِنخِرٌ» مما أُتبِعَ،(١) والأصل فيه «مَنخِرٌ» بفتح الميم. وقد أجاز الوجهين سيبويه.(٢)

فأمّا مِنْتِنٍ ومِغِيرة فكُسِرَت الميم منهما، إتباعًا لما بعدها. والأصل مُنتِنٍ ومُغِيرة، لأنهما اسما فاعل من: أنتنَ وأغارَ.

وعلى مُفْعُل: ولم يجئ أيضًا إلّا اسمًا، نحو: مُنخُل ومُسعُط.(٣)

وعلى مُفْعِل: صفة، نحو: مُكرِم ومُعْطٍ. ولم يجئ اسمًا إلّا قولُهم: مُؤْقٍ، بخلاف في ذلك سيُبَيَّنُ(٤) بعدُ، إن شاء الله.

وعلى مَفْعِل: ويكون في الأسماء، نحو: مَسجِد ومَجلِس.(٥) وهو في الصفة قليل، نحو: رجلٌ مَنكِبٌ.(٦)

وعلى مِفْعَل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: مِنبَر ومِرْفَق. والصفة نحو: مِدْعَس ومِطْعَن.(٧)

وعلى مَفْعُل: ولم يجئ إلّا اسمًا، والهاء لازمة له، نحو: مَزْرُعة ومَشرُقة ومَقبُرة.(٨) ولا يُستعمل بغير هاء إلّا أن يُجمع بحذف الهاء، نحو قوله:(٩)

بُثَينُ الزَمِي «لا»، إنّ «لا» إن لَزِمتِهِ، على كَثرةِ الواشِينَ، أيُّ مَعُونِ!

فجَمَعَ(١٠) «معونة» بحذف التاء. وقولِ الآخر:(١١)

* لِيَومِ رَوعٍ، أو فَعالِ مَكرُمِ *

---

(١) أي: كسرت الميم إتباعًا لحركة الخاء.

(٢) الكتاب ٢: ٢٤٨ و٣٢٨. وسيبويه هو أبو بشر عمرو بن عثمان النحوي المشهور. توفي سنة ١٨٠. البلغة ص١٧٣.

(٣) المسعط: ما يجعل فيه السعوط ويصب منه في الأنف.

(٤) انظر ص٦٩.

(٥) م: مجلس ومسجد.

(٦) في حاشية ف بخط أبي حيان: «هو العريف، نكب على القوم أي كان عريفًا له. أفادنية شيخنا الرضيّ».

(٧) المدعس: الكثير الدعس. والمطعن: الكثير الطعن.

(٨) ضبطت في ف بضم الباء وفتحها. وفوقها: معًا.

(٩) جميل بن معمر. ديوانه ص٢٠٨ والخصائص ٣: ٢١٢ والمنصف ٢: ٣٠٨.

(١٠) كذا، ونص في كتابه الضرائر على أنه مفرد، حذفت منه التاء للترخيم. قال البغدادي: «أورده ابن عصفور في كتاب الضرائر في ترخيم الاسم في غير النداء للضرورة». شرح شواهد الشافية ص٦٧ – ٦٨ وضرائر الشعر ص١٣٧. م: فحذف فجمع.

(١١) هو أبو الأخزر الحمّاني. إصلاح المنطق ص ٢٤٩ والاقتضاب ص٤٦٩ وشرح أدب الكاتب ص٤٠٠ والخصائص ٣: ٢١٢ والمنصف ١: ٣٠٨ وشرح شواهد الشافية ص٦٨. والروع: الفزع.

فجمع «مَكرُمة» بحذف التاء. وكذلك مألُك، من قول الشاعر:[1]

أبلِغِ النُّعمانَ، عَنِّي، مألُكًا أنَّهُ قَد طالَ حَبسِي، وانتِظارِي

هو جمع مألُكة أيضًا. وزعم السِّيرافيُّ[2] أنَّ ذٰلك مما رُخِّم ضرورة، وأنه يريد مَعونة ومكرمة. والوجه ما ذكرناه أوَّلًا، لأنه إذا أمكن ألّا يُحمل على الضرورة كان أولى.

وعلى مُفْعَل: ويكون فيها. فالاسم نحو: مُصحَف و مُخدَع[3] ومُوسًى. ولم يكثر هذا في كلامهم اسمًا. وهو في الوصف كثير نحو: مُكرَم ومُدخَل.

وعلى يَفْعَل: ولم يجئ إلّا اسمًا، نحو: اليَرمَع[4] واليَلمَق.[5]

فأمّا قولهم: جَمَلٌ يَعمَلٌ،[6] وناقةٌ يَعمَلَةٌ، ورَجلٌ يَلمَعٌ،[7] فمن قَبيلِ[8] ما وُصف فيه بالاسم. ولذٰلك لم يمتنع الصرف. ولو كان صفة في الأصل لوجب منع صرفه، لوزن الفعل والوصف.

وعلى نَفْعِل: نحو نَرْجِس. ولا يُحفظ غيره، وهو أعجميٌّ، فيما نَظُنُّ.[9]

فأمّا نِفرِجٌ[10] فـ«فِعْلِلٌ» وليست النون زائدة. وسيُقام الدليل على ذٰلك بعدُ، إن شاء الله.

* * *

وإذا لحقته بعد الفاء يكون:

على فاعِل: ويكون في الاسم والصفة.[11] فالاسم[12] نحو: كاهِل وغارِب. والصفة [٨ب] نحو: ضارِب وقاتِل.

وعلى فاعَل:[13] ولم يجئ إلّا اسمًا، نحو: خاتَم وطابَق.[14] فأما كابُلُ[15] فأعجميّ.

---

(١) عدي بن زيد. ديوانه ص٩٣ والمنصف ١: ٣٠٩.
(٢) أبو سعيد الحسن بن عبدالله، نحوي لغوي من قضاة بغداد، توفي سنة ٣٨٢. إنباه الرواة ١: ٣١٠.
(٣) المخدع: بيت يكون داخل البيت الكبير يحرز فيه الشيء.
(٤) اليرمع: الخذروف.
(٥) اليلمق: القباء المحشوّ. وفي حاشية ف: اليلمق: القباء.
(٦) اليعمل: النجيب.
(٧) اليلمع: الكذاب.
(٨) م: قليل.
(٩) جزم الجو اليقي في المعرب ص٣٣١ – ٣٣٢ أنه معرب. وكذلك ابن دريد في الجمهرة ١: ٨٩.
(١٠) النفرج: الجبان. وفي حاشية ف «نفرج قال فيه ابن القطاع: تفرج بالتاء المثناة». وانظر ص٨٠ و١٧٦ – ١٧٧.
(١١) ف: ويكون فيهما.
(١٢) سقط من م.
(١٣) سقط من م حتى «فأعجمي».
(١٤) الطابق: ظرف من حديد أو نحاس يطبخ فيه.
(١٥) كابل: اسم موضع.

وعلى فَيْعَل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: غَيلَم وزَينَب. والصفة نحو: ضَيغَم[1] وصَيرَف. ولم يجئ منه في المعتلّ إِلَّا لفظ واحد شاذّ،[2] وهو «العَيَّنُ». قال[3]:

* ما بالُ عَينِكَ، كالشَّعِيبِ، العَيَّنِ *

وعلى فَيْعِل: ولا يكون إِلَّا في المعتلّ، نحو: سَيِّد، وفيه خلاف. وسيُبيَّنُ بعدُ،[4] إن شاء الله. ولم يجئ منه في الصحيح إلّا «بَيئِس»[5]. وكأنَّ الذي سهَّل ذٰلك فيه شَبَهُ الهمزة بحروف العلَّة[6].

وعلى فَوعَل: ويكون أيضًا فيهما. فالاسم نحو: عَوسَج[7] وكوكب. والصفة نحو: حَومَل[8] وهَوزَب.[9]

وعلى فأْعَل: ولم يجئ إِلَّا اسمًا، وهو قليل، نحو «شأْمَل».[10]

وعلى فِنْعَل: ولم يجئ أيضًا إِلّا اسمًا، وهو قليل، نحو: جِندَب.

وأمّا قولهم: لِحيةٌ كِنثأَةٌ،[11] فيمكن أن تكون نونه أصليّة[12]، إذ ليست في موضع زيادتها. وتكون من معنى: كَثَّأَتْ[13] لِحيتُه، وإن كانت أصولهما مختلفة. فتكون كِنثأَة من «كَثَّأَتْ» كسَبِط من سِبَطر. والذي حمل على ذلك أنه لا يُحفظ «فِنْعَلٌ» صفة.

وعلى فَنْعَل: ولم يجئ إِلّا صفةً، نحو: عَنبَس[14] وعَنسَل.[15]

---

(١) الغيلم: الضفدع. والضيغم: الذي يعض.

(٢) سقط من م.

(٣) رؤبة بن العجاج. ديوانه ص١٦٠ وشرح شواهد الشافية ص ٦١ – ٦٣ والخصائص ٢: ٤٨٥ و٣: ٢١٤. والشعيب: القربة. والعين: البالية. وفي حاشية ف عن الجوهري: «ويقال: بالجلد عين... العيِّن» وعن ابن بري بيت للطرماح. انظر الصحاح واللسان (عين).

(٤) في الورقة ٤٧.

(٥) البيئس: الشديد.

(٦) سقط «وكأن الذي... العلة» من م.

(٧) العوسج: شجر.

(٨) الحومل: السيل الصافي.

(٩) الهوزب: البعير القوي.

(١٠) الشأمل: ريح الشمال.

(١١) الكنثأة: الطويلة.

(١٢) كذا. وانظر ص٤٨.

(١٣) كثأت: طالت.

(١٤) العنبس من صفات الأسد وهو العَبوس.

(١٥) العنسل: الناقة السريعة.

وعلى فُنْعَل: ولم يجئ إلّا اسمًا، نحو: قُنبَر[١] وعُنظَب[٢] وعُنصَل.[٣]

وعلى فِيْعَل: ولم يجئ إلّا صفةً، نحو: حِيَفْس[٤] وصِيَهْم.[٥]

وعلى فُعَّل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: سُلَّم. والصفة نحو: زُمَّل.[٦]

وعلى فِعَّل: ويكون أيضًا فيهما. فالاسم نحو: قِنَّب. والصفة نحو: دِنَّم.[٧]

وعلى فِعِّل: ويكون فيهما. فالصفة حِلِّزة.[٨] ولم يجئ غيره. والاسم نحو: حِمِّص وجِلِّق.[٩]

وعلى فُعُّل: ولم يجئ أيضًا إلّا اسمًا، وهو قليل، نحو: تُبُّع.[١٠]

* * *

وإذا لحقته بعد العين كان:

على فَعال: ويكون في الأسماء والصفات. فالاسم نحو: قَذال[١١] وغَزال. والصفة نحو: جَماد وجَبان.

وعلى فِعال: ويكون فيهما. فالاسم نحو: حِمار. والصفة نحو: كِناز[١٢] وضِناك[١٣].

وعلى فُعال: ويكون فيهما. فالاسم نحو: غُلام وغُراب. والصفة نحو: شُجاع وطُوال.

وعلى فَعِيل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: بَعِير وقَضِيب. والصفة نحو: سَعِيد وشَدِيد[١٤] وشَهِيد.

---

(١) القنبر: طائر.

(٢) في حاشية ف عن الجوهري: «الأصمعي: العُنظُب: الذكر من الجراد. وفتح الظاء لغة». انظر الصحاح (عنظب).

(٣) العنصل: البصل البرّيّ.

(٤) الحيفس: الغليظ الضخم لا خير عنده.

(٥) الصيهم: القصير.

(٦) الزمل: الضعيف الرذل.

(٧) الدنم: القصير. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن سيبويه: «دِنَّب». الكتاب ٢: ٣٢٩ و٣٤٤ و٣٥٣.

(٨) الحلزة: البخيل والسيئ الخلق.

(٩) جلق: دمشق. وضبطت حمص وجلق في ف بفتح المضعف وكسره معًا.

(١٠) التبع: الظّلّ.

(١١) القذال: جماع مؤخر الرأس.

(١٢) الكناز: الضخمة المكتنزة اللحم.

(١٣) الضناك: المكتنزة اللحم.

(١٤) سقط من م.

وعلى فِعْيَل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: عِثْيَر.[1] والصفة نحو: طِرْيَم.[2]

وعلى فُعْيَل: ولم يجئ إلّا اسمًا، نحو: عُلْيَب.[3]

فأمّا ضَهْيَد[4] وعَتْيَد[5] فهما - فيما زعم أبو الفتح - مَصنوعان، فلا يُلتفت إليهما فيُجعلا[6] دليلًا على إثبات «فَعْيَل».

وعلى فَعْوَل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: جَرْوَل[7] وجَدْوَل.[8] والصفة نحو: جَهْوَر وحَشْوَر.[9]

وعلى فِعْوَل: ولم يجئ إلّا اسمًا، نحو: خِرْوَع وعِتْوَد.[10]

وعلى فَعُول: ويكون فيها. فالاسم نحو: عَمُود. والصفة نحو: صَدُوق.

وعلى فُعُول: ولم يجئ إلّا اسمًا، نحو: أُتِيّ[11] وسُدُوس. وهو قليل في الكلام. إلّا أن يكون مصدرًا، أو يُكسَّر عليه الاسم للجمع فيكثر، نحو: القُعُود والفُلُوس.

وعلى فَعْأَل: ولم يجئ إلّا اسمًا، نحو: شَمْأَل.[12]

فأمّا ضُنْأَك[13] فـ«فُنْعَل» كعُنْظَب[14] وليس بـ«فُعْأَل»، وإن كان في معنى ضِناك، لأنَّ «فُعْأَلًا» لم يثبت في الأسماء. وقد يكون اللفظان في معنًى واحد والأُصولُ مختلفة، نحو: سَبِط وسِبَطْر. فحمله على هذا أَولى من إثبات بناء لم يستقرَّ في كلامهم.

(١) العثير: التراب.
(٢) الطريم: الطويل من الناس.
(٣) في حاشية ف بخط أبي حيان: عليب: اسم موضع.
(٤) الضهيد: الصُّلب الشديد.
(٥) في النسختين والمبدع: «عثير». والتصويب من الخصائص ٣: ١٨٧ و٢١٦. وعتيد: اسم موضع. والعثير: الأثر الخفيّ. والراجح أن «عتيد» مرتجل لا مصنوع، والذي وصف بأنه مصنوع هو عَثيَرٌ. التاج (عتد) و(عثر).
(٦) م: فيجعلان.
(٧) الجرول: الحجارة.
(٨) ضبط أولها في ف بالفتح والكسر معًا.
(٩) الجهور: الجريء المقدام. والحشور: الضخم العظيم البطن.
(١٠) الخروع: نوع من النبات. وعتود: اسم موضع. م: «علود». وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن أبي عبيد البكري: ليس في الكلام فِعْوَل غير عتود وخروع.
(١١) الأتي: السيل. أصله «أُتُوي» قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء، وقلبت الضمة قبلهما كسرة. م: أُتي.
(١٢) الشمأل: ريح الشمال.
(١٣) الضنأك: الناقة العظيمة الموثقة الخلق. م: وأما ضنأك.
(١٤) م: «عنضب» والعنظب: ذكر الجراد.

وعلى فُعْنُل: ولم يجئ إلَّا صفةً، نحو: عُرُنْد.[1]

وعلى فَعَنْلة: ولم يجئ إلَّا اسمًا، نحو: جَرَنْبة.

وعلى فَعِلَّة: ولم يجئ أيضًا إلَّا اسمًا، وهو قليل، قالوا: تَئِفَّة.[2]

وعلى فَعُلَّة: ولم يجئ إلَّا اسمًا، وهو قليل، نحو: تَلُنَّة.[3]

وعلى فُعَلَّة: وهو قليل، نحو: دُرَجَّة.[4]

وعلى فَعَلّ: وهو قليل فيهما. فالاسم نحو: شَرَبَّة ومَعَدّ.[5] والصفة نحو: هَبَيّ.[6]

وعلى فُعُلّ: ويكون فيهما. فالاسم [٩أ] نحو جُبُنّ.[7] والصفة نحو: قُمُدّ وعُتُلّ.[8]

وعلى فِعِلّ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: فِلِزّ [9] وحِبِرّ.[10] والصفة نحو: طِمِرّ.

وعلى فِعَلّ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: جِدَبّ[11] ومِجَنّ. والصفة نحو: خِدَبّ[12] وهِجَفّ.[13]

فأما قولهم قِدرٌ وِئِيَّةٌ[14] فـ«فِعَلَّةٌ»، وليس بـ«فِعَيْلة»، لأنَّ ذلك بناء غير موجود.

وعلى فُعْلُل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: شُربُب.[15] والصفة نحو: قُعدُد[16] ودُخلُل.[17]

---

(١) العرند: الصلب الشديد.

(٢) التئفة: الحين والأوان. وجعل هذا البناء في م بعد البناء الذي يليه. وفي حاشية ف عن الجوهري أن تَئِفَّة وزنه تَفِعْلة. الصحاح (أفف).

(٣) التلنة: الحاجة.

(٤) الدرجة: المرقاة التي يتوصل منها الى سطح البيت.

(٥) شربة: اسم موضع. ومعد: ابن عدنان.

(٦) الهبي: الصبي الصغير. م: هبيء.

(٧) الجبن: الجبن الذي يؤكل.

(٨) القمد: الشديد الغليظ. والعتل: الجافي الغليظ.

(٩) الفلز: النحاس الأبيض. وفي النسختين: «بلز». وكذلك في المبدع. والتصويب من الكتاب ٢: ٣٣٠.

(١٠) الحبر: صفرة الاسنان.

(١١) الجدب: القحط.

(١٢) الخدب: الضخم الطويل.

(١٣) الهجف: الجافي الثقيل.

(١٤) الوئية: الواسعة. وضبطت في كتب اللغة بفتح فكسر.

(١٥) شربب: اسم واد. وفي حاشية ف: «وشُردُد ودُعبُب». وسردد: اسم موضع. والدعبب: اللعب.

(١٦) القعدد: الجبان اللئيم.

(١٧) دخلل الشيء: داخله.

وعلى فَعْلَل: ولم يجئ إلّا اسمًا، نحو: قَرْدَد[١] ومَهدَد.[٢]

وعلى فِعْلِل: ولم يجئ إلّا صفةً، وهو قليل، قالوا: رَمادٌ رِمدِدٌ.[٣]

وعلى فُعْلَل: ويكون فيهما. فالاسم: عُنْدَد.[٤] والصفة [نحو]:[٥] قُعدَد[٦] ودُخلَل[٧].

فأمّا قولهم: رَمادٌ رِمدَدٌ، فينبغي أن يكون ممّا فُتح تخفيفًا، لأنهم قالوا: رِمدِدٌ، فيكون كبُرقَع، لأنّ الأصل بُرقُعٌ بضمّ القاف، لكنه[٨] فُتح تخفيفًا. وقد تقدّم ذلك.[٩] وإنّما لم يَثبت بهذا «فِعلَلٌ»، لأنه لا يُحفظ إلّا فيما سُمع فيه «فِعلِل» بالكسر. ولو كان بناءَ أصلٍ لجاء حيث لم يجئ معه «فِعلِل». وهو مع ذلك قليل.

* * *

وإذا لحقت بعد اللام يكون:

على فَعْلًى: نحو: عَلقًى.[١٠] ولم يجئ صفةً إلّا بالهاء، نحو: ناقةٌ حَلْباةٌ رَكْباةٌ.

وعلى فِعْلًى: نحو: مِعزًى. ولم يجئ صفةً إلّا بالهاء، نحو: امرأةٌ سِعلاةٌ،[١١] ورَجلٌ عِزهاةٌ.[١٢]

فأمّا قولهم: رَجلٌ كِيصًى،[١٣] فهو اسم وُصِف به، وليس بجار على فعله. ولا يلزمه أن يُستعمل تابعًا، فيكون ذلك دليلًا على أنه ليس بصفة، في الأصل. ومما يدلُّ، على أنه ليس بصفة في الأصل،[١٤] استعمالُهم له جاريًا على المؤنث بغير هاء، فيقولون: امرأةٌ كِيصًى. وقد تَقَدَّم أنَّ الصفة إذا كانت غير مطابقة للموصوف حُكم لها بحكم الأسماء.

(١) القردد: الوجه.
(٢) مهدد: من أسماء النساء.
(٣) الرمدد: الكثير الدقيق جدًا.
(٤) العندد: الحيلة. وفي حاشية ف: وشرَدَد وعُنبَب.
(٥) سقط من ف.
(٦) القعدد: الجبان اللئيم.
(٧) دخلل الشيء: داخله
(٨) م: لأنه.
(٩) في الورقة ٧.
(١٠) العلقى: ضرب من الشجر. م علفى.
(١١) السعلاة: أنثى الغيلان. وصفت المرأة بها استعارة.
(١٢) العزهاة: العازف عن اللهو والنساء.
(١٣) الكيصى: الذي ينزل وحده ويأكل وحده ولا يهمه غير نفسه.
(١٤) سقط «وليس بجار... الأصل» من م، واستبدل به «بدليل».

وعلى فَعْلَى: ويكون فيهما. فالاسم نحو: سَلمَى وعَلقَى.[1] والصفة نحو: سَكرَى وعَطشَى.

وعلى فُعْلَى: ويكون أيضًا فيهما. فالاسم نحو: بُهمَى.[2] والصفة نحو: حُبلَى.

وعلى فُعْلَّى. ولم يجئ إلَّا اسمًا، وتلزمه التاء نحو: بُهماة.

وعلى فَعَلَى: ويكون فيهما. فالاسم نحو: دَقَرَى.[3] والصفة نحو: جَمَزَى[4] وبَشَكَى.[5] وبعض العرب يقول: «قَلَهَيْ»[6] بالياء، وكأنه وافق من قال «أَفعَيْ» في الوقف.

وعلى فُعَلَى: ولم يجئ إلَّا اسمًا، وهو قليل، نحو: أُرَبَى[7] وأُدَمَى.[8]

وعلى فِعْلَى: ولم يجئ إلَّا اسمًا، نحو: ذِفرَى[9] وذِكرَى.

وعلى فِعْلِن: ولم يجئ إلَّا اسمًا، وهو قليل. وذلك نحو: فِرسِن.[10]

وعلى فَعْلَن: ولم يجئ إلَّا صفة، نحو: رَعشَن[11] وضَيفَن.[12]

وعلى فِعَلْن: وهو قليل فيهما. فالاسم نحو: عِرَضْنَة.[13] والصفة نحو قولهم: رجلٌ خِلَفْنة.[14]

وعلى فُعْلُم: ويكون أيضًا فيهما. فالاسم نحو: زُرقُم.[15] والصفة نحو: سُتهُم.[16]

وعلى فِعْلِم: ولم يجئ إلَّا صفةً، نحو: دِلقِم[17] ودِقعِم.[18]

---

(١) العلقى: ضرب من الشجر. م: علفى.

(٢) البهمى: ضرب من النبات.

(٣) دقرى: اسم روضة. م: دغرى.

(٤) الجمزى: السريع من الحمير.

(٥) البشكى: السريعة.

(٦) قلهى: اسم موضع. وفي حاشية ف عن المقصور والممدود لابن القوطية ومعجم ما استعجم للبكري ما يؤيد ذلك.

(٧) أربى: اسم للداهية.

(٨) أدمى: اسم موضع.

(٩) الذفرى: عظم ناتئ خلف الأذن.

(١٠) الفرسن: مقدم خفّ البعير.

(١١) الرعشن: المرتعش.

(١٢) الضيفن: الذي يجيء مع الضيف متطفلًا.

(١٣) العرضنة: الاعتراض في السير من النشاط.

(١٤) الخلفنة: الذي في خلقه خلاف.

(١٥) الزرقم: الحية. وانظر المزهر ٢: ١٥.

(١٦) الستهم: الكبير العجوز.

(١٧) الدلقم: الناقة التي تكسرت أسنانها من الكبر.

(١٨) الدقعم: الدقعاء. وهي الأرض لا نبات بها.

وعلى فَعْلَم: نحو: شَدقَم وجَذعَم.[1] ولم يجئ إلّا صفة.

وعلى فَعْلأً:[2] ولم يجئ منه إلّا ضَهْيأ.[3] وهو اسم وصفة.

وعلى فِعْلِية: والهاء لازمة له، ويكون فيهما. فالاسم نحو: هِبْرِية.[4] والصفة نحو: زِبنِية.[5]

وعلى فَعْلَتَة: ولم يجئ إلّا اسمًا، نحو: سَنبَتَة.[6]

وعلى فَعْلُوَة: ولم يجئ أيضًا إلّا اسمًا، نحو: تَرقُوَة وعَرقُوَة.[7]

وعلى فُعْلُوَة: ولم يجئ أيضًا إلّا اسمًا، نحو: عُنصُوَة[8] وجُنذُوَة.[9]

وعلى فِعْلُوَة:[10] ولم يجئ أيضًا إلّا اسمًا، وهو قليل لا تفارقه الهاء، نحو: جِنذُوَة.[11]

فأمّا تَرقُوَة[12] فظاهرها أنها «فَعْلُوَة»، إذ قد ثَبَتَ في تَرقُوَة أنّ الأصول إنما هي التاء والراء[13] والقاف. لكن قد يتخرَّج على أن يكون أصله تَرقُوَة[14] بالواو، فقُدِّرتْ ضمَّة القاف على الواو، لأنَّ الحركة في التقدير بعد الحرف، فهُمزت الواو، كما تُهمز إذا انضمَّتْ. ونظير ذلك قوله:[15]

أَحَبُّ المُؤْقِدِينَ إِليَّ مُوسَى [وجَعْدَةُ، إذ أَضاءَهما الوَقُودُ]

فهمز واو «مُوقد»، لأنه قَدَّر ضَمَّة الميم على الواو.

وأمّا «مُؤْقٍ»[16] فظاهره [٩ب] أنه «فُعْلٍ».[17] إلّا أنَّ ذلك بناء غير موجود في أبنية

---

(١) الشدقم: الواسع الشدق. والجذعم: الحديث السن.

(٢) م: فعلاء.

(٣) الضهيأ: شجر، والمرأة التي لا لبن لها ولا ثدي.

(٤) الهبرية: ما طار من الريش.

(٥) الزبنية: المتمرد.

(٦) السنبتة: الدهر والحقبة.

(٧) العرقوة: الخشبة المعروقة على الدلو. وفي حاشية ف أمثلة للأبنية الثلاثة المزيد فيها الواو عن ثعلب وابن القطاع مع تفسير معانيها، وأن ثُندُوة وزنه فُلْعُوة، لأنه مما قدمت نونه على الدال، وهو من ثدن.

(٨) العنصوة: القطعة من الإبل.

(٩) الجنذوة: الشعبة من الجبل. وتكون بالحاء والخاء أيضًا.

(١٠) م: «فعلِوة» بكسر اللام. وكذلك ضبطت «جنذوة» فيها.

(١١) الجنذوة: الشعبة من الجبل. وتكون بالحاء والخاء أيضًا.

(١٢) انظر الخصائص ٣: ٢٠٧. م: ترقوة.

(١٣) م: والواو.

(١٤) الترقوة: مقدم الحلق حيث يترقى النفس.

(١٥) ويروى بهمز واو «موسى» أيضًا. وهو لجرير. ديوانه ص١٧٠ والخصائص ٣: ١٧٥ و٣: ١٤٦ و١٣٩ و٢١٩ وشرح الشافية ٣: ٢٠٦ وشرح شواهد الشافية ص٤٢٩. وانظر ص٢٢٦.

(١٦) م: موق.

(١٧) يريد أن الأصل «فعلي» بالياء المخففة.

كلامهم، فإن أمكن صرفه إلى ما وُجد من[1] كلامهم كان أَولى. فأمّا أبو الفتح فزعم أنه «فُعْلِيٌّ»[2] في الأصل، ثم خُفِّف، كما قالوا: «تَسمعُ بالمُعيدِي خيرٌ مِن أن تَراه»[3] فخفّفوا، والأصل «المُعَيدِيّ». وتكون الياءان للنسب على حدّهما في «كُرسيّ». ويكون هذا ممّا رُفِضَ أصله، لأنه لم يُسمع مُثقَّلًا قطّ.

وهذا الذي ذهب إليه أبو الفتح ضعيفٌ عندي، لأنَّ كُرسيًّا وبُختيًّا[4] بُنيا على ياءي النَّسب، ولم يُستعملا دونهما. فلا يُقال «كُرْسٍ»[5] ولا «بُخْتٍ».[6] فلذلك كُسِّرَ الاسم عليهما، فقالوا: كراسيٌّ وبخاتيٌّ. وأمّا «مُؤْقٍ»[7] فإنه يُستعمل دون ياء. وكلّ ما تلحقه ياءا النسب ولا تلزمانه لا يُكَسَّر عليهما؛ ألا تراهما يقولون: أَحمَرِيٌّ وحُمْرٌ وفارِسيٌّ وفُرْسٌ. فلو كان «مُؤْقٍ»[8] على ما زعم أبو الفتح لم يُقل في تكسيره: مآقٍ، بل «أماقٌ»، كقُفْل و أقفال. فإذا بَطَلَ هذا فينبغي أن يكون وزنه «مُفعِلًا»، فيُلحَقَ بفصل ما لحقته زيادة واحدة من أوّله من الثلاثيّ. وقد تَقَدَّم ذكره هنالك.[9]

فإن قلتَ: فقد[10] ثَبَتَتْ أَصالة الميم، بدليل قولهم «مأْقٌ»[11] في معناه. فالجواب أنه يكون ممّا اتّفق معناه وتقارب لفظه، كسَبِط وسِبَطر.

وكذلك «مأْقٍ» عند أبي الفتح هو مأقِيٌّ[12] في الأصل، ثمّ خُفِّفَ، والياءان للنسب. وهو: عندي باطل، بدليل قولهم: مآقٍ، فكُسِّر الاسم على الياء. فالذي يجب أن يُحمل عليه عندي ما ذهب إليه الفرّاء، من أنه «مَفعِل» ممّا لامه ياء، وشذّوا فيه لأنَّ «المَفعل» من المعتلّ اللام مفتوح العين. ونظيره في الشذوذ «مأوِي الإِبل» والفصيح «مأوَى». قال [الله][13] تعالى[14] ﴿فإنَّ

(١) م: في.
(٢) م: «فعليّ». وانظر الخصائص ٣: ٢٠٥.
(٣) من أمثال العرب.
(٤) البختي: واحد البخاتي. وهي الإبل الخراسانية.
(٥) م: كرسٌ.
(٦) م: بختٌ.
(٧) م: موق.
(٨) م: موق.
(٩) في الورقة ٨.
(١٠) م: قد.
(١١) ضبط آخره بالضم والكسر في ف.
(١٢) أغفل تشديد آخره في النسختين. وانظر الخصائص ٣: ٢٠٥.
(١٣) من م.
(١٤) الآية ٤١ من سورة النازعات.

الجَنَّةَ هِيَ المأوَى﴾. وتكون الميم زائدة كما تكون في «مُؤق». ويكون مأقٌ ومأقٍ من باب سَبِط وسِبَطر، كما قَدَّمنا.

[المزيد فيه حرفان]

وأمّا الذي تلحقه زيادتان فلا يخلو أن تجتمعا فيه، أو تفترقا. فإن افترقتا[1] فلا بُدَّ من أن تَفصِلَ بينهما الفاء، أو العين أو اللام، أو الفاء والعين، أو العين واللام، أو الفاء والعين واللام.

فإذا فصلتْ بينهما الفاء كان:

على أُفاعِل:[2] ويكون فيهما. فالاسم نحو: أُدابِر وأُحامِر.[3] وهو في الصفة قليل، قالوا: رجلٌ أُباتِرٌ.[4] ولا يُعلم صفةً إلّا هذا.

وأمّا نَخْوَرِشٌ[5] فـ«فَعْلَلِلٌ» كجَحمَرِش، والواو أصليّة في بنات الخمسة. وهٰذا أَولى من ادّعاء بناء لم يستقرَّ في كلامهم.

وعلى أَفاعِل: ولا يكون في الكلام إلّا إذا كُسِّرَ عليه الواحد للجمع، نحو: أَجادِل[6] وأَفاكِل.[7]

وعلى أَفَنْعَل: وهو قليل فيهما. فالاسم نحو: أَلَنجَج.[8] والصفة نحو: أَلَندَد.[9]

وعلى يُفَعَّل: وهو اسم نحو: يُرَنَّأ.[10]

وعلى يَفَعَّل بفتح الياء: وهو اسم، قالوا: يَرَنَّأ.[11]

وعلى يَفَنْعَل: وهو قليل فيهما. فالاسم نحو: يَلَنجَج.[12] والصفة نحو: يَلَندَد.[13]

---

(١) ف: افترقا.

(٢) في حاشية ف نص عن خط الرضي، من المحكم لابن سيده. وهو بخط أبي حيان وفيه أُخايِلٌ وأُدابِرٌ وأُباتِرٌ.

(٣) أحامر: اسم موضع. أما أدابر فقال السيرافي: «عسى أن يكون موضعًا». والمشهور أنه صفة لا اسم، لأنه الذي لا يقبل قول أحد. انظر الكتاب ٢: ٣١٦ ومختصر شرح أمثلة سيبويه ص٢٠.

(٤) الأباتر: الذي يقطع رحمه.

(٥) النخورش: الجرو إذا كبر خرش. وفي حاشية ف بخط أبي حيان «خالف هذا في باب التضعيف في رده على الأخفش». انظر ص١٩٨.

(٦) الأجادل: جمع أجدل. وهو الصقر.

(٧) الأفاكل: جمع أفكل. وهو الرعدة.

(٨) الألنجج: عود البخور.

(٩) الألندد: الألدّ.

(١٠) اليرنأ: الحناء.

(١١) اليرنأ: الحناء.

(١٢) اليلنجج: عود البخور.

(١٣) اليلندد: الألدّ.

وعلى مَفاعِل: ولا يكون في الكلام إِلّا إِذا كُسِّر عليه الواحد للجمع. فالاسم: مَنابِر. والصفة نحو: مَداعِس.

وعلى يَفاعِل: ولم يجئ إِلّا اسمًا، نحو: اليَرامِع[1] واليَحامِد.[2]

فأمّا جَمَلٌ يَعْمَلٌ[3] وجِمالٌ يَعامِلُ فإِنه من قبيل الوصف بالاسم، بدليل انصرافه كما تقدَّمَ، وبدليل ولايته العوامل، كما تقدّم كثيرًا. قال الشاعر:[4]

يـا زيـدُ، زيـدَ الـيَـعـمَـلاتِ الـذُّبَّـلِ   تَـطـاوَلَ الـلَّـيـلُ، عَـلَـيـكَ، فـانـزِلِ

وعلى تَفاعِل: ولم يجئ إِلّا اسمًا، نحو: التَّناضِب[5] والتَّتافِل. وقد يجيء صفة بالقياس، لأنهم قد قالوا تَحْلُبَةٌ.[6] فإِذا كسّرته[7] على القياس قلتَ: تَحالِب.

فأمّا قولهم: تُرامِز[8] فإِنه «فُعالِل» كعُلابِط.[9] ولا ينبغي أن يُجعل «تُفاعِلًا» من الرمز. لأنَّ ذٰلك بناء لم يثبت، ولا له اشتقاق يشهد بذٰلك.

وأمّا تُماضِر[10] فهو اسم علم، فيمكن[11] أن يكون منقولًا من الفعل المضارع. ويمكن أن تكون التاء فيه أصليّة، فيكون وزنه «فُعالِلًا». ويكون امتناعه من الصرف، في قوله:[12]

حَـيُّـوا تُـمـاضِـرَ، واربَـعُـوا، صَـحـبِـي   [وقِـفُـوا، فـإِنَّ وُقُـوفَـكُـم حَـسْـبِـي]

للتأنيث والتعريف.

وعلى تَفَعُّل: ولم يجئ إِلّا اسمًا، نحو: تَنَوُّط.[13] ويكثر في المصادر.

---

(١) اليرامع: جمع يرمع. وهو الخذروف.

(٢) واليحامد: جمع يحمد. وهو اسم قبيلة من الأزد.

(٣) اليعمل: النجيب المطبوع على العمل.

(٤) أنشده سيبويه لبعض ولد جرير. الكتاب ١: ٣١٥. وهو لعبدالله بن رواحة. ونسب إِلى عمر بن لجأ في الكامل ص٩٥٢. انظر سيرة ابن هشام ٣: ٣٣١ - ٤٣٢ وشرح شواهد المغني ص٢٨٩ والخزانة ٣: ٣٦٢ - ٣٦٤ والورقة ٨.

(٥) التناضب: جمع تنضب. وهو شجر.

(٦) التحلبة: الشاة تُحلب قبل أن تحمل.

(٧) م: كسرت.

(٨) الترامز: القويّ الشديد. وانظر الخصائص ٣: ١٩٧.

(٩) العلابط: الضخم.

(١٠) انظر الخصائص ٣: ١٩٧.

(١١) م: يمكن.

(١٢) دريد بن الصمة. ديوانه ص٣٤ ومقدمة ديوان الخنساء ص٨ والخصائص ٣: ١٩٧ - ١٩٨ والتاج (مضر) والأمالي ٢: ١٦٣ والشعر والشعراء ص٣٠٢ والأغاني ٩: ١٠ والإصابة ٨: ٦٦. ويروى: حيوا أمامة. انظر الوحشيات ص٢٠٥. وتماضر هي الخنساء. واربعوا أي: أقيموا وتلبثوا.

(١٣) التنوط: اسم طائر.

وعلى تُفُعُّل: ولم يجئ إِلَّا اسمًا، وهو قليل، نحو: تُبُشُّر.[1]

وعلى تِفِعِّل: ولم يجئ إِلَّا اسمًا، نحو: تِهِبِّط.[2]

فأمّا «تُنُوِّطٌ» في اسم الطائر فيمكن أن يكون[3] منقولًا من الفعل. وكأنه في الأصل «تُنُوِّطَ»، فعل مبنيّ للمفعول.

* * *

وإذا فَصلتْ بينهما العين كان:

على فاعُول: ويكون فيهما. فالاسم نحو: نامُوس. والصفة نحو: حاطُوم وجاروفٌ.

وعلى فَيعُول: ويكون فيهما أيضًا. فالاسم نحو: قَيصُوم[4] وخَيشُوم. والصفة نحو: عَيثُوم[5] وقَيُّوم.[6]

وعلى فُوعال: ولم يجئ أيضًا إِلَّا اسمًا، وهو قليل، نحو: طُومار[7] وسُولاف.[8]

وعلى فاعال: ولم يجئ أيضًا إِلَّا اسمًا، نحو: ساباط.[9] وهو قليل.

وعلى فَوعال: ولم يجئ أيضًا إِلَّا اسمًا، وهو قليل، نحو: تَوراب.[10]

وعلى فَيعال: ويكون فيهما. فالاسم نحو: شَيطان. والصفة نحو:[11] بَيطار وغَيداق.[12]

وعلى فِيعال: ولم يجئ إِلَّا اسمًا، نحو: دِيماس.[13]

وعلى فِنعال: ولم يجئ إِلَّا صفة، نحو: قِنعاس.[14]

---

(١) التبشر: اسم طائر. وضبط في المزهر ٢: ١٩ والكتاب ٢: ٣٢٧ بكسر الشين.
(٢) التهبط: اسم طائر.
(٣) سقط «أن يكون» من م.
(٤) القيصوم: نبات.
(٥) العيثوم: الضخم الشديد. وفي النسختين والمبدع والمزهر ٢: ١٩ «غيشوم». والتصويب من الكتاب ٢: ٣٢٥.
(٦) القيوم: الحافظ لكل شيء.
(٧) الطومار: الصحيفة.
(٨) سولاف: اسم قرية.
(٩) الساباط: سقيفة بين حائطين.
(١٠) التوراب: التراب.
(١١) سقط من م.
(١٢) الغيداق: الكريم الجواد.
(١٣) ديماس: بلدة قريبة من دمشق.
(١٤) القنعاس: الناقة الطويلة العظيمة السنمة.

وعلى فَوَعْلَل: ولم يجئ إلّا صفةً نحو: كَوَأْلَل.[١] وهو قليل.

وعلى فَعّال: ويكون فيهما. فالاسم نحو:[٢] كَلّاء[٣] وقَذّاف.[٤] والصفة نحو: شَرّاب ولَبّاس.

وعلى فُعّال: ويكون أيضًا فيهما. فالاسم نحو: خُطّاف وكُلّاب. والصفة نحو: حُسّان وعُوّار.

وعلى فِعّال: ولم يجئ أيضًا إلّا اسمًا، نحو: حِنّاء وقِثّاء.

فأمّا قولهم: رَجلٌ دِنّابةٌ،[٥] فهو من الوصف بالاسم، إذ[٦] لم يُطابق موصوفه.

وعلى فُعّول: ولم يجئ إلّا صفةً، نحو: سُبّوح وقُدّوس.

وعلى فَعّول: ويكون فيهما. فالاسم نحو: سَفّود وكَلّوب.[٧] والصفة [نحو]:[٨] سَبّوح وقَدّوس.

وعلى فِعّول: ويكون أيضًا فيهما. فالاسم نحو: عِجّول[٩] وسِنّور.[١٠] والصفة [نحو]:[١١] خِنّوص[١٢] وسِرّوط.[١٣]

وعلى فِعّيل: ويكون أيضًا فيهما. فالاسم نحو: سِكّين وبِطّيخ. والصفة نحو: شِرّيب وفِسّيق.

وعلى فُعّيل: ولم يجئ إلّا صفةً، وهو قليل، نحو: مُرّيق[١٤] وكوكب دُرّيء.[١٥]

---

(١) الكوألل: القصير مع غلظ.

(٢) سقط من م.

(٣) الكلّاء: مرفأ السفن.

(٤) القذّاف: المنجنيق. وفي حاشية ف نص من شرح الحماسة للتبريزي.

(٥) الدنابة: القصير الغليظ.

(٦) م: «إذا». ف: «رجل دنابة إذ لم يطابق موصوفه. فهو من الوصف بالاسم». وفوقها إشارات تصويب كما أثبتنا من م.

(٧) الكلوب: المهماز.

(٨) من م.

(٩) العجول: تمر يُعجَن بسويق فيتعجل أكله.

(١٠) السنور: الهر.

(١١) من م.

(١٢) الخنوص: الصغير من كل شيء.

(١٣) السروط: الذي يبتلع كل شيء.

(١٤) المريق: المصبوغ بالعصفر.

(١٥) الدريء: المتوقد. م: درّيّ.

وعلى فُعَّيل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: عُلَّيق[1] وقُبَّيط.[2] والصفة نحو: زُمَّيل[3] وسُكَّيت.

فأما قولهم: جِنْدَورةٌ، للحدقة فهو من باب قِرطَعْب، والواو أصل في بنات الأربعة،[4] من غير المضاعف، وإن كان ذٰلك قليلًا. وهٰذا[5] أولى من جعلها زائدة، من معنى قولهم: حَدْرة، فيكون وزن الكلمة «فِنعَولة». فإنَّ ذلك بناء لم يستقرّ في كلامهم. وكذلك جِندِيرة: «فِعليلٌ»[6] كقِندِيل، وليست بـ«فِنعِيلَة» من لفظ حَدرة، لِما في ذلك من إثبات بناء لم يوجد.

وأمّا قولهم: عُنظُوب،[7] فيمكن أن يكون «فُنعُولًا»،[8] غير بناء أصليّ، بل الواو إشباع، لأنَّ سيبويه[9] حكى عُنظُبًا، فيمكن أن يكون عُنظُوب إشباعًا منه.

وأمّا قولهم: رَجلٌ وَيلِمّةٌ ووَيلُمّةٌ،[10] فخارج على[11] الحكاية، أي: يقال له من دهائه: وَيلِمّه. ثم ألحقوا الهاء للمبالغة كداهية.[12]

* * *

وإذا فَصلتْ بينهما اللام كان:

على فَعَنْلًى: ويكون فيهما. فالاسم نحو: قَرَنبًى[13] وعَلَندًى.[14] والصفة نحو: حَبَنطًى[15] وسَبَندًى.[16]

---

(١) العليق: نبات.

(٢) القبيط: طائر.

(٣) الزميل: الرذل الضعيف الجبان.

(٤) كذا. والصواب: «الخمسة». وهٰذا خلاف ما قرر في ص١٩٥ حيث قضى أن الواو لا تكون أصلًا في بنات الخمسة. والمسألة فيها اضطراب لدى المؤلف. فهو يعرض لأصالة الواو وزيادتها، ثم يذكر فنعولة فيشير إلى زيادة النون مع الواو. فلو أنه قطع بأصالة النون وزيادة الواو لكان وزن الكلمة مجردة من التاء. «فِعْلَول» نحو: فردوس، وهو بناء معروف. وقد أجاز بعضهم أيضًا زيادة النون والواو في حندورة. انظر المزهر ٢: ٢٠.

(٥) ف: وهو.

(٦) كذا، على إسقاط تاء التأنيث.

(٧) العنظوب: ذكر الجراد.

(٨) ف: «منقولًا». وفي الحاشية ما أثبتنا.

(٩) انظر الكتاب ٢: ٣٥٠ ومختصر شرح أمثلة سيبويه ص٢٢٣.

(١٠) انظر الخصائص ٣: ٢١٤ والنوادر ص٢٤٤ والخزانة ١: ٥٦٢ – ٥٦٣ واللسان والتاج (ويل) والتمام ص١٦.

(١١) اللسان والتاج: عن.

(١٢) م: كراهية.

(١٣) القرنبى: دويبة شبه الخنفساء.

(١٤) العلندى: شجر.

(١٥) الحبنطى: القصير الغليظ.

(١٦) السبندى: الطويل.

وعلى فَعَنْلَى: ولم يجئ إلَّا اسمًا، نحو: بَلنصَى.[1]

وعلى فُعَنْلَى: ولم يجئ إلَّا اسمًا، وهو قليل، نحو: جُلَندَى.[2]

وعلى فُعَيلَى: ولم يجئ إلَّا اسمًا، نحو: قُصَيرَى.[3]

وعلى فَعَيْلأً: نحو: حَفَيسأ.[4]

وعلى فُعالَى: ويكون فيهما. فالاسم نحو: حُبارَى[5] وسُمانَى.[6] ولا يكون صفة إلَّا أن يُكسَّر عليه الاسم للجمع، نحو: عُجالَى وسُكارَى.

فأمّا قولهم: جملٌ عُلادَى، فيمكن أن يكون جمع «عَلَندَى»[7] على غير قياس، ووُصف به المفرد، وإن كان جمعًا، تعظيمًا[8] كما قالوا للضبع: حَضاجِر.[9]

وعلى فُعُولَى: ولم يجئ إلَّا اسمًا، [١٠ب] نحو: عُشُورَى.[10]

وعلى فَعالَى: ويكون فيهما. فالاسم نحو: صَحارَى وذَفارَى.[11] والصفة نحو: حَبالَى وكَسالَى. وقد يجوز أن تجيء على أصلها فتقول: ذَفارٍ وصَحارٍ، في الاسم دون الصفة.

وعلى فَعالِن: ويكون فيهما. فالاسم نحو: فَراسِن.[12] والصفة نحو: رَعاشِن[13] وعَلاجِن.[14]

---

(١) البلنصى: طائر.

(٢) جلندى: اسم ملك.

(٣) القصيرى: ضرب من الأفاعي.

(٤) الحفيسأ: الضخم. وفي النسختين والمبدع: «حبيسأ». والتصويب من المزهر ٢: ٢١.

(٥) الحبارى: طائر.

(٦) السمانى: طائر.

(٧) في ف والمبدع: «علندَى» بلا تنوين. وهو خلاف ما تقدّم من الأبنية.

(٨) قال الزَّبيديّ: «والعُلادَى: الشديد من الإبل. وقيل: الضخم الطويل منها. وكذلك الفرس. وقال أبو علي القالي في المقصور والممدود: هذا باب ما جاء من المقصور على مثال فُعالَى من الأسماء، ولا يكون وصفًا إلا أن يكسّر عليه الواحد للجميع. نحو: عُجالَى وكُسالَى وسُكارَى. وهذا الضرب ينقاس فيما نستغني عن ذكره. انتهى. ووجدت في هامشه بخط بعض الفضلاء ما نصّه: وقد أثبت بعضهم الصفة في المفرد، نحو: جمل عُلادَى للقويّ. وقال بعض المغاربة: فأما قولهم جمل عُلادَى فيمكن أن يكون جمع عَلندَى على غير قياس، ووصف به المفرد وإن كان جمعًا تعظيمًا له، كما قالوا للضبع حضاجر. قال: ولهذا تأويل ضعيف جدًا». التاج (علد).

(٩) الحضاجر: جمع حِضَجْر. وهو العظيم البطن.

(١٠) عشورى: اسم موضع.

(١١) الذفارى: جمع ذفرى. وهي عظم ناتئ خلف الأذن.

(١٢) الفراسن: جمع فِرسِن. وهو طرف خفّ البعير.

(١٣) الرعاشن: جمع رَعشَن. وهو الجبان.

(١٤) العلاجن: جمع عَلجَن. وهو الناقة الكناز اللحم. ف: عجالن.

فأمّا عَدَولَى[1] اسم واد بالبحرين فليس بـ«فَعَولَّى».[2] وكذلك القَهَوباة،[3] حكاهما أبو عُبيدة،[4] إنما هما «فَعَولَلٌ» كفَدَوكس،[5] وحرف العِلّة أصل في بنات الأربعة، نحو: وَرَنتَل.[6] لأنك إن لم تفعل ذٰلك، وجعلت الألف زائدة، أدّى إلى بناء غير موجود. ويكون منع صرفه للتأنيث والتعريف.

فأمّا حَبَونَى في اسم المكان فيمكن أن يكون جملة، من فعل وفاعل في الأصل، فسُمّي بها.

وأمّا تَنُوفَى[7] من قول الشاعر:[8]

[كأنّ دِثارًا حَلَّقَتْ، بِلَبُونِهِ] عُقابُ تَنُوفَى، لا عُقابُ القَواعلِ

فالمحفوظ تَنُوف بغير ألف، فيمكن أن تكون الألف إشباعًا. وهٰذا أولى من جعلها من نفس الكلمة، لأنه لم يثبت من كلامهم «فَعُولَى».

وكذٰلك قولهم: رَجلٌ حَبَنْطأٌ،[9] ليس فيه دليل على إثبات «فَعَنْلأ»، لاحتمال أن تكون الهمزة بدلًا من ألف «حَبَنطًى»، كما قالوا في أَفعًى وبابه: «أَفعأْ»[10] في الوقف. ثمّ أُجري الوصل مُجرى الوقف.

وعلى فُعَلَّى: ولم يجئ إلّا اسمًا، وهو قليل، نحو: عُرَضَّى.[11]

وعلى فِعَلَّى: ولم يجئ أيضًا إلّا اسمًا، وهو قليل، نحو: دِفَقَّى.[12]

وعلى فِعِلَّى: ويكون فيهما. فالاسم نحو: زِمِكَّى[13] وعِبِدَّى.[14] والوصف نحو: كِمِرَّى.[15]

---

(١) م: عدّولى.
(٢) م: فَعّولى.
(٣) القهوباة: نصب له شعب ثلاث.
(٤) م: «أبو عبيد». وانظر الخصائص ٣: ٢١٧. وأبو عبيدة هو معمر بن المثنى التميمي، لغوي نحوي إخباري بصري، توفي سنة ٢٠٨. البلغة ص٢٦١.
(٥) الفدوكس: الأسد.
(٦) الورنتل: الداهية.
(٧) تنوفى: اسم موضع. وانظر الخصائص ٣: ١٩١ - ١٩٣. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن شيخه الرضي وابن القوطية أمثلة على فَعُولى مع تفسيرها. انظر الارتشاف ١: ٤٥.
(٨) هو امرؤ القيس. ديوانه ص٩٤. ودثار: راعي إبل امرئ القيس. واللبون: التي لها ألبان. والقواعل: اسم موضع.
(٩) الحبنطأ: القصير الغليظ.
(١٠) م: أفعاه.
(١١) العرضّى: من الإعراض.
(١٢) الدّفقى: مشية فيها تدفق وإسراع.
(١٣) الزمكى: منبت ذنب الطائر.
(١٤) العبدى: العبيد. وهو اسم جمع.
(١٥) الكمرى: القصير. م: كفرى.

وعلى فُعُلَّى: ولم يجئ إِلَّا اسمًا، نحو: حُذُرَّى[1] وبُذُرَّى.[2]

وعلى فُعالِيَة، والتاء[3] لازمة له: ويكون فيهما. فالاسم نحو: الهُبارِيَةَ[4] والصُّراحِيَة.[5] والصفة نحو: العُفارِيَة[6] والقُراسِيَة.[7]

وعلى فَعالِيَة، والتاء[8] لازمة له أيضًا: ويكون فيهما. فالاسم نحو: كَراهِيَة ورَفاهِيَة. والصفة نحو: عَباقِيَة[9] وحَزابِيَة.[10]

فأمّا قولهم: حَزابٍ،[11] فيمكن أن يكون جمع حَزابِيَة،[12] ويكون من الجمع الذي بينه وبين واحده حذف الهاء،[13] نحو: شجرة وشجر. ووُصف به المفرد تعظيمًا له، كما قالوا: ضبعٌ حَضاجرُ. وإنما تلزم الهاء المفرد.

وعلى فَعَنْلُوَة: ولم يجئ إِلَّا اسمًا، والهاء لازمة له، نحو: قَلَنشوة.

وعلى فُعَنْلِيَة، والهاء لازمة له أيضًا: وهو قليل، لم يجئ إِلَّا اسمًا، نحو: قُلَنسِيَة.

* * *

وإذا فَصلتْ بينهما الفاء والعين يكون:

على إِفعال: ويكون فيهما. فالاسم نحو: إعطاء وإِعصار. والصفة: إسكاف. ولم يجئ غيره.

وعلى أَفعال: ولا يكون فيهما، إِلَّا إذا كُسِّرَ عليه الواحد للجمع. فالاسم نحو: أَجمال. والصفة نحو: أَبطال.

وعلى أُفعُول: ويكون فيهما. فالاسم نحو: أُسلُوب وأُخدُود. والصفة نحو: أُملُود[14]

(١) الحذرى: الباطل.
(٢) البذرى: الباطل.
(٣) م: والياء.
(٤) الهبارية: ما طار من الريش. وفي حاشية ف عن كراع: يقال: طار من الريش وغيره هِبرِية وإِبرِية وهُبارِية وأُبارِية.
(٥) الصراحية: الخمر الخالصة.
(٦) العفارية: الشديد.
(٧) القراسية: الضخم الشديد.
(٨) م: والهاء.
(٩) العباقية: المكار الداهية.
(١٠) الحزابية: الغليظ أو الجلد.
(١١) ف: حراب.
(١٢) ف: حرابية.
(١٣) يعني أنه اسم جمع. م: التاء.
(١٤) الأملود: الأملد.

وأُسكوب.[١]

وعلى إِفعِيل: ويكون أيضًا فيهما. فالاسم نحو: إِخرِيط[٢] وإِكلِيل. والصفة نحو: إِصلِيت[٣] وإِخلِيج.[٤]

وعلى إِفعَول: ويكون أيضًا فيهما. فالاسم نحو: إِدرَون.[٥] والصفة [نحو]: الإِسحَوف[٦] والإِزمَول.[٧]

وعلى مِفْعال: ويكون فيهما. فالاسم نحو: مِنقار ومِصباح. والصفة نحو: مِفساد ومِصلاح.

وعلى مِفْعِيل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: مِندِيل ومِشرِيق.[٨] والصفة نحو: مِسكِين ومِحضِير.[٩] وأمّا مَندِيلٌ ومَسكِينٌ بفتح الميم فـ«مَفعِيلٌ».[١٠] إلّا أنه إنّما رواهما اللِّحيانيّ[١١] في «نوادره». قال أبو الفتح:[١٢] وكان إذا ذكرته لأبي عليّ قال: كُناسةٌ. وكان أبو بكر[١٣] بن دُريد يزعم أنَّ كتاب اللِّحيانيّ لا تصله به رواية.

وعلى مَفْعُول: نحو: مَضرُوب. ولم يجئ إلّا صفة.

وعلى مُفْعُول: وهو غريبٌ شاذٌّ، نحو: مُغرُود[١٤] ومُعلُوق.[١٥]

---

(١) الأسكوب: المسكوب.

(٢) الإخريط: نبات.

(٣) الإصليت: الشجاع الماضي في الحوائج.

(٤) الإخليج: السريع من الجياد.

(٥) الإدرون: المعلف.

(٦) الإسحوف: يقال ناقة إسحوف الأحاليل. وهي الكثيرة اللبن، يُسمع لصوت شخبها سحفة.

(٧) الإزمول: المصوت من الوعول وغيرها.

(٨) المشريق: موضع القعود في الشمس شتاء.

(٩) المحضير: الشديد الركض.

(١٠) وهو بناء غير أصلي، فتح أوله تخفيفًا، كما قالوا في بُرقُع: بُرقَع، وكما قالوا في جِورِيت: حَوريت. انظر ص٩١.

(١١) هو علي بن المبارك. أخذ عن البصريين والكوفيين، وكتابه النوادر مشهور. البغية ص٣٤٦.

(١٢) في الخصائص ٣: ٢٠٦: «وذاكرت يومًا أبا عليّ بنوادره فقال: كنّاش». كذا خلافًا لسائر النسخ. والكناش: أوراق تجعل كالدفتر.

(١٣) في معجم الأدباء ١٤: ١٠٨ أن أبا بكر هٰذا هو ابن مِقسم تلميذ ثعلب. وهو خطأ، لأن لثعلب رواية لنوادر اللحياني، ذكرها ابن خير في الفهرسة ص٣٧٩. أما ابن جني فقال: «وكان أبو بكر – رحمه الله – يقول: إن كتابه لا تصله به رواية. قدحًا فيه وغضًّا منه». وابن دريد هو محمد بن الحسن الأزدي، لغوي مشهور توفي سنة ٣٢١. معجم الأدباء ١٨: ١٢٨.

(١٤) المغرود: ضرب من الكمأة. وفي حاشية ف بخط أبي حيان: «... [ذكر في باب] الميم أن مُغرودًا ميمه أصلية، وأن وزنه فُعلول، فناقض كلامه هنا». انظر ص١٦٦. وجاء بعد تعليق أبي حيان بخطه ما يلي: «وقال أبو القاسم السعديّ: وعلى مُفعول نحو مُعلوق للمعلاق، ومُغرود ومُغفور ومُغثور وهو صمغ، ومُنخور للمنخر، ومُنخول للمنخل. انتهى». وأبو القاسم هو ابن القطّاع.

(١٥) المعلوق: المعلاق.

وعلى تَفْعِيل: ولم يجئ إِلَّا اسمًا، نحو: تَثْبِيت[1] وتَمْتِين.

وعلى تَفْعُول: ولم يجئ إِلَّا اسمًا، نحو: تَذْنُوب[2] وتَعضُوض.[3]

وعلى تُفْعُول: ولم يجئ أيضًا إِلَّا اسمًا، وهو قليل، نحو: تُؤْثُور.[4]

وعلى تِفْعال: ولم يجئ أيضًا إِلَّا اسمًا، نحو: تِمْثال وتِجْفاف. وقد [١١أ] حُكِيَ[5] صفةً بالهاء، حكى الكسائيُّ: رَجلٌ تِلْقامةٌ وتِلْعابةٌ وتِقْوالةٌ. وحكى أبو زيد: رَجلٌ تِبْذارةٌ[6] وتِرْعايةٌ.[7] وذٰلك قليل.[8] وقد يمكن أن يكون من قَبيل ما وُصِف به، وهو اسم في الأصل، نحو قولهم: نسوةٌ أربعٌ. وممّا يُبَيِّنُ ذلك جَريانُه على المذكَّر، وفيه تاء التأنيث، إِذ حقُّ الصِّفةِ أن تكون مطابقة للموصوف.

وكذلك أيضًا حكى الكسائيُّ: ناقةٌ تِضْرابٌ.[9] وينبغي أن يحمل على أنه اسمٌ وُصِفَ به، لعدم مطابقته للموصوف،[10] إِذ لفظه لفظ المذكّر، وهو صفة لمؤنّث.[11] وقد تقدَّم الدليل على أنَّ الصفة إذا لم تُطابق موصوفها كان محكومًا لها بحكم الأسماء.[12]

وعلى تَفْعال: ولم يجئ إِلّا مصدرًا، نحو: التَّسآل[13] والتَّرداد.

وأمّا نِفراجٌ[14] فـ«فِعْلال» كسِرداح،[15] وليس بـ«نِفْعال». وسيُبَيَّنُ بعدُ.[16]

---

(١) م: تنبيب.

(٢) التذنوب: البُسر بدأ فيه الإرطاب من قِبل ذنبه.

(٣) التعضوض: تمر أسود شديد الحلاوة.

(٤) التؤثور: حديدة يسحى بها باطن خف البعير.

(٥) م: يجيء.

(٦) التبذارة: الذي يبذر ماله ويفسده. وأبو زيد هذا هو سعيد بن أوس الأنصاري صاحب النوادر، لغوي ثقة مشهور توفي سنة ٢١٥. البلغة ص٨٤.

(٧) الترعاية: الذي يجيد رعاية الإبل.

(٨) سقط «وحكى أبو زيد... قليل» من م هنا، وأثبت فيما بعد. وانظر الخصائص ٣: ١٩٠ و٢٠٠.

(٩) التضراب: التي ضربها الفحل.

(١٠) م: الموصوفة.

(١١) م: للمؤنث.

(١٢) سقط «وقد تقدم.. الأسماء» من م، واستبدل به «والصفة المحضة لا يجوز فيها إسكان العين. وحكى أبو زيد... وذٰلك قليل». انظر الورقة ٦.

(١٣) م: التقتال.

(١٤) النفراج: الجبان.

(١٥) السرداح: الناقة الطويلة.

(١٦) في الورقة ٢٥.

وعلى يَفْعُول: ويكون فيهما. فالاسم نحو: يَربُوع ويَعقوب. والصفة نحو: يَحموم[1] ويَخضور.[2]

وعلى يَفْعِيل: ولم يجئ إلّا اسمًا، نحو: يَقطين[3] ويَعضيد.[4]

فأمّا قولهم: يُسرُوع،[5] فضمُّ الياء إتباع لضمّة الراء.

وعلى تَفْعِلّة، وتلزمه الهاء: وهو قليل في الكلام. قالوا: تَرْعِيَّة.[6] وقد كسر بعضهم التاء، فقال: تِرعِيَّة، إتباعًا.

وعلى أُفْعُلّ: ولم يجئ إلّا اسمًا، نحو: أُترُجّ.[7]

وعلى إِفْعَلّ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: إِزفَلّة.[8] والصفة نحو: إِرْزَبّ.[9]

وعلى مِفْعِلّ: وهو قليل. قالوا: مِرعِزّ.[10]

وعلى مَفْعَلّ: ولم يجئ منه إلّا مَكْوَرّ.[11]

وأمّا[12] قولهم: حَجرٌ يَهْيَرٌّ،[13] فيمكن أن يكون أصله «يَهْيَرٌ» خفيفًا، على وزن «يَفْعَلٍ»[14] كيَرْمَع، ثمّ شُدِّد على حدّ قولهم في جعفر: جَعْفَرّ. وهذا أولى من إثبات بناء لم يوجد في كلامهم وهو «يَفْعَلّ».

---

(١) اليحموم: الأسود.
(٢) اليخضور: الأخضر.
(٣) اليقطين: القرع المستدير.
(٤) اليعضيد: بقلة تشبه الهندباء.
(٥) اليسروع: دود حمر الرؤوس بيض الأجساد.
(٦) الترعية: الذي يجيد رعاية الإبل.
(٧) الأترج: ثمر يشبه الليمون.
(٨) الإزفلّة: الخفّة.
(٩) الإرزب: القصير.
(١٠) المرعز: الزغب الذي تحت شعر العنز.
(١١) المكور: العظيم روثة الأنف.
(١٢) سقط حتى «والأشهر إكبرة» من النسختين. وقد ألحقه أبو حيان بحاشية ف هنا، واختتمه بقوله: «صح أصلًا. ثبتت هذه الزيادة في نسخة ابن الخفّاف من الممتع، ونقلتها من خطه». وقد ورد بعض هذه الزيادة في متن ف مبتورًا بعد قوله «وهو سمهى» فيما يلي بعد.
(١٣) اليهير: الصلب. وفي حاشية ف عن خط الرضي أن اليهير صمغ الطلح عن أبي عمرو، مع رجز هو في اللسان والتاج (هير).
(١٤) وهذا يثبت مجيء يفعلٍ في الصفات وهو خلاف ما نص عليه قبل. انظر ٨أ.

وكذلك قولهم: هو إِكْبِرّةُ قَومِهِ.[1] ليس فيه دليل على إثبات «إِفْعِلَّة»، لأنَّ الناس قد حكوا: هو إِكْبِرَةُ قومِهِ، بالتخفيف. فيمكن أن يكون مشدّدًا منه، نحو قوله:[2]

* بِبازِلٍ، وَجناءَ، أو عَيْهَلٍّ *

يريد: أو عيهلٍ، خفيفًا، فشدّد وأَجرى الوصل مُجرى الوقف. وقد يُجرى الوصلُ مُجرى الوقف في الكلام، وبابُه الشعر، ومنه قوله تعالى:[3] ﴿كِتابِيَهْ إِنِّي﴾ بإثبات هاء السكت في الوصل، لا سيّما والأشهر إِكْبِرَة.

* * *

وإذا فَصلتْ بينهما العين واللام كان:

على فَيْعَلَى: وهو قليل، ولم يجئ إِلَّا اسمًا، نحو: خَيزَلَى.[4]

وعلى فَوْعَلَى: ولم يجئ أيضًا إِلَّا اسمًا، نحو: خَوزَلَى.[5]

وعلى فِنْعَلْو: ولم يجئ أيضًا إلَّا صفةً، نحو: حِنطأْو[6] وسِندأْو.[7] وكذلك ما حُكي من قولهم: عِنزَهْوةٌ.[8] فهو «فِنعَلْوَةٌ»، فهو كحِنطأْو.

وعلى فُعَّلَى: ولم يجئ إِلَّا اسمًا، وهو سُمَّهَى.[9]

* * *

وإذا فصلتْ بينهما الفاء والعين واللام كان:

على أَفْعَلَى: نحو: أَجْفَلَى.[10] ولا يُحفظ غيره.

وعلى إِفْعَلَى: ولم يجئ إِلَّا اسمًا، نحو: إِيْجَلَى.[11]

* * *

(١) إكبرة قومه: أكبرهم أو أقعدهم في النسب.

(٢) منظور بن مرثد الأسدي. شرح الشافية ٢: ٣١٨ وشرح شواهدها ص٢٤٦ – ٢٥١ والكتاب ٢: ٢٨٢. والبازل: المسنة الغليظة. والوجناء: الغليظة. والعيهل: السريعة.

(٣) الآيتان ١٩ و٢٠ من سورة الحاقة.

(٤) الخيزلى: مشية فيها تثاقل.

(٥) الخوزلى: مشية فيها تثاقل.

(٦) الحنطأو: العظيم البطن.

(٧) السندأو: الخفيف.

(٨) العنزهوة: العازف عن اللهو والنساء.

(٩) السمهى: الجري إلى غير أمر معروف. وزاد في ف: «وأما قولهم حجر يهيرّ فيمكن». وانظر ما مضى في ص٨١.

(١٠) الأجفلى: الدعوة العامة إلى الطعام. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن شيخه الرضي أنه يقال بالحاء أيضًا، وأن من هذا أيضًا أوتَلى وأوجَلى.

(١١) إيجلى: اسم موضع. وفي حاشية ف بخط أبي حيان أن ابن القوطية ذكر إجفَلى أيضًا.

وإذا اجتمعت فيه الزيادتان فلا يخلو أن تجتمعا فيه قبل الفاء، أو بعد الفاء، أو بعد العين، أو بعد اللام:

فإن اجتمعتا فيه قبل الفاء كان:

على إِنْفَعْل: ولم يجئ إلّا صفةً، نحو: إنقَحل.(١)

* * *

وإن اجتمعتا فيه بعد الفاء كان:

على فَواعِل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: حَوائط وجَوائز. والصفة نحو: حَواسِر وضَوارِب.

وعلى فُواعِل ويكون فيهما. فالاسم نحو: صُواعِق(٢) وعُوارض.(٣) والصفة نحو: دُواسِر.(٤)

وعلى فَياعِل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: غَيالِم(٥) وغَياطِل.(٦) والصفة نحو: عيَالِم(٧) وصَياقِل.

وعلى فَناعِل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: جَنادِب وخَنافِس. والصفة نحو: عَنابِس(٨) وعَناسِل.(٩)

وأمّا كُنادِرٌ(١٠) فـ«فُعالِلٌ» كعُذافِر. فيكون موافقًا لكُدُرّ في المعنى، مخالفًا له في الأصول، كسَبِط وسِبَطر. وهذا أولى من إثبات «فُناعِل»، لأنه لم يستقرّ في كلامهم.

وعلى فَعَوعَل: ولم يجيء إلّا صفةً، نحو: عَثَوثَل(١١) وغَدَودَن.(١٢)

وعلى فَعَيعَل: ولم يجئ إلّا صفةً، نحو: خَفَيفَد.(١٣)

---

(١) الإنقحل: المخلق من الكبر والهرم. وفي حاشية ف بخط أبي حيان أن الثلاثي لا يوجد فيه زيادتان أو ثلاث من أوله غير المشتقات، وشذ إنقحل. وفي الارتشاف ١: ٣٤ غيره من الأبنية.

(٢) صواعق: اسم موضع.

(٣) عوارض: اسم موضع.

(٤) الدواسر: الشديد الضخم.

(٥) الغيالم: جمع غيلم. وهو الضفدع.

(٦) الغياطل: جمل غيطل. وهو السنور.

(٧) العيالم: جمع عيلم. وهو التارّ الناعم.

(٨) العنابس: جمع عنبس، صفة للأسد من العبوس.

(٩) العناسل: جمع عنسل. وهي الناقة الصلبة السريعة.

(١٠) الكنادر: الغليظ القصير مع شدة.

(١١) العثوثل: الفدم المسترخي.

(١٢) الغدودن: الناعم.

(١٣) الخفيفد: الخفيف من الظلمان. ف: خفيدد.

وعلى فَعَنعَل: ولم يجئ إِلَّا اسمًا، نحو: عَقَنقَل[1] وعَصَنصَر.[2]

وعلى فَعاعِل: نحو: سَلالم وفَرارِج.[3] ولا يستنكر أن يكون هذا في الصفة، لأنَّ فيها مثل: زُرَّق[4] وحُوَّل.[5]

وعلى فُعَلعَل: ولم يجئ إِلَّا اسمًا، نحو: ذُرَحرَح[6] وجُلَعلَع.[7]

وعلى فَعَلعَل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: حَبَربَر[8] وحَوَروَر.[9] والصفة نحو: صَمَحْمَح[10] ودَمَكْمَك.[11]

وعلى فُعُلعُل: نحو:[12] كُذُبْذُب.[13] ولا يُعرف غيره.

وعلى فِعلِعِل: قالوا عِندَ الزَّلزلة: إِزلِزِل. وهو «فِعِلْعِل» من لفظ «الأَزْل».[14] ولا يُجعل «إِفعِلِل» من لفظ الزّلزلة، لأنَّ الزيادة لا تلحق بناتِ [١١ب] الأربعة من أوّلها، إِلّا الأسماء الجارية على أفعالها.

فأمّا عُياهِم[15] فحكاية صاحب «العَين»، فلا يُلتفتُ[16] إِليه.

* * *

وإِذا اجتمعتا فيه بعد العين كان:

على فُعْوال: وهو قليل، ولم يجئ إِلّا اسمًا، نحو: عُصْواد.[17]

---

(١) العقنقل: السيف.
(٢) عصنصر: اسم موضع.
(٣) الفرارج: جمع فرّوج.
(٤) الزرق: الحديد النظر.
(٥) الحول: الشديد الاحتيال للأمور.
(٦) الذرحرح: السمّ.
(٧) الجلعلع: الضبّ.
(٨) الحبربر: فرخ الحبارى.
(٩) الحورور: الشيء.
(١٠) الصمحمح: الشديد المجتمع الألواح.
(١١) الدمكمك: الشديد القويّ.
(١٢) انظر الخصائص ٣: ٢٠٤ والمزهر ٢: ٥.
(١٣) الكذبذب: الكثير الكذب.
(١٤) الأزل: الشدة. م: الإزل.
(١٥) العياهم: الجمل السريع.
(١٦) م: «فلا يثبت». وانظر العين ١: ١٢٧ والخصائص ٣: ١٩٧. وصاحب معجم العين هو أبو عبدالرحمن الخليل ابن أحمد الفراهيدي النحوي اللغوي العروضي. توفي سنة ١٧٥. البلغة ص٧٩.
(١٧) العصواد: الجلبة والاختلاط.

وعلى فِعْوال: ويكون فيهما. فالاسم نحو: عِضْواد. وقِرْواش.[1] والصفة جِلواخ[2] ودِرواس.[3]

فأمّا سُراوِع[4] اسم المكان، قال الشاعر:[5]

عَـفـا سَـرِفٌ، مِـن أَهـلِـه، فـسُـراوِعُ [فَـوادِي قُـدَيـدٍ، فـالـتِّـلالُ الـدَّوافِـعُ]

فظاهره أَنه «فُعاوِل». وذلك شيء لا يُحفظ في أبنية كلامهم، فينبغي أن يكون عندي «فُعالِلًا»، وتكون الواو أصلًا في بنات الأربعة. فيكون نظير «وَرَنتَل»،[6] ولا تُجعل الواو زائدة، لأنَّ ذلك يؤدّي إلى إثبات بناء لا نظير له.

وعلى فَعالّة: نحو: الزَّعارّة[7] والحَمارّة.[8] ولم يجئ صفة.

وعلى فِعْيال: ولم يجئ إلّا اسمًا، نحو: جِريال[9] وكِرياس.[10]

وعلى فِعْيَول: وهو قليل فيهما. فالاسم نحو: كِدْيَون[11] وذِهْيَوط.[12] والصفة نحو: عِذْيَوط.[13]

وعلى فِعْنال. ولم يجئ منه إلّا صفة، نحو: فِرْناس.[14]

وعلى فُعانِل: ولم يجئ إلّا فُرانِس.[15]

وأمّا فِرْنَوس[16] فـ«فِعْلَول»،[17] وهو اسم. ولا يكون مُشتقًّا من الفَرْس، لأنَّ «فِعْنَوْلًا»[18] ليس من أبنية كلامهم.

---

(١) قراوش: اسم علم.
(٢) الجلواخ: الوادي الواسع الضخم الممتلئ العميق.
(٣) الدرواس: الجمل الذلول الغليظ العنق.
(٤) م: «شرواع» وكذلك في الشاهد.
(٥) ابن ذريح. الخصائص ٣: ٢١٣ ومعجم البلدان ٥: ٥٨. وعفا: خلا.
(٦) الورنتل: الداهية.
(٧) الزعارة: شراسة الخلق.
(٨) الحمارة: شدة الحرّ.
(٩) الجريال: صبغ أحمر.
(١٠) الكرياس: الكنيف المشرف المعلق بقناة من الأرض.
(١١) الكديون: دقاق التراب عليه درديّ الزيت تجلى به الدروع.
(١٢) ذهيوط: اسم موضع.
(١٣) العذيوط: الكسول عند الجماع
(١٤) الفرناس: الشديد الشجاع.
(١٥) الفرانس: الأسد.
(١٦) الفرنوس: من أسماء الأسد.
(١٧) م: فُعلُول.
(١٨) م: فُعنُول.

وعلى فَعاوِل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: جَداوِل. والصفة نحو: قَساوِر[1] وحَشاوِر.[2]

وعلى فَعايِل، غَير مهموز: ولا يجيء إِلّا اسمًا، نحو: عَثايِر[3] وحَثايِل.[4] إِلّا أنه قد يجيء صفة بالقياس، لأنَّ طِرْيَمًا[5] صفة، وقياسُ جمعه طَرايِم.

وعلى فَعائل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: غَرائز[6] ورَسائل. والصفة نحو: طَرائف وصَحائح.

فأمّا ذُرنُوح[7] فـ«فُعْلُول»، وليست النون زائدة، فيكونُ في معنى «ذُرُّوح» ومخالفًا له في الأصول، كسَبِط وسِبَطْر. وهذا أولى من إِثبات بناء لم يوجد، وهو «فُعْنُول».

وعلى فُعائل: وهو قليل. فالاسم نحو: جُرائض.[8] والصفة نحو: حُطائط.[9]

وعلى فُعْلِيل: ولم يُحكَ منه إِلّا الحُبْلِيل.[10] ولا أَتَحقَّقُ[11] ثباته من كلامهم.

وعلى فُعامِل: وهو قليل، ولم يجئ إِلّا صفةً، نحو: دُلامِص.[12]

فأمّا قِسْيَبٌّ[13] فـ«فِعْيَلٌ» مثل: طِرْيَم وحِذْيَم،[14] ثم شُدِّد على حدّ جَعْفَرّ.[15] وهذا أولى من إِثبات «فِعْيَلّ»،[16] وهو بناء غير موجود. وكذلك قِسْيَنٌّ[17] وعِظْيَمٌ. وقد يُشَدَّد الآخِر في

(١) القساور: جمع قسورة. وهو الشجاع.

(٢) الحشاور: جمع حشورة. وهي المرأة البطينة.

(٣) العثاير: جمع عثير. وهو التراب.

(٤) الحثايل: جمع حثيل. وهو شجر جبلي.

(٥) الطريم: الطويل من الناس.

(٦) م: «غرائر». والغرائر: جمع غرارة. وهي الجوالق.

(٧) الذرنوح: دويبة. وذكر في ص١٧٨ أن النون زائدة. وفي حاشية ف تَعَقُّب لأبي حيان يذكر فيه تناقض ابن عصفور، مع أمثلة على فُعنُول عن ابن القطاع.

(٨) الجرائض: الأسد.

(٩) الحطائط: الجارية الصغيرة.

(١٠) في حاشية ف بخط أبي حيان: «الحبليل: دويبة. وهو من الأبنية التي لم يذكرها سيبويه. قاله ابن سيده». وانظر الخصائص ٣: ٢١٤. وتضبط الحبليل بفتح الباء وسكونها أيضًا. وانظر المزهر ٢: ١٧.

(١١) م: ولا أُحقّق.

(١٢) الدلامص: البرّاق.

(١٣) القسيب: الشديد الطول. وفي النسختين والمبدع: «قشيب». والتصويب من الاستدراك على سيبويه ص٢١ والتاج (قسب).

(١٤) الطريم: الطويل. وحذيم: موضع بنجد.

(١٥) م: جعفرٍ.

(١٦) م: فعيلٍ.

(١٧) القسين: الشيخ القديم.

الوصل، وبابه الشّعر نحو قوله:[١]

* مَحْضُ النِّجارِ، طَيِّبُ العُنْصُرِ[٢] *

وعلى فَعَنْلَل: ولم يجئ إلّا صفةً، نحو: ضَفَنْدَد[٣] وعَفَنْجَج.[٤]

وعلى فَعالِل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: قَرادِد.[٥] والصفة نحو: رَعابِب[٦] وقَعادِد.[٧]

وعلى فَعَيْلَل: وهو قليل ويكون فيهما. فالاسم نحو: حَفَيْلَل.[٨] والصفة نحو: خَفَيْدَد.[٩]

وعلى فَعَولَل وفِعَولَل: نحو: حَبَونَن[١٠] وحِبَونَن. وهما اسمان قليلان.

وعلى فِعْوَلّ: فالصفة نحو: عِثْوَلّ[١١] وعِلْوَدّ.[١٢] وقد جاء اسمًا نحو: عِسْوَدّ.[١٣] وهو قليل.

وعلى فُعْلال: ولم يجئ إلّا اسمًا، وهو قليل، نحو: قُرْطاط[١٤] وفُسطاط.

وعلى فِعْلال: ويكون فيهما. فالاسم نحو: جِلباب وقِرطاط.[١٥] والصفة نحو: شِمْلال[١٦] وطِمْلال.[١٧]

وعلى فِعْلِيل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: حِلتِيت[١٨] وخِنذيذ.[١٩] والصفة نحو: صِهمِيم[٢٠] وصِنديد.

---

(١) الخصائص ٣: ٣١١ والتمام ص٢١٩ والمحتسب ١: ٧٩ والخزانة ١: ٢٦٩. والنجار: الأصل.
(٢) الخصائص:

* غَضٌّ نِجارِي، طَيِّبٌ عُنصُرِي *

(٣) الضفندد: الأحمق مع ثقل وكثرة لحم.
(٤) العفنجج: الجافي الخلق.
(٥) القرادد: جمع قردد. وهو الوجه.
(٦) الرعابب: جمع رعبب. وهو الفروق من كل شيء.
(٧) العقادد: جمع قعدد. وهو الخامل القاعد عن المكارم.
(٨) الحفيلل: شجر. وفي ف والمبدع: «خفيلل». وانظر الكتاب ٢: ٣٢٦ واللسان والتاج (حفل).
(٩) الخفيدد: السريع.
(١٠) حبونن: اسم علم.
(١١) العثول: الفدم المسترخي.
(١٢) العلود: الغليظ الرقبة.
(١٣) العسود: الحية.
(١٤) القرطاط: البرذعة.
(١٥) القرطاط: البرذعة.
(١٦) الشملال: السريع الخفيف من الإبل.
(١٧) الطملال: الذئب الأطلس الخفي الشخص.
(١٨) الحلتيت: نبات.
(١٩) الخنذيذ: رأس الجبل.
(٢٠) الصهميم: السيد الشريف.

وعلى فُعْلُول: ويكون فيهما. فالاسم نحو: طُخرُور[١] وهُذلُول.[٢] والصفة نحو: بُهلُول[٣] وحُلكُوك.[٤]

وعلى فَعَلُول: ويكون فيهما. فالاسم نحو: بَلَصُوص[٥] وبَعَكُوك. والصفة نحو: حَلَكُوك.[٦]

وعلى فَعَلِيل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: حَمَصِيص.[٧] والصفة نحو: صَمَكِيك.[٨]

وعلى فَعَيَّل: ولم يجئ إلّا صفةً، نحو: هَبَيَّغ[٩] وهَبَيَّخ.[١٠]

وعلى فَعَوَّل: ولم يجئ أيضًا إلّا صفةً، نحو: عَطَوَّد[١١] وكَرَوَّس.[١٢]

فأمّا زَوَنَّك[١٣] فـ«فَعَلَّل» كعَدَبَّس،[١٤] والواو أصل في بنات الأربعة، مثلها في وَرَنتَل.[١٥] وهذا أولى من [١٢أ] إثبات بناء لم يستقرّ في كلامهم. وهو «فَعَنَّل».[١٦]

* * *

وإذا اجتمعتا[١٧] فيه بعد اللام كان:

على فَعْلاءَ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: طَرفاءَ[١٨] وحَلْفاءَ.[١٩] والصفة نحو: خَضراءَ وسَوداءَ.

---

(١) الطخرور: اللطخ من السحاب القليل.
(٢) هذلول: اسم علم.
(٣) البهلول: السيد الجامع لكل خير.
(٤) الحلكوك: الشديد السواد.
(٥) البلصوص: طائر.
(٦) البعكوك: شدة الحر. والحلكوك: الشديد السواد.
(٧) الحمصيص: بقلة رملية.
(٨) الصمكيك: الغليظ الجافي.
(٩) الهبيغ: المرأة الفاجرة لا تردّ يد لامس.
(١٠) الهبيخ: الأحمق المسترخي.
(١١) العطود: الشديد الشاق من كل شيء.
(١٢) الكروس: الضخم من كل شيء.
(١٣) الزونك: اللحيم القصير الحيّاك في مشيه. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن سيده وابن القطاع أن وزنه فَعَنّل، ومثله ضَفَنّك وسَفَنّج وهَجَنّف.
(١٤) العدبس: الشديد الموثق الخلق.
(١٥) الورنتل: الداهية.
(١٦) كذا. وإذا جعلت الواو زائدة في زونّك كان وزنه فوعّلًا لا فعنّلًا. ولعله ذكر فعنّلًا، وهو يريد أن يدفع ما ذهب إليه ابن جني. انظر الخصائص ٣: ٢١٧. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن بعض معاصريه أن الوزن هو فَعَنّل، ومثله جهنّم. انظر ص ٢٧٣ - ٢٧٤ من ابن عصفور والتصريف.
(١٧) ف: اجتمعا.
(١٨) الطرفاء: شجر. فالهمزة فيها للتأنيث، والواحدة منها طَرَفة. ولو لم تمنع من الصرف كانت الواحدة طرفاءة. انظر التاج (طرف).
(١٩) الحلفاء: نبت يكثر في المغرب والأندلس. والواحدة حَلَفة. ولو صرفت كانت الواحدة حلفاءة.

وعلى فُعْلاءٍ: ولم يجئ إِلَّا اسمًا، وهو قليل، نحو: قُوْباء.[1]

وعلى فِعْلاءٍ: ولم يجئ أيضًا إِلَّا اسمًا، نحو: عِلْباء[2] وخِرشاء.[3]

وعلى فُعَلاءَ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: قُوَباء[4] ورُحَضاء.[5] والصفة نحو: عُشَراء ونُفَساء. وهو كثير، إِذا كُسِّرَ عليه الواحد للجمع.

وعلى فَعَلاءَ: ولم يجئ إِلَّا اسمًا، نحو: قَرَماء[6] وجَنَفاء.[7]

وعلى فِعَلاءَ: ولم يجئ إِلَّا اسمًا، وهو قليل، نحو: سِيَراء[8] وخِيَلاء.

وعلى فَعْلان: ويكون فيهما. فالاسم نحو سَعدان[9] وضَمران.[10] والصفة نحو: رَيَّان وعَطشان وشَبعان[11].

وعلى فُعْلان: ويكون فيهما. فالاسم نحو: دُكَّان وعُثمان. وهو كثير، إِذا كُسِّرَ عليه الواحد للجمع، نحو: جُربان.[12] والصفة نحو: عُريان وخُمصان.

وعلى فِعْلان: ولم يجئ إِلَّا اسمًا، نحو: ضِبعان[13] وسِرحان. وهو كثير، إِذا كُسِّرَ عليه الواحد للجمع، نحو: غِلمان.

فأمّا قولهم: رجلٌ عِليانٌ،[14] فمن الوصف بالأسماء، لأنها ليست بصفة مطابقة للموصوف، لأنهم قد قالوا: ناقةٌ عِليانٌ، فوصفوا به الناقة ولم يُدخلوا التاء. ومذهبنا أنَّ الصِّفة إِذا كانت كذلك حُكِم لها بحكم الأسماء.

---

(١) القوباء: داء معروف بالحزاز.
(٢) العلباء: عصب عنق البعير.
(٣) الخرشاء: سلخ جلد الحية.
(٤) القوباء: داء معروف بالحزاز.
(٥) الرحضاء: عَرق الحمى.
(٦) قرماء: اسم موضع.
(٧) جنفاء: موضع في ديار بني فزارة.
(٨) السيراء: نبت. وفي حاشية ف: وعِنَباء للعنب.
(٩) السعدان: نبت له ثمر مستدير مشوك الوجه.
(١٠) الضمران: نبت.
(١١) م: شعبان.
(١٢) الجربان: جمع جريب. وهو مقدار معلوم من الأرض والطعام.
(١٣) الضبعان: ذكر الضباع.
(١٤) العليان: الطويل الجسم الضخم. وانظر المزهر ٢: ١٧.

وعلى فَعَلان: ويكون فيهما. فالاسم نحو: كَرَوان ووَرَشان.[1] والصفة نحو: قَطَوان[2] وزَفَيان.[3]

وعلى فَعِلان: ولم يجئ إلَّا اسمًا، وهو قليل، نحو: ظَرِبان[4] وقَطِران.

وعلى فَعُلان: ولم يجئ إلَّا اسمًا، وهو قليل، نحو: سَبُعان.[5]

وعلى فُعُلان: ولم يجئ أيضًا إلَّا اسمًا، وهو قليل، نحو: سُلُطان.

وعلى فَعَلْنَى: ولم يجئ إلَّا صفةً، وهو قليل، نحو: عَفَرنَّى.[6]

وعلى فِعَلْنَى: ولم يجئ إلَّا اسمًا، وهو قليل نحو: عِرَضنَى.[7]

فأمّا الهَرْنَوَى اسم نبت فإنه «فَعْلَلَى» كالقَهقرَى، والواو أصل[8] في بنات الأربعة، مثلها في ورَنْتَل شُذوذًا. وهو أَولى من جعلها زائدة، فتكونُ الكلمة «فَعْلَوَى»، لأَنَّ ذلك بناء لم يثبت في كلامهم. وأصالة الواو في بنات الأربعة قد وُجِدت في المضعَّف باطِّراد، وفي غير المضعَّف قليلًا. فجَعْلُ الواو أصلًا أَولى لذلك.

وأمّا زَيتُون فـ«فَيعُول»[9] كقَيصُوم.[10] وليست النون زائدة بدليل قولهم: الزَّيت، لأنهم قد قالوا: أَرضٌ زَيِتةٌ أي: فيها زيتون. فَنُونُ زَيتون على هذا أصليَّةٌ. وأيضًا فإنه لو[11] جُعلت النون زائدة لكان وزن الكلمة «فَعْلُونًا».[12] وذلك بناء لم يستقرَّ في[13] كلامهم.

وعلى فَعَلُوت: ويكون فيهما. فالاسم نحو: رَغَبُوت[14] ورَهَبُوت.[15] والصفة نحو: رَجُلٌ

(١) الورشان: طائر شبه الحمام.
(٢) القطوان: الذي يقارب في خطوه مع النشاط.
(٣) الزفيان: الناقة السريعة. م: زفيان وقطوان.
(٤) الظربان: دويبة كالهرة.
(٥) سبعان: اسم موضع.
(٦) العفرنى: الخبيث المنكر الداهي.
(٧) العرضنى: المشي فيه بغي من نشاطه.
(٨) م: أصلية.
(٩) م: فيعون.
(١٠) القيصوم: نبت من نبات البادية.
(١١) م: إن.
(١٢) انظر الخصائص ٣: ٢٠٣.
(١٣) م: من.
(١٤) الرغبوت: الرغبة.
(١٥) الرهبوت: الرهبة.

خَلَبُوتٌ[1] وناقةٌ تَرَبُوتٌ.[2]

وعلى فَعْلُوت: نحو: خَلْبُوت[3] وحَيُّوت.[4]

وعلى فِعْلِيت: ولم يجئ إِلَّا صفةً، نحو: عِفرِيت وغِزوِيت.[5]

وعلى فِعْلِين: ولم يجئ إِلَّا اسمًا، وهو قليل، نحو: غِسلِين.[6]

وأمّا حَوْرِيت[7] وصَوْلِيت فيمكن أن يكون الأصل فيهما حِوْرِيت وصِوْلِيت،[8] على وزن «فِعْلِيت» كعِفرِيت، ثمّ فُتحت الفاء تخفيفًا، كما قالوا في يُرْقُع: بُرْقَع. على[9] أنَّ أبا عليّ أَقَلَّ الحَفْلَ بحَوْرِيت، إِذ كان ليس من لغة ابني[10] نزار.

وعلى فُعَلْنِيَة، والهاء لازمة له: ولم يجئ إِلَّا اسمًا، نحو: بُلَهنِيَة.[11]

وعلى فَعَلُوَّة: ولم يجئ منه إِلَّا جَبَرُوَّة.[12]

وكذلك قولهم: سُمْعُنَّة نُظْرُنَّة[13] وسِمْعِنَّة نِظْرِنَّة، النون زائدة في آخرهما، على حدّ زيادتها في قول الراجز:[14]

* قُطْنُنَّةٌ، مِن أَكبَرِ القُطْنُنِّ *

وكذلك خِلَفْناة:[15] «فِعَلْناة». إِلَّا أنه ليس ببناء أصليّ، لأنهم قد قالوا «خِلَفْنَةٌ». فيمكن أن يكون هذا مُشْبَعًا منه. وهو أولى من إِثبات بناء لم يستقرّ.

(1) الخلبوت: الخداع الكذاب.
(2) التربوت: الذلول.
(3) الخلبوت: الخداع الكذاب.
(4) الحيوت: ذكر الحيات.
(5) الغزويت: القصير.
(6) الغسلين: ما يسيل من جلود أهل النار.
(7) حوريت: اسم موضع.
(8) كذا. وانظر التاج (حرت).
(9) انظر الخصائص ٣: ٢٠٧.
(10) م: «بني». والمراد بابني نزار: ربيعة ومضر.
(11) البلهنية: الرخاء وسعة العيش.
(12) الجبروة: التجبر والتكبر.
(13) من رجز في اللسان والتاج (سمع). والسمعنة النظرنة: الجيدة السمع والنظر.
(14) ينسب إلى قارب بن سالم المري ودهلب بن قريع وجندل الطهوي. الصحاح واللسان والتاج (قطن) واللسان (جدب).
(15) الخلفناة: الذي في خلقه خلاف.

[المزيد فيه ثلاثة أحرف]

وأمّا الذي تلحقه ثلاث زوائد فلا يخلو أن تجتمع فيه، أو تفترق، أو تجتمع منها اثنتان خاصة:

فإن افترقت كان على:

إِفْعِيلَى: ولم [١٢ب] يجئ إِلّا اسمًا، نحو: إهجِيرَى[١] وإِجْرِيَّا.[٢] ولا يُحفظ غيرهما.

وعلى تَفاعِيل: ولم يجئ إِلّا اسمًا، نحو:التَّماثيل وتجَافيف.[٣]

وعلى يَفاعِيل: ولا يكون فيهما إِلّا إِذا كُسّرَ الواحد عليه للجمع. فالاسم[٤] نحو: يَرابِيع ويَعاقِيب. والصفة نحو: يَخاضِير.[٥]

وعلى مَفاعِيل: ولا يكون فيهما إِلّا إِذا كُسّرَ عليه الواحد للجمع. فالاسم نحو: مَفاتِيح ومَخارِيق. والصفة نحو: مكاسِيب ومكارِيم.

وعلى أَفاعِيل: ولا يكون أيضًا إِلّا إِذا كُسّر عليه الواحد للجمع. نحو: أساليب.

فأمّا ألَنجُوج ويَلَنجُوج[٦] فلا دليل فيهما على إِثبات «أَفَنْعُول» ولا «يَفَنْعُول»، لأنه قد نُقِلَ[٧] أنهما أعجميّان.

وعلى فاعَولَى: ولم يجئ منه إِلّا: بادَولَى.[٨]

وأمّا قولهم: مُهْوأَنّ،[٩] فزعم السِّيرافيُّ أَنه على وزن «مُطْمأَنّ». وهذا باطل، لأنه ليس بجار على فعل، إِذ لا يحفظ «اهْوَأَنَّ». لكنّه إِن ثَبَتَ كان على وزن «مُفْوَعَلّ». وما ردّ به ابنُ جنّي[١٠] مذهبَ السيرافيّ، من كون الواو لا تكون أصلًا في بنات الأربعة غيرَ المضعّف، لا يلزم إِذ قد جاءت أصلًا في «وَرَنْتل» وليس بمضعّف - فإِن قيل: إِنَّ أصالتها في غير المضعّف لا تُرتَكَبُ

(١) الإهجيري: الدأب والعادة.
(٢) الإجريا: الخلق والطبيعة.
(٣) التجافيف: جمع تجفاف. وهو آلة للحرب يتقى بها.
(٤) م: ويكون فيهما فالاسم.
(٥) اليخاضير: جمع يخضور. وهو الأخضر.
(٦) الألنجوج واليلنجوج: عود الطِّيب.
(٧) م: «قيل». ف: «لأنهما قد نقلا». والتصويب من المبدع.
(٨) بادولى: اسم موضع.
(٩) المهوأن: ما اطمأن من الأرض.
(١٠) انظر الخصائص ٣: ١٩٥ - ١٩٦.

إلّا لمُوجِبٍ. قيل: المُوجِب هنا أنه ليس من أبنية كلامهم «مُفْوَعَلّ» - لكنَّ الذي منع من ذلك ما[1] ذكرناه. وهو بناء قليل، لم يحفظ منه إلّا هذا.

وعلى فِعِّيْلَى: ولم يجئ[2] إلَّا اسمًا في المصادر، نحو: هِجِّيرَى[3] وقِتِّيتَى.[4] فأمّا الفِخِّيراء[5] والخِصِّيصاء[6] فهما بناءان ممدودان منه، وإن كان مدُّ المقصور شاذًّا عندنا، لا ينقاس في الضرائر ولا غيرها.

وعلى فُعَّالَى: ولم يجئ إلَّا اسمًا، نحو: شُقَّارَى[7] وحُوَّارَى[8] وخُضَّارَى.[9]

وعلى فُعَّيلَى: ولم يجئ أيضًا إلَّا اسمًا، نحو: خُلَّيطَى[10] وبُقَّيرَى.[11]

وعلى مَفْعِلَّى: ولم يجئ إلَّا صفةً، نحو: مَرْعِزَّى.[12]

وعلى مَفْعَلَّى: وهو قليل، ولم يجئ إلَّا صفةً، نحو: مَكْوَرَّى.[13]

وعلى مِفْعِلَّى: ولم يجئ إلَّا اسمًا، نحو: مِرْعِزَّى.[14] فأمّا قولهم: رَجُلٌ مِرِقِدَّى،[15] فمِن قَبِيل الوصف بالأسماء، لأنها غيرُ مُطابِقةٍ لموصوفها؛ ألا ترى أنها جاريةٌ على مُذكَّر، وهي مؤنَّثة بالألف؟ وقد تقدّم[16] الدليل على أنَّ الصفة إذا كانت كذلك جرتْ مجرى الأسماء، فلا يثبت بها «مِفعِلَّى» في الصفات.

وعلى يَفْعَلَّى: ولم يجئ إلَّا اسمًا، وهو قليل، نحو: يَهْيَرَّى.[17]

---

(١) ف: الذي.
(٢) زاد في م: منه.
(٣) الهجيري: الدأب والعادة.
(٤) القتيتي: النميمة.
(٥) الفخيراء: الفخر.
(٦) الخصيصاء: الخصوصية. وفي حاشية في بخط أبي حيان عن كراع: الخِصِّيصَى والخِصِّيصاء والمِكِّيثَى والمِكِّيثاء يُقصران ويُمدان، ولا ثالث لهما.
(٧) الشقارى: نبات.
(٨) الحوارى: لباب الدقيق.
(٩) الخضارى: نبات.
(١٠) الخليطى: الاختلاط.
(١١) البقيرى: لعبة تكون كومة من تراب حولها خطوط.
(١٢) المرعزى: اللين من الصوف.
(١٣) المكورى: الفاحش المكثار.
(١٤) المرعزى: الزغب الذي تحت شعر العنزة.
(١٥) انظر المزهر ٢: ٢٤. والمرقدى: الذاهب على وجهه.
(١٦) انظر ص٨٠ و٨٩.
(١٧) اليهيرى: الباطل. وفي المرهز ٢: ٢٤: وقيل وزنه فَعَلَّى.

وعلى تِفِعّال: نحو: تِجِمّال.[1] ولم يجئ إلّا اسمًا.

فأمّا قولهم: رَجُلٌ تِلِقّامةٌ[2] وتِلِعّابةٌ،[3] فمن قبيل الوصف بالمصدر، لأنّ تِلِقّامًا[4] وتِلِعّابًا مصدران فُوصِف بهما،[5] ودخلت التاء للمبالغة. وكذلك: رَجُلٌ تِلِقّاعةٌ[6] وتِكِلّامةٌ.[7]

* * *

وإن اجتمعتْ فلا يَخلو أن تجتمع فيه بعدَ العَينِ، أو بعد الفاءِ. أو بعد اللامِ:

فإن اجتمعتْ فيه بعد الفاء كان:

على فُعُلْعُل: نحو: كُذُبْذُب.[8]

* * *

وإن[9] اجتمعتْ فيه بعد العين كان:

على فَعاوِيل: ولا يكون إلّا صفة نحو: قَراوِيح وجَلاوِيخ.[10] وقد يجيء اسمًا بالقياس، لأنّ عِصوادًا[11] اسم، وقياس تكسيره عَصاويد.

وعلى فَعايِيل: ولم يجئ إلّا اسمًا، نحو: كَرايِيس.[12]

وعلى فَعالِيل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: الظَّنابِيب والفَساطِيط. والصفة نحو: الشَّماليل[13] والبَهاليل.[14]

وعلى فِعِنْلال: ولم يجئ إلّا اسمًا، نحو: فِرِنداد.[15]

* * *

---

(١) في النسختين والمزهر والمبدع: «تجمال». والتصويب من الكتاب ٢: ٢٤٣ والخصائص ٣: ١٨٧. والتحمال: التحمل مصدر تَحمَّل.

(٢) التلقامة: العظيم اللقم. وانظر المزهر ٢: ٢٣.

(٣) التلعابة: الكثير المزاح والمداعبة.

(٤) م: تحمالًا.

(٥) وانظر الخصائص ٣: ١٨٧ - ١٩٠.

(٦) التلقاعة: الكثير الكلام.

(٧) التكلامة: الفصيح الكلام الجيده.

(٨) الكذبذب: الكثير الكذب جدًا.

(٩) ف: فإن.

(١٠) القراويح: جمع قرواح. وهو الطويل من النوق. والجلاويخ: جمع جلواخ. وهو الوادي الواسع الضخم الممتلئ العميق.

(١١) العصواد: الجلبة والاختلاط.

(١٢) الكراييس: جمع كرياس. وهو الكنيف المشرف على سطح بقناة إلى الأرض.

(١٣) الشماليل: جمع شمليل. وهي السريعة الخفيفة.

(١٤) البهاليل: جمع بهلول. وهو السيد الجامع لكل خير.

(١٥) الفرنداد: شجر.

وإن اجتمعتْ فيه بعد اللام كان:

على فُعْلُوان: ولـم يجئ إلّا اسمًا، نحو: عُنفُوان و عُنظُوان.[1]

وعلى فُعْلُلان: نحو: تُرجُمان.[2]

فأمّا[3] تَرجُمان ففُتِحت التاء تخفيفًا، لأنه ليس في كلامهم «فَعْلُلان».

وعلى فِعْلِيان: ويكون فيهما. فالاسم نحو: صِلِّيان[4] وبِلِّيان.[5] والصفة نحو: عِنْظِيان[6] وخِرِّيان.[7]

وعلى فُعَلايا: نحو: بُرَحايا.[8] ولـم يجئ غيره.

وعلى فَعَلَيّا: ولـم يجئ إلّا اسمًا، نحو: مَرَحَيّا وبَرَدَيّا.[9] وهو قليل.

وعلى فِعْلِياءَ: وهو قليل فيهما. فالاسم نحو: كِبرِياء وسِيمِياء. والصفة نحو: جِربِياء.[10]

وعلى فَعَلُوتَى: نحو: رَهَبُوتَى[11] ورَغَبُوتَى.[12] ولـم يجئ إلّا اسمًا، وهو قليل.

* * *

وإن اجتمع منها ثنتان كان: [١٣أ]

على إِفْعِلان: ويكون فيهما قليلًا. فالاسم نحو: إِسحِمان.[13] والصفة نحو: ليلةٌ إِضحِيانةٌ.[14]

---

(١) العنظوان: نبت من الحمض.

(٢) سقط «على فعللان نحو» من النسختين، وألحق بحاشية ف، وصحح عليه مرتين. قلت: وفعللان هذا ليس من الثلاثي المزيد فيه ثلاثة أحرف، بل هو من الرباعي المزيد فيه حرفان، فذكره ههنا وهم. ولعل ابن عصفور لم يثبته هنا، وكانت عبارته كما يلي: «وعنظوان وترجمان»، مستطردًا بذكر ترجمان للإشارة إلى ضم الفاء واللام الأولى، فوهم النساخ وأثبتوا معه وزنه. وقد وهم أبو حيان كذلك فجعل في المبدع ورقة ٦ب الترجمان من الثلاثي المزيد فيه ثلاثة أحرف بعد اللام، مع أنه صرح في كتاب آخر له أن وزنه تُفعُلان. انظر التاج (ترجم) وارتشاف الضرب ١: ٥٢.

(٣) م: «وأما». وانظر الخصائص ٣: ١٩٣.

(٤) الصليان: كلأ ينبت صعدًا.

(٥) البليان: البعد.

(٦) العنظيان: الفحاش الجافي.

(٧) الخريان: الجبان. وفي النسختين والمبدع: «جريان». والتصويب من الكتاب ٢: ٢٣٤.

(٨) برحايا: اسم موضع. انظر معجم البلدان (برحايا).

(٩) المرحيا: كلمة تقال للرامي إذا أصاب. وبرديا: نهر بردى.

(١٠) الجربياء: الرجل الضعيف.

(١١) الرهبوتى: الرهبة.

(١٢) الرغبوتى: الرغبة.

(١٣) إسحمان: جبل.

(١٤) الإضحيانة: التي لا غيم فيها، والمقمرة. وقد أخر ناسخ م بناء إفعلان فأثبته بعد أُفعلان بخلاف يسير.

وعلى أُفْعُلان: ويكون فيهما. فالاسم نحو: أُفعُوان وأُرجُوان. والصفة نحو: أُسحُلان[1] وأُلعُبان.[2]

وعلى أَفْعَلان: ولم يجئ إِلَّا صفةً، وهو قليل، قالوا: عَجينٌ أَنبَخانٌ.[3] وقالوا: أَرْوَنانٌ.[4]

وعلى تَفْعَلاءَ: قالوا: هو يمشي التَّركَضاءَ.[5] ولم يُسمع غيره.

وعلى أَفْعَلاءَ وأَفْعِلاءَ: نحو: أَربَعاء وأَربِعاء. ولا يُعلم[6] غيرهما، إِلَّا أن يُكَسَّر عليه الواحد للجمع، فإِنه قد يجيء على «أَفعِلاء» كثيرًا، نحو: أَصدِقاء وأَرمِداء جمع رماد. وحكى أبو زيد: أَرمِداءُ كثيرةٌ.

وعلى إِفْعِلاءَ: نحو إِرمِداء.

فأمّا أَربُعاء فظاهره أنه «أَفعُلاء». وقد يمكن عندي أن يكون «فَعلُلاء» كعَقرُباء.[7] ولا تُجعل الهمزة زائدة، وإِن كانت في موضعٍ تكثر فيه زيادتها، لئلَّا يكون في ذلك إِثبات بناء لم يوجد. وكذلك أُربُعاء كقُرفُصاء.[8]

وعلى فُنْعُلاءَ وفُنْعَلاءَ: نحو: خُنفُساء وخُنفَساء.

وأمّا جُلَنداء[9] من قول الشاعر:[10]

وجُلَنداءَ، في عُمانَ، مُقيمًا [ثُمَّ قَيسًا في حَضْرَ مَوتَ المُنيفِ]

فلا يثبت به «فُعَنلاء»، لأنه قد حُكي مَقصورًا،[11] فيمكن أن يكون مَدُّه ضَرورة، ويكون من الضرائر التي لا تنقاس.

وعلى فاعِلاءَ: ولم يجئ إِلَّا اسمًا، نحو: قاصِعاء[12] ونافِقاء.[13]

---

(1) الأسحلان: الطويل.
(2) الألعبان: الكثير اللعب.
(3) الأنبخان: المسترخي.
(4) الأرونان: اليوم الصعب الشديد.
(5) التركضاء: مشية فيها ترفل وتبختر. وقيل: إذا فتحت التاء والكاف قصرت، واذا كسرتهما مددت. وانظر التاج (ركض) والمزهر ٢: ٢٤.
(6) المزهر ٢: ٢٤.
(7) العقرباء: أنثى العقارب.
(8) القرفصاء: جلسة الأعراب. وفي المزهر ١: ١٣٥ أن اللحياني انفرد بذكر أُربُعاء.
(9) جلنداء: اسم علم. وهو جلنداء بن المسبكير من الأزد.
(10) الأعشى. ديوانه ص ٢١٢ والخصائص ٣: ٢١٤. وانظر التاج (جلد). والمنيف: المرتفع.
(11) انظر الخصائص ٣: ٢١٤ والمزهر ٢: ٢٥ - ٢٦.
(12) القاصعاء: فم جحر الضب.
(13) النافقاء: إحدى جحرة الضب يكتمها ويظهر غيرها.

وعلى فَعالاءَ: نحو: ثَلاثاء وبَراكاء.[1] وقد جاء وصفًا، قالوا: رَجلٌ عَياياءُ طَباقاءُ.[2]

وعلى فِعالاء: نحو: قِصاصاء.[3] حكاه ابن دُريد، ولا يُحفظ غيره.

وعلى فَعْلُولَى:[4] نحو: فَوضُوضَى.[5] ولم يجئ غيره.

وعلى فَوعَلاءَ: ولم يجئ إلَّا اسمًا، وهو قليل، نحو: حَوصَلاء.[6]

وعلى مَفعِلاءَ: وهو قليل، نحو: مَرْعِزاء.[7]

وعلى فُعُولاءَ: نحو: عُشُوراء.[8]

وعلى فَعُولاءَ: ولم يجئ إلَّا اسمًا، وهو قليل، نحو: دَبُوقاء[9] وبَرُوكاء.[10]

وعلى فَعِيلاءَ: وهو قليل، ولم يجئ إلَّا اسمًا، نحو: عَجِيساء[11] وقَرِيثاء.[12]

وأمّا الدِّيكِساء[13] والدِّيكَساء فـ«فِعْلِلاء» و«فَعْلَلاء»، كطِرْمِساء[14] وحَرْمَلاء.[15] والياء أصل في بنات الأربعة، كما هي في «يَستَعُور»[16] أصلًا وهو خماسيّ. ولم تجعل الياء فيهما زائدة فيكونَ وزنهما «فِيعِلاء» و«فَيعَلاء»، لأنهما بناءان لم يستقرّا في كلامهم.

وكذلك نِفْرِجاء:[17] «فِعْلِلاء»، وليس بـ«نِفْعِلاء» على ما يُبَيَّنُ بعدُ،[18] إن شاء الله.

---

(١) البراكاء: ساحة الحرب.
(٢) العياياء: العنّين تعييه مباضعة النساء. والطباقاء: الثقيل يطبق على المرأة بصدره، أو الذي لا ينكح.
(٣) القصاصاء: القصاص. انظر الجمهرة ٣: ٤٠٨.
(٤) أخر ناسخ م هذا البناء فأثبته بعد فوعلاء.
(٥) أمرهم فوضوضى بينهم: إذا كانوا مختلطين يتصرف كل منهم فيما للآخر.
(٦) الحوصلاء. حوصلة الطير.
(٧) المرعزاء: الزغب الذي تحت شعر العنز.
(٨) عشوراء: اسم موضع.
(٩) الدبوقاء: الدابوق، وهو حمل شجر في جوفه كالغراء.
(١٠) البروكاء: ساحة الحرب.
(١١) العجيساء: اسم مشية بطيئة.
(١٢) القريثاء: ضرب من النخل.
(١٣) الديكساء: القطعة العظيمة من النعم والغنم. والمشهور أنه بفتح الياء وسكون الكاف.
(١٤) الطرمساء: الظلمة.
(١٥) حرملاء: اسم موضع.
(١٦) اليستعور: شجر.
(١٧) النفرجاء: الجبان الضعيف.
(١٨) في الورقة ٢٥.

وعلى فُعُّلان: وهو قليل. [فالاسم] نحو:[1] قُمُّحان.[2] والصفة: قُمُّدان. ولا يُعرف في الصفة غيره.

وعلى فُعَلّان: ويكون فيهما. فالاسم نحو: حُوَمّان.[3] والصفة: عُمَدّان وجُلَبّان.[4]

فأمّا قولهم: هم في كَوَّفانٍ،[5] فليس فيه دليل على إثبات «فَعَّلان»، لاحتمال أن يكون[6] «فَوعَلان» كحَوفَزان.[7]

وعلى فِعِلّان: ويكون فيهما. فالاسم نحو: عِرِفّان[8] وفِرِكّان.[9] والصفة نحو: رَجلٌ كِلِمّانيّ.[10]

وعلى فَعِلّان: ولم يجئ أيضًا إلّا اسمًا، نحو: تَثِفّان.[11]

وعلى فِعِلْعال: ويكون فيهما. فالاسم نحو: حِلِبْلاب. والصفة نحو: سِرِطْراط.[12]

فأمّا عِفِرِّين[13] فهو جمع في الأصل، لعِفِرّ على وزن طِمِرّ، وسُمّيَ بالجمع، وجعل الإعراب في النون. وهذا أولى من أن يكون اسمًا مفردًا في الأصل على وزن «فِعِلِّين»، لأنه بناء لم يستقرّ في المفردات. وكذلك كِفِرِّين.[14]

وأمّا زَيزَفُون من قوله أميّة بن أبي عائذ:[15]

---

(١) سقط من م، وسقط «فالاسم» من ف.

(٢) القمحان: الذريرة تعلو الخمرة. وفي حاشية ف: «قمحان بالضم والفتح. الضم عن سيبويه». انظر الكتاب ٢: ٣٢٤ حيث نفى سيبويه أن يجيء من هذا البناء صفة.

(٣) الحومان: الأكم الصغير. م: حرمان.

(٤) العمدان: الطويل. والجلبان: الصخاب ذو الجلبة. وفي النسختين: «غمدّان». وفي الكتاب ٢: ٣٢٤ ضبط الثاني من هذه الثلاثة بضم العين. وانظر الاستدراك على سيبويه ص١٣ و١٩ والجمهرة ٢: ٢٨٢.

(٥) الكوفان: العز والمنعة. وانظر المزهر ٢: ٢٧.

(٦) زاد في م: على.

(٧) الحوفزان: لقب الحارث بن شريك.

(٨) العرفان: جندب ضخم كالجرادة له عرف.

(٩) فركان: اسم موضع. وفي النسختين: «بركان». والتصويب من الكتاب ٢: ٣٢٤. وفي حاشية ف بخط أبي حيان: بالفاء ذكره ابن القطاع.

(١٠) الكلماني: الفصيح الكلام. وسقط «والصفة نحو رجل كلماني» من م.

(١١) التثفان: أول الشيء.

(١٢) الحلبلاب: نبت يتحلب منه لبن كثير. والسرطراط: السريع البلع.

(١٣) عفرين: اسم موضع. وانظر الخصائص ٣: ١٩٩ والمزهر ٢: ٢٧.

(١٤) الكفرين: الداهي.

(١٥) يصف إبلًا. والمطاريح: التي تطرح أيديها في السير. والحشور: السهام المحددة. والرماحة الزيزفون: القوس السريعة. الخصائص ٣: ٢١٥ وشرح أشعار الهذليين ص ٥١٩.

[مَطارِيحَ بالوَعثِ، مَرَّ الحُشُورِ]، هاجَرْنَ رَمَّاحةً، زَيزَفُونا

فظاهره أنه «فَيفَعُول» من الزَّفْن.[1] وعلى ذلك حمله[2] أبو سعيد [السّيرافيّ]. والصحيح ما ذهب إليه أبو الفتح،[3] من أنه «فَيعَلول» على وزن خَيَسفُوج.[4] فيكون قريبًا من لفظ الزَّفْن، وليست أصوله كأصوله. فيكون كسَبِط و[5] سِبَطر. وهذا أولى لأنه قد ثَبَتَ من كلامهم «فَيعَلول»، ولم يثبت فيه «فَيفَعول». ويكون من باب «دَدَن»، وإن كان قليلًا، ومثله دَيدَبُون.[6]

وعلى إفعالّ: نحو: إسحارّ.[7] ولا يُحفظ غيره.

وعلى أَفعالّ: نحو: أَسحارّ.

وعلى فَعاعِيل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: سَلاليم وبَلالِيط.[8] والصفة [نحو]: عَواوِير[9] وجَبابِير.

وعلى فُعاعِيل: ولم يجئ إلّا صفةً، قالوا: ماءٌ سُخاخِين.[10] ولا يُعلم غيره.

وعلى فَعْفَعِيل: ولم يجئ [١٣ب] إلّا اسمًا، نحو: مَرمَرِيس.[11] وقد قالوا فيه: مَرمَرِيت.

وعلى فَعالِين: ولم يجئ إلّا اسمًا، نحو: سَراحِين[12] وفَرازِين.[13] ولا يكون إلّا جمعًا.

فأمّا قولهم: أَتيتُكَ كَراهِينَ أن تَغضبَ، فيمكن أن يكون جمع كُرْهان كغُفران، وإن لم يُنطق به. ونظيره من الجموع التي لم يُنطق لها بواحد عَبادِيد[14] وشَماطِيط.[15]

---

(١) الزفن: الدفع.
(٢) المزهر ٢: ٢٦.
(٣) الخصائص ٣: ٢١٥ - ٢١٦.
(٤) الخيسفوج: نبت.
(٥) م: من.
(٦) الديدبون: اللهو واللعب.
(٧) الإسحار: بقله حارة.
(٨) البلاليط: الأرضون المستوية.
(٩) العواوير: جمع عوّار. وهو الضعيف الجبان السريع الفرار. وسقط «نحو» من ف.
(١٠) م: مخاخين.
(١١) المرمريس: الداهية الشديدة.
(١٢) السراحين: جمع سرحان. وهو الذئب.
(١٣) الفرازين: جمع فرزان. وهي الملكة في لعبة الشطرنج.
(١٤) العباديد: الفرق المتفرقة من الناس وغيرهم.
(١٥) الشماطيط: الفرق المتفرقة من الناس وغيرهم.

وعلى فَعالان: ولم يجئ إلّا اسمًا، نحو: سَلامان[1] وحَماطان.[2] وهو قليل.

وعلى فَيعُلان: ويكون فيهما. فالاسم نحو: ضَيمُران[3] وأَيهُقان.[4] والصفة نحو: كَيذُبان وهَينُمان.[5]

وعلى فَيعَلان: ويكون فيهما. فالاسم نحو: قَيقَبان[6] وسَيسَبان.[7] والصفة نحو: هَيَّبان[8] وتَيَّحان.[9]

وأمّا طَيلِسان فقد أَنكره الأصمعيّ، وعمل الأخفش والمازنيّ[10] عليه المسائل، بالرواية الضعيفة.

وعلى فَوعَلان: ولم يجئ إلّا اسمًا، وهو قليل، نحو: حَوتنان[11] وحَوفَزان.[12]

وعلى مَفْعَلان: ولم يجئ إلّا صفةً[13] نحو: مَكرَمان ومَلأَمان.

وأمّا مُسْحُلان[14] فـ«فُعْلُلان» كعُقرُبان. وليست الميم زائدة، وإن كانت في محلّ زيادتها، لأنَّ ذلك يؤدّي إلى أن يكون وزن الكلمة «مُفْعُلان». وذلك بناء لم يستقرّ في كلامهم. فالأَولى ما ذكرنا.

وأمّا قولهم: حمامةٌ ذاتُ صَوقَرِيرٍ[15] فـ«فَعْلَلِيل» كعَرْطَلِيل.[16] والواو أصل في بنات

---

(١) سلامان: اسم علم.
(٢) حماطان: اسم موضع.
(٣) الضميران: ضرب من الشجر.
(٤) الأيهقان: نبت.
(٥) كذا في النسختين والاستدراك على سيبويه ص١٣ و١٩. والهينمان: الكلام الخفي. وهو اسم لا صفة. وفي الكتاب ٢: ٣٢٣ ومختصر شرح أمثلته ص٣٠٣: «هيثمان». وهو من الكلام الخفي. ولعل الصواب: «هَيلُمان». وهو الكثير من كل شيء. وقد يقال: إن الهينمان أو الهيثمان هو النمّام.
(٦) القيقبان: خشب تصنع منه السروج.
(٧) السيسبان: شجر.
(٨) الهيبان: الجبان الكثير الفرق.
(٩) التيحان: المتعرض لكل مكرمة أو أمر شديد.
(١٠) م: «المازني والأخفش». والأصمعي هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب، حافظ لأيام العرب ولغتهم وأشعارهم، توفي في سنة ٢١٠. بغية الوعاة ٢: ١١٢. والأخفش هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة، نحوي مشهور توفي سنة ٢١٥. البلغة ص٨٦.
(١١) حوتنان: اسم موضع.
(١٢) الحوفزان: لقب الحارث بن شريك.
(١٣) في النسختين: اسمًا.
(١٤) مسحلان: اسم موضع. وانظر المزهر ٢: ٢٥ وص١٦٥.
(١٥) م: «طوقرير». وانظر المزهر ٢: ٢٦. والصوقرير: صوت الطائر.
(١٦) العرطليل: الطويل.

الأربعة. وهذا أولى من جعلها زائدة، فتكونُ الكلمة على وزن «فَوْعِليل»، لأنَّ [في][1] ذلك إثبات بناء لم يوجد في كلامهم.

وعلى تَفْعَلُوت: ولم يجئ إلّا اسمًا، وهو قليل، نحو: تَرْنَمُوت.[2]

وعلى فَواعِيل: ولم يجئ إلّا اسمًا كواحدِهِ، نحو: خَواتِيم[3] وسَوابِيط.[4]

وعلى فَياعِيل: ويكون فيهما. فالاسم [نحو]: دَيامِيس[5] ودَيامِيم[6]. والصفة نحو: صَيارِيف[7] وبَياطِير.[8]

وعلى فَعاليت: ولم يجئ إلّا صفةً، وهو قليل، نحو: عَفاريت. وقد يجيء اسمًا بالقياس، نحو: مَلاكِيت، في جمع مَلَكُوت.

وعلى فَعالِيّ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: بَخاتِيّ[9] وقَمارِيّ[10] ودَباسِيّ.[11] والصفة نحو: دَرارِيّ[12] وحَوالِيّ.[13]

وعلى فَنْعَلِيل: ولم يجئ إلّا صفة، وهو قليل، نحو: خَنفَقِيق.[14]

فأمّا قولهم: رَجلٌ مَقتَوِينٌ،[15] فإنه جمع مَقْتَوِيّ على حذف ياءي النسب. والأصل «مَقتَوِيُّونَ»، فحُذِفَت ياءا[16] النسب كما حُذفتا[17] من الأعجَمِينَ[18] والأشعَرِينَ[19] والأشقَرِينَ.[20] ووُصِف

---

(1) من م.

(2) الترنموت: الترنم.

(3) الخواتيم: جمع خاتام. وهو الخاتم.

(4) السوابيط: جمع ساباط. وهو سقيفة بين حائطين أو دارين.

(5) الدياميس: جمع ديماس. وهو القبر.

(6) الدياميم: جمع ديموم. وهي الفلاة الواسعة يدوم السير فيها لبعدها.

(7) الصياريف: جمع صيرف. وهو المتصرف في الأمور المجرب لها. والأصل صيارف زيدت فيه الياء. انظر الكتاب ١: ١ والإنصاف ص ٢٧ - ٢٨.

(8) البياطير: جمع بيطار.

(9) البخاتي: الإبل الخراسانية.

(10) القماري: جمع قمري. وهو ضرب من الحمام.

(11) الدباسي: جمع دبسي. وهو طائر.

(12) الدراري: جمع درّيّ. وهو الكوكب المضيء.

(13) الحوالي: المحتال الشديد الاحتيال. م: حوالي ودراري.

(14) الخنفقيق: السريعة الجريئة من النساء.

(15) المقتوين: الذي يخدم الناس بطعام بطنه. ووزنه على مذهب ابن عصفور: مَفْعَلِين. وانظر المزهر ٢: ٢٥.

(16) م: فحذف ياء.

(17) في النسختين: كما حذفت.

(18) الأعجمون: جمع أعجميّ. ف: الأعجميين.

(19) الأشعرون: جمع أشعريّ.

(20) الأشقرون: جمع أشقريّ. ف: «الأسفرين». وسقط من م. والتصويب من الخصائص ٣: ٢٠٥.

المفرد بالجمع تعظيمًا، كما قالوا: ضَبعٌ حَضاجِرُ[1] وثوبٌ أَكياشٌ.[2] وجُعل الإعراب في النون، على حدّ قولهم: عِفِرِّينٌ.[3] وقد تَفعَل العربُ ذلك[4] بالجمع من غير أن تَسَمِّيَ به. وعلى ذلك قوله:[5]

ولَقَد وَلَدتَ بَنِينَ صِدقٍ، سادةً ولأَنتَ، بَعدَ اللهِ، كُنتَ السَّيِّدا

فجَعل الإِعرابَ في نون بنين وحذف التنوينَ من النون للإضافة.

[المزيد فيه أربعة أحرف]

وأمّا الذي تلحقه أربع زوائد فإِنه يكون:

على افعِيلال: ولم يجئ إِلّا مصدرًا، نحو: اشهيباب واحميرار.

وعلى فاعُولاء: ولم يجئ إِلّا اسمًا، وهو قليل، نحو: عاشُوراء.

وعلى فُعُلْعُلان: ولم يجئ منه إِلّا كُذُبْذُبان. حكاها الثِّقاتُ.

وعلى مَفْعُولاء: ويكون فيهما. فالاسم نحو: مَعيُوراء.[6] والصفة نحو: مَعلُوجاء[7] ومَشيُوخاء.[8]

وعلى أُفْعُلاوَى: نحو: أُربُعاوَى.[9]

وعلى فُعَّيلاء: نحو: دُخَّيلائك. ولم يجئ غيره.[10]

وأمّا قولهم: هم[11] في مَعْكُوكاءَ وبَعْكُوكاءَ فـ«مَفْعُولاء» لا «فَعْلُولاء». والباء في «بَعكوكاء» بدل من الميم، على لغة بني مازن. فإِنهم يبدلون من الميم باءً،[12] إِذا كانت أوّلًا.

---

(١) الحضاجر: جمع حضجر. وهو العظيم البطن.

(٢) الثوب الأكياش: الرديء أو الذي أعيد غزله. م: أكياس.

(٣) عفرين: اسم موضع.

(٤) م: وقد تفعل ذلك العرب.

(٥) شرح المفصل ٥: ١٢ وتخليص الشواهد ص٧٥ والخزانة ٨: ٦١ (مطبوعة هارون).

(٦) المعيوراء: اسم جمع للعير.

(٧) المعلوجاء: اسم جمع للعلج يجري مجرى الصفة.

(٨) المشيوخاء: اسم جمع للشيخ يجري مجرى الصفة.

(٩) الأربعاوى: ضرب من الجلوس.

(١٠) في حاشية ف بخط أبي حيان: «قال أبو القاسم السعدي: وعلى فُعَّيلاء نحو غميضاء وكميهاء لغتان للعرب، وهو عالم بدخيلائك، أي: بباطن أمرك». وفي المزهر ٢: ٢٧: عميضاء وكميلاء.

(١١) سقط «هم» من م. والمعنى: هم في غبار وجلبة وشرّ.

(١٢) في النسختين: «من الباء ميمًا». وكلا الوجهين صحيح ولكن سياق العبارة يقتضي ما أثبتنا.

وأمّا يَنابِعات[1] فإنما هو «يَفاعِل» كيرامِع،[2] ثمّ جُمع بالألف والتاء وسُمِّي به، وليس ببناء مفرد على وزن «يَفاعِلات». فإنَّ ذلك بناءٌ لم يثبت من كلامهم.

[الرباعيّ المزيد]

وأمّا الرُّباعيُّ المزيد فقد تلحقه زيادة، وقد تلحقه زيادتان، وقد تلحقه ثلاث، فيصير على سبعة أحرف. وهو أقصى ما ينتهي إليه المزيد.

[المزيد فيه حرف واحد]

فأمّا الزيادة الواحدة فلا تلحق بنات الأربعة فصاعدًا من أوّلها، إلّا أسماءَ [١٤أ] الفاعلين والمفعولين الجارية على أفعالها.[3]

فإذا لَحقَتِ الزيادةُ [اسمَ] الفاعل، من الفعل الرباعيّ، كان على مُفَعْلِل: نحو: مُدَحرِج.

وإذا لحقت اسم المفعول [منه][4] كان على مُفَعْلَل: نحو: مُدَحرَج.

وتلحق[5] الزيادة، فيما عدا ذلك من الرباعيّ، بعد الفاء، وبعد العين، وبعد اللام الأولى، وبعد اللام الأخيرة.

فإذا لحقَتِ الزيادة بعد الفاء يكون:[6]

على فُنْعَلّ: وهو قليل فيهما. فالاسم نحو: خُنبَعْثة.[7] والصفة نحو: قُنفَخْر.[8]

وعلى فَنَعْلُل: وهو قليل، ولم يجئ إلّا اسمًا، نحو: كَنَهبُل.[9]

وعلى فَوْعَلِل: نحو: دَودَمِس.[10]

فأمّا هَيدَكُر[11] فهو مقصور من هَيدَكُور، وليس ببناء أصليّ. فوزنه على هذا «فَيعَلُول»

(١) ينابعات: اسم موضع.

(٢) اليرامع: جمع يرمع. وهي حجارة رخوة. م: «يُرامع». وانظر الكتاب ٢: ٣١٩ والخصائص ٣: ١٩٨ والمزهر ٢: ٢٧. وضُبط «ينابعات» في معجم البلدان والمزهر بضم أوله.

(٣) كذا. وفاته ذكر المصادر نحو تدحرُج، والصفة المشبهة، واسمي الزمان والمكان.

(٤) من م.

(٥) سقطت الواو من النسختين.

(٦) ف: فيكون.

(٧) الخنبعثة: اسم للاست.

(٨) القنفخر: الضخم الفارغ.

(٩) الكنهبل: شجر عظام.

(١٠) الدودمس: حية خبيثة.

(١١) الهيدكر: المرأة العظيمة اللحم.

كخَيسَفُوج.[1]

وكذلك خَنْضَرِف[2] هو مثل[3] جَحمَرش[4] وليس «فَنْعِلاّ» لأن ذلك بناء غير موجود. فيكون من معنى «خَضْرَف»، وليس[5] موافقًا له في الأصول.

وكذلك عجوزٌ شَنَهْبَرةٌ[6] هو كسَفرجَلة. وليس بـ«فَنَعْلَلة» لأنَّ ذلك بناء غير موجود. فيكون أيضًا من معنى شَهْبَرة، ولا تكون الأصول متَّفقة، بل هما في ذلك كسَبِط وسِبَطر.

وعلى فُعَّلّ: ولم يجئ إِلَّا صفةً، نحو: شُمَّخْر.[7]

وعلى فِعَّلّ: ولم يجئ إِلَّا صفةً، نحو: عِلَّكْد.[8]

* * *

وإذا لحقتْه بعد العين كان:

على فُعالِل: ويكون فيهما. فالاسم: جُخادِب.[9] والصفة نحو: عُذافِر.[10]

وعلى فَعالِل: ويكون أيضًا فيهما. فالاسم نحو: حَبارِج.[11] والصفة نحو: قَراشِب.[12]

وعلى فَعَيلَل: ولم يجئ إلَّا صفةً، نحو: سَمَيدَع.[13]

وعلى فَعَولَل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: فَدَوكَس.[14] والصفة نحو: سَرَومَط.[15]

---

(١) الخيسفوج: نبت. وانظر المزهر ٢: ٢٩.

(٢) الخنضرف: المرأة الضخمة اللحيمة الكبيرة الثديين. وفي حاشية ف بخط أبي حيان: «ابن سيده: الخاء والظاء: خظرف جلد العجوز: استرخى. وحكاه بعضهم بالضاد. وقد تقدم في حرف الخاء والضاد. وعجوز خنظرف: مسترخية اللحم».

(٣) م: ومثل.

(٤) الجحمرش: العجوز الكبيرة. وانظر المزهر ٢: ٢٩.

(٥) م: ولا يكون.

(٦) الشنهبرة: الكبيرة المسنة. وانظر المزهر ٢: ٢٩.

(٧) الشمخر: الطامح النظر المتكبر.

(٨) العلكد: الضخم. وقد جاء من هذا البناء اسم هو الصِّلَّخم، وهو لرجل من طيئ. انظر شرح الأنباري على المفضليات ص٧٣٨ وشرح اختيارات المفضل ص١٥٣٧.

(٩) الجخادب: ضرب من الجنادب.

(١٠) العذافر: الشديد الصلب من الإبل.

(١١) الحبارج: جمع حبرج. وهو ذكر الحبارى.

(١٢) القراشب: جمع قرشب. وهو الضخم الطويل من الرجال.

(١٣) السميدع: السيد الموطأ الأكناف.

(١٤) الفدوكس: الأسد. وفدوكس: حي من تغلب.

(١٥) السرومط: الطويل.

وعلى فَعَنْلُل: ولـم يجئ إِلَّا اسمًا، وهو قليل، نحو: قَرَنفُل.

وعلى فَعَنْلَل: وهو قليل في الاسم نحو: جَحَنفَل،[١] كثير في الصفة نحو: حَزَنبَل.[٢]

وعلى فَعَلَّل: ويكون فيهما. فالاسم: شَفَلَّح.[٣] والصفة: عَدَبَّس.[٤]

وعلى فُعُلُّل: وهو قليل نحو: الصُّعُرُّر.[٥] ولـم يجئ إِلَّا اسمًا.

وأمّا دِحِندِح[٦] فصَوتانِ مُركَّبانِ. وأصلهما: دِحِ دِح.[٧] وليس بـ«فِعِنلِل»، لأنَّ ذلك لـم يثبت في أبنية كلامهم.

* * *

وإِذا لحقتْه بعد اللام [الأُولى][٨] يكون:

على فِعْلِيل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: قِندِيل. والصفة نحو: شِنظِير.[٩]

وعلى فُعْلَيل: وهو قليل. ولـم يجئ إِلَّا صفةً،[١٠] نحو: غُرنَيق.[١١]

وعلى فُعْلُول: ويكون فيهما. فالاسم نحو: زُنبُور. والصفة نحو: شُنْحُوط.[١٢]

وأمّا زَرنُوق[١٣] وبَرعُوم[١٤] وبَرشُوم[١٥] وصَندوق وصَعفُوق[١٦] فإِنها مُخفَّفة من الضمّ لأنه قد سُمع في جميعها ضمُّ الأوّلِ. إِلَّا صَعفُوقًا فإِنه لـم يُسمع فيه ضمٌّ. وقد قيل: إِنه

(١) الجحنفل: الضخم الشفة. فهو صفة لا اسم. قال سيبويه «ولا نعلم فعنللًا اسمًا». الكتاب ٢: ٣٢٧ والمزهر ٢: ٣٠.

(٢) الحزنبل: القصير الموثق الخلق.

(٣) الشفلح: شجر.

(٤) العدبس: الشديد الموثق الخلق من الإبل.

(٥) الصعرر: الصمغ الطويل يشبه الأصابع.

(٦) الدحندح: لعبة للصبيان. وانظر الخصائص ٣: ١٩٨ والمزهر ٢: ٣٠.

(٧) دح دح: تقال للمقرّ، معناها: أقررتَ فاسكت.

(٨) من م.

(٩) الشنظير: السيّئ الخلق الفحاش.

(١٠) سقط «ولـم يجئ إلا صفة» من م.

(١١) الغرنيق: الشاب الأبيض الناعم الحسن الشعر الجميل. وهو طائر معروف أيضًا. فهو اسم وصفة.

(١٢) الشنحوط: الطويل.

(١٣) الزرنوق: النهر الطويل.

(١٤) البرعوم: كم ثمر الشجر.

(١٥) البرشوم: ضرب من التمر.

(١٦) صعفوق: خدم في اليمامة. وانظر المزهر ٢: ٣١.

أعجميٌّ.(١)

وعلى فِعْلَول: ويكون فيهما. فالاسم نحو: فِردَوس وبِرذَون.(٢) والصفة نحو: عِلطَوس.(٣)

وعلى فِعْلُول: نحو: فِلطُوس.(٤) ولم يجئ غيره.

وعلى فَعَلُول: ويكون فيهما. فالاسم نحو: قَرَبُوس. والصفة نحو: قَرَقُوس(٥) وحَلَكُوك.(٦)

وعلى فَعَلْوَل: ولم يجئ إلّا صفةً، وهو قليل، نحو:(٧) كَنَهْوَر.(٨)

وعلى فُعْلال: ولم يجئ إلّا اسمًا، نحو: قُرطاس.(٩)

وعلى فَعْلال: ولا يكون إلّا في المضعَّف الذي الحرفان الأخيران(١٠) منه بمنزلة الأوَّلين – فالاسم نحو: زَلزال.(١١) والصفة نحو: صَلصال(١٢) – إلّا(١٣) حرفٍ واحدٍ شَذَّ من غير المضاعف، حكاه الفَرّاء وهو: ناقة بها خَزْعال.(١٤)

فأمّا قول أوس:(١٥)

ولَنِعمَ مأوَى المُستضِيفِ، إذا دَعا والخَيلُ خارِجةٌ، مِنَ القَسطالِ

فإنّما أراد القَسطَل. فاحتاج فأشبع الفتحة.

وعلى فِعْلال: ويكون فيهما. فالاسم نحو: قِنطار. والصفة نحو: سِرداح.(١٦) ولم يجئ مضعَّفًا إلّا مصدرًا، كالزِّلزال والقِلقال.

---

(١) انظر الخصائص ٣: ٢١٥ والمعرب ص٢١٩ والجمهرة واللسان (صعفق).
(٢) البرذون: واحد البراذين. وهي غير العراب من الخيل.
(٣) العلطوس: المرأة الحسناء.
(٤) الفلطوس: الكمرة العريضة. وضبطت في كتب اللغة بفتح الطاء. وفي المزهر ٢: ٣٠: علطوس.
(٥) القرقوس: القاع الصلب الأملس الواسع المستوي لا نبت فيه.
(٦) الحلكوك: الشديد السواد.
(٧) سقط من م.
(٨) الكنهور: السحاب المتراكم الثخين.
(٩) القرطاس: الصحيفة.
(١٠) م: الآخران.
(١١) م: الزلزال.
(١٢) الصلصال: المصوت من الحمر.
(١٣) إلّا ههنا: حرف عطف.
(١٤) الخزعال: داء.
(١٥) ديوانه ص١٠٨ والخصائص ٣: ٢١٣. والمأوى: الملجأ. والمستضيف: المستغيث. والقسطال: غبار الحرب.
(١٦) السرداح: الناقة الكريمة.

فأمّا الدِّئْداء[1] فـ«فِعْلاء» كعِلْباء.[2] [فيكون][3] في معنى الدِّيداء ومخالفًا له في الأصول، لأنَّ الدِّيداء: «فَعْلال»، فيكون نحو سَبِط[4] وسِبَطر. وهذا أَولى من إثبات «فِعْلال» مضعّفًا غير مصدر، لأنه لم يستقرّ [١٤ب] من كلامهم.

وعلى فَعَلَّل: ولم يجئ إلّا صفةً، نحو: سَبَهْلَل.[5]

وعلى فِعْلَلّ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: عِرَبَدّ.[6] والصفة نحو: قِرشَبّ.[7]

وعلى فُعْلُلّ: ولم يجئ إلّا صفةً، نحو: طُرطُبّ.[8]

وعلى فِعْلِلّ: ولم يجئ منه إلّا صفةٌ [نحو «عِرْبِدّ»].[9]

* * *

وإذا لحقتْه بعد اللام الأخيرة يكون:

على فَعَلَّى: ولم يجئ إلّا صفةً، نحو: حَبَركَى.[10]

وعلى فِعَلَّى: ولم يجئ إلّا اسمًا، وهو قليل، نحو: سِبَطرَى.[11]

وعلى فَعْلَلَى: ولم يجئ إلّا اسمًا، نحو: جَحجَبَى.[12]

وعلى فِعْلِلَى: ولم يجئ إلّا اسمًا، وهو قليل، نحو: هِرْبِذَى.[13]

وعلى فِعْلَلَى: ولم يجئ أيضًا إلّا اسمًا، [وهو قليل]،[14] نحو: هِندَبَى.[15]

(١) الدئداء: الليلة الشديدة الظلمة لاختفاء القمر فيها.

(٢) العلباء: عصب عنق البعير.

(٣) من م.

(٤) م: كسبط.

(٥) السبهلل: الفارغ. يقال: جاء فلان سبهللًا أي: بلا شيء لا سلاح ولا عصا.

(٦) العربد: ذكر الأفاعي.

(٧) القرشب: المسن.

(٨) الطرطب: الثدي الضخم المسترخي الطويل.

(٩) سقط ما بين معقوفين من النسختين. وأغفل أبو حيان بناء «فُعلِلّ» في المبدع. وقال سيبويه: «ولا نعلم في الكلام على مثال فُعلِلّ ولا فِعلِلّ». الكتاب ٢: ٣٤٠. والزيادة أثبتها لتتم العبارة. فالعربدّ: الشديد من كل شيء. ويسمى به ضرب من الحيات. فهو اسم أيضًا. وفي المزهر ٢: ٣١: «صِفصِلّ وشِفصِلّ». قلت. كلاهما اسم، ويحتمل أن يكون الأول منهما وزنه: فِعفِلّ.

(١٠) الحبركى: الغليظ الرقبة.

(١١) السبطرى: مشية التبختر. وفي النسختين والمبدع: «صبطرى». والتصويب من الكتاب ٢: ٣٣٩، وإن كانت الصاد لغة أيضًا. انظر الورقة ٣٨.

(١٢) جحجبى: حيّ من الأنصار. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن شيخه الحافظ الدمياطي ذكر نسب الجحجبى.

(١٣) الهربذى: مشية فيها اختيال. وضُبطت في م بفتح الثالث. وكذلك في الكتاب ٢: ٣٣٩. وكلا الوجهين صواب.

(١٤) من م.

(١٥) الهندبى: بقلة من أحرار البقول. وضُبطت في م بكسر الثالث، وكذلك في الكتاب ٢: ٣٣٩. وكلاهما صواب.

وعلى فُعَلِّيَة: ولم يجئ إلَّا اسمًا، وتلزمه الهاء، نحو: سُلَحْفِيَة.

وأمّا سُلَحْفاة فليس فيه دليلٌ على إثبات «فُعَلّاة». بل هو «فُعَلِّيَة»[1] في الأصل، ثمّ قلبوا الكسرة فتحة والياء ألفًا، وهي لغة فاشية في طيّئ. يقولون في رُضِيَ: رُضَى، وفي بَقِيَ: بَقَى.

وعلى فَعَلُّوة: ولم يجئ إلَّا اسمًا، والهاء لازمة له، نحو: قَمَحْدُوة.[2]

[المزيد فيه حرفان]

وأما الزيادتان فقد تكونان مُفترقتين أو مجتمعتين.[3] فإذا كانتا مفترقتين يكون:

على فَعَوْلَلَى: ولم يجئ إلَّا اسمًا، نحو: حَبَوكَرَى.[4]

وعلى فَيعَلُول: ويكون فيهما. فالاسم نحو: خَيتَعُور.[5] والصفة نحو: عَيطَمُوس.[6]

وعلى فَنْعَلِيل: ويكون فيهما. فالاسم[7] نحو: مَنجَنِيق. والصفة نحو: عَنتَرِيس.[8]

وعلى فَعالِيل: ولا يكون فيهما إلَّا إذا كُسّرَ عليه الواحد للجمع. فالاسم نحو: قَنادِيل. والصفة نحو: غَرانِيق.[9]

وعلى فُعالِيل: وهو قليل، ولم يجئ إلَّا اسمًا، نحو: كُنابِيل.[10]

وعلى فُعالِلَى: وهو قليل، ولم يجئ إلَّا اسمًا، نحو جُخادِبَى.[11]

وعلى فِعِنْلال: ولم يجئ إلَّا صفةً، وهو قليل، نحو: جِعِنبار.[12]

وعلى فِعِلَّال: ويكون فيهما. فالاسم نحو: الجِنِبّار.[13] والصفة نحو: الطِّرِمّاح.[14]

---

(١) المزهر ٢: ٣١.

(٢) القمحدوة: الهنة الناشزة فوق القفا خلف الأذنين.

(٣) في النسختين: ومجتمعين.

(٤) الحبوكرى: المعركة بعد انقضاء الحرب.

(٥) الخيتعور: السراب.

(٦) العيطموس: الناقة الفتية الحسناء العظيمة.

(٧) في حاشية ف بخط أبي حيان: «وفنطليس للكَمَرة» وهي الحشفة.

(٨) العنتريس: الناقة الوثيقة الغليظة الصلبة.

(٩) الغرانيق: جمع غرنيق. وهو الشاب الأبيض الناعم الحسن الشعر الجميل.

(١٠) كنابيل: اسم موضع.

(١١) أبو جخادبى: ضرب من الجنادب.

(١٢) الجعنبار: القصير الغليظ.

(١٣) الجنبار: فرخ الحبارى.

(١٤) الطرماح: المرتفع العالي.

وعلى فَعَنْلِيل: نحو: شَمَنصِير.[1] ولم يجئ غيره، ولا أتحقّقُ أنّهُ عربيٌ.[2]

فأمّا شَفَنْتَرَى[3] اسمَ رجل فـ«فَعَلَّلَى» كقَبَعثَرَى.[4] وليست النون زائدة، وإن كانت في محلّ زيادتها، لأنّ جعلها زائدة يؤدّي إلى إثبات بناء لم يوجد، لأنه يكون وزنها إذ ذاك «فَعَنْلَلَى». وهو بناءٌ لم يثبت في كلامهم. ويحتمل أن يكون وزنه[5] «فَعَنْلَلَى» وإن كان بناء لم يستقرّ في غير هذا الموضع، لأنك إن جعلت النون أصليّة أخرجتها عمّا استقرّ فيها؛ ألا ترى أنّ النون إذا كانت ساكنةً ثالثةً، وبعدها حرفان [ولم تك مُدغمة]،[6] لم تُلفَ إلّا زائدةً، فيما عُرِف اشتقاقه أو تصريفه؟ فلذلك كان القولان فيها[7] سائغين عندي.

وأمّا قَرَنْفُول فإنه لم يجئ إلّا في الشّعر، نحو قوله:[8]

خَودٌ أَناةٌ، كالمَهاةِ، عُطبُولْ كأنّ في أنيابِها قَرَنفُولْ

فيمكن أن تكون الواو إشباعًا، مِثلَها في قوله:[9]

وأنّنِي، حَيثُما يَثنِي الهَوَى بَصَرِي، مِن حَيثُما سَلَكُوا، أدنُو فأنظُورُ

يريد: فأنظُرُ.

وأمّا الماطِرونُ[10] فزعم أبو الحسن[11] أنّ نونه أصليّة، وأنّ وزن الكلمة عنده[12] «فاعِلُول». واستدلّ على ذلك بجرّ النون، قال الشاعر:[13]

---

(١) شمنصير: اسم جبل.

(٢) انظر الخصائص ٣: ٢٠٥. وفي المزهر ٢: ٣٣: وقيل: هو خماسي الأصول.

(٣) انظر المزهر ٢: ٣٣.

(٤) القبعثرى: الجمل الضخم العظيم.

(٥) سقط من م.

(٦) من م. ويريد أن المدغمة في نحو «عَجَنَّس» هي مكررة من أصل، لا زائدة صرف. وأبو حيان يرى النونين زائدتين. الارتشاف ١: ١٠١.

(٧) ف: فيهما.

(٨) الخصائص ٣: ١٢٤ والإنصاف ص٢٤ والمحتسب ١: ٢٥٩ واللسان والتاج (قرنفل). والخود: الفتاة الحسنة الخلق. والعطبول: الحسنة القامة

(٩) ابن هرمة. ديوانه ص٢٣٩ والمحتسب ١: ٢٥٩ وشرح أبيات المغني ٦: ١٤٠ والخصائص ٣: ١٢٤ وسر الصناعة ١: ٢٩ والإنصاف ص٢٣ - ٢٤ والخزانة ١: ٥٨ واللسان والتاج (شري) والتمام ص٦١. ويثني: يُميل. والهوى: العشق. وحيث: ظرف متعلق بأنظور. وما: زائدة. ومن حيث: بدل من حيث الأول. وخبر أنّ هو جملة أدنو. فحيثما في الموضعين غير شرطية: وقد تنازع في الأولى فعلان.

(١٠) الماطرون: اسم موضع. وانظر الخصائص ٣: ٢١٦.

(١١) وهو الأخفش الأوسط.

(١٢) ف: وأن الكلمة عنده وزنها.

(١٣) مطلع قصيدة تنسب إلى أبي دهبل الجمحي وعبد الرحمٰن بن حسان. الخزانة ٣: ٢٨٠ - ٢٨٢ والخصائص ٣: ٢١٦. وانظر الأغاني ١٣: ١٤٣. واعترتني: نزلت بي. والماطرون: اسم موضع.

طالَ هَمِّي، وبِتُّ كالمَحزُونِ واعترَتْني الهُمُومُ، بالماطِرُونِ

ووجْه استدلاله بكسر النون، على أنها أصل، هو أنها لو جُعلت زائدة لكانت الكلمة جمعًا في الأصل سُمِّيَ بِه، لأنَّ المفردات لا يوجد في آخرها واو ونون زائدين. والجمع إِذا سُمِّيَ به فله في التسمية طريقان: أحدهما أن تحكي فيه طريقته[1] وقت أن كان جمعًا، فيكون في الرفع بالواو، وفي النصب والخفض بالياء. والطريقة الأُخرى أن تجعل الإِعراب في النون، وتقلب الواو ياء على كل حال، فتقول:[2] هذا زَيدِينٌ، ورأيت زَيدِينًا، ومررت بِزَيدِينٍ. فلمّا لم يجئ «الماطِرُون» على وجه من هٰذين الوجهين قُضِي عليه بأنه مفرد، فوجب عليه جعل النون أصليّة.

وهٰذا لا دليل له فيه، لأنَّ أبا سعيد وغيره من النحويّين حكوا في التسمية وجهين غير هٰذين [١٥أ]: أحدهما جعلُ الإِعراب في النون، وإِبقاء الواو على كل حال. فيقولون هذا ياسِمُونٌ، ورأيت ياسِمُونًا، ومررت بياسِمُونٍ. فيكون الماطِرُونُ جمعًا سُمِّيَ[3] به، على هذا الوجه. والوجه الآخر أن تكون النون مفتوحة في كلّ[4] حال، وقبلها الواو، فيقال: هذا ياسِمونَ البرِّ، ورأيت ياسمونَ البرِّ، ومررت بياسمونَ البرِّ. وقد جاء ذلك في الماطِرون. وعليه قوله:[5]

ولَها بالماطِرُونَ، إِذا أَكَلَ النَّملُ الَّذي جَمَعا

وهذا ممّا يدلّ على أنه جمعٌ، مَحكِيَّةٌ فيه حالة الرفع. إِذ لو كان مفردًا لأَثَّر فيه العامل، إِذ لا موجب لبنائه. على أنَّ أبا سعيد السيرافيّ قال: أَظنُّها فارسيَّةً. فإِذا كانت فلا حُجَّة فيها.

والقول في الماجِشُون[6] كالقول في الماطِرون. وكذلك سِقلاطُون[7] وأَطرَبُون[8] وما كان نحوَ ذلك.

وأمّا خَرَنباشٌ[9] من قول الشاعر:[10]

---

(١) م: طريقه.

(٢) م: فيقال.

(٣) م: مسمّى.

(٤) سقط من م.

(٥) ينسب إلى الأخطل ويزيد بن معاوية والأحوص. الكامل ص٣٣٧ واللسان والتاج (مطرن) والعيني ١: ١٤٨ والألف باء ٢: ١٦٩ ومعجم البلدان ٧: ٣٦٦ وديوان الأخطل ص٣٨٩. وصلته بعده:
خِرفةٌ، حتّى إذا ارتَبَعَتْ ذَكَرَتْ، مِن جِلَّقٍ، بِيَعا
والخرفة: ما يجتنى من الثمار والفواكه وارتبعت: دخلت في الربيع. والبيع: جمع بيعة. وهي الكنيسة.

(٦) الماجشون: ثياب مصبغه. وانظر الخصائص ٣: ٢١٧.

(٧) السقلاطون: ضرب من الثياب.

(٨) الأطربون: الرئيس السيد عند الروم.

(٩) الخرنباش: نبات من رياحين البر طيب الرائحه. وضبط في الخصائص ٣: ٢١٧ بضم الخاء والراء، وفي التاج (خربش) بضم الخاء وفتح الراء وبضمهما معًا. وانظر المزهر ٢: ٣٣.

(١٠) في الخصائص ٣: ٢١٧ والتاج (خربش). والغور: ما انخفض من الأرض. والصرائم: جمع صريمة. وهي الأرض المحصود زرعها.

أَتَتْنا رِياحُ الغَورِ، مِن نَحوِ أَرضِها، بِريحِ خَرَنباشِ الصَّرائمِ والحَقلِ

فيمكن أن يكون في الأصل خَرَنْبَشًا، ثمّ أُشبِعتْ[1] فتحته.

* * *

وإذا كانتا مجتمعتين يكون:

على فَعْلَوِيل: ولم يجئ إِلّا اسمًا[2]، نحو: قَندَوِيل[3] وهَندَوِيل[4].

وعلى فَعْلَلِيل: ولم يجئ إِلّا صفةً، نحو: عَرطَلِيل.[5]

وعلى فَعْلَلُوت: ولم يجئ إلّا اسمًا، نحو: عَنكَبُوت.

وعلى فَعْلَلُول: ويكون فيهما. فالاسم نحو: مَنجَنُون.[6] والصفة نحو: حَنْدَقُوق.[7]

وعلى فَعْلَلان: وهو قليل فيهما. فالاسم نحو: زَعفَران. والصفة نحو: شَعشَعان.[8]

وعلى فُعْلُلان: ويكون فيهما. فالاسم نحو: عُقرُبان.[9] والصفة نحو: عُرْدُمان.[10]

وعلى فِعْلِلان: ويكون فيهما. فالاسم نحو: حِندِمان.[11] والصفة نحو: حِدرِجان.[12]

وعلى فَعْلَلاءَ: ولم يجئ إِلّا اسمًا، نحو: بَرنَساء.[13]

وعلى فُعْلُلاءَ: ولم يجئ إِلّا اسمًا، وهو قليل، نحو: قُرفُصاء.[14]

وعلى فِعْلِلاءَ: ولم يجئ إِلّا صفةً، وهو قليل، نحو: طِرمِساء.[15]

---

(١) م: أثبتت.

(٢) كذا، ومثله في الكتاب ٢: ٣٣٦، مع أن المثالين التاليين صفتان لا اسمان.

(٣) القندويل: العظيم الهامة.

(٤) الهندويل: الضخم.

(٥) العرطليل: الطويل.

(٦) المنجنون: الدولاب التي يستقى عليها.

(٧) الحندقوق: الرجل الطويل المضطرب. وفي المزهر ٢: ٣٢: «كذا ذكر سيبويه. وقال غيره: هي بقلة، فتكون اسمًا».

(٨) الشعشعان: الطويل الحسن الطول.

(٩) العقربان: دويبة تدخل الأذن.

(١٠) العردمان: الغليظ الشديد الرقبة. وفي ف والمبدع: «عرمدان». والتصويب من م والكتاب ٢: ٣٣٨.

(١١) الحندمان: الجماعة أو القبيلة.

(١٢) الحدرجان: القصير.

(١٣) البرنساء: ابن آدم والناس.

(١٤) القرفصاء: ضرب من الجلوس.

(١٥) ليلة طرمساء: شديدة الظلمة.

وعلى فِعْلَلاءَ: ولم يجئ إلّا اسمًا، نحو: هِندَباء.(١)

وأمّا شِفْصِلّى(٢) فإن ثَبَتَ كان فيه دليل على إثبات «فِعْلِلّى» من كلامهم.

وعلى فُعَلِّيل: نحو: القُشَعْرِيرة والسُّمَهْجِيج.(٣) ولم يجئ غيرهما.(٤)

[المزيد فيه ثلاثة أحرف]

وإذا لحقته ثلاث زوائد كان:

على فُعَيْلُلان: نحو: عُرَيقُصان.(٥) ولم يجئ إلّا اسمًا.

وأمّا هَزَنبَران(٦) وعَفَزَّران(٧) فإنهما تثنية هَزَنبَرٍ كجَحَنفَل،(٨) وعَفَزَّرٍ كعَدَبَّس.(٩) ثم سُمِّيَ بهما. وهذا أولى من إثبات بناء على وزن «فَعَنْلَلان» أو «فَعَلَّلان»، ولم يثبت من كلامهم.

وعلى فَعَولُلان: وهو قليل، نحو: عَبَوثُران.(١٠)

وعلى فَعْلالاءَ: [ولم يجئ إلّا اسمًا]،(١١) وهو قليل، نحو:(١٢) بَرْناساء.(١٣)

وعلى فُعالِلاءَ: ولم يجئ أيضًا إلّا اسمًا، وهو قليل، نحو: جُخادِباء.(١٤)

وأمّا مُفْيَئِنّ(١٥) فـ«مُفْعَلِلّ» والياء أصل في بنات الأربعة. ولا يكون «مُفْيَعِلًّا»، لأنه ليس من أبنية كلامهم.

---

(١) الهندباء: بقلة من أحرار البقول.

(٢) بسكون الفاء وفتحها في ف، وأثبت الناسخ أنها كانت في المتن بسكون الفاء. وفي الحاشية بخط أبي حيان: «شفصلى: نبات يلتوي على الشجر. ذكره ابن القوطية». قلت: وحقه أن يجعل في باب الزيادتين المفترقتين لا المجتمعتين.

(٣) السمهجيج: ما حقن من ألبان الإبل في سقاء غير ضار، فلبث ولم يأخذ طعمًا.

(٤) كذا، ومثله في المزهر ٢: ٣٢. والطمأنينة والشمأزيزة والشمخريرة... من هذا البناء.

(٥) العريقصان: نبات.

(٦) الهزنبران والهزنبزان: السيئ الخلق. وجعله ابن عصفور اسمًا، وكذلك السيوطي في المزهر ٢: ٣٣. وهو صفة كما ذكر ابن جني في الخصائص ٣: ٢٠١ حيث أنكر الادعاء بأنه مثنى.

(٧) عفزران: اسم رجل. الخصائص ٣: ٢٠٢.

(٨) الجحنفل: الغليظ الشفة.

(٩) العدبس: الشديد الموثق الخلق من الإبل.

(١٠) العبوثران: نبات طيب الريح. ف: نحو عبوثران وهو قليل.

(١١) من م.

(١٢) ف: قالوا.

(١٣) البرناساء: الناس.

(١٤) الجخادباء: ضرب من الجنادب. ف: خجادباء. م: جحادباء.

(١٥) المفيئن: المنتصب. وفيه روايات. انظر ديوان الهذليين ٢: ٨٦ وشرح أشعار الهذليين ص٣٢٢ والخصائص ٣: ١٩٦.

وأمّا السِّلِنْطِيط[1] فزعم أبو سعيد أنه جاء في الشعر. والمتوهَّم أنه ليس من كلامهم، فإذا كان كذلك فلا يَثبُتُ به «فِعِنْلِيل»[2].

وأمّا عُقْرُبّان[3] فيمكن أن يكون أصله عُقْرُبان خفيفًا كثُعْلُبان،[4] ثمّ ضُعّفت الباء كما تُضعَّف أَواخر الأسماء، لأنها آخِر لأنَّ الألف والنون تَجريان مجرى تاء التأنيث. ولذلك إنّما يُصَغَّر من الاسم الذي يكونان فيه الصدرُ،[5] كما أنه لا يُصغَّر من الاسم الذي فيه تاء التأنيث إلّا صدره. فإن قيل: إنّما تَفعل ذلك العربُ في الوقف. قيل: يكون هذا من إجراء الوصل مُجرى الوقف.

[الخماسيّ المزيد]

وأمّا الخماسيُّ فلا تلحقه إلّا زيادة واحدة، فيصير على ستّة أحرف ويكون:

على فَعْلَلِيل: ويكون[6] فيهما. فالاسم نحو: خَندَرِيس.[7] والصفة نحو: دَردَبِيس.[8]

وعلى فَعْلَلُول: ولم يجئ إلّا اسمًا، نحو: يَستَعُور.[9]

وعلى فِعْلَلُول: ولم يجئ إلّا صفةً، وهو قليل، نحو: قِرطَبُوس.[10]

وعلى فَعَلَّلَى: ولم يجئ أيضًا إلّا صفةً، وهو قليل، نحو: قَبَعثَرَى.[11]

وعلى فُعَلِّيل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: خُزَعبِيل.[12] والصفة نحو: قُذَعمِيل.[13]

وأمّا سَمَرْطُول[14] من قوله:[15] [١٥ب]

---

(١) السلنطيط: القاهر من السلاطة. وفيه روايات. انظر الخصائص ٣: ٢١٥ واللسان والتاج (سلط). قلت: والسلنطيط ليس بالرباعي المزيد فيه ثلاثة أحرف. وذكره ههنا وهم.

(٢) ف: فعنليلًا.

(٣) العقربان: دويبة تدخل الأذن. وانظر الخصائص ٣: ٢١٠ – ٢١١ والمزهر ٢: ٣٣.

(٤) الثعلبان: ذكر الثعالب.

(٥) م: تكون فيه الصدر.

(٦) سقط من م.

(٧) الخندريس: الخمر.

(٨) الدردبيس: الشيخ الهرم.

(٩) اليستعور: شجر.

(١٠) القرطبوس: الناقة العظيمة الشديدة.

(١١) القبعثرى: الجمل الضخم العظيم.

(١٢) الخزعبيل: الباطل.

(١٣) القذعميل: الشيخ الكبير.

(١٤) السمرطول: الطويل المضطرب. وانظر الخصائص ٣: ٢٠٧ – ٢٠٨ والمزهر ٢: ٣٤.

(١٥) الخصائص ٣: ٢٠٧ واللسان والتاج (سمرطل). والنياف: الطويل في ارتفاع. والشعشع: الطويل العنق. يصف جملًا.

* على سَمَرطُولٍ، نِيافٍ، شَعشَعِ *

فلا يثبت به «فَعَلُّول»، لأنه لم يُسمع قطُّ في نثر. وإنّما سُمع في الشعر، وهم مما يحرّفون في الشعر،[1] إذا اضطُرّوا إلى ذلك. قال:[2]

* بِسَبَحْلِ الدَّفَّينِ، عَيسَجُورِ *

وإنّما هو سِبَحْل بمنزلة قِمَطْر. فكذلك سَمَرطُولٌ يمكن أن يكون مُحرَّفًا من سَمْرَطُول، كعَضْرَفُوط.[3]

فأمّا دُرْداقِس[4] فلا يَتحقَّقُ كونها من كلام العرب. قال الأصمعيُّ: أَظنُّها رُوميَّةً.[5] فلا يَنبغي أن يَثبُتَ بها «فُعْلالِلٌ». وكذلك خُزْرانِق[6] أصله فارسيٌّ[7] فلا حُجَّة فيه.

وأمّا قَرَعْبَلانةٌ[8] فلم[9] تُسمَع إلّا من كتاب «العَين»، فلا ينبغي أن[10] يُلتفت إليها.

---

(١) سقط «وهم مما يحرفون في الشعر» من النسختين، وألحقه ناسخ ف بالحاشية.

(٢) العجاج. ديوانه ص٧٧ والخصائص ٢: ٣٣٩ و٤٣٨ و٣: ٢٠٧. والسبحل الدفين: العظيمة الجانبين. والعيسجور: الكريمة النسب. يصف ناقة.

(٣) العضرفوط: ذكر العظاء.

(٤) الدراقس: طرف العظم الناتئ فوق القفا.

(٥) انظر الخصائص ٣: ٢٠٤ والمزهر ٢: ٣٤.

(٦) الخزرانق: ضرب من ثياب الديباج.

(٧) انظر الخصائص ٣: ٢٠٥.

(٨) القرعبلانة: دويبة عريضة. انظر الخصائص ٣: ٢٠٨ والمزهر ٢: ٣٤.

(٩) ف: فلا.

(١٠) سقط «ينبغي أن» من م. ولم ينفرد العين بذكرها. انظر الاستدراك على سيبويه ص٣٧ والصحاح والعين والمحكم والقاموس واللسان والتاج (قرعبل).

بَابُ[1]
أَبْنِيَةُ الأفْعَالِ

الأفعال تنقسم قسمين: ثلاثيّ ورباعيّ. وكلاهما ينقسم قسمين: مزيدٌ وغيرُ مزيدٍ.

[الماضي الثلاثيّ]

فأمّا الثلاثيّ غير المزيد فله ثلاثة أبنية:[2]

فَعَلَ: كـ«ضَرَبَ».

وفَعِلَ: كـ«عَلِمَ».

وفَعُلَ: كـ«ظَرُفَ».

* * *

وأمّا الثلاثيّ المزيد فينقسم ثلاثة أقسام: قسم جاء على وزن الرباعيّ وهو ملحق به، وقسم جاء على وزن الرباعيّ وليس بملحق به،[3] وقسم لم يجئ على وزنه.

* * *

فالملحق ما جاء:

على فَيْعَلَ: نحو: بَيطَرَ.[4]

وعلى فَعْلَلَ: نحو: جَلبَبَ[5] وشَملَلَ.[6]

---

(1) انظر في هذا الباب ٢: ٣٣٠ - ٣٣٥ و٣٤٠ من الكتاب و٢: ٣٧ - ٤٢ من المزهر.

(2) في حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن مالك أن فعل الأمر والفعل المبني للمفعول هما أصلان، بدليل وجود أفعال أمر لا مضارع لها، وأفعال مبنية للمفعول لا معلوم لها.

(3) ف:«فيه». وسقط من م.

(4) بيطر: عالج الدوابّ.

(5) جلبب: ألبس الجلباب.

(6) شملل النخلَ: أخذ شماليله.

وعلى فَوْعَلَ: نحو: حَوقَلَ.[1]

وعلى فَعْوَلَ: نحو: جَهوَرَ.[2]

وعلى فَعْنَلَ: نحو: قَلنَسَ.[3] وهو قليل.

وعلى يَفْعَلَ: نحو: يَرنأَ لِحيتَهُ.[4]

وعلى فَعْلَى: نحو: قَلسَى.[5]

وهذه الأمثلة مُلحقة بـ«فَعْلَلَ» من الرباعيّ، نحو: قَرْطَسَ.[6] ويجيء:

على تَفَعْلَى: نحو: تَقَلسَى[7] وتَجَعبَى.[8]

وعلى[9] تَفَعْلَتَ: نحو: تَعَفرَتَ.

وعلى تَفَعْنَلَ: نحو: تَقَلنَسَ.

وعلى تَفَعْلَلَ: نحو: تَجَلبَبَ.

وعلى تَفَيْعَلَ: نحو: تَشَيطَنَ.

وعلى تَفَوْعَلَ: نحو: تَجَورَبَ.

وعلى تَفَعْوَلَ: نحو: تَرَهوَكَ.[10]

وعلى تَفاعَلَ: نحو: تَغافَلَ.

وعلى تَفَعَّلَ: نحو: تَكرَّمَ.

وعلى تَمَفْعَلَ: نحو: تَمَسكَنَ.

وهذه الأمثلة مُلحقة بـ«تَفَعْلَلَ» من الرباعيّ، نحو: تَدَحرَجَ.

---

(١) حوقل: كبر وعجز عن الجماع.
(٢) جهور: رفع صوته.
(٣) قلنس: ألبس القلنسوة.
(٤) يرنأ لحيته: صبغها باليرناء. وهي الحناء.
(٥) قلسى: ألبس القلنسوة.
(٦) قرطس: أصاب القرطاس. وقد أهمل ابن عصفور بعض الأبنية. انظر شرح الشافية ١: ٦٩.
(٧) تقلسى: لبس القلنسوة.
(٨) تجعبى الجيش: ازدحم.
(٩) سقط من م.
(١٠) ترهوك في المشي: كان كأنه يموج فيه.

وعلى[1] افعَنْلَلَ: نحو: اقعَنسَسَ.[2]

وعلى[3] افعَنْلَى: نحو: اسلَنقَى.[4]

وهذان المثالان مُلحقان ببناء «افعَنْلَلَ»[5] من الرباعيّ، نحو: احرَنجَمَ.[6]

والذي يُعلَمُ به أنَّ هذه الأمثلة مُلحقةٌ، ببناء ما ذكرنا، مجيءُ مصادرِها على حَسَبِ مصادر ما أُلحِقَتْ به. فتقول: جَلبَبَةً وشَملَلَةً وبَيطَرةً وجَهوَرةً وقَلنَسةً و قَلساةً، كما تقول: قَرْطَسةً. وتقول: تَجَلبُبًا وتَشَيطُنًا[7] وتَجَورُبًا وتَرَهوُكًا[8] وتَمَسكُنًا وتَغافُلًا وتَكَرُّمًا، كما تقول: تَدَحْرُجًا. وتقول: اسلِنقاءً واقعِنساسًا، كما تقول: احرِنجامًا.

* * *

وغير الملحق ما جاء:

على أَفْعَلَ: نحو: أَكرَمَ.

وعلى فاعَلَ: نحو: ضارَبَ.

وعلى فَعَّلَ: نحو: ضَرَّبَ.

فهذه الأمثلة على وزن «دَحْرَجَ»، وليست ملحقةً به، بدليل أنك لا تقول «ضارَبَةً» ولا «ضَرَّبَةً» ولا «أَكرَمَةً»، كما تقول: دَحرَجةً.

* * *

والذي لم يجئ على وزن الفعل[9] ماكان:

على انفَعَلَ: نحو: انطَلَقَ.

أو[10] افتَعَلَ: نحو اقتَدَرَ.

---

(١) م: أو على.
(٢) اقعنسس: رجع وتأخر.
(٣) في النسختين: أو على.
(٤) اسلنقى: نام على ظهره.
(٥) م: افعلَّل.
(٦) احرنجم القوم: ازدحموا.
(٧) سقط من م.
(٨) سقط من م.
(٩) في حاشية ف: يعني الرباعي.
(١٠) م: وعلى.

أو استَفْعَلَ: نحو: استَخرَجَ.[1]

أو افْعَلَّ: نحو: احمَرَّ.

أو افْعالَّ: نحو: احمارَّ.

أو افْعَوَّلَ: نحو: اعلَوَّطَ.[2]

أو افعَوْعَلَ: نحو: اغدَودَنَ.[3]

فهذه الأمثلة من مزيد الثلاثيّ، وليس لها نظير في الرباعيّ.

* * *

فأمّا هَرَقْتُ وهَرَحْتُ فأصلهما: أَرَقْتُ وأَرَحْتُ، والهاء بدل من الهمزة. وأَصله: أَرَقْتُ وأَرَحْتُ[4]. وكذلك أَهْرَقْتُ أصله: أَرَقْتُ، والهاء زائدة، وكذلك أَهْرحْتُ. وكذلك أَسطاعَ فأصله: أَطاعَ، والسين زائدة. فلا يثبتُ بشيء من ذلك وزن للفعل، على خلاف ما ذُكِر، لأنَّ هذه أشياءُ شَذَّت ولم تطَّرد في بابها.

وأمّا «افعَوْلَلَ» نحو: اعثَوْجَجَ البعيرُ،[5] و«افوَنْعَلَ» نحو: احوَنصَلَ الطائرُ،[6] و«افعَيَّلَ» نحو: اهبَيَّخَ الرَّجلُ،[7] فلم يذكرها أحد إلّا صاحب «العَين»، فلا يُلتفت إليها.

وأمّا ما حكاه[8] بعض اللغويِّين، من قولهم: سَنْبَلَ الزَّرعُ وأَسْبَلَ،[9] ودَنْقَعَ الرَّجلُ، إذا افتقر فكأنه لَصِقَ بالدَّقعاء، [١٦أ] و[10] ما حكاه أبو عُبيد[11] من قولهم: كَنْثَأَتْ لِحيَتُهُ وكَثَّأَتْ،[12] فلا حجّة في شيء من ذلك على إثبات «فَنْعَلَ». بل تكون النون أصليّة، وهي على[13] وزن

---

(١) كذا. واستفعل هو على وزن الرباعي المزيد: احرنجم.

(٢) اعلوطتُ البعير: تعلقت بعنقه وعلوته. قلت: وافعوّل على وزن احرنجم.

(٣) اغدودن النبت: طال. قلت: وافعوعل على وزن احرنجم أيضًا.

(٤) كذا. وهو تكرار لما مضى قبل. وسقط «وأرحت» من م.

(٥) اعثوجج: أسرع.

(٦) احونصل: ثنى عنقه وأخرج حوصلته.

(٧) اهبيخ: مشى مشية فيها تبختر وتهادٍ. وانظر العين والقاموس واللسان والتاج (هبخ).

(٨) ف: ما حكى.

(٩) سنبل وأسبل: أخرج سنبله.

(١٠) م: وأما.

(١١) م: أبو عبيدة.

(١٢) كنثأت وكثأت: طالت وغزر شعرها.

(١٣) سقط من م. وذكر ابن عصفور في ص٤٩ ما يخالف هذا.

«فَعْلَلَ» كـ«دَحْرَجَ». ويكون سَنْبَلَ من أَسْبَلَ كسَبِط من سِبَطْر. وكذلك دَنْقَعَ من الدَّقْعاء، وكَنْثأَ من كَثَأَ.

وكذلك قولهم: طَشْيأَ رأيُه ورَهْيأَ إذا خَلَّط، لا حُجَّة فيه على إثبات «فَعْيَلَ». بل يحتمل أمرين: أحدهما أن تكون الياء أصلًا في بنات الأربعة، كما كانت في يَسْتَعُور[1] لئلّا يؤدّي إلى إثبات بناء لم يستقرّ في كلامهم، وهو «فَعْيَلَ». والآخر أن يكون أصله: رَهْيا وطَشْيا، على وزن «فَعْلَى» كـ«قَلْسَى»، ثمّ أُبدِلتِ[2] الهمزة من الألف.

وأمّا اكوَهَدَّ الفرخُ[3] واكوَأَلَّ الرّجلُ[4] فوزنهما «افعَلَلَّ» نحو: اقشَعَرَّ،[5] والواو أصل في بنات الأربعة، كما كانت أصلًا في وَرَنْتَل،[6] لأنّ «افوَعَلَّ» بناء لم يستقرّ في كلامهم.

[المضارع الثلاثي]

وأمّا المضارعات فالمَقِيس منها أن يجيء مضارعُ «فَعُلَ» أبدًا على «يَفْعُلُ»[7] بضمّ العين كالماضي، نحو: ظَرُفَ يَظرُفُ وشَرُفَ يَشرُفُ. ومضارعُ «فَعِلَ» على «يَفْعَلُ» بفتح العين، نحو: شَرِبَ يشرَبُ وحَذِرَ يحذَرُ.

و«فَعَلَ» لا يخلو أن يكون للمُغالَبة، أو لا يكون:

فإن كان للمغالبة فإنّ مضارعه أبدًا على «يَفْعُلُ» بضمّ العين،[8] نحو: ضَارَبَني فضَرَبتُه أَضرُبُه، وكابَرَني فكَبَرتُه أَكبُرُه، وفاضَلَني ففَضَلتُه أَفضُلُه. هذا ما لم يكن معتلَّ العين أو اللام بالياء، أو معتلَّ الفاء بالواو. فإن كان كذلك لزم المضارعُ «يَفْعِلُ» بكسر العين، نحو قولك: راماني فرَمَيتُهُ أَرمِيه، وسايَرَني فسِرتُه أَسِيرُهُ أي: غَلَبْتُه في السّير، وواعَدَني فوَعَدتُه أَعِدُهُ. وزعم

(١) اليستعور: شجر. وهو خماسيّ لا رباعيّ.

(٢) م: وأبدلت.

(٣) اكوهد: ارتعد إلى أمه لتزقه. م: افوهد.

(٤) اكوأل: كان قصيرًا في غلظ وشدة.

(٥) م: كاقشعر.

(٦) الورنتل: الداهية.

(٧) في حاشية ف بخط أبي حيان: شذّ: كُدْتَ تكادُ.

(٨) في حاشية ف بخط أبي حيان: «حكى الجوهري: خاصمتُ فلانًا... يَخصِمُونَ». الصحاح (خصم). وفيها أيضًا أن اختلاف العين في الحركة بين الماضي والمضارع أقيس من اتفاقها، وأن فَعَلَ يَفعَلُ قياسه اللزوم مثل فَعُلَ يَفعُلُ.

الكسائيّ أنه يجيء على «أَفْعَلُ» بفتح العين، إذا كان عينه[1] حرف حلق، نحو: فاخَرَني ففخَرْتُهُ أَفخَرُهُ.[2]

فإن لم يكن للمغالبة فلا يخلو أن يكون مُعتلَّ الفاء بالواو، أو معتلّ العين أو اللّام بالياء أو بالواو،[3] أو مُضعَّفًا، أو غير ذلك:

فإن كان مُعتلَّ الفاء بالواو فإنَّ مضارعه أبدًا على «يَفْعِلُ»[4] بكسر العين، نحو: وَعَدَ يَعِدُ ووَزَنَ يَزِنُ. وتُحذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة في: يَعِد، ثمّ تُحمل في: أَعِدُ ونَعِدُ[5] وتَعِدُ، عليه لِما يُبيَّنُ[6] في التصريف، إن شاء الله.

فإن كان مُعتلَّ العين أو اللّام[7] بالواو كان المضارع أبدًا على «يَفْعُلُ» بضمّ العين، نحو: غَزا يَغزُو وقالَ يَقُولُ.

وإن كان معتلَّ العين أو اللّام بالياء فإنَّ المضارع منه أبدًا[8] على «يَفْعِلُ» بكسر العين، نحو: رَمَى يَرمِي وباعَ يَبِيعُ.

وإن كان مُضعَّفًا فلا يخلو أن يكون مُتعدّيًا أو غيرَ مُتعدّ. فإن كان غير مُتعدّ فإنَّ مُضارعه أبدًا يجيء على «يَفْعِلُ» بكسر العين، نحو: فَرَّ يَفِرُّ وشَذَّ الشيءُ يَشِذُّ.[9] وإن كان متعدّيًا فإن مضارعه أبدًا يجيء[10] على «يَفعُلُ» بضمّ العين، نحو: رَدَّهُ يَرُدُّهُ وشَدَّهُ يَشُدُّهُ.

فإن كان غير ذلك فلا يخلو أن تكون لامه أو عينه حرف حلق، أَو لا يكون. فإن كان

---

(١) في شرح الشافية ١:٧١ «عينه أو لامه» . وانظر ما رد به شارح الشافية زعم الكسائي. ف: «العين».
(٢) في حاشية ف بخط أبي حيان نقلًا من خط السخاوي في شرح المفصل أن أبا زيد روى مضارع حلقي العين بالضم، وأن المثال الواوي لم يرد في المضارع مضموم العين في غير المغالبة إلا قولهم: وَجَدَ يَجُدُ.
(٣) ف: أو معتل العين بالواو أو الياء، أو اللام بالواو أو بالياء.
(٤) يعني: قبل حذف الفاء. وإلّا فهو «يَعِلُ».
(٥) سقط من م.
(٦) في الورقة ٣٩. م: لما يحكم.
(٧) م: معتل اللام أو العين.
(٨) ف: أبدًا منه.
(٩) في حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن مالك أنه شذ من اللازم أفعال جاءت على «يَفعُلُ». وهي مضارع: مَرَّ و... انظر الارتشاف ١: ٨٠ – ٨١.
(١٠) ف: يجيء أبدًا.

كذلك فإنَّ مضارعه أبدًا على «يَفْعَلُ» بفتح العين، نحو: قَرَعَ يَقرَعُ وفَغرَ يَفغَرُ وزأَرَ يَزأَرُ. وإن لم يكن كذلك فإنَّ مضارعه أبدًا يجيء على: «يَفْعِلُ» و«يَفْعُلُ» بكسر العين وضمّها، نحو: ضَرَبَ يَضرِبُ وقَتَل يَقتُلُ وجَلَسَ يَجلِسُ وقَعَدَ يَقعُدُ.(١) وقد يجتمعان في الفعل(٢) الواحد، نحو: عَكَفَ يَعكِفُ ويَعكُفُ. وهما جائزان، سُمِعا للكلمة(٣) أو لم يُسمع إلّا أحدهما.

* * *

وأمّا المزيد على ذلك فإنك إذا أردت المضارع فلا يخلو أن تكون في أَوّله همزةُ وصلٍ، أو تاءٌ زائدةٌ، أو لا يكون كذلك.

فإن كان كذلك فإنَّ المضارع منه بمنزلة الماضي. إلّا أنّك تزيد حرف المضارعة مفتوحًا وتكسِرُ ما قبل الآخر، فيما أوّله همزةُ وصلٍ، وتزيد حرف المضارعة مفتوحًا لا غيرُ، فيما أوّله التاء، فتقول: انطَلَقَ يَنطَلِقُ واستَخرَجَ يَستَخرِجُ وتَغافَل يَتغافَلُ وتَشَجَّعَ يَتَشَجَّعُ.

وإن كان غير ذلك فَعَلتَ فيه ما فعلتَ فيما في(٤) أَوّله همزةُ وصلٍ. إلّا أنك تضمُّ حرف المضارعة، فتقول: سَلقَى يُسَلقِي وجَلبَبَ يُجَلبِبُ وأَكرَمَ يُكرِمُ وضَرَّبَ يُضَرِّبُ وضارَبَ يُضارِبُ.

* * *

وشَذَّ من «فَعِلَ» شيء، فجاء مضارعه على «يَفْعِلُ» بكسر العين، نحو: نَعِم يَنعِمُ وحَسِبَ يَحسِبُ و وَمِقَ يَمِقُ و وَرِثَ يَرِثُ و وَلِيَ يَلِي و وَرِعَ يَرِعُ و وَعِمَ يَعِمُ(٥) و وَغِمَ يَغِمُ(٦) و وَحِرَ يَحِرُ(٧) و وَغِرَ صدرُه يَغِرُ(٨) [١٦ب] و وَثِقَ يَثِقُ وَ وَفِقَ يَفِقُ و وَرِيَ الزَّندُ يَرِي و وَطِئَ يَطَأُ و وَسِعَ يَسَعُ.(٩)

والدليلُ على أنَّ «يَطأُ ويَسَعُ» في الأصل إنّما هو «يَوْطِئُ ويَوْسِعُ»، ثمّ فُتِحت العين لكون اللّام

(١) م: «وقعد يقعد وجلس يجلس». قلت: وذكره «قعد يقعد» ههنا سهو، لأنه حلقي العين.
(٢) م: للفعل.
(٣) م: «كلمة». وانظر المزهر ٢: ٣٩.
(٤) سقط من م.
(٥) وعم: قال انعم.
(٦) وغم: حقد.
(٧) وحر صدره: حقد ووغر.
(٨) وغر صدره: امتلأ غيظًا.
(٩) قدم ناسخ م وأخر وأسقط بعض الأمثلة. وانظر المزهر ٢: ٣٧ - ٣٨. وما كان من هذه الأفعال مثالًا فوزن مضارعه «يَعِلُ»، لأن فاءه محذوفة. وفي حاشية ف بخط أبي حيان أن بعض ما شذ من هذه الأفعال جاء أيضًا على القياس، نحو: حسب ونعم ووله ويئس.

حرفَ حلق، حَذفُ الواو منهما. ولـم يُعتَدَّ بالفتحة لكونها عارضةً. ولو كانت أَصليّةً لـم تُحذَفِ الواو، كما لـم تُحذف من: يَوجَلُ ويَوحَلُ.(١)

وشَذَّ منه أيضًا(٢) شيء، فجاء على «يَفْعُلُ» بضمّ العين، وهو: نَعِمَ يَنعُمُ وفَضِلَ يَفضُلُ وحَضِرَ يحضُرُ، ومِتُّ تَمُوتُ في لغة من يَكسِرُ الميم، ودِمْتَ تَدُومُ.

وشَذَّ(٣) أيضًا من «فَعَلَ» الذي فاؤه واو لفظة واحدة، فجاء مضارعها على «يَفْعُلُ» بضمّ العين. وهي: وَجَدَ يَجُدُ. وأصله «يَوْجُدُ»، فحُذِفت الواو لكون الضمّ هنا شاذًّا والأصل الكسر، فحُذفت الواو كما حُذفت(٤) مع الكسرة. و[على](٥) ذلك قوله:(٦)

لَـو شِـئـتِ قَـد نَـقَـعَ الـفُـؤادُ بِـشَـربـةٍ   تَـدَعُ الـصَّـوادِيَ لا يَـجُـدْنَ غَـلِـيـلا

وشَذَّ أَيضًا شيء من «فَعَلَ» المعتلِّ اللّام، فجاء مضارعه على «يَفْعَل» بفتح العين، وهو: قَلَى يَقلَى(٧) وعَثَى يَعثَى(٨) وجَبَى يَجبَى وأَبَى يأبَى.(٩)

وشَذَّ أيضًا من «فَعَلَ» الصحيحُ اللّام شيء، فجاء مضارعه على «يَفْعَلُ» بفتح العين، وهو: قَنَطَ يَقنَطُ ورَكَنَ يَركَنُ.

وشَذَّ أيضًا من «فَعَلَ» المضاعف المتعدّي شيء، فجاء مضارعه على «يَفْعِلُ» بكسر العين، وهو: هَرَّ الكأسَ يَهِرُّها(١٠) وعَلَّه يَعِلُّه وحَبَّ الشيءَ يَحِبُّه.(١١)

---

(١) يوحل: يقع في الوحل.

(٢) م: وشذ أيضًا منه.

(٣) نقل البغدادي هذه الفقرة في شرح شواهد الشافية ص٥٤. وانظر المزهر ٢: ٣٩.

(٤) م: كما تحذف.

(٥) من م.

(٦) لجرير وينسب إلى لبيد. شرح الشافية ١: ١٣٢ وشرح شواهده ص٥٣ - ٥٧ والمنصف ١: ١٨٧ وديوان جرير ص٤٥٣ والمغني ص٢٧٢ وشرح شواهده ص٢٢٨ - ٢٢٩ وشرح أبياته ٥: ١١٤ والصحاح واللسان والتاج(وجد). وسيرد في ص٢٧٩، وليس في ديوان لبيد المطبوع. ونقع: روي. والصوادي: جمع صادية. وهي العطشى. والغليل: العطش. وفي حاشية ف بخط أبي حيان أن السيرافي ذكر له رواية بكسر الجيم على القياس، وأن أبا عبيد ذكر في «الغريب المصنف»: يَجِدُ ويَجُدُ، من الموجدة والوجدان.

(٧) قلاه: أبغضه وكرهه غاية الكره. وانظر المزهر ٢: ٣٩ - ٤٠.

(٨) هذا الفعل في النسختين والمبدع بالسين لا بالثاء. والتصويب من الارتشاف ١: ٨٠ والمزهر ٢: ٣٩ واللسان والتاج (عثي). وعثى: أفسد. ولامه ياء هنا، وقد تكون واوًا.

(٩) جبى: جمع وحصّل. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن مالك أن صاحب المحكم حكى عن بعض العرب: أبِيَ. فكان «يأبَى» على لغتهم مثل ينسَى. ووافقهم فيه غيرهم.

(١٠) هرّ الكأس: كرهها. وانظر المزهر ٢: ٤٠.

(١١) علّه: سقاه السقية الثانية بعد النهل. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن مالك وجوب الكسر في مضارع حبّ، وجوازه في الباقي.

[الرباعيّ]

وأمّا الرباعيُّ فغيرُ المزيد منه يجيء:[1]

على «فَعْلَلَ»: نحو: قَرطَسَ.

والمزيد يجيء:

على «افعَنْلَلَ»: نحو: احرَنجَمَ.[2]

وعلى «افعَلَلَّ»: نحو: اطمأنَّ.

وعلى «تَفَعْلَلَ»: نحو: تَدَحرَجَ.[3]

ومضارع «فَعْلَلَ»: يُفَعْلِلُ، بضمّ حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر. ومضارع «افعَنْلَلَ»: يَفْعَنْلِلُ، بفتح حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر. وكذلك «افعَلَلَّ» مضارعه: يَفْعَلِلُّ، بفتح حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر. و«تَفَعْلَلَ»، مضارعه: يَتَفَعْلَلُ، بفتح حرف المضارعة وما قبل الآخر.[4]

---

(١) ف: وأما الرباعي غير المزيد فيجيء.

(٢) احرنجم القوم: ازدحموا.

(٣) في حاشية ف بخط أبي حيان أن مزيد الرباعي بناءان فقط، وأن نحو اطمأنّ فملحق باحرنجم وليس بناء أصليًا. وانظر الارتشاف ١: ٨٨.

(٤) سقط «وما قبل الآخر» من م. وفي حاشية ف بخط أبي حيان أن اسمي الفاعل والمفعول ومبالغة اسم الفاعل والصفة المشبهة تستعمل للماضي والحاضر والمستقبل.

ذكر معاني أبنية الأفعال مجرّدة من الزيادة وغير مجرّدة وتبيينُ المتعدّي منها وغير المتعدّي

فَعَلَ وفَعِلَ: يجيئان مُتعدّيَينِ وغيرَ متعدّيَينِ. فالمتعدّي منهما: ضَرَبَ وعَلِمَ. وغيرُ المتعدّي قَعَدَ وأَشِرَ.(١)

فَعُلَ:(٢) ولا يتعدّى البتّة، نحو: ظَرُفَ وشَرُفَ.

فَعْلَلَ: ولا يكون إلّا متعدّيًا، نحو: جَلبَبَهُ وشَملَلَهُ.(٣) إلّا أن يكون رباعيًا، فإنه يكون متعدّيًا وغير متعدّ. فالمتعدّي نحو: دَحرَجتُه وصَعررَتُه.(٤) وغير المتعدّي نحو: قَرقَرَ.(٥)

فَيعَلَ وفَوعَلَ وفَعوَلَ وفَعلَى: تكون متعدّيةً وغيرَ متعدّية. فالمتعدّي منها: بَيطَرَ الدّابّةَ وصَومَعَ الثَّريدَ(٦) ودَهوَرَ المَتاعَ(٧) وقَلسَى الرَّجلَ.(٨) وغيرُ المتعدّي: بَيقَرَ(٩) وحَوقَلَ(١٠) وهَروَلَ وعَنظَى(١١) وخَنظَى(١٢) وخَنذَى.(١٣)

---

(١) أشر: مرح وبطر.

(٢) في حاشية ف بخط أبي حيان أن معاني فَعُلَ للحسن والقبح والصغر والكبر والضعف والشدة والرفعة والخساسة والعقل والحلم، وأنه ورد متعديًا منه: رحُب وطلُع، في كتاب الدلائل للسرقسطي.

(٣) جلببه: ألبسه الجلباب. وشملل النخل: أخذ منه شماليله.

(٤) هذا ملحق بالرباعي وليس رباعيًا. وصعررت: دحرجت. ولعله يريد: صعترته، أي زيّنته. م: سعررت.

(٥) قرقر البعير: هدر.

(٦) صومع الثريد: سوّى له صومعة.

(٧) دهور المتاع: جمعه وقذفه في مهواة.

(٨) قلسى الرجل: ألبسه القلنسوة.

(٩) بيقر: هلك.

(١٠) حوقل: كبر وعجز عن الجماع.

(١١) عنظى: فحش. وفي النسختين: عنضى.

(١٢) خنظى: صار بذيئًا فاحشًا. ف: خنضى.

(١٣) خنذى: صار خليعًا.

فَعْنَلَ: يكون متعدّيًا، نحو: قَلنَسَ.

يَفْعَلَ: ولا يكون إِلَّا متعدّيًا، نحو:[1] يَرنأَ لحيتَهُ.[2]

تَفَعللَ وتَفَيعَلَ وتَفَعلَى وتفَعنَلَ وتَفَوعَلَ وتَمَفعَلَ وتَفَعوَلَ: أكثر ما تجيء غير متعدّية، لأنها مطاوِعةٌ للفعل الذي دخلت عليه التاء في الغالب. نحو: دَحرَجتُه فتَدَحرَجَ ومَدرَعتُهُ فتَمَدرَعَ.[3] وكذلك باقيها. فكان الغالب عليها لذلك عدمُ التعدّي، حتى تكون كـ«انفَعَلَ».

تَفَعلَتَ: ولا يكون متعدّيًا، نحو: تَعَفرَتَ.

تَفاعَلَ: تكون متعدّية وغير متعدّية. فالمتعدّية[4] نحو: تَقاضَيتُه وتَنازَعْنا[5] الحديثَ، وتَجاوَزنا المكانَ. وغير المتعدّية: تَغافَل وتَعاقَلَ.[6] وإنما يجوز أن تقول «تفاعلته» وتُعدّيه إلى مفعول، إذا لم يكن المفعول فاعلًا، نحو: تَقاضَيتُ الدَّينَ. ولها ثلاثة معانٍ:

أَحدهما أن تكون للاثنين فصاعدًا، نحو: تَشاتَما وتَقاتَلا.

والثاني الرَّومُ:[7] كقولك: تَقارَبتُ من الشيء،[8] وتَراءَيتُ لزيدٍ[9] أي: رُمتُ القُربَ، ورُمتُ أَن يَراني.

والثالث الإِيهام: وهو أن يُرِيَكَ أنه في حال ليس فيها. كقولك: تَغافَلتُ وتَعامَيتُ وتَناعَستُ وتَجاهَلتُ، أي أَظهرتُ ذلك، وإِنْ لم أكن[10] في الحقيقة موصوفًا بذلك. قال:[11]

* إذا تَخازَرتُ، وما بي مِن خَزَرْ *

(١) م: يقال.

(٢) يرنأ لحيته: صبغها بالحناء.

(٣) مدرعته: ألبسته المدرعة.

(٤) م: «فالمتعدي». وانظر في معاني تفاعل ١: ٩٩ - ١٠٤ من شرح الشافية.

(٥) ف: تنازعته.

(٦) م: تعاقل وتغافل.

(٧) الروم: القصد والطلب.

(٨) م: من ذلك.

(٩) م: له.

(١٠) م: لم يكن.

(١١) الكتاب ٢: ٢٣٩ واللسان والتاج (خزر). وتخازر: ضيق عينيه ليحدد النظر. والخزر: ضيق العين وصغرها خلقة. والبيت من أرجوزة تنسب إلى أرطأة بن سهية وطفيل الغنوي وعمرو بن العاص. وانظر الأمالي ١: ٩٦ والسمط ص٢٩٩ ووقعة صفين ص٣٢٧ ووفيات الأعيان ٥: ١٣٢ والاقتضاب ص٤٠٩ والتشبيهات ص٢٦٢ وديوان طفيل ص٥٨ والمعاني الكبير ص٢٣٩ وشرح نهج البلاغة ٢: ٢٨١ واللسان (مرر) و(قزح) والحماسة البصرية ١: ٩٥.

أي: أظهرتُ ذلك. [١٧أ] وقوله «وما بي من خزر» يدلُّ على ما قلناه من الإيهام.

تَفَعَّلَ: تكون متعدّيةً وغير مُتعدّية. فالمتعدّية نحو: تَلَقَّفتُه، قال تعالى[١] ﴿تَلَقَّفُ ما يأفِكُونَ﴾، وتَخَبَّطَهُ الشَّيطانُ، قال تعالى[٢] ﴿كالّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيطانُ مِنَ المَسِّ﴾.[٣] وغير المتعدّية نحو: تَحَوَّبَ[٤] وتأثَّمَ.[٥] ولها ثمانية معان:[٦]

أحدها أن تكون مطاوِعة لـ«فَعَّلَ»، كقولك: كَسَّرتُه فتَكسَّرَ وقَطَّعتُه فتَقَطَّعَ. والمطاوَعة:[٧] أن تُرِيدَ من الشيء أَمرًا ما فتَبلُغَه.

والثاني الحِرص على الإِضافة: فإِذا أراد الرجل أن يُدخِل نفسه في الشجعان والحلماء[٨] قيل: تَشَجَّعَ وتَحَلَّمَ. قال حاتم الطائيّ:[٩]

تَحَلَّمْ عَنِ الأَدنَينَ، واستَبقِ وُدَّهُم ... ولَن تَستَطِيعَ الوُدَّ، حَتّى تَحَلَّما

ومنه: تَقَيَّسَ[١٠] وتَنَزَّرَ[١١] وتَعَرَّبَ.[١٢]

والثالث أخذُ جزءٍ بعد جزء: نحو: تَنَقَّصتُه وتَجَرَّعتُه وتَحَسَّيتُه أي: أخذتُ منه الشيء بعد الشيء.

والرابع الخَتْلُ: كقولك: تَغَفَّلَه أي: أراد أن يَختِلَه عن أمرٍ يَعُوقُه[١٣] عنه. وتَمَلَّقَه نحو ذلك، لأنه إِنما يديره عن شيء.

والخامس التوقُّعُ: كقولك: تَخَوَّفَهُ، لأَنّ مع التخوّف[١٤] توقُّعَ الخوف. وأمّا «خافه» فلا تَوقُّع معه.[١٥]

---

(١) الآية ١١٧ من سورة الأعراف والآية ٤٥ من سورة الشعراء. وهذه قراءة غير حفص من السبعة. انظر البحر المحيط ٤: ٣٦٣. وتلقف: تبتلع. ويأفك: يموه.
(٢) الآية ٢٥٧ من سورة البقرة. ويتخبطه: يصرعه. والمس: الجنون.
(٣) سقط «من المس» من م.
(٤) تحوب: ألقى الحوب عن نفسه. م: تحرب.
(٥) تأثم: ألقى الإثم عن نفسه.
(٦) شرح الشافية ١: ١٠٤ - ١٠٨.
(٧) وانظر ص١٢٩.
(٨) م: والحلم.
(٩) ديوانه ص١٠٨ والكتاب ٢: ٢٤٠. واستبق: احفظ. وحتى تحلم أي: حتى تتحلم.
(١٠) تقيس: انتسب إلى قيس عيلان.
(١١) تنزر: انتسب إلى نزار.
(١٢) تعرب: انتسب إلى العرب أو تكلم بلغة العرب.
(١٣) م: يعوّقه.
(١٤) م: التخويف.
(١٥) كذا. وقال سيبويه: أما تخوّفه فهو أن يوقع أمرًا يقع بك فلا تأمنه في حالك التي تكلمت فيها أن يوقع أمرًا. وأما خافه فقد يكون وهو لا يتوقع منه في تلك الحال شيئًا. الكتاب ٢: ٢٤٠.

والسادس الطلب كـ«استفعَلَ»: نحو: تَنَجَّزَ حَوائجَه واستَنجَزَها.

والسابع التكثير: كقولك تَعطَّينا.[1]

والثامن التَّرك: كقولك: تَحوَّبَ وتأثَّمَ أي: تَرَكَ الإِثمَ والحُوبَ.

افعَنْلَلَ وافعَنْلَى: أمّا «افعنللَ» فلا يكون أبدًا متعدّيًا، نحو: اقعَنسَسَ[2] واحرَنجَمَ.[3]

وأمّا «افعَنلَيتُ»[4] فزعم أبو الفتح أنه يكون متعدّيًا وغير متعدّ.[5] فغيرُ المتعدّي نحو: احرَنبَى الديكُ.[6] والمتعدّي نحو: اغرَندَى[7] واسرَندَى[8]. قال الراجز:[9]

قَد جَعَلَ النُّعاسُ يَغرَنديني أَدفَعُهُ عَنِّي، ويَسرَنديني

وزعم سيبويه أنه لا يتعدّى. والصحيحُ ما ذهب إليه سيبويه، إذ لم يُسمَع متعدّيًا إلّا في هذا الرجز، وغالبُ الظنّ فيه أنه مصنوع. قال [أبو بكر][10] الزُّبيديُّ: أَحسِبُ البيتينِ مَصنُوعَينِ.

أَفْعَلَ: يكون متعدّيًا وغيرَ متعدّ. فالمتعدّي كـ«أَكرَمَ»، وغيرُ المُتعدّي كـ«أَخطأَ».[11] ولها أحدَ عشَرَ معنى:[12] الجَعْلُ، والهُجومُ، والضِّياءُ، ونَفيُ الغَريزة، والتَّسميةُ، والدُّعاءُ، والتعريضُ، وبمعنى «صارَ صاحِبَ كذا»، والاستحقاقُ، والوجودُ، والوصولُ.

فالجَعلُ على ثلاثة أوجه: أحدها أن تجعله يَفعلُ، كقولك: أَخرَجتُه وأَدخَلتُه، أي: جعلتُه خارجًا وداخلًا.[13] والثاني أن تجعله على صفةٍ، كقولك: أَطردتُهُ: جَعلتُه طَرِيدًا. وثالث أن تجعله صاحب شيء، نحو: أَقبَرتُه: جعلتُ له قَبرًا.

---

(١) تعطينا: تنازعنا. وفيه معنى التكثير.

(٢) اقعنسس: رجع وتأخر.

(٣) احرنجم القوم: ازدحموا.

(٤) ومثله في المنصف ١: ٨٦.

(٥) انظر المنصف: ١: ٨٦.

(٦) احرنبى الديك: انتفش ريشه وتهيأ للقتال. وزاد بعده في ف: فهذا غير متعدّ.

(٧) اغرنداه: اعتلاه.

(٨) اسرنداه: اعتلاه.

(٩) الخصائص ٢: ٣٥٨ والمنصف ١: ٨٦ وشرح الشافية ١: ١١٣ وشرح شواهده ص٤٧ - ٤٨ والمغني ص٥٢٠ وشرح شواهده ص٢٩٩ وشرح أبياته ٧: ١٣١ وجمهرة اللغة ٣: ٣٩٨ والصحاح واللسان والتاج (سرند) و(غرند).

(١٠) من م. انظر الاستدراك على سيبويه ص٣٩.

(١١) كذا في النسختين. وهذا الفعل يكون لازمًا ومتعديًا. فلعل الصواب: «أبطأ». وانظر الارتشاف ١: ٨٣ .

(١٢) شرح الشافية ١: ٨٣ - ٩٢. وفي حاشية ف بخط أبي حيان أن أفعل للتعدي قياسًا وللزوم سماعًا، وأن من معانيه السلب ومطاوعة فَعّل والتكثير والتفرقة... انظر الارتشاف ١: ٨٣ - ٨٤.

(١٣) م: داخلًا وخارجًا.

والهجومُ: كقولك: أَطلَعتُ عليهم، أي: هَجمتُ عليهم. وأمّا[1] طَلَعتُ عليهم[2] فـ«بَدَوتُ».

والضِّياءُ: كقولك: أَشرَقتِ الشَّمسُ: أضاءتْ. فأمّا شَرَقَتْ فـ«طَلَعتْ».

ونَفيُ الغَريزةِ: كقولك: أَسرَعَ وأَبطأَ. كأنك قلت: عَجِلَ واحتَبَسَ. فأمّا عَجُلَ[3] وبَطُؤَ فكأنه غريزةٌ.[4]

والتَّسميةُ: كقولك: أَكفَرتُه وأَخطأتُه أي: سَمَّيتُه كافرًا ومُخطئًا.

والدُّعاءُ: كقولك: أَسقَيتُه: دَعوتُ له بالسُّقيا.[5] قال ذو الرُّمّة:[6]

وأُسقِيهِ، حتّى كادَ مِمّا أَبُثُّهُ ... تُكَلِّمُني أَحجارُهُ، ومَلاعِبُهْ

أي: أدعو له بالسُّقيا.[5]

والتَّعريضُ: كقولك: أَقتَلتُه أي: عَرَّضتُه للقتل.

وبمعنى صارَ صاحبَ كذا: كقولك: أَجدَبَ المكانُ أي: صار ذا جَدْبٍ.

والاستحقاقُ: كقولك: أَقطَعَ النَّخلُ وأَحصَدَ الزَّرعُ، أي: استحقّا أَن يُفعَل بهما ذلك. ومن ذلك: أَحمَدتُه: وجَدتُه مُستحقًّا للحمد، وأَلامَ الرَّجلُ: استحقَّ أن يُلام.

والوجودُ: كقولك: أبصَرَهُ: دَلَّهُ على وُجود المُبْصَر.

والوصولُ: كقولك: أَغفَلتُه أي: وَصَلَتْ غَفلتي إليه.[7]

فاعَلَ: وتكونُ متعدّيةً[8]، نحو: ضارَبتُ وشاتَمتُ. وقد تكون غيرَ متعدّية،[9] نحو: سافَرَ. وأكثر ما تجيء من اثنين، نحو: ضارَبتُ[10] وقاتَلتُ. وقد تكون[11] من واحد، نحو: سافَرَ

---

(١) م: فأما.

(٢) سقط «عليهم» من م.

(٣) كذا. والصواب: سَرُعَ.

(٤) انظر شرح الشافية ١: ٨٧.

(٥) م: بالسقي.

(٦) ديوانه ص٣٨ والكتاب ٢:٢٣٥ وشرح الشافية ١: ٩١ - ٩٢ وشرح شواهدها ص٤١.

(٧) في حاشية ف أن المراد: وجدته غافلًا، كما روي عن عمرو بن معد يكرب في وصف أعدائه. وفيها بخط أبي حيان عن ابن الحاجب أن الصفة في مثل هذا قد تكون بمعنى الفاعل كالغافل، وبمعنى اسم المفعول نحو: أحمدته أي وجدته محمودًا، وأن أفعل يكون للسلب أيضًا وبمعنى فَعَل، نحو: أشكيته وقِلته وأقلته.

(٨) م: ويكون متعديًا.

(٩) م: وقد يكون غير متعد.

(١٠) م: ضارب.

(١١) م: وقد يكون.

وعاقَبتُ(١) اللّصَّ وطارَقَ النَّعلَ.(٢)

فَعَّلَ: ويكونُ متعدّيًا وغيرَ متعدّ. فالمتعدّي نحو: كَسَّرتُه وقَطَّعتُه. وغيرُ المتعدّي نحو: سَبَّحَ وهَلَّلَ. ولها ثمانيةُ معانٍ:(٣)

أحدها أن تكون [١٧ب] للنَّقل، فتُصَيِّرَ الفاعل مفعولًا، كقولك: فَرِحَ وفَرَّحتُه وغَرِمَ وغَرَّمتُه وفَزِعَ وفَزَّعتُه.

والثاني التكثيرُ: كقولك: فَتَّحتُه وكَسَّرتُه وقَطَّعتُه وحَرَّكتُه.

والثالث الجَعلُ على صفةٍ: كقولك: فَطَّرتُه فأَفطَرَ.

والرابع التَّسميةُ: كقولك: خطَّأتُه وفَسَّقتُه، أي: سَمَّيتُه مُخطئًا [وفاسِقًا].(٤)

والخامس الدعاءُ للشيءِ أو عليه: كقولك: سَقَّيتُه: قلتُ له: سَقاكَ اللهُ. وجَدَّعتُه وعَقَّرتُه أي: دَعوتُ عليه بالجَدْع والعَقْر.

والسادس القيامُ على الشيء: كقولك: مَرَّضتُه أي: قمتُ عليه.

والسابع الإزالةُ: كقولك: قَذَّيتُ عَينَه، أي: أزلت عنها القَذَى.

والثامن أن يُراد بها رميتُه بذلك: كقولك: شَجَّعتُهُ وجَبَّنتُه، أي: رَميتُه بالشجاعة والجُبنِ.

انفَعَلَ: ولا يكون متعدّيًا أبدًا. وإنما يجيء في كلام العرب للمُطاوَعة.(٥) وقد تقدَّم تفسيرُ المطاوعة.(٦) والمطاوعة فيها تكون بوجهين:(٧) إمّا بأن(٨) تُريد من الشيء أَمرًا ما، فتبلُغَه بأن يَفعلَ ما تُريده، إن كان ممّا يَصِحُّ منه الفعل، وإمّا بأن يصير إلى مثلِ حال الفاعل الذي يَصِحُّ منه الفعلُ، وإن كان لا يصحُّ الفعل منه.

فأمّا ما يُطاوِعُ، بأن(٩) يَفعلَ فِعلًا تُريده منه، فنحو قولك: أَطلَقتُه فانطَلَقَ وصَرَفتُه فانصرفَ؛ ألا ترى أنه هو الذي فعلَ الانطلاقَ والانصراف بنفسه، عند إرادتك إياهما منه، أو بَعثِك إيّاه عليهما؟

---

(١) م: عاقب.

(٢) طارق النعل: صيرها طاقًا فوق طاق. وانظر معاني «فاعَلَ» في شرح الشافية ١: ٩٦ - ٩٩.

(٣) شرح الشافية ١: ٩٢ - ٩٦.

(٤) تتمة يقتضيها السياق.

(٥) في حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن السِّيد أن فعل المطاوعة يجب أن يكون من لفظ ما يطاوعه، وقد يخالفه نحو: طردته فذهب، وحكاية عن ابن مالك أن «انفعل» يطاوع «أفعل» في أربعة فقط، هي: أغلق وأقحم وأزعج وأصفق. وانظر الارتشاف ١: ٨٥.

(٦) انظر ص١٢٥ وشرح الشافية ١: ١٠٨.

(٧) من المنصف ١: ٧١ - ٧٣ حتى قوله «لضرورة الشعر» بتصرف يسير.

(٨) ف: «أن». وما أثبتناه من م يناسب ما يليه بعد.

(٩) م: فأن.

وأمَّا ما تبلغ منه مُرادك، بأن[1] يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصحّ منه الفعل، فنحو قولك: قَطَعتُ الحبلَ فانقطَعَ وكَسرتُ الحُبَّ[2] فانكسرَ؛ ألا ترى أنَّ الحبلَ والحُبَّ لا يَصِحُّ منهما الفعلِ، لأنه لا قُدرة لهما. فإنما[3] أردتَ ذلك منهما، فبلغتَه بما أحدثته أنت فيهما، لا أنهما[4] تَوَلَّيا الفعل، لأنَّ الفعل لا يَصحُّ من مثلهما. ومن ذلك قوله:[5]

[لا خُطْوتِي تَتَعاطَى غَيرَ مَوضِعِها] ولا يَدِي، في حَمِيتِ السَّمنِ،[6] تَندَخِلُ

هو مطاوع «أَدخَلتُه». وهو من باب: انقطَعَ الحبلُ، لأنَّ اليد لا تكون فاعلة، إنما هي آلة يُفعل بها.

قال المبرّد:[7] وقد يكونُ «انفَعَلَ» لغير مطاوعة، فيكون فِعلًا للفاعل على الحقيقة، نحو: انطلَقَ عبدالله وليس على فعلته.

واعلم أنَّ «انفَعَلَ» إنّما أصله من الثلاثيّ، ثمّ تلحقُه الزّيادتان من أوّله، نحو: قَطَعتُه فانقطعَ وسَرَحتُه فانسَرحَ.[8] ولا يكاد يكون «فَعَلَ» منه[9] إلّا متعدّيًا، حتّى تُمكِنَ المطاوعةُ والانفعال؛ ألا ترى أنَّ «قَطَعتُه» و«كَسَرتُه»[10] متعدّيان. قال أبو عليّ: وقد جاء «فَعَلَ» منه غيرَ متعَدّ، قال الشاعر:[11]

وكَم مَنزِلٍ، لَولايَ طِحتَ، كَما هَوَى بأجرامِهِ، مِن قُلَّةِ النِّيقِ، مُنهَوِي!

وإنّما هو مطاوع «هَوَى» إذا سقط، وهو[12] غيرُ متعدّ كما ترى. وجاء في هذه القصيدة «مُنغوِي».[13] قال أبو علي: إنّما بَنى من «غَوَى» و«هَوَى» مُنفَعِلًا، لضرورة الشعر.

ويجوز عندي أن يكونَ «مُنغَوٍ» و«مُنهَوٍ» مطاوعين لـ «أَغوَيتُه» و«أَهوَيتُه»، فيكونَ مثل: أَدخَلتُه

---

(١) م: فأن.

(٢) في حاشية ف: الحب: الخابية.

(٣) المنصف: وإنما.

(٤) م: لا أنه.

(٥) الكميت. ديوانه ٢: ١٣ وأدب الكاتب ص٤٥٦ والمحتسب ١: ٢٩٦ والمنصف ١: ٧٢ واللسان والتاج (دخل). وفي حاشية ف: الحميت: الزق.

(٦) كذا رواية ف وفوقها «صح». م: «القوم». والمشهور: السَّكْنِ.

(٧) سقطت الفقرة من النسختين، وألحقها أبو حيان بحاشية ف. وانظر المقتضب ١: ٧٦.

(٨) م: سرجته فانسرج.

(٩) م: منه فعل.

(١٠) م: كسّرته.

(١١) يزيد بن الحكم الثقفي. الكتاب ١: ٣٨٨ والخصائص ٢: ٢٥٩ والمنصف ١:٧٢ والأمالي ١: ٦٨ والسمط ص٢٣٨ والأغاني ١١: ١٠٠ والإنصاف ص٦٩١ والعيني ٣: ٢٦٢ والكامل ص١٠٩٧ والخزانة ١: ٤٩٦ و٢: ٤٣٠ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢١٢ والهمع ٢: ٣٣. وطحت: سقطت وهلكت. والقلة: أعلى الجبل. والنيق: أرفع موضع في الجبل.

(١٢) المنصف: وهوى.

(١٣) في ف والمنصف: منغو.

فاندَخَلَ وأَطلَقتُه فانطَلَقَ. ولا يكونان على هذا شاذَّين.

افتَعَلَ: تكون متعدّيةً وغيرَ متعدِّية. فالمتعدّيةُ نحو: اكتَسبَ واقتَلَعَ. وغيرُ المتعدّية نحو: افتَقَرَ واستَقَى.(١) ولها ستّةُ معانٍ:(٢)

أحدها المطاوعةُ، فتكون إِذْ ذاك بمعنى «انفعلَ». وذلك قليلٌ فيها، نحو: شَوَيتُه فاشتَوَى وغَمَمتُه فاغتمَّ.(٣) والأفصحُ: انشَوَى وانغَمَّ. وحكمها أيضًا ألّا تُبنى إِلّا ممّا كان [«فَعَلَ» منه](٤) مُتعدّيًا. وقد يجيء من غير المتعدّي، وذلك قليل فيها، قال الراجز:(٥)

حَتّى إِذا اشتالَ سُهَيلٌ، في السَّحَرْ كَشُعلةِ القابِسِ، تَرمِي بالشَّرَرْ

فهذا من: شال يَشُولُ، وهو غيرُ متعدّ، بدلالة قول الراجز:(٦)

* يَشُولُ بالمِحجَنِ، كالمَحرُوقِ *

ولو كان مُتعدّيًا لقال: يَشُولُ المِحجَنَ.

والثاني أن يكون بمعنى «تَفاعَلَ»: كقولك: اجتَوَرُوا واعتَوَنُوا أي: تجاوروا وتعاونوا.

والثالث أن يكون بمعنى الاتّخاذ: كقولك: اشتَوَى القومُ، أي: اتَّخذُوا شِواءً. فأمّا شَوَيتُ فكقولك: أَنضَجتُ. وكذلك: اختَبَزُوا واطَّبَخُوا واذَّبَحُوا، أي: اتَّخذُوا خُبزًا وطَبيخًا وذَبيحةً. فأمّا ذَبَحَ فكقولك: قَتَلَ.

والرابع التَّصَرُّفُ والاجتهادُ: كقولك: اكتَسَبَ، أي: تَصَرَّفَ واجتَهَدَ. فأمّا كَسَبَ فأصابَ(٧) مالًا.

والخامس [١٨أ] أن تكون بمعنى «تَفَعَّلَ»: كقولك: ادَّخَلَ ادَّلَجَ، تريد: تَدخَّلَ وتَدَلَّجَ.(٨)

والسادس الخَطفةُ: كقولك: انتَزَعَ واستَلَبَ: أخذه بسُرعة. فأمّا نَزَعَ فهو تحويلك إِيّاه.

---

(١) في النسختين: «استغنى». وهو ليس من افتعل. فلعل المراد: اغتنى.

(٢) شرح الشافية ١: ١٠٨ - ١١٠.

(٣) م: عمَمته فاعتمّ.

(٤) من م.

(٥) المنصف ١: ٧٥ واللسان والتاج (شول). واشتال: ارتفع. والقابس: طالب القبس.

(٦) هو أبو محمد الحذلمي يصف راعيًا. المنصف ١: ٧٥ ومجالس ثعلب ص ٢٣٢ والمخصص ٣: ٤٢ والجمهرة والمقاييس والصحاح واللسان والتاج (حرق). وقبله:

يَظَلُّ تَحتَ الفَنَنِ الوَرِيقِ

يقول: يقوم على رجل واحدة، يتطاول للأفنان ويجتذبها بالمحجن، فينفضها للإبل، كأنه محروق. والمحروق: الذي انقطعت حارقته. وهي عصب الورك.

(٧) م: فإنما كسب أصاب.

(٨) تدلج: تدخل.

وكذلك: قَلَعَ واقتَلَعَ،[1] وجذَب واجتَذَبَ.

استَفْعَلَ: تكون[2] متعدّيةً وغيرَ متعدّية. فالمتعدّية نحو: استَحسَنتُ الشيءَ. وغيرُ المتعدّية نحو: استَقدَمَ واستأخَرَ. وتكون مَبنيّةً من [فِعْلٍ][3] متعدّ وغيرِ متعدّ. فالمبنيّةُ من متعدّ نحو: استَعصَمَ واستَعلَمَ، هما مبنيّان من: عَصَمَ وعَلِمَ. والمبنيّةُ من غير المتعدّي نحو: استَحسَنَ واستَقبَحَ، هما مبنيّان من: حَسُنَ وقَبُحَ. ولها خمسة معان:

أحدها الإِصابةُ: كقولك: استَجَدتُه، أي: أصبتُه جَيِّدًا. واستكرَمتُه واستَعظَمتُهُ: أَصبتُه كريمًا وعظيمًا.

والثاني الطلبُ: كقولك: استَعطَيتُ العَطيّةَ، واستَعتَبتُه أي: طلبتُ له العُتبى، واستَفهمتُهُ أي: طلبتُ منه أن يُفهِمَني.

والثالث التحوُّلُ من حال إِلى حال: نحو: استَنوَقَ الجَمَلُ واستَتيَستِ الشّاةُ.

والرابع بمعنى[4] «تَفَعَّلَ»: كقولك:[5] تَعَظَّمَ واستَعظَمَ وتَكبَّرَ واستكبَرَ.

والخامس بمعنى[6] «فَعَلَ»: كقولك: مَرَّ واستَمَرَّ وقَرَّ واستَقَرَّ.

افعالَّ: ولا يكون متعدّيًا. وأكثرُ ما صِيغَ للألوان،[7] نحو قولك: اشهابَّ واسوادَّ وابياضَّ وادهامَّ. وقد قالوا: املاسَّ واضرابَّ، وليسا من اللون.[8]

افعَلَّ: هو مقصورٌ من «افعالَّ» لطول الكلمة، ومعناها كمعناها، بدليل أنه ليس شيء من «افعَلَّ» إِلّا يُقال فيه «افعالَّ». إِلّا أنه قد تَقِلُّ إِحدى اللغتين في شيء، وتكثر الأُخرى؛ ألا ترى أنَّ طَرحَ الألف من: احمَرَّ واصفَرَّ وابيَضَّ واسوَدَّ، أكثرُ، وإِثباتَها في اشهابَّ وادهامَّ [واكهابَّ]،[9]

(١) م: وابتلع.
(٢) شرح الشافية ١: ١١٠ - ١١٢.
(٣) من م.
(٤) م: معنى.
(٥) م: كقولهم.
(٦) في النسختين: معنى.
(٧) في حاشية ف بخط أبي حيان عن المحتسب [٢: ٢٥] أن «افعالّ» قلما جاء إلا في الألوان، والعيوب الظاهرة نحو: احوالّ واعوارّ واصيادّ. وانظر الارتشاف ١: ٨٦.
(٨) في حاشية ف بخط أبي حيان: «ومن ذلك: ازوارَّ وازوَرَّ. وقرئ بهما». يريد ما في الآية ١٧ من سورة الكهف، وقراءة ذلك بالمضارع لا بالماضي. انظر البحر: ٦: ١٠٧.
(٩) من م. واكهابَّ: صار لونه الكهبة. وهي غبرة مشربة سوادًا.

أكثرُ؟ وقد قالوا: ارقَدَّ[1] في العَدْوِ وارعَوَى واقتَوَى[2] - وكلُّه «افعَلَّ» - ولم يُسمع منهم في شيءٍ من ذلك[3] «افعالَّ». إلّا أنه يجوز بالقياس. وهو أيضًا لا يتعدّى، كما لا يتعدّى أصلُه الذي قُصِرَ منه.

افعَوَّلَ: يكون متعدّيًا وغيرَ متعدّ. فالمتعدّي نحو: اعلَوَّطَ المُهرَ.[4] وغيرُ المتعدّي نحو: اخرَوَّطَ السَّفَرُ[5] واجلَوَّذَ.[6]

افعَوعَلَ: يكون[7] متعدّيًا وغيرَ متعدّ. فالمُتعدّي نحو: احلَولَيتُ الشيءَ. قال الشاعر:[8]

فلَمّا أتَى عامانِ، بَعدَ انفِصالِهِ عَنِ الضَّرعِ، واحلَولَى دِماثًا يَرُودُها

ورَوى ابنُ مِقْسَمٍ[9] عن ثعلب:[10]

لَو كُنتَ تُعطِي، حِينَ تُسأَلُ، سامَحَتْ لَكَ النَّفسُ، واحلَولاكَ كُلُّ خَلِيلِ

وكذلك: اعرَورَيتُ الفَرَسَ.[11] وغير المتعدّي نحو: اغدَودَنَ[12] النَّبتُ. ومعناه على كلّ حالٍ المبالغةُ، نحو: خَشُنَ واخشَوشَنَ وأَعشَبَ واعشَوشَبَ.

افعَلَلَّ: لا يكون متعدّيًا أبدًا، نحو: اطمأَنَّ واقشَعَرَّ.[13]

---

(١) ارقدَّ: أسرع.

(٢) اقتوى: خدم بطعام بطنه. وفي م والمبدع: «اكتوى». وانظر شرح الشافية ١: ١١٢ في معاني افعالَّ وافعلَّ. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن المحتسب ٢: ٢٥ - ٢٦: افعلَّ مقصور من افعالَّ في غير الألوان... اشعانَّ رأسه أي: تفرق شعره. في أحرف غير هذه.

(٣) م: هذا.

(٤) اعلوط المهر: تعلق بعنقه وركبه.

(٥) اخروط السفر: طال.

(٦) اجلوذ السفر: طال. وانظر شرح الشافية ١: ١١٢.

(٧) من المنصف ١: ٨١ - ٨٢ حتى «اعشوشب» بتصرف يسير. وانظر شرح الشافية ١: ١١٣.

(٨) حميد بن ثور ديوانه ص٧٣ والكتاب ٢: ٢٤٢ والمنصف ١: ٨١ والصحاح واللسان والتاج (حلو). والانفصال: الفطام. واحلولى: استمرأ أو استطاب. والدماث: السهول اللينة. م: ولما أتى.

(٩) هو محمد بن الحسن بن يعقوب. مقرئ حافظ لأقوال الكوفيين. تاريخ بغداد ٢: ٢٠٦.

(١٠) المحتسب ١: ٣١٩ والمنصف ١: ٨٢ واللسان والتاج (حلو). واحلولاك: استحلاك وأحبك.

(١١) اعرورى: ركب.

(١٢) اغدودن: طال.

(١٣) في حاشية ف بخط أبي حيان: بلغت المقابلة مع شيخنا الرضي.

حُرُوفُ الزِّيَادَة

حُرُوفُ الزِّيَـادَة

وأمّا حروفُ[1] الزيادة فعشَرةٌ، ويجمعها قولك: أَمانٌ وتَسهيلٌ.

فإن قيل: ولـم شُمِّيَتْ حروفَ الزيادة، وهي قد تكون أصولًا؟ فالجواب أنَّ المراد بذلك أنها الحروف التي لا تكون الزيادةُ إِلَّا منها؛ ألا ترى أنه متى وُجِد حرفٌ في كلمة زائدًا[2] لا بدَّ أن يكون أحدَ هذه الحروف.

فإن قيلَ: فهلّا زِدتُم في حروف الزيادة كافَ الخطاب، التي في «تِلك» و«ذاك»[3] ونحوهما، والشينَ اللاحقة للكاف التي هي ضمير المؤنث في الوقف، نحو: أعطَيتُكِش وأكرمتُكِش. فالجواب أنه لا يُتكلَّمُ في هذا الموضع، من حروف الزيادة، إِلَّا فيما جعلتْه العرب كالجزء من الكلمة، نحو همزة أحمر وتاء تَنضُب وأشباه ذلك؛ ألا ترى أنهما من كمال الاسم، كالدال من «زيد»؟ لأنَّ هذا الضرب هو الذي يُحتاج إلى إقامة الدليل على زيادته، لمشاكلته الأصلَ في كونه من كمال البناء. فأمّا ما لم تجعله كالجزء ممّا زِيد معه فزيادته بيّنة، لا يُحتاج إلى إقامة دليل عليها.

فإن قيل: فإنَّ الكاف قد تُزاد على أنها من نفس الكلمة، فيقال: هِندِيّ وهِندِكيّ، في معنى واحد. وهو المنسوب[4] إلى الهند. قال الشاعر:[5]

ومَـقْـرونـةٍ، دُهْـمٍ وكُـمـتٍ، كـأنّـهـا طَـمـاطِـمُ، يُـوفُـونَ الـوِفـارَ، هَـنـادِكُ

أي: منسوبون إلى الهند. فالجواب أن هِندِيًّا وهِندِكيًّا[6] من باب سَبِط وسِبَطْر – أعني ممّا

---

(١) الكتاب ٢: ٣١٢ وشرح الشافية ٢: ٣٣٠ – ٣٩٦.

(٢) م: زائد.

(٣) م: ذلك.

(٤) م: منسوب.

(٥) كثير عزة. ديوانه ٢: ١٣٧ وسرّ الصناعة ١: ٢٨١ واللسان والتاج (هند). يصف خيلًا. والطماطم: جمع طمطم. وهو الذي في لسانه عجمة لا يفصح. ويوفي: يطيل. والوفار: جمع وفرة. وهي الشعر المجتمع على الرأس. وفي النسختين: «الوفاز». والوفاز: جمع وفزة. وهي المكان المرتفع.

(٦) م: هندًا.

تقارب فيه اللفظُ، والأصلُ مختلفٌ - لأنه لم يثبت[1] زيادة [١٨ب] الكاف في موضعٍ غيرِ هذا، فيُحملَ هذا عليه.

فإن قيل: فإذا كان الأمرُ على ما ذكرتَ فلمَ أَوردوا في حروف الزيادة اللّامَ الزائدةَ، في مثل «ذلك»، والتاءَ الزائدةَ للتأنيث، في مثل قائمة، وهما ليسا كالجزء مما زيدا فيه؟ ألا ترى أنّ «قائمًا»[2] اسمٌ كامل دون التاء، وكذلك «ذلك» اسمٌ كاملٌ دون اللّام، لأنك تقول: «ذاك»؟ فالجواب عن ذلك شيئان:

أحدُهما: أنَّ التاء الزائدة قد تكون، في موضع، من نفس الكلمة[3] نحو: عِفرِيت، وكذلك اللّام في نحو:[4] عَبْدلٍ[5] وزَيدلٍ.[6] فإن قيل: فإنَّ اللام في عَبدلٍ ليست من كمال الاسم، لأنك تقول: عَبْدٌ، وكذلك زَيدلٌ لأنك تقول: زَيدٌ. فالجواب أنَّ الذي يقول عبدلًا وزيدلًا ليس «عبد» و«زيد» عنده باسمين كاملين، بل هما بعضُ اسم، بدليل جعلهما حرفي إعراب كالدال من «زيد».[7] فلمّا كانا من نفس الحرف في بعض المواضيع ذُكرا مع حروف الزيادة.

والآخَرُ: أنَّ تاء التأنيث في مثل قائمة واللّام في مثل «ذلك» بمنزلة ما هو من نفس الحرف. أمّا تاء التأنيث فلأنها قد صارت حرف إعراب. وأيضًا فإنك لو اسقطتها لاختلَّت دلالة الاسم، لأنه كان يُعطي التأنيث، فإذا سَقطت منه لم يبقَ ما يدلُّ على التأنيث، وصار مدلول الاسم شيئًا آخَر. وقد تلزم في بعض المواضع نحو: رَفاهِيَة[8] وكَراهِيَة وطَواعِيَة، لا يجوز حذفها في شيء من ذلك. وأمّا اللّام فإنها إذا زيدت في اسم المشار صار اسم الإشارة يقع على البعيد، فإذا أسقطتها منه اختلَّت[9] دلالته التي كانت له مع اللّام، وصار يعطى القريب، نحو «ذا».

فإن قيل: فلمَ أوردوا فيها الهاء، وهي لا تُزاد إلّا لبيانِ الحركة، فلم تتنزَّل منزلة الجزء مما زيدت فيه؟ فالجواب أنَّ المبرّد[10] قد أخرجها لذلك من حروف الزيادة. وسنُبيِّن كونها من

(١) م: لم تثبت.
(٢) م: قائم.
(٣) م: البناء.
(٤) سقط من م.
(٥) عبدل: عبد.
(٦) زيدل: زيد.
(٧) سقط «بدليل جعلهما حرفي إعراب كالدال من زيد» من م.
(٨) سقط من م.
(٩) م: اختلفت.
(١٠) هو أبو العباس محمد بن يزيد، إمام في اللغة والأدب والنحو، توفي سنة ٢٨٥. البلغة ص٢٥٠.

حروف الزيادة في فصل الهاء،[1] إن شاء الله [تعالى].[2]

فتَبَيَّنَ أنَّ حروف الزيادة،[3] التي يجب أن تُورَدَ هنا، إنما هي العشَرةُ المتقدّمةُ الذّكر. وما عدا ذلك من الحروف لا يزاد[4] إلّا في التضعيف. فإنَّ كلَّ حرف يُضعَّفُ فإنَّ أحدَ المُضعَّفينِ زائدٌ، ما لم تَقُمِ الدَّلالةُ على أصالتهما.[5] وذلك بأن يؤدِّي جعل أحدهما زائدًا إلى بقاء الكلمة على أقلَّ من ثلاثة أحرف، نحو: ردّ، إذ لا بدّ من فاء وعين ولام.[6] وسنُفرِد لذلك[7] بابًا، عقِبَ الفراغ من حروف الزيادة، وسنُبيِّنُ[8] فيه أيُّ الحرفين هو الزائد؟ فإنّ في ذلك خلافًا.

ولا يُزاد حرف من هذه الحروف إلّا:

للإلحاق: نحو واو: كَوثَر.

أو لمعنى: نحو حروف المُضارَعة.[9]

أو للإمكان:[10] نحو همزة الوصل - فإنها زيدت ليُتوصَّلَ بها إلى النطق بالساكن - ونحو الهاء المزيدة، فيما كان من الأفعال على حرف واحد، في الوقف، نحو: فِهْ، وعِهْ. فإنه لا يمكن النُّطق بحرف واحد، إذ لا أقلَّ من حرفٍ يُبتدأ به، وحرفٍ يُوقَفُ عليه.

أو لبيان الحركة: في نحو ﴿سُلطانِيَهْ﴾.[11]

أو للمَدّ:[12] نحو: كِتاب وعَجُوز[13] وقَضِيب. وإنّما زيدت هذه الحروف، ليزول معها قَلَقُ اللسان بالحركات المجتمعة، أو ليزولَ معها اجتماع الأمثال في نحو: شَدِيد. وممّا[14] يدلّ على أنهم قد يزيدون الحرف، للفصل بين المثلين، قولُهم في جمع قَرْدَدٍ: «قَرادِيد» في فصيح

(١) م: «فالجواب أنها قد تزاد على أنها من نفس الكلمة في غير الوقف. وسنبين ذلك في فصل الهاء». وانظر المقتضب ١: ٥٦ تر خلاف ما ذكر المؤلف.
(٢) من م.
(٣) م: الزوائد.
(٤) م: لا تزاد.
(٥) ف: أصالته.
(٦) سقط «وذلك بأن... ولام» من م.
(٧) في الورقة ٢٨. م: وسيبين ذلك.
(٨) م: ونبين.
(٩) في حاشية ف بخط أبي حيان: هو أقوى الزوائد. وانظر الارتشاف ١: ٩٤.
(١٠) في ف والمبدع: لإمكان.
(١١) الآية ٢٩ من سورة الحاقة.
(١٢) في حاشية ف بخط أبي حيان: هذا أضعف الزوائد.
(١٣) له معان كثيرة تبلغ الثمانين. انظر اللسان والتاج: عجز.
(١٤) سقط حتى بيت الفرزدق من م.

الكلام. ولا تفعل [العربُ] ذلك فيما ليس في آخره مِثلانِ، إلَّا في الضرورة، نحو قوله:[١]

[تَنفِي يداها الحَصَى، في كُلِّ هاجِرةٍ] نَفْيَ الدَّراهِمِ تَنقادُ الصَّيارِيفِ

أو للعِوَض: نحو تاء التأنيث في: زنادقة. فإنها عِوَضٌ من ياء زَناديق.[٢]

أو لتكثير الكلمة: نحو أَلف: قبَعْثرَى،[٣] ونون «كَنَهْبَل»،[٤] لأنه لا يمكن فيهما الإِلحاق، إذ ليس لهما من الأصول نظير يلحقان به. وإذا[٥] أمكن أن تجعل الزيادة لفائدة كان أولى من حملها على التكثير، إذ لا فائدة في ذلك. فلذلك جعلنا الحرف الزائد في كلمة لها نظير، قد قابل الحرفَ الزائدَ منها حرفٌ أصليٌّ من ذلك النظير للإِلحاق [١٩أ]، إلَّا أن يمنع من ذلك مانع.

وقد[٦] تقدَّم ما يُعلم به أنّ الحرف مُلحَق في الأفعال، عند ذكر الأفعال. وأمّا في الأسماء فإذا كان المزيد منها في مقابله حرف أصليّ، من بناء آخر على وَفق[٧] البناء الذي فيه الحرف الزائد، قضيت عليه بأنه للإِلحاق، إلَّا أن يكون ذلك الحرف ألفًا غيرَ آخِر، أو ياء أو واوًا حركةُ ما قبلَهما من جنسهما، نحو: قَضِيب وعَجُوز، أو ميمًا أو همزة في أوّل كلمة.

أمّا الألف فإنها لم يُلحَق بها حشوَ الكلمة، لأنها لو جعلت للإِلحاق لم تكن إلَّا منقلبة، كما أنَّ ألف الأصل لا تكون إلَّا منقلبة. فإذا قدَّرتها منقلبة لم يخلُ من أن يكون الحرف الذي انقلبتْ عنه ساكنًا أو متحرّكًا. فلا يُتصوَّر أن يكون ساكنًا، إذا لا موجب لإِعلاله. ولا يُتصوَّر أن يكون متحركًا، لأنه يؤدّي إلى تغيّر الملحق عن بناء ما أُلحق به، وذلك لا يجوز. ولذلك احتملوا ثقل اجتماع المثلين في قَرْدَدَ ولم يدغموا، لئلَّا يتغيَّر عن بناء ما أُلحق به، وهو جَعْفَر، فلا يحصل الغرض الذي قُصد به، من تصيير الملحق على وفق الملحق به في الحركات والسَّكنات وعدد الحروف. وأمَّا إذا كانت طرفًا فيتصور الإِلحاق بها، لأنها إذ ذاك تُقدَّر منقلبة عن حرف متحرّك. ولا يكون ذلك تغييرًا لبناء الملحق عن أن يكون على مثال ما أُلحق به، لأنَّ حركة الآخر ليست من البناء.

وأمَّا الياء المكسورُ ما قبلها والواو المضمومُ ما قبلها فأُجريا في منع الإِلحاق بهما مُجرَى

---

(١) الفرزدق. ديوانه ص٥٧٠ والكتاب ١: ١٠.

(٢) م: زنديق.

(٣) القبعثرى: الجمل الضخم العظيم.

(٤) الكنهبل: شجر عظام.

(٥) م: ومهما.

(٦) سقط من م حتى «لم يدغم مثل قردد». وانظر الورقة ١٥.

(٧) في حاشية ف: وفق بالفتح لا غير.

الألف، لشبههما بها في الاعتلال والمدّ.

وأمّا الهمزة والميم أوّلًا فلم يُلحق بهما، لأنّ العرب قد عزمت على زيادتهما أوّلًا، إذا كان بعدهما ثلاثة أحرف أصول، إلّا فيما شذّ، على ما يُبيَّنُ في موضعه[1]. فلمّا عزموا على ألّا يكونا أصلين لم يستعملوهما في ذينك الموضعين للإلحاق، لأنّ في ذلك تقريبًا لهما من الأصول، وتنزيلًا لهما منزلتها، فيكون ذلك نقضًا لِما اعتزموه من زيادتهما. وممّا يُبيِّنُ لك أنهما ليسا للإلحاق وجودُ «أشدّ» و«مَفَرّ» في كلامهم، والأصل «أَشْدَد» و«مَفْرَر». فلو كانا للإلحاق لم يُدغما كما لم يُدغم مثل قَرْدَد.[2]

فإن قال قائل:[3] ولأيِّ شيء خَصُّوا هذه الأحرف العشرة بالزيادة، من بين حروف المعجم؟ فالجواب أنَّ أُمَّهاتِ هذه الزوائد، والذي[4] هو زائد منها بحقّ الأصالة، الواو والياء[5] والألف، لكثرة دورها في الكلام واستعمالها؛ ألا ترى أنه لا تخلو كلمة منها أو من بعضها. أعني الحركاتِ: الضَّمَّةَ والكسرةَ والفتحةَ، لأنَّ الضَّمةَ بعضُ الواو، والكسرةَ بعضُ الياء، والفتحةَ بعضُ الألف؟ ولمّا كانت أُمَّهاتِ الزوائد لذلك كانت أكثر الحروف زيادةً، على ما يُبيَّن بعدُ،[6] إن شاء الله.

وأمّا الهمزة والتاء والميم[7] والنون فزِيدَت لشبَهِها بحروف العِلَّة:

أمّا الهمزة فشبَهُها بحروف العِلَّة من جهة كثرة تغييرها، بالتسهيل والحَذف والبَدل.

وأمّا التّاء فأشبهت الواو من جهة تقارب مخرجيهما. ولذلك أُبدِلَت منها في مثل: تُراث وتُكأة، لأنهما من: وَرِثتُ وتَوكّأتُ.

وأمّا الميم فمضارِعةٌ للواو أيضًا، من جهة تقاربهما في المخرج، ومضارعةٌ لحروف العِلَّة كلِّها، من جهة الغُنَّةِ التي فيها، الشبيهةِ باللِّين الذي في حروف العِلَّة، لأنَّ الغُنَّة فضلُ صوت في الحرف كما أنَّ اللِّين كذلك.

وأما النُّون فأشبَهتْ أيضًا حروفَ العِلَّة، من جهة الغُنَّة التي فيها.

---

(١) في الورقتين ٢١ و٢٢.
(٢) ينتهي ههنا الخرم في م.
(٣) م: فان قيل.
(٤) سقطت الواو من ف.
(٥) ف: الياء والواو
(٦) في الورقة ٢٧.
(٧) م: والميم والتاء.

ولـمّا كانت هذه الحروف قريبة الشبه من حروف العِلّة كانت تليها في كثرة الزيادة، على ما يُبيَّنُ بعدُ، إن شاء الله تعالى.

وأمّا السين واللّام والهاء فإنها زِيدت لشَبَهها بالحروف المشبَّهة بحروف العِلّة:[1]

أمّا اللّام فمُشْبِهةٌ للنُّونِ، من حيثُ تَستطيلُ في مخرجها حتّى تلحقَ بمخرج النون، على ما يُبيَّنُ في الإدغام.

وأمّا السين[2] فإنها تُشبه التاء، لهمسها [١٩ب] وتقارب مخرجيهما.

وأمّا الهاء فمُشْبِهةٌ للهمزة، من جهة تقارب مخرجيهما، لأنهما من حروف الحلق.

ولـمّا كانت هذه الحروف لم تُشْبِه حروف العِلّة، بل أَشبهت المُشبَّه بها، لم تجئ مزيدةً إلّا في ألفاظ محفوظة، وأماكنَ مخصوصة لا تتعدّاها. فهي أقلُّ الحروف زيادة لذلك.

(١) م: «لحروف». ف: زيدت لشبهها بالحروف المشبهة بالحروف المشبهة بحروف العلة.
(٢) م: التاء.

ذِكْرُ الأَمَاكِنِ
الَّتِي تُزَادُ فِيهَا هٰذِهِ الحُرُوفُ

باب اللّام

أمّا اللّام(١) فإنها تُزاد في: «ذلِك» و«تِلك»، بفتح التاء وكسرها، و«تالِك» و«أُولالِك» و«هُنالِك». والدليل على زيادتها في هذه الأشياء قولُهم في معناها: ذاك وتِيك وأُولاك(٢) وهُناك.

وتُزاد أيضًا في عَبْدلٍ وفي زَيدلٍ وفي فَحْجَلٍ.(٣) فالدليل على زيادتها في زيدل أنَّ معناه «زيد»، وكذلك أيضًا عبدل(٤) دليلُ زيادةِ لامِه كونُه في معنى «عَبْد».

وزعم أبو الحسن(٥) أنَّ معنى عبدل:عبدالله. فعلى هذا تحتمل هذه اللّام أن تكون زائدة على «عبد» من «عبدالله». ويحتمل أن تكون هذه اللّام من «الله» فيكون عَبْدَلٌ على هذا اسمًا مركّبًا من «عبد» و«الله»، كما فعلوا ذلك في عبد الدار وعبد قيس، فقالوا: عَبْدَرِيٌّ وعَبْقَسِيٌّ. فلا تكون اللّام على هذا زائدةً، بل هي بعض اسم. إذ لو جعلناها زائدة لوجب أن تكون الراء من عَبْدَرِيّ والقاف من عَبْقَسِيّ زائدتين، والراء والقاف ليسا من حروف الزيادة. وأمّا فَحْجَلٌ فالدليل على زيادة لامه أنه في معنى الأفحج.

---

(١) في حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن القطاع أن اللام تزاد ثانية في قِلْفع – وهو ما تشقق من الطين – وثالثة في هَمْلع للسريع، ورابعة في عبدل ونهشل، وخامسة في خفنجل – وهو الأفحج – وسادسة في شَراحِيل. وتزاد في «ذلك» وهنالك»، وفي الفعل جحفلته أي: قلبته، وادلهمّ الليل من الدهمة. وانظر الارتشاف ١: ١٠٨ – ١٠٩.

(٢) م: «أولئك». وانظر المنصف ١: ١٦٥. وقال أبو حيان: وليس بجيد، لأنها ليست في بينة الكلمة. الارتشاف ١: ١٠٨.

(٣) الفحجل والأفحج: المتباعد الفخذين. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن مالك: وفي هِدمِل. وهو الثوب الخلق.

(٤) م: عبدل أيضًا.

(٥) الأخفش: الأوسط.

وحكى[1] عليُّ بن سليمان، عن أبي العباس المبرّد، أنه كان يقول: العَثْوَلُ:[2] الطويل اللحية. وهو مأخوذ من قولهم: ضِبْعانٌ أعثَى، وضَبُعٌ [عَثواءُ]، إِذ كانا كثيرَي [الشَّعر]. وكذلك يقال للرجل والمرأة. فاللّام من عَثْوَلٍ زائدة [كما] أنها في فحجل كذلك.

فأمّا فَيشَلةٌ[3] وهَيقَلٌ[4] وطَيسَلٌ[5] فيمكن أن تجعل اللّام فيها[6] زائدةً، لأنه يقال «فَيْشةٌ» في معنى فَيشَلة، و«هَيقٌ» في معنى هَيقَل،[7] و«طَيسٌ» في معنى طَيسَل. ويمكن أيضًا أن تجعل اللّام أصليّةً والياء زائدة، لأنَّ زيادة الياء أوسعُ من زيادة اللّام، فتكون هذه الألفاظ متقاربةً وأُصولُها مختلفة، نحو: ضَيَّاط[8] وضَيطار،[9] وسَبِط وسِبَطْر؛ ألا ترى أنَّ الراء لا تزاد، وأنَّ ضَيَّاطًا وضَيطارًا، وسَبِطًا[10] وسِبَطْرًا، متقاربةٌ وأصولُها مختلفة؟

ولا يُحمل زيدل إِلّا على زيادة اللّام، لأنَّ استعمال زيد أكثر من استعمال زيدل. فدلَّ ذلك على أنَّ زيدًا هو الأصل، وأن اللّام زائدة.

وكذلك فَحْجَلٌ وعَبْدَلٌ اللّام فيهما زائدة، ولا يجعلان من ذوات الأربعة، ويجعلُ عبد وأفحج من ذوات الثلاثة، فيكونَ من باب: ضَيَّاط وضَيطار، لأنَّ عبدًا وأفحج هما الأصلان، لكثرة استعمالهما وقلّة عبدل وفحجل.

فأمّا فَيشةٌ وفَيْشلةٌ وهَيقٌ وهَيقَلٌ وطَيسٌ وطَيسَلٌ، فكلّ واحد من هذه الألفاظ قد كَثُرَ استعماله. فلذلك ساغ تقديرُ كلّ واحد منهما أصلًا بنفسه.

وزعم محمّد بن حَبيبَ أنَّ اللّام من عَنْسَلٍ[11] زائدة، لأنه في معنى عَنْس. والصحيح ما

(1) سقط من النسختين حتى قوله «في فحجل كذلك». وألحقه أبو حيان بحاشية ف. وهو بخلاف يسير في التاج (عثل). وعنه أثبتنا الكلمات المخرومة. وعلي بن سليمان هو أبو الحسن الأخفش الأصغر، أخذ عن ثعلب والمبرد وتوفي سنة ٣١٥. بغية الوعاة ٢: ١٦٧.
(2) انظر الكامل ص٤٦٩.
(3) الفيشلة: رأس الذكر.
(4) الهيقل: الظليم. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن كتاب الجماهير لقطرب أن أبا عبيدة خالف الخليل وزعم أن اللام زائدة، والصواب أن الياء هي الزائدة.
(5) الطيسل: الكثير من كل شيء.
(6) م: فيهما.
(7) م: يقال فيشه وهيق في معنى هيقل وفيشلة.
(8) الضياط: الرجل الغليظ.
(9) الضيطار: الرجل الغليظ الضخم اللئيم.
(10) سقط من م.
(11) العنسل: الناقة السريعة. ومحمد بن حبيب لغوي نحوي إخباري. توفي سنة ٢٤٥. بغية الوعاة ١:٧٣.

ذهب إليه سيبويه،[1] من أنَّ لامه أَصليَّةٌ، وأنه مشتقّ من العَسَلان - وهو عدو الذئب - والنون زائدة لأنَّ زيادة النون أسهلُ من زيادة اللّام، واشتقاقُهُ واضح لا تكلُّفَ فيه.

وأمّا ازلَغَبَّ[2] الفَرخُ أي: زَغَّبَ.[3] فلامه أصليَّة، لأنّ «ازلغبَّ» في معنى «زَغَّبَ»[3] كثيرُ الاستعمال، فينبغي أن يُجعل أصلًا بنفسه،[4] ولا تُجعل اللّام زائدة، لقلّة زيادة اللّام. وبالجملة فإنَّ «ازلغَبَّ» فِعْلَّ، ولا تُحفَظ[5] زائدة في فعل.

فهذه جملة[6] الألفاظ التي زيدت اللّام فيها.

(١) الكتاب ٢: ٣٥٠.
(٢) ازلغب: شوَّك ريشه قبل أن يسودّ.
(٣) ضبطت الغين في ف بالفتح مشددة، والكسر معًا.
(٤) م: برأسه.
(٥) أي: اللام.
(٦) سقط من م.

باب الهاء

أمّا الهاء فتُزاد لِبيان الحركة، في نحو: فِهْ، وارمِهْ،[1] وزعم أبو العبّاس[2] أنها لا تُزاد في غير ذلك. ولذلك لم يجعلها من الحروف الزوائد كما تقدَّم[3]. والصحيح أنها تُزاد في غير ذلك، إِلّا أنَّ ذلك قليلٌ جدًّا. فالذي زِيدت فيه من غير ذلك: أُمَّهَةٌ[4] وهِجْرَعٌ وهِركَولةٌ وهِبْلَعٌ[5] وأَهْراقَ وأَهْراحَ الماشِيةَ.

أمّا أُمَّهة ففيها خلاف، فمنهم من جعل الهاء فيه[6] زائدةً، ومنهم من جعلها أصليَّةً. فالذي [٢٠أ] يجعلها[7] زائدة يستدلُّ على ذلك بأنها في معنى الأُمِّ. قال:[8]

* أُمَّهَتي خِندِفُ، والياسُ أَبِي *

أي: أُمّي. إِلّا أنَّ الفرق بين أُمَّهة وأُمّ أنَّ «أُمَّهة» إِنما تقع في الغالب على مَن يَعقل، وقد تُستعمل فيما لا يَعقل. وذلك قليل جدًّا، نحو قوله:[9]

قَوّالُ مَعرُوفٍ، وفَعّالُهُ عَقّارُ مَثنَى، أُمَّهاتِ الرِّباعْ

---

(١) في حاشية ف بخط أبي حيان أن هذه الهاء ليست من بنية الكلمة، فينبغي ألا تعد في حروف الزيادة انظر الارتشاف ١: ١٠٦.

(٢) كذا. ومثله في ص١٣٨ وسر الصناعة. وجاء في اللسان والتاج (أمم) خلاف ذلك.

(٣) انظر ص١٣٨ والمقتضب ١: ٥٦.

(٤) م: «أمهة». وفي حاشية ف بخط أبي حيان أن الهاء زيدت للفرق بين من يعقل ومن لا يعقل، وعن ابن مالك أن الهاء زائدة في سلهب، وعن ابن القطاع أنها تزاد أولًا... انظر الارتشاف ١٠٧:١.

(٥) م: هجرع.

(٦) كذا بتذكير الضمير.

(٧) ف: جعلها.

(٨) قصيٌّ بن كلاب. شرح الملوكي ص٢٠٣ وشرح الشافية ٢٨٣:٢ وشرح شواهده ص٣٠١ - ٣٠٨ والأمالي ٣٠٥:٢ والسمط ص٩٥٠ والعيني ٥٦٥:٤ والمزهر ١٧٩:١ والخزانة ٣٠٦:٣ والجمهرة ٢٦٧:٣ واللسان والتاج (أمم).

(٩) السفاح بن بكير. شرح اختيارات المفضل ص١٣٦٣ وشرح الملوكي ص٢٠٢ ورصف المباني ص٤٠٢ وسر الصناعة ٥٦٥:٢. ومثنى أي: اثنتين اثنتين. والرباع: ما نتج في أول النتاج.

و«أُمّ» يقع في الغالبِ على ما لا يَعقل، وقد يقع على العاقل، نحو قوله:(١)

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيطِلَ أُمُّ سَوءٍ عَلى بابِ اسْتِها صُلُبٌ، وشامُ

وممّا يدلّ أيضًا، على زيادة الهاء(٢) في «أُمَّهَة»، قولُهم: أُمٌّ بَيِّنةُ الأُمومة، بغير هاء. ولو كانت أصليّةً لثبَتَتْ في المصدر.

والذي يجعلها أصليّةً يستدلّ على ذلك بما حكاه صاحب «العَين»،(٣) من قولهم: تأمَّهْتُ أُمًّا. فتأمَّهتُ: «تَفَعَّلْتُ» بمنزلة «تَنبَّهتُ»، مع أنَّ زيادة الهاء قليلة جدًّا، فمهما أمكن جعلها أصليّة كان ذلك أولى فيها.

والصحيح أنها زائدةٌ، لأنَّ الأُمُومة حكاها أئمّة اللغة. وأمّا «تأمَّهتُ» فانفرد بها صاحب العين. وكثيرًا(٤) ما يأتي في كتاب «العَين» ما لا يَنبغي أن يُؤخذ به، لكثرة اضطرابه وخلله.

وأمّا هِجْرَعٌ وهِبْلَعٌ وهِرْكَولةٌ فزعم أبو الحسن أنَّ الهاء فيها زائدة، واستدلّ على زيادتها بالاشتقاق. فأمّا هِجْرَعٌ فهو الطويل، فكأنه مأخوذٌ من الجَرَع. وهو المكان السهل المنقاد. وأمّا الهِبْلَعُ فالأَكُول، ففيه معنى البَلع. وأمّا الهِرْكَولةُ فهي التي تَركُلُ في مِشيتِها. فالهاء فيها(٥) زائدة. وبعض العرب يقول هِرْكْلةٌ وهُرَكِلةٌ. وينبغي أن تجعل الهاء فيها أصليّة.(٦)

والصحيح أنَّ الهاء في هِبْلَع زائدةٌ، لوضوح اشتقاقه من البلع. وأمّا هِجْرَع فوجه الجمع بينه وبين الجَرَع ليس له ذلك الوضوح الذي لِهِبْلَع. فينبغي أن تجعل الهاء أصليّة، وألّا تُجعل من لفظ الجَرَع. على أنَّ أحمد بن يحيى قد حكى: هٰذا أَهْجَرُ من هذا، أي: أَطوَلُ منه.(٧) فيحتمل أن يكون من لفظ هِجْرَع، وحُذِفت لامه.(٨) ويكون في قولهم «أَهجَرُ من كذا» دلالةٌ على أصالة الهاء.

وأمّا الهِرْكَولة فقد حكى أبو عُبيدة أنها الضَّخمةُ الأوراكِ. فعلى هذا تكون الهاء أصليّةً، إذ لا اشتقاق يقضي بزيادة الهاء، لأنه على هذا ليس مأخوذًا من «رَكَلَ». فإذا ثَبَتَ أنَّ الهاء في هِركَولة

(١) جرير. ديوانه ص٥١٥. والصلب: جمع صليب. والشام: جمع شامة.
(٢) م: ومما يدل على زيادة الهاء أيضًا.
(٣) انظر العين والمحكم والقاموس واللسان والتاج (أمه).
(٤) م: وكثير.
(٥) م: فيه.
(٦) في حاشية ف بخط أبي حيان عن المحكم لابن سيده أن الهاء أصلية ورجل هراكل: ضخم جسيم.
(٧) سقط من م. وانظر مجالس ثعلب ص٤٥٧ حيث زاد: وأحسن.
(٨) يريد: اللام الثانية، أي: العين.

أصليّة، عند من يجعله واقعًا على الضخمة[1] الأوراك، فكذلك ينبغي أن يُجعل،[2] إذا وقع على المرأة التي تركل في مِشيتها، وألّا يُجعل ذلك مشتقًّا من «رَكَلَ»، بل اسم للمرأة التي تركل في مِشيتها، إذ قد[3] ثَبَتَتْ أصالتها في موضع.

وكذلك هُلَقِمٌ من قول الراجز:[4]

* هُلَقِمٌ، يأكُلُ أَطرافَ النُّجُدْ *

ينبغي أن تكون الهاء فيه زائدة، لأنه من اللَّقم. إلّا أنه لا ينبغي أن يُجعل مستدرَكًا على سيبويه، لأنه لا يُحفظ في نثر. وأمّا هِبْلَعٌ فينبغي أن يُجعل من الفوائت.

وأمّا أهْراقَ، وأهْراحَ الماشيةَ، فإنّ الهاء فيهما[5] زائدة، لأنهما في معنى: أَراقَ وأَراحَ.

فإن قيل: إنّما ينبغي أن يُجعل هذا من البدل، لأنَّ قياس[6] قول سيبويه[7] في أَسْطاعَ: «إنَّ السين عِوَضٌ من ذَهاب حركة العين» أن يكون الأمر في «أَهْراقَ» و«أَهْراحَ» كذلك. فالجواب أنه ينبغي أن يُجعل[8] ذلك في باب البدل من وجه، وفي باب الزيادة من وجه. وسنُبيِّنُ[9] ذلك في فصل[10] السين، إن شاء الله تعالى.

---

(١) م: الضخم.

(٢) ف: يحمل.

(٣) في النسختين: «إذ وقد». وكذلك في ص٣٢٩. وانظر ص٢٠٤ و٢٢٥ و٤٣٠.

(٤) سر الصناعة ص٥٧٠ واللسان والتاج (هلقم). وفي حاشية ف بخط أبي حيان أن الهاء زائدة في هِلقام وهزَنبَر وهمَّع. انظر الارتشاف ١:١٠٧.

(٥) م: فيها.

(٦) سقط من م.

(٧) الكتاب ١:٨.

(٨) م: يورد.

(٩) م: وسيبين.

(١٠) كذا. والصواب: باب.

باب السين

وأمّا السين فتُزاد[1] في «استفْعَلَ» وما تَصَرَّف منه،[2] من مضارع واسم فاعل واسم[3] مفعول ومصدر. وتزاد[4] أيضًا في الوقف، لتبيين كسرة الكاف من المؤنَّث، في لغة بعض العرب، نحو: مَرَرْتُ بِكِسْ، وأَكرَمْتُكِسْ.[5] وزيادتها في هذين المكانين بيِّنةٌ، لا يُحتاج إلى إقامة دليل عليها. أمّا في الوقف فلكونها لم تجعل كالجزء ممّا دخلت عليه، فبانت لذلك زيادتها. وأمّا في «استفعَلَ» فلكونه أبدًا مبنيًّا من فعل ثلاثيّ، فبانت لذلك زيادتها [٢٠ب]، لوضوح ردّها إلى الثلاثيّ غير المزيد.

وأمّا[6] «استخَذَ فلانٌ» من قول العرب: استخَذَ فلانٌ أرضًا، ففي ذلك قولان:

أَحدهما: أنه يجوز أن يكون في الأصل «اتَّخَذَ» وزنه «افتَعَلَ» من قوله تعالى:[7] ﴿لَتَخِذْتَ[8] عَلَيهِ أَجرًا﴾، ثمّ أَبدلوا السين من التاء الأولى التي هي فاء [الكلمة]،[9] كما أَبدلوا التاء من السين في سِتّ، لأنَّ أصلها «سِدْسٌ» بدليل قولهم: أَسداس. فلمّا أبدلوا التاء من السين، فقالوا «سِدْتٌ»، أدغموا الدال في التاء. وإنّما جاز ذلك لأنَّ السين والتاء مهموسان، فجاز إبدال كلّ واحد منهما من الآخر، بسبب ذلك.

---

(١) في حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن القطاع مواضع زيادة السين، وهي في الارتشاف ١:١٠٦.
(٢) انظر سر الصناعة ١:٢٠٩ - ٢١٤. وفي حاشية ف بخط أبي حيان أن تعبير ابن عصفور غير جيد، لأن المصدر هو الذي تصرفت منه الأفعال والمشتقات.
(٣) ف: أو اسم فاعل أو اسم.
(٤) سقطت الواو من م.
(٥) في حاشية ف بخط أبي حيان: «وبعضهم يزيد الشين. وهو شاذ». وفي الارتشاف أن ذكر هذا في الزيادة غير جيد لأنه لم يدخل بنية الكلمة.
(٦) م: فأما.
(٧) الآية ٧٨ من سورة الكهف.
(٨) قراءة أبي عمرو وابن كثير. انظر التبيان ٧:٧٦. م: لتّخذت.
(٩) من م. وفي سر الصناعة: فاء افتعل.

والآخر: أن يكون أصله «استتخذَ» على وزن «استفعَلَ» من «تَخِذَ» أيضًا، فحُذِفت التاء الثانية التي هي فاء الفعل استثقالًا للمثلين، كما حذفوا التاء الأولى من «اتَّقى» كراهيةً لاجتماع المثلين أيضًا،[1] فقالوا «تَقَى يَتَقِي». قال الشاعر:[2]

تَـقُـوهُ، أَيُّـهـا الـفِـتـيـانُ، إِنّـي رأيـتُ اللهَ قَـد غَـلَـبَ الـجُـدُودا

يريد: اتّقُوه. فعلى هٰذا تكون السين زائدة. وعلى الأول تكون بدلًا من أصل.

والصحيح من هذين القولين عندي الثاني، لأنه قد ثَبَتَ حذف إحدى التاءين لاجتماع المثلين في «تَقَى»، وباطّراد إذا كانت المحذوفة زائدة في مثل «تَذَكَّرُ» و«تَفكَّرُ»، تُريد:[3] تَتَذكَّرُ وتَتَفكَّرُ. ولم يثبت إبدال السين من التاء، بل ثَبَتَ عكسه. والبدل في مثل هذا ليس بقياس، فيقالَ به حيث لم يُسمع. فلذلك كان الوجه الثاني أحسن الوجهين عندي، لأنَّ فيه الحملَ على ما سُمع مثله.

وأمّا «أَسْطاعَ»[4] فالسين عند سيبويه فيه عِوَض من ذَهاب حركة العين منها. وذلك أنَّ أصله «أَطْوَعَ»، فنُقِلتْ فتحة الواو إلى الطاء فصار «أَطَوْعَ»، ثمّ قُلبت الواو ألفًا لتحرّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها في اللفظ، ثمّ زيدت السين عوضًا من ذهاب الحركة من العين – وهي الواو – بجعلها على الفاء. وقد تَعقَّبَ المبرّدُ ذلك على سيبويه، فقال: إنّما يُعَوَّضُ من الشيء إذا فُقِدَ وذَهبَ. فأمّا إذا كان موجودًا في اللفظ فلا. وحركة العين التي كانت في الواو موجودة في الطاء.

والذي ذهب إليه سيبويه صحيحٌ. وذلك أنَّ العين لمّا سَكنتْ تَوهَّنتْ لسكونها، وتَهيّأت للحذف عند سكون اللّام. وذلك في نحو: لم يُطِعْ وأَطِعْ وأَطَعْتُ. ففي هذا كلّه قد حُذِفَتِ العينُ لالتقاء الساكنين. ولو كانت العين متحرّكةً لم تُحذف،[5] بل كنتَ تقول: «لم يُطْوِعْ» و«أَطْوِعْ» و«أَطْوَعْتُ». فزيدت السينُ لتكونَ عوضًا من العين متى حُذِفَت. وأمّا قبل حذف العين فليست بعِوَضٍ، بل هي زائدة. فلذلك ينبغي أن يجعل «أَسْطاعَ» من قَبيل ما زيدت فيه السين، بالنظر إليه قبل الحذف. ومن جعل «أَسْطاع» من قَبيل ما السينُ فيه عِوَضٌ فبالنظر إلى الحذف.

(١) أغفل سقوط همزة الوصل لتحرك ما بعدها.

(٢) خداش بن زهير. النوادر ص٤ والمنصف ١: ٢٩٠ وسر الصناعة ١: ٢١٠ وإصلاح المنطق ص٢٨ والعيني ٢: ٣٧١. والجدود: جمع جد. وهو الحظ.

(٣) م: يريد.

(٤) الكتاب ١: ٨. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن كتاب «اللباب» أن في هذه الكلمة خمس لغات [هي في الارتشاف ١: ١٠٦] وأن السين زائدة في أسطاع.

(٥) م: «لما حذفت». وكذلك عبارة سر الصناعة.

وكذلك الأمر في «أَهْراقَ» و«أَهْراح». أعني: من أنه يَسوغ أن تُورَدا[1] في العِوَض بالنظر إليهما بعد الحذف، وفي الزيادة بالنظر إليهما[2] قبل الحذف.

فإن قيل: فإن سيبويه قد جعل السين عِوَضًا من ذهاب حركة العين، لا كما[3] ذهبتَ إليه من أنها عِوَض متى ذهبت[4] العين. فالجواب عن ذلك[5] شيئان:

أَحدهما: أنه يمكن أن يكون أراد بقوله «مِن ذَهابِ حركة» أي: زادوا من أجل ذهابِ حركةِ العينِ. لأنَّ زيادة السين لتكون مُعدَّة للعِوَضيَّة إنّما كان من أجل ذَهابِ حركةِ العين، لأنَّ ذهاب حركة العين هو الذي أوجب حذف العين عند سكون اللّام.

والآخر: أن يكون جَعلَ السين عِوَضًا من ذهاب حركة العين، وإن كانت إنما هي عِوضٌ من العين في بعض المواضع[6]، لأنَّ السبب في حذف العين إنّما هو ذَهاب الحركة. فأقام السَببَ مَقام المُسبَّب. وإقامة السبب مَقامَ المُسبَّبِ كثيرٌ جدًا.

وقال الفرّاء: شَبَّهُوا «أَسْطَعتُ» بـ«أَفعَلتُ». فهذا يدلّ من كلامه[7] على أنَّ أصله «اِسْتَطَعتُ». فلمّا حُذِفَتِ التاء بقي على وزن «اِفعَلتُ»، ففُتِحتِ [٢١أ] الهمزة وقُطِعتْ. وهذا الذي ذهب إليه غيرُ مَرضيّ، لأنه لو كان بقاؤه على وزن «اِفعَلتُ» بعد حذف التاء يوجب قطع همزته لما قالوا «اِسطاع» بكسر الهمزة وجعلها للوصل. واطّرادُ ذلك عندهم وكثرتُه يدلّ على فساد مذهبه.

فإن قيل: ما ذهب إليه سيبويه، من[8] زيادة السين لتكون مُعدّة للعِوَض، لم يثبت. فينبغي أن يحمل «أسطاعَ» على ما ذهب إليه الفرّاء. قيل: قد ثَبَتَ أنَّ العرب تزيد غير السين لذلك في «أَهْراقَ» و«أَهْراحَ»، فيُحمل «أَسْطاع» على ذلك. وأمّا قطع همزة الوصل، لأنَّ اللفظ قد صار على وزن ما همزته همزةُ قَطعٍ، فلم يستقرَّ في موضع من المواضع.[9]

---

(١) م: تورد.
(٢) م: إليها.
(٣) م: العين كما.
(٤) م: حذفت.
(٥) م: هذا.
(٦) م: في موضع من المواضع.
(٧) سقط «من كلامه» من م.
(٨) زاد في م: أنَّ.
(٩) في حاشية ف بخط أبي حيان عن «إيجاز التعريف» لابن مالك أنه تحتمل زيادة السين في ضُغبُوس – وهو صغير القثاء – لقول العرب: ضَغِبتِ المرأة. والزيادة في قدموس بمعنى قديم أظهر.

باب الهمزة

الهمزة[1] لا يخلو أن تقع أوّلًا أو غير أوّل. فإن وقعت غيرَ أوّل قُضي عليها بالأصالة، ولا يحكم عليها بالزيادة إلَّا أن يقوم على ذلك دليل. وذلك أنَّ الهمزة إذا وقعت غير أوّل، فيما عُرف له اشتقاق أو تصريف، وُجِدت أصليّة، ولم تُوجد زائدة إلّا في ألفاظ يسيرة. وهي:

شَمْأَلٌ وشأْمَلٌ[2] بدليل قولهم: شَمَلَتِ الريحُ. ولو كانت الهمزة أصليّةً لقالوا «شَأْمَلَتْ» و[3] «شَمْأَلَتْ».

وجُرائِضٌ،[4] لأنهم قالوا[5] في معناه: جِرْواضٌ.

وحُطائِطٌ، لأنه الصغير المَحطُوط عن قَدره المعتاد.

وقُدائِمٌ، لأنه في معنى: قديم.

والنِّئْدُلانُ،[6] لأنهم يقولون في معناه: النِّيْدُلان. قال:[7]

نِفْرِجةُ الهَمِّ، قَلِيلُ ما النَّيلْ ... يُلقَى علَيهِ النِّيدُلانُ، باللَّيلْ[8]

---

(١) انظر سر الصناعة ١:١٢١ – ١٣٤ والكتاب ٢:٣٤٣ – ٣٤٤. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن القطاع مواضع زيادة الهمزة من الأسماء والأفعال. وانظر الارتشاف ١:٩٤ .

(٢) الشمأل والشأمل: ريح الشمال.

(٣) م: أو.

(٤) في حاشية ف بخط أبي حيان أن الجرائض: الجمل الشديد الضخم.

(٥) م: بدليل قولهم.

(٦) في حاشية ف: يقال: نَيذُلان.

(٧) حريث بن زيد الخيل. شرح شواهد الإيضاح ص٦٢٣ ورصف المباني ص٣٣١ وشرح الملوكي ص١٤٨ وسر الصناعة ١:١٢٥ والمنصف ١:١٠٦ واللسان والتاج (ندل) و(فرج). والنفرجة: الجبان الضعيف. وفي النسختين: «قليل النيل». وألحقت «ما» بحاشية ف بخط أبي حيان. وفيها أيضًا بخطه عن «المحكم»: رجل نِفرِج... والنفرج: القصّار.

(٨) م: «تفرجة». وفي حاشية ف بخط أبي حيان: ويقال تفرجة بالتاء، وعن صاحب «سفر السعادة» زيادة الهمزة في رئبال، وفي غِرقِئ عن أبي إسحاق أيضًا، وعن أبي زيد زيادة الهمزة في شِئزارة للسيئ الخلق.

والنَّيدلان هو الذي يُسمَّى الكابوسَ.

وضَهْيأٌ، لأنهم يقولون في معناه: ضَهْياءُ. وحروف ضَهْياء الأصولُ إنما هي الضاد والهاء والياء، فكذلك ضَهْيأٌ المقصور. وأيضًا فإنَّ الضهيأ: المرأة التي لا تحيض، وقيل: التي لا ثديَ لها. فهو على هذا مشتق من «ضاهيَتُ» أي: شابَهتُ.[1] قال تعالى:[2] ﴿يُضاهُونَ قَولَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَبلُ﴾. فالهمزة على هذا زائدة.

وزعم الزَّجَّاجُ أنه يجوز أن تكون همزة ضَهيأ أيضًا أَصليّةً، وياؤه زائدة، ويكون مشتقًّا من «ضاهأتُ» أي:[3] شابَهتُ، لأنه يقال: ضاهَيتُ وضاهأتُ.[4] وهو أولى به، لأنّ أصالة الهمزة غيرَ أوّل أكثرُ من زيادتها. فيكون ضهياء الممدود عنده من «ضاهيَتُ» أي: شابَهتُ، وضَهيأ المقصور من «ضاهأتُ».

وهذا الذي ذهب إليه حسن من طريق الاشتقاق، إلَّا أنه يبقى في ذلك إثباتُ بناءٍ لم يستقرَّ في كلامهم. وذلك أنَّ الهمزة إذا جُعلت أصليّة والياء زائدة كان وزن الكلمة «فَعْيَلًا».[5] وذلك بناء غير موجود في كلامهم، إلَّا أن يكون مكسور الفاء، نحو: طِرْيَم[6] وحِذْيَم.[7]

فإن قلتَ: وكذلك أيضًا جَعْلُ الهمزة زائدةً يؤدّي إلى بناءٍ غير موجود، وهو «فَعْلأ»؛ ألا ترى أنه لم يجيء منه إلَّا ضَهيأ المختلَفُ فيه، والمختلَف فيه لا يُجعل حُجَّة؟ فإذا كان جعلها زائدة أو أصلًا يؤدّي إلى بناء غير موجود فالاصالة[8] أولى، لأنها أكثر. فالجواب أنَّ «فَعْلأً» و«فَعْيَلًا»،[9] وإن كانا بناءين معدومين، ينبغي أن يُحمل منهما على «فَعْلأ»، لأنَّ «فَعْيلًا» يظهر منهم اجتنابه؛ ألا ترى أنه إذا جاء في كلامهم كسروا أوَّله نحو: حِذْيَم وطِرْيَم؟ ولم يظهر منهم ذلك في «فَعْلأ»، لأنهم لم يجتنبوا «فَعْلأً» كما فعلوا ذلك بـ«فَعْيَل».

فثَبَتَ إذًا أنَّ الذي ينبغي أن يُدَّعَى فيه أنه «فَعْلأ»،[10] ويكون من الأبنية التي جاءت في

(١) فوقها في ف: شبهت.

(٢) الآية ٣٠ من سورة التوبة. وهذه قراءة عامة قراء الحجاز والعراق. تفسير الطبري ١٤:٢٠٧.

(٣) سقط حتى «ضاهيت أي» من م.

(٤) وزعم بعض الكوفيين والبغداديين أن ضهيأ وزنها فعلل. فهي رباعية وليس فيها زيادة. انظر تهذيب الألفاظ ص٣٦٨.

(٥) م: فيعلًا.

(٦) الطريم: الطويل.

(٧) والحذيم: الحاذق.

(٨) م: فالأصل له.

(٩) م: فيعلًا.

(١٠) في حاشية ف بخط أبي حيان أن الهمزة زائدة في احبنطأ البطن أي: عظم، لقولهم: حَبِطَ بطنُه أي: انتفخ. عن ابن برّيّ.

كلامهم مفردة، لا ثاني لها. وأيضًا فإنَّ الاستدلال على زيادة همزة ضهيأ بضهياء الممدودة، أو ما في معناها، أولى من الاستدلال بشيء آخر خِلافها. وهو «ضاهأتُ». فلذلك كان هذا المذهب باطلًا.

فهذه جملة ما جاءت فيه الهمزة زائدةً غيرَ أوّل.

فأمّا[1] العألَم والخأتَم وتأبَلٌ[2] وأمثالها فالهمزة فيها بدل من الألف، ولم تُزَد فيها الهمزة ابتداءً. فينبغي [٢١ب] أن تُذكر في باب البدل.

فلمّا قلّت زيادة الهمزة غيرَ أوّل وجب القضاء على ما لم يُعرف أصله، ممّا الهمزة فيه غيرُ أوّل، بالأصالة، نحو: السَّأسَم[3] واطمأنَّ وبُرائل،[4] وأمثال ذلك.

فإن وقعتْ أوّلًا فلا يخلو أن يكون بعدَها[5] حرفان أو أزيَدُ. فإن كان بعدها حرفان خاصَّةً كانت أصلًا، إذ لا بدّ من الفاء والعين واللام. وذلك نحو: أَخَذَ وأَكَلَ وأَمَرَ.

وإن كان بعدها أزيد من حرفين فلا يخلو أن يكون بعدها أربعة أحرف مقطوع بأصالتها فصاعدًا، أو ثلاثةٌ، أو اثنانِ مقطوعٌ بأصالتهما، وما عداهما مقطوعٌ بزيادته، أو محتمِلٌ للزيادة والأصالة.

فإن كان بعدها أربعة أحرف مقطوع بأصالتها فصاعدًا كانت أصلًا. وذلك نحو: إِصطَبل وإِبرَيْسَم[6] وإبراهيم وإسماعيل؛ ألَا ترى أنَّ الصاد والطاء والباء من «إصطبل» مقطوعٌ بأصالتها، لأنها ليست من حروف الزيادة؟ وكذلك اللّام لأنَّ المواضع التي تزاد فيها محصورة كما تَقَدَّم،[7] وليس «إصطبل» منها. وكذلك الباء[8] والراء والسين والميم من إِبريسم، والباء والراء والهاء والميم من إبراهيم،[9] والسين والميم والعين واللّام من إسماعيل. جميع ذلك أصل مقطوع بأصالته.

وإنّما قُطِع بأصالة الهمزة في مثل هذا، لأنَّ بنات الأربعة فصاعدًا لا تلحقها الزيادة من أوَّلها

(١) م: وأما.
(٢) التأبل: الفحا كالكمون والكسبرة ونحوهما.
(٣) السأسم: شجر.
(٤) البرائل: الديك.
(٥) ف: ما بعدها.
(٦) الابريسم: الحرير. وضبطت في ف بكسر الراء وفتحها معًا.
(٧) انظر ص١٤٥ - ١٤٧.
(٨) م: الياء.
(٩) في حاشية ف بخط أبي حيان عن المهاباذي أن همزة إبراهيم أصل، وتصغيره أُبَيْرِه، وجعلها البغداذيون زائدة.

أصلًا، إلّا الأفعالَ نحو: تَدَحرجَ، والأسماءَ الجارية عليها نحو: مُدَحرج. فلمّا كانت هذه الأسماء وأَمثالُها ليست من قبيل الأسماء الجارية على الأفعال قُطِعَ بأنّ الهمزة في أوّلها أصل.

وإن كان بعدها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها قُطعَ بأنها زائدة. وذلك نحو: أفكَلٍ،[1] همزته زائدة. وإنّما قضينا عليها بالزيادة لأنّ كلَّ ما عُرف اشتقاقه من ذلك فالهمزة فيه زائدةٌ، نحو: أَحمر وأَصفر وأَخضر،[2] وأمثال ذلك؛ ألا ترى أنها مشتقّة من الحُمرة والصُّفرة والخُضرة؟ فلمّا كانت كذلك فيما عُرف اشتقاقه حُمِلَ ما جُهِلَ اشتقاقه على ما عُلم، فقُضِي بزيادة الهمزة فيه.

وإن كان بعدها حرفان مقطوع بأصالتهما، وما عداهما مقطوع بزيادته، كانت الهمزة أصلًا، إذ لا بدّ من الفاء والعين واللّام، كما تقدَّم. وذلك نحو: آخِذٍ[3] وآمِرٍ؛[4] ألا ترى أنّ الألف مقطوع بزيادتها، وأنّ الخاء والذال من آخِذٍ،[5] والميم والراء من آمِرٍ، مقطوع بأصالتها؟[6] فلذلك كانت الهمزة أصلًا فيهما وفي أمثالهما.

فإن كان بعدها حرفان مقطوع بأصالتهما، وما عداهما محتمل للأصالة[7] والزيادة، قُضي على الهمزة بالزيادة، وعلى ما عداها ممّا يحتمل الأصالة والزيادة بأنه أصليّ. وذلك نحو إِيْبَنَ[8] والألف من إِشْفًى[9] وأفعًى. فإنك، وإن لم يكن معك اشتقاقٌ ولا تصريف، تقضي بزيادة الهمزة وأصالة ما عداها. وذلك [أنّ][10] إِشْفًى[11] وأَيْبَنَ وأَفعى وأمثال ذلك الهمزةُ في جميع ذلك زائدة، والياء من أيْبَنَ والألف من إِشْفًى[12] وأفعًى أصلان.

وإنّما قُضِي بزيادة الهمزة في مثل هذا لأنّ جميعَ ما ورد من ذلك، ممّا له اشتقاقٌ، الهمزةُ فيه زائدة وما عداها أصلٌ، نحو قوله: هو أَغوَى منه وأَضوَأُ منه و«أَيدَعٌ»،[13] لأنّ «أَغوَى» من الغَيّ، و«أَضوأ» من الضَّوء، ويقولون: يَدَّعتُهُ.[14]

(١) الأفكل: الرعدة. وفي حاشية ف بخط أبي حيان: ولا اشتقاق له.
(٢) ف: وأخضر وأصفر.
(٣) م: أخذ.
(٤) م: أمر.
(٥) م: أخذ.
(٦) في النسختين: بأصالتهما.
(٧) م: يحتمل الأصالة.
(٨) كذ في النسختين، وفوقه في ف: «معًا». فهو يقال بالكسر ويقال بالفتح. وهو اسم رجل من حمير.
(٩) الإشفى: المخرز. م: أشقى.
(١٠) سقط من النسختين.
(١١) م: أشقى.
(١٢) م: أشقى.
(١٣) الأيدع: صبغ أحمر. وقيل: هو الزعفران.
(١٤) م: «يدعنه». وفي حاشية ف: «صبغته بالزعفران». وانظر المنصف ١:١٠٠.

وكذلك جميع ما عُرف له اشتقاق من هذا النوع همزته زائدة، وما عداها أصليّ، إلّا ألفاظًا قليلة شذَّت من هذا النوع. وهي: أَولَقٌ(1) وإِمَّعةٌ وأَيصَرٌ(2) وأَرْطًى(3) [وأَيطَل].(4) فلذلك حملنا ما ليس له اشتقاق، نحو: أَفعًى وإِشفًى وأَيْيَن، على الأكثر فقضينا بزيادة الهمزة.

فإن قيل: فما الدليل على أصالة الهمزة، في هذه الألفاظ الخمسة؟(5) فالجواب [٢٢أ] أنَّ الذي يدلّ على أصالة الهمزة في أيصر أنهم يقولون في جمعه: إِصار، بإثبات الهمزة وحذف الياء. فدلّ على أصالة الهمزة وزيادة الياء. ولا يمكن أن تُجعلَ هذه الهمزة بدلًا من ياء، فيكونَ أصله «يِصار»، ثمّ أُبدلت الهمزة من الياء، لأنَّ الياء لا تُبدل همزةً في أوّل الكلام.

والذي يدلُّ على أَصالة الهمزة في إِمَّعة أنك لو جعلتها زائدة لكان وزنها «إِفعَلة»، و«إِفْعَلةٌ» لا يكون صفة أصلًا، إنما يكون اسمًا غير صفة نحو: إِشفًى وإِنفَحة.(6) فدلَّ ذلك على أنَّ همزتها أصليّةٌ، ويكون وزنها.(7) «فِعَّلةً»، لأنَّ «فِعَّلة» في الصفات موجود نحو: رَجلٌ دِنَّبةٌ.(8) وأيضًا فإنك لو جعلت همزة إِمَّعة زائدة لكانت إِحدى الميمين منه فاء، والأخرى عين، فيكون من باب دَدَنٍ،(9) وهو قليل جدًّا. أعني أن تكون الفاء والعين من جنس واحد. فلمَّا كان جعل الهمزة زائدةً(10) يؤدّي إِلى الدخول في هذا الباب القليل، وإِلى إِثبات مثال في الصفات لم يستقرّ فيها، قُضي بأصالة الهمزة.

وأمّا أَرطًى فالدليل على أصالة الهمزة [فيه] قولهم: أَديمٌ مأروطٌ، أي: مدبوغ بالأرطى. فإثبات الهمزة في مأروط وحذف الألف دليل(11) على أصالة الهمزة وزيادة الألف. وحكى أبو عُمَرَ(12) الجرميّ: أديمٌ مَرْطِيٌّ. فالهمزة على هذا زائدة، والألف أصل.

وأمّا أَولَقٌ فالذي يدلّ على أصالة الهمزة [فيه]، وزيادة الواو، قولهم: أُلِقَ الرَّجلُ، إذا أصابه

(1) الأولق: الجنون. وانظر المنصف ١:١١٣ - ١١٨.
(2) الأيصر: الحشيش.
(3) الأرطى: نبات يدبغ به.
(4) سقط من النسختين. وانظر التعليقة التالية وص١٦٠.
(5) فوقها في ف عن نسخة أخرى «الأربعة». وانظر ص١٦٠.
(6) الإنفحة: شيء يخرج من بطن الجدي الرضيع أصفر، يعصر في صوفة مبتلة في اللبن، فيغلظ كالجبن. وضبطت في ف بتخفيف الحاء وتشديدها معًا، وسقطت من م.
(7) سقط من م.
(8) الدنبة: القصير. م: دنمة.
(9) الددن: اللهو واللعب.
(10) سقط من م.
(11) م: دلالة.
(12) صالح بن إسحاق، فقيه لغوي نحوي بصري توفي سنة ٢٢٥. بغية الوعاة ص٢٦٨. م: أبو علي.

الأَولق. فقولهم «أُلِقَ»، بإثبات الهمزة وحَذْفِ الواو، دليلٌ على أصالة الهمزة وزياد الواو.

فإن قيل: فلعلّ هذه الهمزة بدل من الواو، والأصل «وُلِقَ»، نحو قولهم في «وُعِدَ الرَّجلُ»: أُعِدَ. فالجواب أنه لو كان من قبيل «أُعِد» لقالوا: وُلِقَ، كما يقولون: وُعِدَ. فالتزامهم الهمزة في «أُلق» دليل على أنها أصل. وأيضًا فإنهم قالوا: رَجلٌ مألوقٌ. ولو كانت الهمزة زائدة لقالوا «مَولوقٌ» بالواو. ولا يُتصوَّرُ أن تُقدَّرَ الهمزة في مألوق بدلًا من الواو، لأنَّ مثل هذه الواو لا تُقلب همزة. وسيُبيَّنُ ذلك في البدل.[1]

وزعم الفارسيُّ أنَّ أَولقًا[2] يحتمل ضربين من الوزن: أحدهما ما قدَّمناه من أنه «فَوعَل» وهمزته أصل، من: تألَّقَ البَرقُ. والآخر[3] أنه «أَفعَل» وهمزته زائدة، من: وَلَقَ إذا أسرع، لأنَّ الأَولق: الجنون. وهي توصف بالسرعة.

فإن قيل: فكيف أجاز ذلك، مع قولهم: أُلِقَ ومألوقٌ؟ فالجواب أنه يَجعل الهمزة منهما[4] بدلًا من الواو، والأصل «وُلِقَ» و«مولوقٌ»، ويَجعل هذا من قَبيل البدل اللّازم، فتكون الواو من «وُلِقَ» لـمّا أُبدلت همزةً لانضمامها أُجريت هذه الهمزة مُجرى الأصليّة، فقالوا: مألوقٌ.

فيكون ذلك نظير قولهم: عِيدٌ وأَعيادٌ؛ ألا ترى أنَّ عِيدًا من «عادَ يَعُودُ»، وأنَّ الأصل فيه «عِوْدٌ»، فقُلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فقيل: عِيدٌ؟ وكان يَنبغي إذا جمعنا أن نقول في جمعه «أَعواد» بالواو، لزوال الموجب لقلب الواو ياءً، كما قالوا في جمع رِيح «أَرواح» بالواو، لزوال موجب قلبها ياءً في «ريح»، وهو سكونها وانكسار ما قبلها. قال:[5]

* تَلُفُّهُ الأرواحُ، والسُّمِيُّ *

إلّا أنهم لـمّا أَبدلوا الواو ياءً في «عِيد» أَجروا هذه الياء مُجرى الأصليّة.

إلّا أنّ هذا النوع من البدل – أعني اللّازم – قليلٌ، وأصالة الهمزة أيضًا إذا وقعت أولًا في مثل هذا قليل، فتكافأ الأمران عنده، فلذلك أجاز الوجهين.

والصحيح أنَّ الأولق[6] همزته أصليّة، ولا ينبغي أن يُحمل على باب عِيد وأعياد، لأنَّ مثل

(١) في الورقة ٣٤.

(٢) ف: «أولق». وفي الحاشية بخط أبي حيان عن ابن مالك إجازة الضربين من الوزن.

(٣) نسب ابن جني هذا المذهب في الخصائص ١: ٩ إلى أبي إسحاق الزجاج. وانظر ص٤١.

(٤) م: فيهما.

(٥) العجاج. ديوانه ص٦٩ والصحاح واللسان والتاج (سمو). الأرواح: جمع ريح. والسمي: جمع سماء. وهي المطر.

(٦) م: أولق.

هذا الباب قد سُمع فيه الأصل، فتقول: عِيدٌ وأَعوادٌ. ولم يقولوا «وُلِق»[1] ولا «مَولوقٌ»، في موضع من المواضع. فلذلك وَجب حمل أَولقٍ على أن همزته أصليّة.

ويجوز أيضًا في أَولقٍ أن يكون «فَوعَلًا»، عند من يجعله مشتقًا من «وَلَقَ». ويكون أصله «وَوْلَقًا» [٢٢ ب]، فأُبدلت الواو الواحدة همزة، ولزم على قياس كلّ[2] واوين يجتمعان في أوّل الكلمة.[3] إلَّا أنَّ الأَولى، عند من يجعله[4] مشتقًا من «وَلَق»، أن تكون الهمزة زائدة، ويكون وزنه «أَفْعَل»،[5] لأنَّ «أَفْعَل» أكثرُ من «فَوعَل». وأيضًا فإِن الهمزة ينبغي أن يُوقَفَ فيها مع الظاهر، ولا يُدَّعَى أنها مُبدلةٌ من الواو.

وأمّا[6] أَيطَلٌ فالذي يدلّ على أصالة همزته، وزيادة يائه، قولهم في معناه: إِطْل. فيحذفون الياء ويثبتون الهمزة. ولو كانت الهمزة هي الزائدة لقيل: يِطْلٌ، بالياء. ولا يمكن أن يُدَّعى أنَّ الهمزة بدل من الياء، لما ذكرناه من أنَّ الياء لا تُبدل همزة أوّلًا.[7]

---

(١) م: وَلق.

(٢) م: على كل قياس.

(٣) م: أول كل كلمة.

(٤) م: يجعلها.

(٥) ف: أفعلًا.

(٦) سقطت بقية الباب من م. وفي حاشية ف بخط أبي حيان سقط من هنا إلى آخر الباب في نسخة الخفّاف والخزرجيّ.

(٧) في حاشية ف بخط أبي حيان: بلغت المقابلة مع شيخنا الرضي.

باب الميم

الميم[1] لا تخلو أن تقع أوّلًا أو غير أوّل. فإن وقعت غيرَ أوّلٍ قُضِي عليها بالأصالة. وذلك أنها إذا وقعت غير أوّل، فيما يُعرفُ له اشتقاق، وُجِدت أصليَّةً. نحو: شأمل وكريم وأمثالهما، ممّا لا يُحصى كثرةً؛ ألا ترى أنَّ شأمَلًا ميمُه أصليَّةٌ، بدليل قولهم: شَمَلتِ الريحُ، وأنَّ كريمًا كذلك، لأنه من الكَرَم؟ ولم توجد زائدة إلّا في أماكن محصورة، تُحفَظُ ولا يُقاس عليها. وهي:

دُلامِصٌ ودُمالِصٌ بمعنى بَرّاق. قال[2] الأعشى:[3]

إذا جُرِّدَتْ، يَومًا، حَسِبتَ خَمِيصةً   علَيها، وجِريالَ النَّضِيرِ، الدُّلامِصا[4]

أي: البَرّاق. وقد تُحذَف الألفُ منهما تخفيفًا، كما تُحذف من عُلابِط[5]، فيقال: دُلَمِصٌ ودُمَلِصٌ. والدليل على زيادة الميم فيهما أنهما مشتقان من الدَّلِيص. وهو البريق.[6]

وقُمارِصٌ، لأنه يقال: لَبَنٌ قُمارِصٌ، بمعنى: قارِص.

وسُتْهُمٌ[7] وزُرْقُمٌ[8] وفُسْحُمٌ،[9] لأنها من الزُّرقة والأستَهِ والفُسحة.

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٣٤٠ و٣٥٢. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن القطاع مواضع زيادة الميم في الاسم والفعل. انظر الارتشاف ١: ٩٦ - ٩٧.

(٢) ف: وقال.

(٣) ديوانه ص١٠٨. والخميصة: كساء معلم شبه شعرها به. والجريال: لون الذهب. والنضير: الذهب.

(٤) ف: «النضار». وقد صوبت في الحاشية كما أثبتنا.

(٥) العلابط: اللبن الخاثر الغليظ المتلبد.

(٦) م: البرق. وفي حاشية ف بخط أبي حيان أن سيبويه أغفل قمارصاً وستهمًا، وأن الفارسي جعل الميم فيهما زائدة وأجاز زيادة الهمزة والنون في شئذارة وشنذارة، وأن جذعمة وردت في حديث للإمام علي، وفيها الميم زائدة، على قول القاسم بن سلام. والجذعمة: الصغير لم يبلغ الحلم. انظر ص٢٧٤ من ابن عصفور والتصريف.

(٧) انظر المنصف ١: ١٥٠ - ١٥١. والستهم: العظيم الاست.

(٨) الزرقم: الشديد الزرقة.

(٩) الفسحم: الواسع الصدر.

وضِرْزِمٌ ودِرْدِمٌ ودِلْقِمٌ ودِقْعِمٌ وحُلْكُمٌ[1] وخِضْرِمٌ، لأنّ دِردِمًا[2] من الأدْرَد، وهو الذي تكسّرت أسنانه. والحُلكُم: الشديدُ السوادِ. فهو من الحُلكة. وهي السواد. والدِّقعِم: الترابُ. فهو من الدَّقعاء. والدِّلقِم: الناقة التي تكسّرت أسنانها فاندلق لسانها ولُعابها. ولذلك قالوا: سيف دَلُوق، إذا كان لا يثبت في غمده. والضِّرزِم بمعنى الضِّرزّ. وهو الشديد البخيل. وخِضرِم: البحر، سُمّي بذلك لخُضرته.[3]

وخَدْلَمٌ[4] وشَدْقَمٌ وشَجْعَمٌ، لأنّ خَدلمًا بمعنى «خَدلةٍ». قال:[5]

لَيستْ بِرَسحاءَ، ولكنْ سُتهُمِ ولا بِكَرواءَ، ولكنْ خَدلَمِ

والشَّدْقَمُ بمنزلة الأشدقِ. وهو العظيم الشِّدق. والشَّجعَمُ لتأكيدهم به الشُّجاعَ، في مثل قوله:[6]

* الأُفعوانَ، والشُّجاعَ، الشَّجْعَما *

فهو من لفظه وفي معناه.

وزيدت أيضًا في[7] المضمرات، في: أنتما وأنتُم وقُمتما وقُمتُم وضَربَكما وضَربكُم، وهما وهمُ، علامةً على تجاوز الواحد، ثمّ لحقت بعد ذلك الألفُ علامةً على التثنية، والواو علامةً على الجميع. والدليل على زيادتها في ذلك أنه[8] قد تقرّر أنّ ما قبل الميم اسم، إذا[9] لم تَرِدِ التثنيةَ ولا الجمعَ.

وزيدت، من الأفعال، في: تَمسكَنَ وتَمدرَعَ[10] وتَمَندَلَ[11] وتَمنطقَ[12] وتَمسلَمَ وتَمولَى علينا ومَرْحَبَكَ اللهُ ومَسهلَكَ.[13] وقد حُكِي: مَخرَقَ وتَمَخرَقَ، وضعّفهما ابن كَيسانَ،[14]

---

(١) ضبط في م بكسر الحاء والكاف هنا وفيما يلي.

(٢) الدردم: الناقة المسنة.

(٣) سقط تفسير الخضرم من م.

(٤) الخدلم: الغليظة الساق المستديرتها والممتلئة الأعضاء.

(٥) المنصف ٣: ٢٥ ورصف المباني ص٣٠٧ وسر الصناعة ص٤٣٢ والصحاح واللسان والتاج (كرو) و(خدل) و(زلل) واللسان والتاج (زرق). والرسحاء: القليلة لحم الألية والفخذين. والكرواء: الدقيقة الساقين والذراعين. وقال ابن بري: «صوابه أن ترفع قافيته». اللسان (كرو).

(٦) خرجناه في شرح اختيارات المفضل ص٥٤٦.

(٧) الأنسب أن تكون «من». انظر الفقرة التالية.

(٨) سقط من م.

(٩) م: إذ.

(١٠) تمدرع: لبس المدرعة.

(١١) تمندل: تمسح بالمنديل. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن مالك: وقالوا في معنى تمندل: تَنَدَّلَ.

(١٢) تمنطق: شد على وسطه النطاق أو المنطقة.

(١٣) كلمة ترحيب.

(١٤) هو أبو الحسن محمد بن أحمد، نحوي أخذ عن المبرد وثعلب، وتوفي سنة ٣٢٠. معجم الأدباء ١٧: ١٤١.

والصحيح أنّهما لم يثبتا من كلام العرب.(١)

والدليل على زيادتها في الأفعال أنّ «تمسكنَ» من لفظ المِسكين، والميم في مِسكين زائدة. وكذلك «تمدرعَ» من لفظ المِدرعة، والميم في المِدرعة أيضًا زائدة. وأيضًا فإنَّ أكثر كلام العرب: تَسكَّنَ وتَدَرَّعَ. و«تَمَندَلَ» من المِنديل، والميم في المِنديل زائدة. و«تَمَنطَقَ» من النِّطاق. و«تَمَسلَمَ» أي: صار يُدعَى مَسلَمةَ(٢) بعد أن كان يدعى بخلاف ذلك. فهو من لفظ مَسلَمة، والميم في مَسلمة زائدة. وكذلك «تَمَولَى علينا» أي: تَعاظَم علينا. فهو من لفظ المولَى، والميم في المولَى زائدة. و«مرحَبك الله ومَسهلَك» من الرُّحْبِ والسَّهلِ.

وزعم بعض النحويّين أنَّ الميم في هِرماس وضُبارِم وحُلقُوم وبُلعُوم وسَرْطَم وصَلْقَم [٢٣أ] ودُخْشُم وجُلْهُمة زائدةٌ، لأنَّ هِرماسًا من أسماء الأسد. وهو يوصف بأنه هَرَّاس، لأنه يَهرس فريسته. وضُبارِم: الأسد الوثيق. فهو من الضَّبْرِ. وهو شدَّة الخَلْق. والحُلقوم من الحَلق. والبُلعوم: مجرى الطعام في الحلق. فهو راجع لمعنى البَلع. والسَّرْطَم: الواسعُ السريعُ الابتلاع. فهو من السَّرْط وهو الابتلاع. والصَّلْقَم: الشديد الصُّراخ. فهو من الصَّلْق، لأنَّ الصَّلْق: الصِّياح. ودُخْشُم وجُلْهُمة: اسمان علَمان. فأمّا دُخْشُم فمشتقٌّ من: دَخِش يَدخَشُ، إذا امتلأ لحمًا.(٣) وأمّا جُلهُمة فمن جَلْهة(٤) الوادي. وهو ما استقبلك منه.

وينبغي عندي أن تُجعل الميم في هٰذا كلّه أصليّةً. وذلك لأنَّ زيادة الميم غير أوَّلٍ قليلةٌ، فلا ينبغي أن يُذهب إليها، إلّا أن يقود(٥) إلى ذلك دليلٌ قاطع. وليست هذه الألفاظ كذلك.

أمّا هِرماسٌ فهو من أسماء الأسد، وليس بصفة مشتقَّة(٦) من الهَرْسِ. فلعلَّه اسمٌ مُرتَجلٌ، وليس مشتقًّا من شيء، إذ قد يُوجد من الأسماء ما هو بهٰذه الصفة. أعني: ليس بمشتق من شيء.

وكذلك الأمر في دُخشُم وجُلهُمة، لأنهما اسمان علَمان، والأعلام قد يكون فيها المرتجل، وإن كان أكثرها ليس كذلك.

وأمّا ضُبارِم فقد يكون بمعنى: جَرِيء. يقال: رجلٌ ضُبارمٌ، أي: جريء على الأعداء. فلعلّ

---

(١) انظر المنصف ١: ١٣٠.

(٢) كذا. والمشهور أنه يدعى مُسلِمًا. المنصف ١: ١٠٨ واللسان والتاج (سلم).

(٣) في النسختين: غمًا.

(٤) م: «جلهمة». وانظر المنصف ١: ١٥١.

(٥) م: يقوم.

(٦) ف: فتشتقه.

الأسد الوثيق وُصف بضبارم لجرأته، فلا يكون على هذا مشتقًّا من الضَّبر، لأن الضبر لا يكون بمعنى الجرأة.

وأمّا الحُلقوم فليس أيضًا بصفة مشتقّة من لفظ الحَلْق، فيلزم أَن تكون الميم زائدة. بل هو اسم، فيمكن أن يكون بمعنى الحلق، وتكون ذاته مخالفةً لذات حَلق، فيكون من باب سَبِط وسِبَطر، لا سيما وقد قالوا: حَلقمَهُ حَلقَمةً، إذا قطع حُلقومَه. فأثبتوا الميم في تصريفه.

وكذلك البُلعوم. أعني أنه ليس بصفة مشتقّة من البَلْع، بل هو اسم كما ذكرنا لمجرى الطعام في الحلق. فلعله اسمٌ له، لا من حيث لُحِظَ فيه معنى البَلْع؛ ألا ترى أنَّ البياض الذي في طرف فم الحمار يُسمَّى بُلعُومًا، وإن لم يكن رُجوعه إلى معنى البَلْع؟ فكذلك ينبغي ألّا يُجعل[1] بالنظر إلى مجرى الطعام في الحلق.

وأمّا الصَّلقَم فيمكن [2] أن يكون غيرَ مشتقّ من الصَّلْق، لأنهم يقولون: جَملٌ صَلقَمٌ، أي: ضخم. فلعلَّ الشَّديدَ الصياح قيل له صَلْقَمٌ، لضخامة صوته، لا لأجل الصراخ نفسه. إذ وقع هذا اللفظ على ما ليس براجع لمعنى الصَّلْق، وهو الضخم من الإبل.

وأمّا السَّرطَم فإنه يحتمل[3]، وإن كان واقعًا على الواسعِ الحَلقِ السريعِ الابتلاعِ، ألّا يكون مشتقًّا من السَّرْط بمعنى البلع، لأنهم قد يوقعون السَّرطَم على القول اللَّيّن، فيكون الرجل الواسع الحلق وُصف بسَرطَم، لسهولة الابتلاع في حلقه ولينه عليه، لا لنَفْسِ السَّرْط الذي هو الابتلاع، كما أنَّ السَّرطَم إذا عُني به القول اللَّيِّنُ ليس براجع لمعنى السّرط.

فإذا أمكن في هذه الألفاظ حملُها على ما ذكرتُ لك كان أَولَى من جعل الميم زائدةً غيرَ أوّلٍ، لقِلَّة ما جاء من ذلك.

وزعم أبو الحسن، وأبو عثمان المازنيّ،[4] أنَّ دُلامِصًا[5] من ذوات[6] الأربعة، وأنَّ معناه كمعنى دَلِيص[7] وليس بمشتقّ منه، فجعلاه من باب سَبِط وسِبَطر. والذي حملهما على أن يقولا ذلك في دُلامِص، ولم يقولاه في زُرقُم وسُتهُم وأشباههما، قلَّةُ مجيء الميم زائدةً حَشوًا،

(١) في النسختين: «أن يجعل». وصوب في حاشية ف عن نسخة الخفاف كما أثبتنا.

(٢) م: فممكن.

(٣) م: يجعل.

(٤) انظر المنصف ١: ١٥٢.

(٥) الدلامص: البراق. وانظر ص١٦١.

(٦) سقط من م.

(٧) الدليص: الدرع البراقة اللينة.

بل إذا جاءت زائدة غيرَ أوّلٍ فإنّما[1] تُزاد طرفًا. وكذلك ينبغي أن يكون قُمارِص[2] عندهما.

وبالجملة ليس دُلامِص مع دَلِيص كسِبَطر مع سَبِط،[3] لأنَّ الذي قاد إلى ادّعاء أنَّ سَبِطًا وسِبَطْرًا أصلان مختلفان أنَّ الراء لا تحفظ زائدة في موضع. وأمّا الميم فقد جاءت زائدة طرفًا غيرَ أول، فيما ذكرنا، وحشوًا في «تمسكنَ» وأخواته، وأوّلًا فيما لا يُحصَى كثرةً. فإذا دلَّ اشتقاقٌ على زيادتها فينبغي أن تُجعل زائدة، إذ باب سَبِط وسِبَطر قليل [٢٣ب] جدًّا لا ينبغي أن يُرتكبَ إلّا إذا دعت إلى ذلك ضرورة.

وإن وقعت أوّلًا فإنها بمنزلة الهمزة. فلا يخلو أن يكون بعدها حرفان أو أكثر.

فإن كان بعدها حرفان قُضي على الميم بالأصالة، إذ لا بدّ للكلمة من فاء وعين ولام، لأنَّ ذلك أقلُّ أصول الأسماء المتمكّنة والأفعال. وذلك نحو: مَلْك ومَسْح وأمثالهما.

وإن[4] كان بعدها أكثر فلا يخلو أن يقع بعدها أربعة أحرف[5] مَقطُوع بأصالتها، أو ثلاثةٌ مقطوع بأصالتها، أو اثنان مقطوع بأصالتهما، وما عداهما مقطوع بزيادته أو محتمِلٌ للأصالة والزيادة.

فإن كان بعدها أربعةُ أحرفٍ مقطوعًا[6] بأصالتها قُضِي على الميم بالأصالة، إلّا في الأفعال[7] والأسماء الجارية عليها. وإنّما كان الوجه ذلك، لأنَّ الزيادة لا تلحق بنات الأربعة من أوّلها، إلّا في النوعين المذكورين. وأمّا بنات الخمسة فلا يلحقها من أوّلها زيادة أصلًا،[8] لأنها لا تكون فِعلًا. وذلك نحو: مَرْزَنْجُوش،[9] ينبغي[10] أن تكون الميم فيه أصليّة. وكذلك كلُّ ما جاء من هذا النحو.[11]

---

(١) ف: إنما.

(٢) القمارص: القارص.

(٣) ف: كسبط مع سبطر.

(٤) ف: فإن.

(٥) م: حروف.

(٦) م: مقطوع.

(٧) كذا. والميم لا تزاد في أول الأفعال الرباعية.

(٨) م: فلا تلحقها زيادة في أولها.

(٩) المرزنجوش: نبت. وبعد الميم فيه أربعة أصول هي الراء والزاي والجيم والشين.

(١٠) ف: «نحو المجفئظّ، وهو كل شيء يصبح على شفا الموت، فينبغي». وفي الحاشية بخط أبي حيان عن الجوهري: «اجفأظت الجيفة... قال ثعلب». الصحاح (جفظ). وفي الارتشاف ١: ٩٧: قال ابن عصفور: «ميم مجفئظ أصل». وهو خطأ بل زائدة.

(١١) م: من نحو هذا.

وإن كان بعدها ثلاثة أحرف مقطوعًا بأصالتها قُضي عليها بالزيادة،[1] لأنَّ كلَّ ما جاء من ذلك، ممّا يُعرف له اشتقاق، توجد الميم فيه زائدة، نحو: مَلهًى ومَضرِب وأمثال ذلك، ممّا لا يُحصى كثرةً. ولم تجئ أصليّة إلّا في: مُغرُودٍ[2] ومُغفُورٍ[3] ومَراجِل.[4]

فالدليل على أصالتها في مَراجِل ثباتها في تصريفه، فقالوا: المُمَرجَل. قال:[5]

* بِشِيَةٍ، كَشِيةِ المُمَرجَلِ *

وكذلك مُغفُور، لأنَّ الميم قد ثَبَتَتْ في تصريفه، قالوا:[6] ذَهَبُوا يَتمغفَرُونَ، أي: يجمعون المُغفُورَ. وهو ضرب من الكمأة.[7] وأمّا مُغرود فيدلّ على أصالة ميمه أنه ليس من كلامهم «مُفعول»، وفيه «فُعلُول».

فإذا جاء ما لا يُعرف اشتقاقه قُضي بزيادة الميم فيه، حملًا على الأكثر ممّا عُرف له اشتقاق، نحو: مأسَل،[8] ينبغي[9] أن يُقضي بزيادة الميم فيه وفي أمثاله، وإن لم يُعرف له اشتقاق.[10]

وإن كان بعدها حرفان مقطوعٌ بأصالتهما، وما عداهما مقطوع بزيادته، قضيتَ على الميم بالأصالة، إذ لا أقلَّ من ثلاثة أحرف أصول، كما تقدَّم. وذلك نحو: مالِكٍ وماسِحٍ وأمثال ذلك؛ ألا ترى أنَّ الألف مقطوع بزيادتها؟ وإذا[11] كان كذلك وجب أن تكون الميمُ أصليّةً.

وإن كان بعدها حرفان مقطوعًا بأصالتهما، وما عداهما محتمل للأصالة والزيادة، قُضي على الميم بالزيادة، لأنَّ كلّ ما عُرف له اشتقاق من ذلك وُجدت الميم فيه زائدةً، ولم تُوجد أصليّةً إلّا في ألفاظ محفوظة. وهي: مِعزًى ومأجَج[12] ومَهْدَد[13] ومَعَدّ ومَنجنيق ومَنجَنُون.[14] فلمّا

(1) في حاشية ف بخط أبي حيان أن الميم في مِرعِزّى زائدة، وكذلك مِرعِزاء مع وجود طِرمساء. وانظر ص٩٣ و٩٧ والتاج (رعز).
(2) المغرود: ضرب من الكمأة. وفي حاشية ف: «ذكر في الأبنية أن وزنه مفعول وأن الميم زائدة». انظر ص٧٩.
(3) المغفور: صمغ شبيه بالناطف.
(4) المراجل: ضرب من برود اليمن.
(5) العجاج. ديوانه ص٤٥ والكتاب ٢: ٣٤٥ وشرح الشافية ٢: ٣٣٧ وشرح شواهدها ص٢٨٥ - ٢٨٦. والشية: الوشي. والممرجل: ضرب من ثياب الوشي.
(6) م: فقالوا.
(7) كذا. والمغفور ليس من الكمأة في شيء.
(8) مأسل: اسم موضع.
(9) ف: فينبغي.
(10) م: اشتقاقًا.
(11) م: وإن.
(12) مأجج: اسم موضع.
(13) مهدد: اسم امرأة.
(14) المنجنون: الدولاب. وفي حاشية ف بخط أبي حيان أن لسيبويه في ميم مِجَنّ قولين، جعلها زائدة وجعلها أصلية. انظر ص٢٦٥ من ابن عصفور والتصريف.

كانت زائدة في الأكثر، ممّا عُرف له اشتقاق، حُمِل ما لم يُعرف له اشتقاقٌ من ذلك على ما عُرف اشتقاقه.[وذلك][1] نحو: مِذرًى[2] والمِذرَوَين.

فإن[3] قيل: وما الدليلُ على أَصالة الميم في ستَّة الألفاظ المذكورة؟ فالجواب أنَّ الذي يدلُّ على أصالة الميم في مِعزًى أنهم يقولون:[4] مَعْزٌ، فيحذفون الألف. ولو كانت الميم فيه زائدة[5] لقالوا «عَزْيٌ».[6]

فإن قيل:[7] إنَّ المِعزى أعجميٌّ، وقد تَقدَّم أنَّ الأعجميَّ لا يدخله تصريف. فالجواب أنَّ ما كان من الأعجميَّة نكرة فإنهُ قد يدخله التَّصريفُ، لأنه محكومٌ له بحكم العربيّ، بدلالة أنَّ هذا النوع من العُجمة لا يمنع الصَّرفَ،[8] بخلاف العُجمة الشخصيّة. وسبب ذلك أنها أسماء نكرات – والنكرات هي الأوّل – وإنّما[9] تمكّنت بدخول الألف واللّام عليها، كما تدخل على الأسماء العربيّة.

ويدُلّ على أنهم قد أَجروها مُجرى العربيّ أنهم قد اشتقُّوا منها، كما يَشتقُّون من العربيّ. قال رؤبة:[10]

هَل يُنجِيَنّي حَلِفٌ سِختِيتُ أو فِضَّةٌ، أو ذَهَبٌ كِبريتُ؟

فقال «سِختيت» من السَّخْتِ وهو الشديد، وهو أعجميٌّ.

والذي يدلُّ على أصالة الميم في مَعَدٍّ[11] أنهم يقولون: تَمَعدَدَ الرَّجلُ، إذا تكلّم بكلام مَعَدٍّ، وقيل: إذا كان على خُلُق معدّ. [٢٤أ] والميم في «تمعدَد» أصليّةٌ، لأنَّ «تَمَفعَلَ» قليل، نحو ما ذكرنا[12] من قولهم: تَمَسكَنَ وتَمَدرَعَ، والأحسنُ: تَسَكَّنَ وتَدَرَّعَ. ومَعَدٌّ هذا – أعني اسم القبيلة

(١) من م.
(٢) المذرى: جانب الألية.
(٣) م: وإن.
(٤) الكتاب ٢: ٣٤٤.
(٥) م: الميم هي الزائدة.
(٦) م: «عزاة». الكتاب: عزاء.
(٧) م: فإن قال قائل.
(٨) انظر المنصف ١: ١٣٢ – ١٣٣.
(٩) م: وأنها.
(١٠) ديوانه ص٢٧ والمنصف ٣: ٣٣. والكبريت: الأحمر.
(١١) الكتاب ٢: ٣٤٤ والمنصف ١: ١٢٩ – ١٣٢. وفي حاشية ف بخط أبي حيان أن الميم أصل وهو من قولهم: امتعَدَ.
(١٢) في الورقة ٢٢.

- منقول من مَعَدٍّ الذي يُراد به موضع رِجل الرَّاكب، لأنَّ الأعلام إذا عُلِمَ لها أصل في النكرات فينبغي أن تُجعل منقولة منه.

وإذا ثَبَتَ النَّقلُ تَبيَّنَ أنَّ الميم [في مَعَدٍّ هذا - أعني اسم القبيلة - أصليَّة، لأنَّ الميم][1] في مَعَدٍّ الذي هو[2] موضع رِجلِ الرَّاكب أصليّة أيضًا، لأنَّ[3] موضع رجل الراكب فيه شِدَّةٌ وصلابة، وقد قالوا «مَعَدَ» في معنى: اشتدّ. فالميم فيه أصل. لذلك قال:[4]

وخـــارِبَـــيْنِ، خَــرَبـــا فَــمَــعَــدا لا يَــحــسِــبــانِ اللهَ إلّا رَقَــدا

فإن قيل: جعلك الميم أيضًا أصليّةً في أوّل الكلام، وبعدها ثلاثة أحرف، قليلٌ، و«تَمَفعلَ» قليل. فهلّا اعتدل الأمر عندك فيهما، فأجزتَ في مَعَدّ الوجهين. أعني زيادة الميم وأصالتها. فالجواب أنه لمّا كان جعلها أصلًا وجعلها زائدة يؤدّيان إلى قليل كانت الأصالة وما يعضده الاشتقاقُ أَولى.

والذي يدلُّ، على أصالة الميم في مأْجَجٍ ومَهدَدٍ،[5] أنَّ الميم لو كانت زائدة لوجب الإدغام، فتقول: مَهَدٌّ ومأَجٌّ، كما تقول: [مَقَرٌّ][6] ومَكَرٌّ ومَفَرٌّ ومَرَدٌّ. فدلّ ذلك على أنَّ الميم أصل، وأنهما ملحقان بجَعفَر نحو: قَرْدَدَ.[7] ولذلك لم يُدغَم.

فإن قلتَ: أَجعلُ الميم زائدة فيهما، ويكون فكُّ الإدغام شاذًّا، فيكون من باب: لَحِحَتْ[8] عينُه وأَلِلَ[9] السِّقاءُ وضَبِبَ[10] البَلَدُ، إذ جَعلُ الميم أصليّة أيضًا في أوّل وبعدَها ثلاثة أحرف قليل. فالجواب ما تقدَّم في «مَعَدٍّ»، من أنه لمّا كانت الأصالة والزيادة تُفضيان إلى قليل كانت الأصالة أولى.

فإن قيل: فهلّا جعلتم الميم أصليّةً في مَحْبَبٍ،[11] بدليل فكّ الإدغام، كما فَعلتُم ذلك في

---

(١) من م.
(٢) م: الذي يراد به.
(٣) ف: وأيضًا فإن.
(٤) المحتسب ٢: ٢٩ والمنصف ١٩:٣ واللسان والتاج (خرب) و(معد) والسمط ص٧٧٩. وقبلهما في السمط:
أَخشَى علَيهِ طَيِّئًا وأَسَدا وقَيسَ عَيلانَ، ودِينًا فَسَدا
وفي حاشية ف بخط أبي حيان: الخارب: سارق الإبل.
(٥) الكتاب ٢: ٣٤٤ والمنصف ١: ١٤١ - ١٤٣.
(٦) من م.
(٧) القردد: الأرض المستوية.
(٨) لححت: لصقت.
(٩) ألل: تغيرت رائحته.
(١٠) ضبب: كثرت ضِبابه.
(١١) محبب: اسم رجل. وانظر المنصف ١: ١٤١ - ١٤٣.

مَهْدَد. فالجواب أنه لمّا كان جعل الميم فيها أَصليّة يؤدّي إِلى الحمل على القليل، وجعلُها زائدة يؤدّي أيضًا إِلى ذلك، كانت الأولى الزيادة هنا،[1] لأنَّ الميم إِذا كانت زائدة كانت الكلمة من تركيب «ح ب ب» وهو موجود، وإِذا كانت الميم أصليَّة كانت الكلمة من تركيب «م ح ب» وهو غير موجود. فكان الحمل على الموجود أَولى.

والذي يدلُّ، على أنَّ الميم[2] في مَنجَنِيق أصليَّة، أنه قد استقرّ زيادة النون الأُولى، بدليل قولهم: مَجانِيق، بحذفها. ولو كانت أصليّة لقلتَ «مَناجِيق». فإِذا ثَبَتَ زيادة النون ثَبَتَتْ بذلك أَصالة الميم، إذ لو كانت زائدة، والنون بعدها زائدة، لأدّى ذلك إِلى اجتماع زيادتين في أوّل كلمة. وذلك لا يوجد إِلّا في الأفعال نحو «استَفْعَل»،[3] أَو في الأسماء الجارية عليها، نحو: انطَلَق ومُنْطَلَق. و«منجنيق» ليس باسم جار على الفعل.[4]

فإِذا ثَبَتَتْ أصالة الميم وزيادة النون الأُولى[5] وجب أن يُقضى على النون الثانية بالأَصالة، لأنك لو جعلتها زائدة لكان وزن الكلمة «فَنْعَنِيلًا». وذلك بناء غير موجود. وإِذا جعلتها أَصليَّة كان وزن الكلمة «فَنْعَلِيلاً» نحو: عَنتَرِيس.[6] وأيضًا فإِنها ليست في موضع لَزِمَتْ فيه زيادتها، ولا كثُرت، فتُجعلَ زائدة.

فإِن قيل: فهلّا استدللتُم على زيادة الميم، بما حكاه أبو عثمان عن التَّوَّزيّ،[7] عن أبي عُبيدة، من أنه سأل أعرابيًا عن حروب، كانت بينهم، فقال: «كانَتْ بينَنا[8] حروبٌ عُونٌ، تُفقأُ فيها العُيونُ، مرّةً نُجنَقُ،[9] ومرّةً نُرشَقُ». فقوله «نُجنق» دليل على أنَّ الميم زائدة، إِذ لو كانت أصليّة لوجب أن يقول «نُمَجْنَقُ». وحكى الفرّاء:[10] «جَنَقُوهم بالمَجانِيق». فالجواب:

أنَّ الكلمة أعجميَّة، والعرب قد تُخلّط في اشتقاقها من الأعجميّ،[11] لأنها ليست من

---

(١) سقط من م.

(٢) الكتاب ٢: ٣٤٤ والمنصف ١: ١٤٦ - ١٤٩ وشرح الشافية ٢: ٣٥٠ - ٣٥٣.

(٣) كذا. الصواب «انفعل» وقد مثّل له بعد انطلق.

(٤) م: على فعل.

(٥) وهذا مذهب سيبويه كما جاء في الكتاب ٢: ٣٣٧. وقال السيوطي: «قال سيبويه: هو من الخماسي»: المزهر ٢: ٣٣.

(٦) العنتريس: الناقة الشديدة.

(٧) المنصف ١: ١٤٧ وشرح الشافية ٢: ٣٥٠. والتوزي هو أبو محمد عبدالله بن محمد، عالم باللغة والشعر وراوٍ للأخبار. توفي سنة ٢٣٨. نزهة الألباء ص١٧٢.

(٨) سقط من م.

(٩) في النسختين: «تجنق». المنصف: مرة ثم نجنق.

(١٠) وفي المزهر ١: ١٣٥ أن أبا زيد انفرد بهذا القول.

(١١) م: الأعجمية.

كلامهم؛ ألا ترى أنَّ[1] قول الراجز:[2]

هَلْ تَعرِفُ الدّارَ، لأُمِّ الخَزرَجِ مِنها، فظَلْتَ اليَومَ كالمُزَرَّجِ

أراد: سكران كالذي يشرب[3] الزَّرَجُون. وكان القياس أن يقول «كالمُزَرْجَنِ»،[4] لأنَّ نون «زَرَجون» أصليّة. لكنه حذف النون، لأنَّ الكلمة[5] أعجميّة، والعرب قد تُخلِّطُ في اشتقاقها من الأعجميّ، كما تقدّم؟

فإن قيل: فهلّا قلتم [٢٤ب]: إنَّ[6] قولهم في الجمع[7] «مَجانِيق» بحذف النون من قَبيل ما خُلِّطَ فيه. فالجواب أنَّ قولهم: مَجانيق، يؤدّي إلى أن يكون وزن الكلمة «فَنْعَلِيلًا» كما تقدّم، وهو من أبنية كلامهم. وقولهم: تُجُنْتِقُ وجَنَقُوهم، يؤدّي إلى كون الميم والنون زائدتين، فيكون وزن الكلمة «مَنْفَعِيلًا»، والزيادتان لا تَلحقان الأسماء من أوّلها، إلّا أن تكون جارية على الأفعال، كما تقدّم.

والذي يدلّ، على أصالة الميم في مَنجَنُون،[8] أنه لا يخلو أن تُقَدَّر الميم والنون[9] زائدتين أو أصليّتين، أو إحداهما زائدة والأخرى أصليّة.[10] فجعلُهما زائدتين فاسد، لما تبيّن من أنه لا يلحق الكلمة زيادتان من أوّلها إلّا الأفعالَ والأسماءَ الجارية عليها، و«منجنون» ليس من قبيل الأسماء الجارية على الأفعال. وجعلُ إحداهما زائدة والأخرى أصليّة فاسدٌ، لأنك إن قدَّرت أنَّ الميم هي الزائدة[11] كان وزن الكلمة «مَفْعَلُولًا». وذلك بناء غير موجود في كلامهم. وإن[12] قدَّرتَ أنَّ النون هي الزائدة كان فاسدًا، بدليل قولهم «مَناجِين» في الجمع، بإثبات النون الأولى. فدلّ ذلك على أنهما أصلان، ويكون وزن الكلمة «فَعْلَلُولًا». فيكون[13] نحو: حَنْدَقُوق.[14]

---

(١) ف: إلى.
(٢) الخصائص ١: ٣٥٩ والمنصف ١: ١٤٨ والمحتسب ١: ٨٠ واللسان (زرج).
(٣) م: «شرب». والزرجون: الخمر.
(٤) م: المزرجن.
(٥) ف: لأنها.
(٦) م: فهلّا جعلتم.
(٧) م: الجميع.
(٨) الكتاب ٢: ٣٤٤ والمنصف ١: ١٤٥ - ١٤٦ وشرح الشافية ٢: ٣٥٣ - ٣٥٥.
(٩) م: النون والميم.
(١٠) ف: أو إحداهما أصلية والأخرى زائدة.
(١١) م: أن الميم زائدة.
(١٢) ف: فإن.
(١٣) سقط من م.
(١٤) الحندقوق: بقلة، والرجل الطويل المضطرب.

باب النون

النون(1) تنقسم قسمين: قسم يُقضى عليه بالزيادة، وقسم يُقضى عليه بالأصالة، ولا يُقضى عليه بالزيادة إلّا بدليل.

فالقسم الذي يُقضى عليه بالزّيادة: النون التي هي حرف المضارعة، نحو: نَقُومُ ونَخرُجُ. والنون في «انفَعَلَ» وما تصرَّف منه، نحو: انطَلَق ومُنطلِق. ونون التثنية، وجمع السلامة من المذكّر، نحوّ: الزّيدَينِ والزّيدِينَ. والنون التي هي علامة الرفع في الفعل: نحو: «يفعلانِ» و«تفعلونَ». والنون اللّاحقة الفعلَ للتأكيد،(2)شديدةً كانت أو خفيفةً، نحو: هل تَقُومَنَّ وهل تَقُومَنْ ؟ ونون الوقاية اللّاحقة مع ياء المتكلّم، نحو: ضَرَبَني. ونون التنوين في نحو: رَجُلٍ. والنون اللّاحقة آخرَ جمع التكسير، فيما كان وزن «فُعْلان» و«فِعْلان»، نحو: قُضْبان وغِرْبان، لأنه لا يُتصَوَّر جعلها أصليّةً، إذ ليس في أبنية الجموع ما هو على وزن «فعْلال» بضمّ الفاء، ولا بكسرها.

فجميع هذا لا تكون النون فيه إلّا زائدةً، ولا يُحتاج على ذلك إلى إقامة دليل، لوضوح كونها زائدةً فيه.

وأمّا النون الواقعةُ آخر الكلمة(3)، بعد ألف زائدة، فإنه يُقضى عليها بالزيادة، فيما لم يُعرف له اشتقاقٌ ولا تصريفٌ، لكثرة تَبيُّنها زائدةً فيما عُرف اشتقاقُه أو تصريفه، فيُحمَلُ ما لا يُعرف على الأكثر. وذلك بشرطَينِ:

أَحدهما: أن يكون ما قبل الألف أكثرَ من حرفين [أصليّين].(4) إذ لو كان قبلها حرفان

(1) انظر الكتاب ٢: ٣٤٩ - ٣٥٢. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن القطاع مواضع زيادة النون في الاسم والفعل. الارتشاف ١: ٩٩.

(2) في حاشية ف بخط أبي حيان: أو علامة لجمع الفاعل نحو: يعصرنَ السليطَ أقاربُهْ.

(3) انظر المنصف ١: ١٣٣ - ١٣٥.

(4) زيادة تقيد هذا الشرط، لئلا يلتبس الأمر في مثل: تِبيان وحُسّان.

خاصّةً لوجب القضاء بأصالة النون، إذ لا بدّ من الفاء والعين واللّام. وذلك نحو: سِنان وعِنان وبَنان وقِران. وأمثال ذلك النونُ فيه أصليّةٌ.

والآخَر: ألّا تكون الكلمة من باب «جَنجان»، فإنه ينبغي أن تجعل النون فيه أصليّة. إذ لو كانت نونه زائدة لكانت الكلمة ثلاثيّةً، ويكون فاؤها جيمًا ولامها جيمًا،[١] فيكون من باب سَلس وقلق، أعني مما فاؤه ولامه[٢] من جنس واحد. وذلك قليل جدًّا. وإن جعلت النون أصليّةً كانت من باب الرُّباعيّ المضعَّف، نحو: صَلصَلتُ وقَلقَلتُ. وذلك باب واسع.

ومن الناس[٣] من اشترط أيضًا ألّا يكونَ ما قبل الألف مضاعفًا، فيما قبلَ الألف فيه ثلاثة أحرف، نحو: مُرّان[٤] ورُمّان، لاحتمال أن تكون النون زائدة، وأن تكون أصليّةً وأحدُ المضعَّفينِ زائدٌ، ويتساوى[٥] الأمران عنده، لكثرة زيادة الألف والنون في الآخر، وكثرة زيادة أحد المضعَّفين.

والصحيح أنه ينبغي أن تُجعل الألف والنون زائدتين، بدليل السماع، والقياس:

أمّا القياس فأنَّ النون اختصَّتْ زيادتها في هذا الموضع، أو ثالثةً ساكنة، على ما يُبيَّنُ بعدُ، وأحد المضعَّفين[٦] زائد[٧] حيث كان. وما اختصَّتْ زيادتُه بموضع كان أولى بأن يُجعل زائدًا ممّا لم يَختصَّ؛ ألا ترى أنَّ الهمزة [٢٥أ] في أَفعًى قضينا عليها بالزيادة وعلى الألف بالأصالة، لأنَّ الألف كثرت زيادتها في أماكن كثيرة، والهمزة لم تكثر زيادتها إلّا أوّلًا خاصّة؟ فكان المختصُّ يَشرَكُ غير المختصّ، بكثرة[٨] زيادته في ذلك الموضع، ويزيد[٩] عليه بقوّة الاختصاص.

وأمّا السَّماعُ فقوله عليه السلام، للقوم الذين قالوا له: «نحنُ بَنُو غَيّانَ»، فقال لهم، عليه السلام:[١٠] «بَل أنتُم بَنُو رَشْدانَ». ألا تراه، عليه السلام، كيف تَكرَّه لهم هذا الاسم لأنه جعله من الغيّ، ولم يأخذه من الغَين. وهي السحاب؟[١١] فقد دلَّ هذا على أنه إذا جاء مضاعف، في

(١) م: «جيم». وفي حاشية ف عن ابن جني: فيكون الأصل جنج، وهو من القليل.
(٢) م: مما لامه وفاؤه.
(٣) انظر المنصف ١: ١٣٤.
(٤) المران: شجر الرماح. م: رمان ومران.
(٥) م: وتساوى.
(٦) م: المضاعفة.
(٧) ف: يزاد.
(٨) م: لكثرة.
(٩) م: وزيد.
(١٠) الخصائص ١: ٢٥٠ والمنصف ١: ١٣٤. يريد أنهم أهل الرشد والهدى، لا أهل الغي والضلال.
(١١) سقط «ولم يأخذه.. السحاب» من م.

آخره ألف ونون مثل رُمّان، أنه ينبغي أَن يُقضى عليه بزيادة الألف والنون، إِلّا أن يقوم دليل على أنَّ النون أصلية، نحو[1] مُرّان. فإِن الخليل ذهب إِلى أنَّ نونه أصليّة، لأنه مشتقّ من المَرانة التي هي اللِّين.

ومنهم من شَرطَ ألّا يكون ما قبل الألف مضاعفًا، ممّا قبلَ الألف منه ثلاثةُ أحرف،[2] وألّا يكون[3] مع ذلك مضمومَ الأوّل اسمًا لنباتٍ، نحو رُمّان، لأنّ مثل هذا عنده ينبغي أن تكون نونه أصليّة، ويكون وزنه «فُعّالًا»، لأنه قد كثُر في أسماء النَّبات «فُعّالٌ»، نحو: حُمّاض وعُنّاب وقُثّاء. فحَمَلَه على ما كثرَ فيه.

وهذا فاسد، لأنَّ زيادة الألف والنون في الآخر أكثرُ من مجيء اسم النبات على «فُعّال»؛ ألا ترى أنَّ ما جاء من الأسماء - أعني[4] أسماء النبات - على غير وزن «فُعّال» لا ينضبط كثرةً، وإِن كان «فُعّال» قد كثر واطّرد.

وذهب السيرافيُّ إِلى أنَّ النون إِذا أتت في الآخر، بعد ألف زائدة، فإِنه لا يخلو أن يكون جعلها أصليّة يؤدّي إِلى بناء غير موجود، أو إِلى بناء موجود. فإِن أدّى إِلى بناء غير موجود قُضي عليها بالزيادة، نحو: كَرَوان وزَعفَران؛ ألا ترى أنَّ النون فيهما لو كانت أصليّة لكان وزن كَروان: «فَعَلالًا»، ووزن «زَعفَران»: «فَعْلَلالًا»، وهما بناءان غير موجودين. وإِن أدّى ذلك إِلى بناء موجود قُضي عليها[5] بالأصالة، نحو: دِهقان[6] وشَيطان، لأنَّ نون دِهقان إِذا جُعلتْ أصليّة كان وزنه «فِعْلالًا»، ونون شَيطان إِذا كانت أصليّة كان وزنه «فَيعالًا». وهما بناءان موجودان، نحو: شِملال وبَيطار.[7]

وهذا الذي ذهب إِليه - من أصالة النون،[8] فيما يُؤدّي جعلُ النون فيه أصليّةً إِلى بناء موجود - باطلٌ، لأنه جعل دليله على ذلك كون سيبويه قد جعل النون أصليّة في دِهقان وشَيطان. ولم يفعل ذلك سيبويه، لِما ذكر من أنَّ جعل النون فيهما أصليّةً يؤدّي إِلى بناء موجود، بل لقولهم: تَدَهقَنَ وتَشَيطَنَ، لأنه ليس في كلامهم «تَفَعْلَنَ». فدلَّ ذلك على أصالة النون. فأمّا: تَدَهَّقَ

(١) ف: فأما.
(٢) سقط «مما قبل... أحرف» من النسختين، وألحق بحاشية ف.
(٣) ف: «ويكون». وصوب في الحاشية عن نسخة الخفاف كما أثبتنا.
(٤) سقط «الاسماء أعني» من م.
(٥) م: على النون.
(٦) الدهقان: القويّ على التصرف مع شدة وخبرة.
(٧) الشملال: السريعة الخفيفة. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن مالك أن الفينان الوافر الشعر من الفَنَن. وهو الغصن. فوزنه فَيعال.
(٨) سقط «من أصالة النون» من م.

وتَشَيَّطَ فليس في قوّة تَدَهقَنَ وتَشَيطَنَ،[1] لأنَّ أبا عليّ[2] قد دفعهما من طريق الرواية.[3]

فإذا جاءت النون بعد ألف زائدة، فيما لا تَعرف له اشتقاقًا،[4] بالشرطين المذكورين، فاقضِ بالزيادة حَملًا على الأكثر. وكذلك تَفعل إذا احتَملَتِ الكلمةُ اشتقاقين، تكون[5] في أحدهما أَصليّة، وفي الآخر زائدة. فينبغي[6] أن تحمله على الذي تكون فيه زائدة، حملًا على الأكثر، نحو: «دُكّان».[7] فإنه يحتمل أن يكون مشتقًّا من: دَكَنتُه أَدكُنُه دَكْنًا، إذا نَضَدتَ بعضَه فوق بعض، فتكون نونه أصليّة. ويحتمل[8] أن يكون مشتقًّا[9] من قولهم: أَكَمةٌ دَكّاءُ، إذا كانت مُنبسطة، وناقةٌ دَكّاءُ إذا كان سنامها مفترِشًا في ظهرها، فتكون نونه زائدة. لكنَّ الذي ينبغي أن يُحمل عليه هذا الاشتقاقُ الآخر، لما ذكرناه من الحمل على الأكثر.

وأمّا النون إذا وقعت ثالثة ساكنة، غير مُدغَمة،[10] في كلمة على خمسة أحرف، نحو: جَحَنفَل وعَبَنقَس[11] وأمثال ذلك، فإنه ينبغي أن تَقضي عليها[12] بالزيادة، وإن لم تعرف[13] للكلمة اشتقاقًا ولا تصريفًا، لأنَّ كلَّ ما عُرف[14] له اشتقاقٌ أو تصريف من ذلك وُجدت النون فيه زائدة، فيُحملُ[15] ما لم يُعرف اشتقاقه على ما عُرف اشتقاقه.

فما عُرف اشتقاقه فوُجدت النون فيه زائدة: جَحَنفَل وجَرَنفَش،[16] لأنَّ الجحنفل: الكثير، والجحفل: الجيش الكثير. فهما بمعنى واحد. والجحنفل أيضًا: العظيم الجحفلة.[17] فهو

---

(١) ف: تشيطن وتدهقن.
(٢) ف: أباكا.
(٣) انظر المنصف ١: ١٣٥.
(٤) م: لا يعرف له اشتقاق.
(٥) م: يكون.
(٦) م: ينبغي.
(٧) انظر المنصف ١: ١٣٥.
(٨) م: ومحتمل.
(٩) وهذا قول الأخفش، رواه عنه الأشناندانى. المنصف ١: ١٣٥.
(١٠) أراد بالمدغمة نحو: عجنّس. فالنون المدغمة مكررة من أصل. انظر ص١٧٥ و١٧٦. وسقط «غير مدغمة» من م.
(١١) العبنقس: السيئ الخلق.
(١٢) م: عليهما.
(١٣) م: وإن يعرف.
(١٤) م: ما علم.
(١٥) م: فحمل.
(١٦) الجرنفش: الرجل الضخم. وهو في م بالسين، وفي ف بالسين والشين معًا.
(١٧) الجحفلة: مشفر البعير. وفي حاشية ف عن الزبيدي أن الجحنفل هو العظيم الشفة. انظر ص٣٥ من الاستدراك على سيبويه.

[٢٥ب] من لفظ الجحفلة،(١) فنونه زائدة. وقالوا: جُرافِش، في(٢) «جَرَنفَش». ومثل ذلك كثير إلّا أني لم أُكثر من ذلك، لِما فيه من التّطويل. فلمّا كان الأمر، فيما له اشتقاقٌ أو تصريف،(٣) على ذلك حُمِل ما ليس له اشتقاق ولا تصريف(٤) نحو: عَبَنْقَس، على ذلك، فقُضي على النون بالزيادة.

فإن(٥) كانت مدغمة فيما بعدها، نحو «عَجَنَّس»، لم يُقضَ عليها بالزيادة،(٦) لأنه لم تكثر زيادتها فيما عرف له اشتقاق أو تصريف، إلّا إذا كانت غير مدغمة.

وزعم ابن جنّي(٧) أنه إن جاء مثل «حَزَنْزَنٍ» أو «عَصَنْصَنٍ»(٨) فإنه تُجعل نونه مُحتِملةً، فلا يُقضى عليها بالأصالة ولا بالزيادة، إلّا بدليل. وإنّما احتَمَلَ هذا النحوُ أن تكون النون فيه أصليّة وزائدة، لأنك إذا جعلت النون أصليّة كان من باب: صَمَحْمَح(٩) ودَمَكمَك،(١٠) وإن كانت زائدةً كان من باب: عَقَنْقَل.(١١) وبابُ صَمَحْمح أكثر وأوسع.(١٢) فإزاء كون النون ساكنةً ثالثةً كونُ باب صَمَحْمَح أوسعَ من باب عَقَنقَل.

وهذا الذي ذهب إليه عندي فاسد. بل ينبغي أن يُقضى عليها بالزيادة، لأنَّ زيادة النون ثالثةً ساكنة لازمةٌ فيما عُرف له اشتقاق، فلا ينبغي أن يجعل بإزائه كونُ باب صَمَحْمَح أوسعَ من باب عَقَنْقَل، لأنَّ دليل اللزوم أقوى من دليل الكثرة.(١٣)

وإنما(١٤) لزمت زيادتها إذا كانت على ما ذُكر، لشبهها بحرف المدّ واللين، إذا وقع في هذا الموضع. فكما أنَّ حرف المدّ واللين إذا وقع في اسم على خمسة أحرف ثالثًا مثل جُرافِس كان

(١) م: الجحفل.
(٢) زاد في ف «جمع»، ثم ضرب الناسخ عليها بالقلم.
(٣) في حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن مالك أن هذا مثل عقنقل من العقل، ودلنظى من الدلظ، وألندد من اللدد، وعفنجج من العفج.
(٤) في حاشية ف بخط أبي حيان: «كغضنفر». وهذا فيه نظر، لأنه يقال: غضفر، إذا ثقل.
(٥) سقطت الفقرة من النسختين، وألحقها أبو حيان بحاشية ف.
(٦) يريد أنها مكررة من أصل. وأبو حيان يرى أن النونين زائدتان. الارتشاف ١: ١٠١.
(٧) المنصف ١: ١٣٧.
(٨) م: «عصنصر». وفي المنصف: فدندن.
(٩) الصمحمح: الغليظ.
(١٠) الدمكمك: الشديد القوي.
(١١) العقنقل: الكثيب العظيم المتداخل الرمل.
(١٢) م: أوسع وأكثر.
(١٣) في حاشية ف أن رد ابن عصفور فاسد، لأن باب صمحمح لا يخالف اللزوم الذي ذكر، ولابن جني أن يجعل هذا مما يحتمل وروده على أوسع البابين لعدم الاشتقاق. بل القضاء بباب صمحمح أولى لكثرته.
(١٤) سقط حتى قوله «أشبهت بها حرف العلة» من م، ومن نسخة الخفاف كما جاء في حاشية ف.

زائدًا، فكذلك ما كان بمنزلته. ولذلك حذفوا نون عَرَنقُصان [1] تخفيفًا، فقالوا: عَرَقُصان، كما حذفوا الألف من عُلابِط[2] وهُدابِد[3] وأمثالهما، حين قالوا: عُلَبِط وهُدَبِد.

ووجه الشبه بينهما أنَّ في النون غُنَّةً في الخياشيم، كما أنَّ في حروف المدّ واللين مدًّا، والغُنَّة والمدّ كلٌّ واحد منهما فضلُ صوت في الحرف. ولذلك إذا جاءت النون ثالثة ساكنة، فيما هو على خمسة أحرف، إلّا أنها مدغمة نحو: عَجَنَّس،[4] لم تكن إلّا أصليّة[5] لأنها إذ ذاك تَشَبَّثُ بالحركة، والنون إذا تحرَّكت كانت من الفم وضعفت الغُنَّة فيها.

ولذلك لم تُزَد ثالثة ساكنة قبل حرف الحلق، لأنها إذ ذاك تكون من الفم وتضعف فيها الغُنَّة، فلا تشبه حرف العلَّة. ولو ورد في الكلام مثل «جَحَنْعَل» مثلًا لجُعلت النون فيه أصليَّة كما جُعلت في «عجنَّس» كذلك، لمفارقتها إذ ذاك الغُنَّة التي أشبهت بها حرف العلّة.

فهذه جملة الأماكن التي يُقضى على النون فيها بالزيادة. وما عدا ذلك قُضي عليه بالأصالة، ولا يقضى عليه بالزيادة إلّا بدليل:[6]

فممّا زيدت فيه النون أوّلًا لقيام الدليل على زيادتها: نَرْجِسٌ،[7] وزنه «نَفْعِلٌ». وإنما لم تكن نونه أصليّة لأنه ليس في كلامهم «فَعْلِل».[8]

فإن قيل: وكذلك ليس في كلامهم «نَفْعِل». فالجواب أنه قد تَقدَّم أنَّ الحرف إذا كان جعله زائدًا يؤدّي إلى بناء غير موجود، وكذلك[9] جعله أصليًّا، قُضِيَ عليه بالزيادة، للدخول في الباب الأوسع، لأنَّ أبنية المزيد أكثرُ من أبنية الأصول.

وزعم ابن جنّي أنَّ النون في نِبراسٍ[10] زائدة ووزنه «نِفْعال»، وجعله مشتقًّا من البِرْس وهو القطن، لأنَّ الفتيل يُتّخذ في الغالب من القطن. وذلك اشتقاقٌ ضعيف جدًّا. بل لِقائل أن يقول: الغالب في الفتيل ألّا يكون من القطن.

---

(١) العرنقصان: نبات.
(٢) العلابط: الضخم الغليظ.
(٣) الهدابد: اللبن الخاثر.
(٤) العجنس: الجمل الضخم الصلب الشديد ووزنه: فَعَلَّل.
(٥) يريد أنها مكررة من نون أصلية.
(٦) وهذا هو القسم الثاني الذي أشار إليه في مستهل الباب.
(٧) المنصف ١: ١٠٤. وفي حاشية ف بخط أبي حيان أن من ذلك نَهاوِش ونَهابر لأنهما من الهوش والهبر.
(٨) كذا. وقد ذكر في الرباعيّ المجرد بناء فَعْلِل ومثّل له بطحربة. انظر ص٥٤.
(٩) م: ولذلك.
(١٠) النبراس: المصباح.

وكذلك قولهم:[1] نِفْرِجةُ القلب، وزنه عنده[2] «نِفْعِلةٌ»، لأنَّ التَّفرِجة؛ الجبان الذي[3] ليست له جلادة ولا حزم. واستدلّ على ذلك بقول العرب: رَجُلٌ أَفرَجُ وفَرِجٌ،[4] إذا كان لا يكتم سِرًّا، فجعل نِفرِجة القلب مشتقًّا[5] منه، لأنَّ إفشاء السّرّ من قِلَّة الحزم. وهذا الاشتقاق أيضًا ضعيفٌ، لأنَّ إفشاء السّرّ ليس بقلّة حزم،[6] بل هو بعض صفات القليل الحزم. وأيضًا فإنّ[7] الأفرَج والفَرِج لا يراد بهما الجبان كما يراد بنفرجة القلب. فدلَّ ذلك على ضعف هذا الاشتقاق. فينبغي أن تجعل النون فيها أصليّةً.

وزيدت ثانيةً في: قِنعاس[8] وقِنفَخر[9] وعَنبَس[10] وعَنْسَل[11] وعَنتَرِيس[12] وخَنفَقِيق[13] وكَنَهْبُل[14] وجُندب بضمّ الدال وفتحها وعُنصَر وقُنْبَر وكِنْثأْو[15] وحِنْطأْو[16] وسِنْدأْو[17] وقِنْدأْو.[18]

فأمّا قِنعاس فنونه زائدة، لأنه من القَعْس، وقِنفَخر لأنه يقال في معناه [٢٦أ]: قُفاخِرِيّ، وعَنبَس من العُبوس، وعَنسَل من العَسَلان، وعَنترِيس من العَتْرسة وهي الشِّدَّة، والخَنفَقِيق من الخَفْق.

وأمّا كَنَهْبُل فنونه زائدة،[19] لأنها لو جعلت أصليّةً لكان وزن الكلمة «فَعَلُّلا». وهو بناء غير

---

(١) سقط من م.
(٢) م: عنده وزنه.
(٣) م: التي.
(٤) م: «وفروج» هنا وفيما يلي.
(٥) م: مشتقة.
(٦) م: «الحزم». وفي حاشية ف أن هذا المعنى كاف للدلالة على الاشتقاق، مع أنه روي تفرجة، وزيادة التاء تعني زيادة النون.
(٧) م: فإنه.
(٨) القنعاس: الضخم العظيم.
(٩) القنفخر: الفائق في نوعه.
(١٠) العنبس: الأسد.
(١١) العنسل: الناقة السريعة.
(١٢) العنتريس: الناقة الوثيقة الغليظة الصلبة.
(١٣) الخنفقيق: السريعة الجريئة.
(١٤) الكنهبل: شجر.
(١٥) الكنثأو: الوافر اللحية. م: كنثاء.
(١٦) الحنطأو: الوافر اللحية.
(١٧) السندأو: الحديد الشديد.
(١٨) القندأو: الغليظ القصير.
(١٩) في حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن مالك أن النون في كنهبل وهندلع زائدة، وإن أدى ذلك إلى بناء مهمل، لأن أبنية المزيد أكثر من أبنية المجرد، وقد جاء منه نحو: خَنضرِف وشَفَنتَرَى وشَمَنصِير وسَلَنحفاء.

موجود في كلامهم.

وأمّا[1] جُندَب وعُنصَر وقُنبَر فيدلّ على زيادة النون فيها أنك لو جعلتها أصليّةً لكان وزن الكلمة «فُعْلَلًا». وهو بناء غير موجود في كلامهم. فأمّا جُؤذَر[2] فأعجميّ. وبُرقَع وجُخدَب[3] مخفَّفان من بُرقُع وجُخدُب بالضمّ. وأيضًا فإنَّ هذه النون قد لزمت هذا البناء، وهي حرف زيادة، فدلّ ذلك على زيادتها، إذ لو كانت أصلًا لجاز أن يقع موقعَها غيرُها من الأصول.

وأيضًا فإنَّ ما جاء من هذا النحو، وعُلم له تصريف، وُجِدَتِ النونُ فيه زائدةً نحو: قُنبَر، لأنهم يقولون في معناه: قُبَّر، فيحذفون النون. فيُحمَل[4] ما جُهِل تصريفه على ما عُلِم. وأمّا جِندب بكسر الجيم وجُندُب بضمّ الجيم والدال[5] فنونه زائدة، لأنه في معنى «جُندَب» المضموم الجيم. فينبغي أن تكون نونه زائدة كما هي في المضموم الجيم.

وأمّا كِنْثَأْو[6] وأَخواته فنونه زائدة، بدليل أنَّ هذه الأسماء فيها ثلاثةُ أحرفٍ من حروف الزيادة: النون والهمزة والواو. فقُضِي على الهمزة بالأصالة، لقلّة زيادتها غيرَ أَوَّل. وقُضِي على الواو بالزيادة، لملازمتها المثال.[7]

فإن قيل: فإن الهمزة أيضًا قد لازمت المثال: فالجواب أنه لا يمكن أيضًا[8] القضاء بزيادتها مع زيادة النون، لئلّا يؤدّي إلى بقاء الاسم على أقلَّ من ثلاثة أحرف، إذ الواو زائدة. فلمّا تعذّرت زيادتهما معًا قُضِي بزيادة النون، لأنَّ زيادة النون غيرَ أوَّلٍ أكثرُ من زيادة الهمزة.

فإن قيل: فهلّا جَعلتَ الواو أصليَّة وقَضيتَ على النون والهمزة بالزيادة. فالجواب أنَّ القضاء على الواو بالزيادة أَولى من القضاء على الهمزة والنون بذلك، لأنَّ زيادة الواو أكثر من زيادة النون والهمزة[9] غيرَ أوَّل.

---

(١) المنصف ١: ١٣٧ - ١٣٨. وفي حاشية ف عن ابن سيده أن النون مع الفتح زائدة عند سيبويه. الكتاب ٢: ٣٥٠ و٤٠١.

(٢) الجؤذر: ولد البقرة الوحشية.

(٣) الجخدب: ضرب من الجنادب.

(٤) م: قالوا في معتله قبر فحذفوا النون فحمل.

(٥) سقط «وجندب بضم الجيم والدال» من م.

(٦) المنصف ١: ١٦٤ - ١٦٥.

(٧) المنصف: لملازمتها هذا الموضع من هذا المثال.

(٨) سقط من م.

(٩) ف: الهمزة والنون

وممّا يدلّ على زيادة النون في هذه الأسماء أنّه قد تقرّر في كِنْثأْو زيادةُ النون بالاشتقاق، لأنهم[1] قد قالوا: كَثّأَتْ لِحيتُه، إذا كانت كنثأوًا، فحذفوا النون. قال الشاعر:[2]

وأنتَ امرؤٌ، قد كَثّأَتْ لكَ لِحْيةٌ كأنّكَ، منها، قاعِدٌ في جُوالِقِ

فينبغي أن يُحمل ما لم يُعلم له اشتقاق، من هذه الأسماء، على ما عُلِم له ذلك.

وأمّا[3] خِنزيرٌ فنونه أصليّة. وليس في قوله:[4]

لا تَفخَرُنَّ، فإنَّ اللهَ أنزَلَكُم، يا خُزْرَ تَغلِبَ، دارَ الذُّلِّ والهُونِ

دليل على أنَّ النون زائدة، لأنَّ خُزْرًا ليس بجمع خِنزيرٍ، بل هو جمع أَخْزَر. لأنَّ كلَّ خِنزيرٍ عندهم أخزرُ، خلافًا لأحمدَ بنِ يحيى، فإنه يجعل خُزْرًا جمع خِنزير. وذلك فاسد، لأنه ليس قياس خِنزير أن يجمع على خُزْر. فمهما أمكن أن يُحمل على المطّرِد[5] كان أولى.

وزيدت ثالثةً غيرَ ساكنة في نحو: فِرْناس وذُرْنُوح.[6] أمّا ذُرنُوح فإنهم يقولون في معناه: ذُرُّوح، فيحذفون النون. وأمّا فِرناس الأسد فإنه مشتقّ من: فَرَسَ يَفرِسُ، لأنَّ الافتراس من صفة الأسد.[7]

وزيدت رابعةً[8] في: رَعْشَنٍ[9] وعَلْجَنٍ وضَيفنٍ وخِلَفْنة[10] وعِرَضْنة.[11] فأمّا رَعْشَنٌ فمن الارتعاش. وعَلْجَنٌ من العِلْج - وهو الغليظ - لأنَّ العَلجَن: الناقة الغليظة. ورجلٌ خِلَفْنةٌ وذو خِلَفْنة[12] أي: في أخلاقه خلاف.[13] وعِرَضْنة[14] من التعرُّض.

---

(١) سقط من م حتى الشاهد، واستبدل به «لأنه للكث اللحية».

(٢) المنصف ١: ١٦٥ و٣: ٢٦ وشرح المفصل ٦: ١٢٥ وشرح الملوكي ص١٤٨ واللسان والتاج (كثأ) والأمالي ٢: ٧٩. وهو في الإبدال ٢: ٥٥ برواية:

كأنكَ منها بينَ تَيسَينِ قاعدُ

(٣) ف: فأما.

(٤) التاج (خزر). والخزر: جمع أخزر. وهو الضيق العينين كالخنزير.

(٥) م: «فمهما أمكن حمله على المطرد». وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن مالك أن النون في حنظلة وسنبل زائدة لقولهم: حَظِلَ البعير وأسبل الزرع.

(٦) الذرنوح: دويبة. وقد أنكر في ص٨٦ أن تكون النون في ذرنوح زائدة.

(٧) المنصف ١: ١٦٧.

(٨) المنصف ١: ١٦٧ - ١٦٨.

(٩) الرعشن: الجبان الذي يرتعش.

(١٠) م: خلفنّة.

(١١) العرضنة: الذي يعترض الناس بالباطل. م: عرضنّة.

(١٢) م: ورجل خلفنة وذو خلفنّة.

(١٣) م: «اختلاف». وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن مالك أن النون زائدة في سُحَفْنِية - وهو المحلوق الرأس - لأنه من السحف. وهو الحلق.

(١٤) العرضنة: الذي يعترض الناس بالباطل. م: عرضنّة.

وأمّا ضَيفَنٌ ففيه خلاف: منهم من جعل نونه زائدة،[1] لأنه الذي يجيء مع الضيف. فهو راجع إلى معنى الضيف. ومنهم من ذهب إلى أنَّ نونه أصليّةٌ - وهو أبو زيد - وحكى من كلامهم: ضَفَنَ الرَّجلُ يَضفِنُ، إذا جاء ضيفًا مع الضيف. فضَيفنٌ على هذا المذهب «فَيْعَلٌ». وهذا الذي ذهب إليه أبو زيد أقوى. ويقوّيه أيضًا[2] أنَّ باب النون ألّا تكون في مثل هذا إلَّا أصليَّة. وأيضًا فإنَّ نونه إذا كانت زائدة كان وزنه «فَعْلَنًا»، و«فَيْعَلٌ» أكثرُ من «فَعْلَنٍ».

---

(١) في حاشية ف بخط أبي حيان أن هذا مذهب الخليل، واختار ابن مالك مذهب أبي زيد.
(٢) م: ويقوي أيضًا مذهب أبي زيد.

باب التاء

التاء تنقسم قسمين:(١) قسمٌ يُحكم عليه بالأصالة، ولا يحكم [٢٦ب] عليه بالزّيادة إلّا بدليل، وقسم يُحكم عليه بالزّيادة أبدًا، ولا يكون أصلًا.

فالقسم(٢) الذي يحكم عليه بالزيادة:

التاء التي في أوائل أفعال المُطاوَعة،(٣) نحو قولك: كسَّرتُه فتكسَّرَ وقطَّعتُه فتقطَّعَ ودَحرَجتُهُ فتَدحرَج.

والتاء في أول «تَفاعَلَ»، نحو: تَغافَلَ وتَجاهَل، وما تصرَّف من ذلك.

والتاء التي هي من حروف المُضارَعة، نحو: تَقُومُ وتَخرُجُ.

والتاء التي في «افتَعَلَ» و«استَفْعَلَ»، وما تصرَّف منهما.

والتاء التي للخطاب في نحو: أنتَ وأنتِ و(٤) أنتما وأنتم وأنتنّ.

وتاء التأنيث نحو: قامتْ وخَرَجَتْ، وقائمةٌ وخارِجةٌ، ورُبَّتَ وثُمَّتَ ولاتَ.

ومع «الآنَ»،(٥) في نحو قوله:(٦)

نَوِّلِي، قَبلَ نأيِ دارِ، جُمانا وصِلِينا، كَما زَعَمتِ، تَلانا

(١) انظر سر الصناعة ١: ١٧٤ - ١٨٨ والكتاب ٢: ٣٤٧ - ٣٤٩. وفي حاشية ف بخط أبي حيان أن سيبويه جعل تاء تربوت أصلًا وكذلك تاء تِنبال.

(٢) الكتاب ٢: ٣٤٩.

(٣) كذا. وفاته ذكر ما تصرف من هذه الأفعال.

(٤) م: وفي.

(٥) ف: وتلان.

(٦) البيت لجميل بثينة، وينسب إلى عمرو بن أحمر. ديوان جميل ص٢٢٩ وسر الصناعة ١: ١٨٥ والإنصاف ص١١٠ والخزانة ٢: ١٤٩ واللسان (حين) و(تلن) والتاج (تلن) والمزهر ١: ٢٣٧.

أراد: الآنَ.[1] وحكى أبو زيد أنه سمع مَن يقول: حَسبُكَ تَلانَ، يريد: حسبُكَ الآنَ. [فزادَ التاء].[2]

ومع الحين، في أحد القولين، في نحو قوله:[3]

العاطِفُونَ تَحِينَ ما مِن عاطِفٍ والمُسبِغُونَ نَدًى، إذا ما أَنعَمُوا

جميع هذا يُحكم على التاء فيه بالزيادة، ولا يُحتاج في ذلك إلى دليل، لوضوح كونها زائدةً فيه.

وأمّا القسم الذي يُحكم عليه بالأصالة، ولا يكون زائدًا إلّا بدليل، فما عدا ذلك. وإنما قضينا على التاء بالأصالة، فيما عدا ذلك، لكثرة تَبيُّن أصالة التاء فيما يُعرف له اشتقاق أو تصريف،[4] نحو: تَوءَم - فإنَّ تاءه أصليّة لأنك تقول في الجمع: تُؤامٌ. وتُؤامٌ: «فُعالٌ» فتاؤه أصل - وأمثالِ ذلك. ويقلّ وجودُها زائدةً فيما عُرف له اشتقاق أو تصريف. فلمّا كان كذلك حُمل ما جُهل أصله على الكثير، فقُضي على تائه بالأصالة.

فممّا جاءت فيه التاء زائدة أوّلًا: تألَبٌ وتُرتَبٌ[5] وتُدْرأٌ[6] وتِجفافٌ[7] وتَعضُوض[8] وتِمثالٌ وتِبيانٌ وتِلقاءٌ وتِضرابٌ[9] وتِهواءٌ[10] من الليل وتِمساحٌ للكذّاب وتِمْرادٌ لبيت الحمام ورَجل تِقوالةٌ.

فالدليل،[11] على زيادتها في تألَب اسم الحِمار، أنه[12] مأخوذٌ من [قولك]:[13] أَلَبَ الحِمارُ أُتُنَه يأْلِبُها، إذا طردها. وكذلك[14] تُرتَبٌ: «تُفْعَلٌ» مِن الشيء الرّاتب. وتُدرأٌ[15] من:

---

(١) قال صاحب التاج (تلن): قال شيخنا رحمه الله تعالى: وجزم ابن عصفور رحمه الله في الممتع بزيادة التاء.
(٢) من م.
(٣) البيت لأبي وجزة السعدي. الخزانة ٢: ١٤٧ - ١٥٠ وسر الصناعة ١: ١٨٠ والإنصاف ص١٠٨ والصحاح واللسان والتاج (حين). ورواه السيرافي: «العاطفونة حين».
(٤) المنصف ١: ١٠٢ - ١٠٣. وغفل عن نحو: اتمهلّ واتمأرّ واتمألّ.
(٥) الترتب: الشيء الراتب الثابت.
(٦) التدرأ: الدرء والدفع. ف: وتدرأ وترتب.
(٧) التجفاف: ما جلل الفرس من سلاح وآلة تقيه الجراح.
(٨) التعضوض: تمر أسود.
(٩) التضراب: الناقة التي ضربها الفحل.
(١٠) التهواء: القطعة.
(١١) المنصف ١: ١٠٣ - ١٠٤.
(١٢) م: فإنه.
(١٣) من م.
(١٤) الكتاب ٢: ٣٤٨ والمنصف ١: ١٠٣ - ١٠٤ .
(١٥) م: تدر.

دَرأتُ، أي: دَفَعتُ. وأيضًا فإنه لا يمكن جعل التاء في تُرتبٍ وتُدرأ أصلًا، لأنه ليس في كلامهم «فُعْلَلٌ».

وكذلك تَتْفُلٌ[1] تاؤه زائدة، لأنها لو كانت أصليّة لكان وزن الكلمة «فَعْلُلًا». وذلك بناء غير موجود في كلامهم. ومن قال: تُتْفُلٌ، بضمِّ التاء فهي عنده أيضًا زائدة، لثبوت زيادتها في لغة مَن فَتح التاء.

وكذلك[2] تِجفاف وتَعضُوض وتِبيان وتِلقاء وتِمساح وتِقوالة وناقة تِضراب، هي[3] مشتقَّة من: الجُفُوف والعَضّ والبَيان واللّقاء والمَسحِ والضِّراب والقَول. وتِمرادٌ[4] لأنه من ماردٍ أي: طويل. ومنه: قَصرٌ ماردٌ. وتِهواءٌ من الليل من قولهم: مَرَّ هَوِيٌّ[5] من الليل.

وكذلك التاء في تِنبال زائدة، لأنَّ التِّنبال هو القصير، والنُّبَّلُ هم القِصار، فيكون التِّنبال[6] منه. وقد ذهب إلى ذلك بعض أهل اللغة.[7]

وزيدت آخِرًا[8] في سَنبَتة، بدليل قولهم: مَرّتْ عليه[9] سَنبةٌ من الدهر، بمعنى سَنبتة أي: قِطعة - فيحذفون التاء - وفي رَغَبُوت ورَهَبُوت وطاغُوت[10] ورَحَمُوت ومَلَكُوت وجَبَرُوت، لأنها بمعنى الرغبة والرهبة والرحمة والمُلك والتجبُّر والطُّغيان. [وقد][11] قالوا: رَغَبُوتَى ورَهَبُوتَى ورَحَمُوتَى،[12] والتاء فيها أيضًا[13] زائدة.

---

(١) التتفل: ولد الثعلب. وانظر ٦أ.

(٢) الكتاب ٢: ٣٤٨.

(٣) ف: فهي.

(٤) التمراد: بيت الحمام.

(٥) الهوي: الهزيع.

(٦) م: التبيان.

(٧) قال صاحب التاج (نبل): «ذهب ثعلب إلى أنه من النبل. وبه صرح الشيخ أبو حيان وجزم ابن هشام في شرح الكعبية والسهيلي في الروض، وأقره البغدادي شيخ مشايخنا في الحاشية التي وضعها على شرح ابن هشام المذكور، وهي عندي. وجعله سيبويه رباعيًا».

(٨) الكتاب ٢: ٣٤٨ والمنصف ١: ١٣٩. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن مالك أن سنبتة تحتمل كونها من السبت وهو المدّة، لأن فعلتة لا نظير لها وفنعلة معروفة في حنظلة.

(٩) م: عليهم.

(١٠) م: «وطاغوت ورهبوت». وفي حاشية ف بخط أبي حيان أن سيبويه جعل التاء الأولى من تربوت أصلية لمناسبة التراب - وهذا لا يكفي لكنه يقوى بكثرة بناء فَعَلوت - وجعل وزن سُبْروت هو فعلول. فكأنه ناقض نفسه لاحتمال أن يكون من السبر. وغير سيبويه يرى تاء تربوت بدلًا من دال دربوت.

(١١) من م.

(١٢) م: رغبوتي ورهبوتي ورحموتي.

(١٣) ف: والتاء أيضًا فيها.

فأمّا الثّلَبُوت[1] من قول لبيد:[2]

بأجِزَّةِ الثُّلَبُوتِ، يَربأ فَوقَها قَفْرَ المَراقِبِ، خَوفُها آرامُها

فالتاء فيه أصل. وأجاز ابن جنّي أن تكون التاء زائدة، حملًا على جَبَرُوت وأَخواته. قال: وليس ذلك بالقوّي.[3] والصحيح أنه لا يَسوغ جعلُ التاء فيه زائدةً، لقِلّة ما زيدت فيه التاء، ممّا هو على وزنه، إذ لا يُحفظ منه إلّا سِتّةُ الألفاظ المذكورة.[4]

وكذلك هي في عَنكَبُوت زائدة. واستدلّ على ذلك سيبويه،[5] بقولهم في جمعه: عَناكِب. ووجه الدليل من ذلك أنهم كَسّرُوا عنكبوتًا من غير استكراه. أعني: من غير أن يُكلَّفوا ذلك.[6] ولو كانت التاء أصليّة لكان من بنات الخمسة. وهم لا يكسّرون بنات الخمسة إلّا بعد استكراه. فدلّ ذلك على أنه ليس من بنات الخمسة، وأنّ تاءه زائدة. وأيضًا فإنهم يقولون في معناه:[7] العَنكباء. وذلك قاطع [٢٧أ] بزيادة التاء.

وفي[8] عِفرِيت وغِزوِيت.[9] أمّا غِزويت فالدليل على زيادة تائه أنك لا تخلو من أن تجعل التاء والواو أصليّتين، أو تجعل التاء أصليّة والواو زائدة[10] أو العكس. فجعلهما أصليّتين[11] يؤدّي إلى كون الواو أصلًا،[12] في بنات الأربعة [من غير المضعّفات].[13] وذلك فاسد. وجعل الواوِ زائدةً[14] والتاءِ أصليّةً يؤدّي إلى بناء غير موجود. وهو «فِعوِيل». فلم يبق إلّا أن تكون تاؤه زائدة وواوه أصليّة. وأمّا عِفريت فتاؤه زائدة، بدليل قولهم في معناه: عِفرِيَةٌ.

(١) م: التلبوت.
(٢) من معلقته. ديوانه ص٣٠٥. والأجزة: جمع جزيز. وهو ما ارتفع من الأرض وغلظ. وفي حاشية ف عن الجوهري: «الثلبوت اسم واد بين طيئ وذبيان»: الصحاح (ثلب). ويربأ: يعلو. والمراقب: جمع مرقب. وهو المرتفع. وخوفها أي: خوف الأتن. والآرام: الأعلام. يصف حمار وحش مع أتنه.
(٣) المنصف ١: ١٣٩.
(٤) كذا. وقيل: بَرَهُوت.
(٥) الكتاب ٢: ٣٤٨ والمنصف ١: ١٣٩.
(٦) سقط من م.
(٧) زاد في المنصف: العنكب.
(٨) في حاشية ف بخط أبي حيان: «سقط من هنا إلى قوله وزيدت أيضًا في أول الكلمة، في نسخة الخفاف».
(٩) الغزويت: الداهية. وهو العزويت أيضًا. انظر المنصف ١: ١٦٩ و٣: ٢٨.
(١٠) م: زائد.
(١١) م: أصليين.
(١٢) م: الواو والتاء.
(١٣) من م.
(١٤) سقط من م.

وزيدت أيضًا في أوّل الكلمة وآخِرها في[1] تَرَنَّمُوتٍ، ووزنه «تَفْعَلُوتٌ». وهو: صوتُ ترنُّمِ القوسِ عند الإِنباض. قال الراجز:[2]

* تجاوُبَ القَوسِ بِتَرَنَّمُوتِها *

أي: بِتَرَنُّمِها.

(١) الكتاب ٢: ٣٤٨ والمنصف ١: ١٣٩.

(٢) سر الصناعة ١: ١٧٥ والمنصف ١: ١٣٩ وشرح الملوكي ص١٩٧ وشرح المفصل ٩: ١٥٨ وشرح شواهد الشافية ص٢٨٣ والصحاح واللسان والتاج (رنم).

باب الألف

الألف لا تكون أبدًا أصلًا.[١] بل تكون زائدة، أو منقلبةً عن ياء أو واو - فمثال الزائدة ألف ضارِبٍ لأنه من الضَّرْب. ومثال المنقلبة عن الياء ألف «رَمَى» لأنه من الرَّمْي. ومثال المنقلبة عن الواو ألف «غَزا» لأنه من الغَزْو - إلّا فيما لا يدخله التصريف، نحو الحروف، والأسماء المتوغلة في البناء، فإنه ينبغي أن يُقضى على الألف فيه بأنها أصليّة. إذ لا دليل على جعلها زائدة، ولا يُعلم لها أصلٌ في الياء ولا في الواو، فيُقضى على الألف بأنها منقلبة عن ذلك الأصل. وممّا يُبيّن ذلك وجودُ «ما» و«لا» وأمثالهما، في كلامهم. وقد تَقدَّم تَبيينُ ذلك.[٢]

والألف لا تخلو[٣] أن يكون معها حرفان أو أزيد. فإن كان معها حرفان قَضيتَ[٤] عليها بأنها منقلبة من أصل، إذ لا بدّ من الفاء والعين واللّام، نحو: رَمَى وغَزا.

وإن كان معها أزيدُ فلا يخلو أن يكون معها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها، فصاعدًا، أو حرفانِ مقطوع بأصالتهما وما عداهما مقطوعٌ بزيادته، أو محتَمِلٌ أن يكون أصلًا وأن يكون زائدًا.

فإن كان معها حرفان مقطوعٌ بأصالتهما، وما عداهما مقطوعٌ بزيادته، كانت الألف منقلبة عن أصل، إذ لا بدَّ من ثلاثة أحرف أصول، كما تقدّم. وذلك نحو: أَرطًى،[٥] في لغة من يقول: أَدِيمٌ مَرْطِيٌّ؛ ألا ترى أنَّ قوله مَرْطِيٌّ يقضي بزيادة الهمزة؟ وإذا ثَبَتَتْ زيادتها ثَبَتَ كون الألف منقلبةً عن أصل.

---

(١) المنصف ١: ١١٨ والكتاب ٢: ٣٤٤ - ٣٤٦. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن القطاع أن الألف تكون أصلًا في الحروف نحو بلى، مع ذكر مواضع زيادتها في الأسماء والأفعال.

(٢) انظر: ص ٣٥ - ٣٦ .

(٣) م: لا يخلو.

(٤) في النسختين: قطعت.

(٥) الأرطى: شجر يدبغ به.

وإن كان ما عداهما محتملًا للأصالة والزيادة فلا يخلو أن يكون ميمًا أو همزة في أوّل الكلمة، أو نونًا ثالثة ساكنة فيما هو على خمسة أحرف، أو غيرَ ذلك من الزوائد.

فإن كان ميمًا أو همزة [أولًا]،[1] أو نونًا ثالثة ساكنة، قَضيتَ على الألف بأنها منقلبةٌ من أصل، وعلى الميم أو الهمزة أو النون بالزيادة. وذلك نحو: أَفعًى ومُوسًى، ونحو عَقَنقًى إن ورد في كلامهم، إلّا أن يقوم دليل على أصالتها[2] وزيادة الألف. وذلك قليل لا يحفظ منه إلّا أَرطًى، في لغة من قال: أدِيمٌ[3] مأروطٌ.

فإن قيل: فلأيّ شيء قضَيتم بزيادة الميم والهمزة والنون، وقضيم على الألف أنها منقلبة عن أصل؟ فالجواب أنَّ الذي حَمل على ذلك أشياءُ:

منها أنَّ ما عُرِف له اشتقاق، من ذلك، وُجد الأمر فيه على ما ذكرنا، من زيادة الميم والهمزة والنون، نحو: أَعمًى وأَعشًى ومَلهًى ومَغزًى.[4]

ومنها أنَّ الميم والهمزة[5] والنون قد سبقت، فقُضِي عليها بالزيادة لسَبقها إلى موضع الزيادة. فلمّا قُضي عليها بالزيادة وَجب القضاء على الألف بانقلابها عن أصل.

ومنها أنَّ الميم والهمزة والنون قد ساوت الألفَ، في كثرة الزيادة، وفَضَلَتْها بقوّة الاختصاص؛ ألا ترى أنَّ الميم والهمزة قد كثرت زيادتهما أوَّلًا،[6] كما كثرت زيادة الألف، واختصَّتا[7] بالزيادة أوَّلًا، وليست الألف كذلك، وأنَّ النون كثرت زيادتها، ثالثةً ساكنة، فيما هو على خمسة أحرف، وبعد الألف الزائدة قبل آخر الكلمة،[8] بالشرطين المتقدّمين في فصل[9] النون، واختصَّت بالزيادة في هذين الموضعين، وليست الألف كذلك؟

وإن كان غيرَ ذلك من الزوائد قَضيتَ على الألف بالزيادة، وعلى ما عداها بالأصالة، إلّا ما

(١) سقط من النسختين.
(٢) م: أصالتهما.
(٣) سقط من م.
(٤) م: معزى.
(٥) ف: أن الهمزة والميم.
(٦) م: أولين.
(٧) ف: اختصا.
(٨) سقطت بقية الفقرة من م.
(٩) كذا. والصواب: باب.

شذَّ،(١) نحو: عُزَّى،(٢) إلّا أن يقوم دليل على أنَّ الألف منقلبة عن [٢٧ب] أصل. وذلك نحو: قَطَوطًى(٣) وشَجَوجًى(٤) وذَلَولًى.(٥) الألف في جميع ذلك أصل.(٦)

وذلك أنَّ الألف لو جُعلت زائدة لم تخلُ الواو من أن تكون أصلًا أو زائدة. فلو جعلتها زائدة لكان وزنها(٧) «فَعَولًى». وذلك(٨) بناء غير موجود. ولو جعلتَ الواو أصليّة لم تخل من أن(٩) تجعل المُضعَّفين أصلين، أو أحدَهما أصلًا والآخَرَ زائدًا. فلو جعلتهما أصلين لم يجز، لأنَّ ذلك يؤدّي إلى جعل الواو أصلًا، في بنات الأربعة، وذلك لا يجوز إلّا في باب: ضَوضَيتُ(١٠) وقَوقَيتُ،(١١) على ما يُبيَّنُ بعدُ، إن شاء الله. ولو جعلتَ أحدَهما أصلًا والآخَرَ زائدًا لكان وزنها «فَعَلعًى». وذلك بناء غير موجود في كلامهم. فثَبَتَ أنَّ الألف بدلٌ من أصل.

وإذا ثَبَتَ ذلك احتملت هذه الأسماء أن تكون الواو فيها زائدة. من غير لفظ اللّام، وأن تكون من لفظ اللّام. فإن كانت من غير لفظ اللّام كان وزن هذه الأسماء «فَعَوعَلًا» نحو: عَثَوثَلٍ(١٢) وغَدَودَنٍ.(١٣) وإن كانت من لفظ اللّام كان وزنها «فَعَلْعَلًا» نحو: صَمَحْمَحٍ(١٤) ودَمَكْمَكٍ.(١٥) وحملها على أن تكون من باب صَمَحْمَحٍ أولى، لأنه أوسع من باب عَثَوثَل. وهو الظاهر من كلام سيبويه، أعني أنها تحتمل ضربين(١٦) من الوزن، وباب صمحمح أولى بها.

(١) سقط «إلّا ماشذ» من م.
(٢) العزى: اسم صنم. وهو مما لم يشذ لأنه من العزة. ف: معزى.
(٣) القطوطى: المتبختر.
(٤) الشجوجى: المفرط في الطول.
(٥) الذلولى: المسرع المستخفي.
(٦) الكتاب ٢: ٣٤٥. والمراد أن الألف غير زائدة، لأنها منقلبة عن أصل. وهو الواو التي قلبت ياء ثم ألفًا.
(٧) في حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن القوطية: فَعَولًى عَدَولًى: قرية بالبحرين، وناقة شَطَوطًى: عظيمة الشطّ أي السنام.
(٨) ف: وهو.
(٩) ف: لم يخل أن.
(١٠) ضوضيت: من الضوضاء والجلبة.
(١١) قوقيت: من قوقت الدجاجة إذا صاحت.
(١٢) العثوثل: الشيخ الثقيل.
(١٣) الغدودن: المسترخي.
(١٤) الصمحمح: الشديد القوي.
(١٥) الدمكمك: الشديد.
(١٦) وزعم الرضي أن المبرد هو الذي جعلها من باب «فعلعل»، وأنّ سيبويه جعلها من باب «فعوعل» فقط. انظر الكتاب ٢: ٣٢٩ و٣٤٥ - ٣٤٦ وشرح الشافية ١: ٢٥٣.

وأمّا مَن زعم أنَّ قَطَوطًى وذَلَولًى[١] لا يكون وزنهما إلّا «فَعَوعَل»،[٢] واستدلّ على ذلك بأنَّ اقطَوطَى واذلَولَى وزنُهما «افعَوعَلَ»، وزعم أنَّ سيبويه لو حفظ[٣] «اقطَوطَى» لم يُجِزْ في قَطَوطًى إلّا أن يكون «فَعَوعَلًا»، فلا يُلتفَتُ إليه، إذ ليس قَطَوطًى باسم جارٍ على «اقطَوطَى»، فيلزمَ أن تكون الواو الزائدة فيه من غير لفظ اللّام، كما هي في اقطَوطَى.

بل لا يلزم، من كونهم قد اشتقُّوا «اقطَوطَى»، من لفظ قَطَوطًى، أكثرُ من أن تكون أصولُهما واحدةً. وذلك موجود فيهما، لأنَّ قَطَوطًى إذا كان وزنُه «فَعَلعَلًا» كانت إحدى العينين وإحدى اللّامين زائدتين، فتكون حروفه الأصول: القاف والطاء والواو. وكذلك «اقطَوطَى» الواو وإحدى الطائين زائدتان، وحروفه الأصول: القاف والطاء والواو التي انقلبت ألفًا. والدليل على أنَّ حروفه الأصول ما ذكرنا قولهم: قَطَوانٌ، في معناه.

وإنْ كان مع الألف ثلاثةُ أحرف مقطوع بأصالتها فصاعدًا قُضي على الألف أنها زائدة، إلّا في مضاعف بنات الأربعة فإنَّ الألف يُقضى عليها بالأصالة، لأنَّ الألف لا تكون أصلًا في بنات الأربعة[٤] كما ذكرنا، إلّا منقلبة عن ياء أو واو، والياء والواو لا يكونان أصلين في بنات الخمسة إلّا فيما شَذَّ ممّا يُبيَّنُ[٥] في بابه، ولا في بنات الأربعة إلّا في المضاعف نحو: قَوقًى[٦] وضَوضًى.[٧]

فإن قيل: وما الدليل على أنَّ الألف ليست زائدة[٨] في: ضَوضَى وقَوقَى؟ فالجواب[٩] أنَّ جَعل الألف زائدة يؤدّي إلى الدخول في باب: سَلِسَ وقَلِقَ. وذلك قليل. وأيضًا فإنهم قد قالوا:

(١) م: دولى.

(٢) في حاشية ف بخط أبي حيان: «هو قول ش، وأباه ح. وقد أباه أيضًا فا في الشيرازيات، وإن كان قد قال في الإيضاح بالوجهين». والمراد بالحرف «ش» هو أبو علي الشلوبين، وبالحرفين «فا» أبو علي الفارسي. وكان السيرافي قد سبق الشلوبين في قوله. الارتشاف ١: ٩٨.

(٣) قال الرضي: «قال سيبويه: جاء منه اقطوطى إذا أبطأ في مشيه». شرح الشافية ١: ٢٥٣. قلت: ولم أقف على ما نسبه الرضي الى سيبويه في كتابه. انظر الكتاب ٢: ٢٤١ - ٢٤٢ و٣٢٩ و٣٤٥. وفي حاشية ف بخط أبي حيان أن سيبويه أجاز أن يكون قطوطى فعلعلًا وفعوعلًا. وأما اقطوطى فهو افعوعل، وليس في كلام العرب افعلعل، فالمادة واحدة والمعنى واحد والحكم مختلف.

(٤) سقط «في بنات الأربعة» من م.

(٥) ف: مما يتبين.

(٦) قوقت الدجاجة: صاحت.

(٧) ضوضى: من الضوضاء والجلبة.

(٨) ف: بزائدة.

(٩) المنصف ١: ١٦٨ - ١٧٢.

ضَوضاءٌ وغَوغاءٌ[1] كقَلقال وصَلصال. ولا نحفظ[2] في بنات الثلاثة اسمًا على «فَعْلاء» نحو «سَلقاءٍ» و«ضَرباءٍ»[3] منوّنًا. فدلّ مجيء ضَوضاءٍ وغَوغاءٍ على أنَّ «ضَوضَى»[4] و«قَوقَى» من بنات الأربعة كـ«صَلصَلَ»،[5] و«قَلقَلَ».[6]

(١) الغوغاء من «غوغيت» ولم يذكره بعد، وإنما يمثِّل لـ«قوقى»، فكان عليه أن يذكر هنا قوقاء.

(٢) كذا. وانظر ص٣٧٣. ف: ولا يُحفظ.

(٣) م: صرباء.

(٤) ف: ضوضيت.

(٥) م: صلصال.

(٦) في حاشية ف بخط أبي حيان: بلغت المقابلة.

باب الياء

الياء[1] أيضًا لا تخلو من أن يكون معها حرفان أو أَزيد. فإن كان معها حرفان كانت أصلًا، إذ لا أقلَّ من ثلاثة أحرف، نحو: ظَبْيٍ ورَمْيٍ. وإن كان معها أزيدُ من حرفين فلا يخلو أن يكون معها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها، فصاعدًا، أو حرفان مقطوع بأصالتهما وما عداهما مقطوع بزيادته، أو محتملٌ أن يكون أصلًا وأن يكون زائدًا.

فإن كان معها حرفان مقطوع بأصالتهما وما عداهما مقطوع بزيادته فاليَاء أصل، إذ لا أقلَّ من ثلاثة أحرف أصول،[2] نحو: ياسِرٍ ويافِعٍ، من اليُسرِ ومن يَفَعة.

وإن كان ما عداهما محتملًا للأصالة والزيادة فلا يخلو أن تكون الميم أوّلًا أو الهمزة، أو غير ذلك من الحروف الزوائد. فإن كان الميم أو الهمزة [أوّلًا][3] قَضيتَ على الياء بالأصالة، وعلى الميم والهمزة بالزيادة، كما فعلت بهما إذا اجتمعا مع الألف. والسبب في ذلك ما قدّمناه في فصل[4] الألف. وذلك نحو: أَيدَع[5] ومِيراث. ولا يحكم على [٢٨أ] الهمزة ولا على الميم بالأصالة، ويُحكم[6] على الياء بالزيادة، إلَّا أن يقوم دليل على ذلك نحو: أَيصَرٍ.[7] وقد تَقدّم الدليل على أصالة همزته في فصل[8] الهمزة.

وإن[9] كان غير ذلك من الزوائد قضيتَ على الياء بالزيادة، وعلى ما عداها بالأصالة، نحو:

---

(١) الكتاب ١: ٣٤٦ - ٣٤٧. وفي حاشية ف بخط أبي حيان مواضع زيادة الياء عن ابن القطاع في الاسم والفعل.

(٢) سقط من م.

(٣) تتمه يقتضيها السياق.

(٤) كذا. والصواب: باب.

(٥) الأيدع: صبغ أحمر.

(٦) سقط من م.

(٧) الأيصر: الحشيش.

(٨) كذا. والصواب: باب.

(٩) سقط حتى «يأجج» من النسختين، وألحقه أبو حيان بحاشية ف.

يَرْمَعٍ،[1] إلّا أن يقوم دليل على خلاف ذلك، نحو: ضَهْيأ ويأجَج.[2]

وإن كان معها ثلاثة أحرف فصاعدًا مقطوعًا بأصالتها قُضي عليها بالزيادة، لأنَّ الياء لا تكون أصلًا في بنات الخمسة، ولا في بنات الأربعة، إلّا أن يشِذَّ من ذلك شيء فلا يقاس عليه، أو في مضاعف بنات الأربعة، نحو: حَيحَى.[3]

والدليل، على أنَّ الياء في «حَيحَى» أصليّة، أنك لو جعلتها زائدة لكان «حَيحَى» من باب دَدَنٍ. وذلك قليل جدًّا. فجعلنا الياء أصليّة، إذ قد قام الدليل على أنَّ الواو والياء[4] يكونان أصلين[5] في مضاعفات بنات الأربعة، نحو: ضَوضَيتُ وقَوقَى.[6]

والذي شَذَّ من غير المضاعف، فجاءت الياء فيه أصليّة، نحو:[7] يَستَعُور.[8] وذلك أنَّ السين والتاء[9] أصلان، إذ ليست السين في موضع زيادتها، ولـم يقم دليل على زيادة التاء. فلو جعلنا[10] الياء زائدة لأدّى ذلك إلى شيئين: أحدهما أن يكون وزن الكلمة «يَفْعَلُول».[11] وذلك بناء غير موجود. والآخَر لَحَاق بنات الأربعة الزيادةُ من أوّلها، في غير الأسماء الجارية على الأفعال. وذلك غير موجود في كلامهم.[12] فلمّا كان جعلها زائدة يؤدّي إلى ما ذُكِرَ جعلناها أصلًا.

فإن قيل: فإنَّ في جعلها أصلًا أيضًا خروجًا عما استقرَّ في الياء، من كونها لا تكون أصلًا في بنات الأربعة فصاعدًا إلّا في باب: ضَوضَيتُ.[13] فالجواب أنه لمّا كان جعلُها زائدةً يؤدّي إلى الخروج عما استقرّ، من أن الزيادة لا تلحق بنات الأربعة فصاعدًا من أوّلها، وجعلُها أصليّةً يؤدّي [أيضًا][14] إلى الخروج عمّا استقرَّ للياء، من أنها لا تكون أصلًا في بنات الأربعة[15] إلّا في

(١) اليرمع: حصى بيض تلمع.
(٢) يأجج: اسم موضع.
(٣) حيحيت بالغنم: صوّتُّ. وهو أصل حاحيت.
(٤) ف: الياء والواو.
(٥) م: أصليين.
(٦) م: وقوقيت.
(٧) سقط من م.
(٨) اليستعور: شجر. وانظر المنصف ١: ١٤٥.
(٩) م: والياء.
(١٠) م: جعلت.
(١١) م: يفعلون.
(١٢) سقط «وذلك غير موجود في كلامهم» من م.
(١٣) كذا. والصواب «حيحيت». وكذلك ما يلي في أول ص ١٩٣.
(١٤) من م.
(١٥) سقط «في بنات الأربعة» من م.

باب: ضَوضَيتٌ، كان الذي يؤدّي إلى الأصالة[1] أَولى.

وأيضًا فإنّ الياء قد تكون أصلًا في مضاعف بنات الأربعة، ولا تلحق بناتِ الأربعة فصاعدًا الزيادةُ من أوّلها، في موضع من المواضع. وأيضًا فجعلها أصلًا يؤدّي إلى بناء موجود – وهو «فَعْلَلُول»[2] نحو: عَضرَفُوط[3] – وجعلها زائدة يؤدّي إلى بناء غير موجود. وهو «يَفْعَلُول».

وزعم أبو الحسن أيضًا أنّ الياء في شِيراز[4] أصل، وهي بدلٌ من واوٍ، بدليل قولهم في الجمع: شَوارِيز.

فإن قيل: وما الذي حمله على جعلها أصليّةً؟ فالجواب أنّ الذي حمله على ذلك أنه إن جعل الواو، التي الياءُ[5] بدلٌ منها، أصلًا أدّى ذلك إلى بناء موجود. وهو «فِعْلال» نحو: سِرداحٍ.[6] وإن جعلها زائدة أدّى ذلك إلى بناء غير موجود. وهو «فِوْعال». فحملَها على ما يؤدّي إلى بناء موجود.

فإن قيل: وفي جعلها أصليّة خروج أيضًا عن المعهود فيها. فالجواب أنه لمّا كان الوجهان كلاهما يُفضيان إلى الخروج عن المعهود كان ما يُفضي إلى الأصالة أَولى، لأنه مهما قُدِر على أن يُجعل الحرف أصلًا لم يُجعلْ زائدًا. وأيضًا فإنه لم يثبتْ[7] زيادة الواو في أوّل أحوالها ساكنة بعد كسرة. فلذلك كان الأَولى عنده أن تكون أصليّة.

(١) م: الأصل.
(٢) م: فعلول.
(٣) العضرفوط: ذكر العظاء. م: عرفوط.
(٤) الشيراز: اللبن الرائب المستخرج ماؤه.
(٥) ف: إن جعل الياء التي الواو.
(٦) السرداح: الناقة الكريمة.
(٧) م: لم تثبت.

باب الواو

الواو[1] أيضًا لا يخلو أن يكون معها حرفان أو أزيدُ. فإن كان معها حرفان كانت أصلًا، إذ لا بدَّ من ثلاثة أحرف. وإن كان معها أزيدُ فلا يخلو أن يكون معها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها، فصاعدًا - أي[2]: أزيدَ - أو حرفان مقطوع بأصالتهما، وما عداهما مقطوعٌ بزيادته أو محتمل للأصالة والزيادة.

فإن كان معها حرفان مقطوعٌ بأصالتهما، وما عداهما مقطوعٌ بزيادته، كانت الواو أصلًا، إذ لا بدّ من ثلاثة أحرف، نحو: واقِدٍ و واعِدٍ.

وإن كان ما عداهما محتملًا للأصالة والزيادة فلا يخلو أن يكون[3] الميم أو الهمزة أوّلًا، أو غير ذلك من حروف الزيادة.[4] فإن كان الميم أو الهمزة [أوّلًا][5] قَضيتَ عليها بالزيادة وعلى الواو بالأصالة، لِما ذكرناه في فصل[6] الألف، وإن لم يُعلم الاشتقاق نحو: الأَوتَكَى. وهو ضرب من التمر. إلّا أن يقوم دليل على أصالة الهمزة، من اشتقاق أو تصريف أو غير ذلك كأَولَقٍ، فتجعل الواو إذ ذاك [٢٨ب] زائدة.

وإن كان غير ذلك من حروف الزيادة قَضيتَ على الواو بالزيادة، وعلى ذلك الغير[7] بالأصالة. إلّا أن يقوم دليل على أصالة الواو، نحو: غِزْوِيتٍ.[8] فإنَّ واوه أصليّة وتاءَه زائدة،

(١) الكتاب ٢: ٣٤٧. وفي حاشية ف بخط أبي حيان مواضع زيادة الواو في الاسم والفعل عن ابن القطاع.

(٢) في النسختين: أو.

(٣) م: تكون.

(٤) ف: من الحروف الزوائد.

(٥) تتمة يقتضيها السياق.

(٦) كذا. والصواب: باب.

(٧) الغير: المغاير. ولا بأس في تحلية «غير» بـ«أل» في مثل هذا المعنى، لأنها غير مضافة. بل يجوز أيضًا ذلك فيها مع الإضافة إلى نكرة، فتكون أل اسمية موصولة حذف صدر صلتها. انظر شرح قواعد الإعراب ص٩٥ و٢١١.

(٨) الغزويت: الداهية.

لِما ذُكر في فصل[1] التاء.

وإن كان معها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها فصاعدًا قَضيتَ على الواو بالزيادة، لأنَّ الواو لا تكون أصلًا في بنات الخمسة، ولا في بنات الأربعة[2] إلّا في المضعّف،[3] نحو: قَوقَيتُ وضَوضَيتُ، فإنَّ الواو فيه أصل. وقد تَقدَّم الدليل على ذلك، بقول[4] العرب: ضَوضاءٌ وغَوغاءٌ، في فصل[5] الألف. ولا تُجعل أصليَّةً، فيما عدا باب ضَوضَيتُ، إلّا أن يقوم على ذلك دليل، فيكون شاذًّا نحو وَرَنتَل.[6] فإنَّ الواو فيه أصليّة ووزن الكلمة «فَعَنْلَلٌ»،[7] ولا تُجعل زائدةً، لأنَّ الواو لا تُزادُ أوّلًا أصلًا.

فإن قيل: وفي جعلها أيضًا أصلًا خروجٌ عمّا استقرّ لها، من أنها لا تكون أصلًا إلّا في باب: ضَوضَيتُ. فالجواب أَنه قد تقدَّمَ أنه متى كان في الكلمة وجهان شاذّانِ، أحدهما يؤدّي إلى أصالة الحرف، والآخر يؤدّي إلى زيادته، كانت الأصالة أَولى.

وأيضًا فإن الواو قد جاءت أصلًا في ضرب[8] من بنات الأربعة - وهو المضاعف - ولم تُزَد أوّلًا[9] في موضع من المواضع. وأيضًا فإنَّ جعلها زائدةً يؤدّي إلى بناء غير موجود - وهو «وَفَنْعَلٌ»[10] - وجعلها أصليّةً يؤدّي إلى بناء موجود. وهو «فَعَنْلَلٌ» نحو: جَحَنفَل.[11]

فإن قال قائل: إنكم استدللتم على أن «ضَوضَيتُ» وبابه من بنات الأربعة، بقولهم ضَوضاءٌ وغَوغاءٌ، لأنه لم يوجد مثل «فَعْلاءٍ» في كلامهم، ولا دليل في ذلك لاحتمال أن تكون الواو زائدة، ويكون وزن الكلمة «فَوعالًا» كتوراب.[12] فالجواب أنه لو كان «فَوعالًا» لكان من باب «دَدَنٍ» - أعني مما فاؤه وعينه من جنس واحد - وذلك قليل جدًّا، وباب ضَوضاء وغَوغاء وضَوضَيتُ وغَوغَيتُ كثير، ولا يُتصوَّرُ حملُ ما جاء كثيرًا على بابٍ لم يجئ منه إلّا اليسير.

(١) كذا. والصواب: باب.
(٢) ف: لا تكون أصلًا في بنات الأربعة ولا في بنات الخمسة.
(٣) م: المضاعف.
(٤) في الورقة ٢٧. م: يقول.
(٥) كذا. والصواب: باب.
(٦) الورنتل: الشر والأمر العظيم.
(٧) ف: فعنللًا.
(٨) م: ضروب.
(٩) م: ولم يرد أولًا.
(١٠) م: فنعل.
(١١) الجحنفل: العظيم الشفة.
(١٢) التوراب: التراب.

وأيضًا فإنّ «فَوعالًا» كتَوراب قليلٌ جدًّا.[1] وإذا كانت الواو أصلًا كان وزن الكلمة «فَعْلالًا» كصَلصالٍ وقَلقالٍ. وذلك بناء موجود في المضعّف كثيرًا.[2] فحمله على ذلك أولى.[3]

---

(١) ف: فوعالًا قليل جدًّا كتوراب.

(٢) ف: كثير.

(٣) سقط من م. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن القطاع: باب ما زيد من غير حروف الزيادة. وفيه أمثلة كثيرة من زيادة العين والقاف والفاء والحاء والطاء...

باب
ما يزاد من الحروف في التضعيف

اعلم أنَّ التضعيف لا يخلو أن يكون من باب إدغام المتقاربَيْنِ،[١] أو من باب إدغام المِثلَين.[٢] فإن كان من باب إدغام المتقاربين فلا يلزم أن يكون أحد الحرفين زائدًا. بل قد يمكن أن يكون زائدًا، وأن يكون أصلًا. وإذا كان الإدغام من جنس إدغام المِثلين كان أحد المثلين زائدًا، إلَّا أن يقوم دليل على أصالتهما،[٣] على ما يُبيَّنُ.

فإن قيل: فِيمَ يمتاز[٤] إدغام المتقاربَيْنِ من إدغام المِثلَينِ؟ فالجواب عن ذلك أن نقول: إذا وُجِد حرف مضعَّف فينبغي أن يُجعل من إدغام المِثلَين، ولا تجعله من إدغام المتقاربين إلَّا أن يقوم على ذلك دليل، لأنه لا يجوز أن يُدغَم الحرف في مُقارِبه من[٥] كلمة واحدة، لئلّا يلتبس بأنه من إدغام المِثلين؛ ألا ترى أنك لا تقول في أَنْمُلَة:[٦] «أَمُّلة»، لأنَّ ذلك مُلبِس،[٧] فلا يُدرَى: هل هو في الأصل أَنْمُلَة أو «أَمْمُلَة»؟

فإن كان في الكلمة بعد الإدغام ما يدلّ على أنه من إدغام المتقاربَيْنِ جاز الإدغام. وذلك نحو قولك: امَّحَى الكتابُ، أصله «انْمَحَى» بدليل أنه لا يمكن أن يكون من باب[٨] إدغام المِثلين. إذ لو كان كذلك لكان «افَّعَلَ»، و«افَّعَلَ» ليس من أبنية كلامهم. فلمّا لم يمكن حمله على أنَّ[٩] الإدغام فيه من قَبيل إدغام المِثلين تبيَّن أنه في الأصل «انْمَحَى»، لأنَّ في كلامهم «انفَعَلَ».

(١) م: المثلين.
(٢) م: «المتقاربين». وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن اللباب بيان لزيادة الحرف بالتضعيف. انظر ص٢٦٣ – ٢٦٤ من ابن عصفور والتصريف.
(٣) ف: أصالته.
(٤) م: يختار.
(٥) م: في.
(٦) الأنملة: المفصل الأعلى من الإصبع.
(٧) م: يلبس.
(٨) سقط من م.
(٩) سقط من م.

فأمّا «هَمَّرِش»(١) فينبغي أن يُحمل(٢) على أنَّ إِدغامه من قَبِيل إِدغام المِثلَين، ويكون وزن الكلمة «فَعَّلِلّا»،(٣) فتكون ملحقة بجَحمَرِش،(٤) لِما ذكرناه من أنَّ الأصل في كلّ إِدغام، يكون في كلمة واحدة، أن يُحمل على أنه من قَبيل إِدغام المِثلين، إِلَّا أن يمنع من ذلك مانع. فإِذا صَغَّرتَ هَمَّرِشًا على هذا القول أو كسَّرتَه قلتَ: هُمَيرِشٌ وهَمارِشُ. فتحذف إِحدى الميمين لأنها زائدة.

وأمّا أبو الحسن فزعم(٥) أنَّ هَمَّرِشًا حُروفُه كلُّها أُصول، وأنَّ الأصل «هَنْمَرِشٌ» بمنزلة [٢٩أ] جَحْمَرِش، ثمّ أُدغمت النون في الميم. وجاز الإِدغام عنده لعَدمِ اللَّبس. وذلك أنَّ هذه البِنية - أعني «فَعْلَلِلًا» - لم تُوجد في موضع من المواضع قد لحقتها زوائد(٦) للإِلحاق.

فيُعلَمُ بذلك أنَّ هَمَّرشًا في الأصل «هَنْمَرِشٌ». إِذ لو لم يُحمل على ذلك، وجُعل من إِدغام المِثلَين، لكان أَحد المثلين زائدًا، فيكون ذلك كَسرًا لما ثَبَتَ في هذه البِنية واستقرّ، من أنها لا تلحقها الزوائد للإِلحاق. فتقول على هذا في تصغيرِ هَمَّرِش(٧) وتكسيره: هُنَيْمِرٌ وهَنامِرُ. فتردُّ النون إِلى أصلها، لمّا زال الإِدغام، وتَحذف الآخِر لأنَّ حروف الكلمة كلَّها أصول.

وهذا الذي ذهب إِليه فاسد،(٨) لأنه مبنيٌّ على أنَّ هذه البِنية لم تلحقها زيادة للإِلحاق في موضع. وقد وُجِد هذا الذي أَنكر، قالوا: جِرْوٌ نَخْوَرِشٌ أي: إِذا كَبِرَ‌خَرَّشَ؛(٩) ألا ترى أنَّ الواو زائدة،(١٠) وأنَّ الاسم ملحق بجَحمَرِش؟ فإِذا تقرّر أنَّ هذه البِنية قد لحقتها الزوائد للإِلحاق وجب القضاء على إِدغام هَمَّرِشٍ، بأنه(١١) من قَبيل إِدغام المِثلين.

(١) الهمرش: العجوز الكبيرة المسنة. وانظر شرح الشافية ٢: ٣٦٤ - ٣٦٥.
(٢) م: يجعل.
(٣) م: «فعَّلَلًا». وفعَّلِل لم يذكره المؤلف في الأبنية.
(٤) الجحمرش: العجوز الكبيرة. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن أبي عبيدة عن ابن العلاء زيادة حروف الإلحاق في الاسم والفعل.
(٥) سقط من م.
(٦) ف: زائدة.
(٧) م: همرس.
(٨) م: باطل.
(٩) م: خرّش.
(١٠) في حاشية ف بخط أبي حيان: «قد ادّعى في الأبنية أن الواو في نخورش أصل، وأن حروفه كلها أصول، وأن وزنه فَعلَلِل نحو جحمرش. وهو مخالف لما ردّ به على الأخفش هنا». انظر ص٧١ . وقال صاحب التاج: «قال شيخنا: وقد تعارض فيه كلام ابن عصفور في الممتع، فحكم مرة بأصالة الواو زاعمًا أنه ليس لهم فعللل - [في المطبوعة: فعوعل. ولعلها: نفوعل] - غيره. وزعم مرة أنها زيدت للإلحاق». قلت: وابن عصفور لم يزعم أنه ليس لهم فعللل غير نخورش. انظر ص ٥٦.
(١١) م: وجب القضاء على همرش بأن إدغامه.

فإذا(١) كان الإدغام من جِنس إدغام المتقاربين فالذي ينبغي أن يُحكم به على الحرفين المتقاربين الأصالةُ، إلّا أن يقوم دليل من الأدلة المتقدّمة على الزيادة.

وإذا كان الإدغام من جنس إدغام المِثلَين فلا يخلو من أن يكون اللفظ من ذوات الثلاثة، أو من ذوات الأربعة، أو من ذوات الخمسة.

فإن كان من ذوات الثلاثة قُضي على المِثلين بالأصالة، إذ لا بد من الفاء والعين واللام، نحو: رَدّ وفَرّ.

وإن كان من ذوات الأربعة فإنه لا يخلو أن يكون المضعّف بين الفاء واللّام نحو: ضَرَّبَ، أو في الطرف بعد العين نحو: قَرْدَدٍ،(٢) أو غير ذلك. فإن كان المضاعف على ما ذكرنا(٣) كان أحد المثلين زائدًا. وذلك أنّ كلَّ ما له اشتقاق من ذلك يوجد أَحدُ المثلين منه زائدًا،(٤) نحو «ضَرَّبَ»، فإنه من الضَّرْبِ، و«قُعْدُدٍ»(٥) فإنه من القُعود. فحُمِل ما ليس له اشتقاق، نحو: سُلَّمٍ وقِنَّبٍ، على أنّ أحد المثلين منه زائد.

وإن لم يكن المضعّف على ما ذُكر كان كلُّ واحد منهما أصلًا. وذلك نحو: صَلصَلٍ(٦) وفَرفَخ(٧) وقُربُقٍ(٨) ودَيدَبُونٍ(٩) وشَعَلَّعٍ.(١٠) والذي أوجب ذلك أنه لم يثبت زيادة أحد المِثلين في مثل(١١) ما ذُكر، باشتقاق أو تصريف في موضع من المواضع، فيُحملَ ما ليس فيه اشتقاق على الزيادة. بل الواجب أن يُعتقد في المِثلين الأصالة، إذ الزيادة لا تُعتقد(١٢) إلّا بدليل.

وأيضًا فإنك لو جعلت أَحد المِثلين في جميع ذلك زائدًا لكان(١٣) وزن فَرفَخ: «فَعفَلًا»،

(١) م: وإذا.
(٢) القردد: الوجه.
(٣) م: ما ذكر.
(٤) م: زائد.
(٥) القعدد: القاعد عن المكارم.
(٦) الصلصل: ناصية الفرس.
(٧) في حاشية ف: فرفخ هي البقلة الحمقاء.
(٨) القربق: الحانوت.
(٩) الديدبون: اللهو واللعب.
(١٠) في حاشية ف: «الشعلع: الطويل». وفي كل من ديدبون وشعلع أكثر من أربعة أحرف. وهو خلاف ما يتكلم عليه المؤلف. ثم إن إحدى اللامين في شعلع زائدة.
(١١) وكذلك في نسخة الخفاف كما جاء في حاشية ف.ف: «كلّ».
(١٢) م: لا تثبت.
(١٣) سقط من م حتى قوله «أصلين كان».

ووزن قُرْبُق: «فُعلُقًا»، ووزن دَيدَبُون: «فَيفَعولًا»، ووزن شَعَلَّع: «فَعَلَّعًا»، وهي أبنية لم تثبت في كلامهم. وإذا جعلت المِثلين أصلين كان وزن فَرفَخ:[1] «فَعْلَلًا»[2]، ووزن «قُرْبُق»: «فُعْلُلًا»، ووزن دَيدَبون: «فَيْعَلُولًا»،[3] ووزن شَعَلَّع: «فَعَلَّلًا»، وهي أبنية موجودة في كلامهم. وما يؤدّي إلى مثال موجود أولى.

وأمّا صَلصلٌ وبابه فلو جعلتَ كلَّ واحد من المثلين زائدًا لأدّى ذلك إلى بقاء الكلمة على أقلَّ من ثلاثة أحرف. ولو جعلت إحدى الصادين أو اللّامين من صَلصَلٍ زائدة، لا مجموعهما، لم يجز ذلك لأنه إن جُعل إحدى الصادين[4] زائدة لم يخل من أن تكون الأُولى أو الثانية:

فإن كانت الزائدة الأُولى كان وزن الكلمة «عَفْعَلًا»،[5] وذلك بناء غير موجود. وأيضًا فإنَّ الكلمة تكون إذ ذاك من باب: سَلِسَ وقَلِقَ - أعني ممّا لامه وفاؤه من جنس واحد - وذلك قليل.

وإن كانت الثانية كان وزن الكلمة «فَعْفَلًا»،[6] وذلك بناء غير موجود. وأيضًا فإنَّ الكلمة إذ ذاك تكون من باب ما ضوعفت فيه الفاء، نحو: مَرْمَرِيس، لأنَّ وزنه «فَعْفَعِيل». وذلك قليل جدًّا، لا يُحفظ منه إلّا مَرمَرِيس،[7] ومَرمَرِيت بمعناه.

وإن جعلتَ اللّام زائدة لم تخل[8] من أن تكون الأولى، أو الثانية. فإن كانت الأُولى كان وزن الكلمة «فَلْعَلًا»،[9] وذلك بناء غير موجود. وأيضًا فإنَّ الكلمة تكون إذ ذاك من باب دَدَن. أعني ممّا فاؤه وعينه من جنس واحد. وإن كانت الثانية كان وزن الكلمة «فَعْلَعًا»،[10] وذلك بناء غير موجود. وأيضًا فإنه يكون من باب: سَلِس وقَلِق، لأنَّ فاء الكلمة إذ ذاك ولامها الصاد، وقد تقدَّم [٢٩ب] أنه بناء قليل.

فلمّا ثَبَتَ أنك كيفما فعلتَ في جعلِ أحد الحرفين زائدًا يؤدّي إلى بناءٍ معدوم، ودخولٍ في

---

(١) م: فرفج.
(٢) في النسختين: فعلل.
(٣) ف: «فعللولًا». م: «فعلول». وكلاهما خلاف ما وزنه به قبل، حيث أثبت أن الياء زائدة وليست أصلًا.
(٤) سقط «أو اللامين... الصادين» من م.
(٥) م: عفعل.
(٦) م: فعفل.
(٧) المرمريس: الداهية. قلت: وقد تكون الفاء مكررة في: بريبطياء وقرقيسياء وفشفارج وشفشليق وصهصلق وسلسبيل وصفصلًى...
(٨) م: لم يحد.
(٩) م: فلعل.
(١٠)م: فعلع.

باب قليل، وكان باب صَلصَلٍ كثيرًا، جُعِلَتْ حروفُه كلُّها أصولًا، وجُعِلَ صِنفًا برأسه، ولم يَدخل في باب من الأبواب المذكورة.

وإن كان من ذوات الخمسة فلا يخلو من أن يكون المضعَّف منه حرفًا واحدًا أو أَزْيدَ. فإن كان المضعَّف منه حرفًا واحدًا فلا يخلو أن يفصل بينهما أصل أو لا يَفصل. فإن فَصلَ بينهما أصلٌ كان كلُّ واحد من المثلين أصلًا نحو: دَردَبِيس[1] وشَفشَلِيق؛[2] ألا ترى أنَّ الراء والفاء قد فصلتا[3] بين المِثلين، وليستا[4] من حروف الزيادة؟

وإنما جُعل المثلان أصلين في مثل هذا، لأنه لم يَثبت زيادة أحد المثلين في مثل ذلك، في موضع من المواضع باشتقاق ولا تصريف، فحُملَ ما ليس له[5] اشتقاق ولا تصريف على ذلك. وأيضًا فإنك لو جَعلتَ أحد المثلين زائدًا لكان وزن شَفشَلِيق: «فَعْفَلِيل»، وذلك بناء غير موجود.

وإن لم يَفصِل بينهما أصلٌ بل زائد، أو لم يقع بينهما فاصل، كان أحد المِثلين زائدًا. وذلك نحو: شُمَّخْر[6] وخَنفَقِيق،[7] إحدى القافين وإحدى الميمين زائدتان.[8] وذلك أنَّ كلّ ما عُلِم له من ذلك اشتقاقٌ أو تصريف وُجد[9] أحد المضعَّفَين منه زائدًا؛ ألا ترى أنَّ «اشمَخَرَّ» يدلّ على أنَّ إحدى الميمين من شُمَّخْر زائدة؟ فحُمِل ما ليس له اشتقاقٌ على ذلك.

وإن كان المضعَّفُ أزيدَ كان كلّ واحد من المِثلين زائدًا، نحو: صَمَحْمَح[10] ودَمَكمَكٍ،[11] إحدى الميمين وإحدى الحاءين أو الكافين زائدتان،[12] بدليل أنّ ما له اشتقاق أو تصريف من ذلك وُجِد[13] كلُّ واحد من المثلين فيه زائدًا، فحمل ما ليس له اشتقاق على ذلك، نحو: مَرمَرِيس. فإنه[14] من المَراسة،[15] فإحدى الميمين وإحدى الراءين زائدتان.

---

(١) الدردبيس: الداهية. وفيه ستة أحرف لا خمسة.

(٢) الشفشليق: العجوز المسترخية اللحم. وفيه ستة أحرف أيضًا. م. سفسليق.

(٣) م: فصلت.

(٤) في النسختين: وليسا.

(٥) م: ولا تعريف فيحمل ما ليس فيه.

(٦) الشمخر: الطامح النفس المتكبر. وفيه ستة أحرف. ف: شمخز.

(٧) الخنفقيق: الداهية والخفيفة من النساء الجريئة. وفيه ستة أحرف.

(٨) م: زائدتين.

(٩) م: وجرى.

(١٠) الصمحمح: الشديد القوي. وفي حاشية ف بخط أبي حيان تفصيل مذهب البصريين والكوفيين في وزنه وما زيد فيه.

(١١) الدمكمك: الشديد.

(١٢) في النسختين: زائدة.

(١٣) م: وجر.

(١٤) م: كأنه. وفي مرمريس ستة أحرف.

(١٥) الكتاب ٢: ٣٥٣.

فإن قيل: فأيُّ الحرفينِ هو الزائد؟ فالجواب أنَّ في ذلك خلافًا:[١]

فمذهب الخليل[٢] أنَّ الزائد الأوَّل، فاللّام الأُولى من سُلَّم هي الزائد، وكذلك الزاي الأولى من بَلِزّ.[٣] وحُجَّتُهُ أنَّ الأوَّلَ قد وقع موقعًا تكثر[٤] فيه أُمّهات الزوائد. وهي الياء والألف والواو؛ ألا ترى أنَّ حروف العلّة الثلاثة قد تَقع ثانيةً زائدةً نحو: حَومَلٍ[٥] وصَيْقَلٍ وكاهِلٍ؟ فإذا قضينا بزيادة اللّام الأولى من سُلَّم كانت واقعةً موقعَ هذه الزوائد وساكنةً مثلها. وكذلك أيضًا قد تقع هذه الحروف ثالثةً نحو: كِتاب وعَجُوز وقَضِيب. فإذا جعلنا الزاي الأولى من بِلِزّ زائدة كانت واقعةً موقع هذه الزوائد وساكنةً مثلها.

ومذهبُ يُونُس[٦] أنَّ الثاني هو الزائد. واستدلَّ على ذلك أيضًا بأنه إذا كان الأمر على ما ذُكر وقعت الزيادة موقعًا تكثر فيه أُمّهات الزوائد؛ ألا ترى أنَّ الياء والواو قد تَقَعان زائدتين متحرّكتين ثالثتين، نحو: جَهوَرٍ[٧] وعِثْيَرٍ؟[٨] فإذا جعلنا اللّام الثانية من سُلّم هي الزائدة كانت واقعةً موقع الياء من عِثْيَرٍ والواو من جَهوَرٍ ومتحرّكةً مثلهما. وكذلك أيضًا تكثرُ زيادتُهما[٩] رابعتَينِ مُتحرّكتين نحو: كَنَهوَرٍ[١٠] وعِفْرِيَةٍ.[١١] فإذا جعلنا الزاي الثانية[١٢] من بِلِزٍّ[١٣] زائدة كانت واقعةً موقع الواو من كَنَهوَرٍ، والياء من عِفْرِيَةٍ، ومُتحرّكةً مثلهما.

قال سيبويه: وكلا القولين صحيحٌ ومذهبٌ.[١٤]

وهذا القدر الذي احتجّ به الخليل ويونس لا حُجَّةَ لهما فيه، لأنه ليس فيه أكثرُ من التأنيس بالإتيان بالنظير، وليس فيه دليل قاطع.[١٥]

---

(١) شرح الشافية ٢: ٣٦٥ - ٣٦٦.
(٢) الكتاب ٢: ٣٥٤.
(٣) البلز: الضخمة م: بلزز.
(٤) م: يكثر.
(٥) حومل: اسم موضع. ف: «حوقل». والحوقل: الذكر اللين.
(٦) الكتاب ٢: ٣٥٤ وشرح الشافية ٢: ٣٦٥. ويونس: ابن حبيب الضبي، إمام في اللغة والنحو للبصريين، توفي سنة ١٨٢. أخبار النحويين البصريين ص٣٢.
(٧) الجهور: الجريء الماضي المقدم.
(٨) العثير: التراب.
(٩) ف: زيادتها.
(١٠) الكنهور: العظيم المتراكب من السحاب.
(١١) العفرية: الخبيث المنكر.
(١٢) ف: الواحدة.
(١٣) م: بلزز.
(١٤) في الكتاب ٢: ٣٥٤: وكلا الوجهين صواب ومذهب.
(١٥) شرح الشافية ٢: ٣٦٦.

وزعم الفارسيّ[1] أنَّ الصحيح ما ذهب إليه يُونُس، من زيادة الثاني من المِثلين، واستدلّ على ذلك بوجود «اسحَنكَكَ»[2] و«اقعَنسَسَ»[3] وأشباههما في كلامهم. وذلك أنَّ النون في «افعَنْلَلَ» من الرباعيّ لم توجد قطُّ إلَّا بين أَصلين، نحو: احرَنجَمَ.[4] فينبغي أن يكون ما أُلحق به من الثلاثيّ[5] بين أَصلين، لئلّا يُخالف الملحَقُ ما أُلحِقَ به. ولا يمكن جعل[6] النون في «اسحَنكَكَ»[7] و«اقعَنسَسَ» وأشباههما بين أصلين، إلَّا بأن يكون الأوَّلُ من المثلين هو الأصل، والثاني هو الزائد. وإذا ثَبتَ في هذا الموضع أَنَّ الزائد من المثلين هو الثاني حُملت سائر المواضع عليه.

وهذا الذي استدلّ به لا حجَّة فيه، لأنه [٣٠أ] لا يَلزمُ أن يوافق الملحَقُ ما أُلحِقَ به في أكثرَ من موافقته له في الحركات والسَّكنات وعددِ الحروف؛ ألا ترى أنَّ النُّونَ في «افعَنلَلَ» من الرباعيّ بعدها حرفانِ أصلانِ، وليس بعدها فيما أُلحِقَ به من الثلاثيّ إلَّا حرفان، أحدُهما أصليّ، والآخر زائد؟ فكما خالف الملحَقُ الملحَقَ به في هذا القَدْر، فكذلك يجوز أن يُخالفه في كون النون في الملحق به واقعة بين أَصلين، وفي الملحق واقعة بين أصل وزائد.[8]

والصحيح عندي ما ذهبَ إليه الخليلُ، من أنَّ الزائد منهما هو الأوَّلُ، بدليلين:

أَحدهما: أنهم لمّا صَغَّروا صَمحمَحًا قالوا: صُمَيمِحٌ،[9] فحذفوا الحاء الأُولى. ولو كانت الأُولى هي الأصليّة والثانية هي الزائدة لوجب حذف الثانية، لأنه لا يُحذف في التصغير الأصلُ ويبقى الزائد.

فإن قال قائل: فلعلَّ الذي مَنعَ من حذف الحاء الأخيرة، وإن كانت هي الزائدة، ما ذكره الزَّجّاج من أنكَ لو فَعلتَ ذلك لقلت «صُميحِمٌ»، ويكون تقديره من الفعل «فُعَيلِعٌ»، وذلك بناء غير موجود. فالجواب أنَّ هذا القدر ليس بمُسوِّغ حذفَ الأصليّ وتركَ الزائد، لأنَّ البناء الذي يُؤدِّي إليه التَّصغيرُ عارضٌ لا يُعتدُّ به، بدليل أنكَ تقول في تصغير افتِقار: فُتَيقِيرٌ،[10] فتحذف

---

(١) م: المازني.
(٢) اسحنكك الليل: اشتدت ظلمته.
(٣) اقعنسس: رجع وتأخر.
(٤) احرنجم القوم: اجتمعوا.
(٥) في النسختين: الثلاثة.
(٦) م: حمل.
(٧) امحنكك.
(٨) في حاشية ف بخط أبي حيان تعليل لمذهب الخليل ونقد لتعليل ابن عصفور.
(٩) م: صميميح.
(١٠)م: فتيقر.

همزة الوصل، وتصير كأنك صغَّرت «فَتقارًا»، و«فَثْعال» ليس من أبنية كلامهم. فكذلك كان ينبغي أن يقال «صُمَيحِمٌ»، وإن أدّى إلى بناء غير موجود.

والآخر: أنَّ العين إذا تَضعَّفتْ، وفَصلَ بينهما حرف، فإنَّ ذلك الفاصل أبدًا لا يكون إلّا زائدًا نحو: عَثَوْثَل[1] وعَقَنقَل؛[2] ألا ترى أنَّ الواو والنون الفاصلتين بين العينين زائدتان؟ فإذا ثَبَتَ ذلك تبيَّن أنَّ الزائد من الحاءين في صَمحمَح هي الأُولى، لأنها فاصلة بين العينين. فلا يُتصوَّرُ أنْ تكون أصلًا، لئلا يكون في ذلك كسرٌ لِمَا استقرَّ في كلامهم، من أنه لا يجوز الفصل بين العينين إلّا بحرف زائد. وإذا ثَبَتَ أنَّ الزائد من المِثلين، في هذين الموضعين، هو الأوّل حُمِلتْ سائر المواضع عليهما.[3]

* * *

وإذ قد فرغنا من تبيين الحروف الزوائد، والأدلّة الموصلة إلى معرفة الزائد من الأصليّ، فينبغي أن أضع[4] عَقِبَ ذلك بابًا أُبيِّنُ فيه كيفيّة وِزان الأسماء والأفعال، والخلافَ الذي بين النحويّين في ذلك.

---

(١) العثوثل: الشيخ الثقيل.

(٢) العقنقل: الكثيب العظيم من الرمل.

(٣) م: «عليها». وفي حاشية ف بخط أبي حيان اعتراض على ما جزم به ابن عصفور هنا.

(٤) ف: نضع.

باب التمثيل

اعلم أنَّك إذا أردتَ أن تُبيِّن وزن الكلمة من الفِعل[١] عمدت إلى الكلمة، فجعلت في مقابلة الأُصول منها الفاء والعين واللّام؛ فتجعل الفاء في مقابلة الأصل الأوّل، والعينَ في مقابلة الثاني، واللّامَ في مقابلة الثالث. فإن فَنِيَتِ الفاء والعين واللّام ولم تفنَ الأصول كرَّرتَ اللّام في الوزن، على حَسَبِ ما بقي لك من الأُصول،[٢] حتّى تَفنَى.

وأمّا الزوائد[٣] فلا يخلو أن تكون مكرَّرة من لفظ الأصل، أو لا تكون. فإن لم تكن مكرَّرة من لفظ الأصل أبقيتَها في المثال على لفظها، ولم تجعل في مقابلتها شيئًا. وإن كانت مكرَّرة من لفظ الأصل وزنتَها بالحرف الذي تَزِن به الأصلَ الذي تكرَّرتْ منه.

فعلى هذا إذا قيل لك: ما وزنُ زَيد من الفِعل؟ قلتَ: «فَعْلٌ»، لأنَّ حروفه كلَّها أُصول، وهي ثلاثة. فتجعل في مقابلتها الفاء والعين واللّام.

فإن قيل لك: ما وزن جَعفَر من الفِعل؟ قلتَ: «فَعْلَلٌ»، لأنَّ حروفه كلَّها أُصولٌ أيضًا.[٤] فجعلتَ في مقابلتها الفاء والعين واللّام، فبقي حرفٌ من الأُصول، فكرَّرت اللّام كما تقدَّم.

---

(١) شرح الشافية ١: ١٠ - ٣٢.

(٢) ف: الأصل.

(٣) في حاشية ف استدراكان لأبي حيان. أما الأول فهو ما يلي: «الزائد يعبر عنه بلفظه» إلّا المبدل من تاء الافتعال فبالتاء. فلا تقول في مثل ازدجر واضطرب: افدَعَلَ ولا افطَعَلَ، ولكن: افتَعَلَ، كراهية الاستثقال أو قصدًا لبيان أصل الزنة. وإلّا المكرر للإلحاق أو لغيره فبالحرف الأصلي الذي قبله، فصل بينهما زيادة أو لم، كان التكرير من حروف الزيادة أو لم. فيقولون في جلببَ واحمرَّ وعلَّمَ: فعلَلَ وافعَلَّ وفعَّلَ». انظر شرح الشافية ١: ١٠.
وأما الاستدراك الثاني فهو قوله: «إن كان في الموزون قلب قلبتَ الزنة مثله، كقولك آدُرٌ: أعفُلٌ. ويعرف القلب بالأصلِ نحو: ناءَ يَناءُ، هو مأخوذ من النأي، وهو المصدر وهو أصل له، فجعلوا اللام موضع العين، والعين موضعها. وأمثلةِ اشتقاقه كالجاه فإنه من الوجه، والحادي لأنك تقول: واحِدٌ وتَوَحَّدَ، وهو منه، والقِسِيّ لأنك تقول: قوسٌ وتَقَوَّسَ. وبصحته كأيِسَ لأنه يقال: يَئِسَ. فأيسَ مقلوب منه، إذ لو كان أصلًا لقيل: آسَ، لأن العين المتحركة وهي ياء...».

(٤) م: لأن حروفه أيضًا كلها أصول.

فإن قيل لك: ما وزن أحمَد؟ قلتَ: «أَفْعَلُ»، لأنَّ أَحمد همزته زائدة، فأبقيتَها في الوزن بلفظها، وسائر حروفه كلّها أصول، فجعلتَ في مقابلتها الفاء والعين واللّام.

فإن قيل لك: ما وزن عَقَنقَل؟[1] قلتَ: «فَعَنْعَلٌ»، لأنَّ حرفين من حروفه زائدان – وهما النون وإحدى القافين – وسائر حروفه أصليّة،[2] فجعلتَ[3] في مقابلة الأصول الفاء والعين واللّام، وبقَّيتَ النون في المثال بلفظها لأنها زائدة،[4] وجَعلتَ في مقابلة القاف الزائدة العينَ، ولـم تزنها بلفظها، لأنها تكرَّرت من لفظ العين [٣٠ب]، فكرَّرتَها[5] في المثال من لفظ العين، حتّى يوافق المثالُ الممثَّلَ.

فإن قيل: وما الفائدة في وزن الكلمة بالفِعل؟ فالجواب أنَّ المراد بذلك الإعلام بمعرفة الزائد من الأصليّ، على طريق الاختصار؛ ألا ترى أنك إذا وزنت أحمد بـ«أَفْعَل» أغنى ذلك عن قولك:[6] الهمزة من «أحمد» زائدة، وسائر حروفه أُصول. وكان أخصرَ منه.

فإن قيل: فلمَ كَنَوا عن الأُصول بالفاء والعين واللام؟ فالجواب أنَّ الذي حَملهم على ذلك أنَّ حروف الـ«فعل» أُصول، فجعلوها لذلك في مقابلة الأُصول.

فإن قيل: فهلّا كنَوا عن الأُصول بغير ذلك من الألفاظ التي حروفها أُصول، كـ«ضرب» مثلًا؛ ألا ترى أنَّ الضاد والراء والباء أُصول؟ فالجواب أنهم لـمّا أرادوا أن يَكنوا عن الأُصول كنَوا بما مِن عادة العرب أن تَكنيَ به، وهو «الفعل»؛ ألا ترى أَنَّ القائل يقول لك: هل ضربتَ زيدًا؟ فتقول: فَعَلتُ. وتكني بقولك «فعلتُ» عن الضرب.

وزعم أهل الكوفة أنَّ نهاية الأُصول ثلاثة، فجعلوا الراء من «جعفر» زائدة، والجيم واللّام من «سفرجل» زائدتين، وجعلوا وزن جعفر من الفِعل «فَعْلَلًا»، ووزن سفرجل: «فَعَلَّلًا»[7] كما فعلناه نحن. وأمّا الكسائيُّ منهم فجعل الزيادة من جعفر وأشباهه ما قبلَ الآخِر.

وكان الذي حملهم على ذلك أن رأَوُا المثال يلزم ذلك فيه؛ ألا ترى أنَّ إحدى اللّامين من «فَعْلَل» زائدة؟ وكذلك «فَعَلَّل» اللّامان من هذه الثلاثة زائدتان. هكذا قياس كل مضعَّف. أعني أنْ يُحكم على أحد[8] المثلين أو الأمثال بالأصالة، وعلى ما عداه بالزيادة. فلمّا رأى ذلك لازمًا

(١) العقنقل: الكثيب العظيم من الرمل.
(٢) م: أصليات.
(٣) م: فجُعلت.
(٤) سقط من م حتى «ولم تزنها بلفظها لأنها».
(٥) سقط من م.
(٦) ف: قولهم.
(٧) سقط «ووزن سفرجل فعللًا» من م.
(٨) م: إحدى.

في المثال قضى على الممثَّل بمثل[1] ما يلزم في المثال.

وذلك فاسدٌ[2] من وجهين:

أحدهما: أنه لا يُحكم بزيادة حرف إِلَّا بدليل، من الأدلَّة المتقدّمة الذكر.[3] أعني الاشتقاق والتصريف وأخواتهما.[4] ولا شيء من ذلك موجود في جعفر ولا سفرجل. فالقضاء بالزيادة فيهما تَحَكُّمٌ محض.

والآخر: أنَّ قياس المثال أن يبقى الزائد فيه بلفظه، إِذا لم يكن من لفظ الأصل. فكان ينبغي أن يُجعل وزن جعفر من الفعل على هذا: «فَعْلَر»[5] عند من يجعل الآخِرَ زائدًا، و[6] «فَعْفَل» عند من يجعل الزائد ما قبل الآخِر، وأن يُجعل وزن سَفَرجَل: «فَعَلْجَل» [أو «فَعَرْجَل»].[7]

ومن أهل الكوفة من ذهب إِلى ما ذكرناه من أنَّ الأُصول ثلاثة، إِلَّا أنه وَزَن ما عدا الأصول بلفظه، فجعل[8] وزن جعفر: «فَعْلَر»،[9] وسفرجل: «فَعَلْجَل».

ومنهم من قَضى بزيادة ما عدا الثلاثة إِلَّا أنه لا يَزِنُ. فإِن قيل له: ما وزن جعفر وفَرَزدَق؟[10] قال: لا أدري.

وكلٌّ[11] ذلك باطلٌ، لِما ذكرناه من أنه لا ينبغي أن يُقضى على حرف بزيادة، إِلَّا بدليل. فالصحيح في النظر، والجاري في تمثيل الكلمة بالفِعل، ما ذهب إِليه أهل البصرة.

نجز القسم الأول.[12]

---

(١) ف: مثل.
(٢) انظر المسألة ١١٤ من الإنصاف.
(٣) في الورقات ٣ - ٦.
(٤) م: وأخواتها.
(٥) م: فعلن.
(٦) م: أو.
(٧) تتمة يقتضيها السياق.
(٨) م: فجعل.
(٩) م: فعلن.
(١٠) م: أو فرزدق.
(١١) م: وكان.
(١٢) سقطت العبارة من م.

ذكر القسم الثاني من التصريف

الإبدال

حُرُوفُ الإبْدَال

فمن ذلك حروف البدل لغير[1] إدغام، وهي الحروف التي يجمعها قولك «أُجُدٌ طُوِيَتْ مَنهلا».[2] فهذه الحروف تُبدَل من غير إدغام، على ما يُبيَّنُ[3] بعدُ، إن شاء الله. فإن كان البدل لأجل إدغام لم يكن مختصًّا بهذه الحروف. بل جائزٌ في كلّ حرف يُدغم في مُقاربه أن يُبدل حرفًا من جنس مُقاربه الذي يُدغم فيه، على ما يُبيَّنُ[4] في الإدغام، إن شاء الله.

---

(١) م: «بغير». وانظر شمس العلوم ١: ١-١٦ والأمالي: ١٨٦ - ١٨٧ وشرح الشافية ٤: ١٩٧ - ٢٣٣ وشرح المفصل ١٠ : ١ - ٥٤.

(٢) في حاشية ف قول آخر يجمع تلك الحروف هو: طال يوم أنجدته.

(٣) ف: يتبين.

(٤) ف: يتبين.

إبْدَالُ الهَمْزَة

فأمّا الهمزة فأُبدِلت من خمسة أحرفٍ. وهي الألف، والياء، والواو، والهاء، والعين.

[باب إبدال الهمزة من الألف]

فأُبدلت[1] من الألف على غير قياس، إذا كان بعدها ساكنٌ، فِرارًا من اجتماع الساكنين. نحو ما حُكي عن أيوبَ السَّختيانيّ،[2] من أنّه قرأ: ﴿ولا الضَّأْلِّينَ﴾[3] - فهَمز الألف وحرّكها بالفتح، لأنَّ الفتح أخفُّ الحركات - ونحو ما حَكى أبو زيد في كتاب الهمزِ[4] من قولهم: شَأَبَّةٌ ودأَبَّةٌ.

وأنشدتِ الكافَّةُ:[5]

يا عَجَبَا، لَقَد رأَيتُ عَجَبا ... حِمارَ قَبَّانٍ، يَسُوقُ أَرنَبا

خاطِمَها زأَمَّها، أن تَذهَبا

أراد «زامَّها» فأبدل. وحكى[6] المبرّد عن المازنيّ، عن أبي زيد، قال: سمعتُ عمرَو بن عُبيد يقرأ ﴿فيَومَئذٍ لا يُسأَلُ عَن ذَنبِهِ إِنسٌ ولا جأنٌّ﴾[7]، فظننتُ أنه قد لحن، حتّى سمعتُ العربَ تقول: دأَبَّةٌ وشأَبَّةٌ. [٣١أ].

---

(١) انظر سر الصناعة ١: ٨٢ - ١٠٦.

(٢) تابعي من البصرة، سيد فقهاء عصره، ثقة من حفاظ الحديث. تهذيب التهذيب ١: ٣٩٧ - ٣٩٩.

(٣) الآية ٧ من سورة الفاتحة. وانظر الخصائص ١: ٢٨١ والإبدال ٢: ٥٤٤ والبحر المحيط ١: ٣٠ وشرح الشافية ٢: ٢٤٨ وشرح شواهدها ص ١٦٨ - ١٦٩.

(٤) ذكر البغدادي أن هذا في آخر كتاب الهمز. شرح شواهد الشافية ص١٦٨. ولكن مطبوعة كتاب الهمز ببيروت خالية منه.

(٥) الرجز مما تحكيه العرب على ألسنة البهائم. الخصائص ٣: ١٤٨ والضرائر ص ٢٢٢ والمنصف ١: ٢٨١ وسر الصناعة ١: ٨٢ وشرح الشافية ٢: ٢٤٨ وشرح شواهده ص١٦٧ - ١٧٤ واللسان (زمم). م: «وأنشد الكلابي». وحمار قبان: دويبة. وخاطمها أي: يقودها من أنفها. وزامها مثل خاطمها.

(٦) في الخصائص والمنصف وسر الصناعة والمحتسب وشرح الشافية والبحر المحيط.

(٧) الآية ٣٩ من سورة الرحمن.

ومن ذلك قولُ الشاعر:(١)

وبَعدَ انتِهاضِ الشَّيبِ، مِن كُلِّ جانِبٍ عَلَى لِمَّتِي، حَتَّى اشْعَألَّ بَهِيمُها

يريد «اشعالَّ» من قوله تعالى ﴿واشتعَلَ الرأسُ شَيبًا﴾.(٢) وقال دُكين:(٣)

راكِدةٌ مِخلاتُهُ، ومَحلَبُهْ وجُلُّهُ، حَتَّى أبيأَضَّ مَلبَبُهْ

يريد: ابياضَّ. وقال كُثيِّر:(٤)

ولِلأرضِ: أمَّا سُودُها فتَجَلَّلَتْ بَياضًا، وأمّا بِيضُها فادهأَمَّتِ

يريد: فادهامَّت.

وقد كاد يتسع هذا عندهم.(٥) إلَّا أنه مع ذلك لم يكثر كثرة تُوجب القياس. قال أبو العبّاس:(٦) قلتُ لأبي عُثمانَ: أتَقيسُ هذا النحوَ؟ قال «لا، ولا أَقبلُه». بل ينقاس ذلك عندي، في ضرورة الشعر. ومن هذا القَبيل جَعَلَ ابنُ جنّي(٧) قولَ الراجز:(٨)

مِن أيِّ يَومَيَّ مِنَ المَوتِ أَفِرْ أَيَومَ لم يُقدَرَ أم يَومَ قُدِرْ؟

وذلك(٩) أنَّ الأصل «أيومَ لم يُقدَرْ أَم يَومَ»، فأُبدلت الهمزة ألفًا، وإِن كان قبلها ساكن، على حدّ قولهم في المَرْأة: «المَراة»، وفي مُثْأر: «مُتار».(١٠) قال:

إذا اجتَمَعُوا عَلَيَّ، وأَشقَذُونِي فَصِرتُ كأنَّنِي فَرَأٌ، مُتارُ(١١)

وذلك بأن أَلقَوا حركة الهمزة على الساكن، ولم يحذفوا الهمزة، بل جاءت ساكنة بعد الفتحة،

---

(١) سر الصناعة ١: ٨٣ والمقرب ٢: ١٦١ وشرح المفصل ٩: ١٣٠ و١٠: ١٢ والضرائر ص٢٢٣ وشرح شواهد الشافية ص١٦٩ واللسان والتاج (شعل). والانتهاض: الانتشار. واللمة: شعر الرأس يجاوز شحمة الأذن. والبهيم: الأسود.

(٢) الآية ٤ من سورة مريم.

(٣) سر الصناعة ١: ٨٣ والخصائص ٣: ٤٨ والمحتسب ١: ٣٢٠ والضرائر ص٢٢٢ والإبدال ٢: ٥٤٥ وسمط اللآلي ص ٥٨٦ - ٥٨٧. وفي النسختين: «رائدة مخلاته». والتصويب من المصادر المذكورة. والراكدة: الساكنة الدائمة. والمخلاة: ما يوضع فيه طعام الدابة. والمحلب: إناء الحليب. والملبب: موضع اللبة. والأصل: الملبّ بالإدغام. يصف إكرامه لفرسه.

(٤) ديوانه ٢: ١١٣ وسر الصناعة والخصائص وشرح شواهد الشافية. وادهامت: اشتد سوادها.

(٥) في سر الصناعة وشرح شواهد الشافية: عنهم.

(٦) هو المبرد. المنصف ١: ٢٨١.

(٧) الخصائص ٣: ٩٤ - ٦٥ وسر الصناعة ١: ٨٥.

(٨) النوادر ص١٣ والضرائر ص١١٢ والمحتسب ٢: ٣٦٦ والخصائص ٣: ٩٤ وسر الصناعة ١: ٨٥ والخزانة ٤: ٥٨٩ ووقعة صفين ص٣٩٥. ونسب في الأخير إلى الإمام علي برواية: أيومَ ما قُدِّرَ.

(٩) م: ومن ذلك.

(١٠) م: وفي مثأر مثار.

(١١) عامر بن كثير المحاربي. سر الصناعة ١: ٨٧ والخصائص ٢: ١٧٦ و٣: ١٤٩ واللسان (تأر) و(تور) و(شقذ). وأشقذوني: طردوني. والفرأ: حمار الوحش. والمتار. المضروب بالعصا ليطرد.

فأبدلت ألفًا كما فُعل ذلك بـ«كاس»، فصار «يُقدَرَامْ»، فاجتمعت الألف مع الميم الساكنة، فأبدلت همزة مفتوحة فرارًا من اجتماع الساكنين. وقد تَقَدَّمَ في «الضرائر»[1] أنه ممّا حُذف[2] منه النون الخفيفة، نحو قول الآخر:[3]

اضرِبَ عَنكَ الهُمُومَ، طارِقَها ضَرْبَكَ بالسَّوطِ قَونَسَ الفَرَسِ

وأُبدلت أيضًا من الألف، وإنْ لم يكن بعدها ساكن. وذلك قليل جدًّا لا يُقاس لقلّته في الكلام ولا في الضرورة. فقد رُوي أنّ العجّاج يَهمِزُ «العالَم» و«الخاتَم».[4] قال:

* يا دارَ سَلمَى، يا اسلَمِي، ثُمَّ اسلَمِي *

ثمّ قال:[5]

* فَخِندِفٌ[6] هامةُ هذا العأْلَمِ *

وحُكي عن بعضهم: تأْبَلتُ القِدرَ، إذا جعلتَ فيها التّابَلَ.[7]

وتكون الهمزة ساكنةً. إلَّا أن تكون الألفُ في النِّيّة متحرّكةً فإنَّ الهمزة إذ ذاك تكون متحرّكةً، بالحركة التي للألف في الأصل. فمن ذلك ما حكاه بعضهم مِن قولهم: قَوقَأَتِ الدَّجاجةُ، وحَلّأْتُ[8] السَّويقَ، ورثَأَتِ المرأةُ زَوجَها، ولَبَّأَ الرَّجلُ بالحجّ. ومنه قول ابن كَثْوة:[9]

ولَّى نَعامُ بَنِي صَفوانَ، زَوزَأَةً لَمّا رأَى أَسَدًا، في الغابِ، قَد وثَبَا

ومنه ما أَنشده الفرّاء، من قول الآخر:[10]

---

(١) يريد كتابه الموسوم بالضرائر. انظر ص ١١٢ منه.

(٢) م. «متى حذفت». ويريد ابن عصفور أن الرجز المذكور حمله في كتاب الضرائر على حذف النون.

(٣) ينسب إلى طرفة، وقيل إنه مصنوع عليه. ديوان طرفة ص١٩٥ والنوادر ص١٣ وسر الصناعة ١: ٩٣ واللسان والتاج (قنس). وقونس الفرس: عظم ناتئ بين أذنيه. واضربَ أي: اضربَنْ. والطارق: الآتي ليلًا.

(٤) م: «العألم والجأر». وانظر سر الصناعة ١: ١٠٢ وشرح الشافية ٣: ٢٠٤ وشرح شواهده ص٤٢٨.

(٥) ديوان العجاج ص٥٨ - ٦٠ وشرح الشافية ٣: ٢٠٥ وشرح شواهدها ص٤٢٨ وسر الصناعة ١: ١٠١. وذكر ابن عصفور في «الضرائر» أن العجاج همز الألف هنا ضرورة، ليجنب البيت السناد. انظر ص٢٢٣ منه.

(٦) في النسختين: وخندف.

(٧) التابل: أبزار الطعام. وقد تهمز. الخصائص ٢: ١٤٥ وسر الصناعة ١: ١٠٢.

(٨) الخصائص ٣: ١٤٦. قلت: التمثيل بقولهم «حلأْتُ» سهو، لأن الهمزة فيه ساكنة لا متحركة.

(٩) في النسختين: «قول كثير». والتصويب من الخصائص وسر الصناعة. والشاعر هو زيد بن كثوة. الخصائص ٣: ١٤٥ وسر الصناعة ١: ١٠٢ والحيوان ٦: ١١٦ والضرائر ص٢٢١ والمقرب ٢: ١٦٠ والمحتسب ١: ٣١٠ والصحاح واللسان والتاج (كثو) و(نعم) و(زوي). جعل أعداءه كالنعام، وهو إزاءهم كالأسد. والزوزأة من قولك: زوزى، إذا نصب ظهره وأسرع.

(١٠) رؤبة. سر الصناعة ١: ١٠٢ وشرح الشافية ٢: ٢٥٠ و٣: ٢٠٤ وشرح شواهدها ص١٧٥ - ١٧٦. والدكاديك: مع دكداك. وهو الرمل المتلبد في الأرض. والبرق: جمع برقة. وهي غلظ فيه حجارة ورمل.

يــا دارَ مَــيٍّ، بِـدَكــادِيــكِ الـبُـرَقْ صَبـرًا، فقَـد هَـيَّجـتِ شَـوقَ الـمُـشـتَـئِـقْ

وحَكى أيضًا من كلامهم: رَجُلٌ مَئِلٌ،(١) من المال. والأصل في ذلك: قَوقَى وحَلَّى ورَثَى ولَبَّى والزُّوزاة والمُشتاق ورَجلٌ مالٌ.(٢)

وأُبدلت من الألف باطِّراد في الوقف، نحو قولك في الوقف(٣) على حُبلَى ومُوسَى ورأيتُ رجلا: حُبلأْ، ومُوسأْ، ورأيتُ رَجُلأْ. وقد تَقَدَّم ذلك في باب الوقف.(٤)

وأُبدلت أيضًا باطِّراد من الألف الزائدة، إذا وقعت بعد ألف الجمع، في نحو «رسائل» في جمع رسالة، هروبًا من التقاء الساكنين: ألف الجمع وألف «رسالة»، فقُلبت همزةً لأنَّ الألف لا تقبل الحركة، والهمزةُ قريبةُ المخرج(٥) من الألف لأنهما معًا من حُروف الحلق. وحُرِّكت الهمزة بالكسر، على أصل التقاء الساكنين. ولا يجوز في هذا وأمثاله إلّا البدل.

ومن هذا القبيل، عندي،(٦) إبدالُها من الياء والواو، إذا وقعتا طرفًا بعد ألف زائدة، نحو: كِساءٍ ورِداءٍ. وذلك أنَّ الأصل «كِساوٌ» و«رِدايٌ»، فتحرَّكتِ الواو والياء(٧) وقبلهما فتحة، وليس بينهما وبينها حاجز إلّا الألف، وهي حاجز غير حصين لسكونها وزيادتها، والياء والواو في محلّ التغيير – أعني طَرَفًا – فقُلبتا(٨) ألفًا. فاجتمع ساكنان: الألف المبدلة من الياء أو الواو(٩) مع الألف الزائدة، فقُلبت همزة. ولم تُرَدَّ إلى أصلها من الواو والياء،(١٠) لئلّا يُرجع إلى ما فُرَّ منه.

فإن كان بعد الياء أو الواو تاء التأنيث، أو زيادة التثنية، فلا يخلو أن تكون الكلمة قد بُنيت على التاء أو الزيادتين أو لا تُبنى. فإن بُنيت عليها بقيت الياء والواو على أصلهما ولم يُغيَّرا، نحو: رِماية وشَقاوة وعَقَلتُه بِثِنايَين.(١١) وإن لم تُبن عليها وجُعلت كأنها(١٢) ليست في الكلمة قُلبت، نحو: عَظاءة(١٣) وصَلاءة(١٤) وكِساءانِ ورداءانِ.

---

(١) أي: كثير المال.

(٢) كذا. والأصل الأول «مَوِل» قلبت الواو ألفًا.

(٣) الكتاب ٢: ٢٨٥ والإبدال ٢: ٥٤٥.

(٤) كذا. ولم يتقدم للوقف باب في هذا الكتاب. وانظر ص٦٨ و٧٨ و٨١ – ٨٢ و١١٣.

(٥) م: قريبة في المخرج.

(٦) م: «أعني». وسقطت من ف.

(٧) ف: الياء والواو.

(٨) م: «فقلبتها». ف: فقلبت.

(٩) ف: والواو.

(١٠) م: من الياء والواو.

(١١) عقلت البعير بثنايين أي: عقلت يديه بحبل أو بطَرَفَي حبل. انظر التاج (ثني).

(١٢) م: كأنهما.

(١٣) العظاءة: دويبة.

(١٤) الصلاءة: مدقّ الطيب.

وقد يُفعل ذلك بالياء والواو، وإن كانتا بعد ألف غير زائدة، نحو قولهم في آية وثاية[1] وطاية[2] في النسب: [٣١ب] آئيّ وثائيّ وطائيّ، تشبيهًا للألف غير الزائدة بالألف الزائدة.

ومن هذا القبيل أيضًا، عندي،[3] إبدالُهم الهمزةَ من الياء والواو، إذا وقعتا عينينِ في اسم الفاعل بعد ألف زائدة، بشرط أن يكون الفعل الذي أُخذ منه اسم الفاعل قد اعتلّت عينه، نحو: قائم وبائع. الأصل فيهما «قاوِمٌ» و«بايِعٌ»، فتحرّكت الواو [والياء][4] وقبلهما فتحة، وليس بينها وبينهما حاجز إلّا الألف الزائدة – وهي كما تقدّم حاجزٌ غيرُ حصينٍ – وقد كانت الياء والواو قد اعتلّتا في الفعل في «قامَ» و«باعَ»، فاعتلّتا[5] في اسم الفاعل حملًا على الفعل، فقُلبتا[6] ألفًا فاجتمع ساكنان، فأُبدل من الثانية همزة، وحُرّكت[7] هروبًا من التقاء الساكنين. وكانت حركتها الكسر على أصل التقاء الساكنين.

وزعم[8] المبرّد أنّ ألف «فاعِل» أُدخلت قبل الألف المنقلبة، في «قالَ» و«باعَ» وأمثالهما، فالتقى ألفان – وهما لا يكونان إلّا ساكنين – فلزم الحذفُ لالتقاء الساكنين أو التحريكُ. فلو حذفتَ لالتبس[9] الكلام وذهب البناء، وصار الاسم على لفظ الفعل. فتحرّكت العين لأنّ أصلها الحركة، والألف إذا تحرّكت صارت همزة.

فإن صحّ حرف العِلّة في الفعل صحّ في اسم الفاعل، نحو: عاوِر،[10] المأخوذ من «عَوِرَ»،[11] على ما يُحكم في باب القلب.[12]

فالهمزة في هذا الفصل والذي قبله، وإن كانت مبدلة من الياء والواو، من جنس ما أُبدلت فيه الهمزة من الألف، لأنهما لا تُبدل منهما همزةٌ إلّا بعد قَلبهما ألفًا كما تَقدّم، ولا يجوز اللفظ بالأصل في «قائم» و«بائع» وبابهما، لا تقول «قاوِمٌ» ولا «بايِعٌ».[13]

---

(١) الثاية: مأوى الغنم والبقر.

(٢) الطاية: مربد التمر.

(٣) سقط من م.

(٤) من م.

(٥) في النسختين: فاعتلت.

(٦) في النسختين: فقلبت.

(٧) م: وحركة.

(٨) سقط حتى قوله «صارت همزة» من النسختين، وألحقه أبو حيان بحاشية ف على طيارة. وقد نقل جهل مالكي النسخة هذه الطيارة إلى موضع آخر من الكتاب، فأثبتناها هنا على الصواب. وانظر المقتضب ١: ٩٩.

(٩) ف: لا التبس.

(١٠) ف: مُعاود.

(١١) ف: عاوَدَ.

(١٢) كذا. وفي باب القلب أحال على ما هنا، دون بيان. انظر الورقة ٤٢.

(١٣) ويجوز فيما كانت فاؤه همزة أن تبدل الهمزة بعد الألف فيه ياء، نحو: آيِبٌ وآيِمٌ وآيِلٌ وآيِنٌ.

ومن قبيل ما أُبدلت الهمزة فيه من الألف باطّراد إبدالُهم الهمزة من ألف التأنيث، في نحو: صَحراء وحَمراءَ وأشباههما. الهمزة في جميع هذا مبدلةٌ من ألف التأنيث.

فإن قال قائل: وما الدليل على ذلك؟ فالجواب أن تقول:[1] الدليل على ذلك أنَّ الهمزة لا تخلو من أن تكون للتأنيث بنفسها، أو بدلًا من ألف التأنيث. فباطلٌ أن تكون بنفسها للتأنيث لأمرين:

أحدهما: أنَّ الألف قد استقرّت للتأنيث في «حُبلَى» وأشباهه، والهمزة لم تَستقرّ له، إذ قد يمكن أن تجعل بدلًا من ألف. وإذا أمكن حمل الشيء على ما استقرّ وثَبَتَ كان أَولى من أن يُدَّعى أنه خلاف الثابت والمستقرّ.[2]

والآخر: أنهم قالوا في جمع صحراءَ: صَحارِيُّ، وفي بطحاءَ: بَطاحِيٌّ. قال الوليد بن يزيد:[3]

لَقَدْ أَغدُو، على أَشقَرَ، يَغتالُ الصَّحارِيَّا

وقال غيره:[4]

إذا جاشَتْ حَوالِبُهُ تَرامَتْ ومَدَّتْهُ البَطاحِيُّ، الرِّغابُ

ولو لم تكن هذه الهمزةُ مُبدلةً من ألف التأنيث لوجب، في لغة من يُحقّقُ، أن يُقال: «بَطاحِيءُ» و«صَحارِيءُ»، كما قالوا: قُرّاءٌ[5] وقَرارِيءُ. لكن لمَّا كانت مبدلة، لأجل الألف التي قبلها، وجب رجوعها إلى أصلها لزوال مُوجب القلب في الجمع،[6] وهو الألف التي قبلها، فصار «صحارِيْ ا»، فوقعت الياء الساكنة قبل الألف التي للتأنيث، فقلبت الألف ياء لوقوع الياء والكسرة قبلها، ثمّ أُدغمت الياء في الياء.

فإن قال قائل: إنّما يدلُّ قولهم «صحاريّ» على أنَّ الهمزة مبدلةٌ من غيرها، إذ لو لم[7] تكن بدلًا لقالوا «صَحارِيءُ».[8] فأمّا أنها مبدلة من الألف فليس على ذلك دليلٌ، إذ لعلَّها بدلٌ من ياء أو واو. فالجواب أنه إذا ثَبَتَ أنها بدلٌ فينبغي أن تجعل بدلًا من ألفٍ، لأنَ الألف قد ثَبَتَتْ

(١) م: يقول.
(٢) م: خلاف المستقر.
(٣) ديوانه ص٥٨ وسر الصناعة ١: ٩٧ والإنصاف ص٨١٦ وشرح الشافية ١: ١٩٤ وشرح شواهده ص٩٥ وشرح الملوكي ص٢٦٩ وشرح المفصل ٥: ٥٨ والخزانة ٣: ٣٢٤ - ٣٢٦. وأغدو: أذهب صباحًا. والأشقر: فرس حمرته صافية. ويغتال: يقطع بسرعة فائقة.
(٤) سر الصناعة ١: ٩٧ والخزانة ٣: ٣٢٥ وشرح المفصل ٥: ٥٨. وجاشت: اضطرمت. والحوالب: منابع العرق. والبطاحي: جمع بطحاء والرغاب: الواسعة.
(٥) القراء: الناسك المتعبد.
(٦) سقط «في الجمع» من م.
(٧) سقط من م.
(٨) ف: صحاريّ.

للتأنيث، كما[1] ذكرنا في «مُحبلَى» وأمثاله، ولم تثبتِ الياء ولا الواو للتأنيث، في موضع من المواضع.

فهذا[2] جميع ما أُبدلت فيه الهمزة من الألف، مَقيسًا ذلك فيه، وغيرَ مَقيس.[3]

---

(١) م: لما.

(٢) م: هذا.

(٣) في حاشية ف بخط أبي حيان: بلغت المقابلة.

باب إبدال الهمزة من الواو[1]

الواو[2] لا يخلو من أن تكون ساكنة أو متحرّكة. فإن كانت متحرّكة فلا يخلو من أن تكون أوّلًا أو غير أوّل. فإن كانت أوّلًا فلا يخلو أن تكون وحدها، أو ينضاف إليها واو أُخرى. فإن انضاف إليها أُخرى أُبدلت الأُولى[3] همزةً ، هروبًا من ثقل الواوين. وذلك نحو قولهم في جمع واصِل: أَواصِلُ.[4] أصله «ووَاصِلُ» فقلبت الواو همزة. وكذلك أُوَلٌ أصله «وُوَلٌ»، لأنه «فُعَلٌ»[5] من لفظ أَوَّلَ، وأَوَّل فاؤه وعينه واو. فقُلبت الواو الأُولى همزة. ولا يجوز في هذا وأمثاله إلّا الهمز.

فإن كانت وحدها فلا يخلو[6] من أن تكون مضمومة أَو مكسورة أو مفتوحة. فإن كانت مكسورة أو مضمومة جاز أن تُبدِل منها همزةً، فتقول في «وُعِدَ»: أُعِدَ، وفي «وُقِّتَتْ»: أُقِّتَتْ، وفي «وِسادة»: إِسادة، وفي «وِعاء»: إِعاء. وقد [٣٢أ] قُرئَ ﴿ثُمَّ استَخرَجَها مِن إِعاءِ أَخِيهِ﴾[7]. وكذلك تَفعل بكلّ واوٍ تقع أَوّلًا مكسورةً أو مضمومة.

وإنما فعلتَ ذلك، لثقل الضمّة والكسرة في الواو. وذلك أنَّ الضمة بمنزلة الواو، والكسرة بمنزلة الياء. فإذا كانت الواو مضمومة فكأنه قد اجتمع لك واوان. وإذا كانت مكسورة فكأنه قد

(١) سقط «باب» من ف.

(٢) سقط من م. وانظر سر الصناعة ١: ١٠٤ - ١١٣ والكتاب ٢: ٣١٣. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن مالك وغيره أحكام إبدال الواو همزة إذا كانت أولًا أو حشوًا. انظر الارتشاف ١: ١٢٦ - ١٢٧.

(٣) م: الأول.

(٤) م: «قولهم أواصل في جمع واصل». وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن مالك: أُوَيصِل تصغير واصل أصله: وُوَيصِل.

(٥) م: «وكذلك أولى أصله وولى لأنه فعلى». ومثله في سر الصناعة ١: ١١١ وفي نسخة الخفاف كما جاء في حاشية ف.

(٦) م: فلا تخلو.

(٧) الآية ٧٦ من سورة يوسف. وهذه قراءة سعيد بن جبير. انظر البحر المحيط ٥:٣٣٢، حيث ذكر أبو حيان أن هذه لغة هذيل. وانظر المنصف ١: ٢٣٠.

اجتمع لك ياء وواو. فكما أنَّ اجتماع الواوين، والياء والواو،(١) مستثقل فكذلك اجتماع الواو والضمّة، والواو والكسرة.

وزعم المازنيُّ(٢) أنه لا يجوز همز الواو المكسورة بقياس، بل يُتَّبع في ذلك السماع. وهذا الذي ذهب إليه فاسد، قياسًا وسماعًا:

أمّا القِياس فلِما ذكرنا من أنَّ الواو المكسورة بمنزلة الياء والواو، فكما يكرهون اجتماع الياء والواو، حتّى يَقلِبونَ الواو إلى الياء، تَقدَّمتْ أو تأخَّرتْ، فيقولون: «طَوَيتُ طَيًّا» والأصل «طَوْيًا»، ويقولون: «سَيِّدٌ» والأصلُ «سَيْوِدٌ». فكذلك ينبغي أن يكون النُّطقُ بالواو المكسورة مستثقلًا.(٣)

فإن قال قائل: هلّا قِستم «وشاحًا» وأخواتِه على وَيح ووَيس وأمثالهما. فكما أنَّ الواو والياء إذا اجتمعتا في أوّل الكلمة لم يوجب ذلك قلب الواو همزة، فكذلك الواو مكسورة. فالجواب أنَّ الواو المكسورة إنّما تُشبه الواو الساكنة إذا جاءت بعدها ياء نحو طَيّ. وذلك أنَّ الحركة في النيّة بعد الحرف. وسيقام الدليل على ذلك في موضعه. فالكسرة إذًا من وِشاح في النيّة بعد الواو، وهي بمنزلة الياء، وتبقى الواو ساكنة. فكما أنه إذا كانت الواو قبل الياء، وكانت ساكنة، يجب إعلالها، نحو طَيّ، فكذلك يجب إعلال ما أشبهها، نحو: وِشاح.

فإن قيل: فهلّا أُعلَّت بقلبها ياء، كما فُعل بها في طَيّ. فالجواب أنهم لم يفعلوا ذلك، لأنَّ المقصود بالإعلال التخفيف، والكسرة في الياء ثقيلة، فأُعلّت بإبدال الهمزة منها.(٤)

وأمّا السماع فلأنهم(٥) قد قالوا: إسادةٌ وإشاح وإعاء وإفادة. وكثُرَ ذلك كثرةً، توجب القياس في كل واو مكسورة وقعت أوّلًا.

وإنْ كانت مفتوحةً لم تُهمز إلّا حيثُ سُمِعَ، لأنَّ الفتحة بمنزلة الألف. فكما لا تُستثقَل(٦) الألف والواو،(٧) في نحو: عاوَدَ،(٨) وأمثاله فكذلك لا تُستثقل الواو المفتوحة. والذي سُمِع من

---

(١) م: والواو والياء.

(٢) علق عليه أبو حيان في حاشية ف بنص، نقله من «الشرح الصغير» على الجمل لابن عصفور. وفيه أن مذهب المازني هو خلاف ما يذكره ابن عصفور هنا، وأن الجرميّ هو الذي منع القياس في هذه المسألة. وفي الحاشية أيضًا بخطه أن أكثر النحاة على القياس في ذلك، وأن همز أحد وأناة شاذ باتفاق. وفي الارتشاف ١: ١٢٧ أن همز المكسورة وعدم همزها مرويان عن الجرمي والمازني.

(٣) م: مستقبلًا.

(٤) سقط «فإن قال قائل هلا قستم... بإبدال الهمزة منها» من م.

(٥) ف: فإنهم.

(٦) م: لا تستقبل.

(٧) كذا، فهو يقيس الواو المفتوحة على اجتماع الألف والواو. والفتحة هناك هي بعد الواو، والألف هنا هي قبلها. وبين الوجهين ما ترى من الفارق. وانظر ما احتج به في قياس وشاح على طيّ ص٢٢٢.

(٨) كذا بحمل الواو المفتوحة أولًا على «عاود»، وسيحمل فيما بعد «عاود» على الواو المفتوحة أولًا. انظر ص٢٢٣-٢٢٤.

ذلك: أَجَمَ في «وَجَمَ»، و[1] امرأة أَناةٌ وأصله «وناةٌ» من الوُنِيّ وهو الفُتور، وأَحَدٌ في «وَحَدٍ»، وأَسماءُ في «وَسماءَ».

فإن وقعت غير أوّل فلا يخلو من أن تكون مكسورة أو مفتوحة أو مضمومة. فإن كانت مضمومة جاز إبدالها همزة، بشرط أن تكون الضمة لازمة، وألّا يمكن تخفيفها بالإسكان. قالوا[2] في جمع نارٍ: «أَنْؤُرٌ»، ودارٍ: «أَدْؤُرٌ»، وثَوبٍ: «أَثْؤُبٌ». قال:[3]

* لِكُلِّ حالٍ، قَد لَبِستُ أَثْؤُبا *

وإنّما قُلبت همزة لِما ذكرنا من استثقال الضمّة في الواو، مع أنه لا يمكن تخفيفها بالإسكان، لئلّا يؤدّي ذلك إلى التقاء الساكنين. ولو أمكن ذلك لم تُبدل همزةً، نحو قولهم: سُوُر،[4] في جمع سِوار.

فإن كانت الضمّة غيرَ لازمة لم تُبدل الواو همزة، لا تقول: هذا «غَزْءٌ» تريد: هذا غَزْوٌ، ولا تقول: «لَؤُ استطَعنا» تريد: لوُ استطَعنا، لأنَّ الضمّة في غزو إعراب، وفي واو «لو» لالتقاء الساكنين، وحركة الإعراب وحركة التقاء الساكنين عارضتان،[5] فلا يُعتدُّ بهما.

وزعم ابن جنّي أنه لا يجوز قلب الواو المضمومة همزة إذا كانت زائدة، وإن اجتمع الشرطان؛ فلا يقال: «التَرَهْؤُكُ» في مصدر تَرَهوَكَ. والسبب في ذلك عنده أنها إذا كانت أصليّة فإنَّ تصريف الكلمة، أو اشتقاقها، يدلّ على أنَّ الهمزة مبدلة من واو، ولا يُتصوَّر ذلك فيها إذا كانت زائدة. فلو أُبدلت لأدّى ذلك إلى الإلباس، في بعض المواضع، فلم يُدرَ: أَزِيدَتِ ابتداءً، أم زِيدَتِ الواو أوّلًا ثمّ أُبدلت الهمزة منها؟ فلمّا كان إبدال الزائدة يؤدّي إلى الإلباس، في بعض المواضع، رُفض إبدالها. وممّا يقوّي هذا المذهب أنها لا تُحفظ من واو زائدة مبدلةً.[6]

وإن كانت مفتوحةً لم يجز قلبُها أَصلًا، لأنَّ قلبها في أوّل الكلمة – كما ذكرنا – لا يُقاس.

---

(١) المنصف ١: ٢٣١ – ٢٣٢. وفي حاشية ف بخط أبي حيان: جاء في الحديث: «فقد ذهبتْ أَبَلَتُه» – وذلك من الثقلّ والوخامة – وقولهم: استوبلت البلد. وانظر الفائق والنهاية (أبل). وبخطه أيضًا عن ابن الخشاب أن أناة تحمل على كونها من «ء ن ي»، وأحد من الوحدة مع ورود «أَحُدْ أَحُدْ»، وأبلة من الوبالة، وناقة أَفْتٌ للسريعة فيه قلب مكاني وإبدال لأنه في الأصل فوت مصدر وصف به، فقدمت الواو وأبدلت همزة. قلت: الصواب أن الأفت لا قلب فيه ولا إبدال.

(٢) المنصف ١: ٢٨٤.

(٣) معروف بن عبدالرحمن. الكتاب ٢:١٨٥ والمقتضب ١:٢٩ و١٣٢ و٢:١٩٩ وسر الصناعة ص٨٠٤ وديوان حميد بن ثور ص٦١ ومجالس ثعلب ص٣٧١ – ٣٧٢ والمنصف ١:٢٨٤ واللسان (ثوب) والعيني ٤:٥٢٢.

(٤) م: أسؤر.

(٥) م: عارضتين.

(٦) سقط «وزعم ابن جني أنه... زائدة مبدلة» من م. وفي الارتشاف ١:١٢٦ – ١٢٧ أن هذا الحكم خلاف لابن جني.

[٣٢ب] فإذا كانت لا تُهمز في أوّل الكلمة إلّا حيث سُمِعَ، مع أنَّ أوّلَ الكلمة طرف، فالتغيير إليه أسرع من التغيير إلى الحشو، فالأحرى ألّا تنقلب[1] حشوًا. فلا تقول في عاوَدَ: «عاءَدَ»، ولا في ضَوارِب: «ضآرِب». ولا يُحفظ من كلامهم شيء من ذلك.

فإن كانت مكسورةً، أو واقعة موقعَ حرف مكسور، فلا يخلو أن تقع بعد ألف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد أو لا تقع. فإن[2] لم تقع بعدها لم تُهمز. وهي في مثل قائم بدل من ألف لا من واو. فإن وقعت بعدها فلا يخلو أن يكون قبل الألف ياء أو واو أو لا يكون. فإن كان[3] قبلها واو أو ياء لزم قلب الواو همزة، إن كانت تلي الطرف. فتقول في جمع أوّل: أوائلُ، وفي جمع سَيِّد: سَيائدُ. والأصل «أواوِل» و«سَياوِد»، فقُلبت الواو همزة لاستثقال الواوين والألف، أو الياء والواو والألف، وبناءِ الجمع الذي لا نظير له في الآحاد.

هذا مذهب جمهور النحويين، إلّا أبا الحسن الأخفش، فإنه كان لا يهمز من ذلك إلّا ما كانت الألف منه بين واوين، ويجعل ذلك نظيرًا للواوين إذا اجتمعا في أوّل الكلمة. فكما أنك تهمز الأُولى منهما للعِلّة التي تقدَّم ذكرها، فكذلك تهمز الواو الآخرة في أوائل وأمثاله. ولا يرى مثل ذلك، إذا اجتمعت ياءان أو واو وياء. ويقول: لأنه إذا التقى الياءان أو الياء والواو أوّلًا، نحو يَيْن اسم موضع، ووَيل ويَوم، لم يلزم الهمز. فكذلك لا يُهمز عنده مثل: سَيائق[4] وسَيائد.[5]

ما لم تَصِحَّ الواو في المفرد، في موضع ينبغي أن تعتلَّ[6] فيه، أو تكونُ الواو في نيّة ألّا تَلِيَ الطرف، فإنها تصحُّ إذ ذاك ولا يجوز أن تُبدل منها الهمزة. فتقول[7] في جمع ضَيْوَنٍ:[8] ضَياوِنُ. ولا تقلب الواو همزةً لصحّة الواو في ضَيْوَن، إذ قد[9] كان ينبغي أن يكون ضَيَّنًا. وتقول[10] في جمع عُوّارٍ،[11] إذا قَصرته للضرورة: عَواوِرُ. لأنَّ الأصل فيه «عَواوِير»، فلا تكون

(١) م: «ألا يقلب». وقد حمل ههنا الواو حشوًا عليها أولًا، وكان قد حمل قبلُ الواو أولًا عليها حشوًا. انظر ص٢٢٢ - ٢٢٣.

(٢) سقط حتى «لا من واو» من النسختين، وألحقه أبو حيان بحاشية ف عن نسخة الخفاف.

(٣) المنصف ٢: ٤٣ - ٤٦.

(٤) السيائق: جمع سيِّقة. وهي ما سيق من النهب وطرد.

(٥) سقط «هذا مذهب جمهور النحويين.. وسيائد» من النسختين، وألحقه أبو حيان بحاشية ف. والسيائد: جمع سيّد وسيّدة. وانظر آخر هذا الباب.

(٦) م: تعمل.

(٧) المنصف ٢: ٤٦ - ٤٦.

(٨) الضيون: السنَّور الذكر.

(٩) م: «إذ وقد». وانظر ص١٥٠ و٢٠٤ و٢٢٤ و٣٢٩ و٤٣٠.

(١٠) المنصف ٢: ٤٧ - ٥٠.

(١١) العوار: القذى أو الرمد.

الواو تلي الطرف في التقدير. قال:(١)

* وكَحَّلَ العَينَينِ، بالعَواوِرِ *(٢)

فلم تُهمز لأنَّ الأصل «العواوير».

وإن كانت الواو لا تَلي الطرف لم تهمز أصلًا نحو: عواوير في جمع عُوّار، وطَواوِيس في جمع طاووس، لأنها قد قَويت ببُعدها عن محلّ التغيير. وهو الطّرفُ. إلّا أن تكون في نيّة أنْ تَلِيَ الطّرف، فإنه يلزمُ همزُها. وذلك نحو: أوائيل(٣) في جمع أوَّل، إذا اضطُررت إلى زيادة هذه الياء قبل الآخِر في الشعر، لأنَّ هذه الياء زِيدت للضَّرورة فلم يُعتدَّ بها.

فإن لم يكن قبل الألف واو، ولا ياء، فلا يخلو من أن تكون الواو في المفرد زائدة للمدّ أو لا تكون. فإن كانت زائدة للمدّ قُلبتْ همزة، نحو: حَلُوبة(٤) وحَلائب. وسبب ذلك أنها اجتمعت ساكنةً مع ألف الجمع، ولا أصل لها في الحركة فتُحَرَّكَ، فأُبدلت همزةً، لأنَّ الهمزة تَقبلُ الحركة.

وإن لم تكن زائدةً للمدّ لم تُقلب همزةً أصلًا، إلّا حيث سُمع شاذًا. والذي سُمع من ذلك: أَقائِمُ(٥) في جمع أَقوام. وأصله «أَقاويم»، فأُبدل من الواو المكسورة همزة، وإن كانت غير أوَّل، تشبيهًا لها بالواو المكسورة إذا وقعت أوّلًا.

وأمّا مَصائبُ في جمع مُصِيبة فكان القياس فيها «مَصاوِب»، على ما يُبيَّن في باب القلب.(٦) فإمّا أن يكونوا همزوا الواو المكسورة غير أوَّلٍ شذوذًا، فتكون مثل أقائيم في جمع أقوام - وهو مذهب الزَّجّاج - وإمّا أن يكونوا غَلِطوا فشبّهوا ياء مُصيبة، وإن كانت عينًا، بالياء الزائدة في نحو صحيفة، فقالوا: مَصائب، كما قالوا: صَحائف. وهو مذهب سيبويه.(٧) والأوَّلُ أَقيسُ عندي، لأنَّه قد ثَبَت له نظيرٌ. وهو أَقائيم.(٨)

فإن(٩) لم تقع بعد أَلف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، أو وقعت بعدها في غير الأماكن

---

(١) جندل بن مثنى الطهوي. الكتاب ٢: ٣٦٤ والمنصف ٢: ٤٩ والخصائص ١: ١٩٥ و٣: ١٦٤ و٣٢٦ وشرح الشافية ٣: ١٣١ وشرح شواهده ص ٣٧٤ - ٣٧٦.

(٢) م: بالعواوير.

(٣) في النسختين: أوائل.

(٤) الحلوبة: ذات الحليب من الأنعام. م: حُلوبه.

(٥) م: أقائم.

(٦) انظر ص٣٢٣.

(٧) الكتاب ٢: ٣٦٧.

(٨) م: أقائم.

(٩) سقط من م حتى قوله «إبدال الهمزة من الألف».

المذكورة، لم تُهمز أصلًا، بلا خلاف في شيء من ذلك. إلّا أن تقع بعد ألف زائدة، في اسم مفرد يوافق الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، في الحركات وعدد الحروف، وقد تقدَّم الألفَ ياءٌ أو واو، فإنَّ في ذلك خلافًا. فمذهب سيبويه إجراء ذلك مُجرى الجمع لقربه منه، فتُبدل الواو همزة. ومذهب الزجّاج أنه لا يجوز إبدالها لأنَّ الاسم مفرد، وإنّما ثَبَتَ إبدالها في المجموع. فتقول في «فُواعِل» من القوّة، على مذهب سيبويه: «قُواءٍ». وعلى مذهب الزجّاج: «قُواوٍ». وهذا النوع لم يَرِد به سماع، لكنّ القياس يقتضي ما ذهب إليه سيبويه. أعني من[1] أنه إذا قوي الشبه بين شيئين حُكِم لكلّ واحد منهما بحكم الآخر.

فأمّا قائم وأَمثاله فمن قَبيل ما أُبدلت فيه الهمزة من الألف، وقد تقدَّم ذلك في فصل[2] إبدال الهمزة من الألف.

فإن كانت الواو ساكنةً لم تُهمز إلّا في ضرورة، بشرط أن يكونَ ما قبلها حرفًا مضمومًا، فتُقدَّر الضمَّة على الواو، فتُهمز كما تُهمز الواو المضمومة. فتقول [٣٣أ] في الشعر في[3] مثل مُوعِد: مُؤعِدٌ. قال:[4]

أَحَبُّ المُؤقِدِينَ إليَّ مُؤسَى [وجَعْدةُ، إذ أضاءهُما الوَقُودُ]

---

(١) كذا.

(٢) كذا.

(٣) سقط من م.

(٤) خرجناه في ص٦٩. وفي حاشية ف بخط أبي حيان.

لَحَبُّ المؤقِدانِ إليَّ مُوسَى وجَعْدةُ، إذ أضاءهُما الوَقُودُ

باب إبدال الهمزة من الياء

الياء[1] تُبدل همزةً باطّراد، إذا وقعت بعد الألف التي في الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، في مذهب سيبويه،[2] بشرط أن تكون قد زيدت في المفرد للمدّ، نحو: صَحِيفة وصَحائف وكَتِيبة وكَتائب.

فإن لم تكن الياء زيدت[3] في المفرد للمدّ لم تُهمز، إلّا بشرط أن تكون تلي الطرف لفظًا أو نيّة، وبشرط أن يكون ألف الجمع يلي واوًا أو ياءً. فتقول[4] في جمع عَيِّلٍ:[5] عَيائل، فتهمز لثقل البناء مع ثقل اجتماع حروف العلّة - وهي الياءان[6] والألف - مع قرب الياء من محلّ التغيير. وهو الطرف. وكذلك لو اضطُرِرتَ فقلتَ في جمعه[7]: عَيائيل، فزدت ياءً لَهمزتَ، لأنَّ الياء في النيّة تلي للطرف، ولا يُعتدُّ بالياء المزيدة لأنها عارضة في الجمع، إنما أُتي بها للضرورة. فإذا زالت من محلّ الضرورة حذفتَ الياء. قال الشاعر:[8]

* فِيها عَيائيلُ أُسُودٍ، ونُمُرْ *

فهمز.

وكذلك لو بنَيتَ[9] «فَوعَلًا» من البَيع لقلت: بَيَّعٌ. أصله «بَويَعٌ»، فقلبتَ الواو ياء لأجل الإدغام. فإذا جمعته قلت: بَوائعُ، فتهمز الياء لما ذكرنا من ثقل البناء، وثقل اجتماع حروف

(١) انظر سر الصناعة ١: ١٠٤ - ١١٣ والكتاب ٢: ٣١٣.
(٢) سقط «في مذهب سيبويه» من النسختين، وأُلحق بحاشية ف بخط أبي حيان.
(٣) م: مزيدة.
(٤) المنصف ٢: ٤٣ - ٤٥.
(٥) العيل: واحد العيال. وهي الأولاد الذين يعال بهم.
(٦) م: الياء.
(٧) ف: «في جمع». وأُلحق في الحاشية «عيل».
(٨) حكيم بن معية الربعي. الكتاب ٢: ١٧٩ وشرح أبياته ٢: ٣٩٦ والمخصص ١١: ٧ والمقتضب ٢: ٢٠٣ وشرح المفصل ٥: ١٨ و١٠: ٩١ وشرح الشافية ٣: ١٣٢ وشرح شواهده ص٣٧٧ - ٣٨١. وروي: عيايل.
(٩) المنصف ٢: ٤٤.

العلّة – وهي الياء والواو والألف – مع القرب من محل التغيير. وهو الطرف. وكذلك لو اضطررت فزدت ياء قبل الآخر، فقلتَ: بَوائيعُ، لهمزت لأنَّ الياء عارضة كما تقدَّم.

ولو جمعتَ مثل «بَيَّاع» لقلت «بَيايِيعُ»،[1] ولم تهمز. وإن قدَّرتَ بَيَّاعًا: «فَوعالًا» قلت: بَوايِيعُ، ولم[2] تهمز أيضًا لبعد الياء من الطرف لفظًا ونيَّةً.

وزعم[3] أبو الحسن الأخفش أنه لا يجوز قلب الواو همزة، إلَّا إذا اكتنف ألفَ الجمع واوان،[4] نحو أوّل وأوائل. فأمّا إن اكتنفها ياءان، أو واو وياء، فلا يجوز عنده قلب حرف العلّة الذي بعد الألف. بل يقول في جمع «فَوعَل» من البيع: بَوايِعُ، وفي جمع بَيِّن: بَيايِنُ، وفي جمع سيِّد المتقدّم في فصل[5] الواو: سَياوِدُ. وحجَّته على ذلك أنَّ الواوين أثقل من الياءين، ومن الواو والياء، والقلبُ لم يُسمع إلَّا في الواوين، نحو قولهم في جمع أوّل: أوائلُ. فلا يقاس عليه ما ليس من رتبته من الثقل.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد، بدليل ما حكاه المازنيّ عن الأصمعيّ. من قولهم في جمع عَيِّل: عَيائلُ بالهمزة، ولم تكتنف ألفَ الجمع واوان. فدلّ ذلك على أنَّ العرب استثقلت في هذا وأمثاله اكتناف ألف الجمع حرفا علّة.

فإن قال قائل: فلعل قولهم في [جمع] عَيِّل: «عَيائلُ» شاذّ. لذلك لم يُسمع من ذلك إلَّا هذه اللفظة، فلا ينبغي أن يقاس عليه. فالجواب أنه، وإن لم يُسمع منه إلَّا هذه اللفظة، لا ينبغي أن يُعتقد فيه الشذوذ، لأنه لم يرد له نظير غير مهموز،[6] فيُجعلَ الهمز في هذا شذوذًا. بل جميع ما أتى من هذا النوع هذا اللفظُ – وهو مهموز – فكان جميع ما أتى من هذا الباب مهموزًا. إذ هذا اللفظ هو جميع ما أتى من هذا الباب.

وقد جعل أبو الحسن مثل هذا أصلًا يقاس عليه. وذلك أنه قال في النسب إلى فَعُولة: «فَعَلِيّ»،[7] نحو: رَكَبِيّ في النسب إلى رَكُوبة، قياسًا على قولهم في النسب إلى شَنُوءة: شَنَئِيّ. ثم أورد اعتراضًا على نفسه فقال: فإن قال قائل: فإنَّ قولهم [شَنَئِيّ] شاذّ، فلا ينبغي أن

(١) م: بيائيع.
(٢) ف: فلم.
(٣) سقط من م حتى قوله «ولا موافقًا أصلًا يقاس عليه». وانظر ص٢٢٤ والمنصف ٢: ٤٥ – ٤٦.
(٤) في حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن مالك مذهب الأخفش، مع جمعه صايدة على صوايِد، وبنائه مثل عُوارض من القول «قُوايِل» لأنه في مفرد لا جمع.
(٥) كذا. والصواب: باب.
(٦) كذا أيضًا. وقالوا: أَيِّم وأيايم، وأَيِّل وأيايل، وفي جمع عيّل عيايل.
(٧) كذا. وهو مذهب سيبويه لا الأخفش. انظر الكتاب ٢: ٧٠ وشرح الشافية ٢: ٢٣ وشرح المفصل ٥: ١٤٨ وحاشية الصبان ٤: ١٣٤.

يقاس عليه إذ لم يجئ غيره. فالجواب أنه جميع ما أتى من هذا النوع. فجعله، لمّا لم يأت غيره مخالفًا له ولا موافقًا، أصلًا يقاس عليه.

فهذا جميع ما تُبدل فيه الياء همزة باطّراد. فأمّا مثل بائع ورِداء فإنَّ الهمزة فيهما[1] وأمثالهما بدل من ألف، وإن كان الأصل «بايِع» و«رِداي» كما تقدَّمَ.

وأُبدلت منها، من غير اطّراد، في: أَدْيٌ. وأصله «يَدْيٌ»، فردّ اللّام، ثمّ أُبدلت الياء همزةً. حُكي من كلامهم: قَطَع الله أَدْيَه. وقالوا: في أسنانِه أَلَلٌ. وأصله يَلَلٌ،[2] فأبدلوا الياء همزة. وقالوا: رِئبال. وأصله رِيبال،[3] فأُبدلت الياء همزة. وكذلك قالوا: الشِّئمة، يريدون[4] الشِّيمة - ومعناها الخليقة - فأبدلوا أيضًا الياء همزة.

وإنما جعلنا الهمزة في أَلَل ورِئبال والشِّئمة[5] [٣٣ب] بدلًا من الياء، ولم تُجعل أصلًا بنفسها، لأنَّ الأكثر في كلامهم: يَلَلٌ ورِيبال وشِيمة[6] بالياء، واستعمال هذه الأسماء بالهمزة قليل. فدلّ ذلك على أنَّ الهمزة بدل، وأنّ الياء هي الأصل.

فهذا [أيضًا][7] جميعُ ما جاءت فيه الهمزة بدلًا من الياء، على غير اطِّراد.

---

(١) كذا. والضمير يعود على «مثل».

(٢) اليلل: قصر الأسنان والتزاقها وإقبالها إلى داخل الفم.

(٣) الريبال: الأسد.

(٤) في النسختين: يريد.

(٥) الحق في حاشية ف: وضئزى.

(٦) ألحق بعدها في ف: «وضيزى». والقسمة الضيزى: الناقصة الجائرة.

(٧) من م.

باب إبدال الهمزة من الهاء

أُبدلت الهمزة من الهاء[1] في ماء. وأصله «مَوَهٌ»، فقلبت الواو ألفًا والهاء همزة. والدليل على ذلك قولهم في الجمع: أَمواهٌ. وقد أُبدلت الهاء أيضًا[2] همزة في جمع ماء،[3] فقالوا: أمواءٌ. قال:[4]

وبَلْدةٍ، قالِصَةٍ أَمواؤُها   تَستَنُّ، في رأْدِ الضُّحى، أَفياؤُها

وإنّما جُعلت الهاء هي الأصل، لأنَّ أكثر تصريفِ الكلمة عليها. قالوا: أَمواهٌ ومِياهٌ، وماهَتِ[5] الرَّكِيَّةُ. إلى غير ذلك من تصاريفها.

وأُبدلتْ أيضًا منها في آل. أصله أَهْل، فأبدلت الهاء همزة فقِيل «أأْل»، ثمّ أُبدلت الهمزة ألفًا فقيل: آلٌ.

فإن قيل: فهلّا جعلتَ الألف بدلًا من الهاء أوّلًا. فالجواب أنه لم يَثبت إِبدال الألف من الهاء في غير هذا الموضع، فيُحملَ هذا عليه. وقد ثَبَتَ إِبدال الهمزة من الهاء في ماء، فلذلك حُمل آلٌ على أنَّ الأصل فيه أهل، ثمّ «أأْل» فأبدلت الهاء همزة.

فإن قيل: وما الذي يدلّ على أنَّ الأصل أهل، وهلّا جعلتَ الألف منقلبة عن واو. فالجواب أنَّ الذي يدلُّ على ذلك قولُهم في التصغير: أُهَيلٌ. ولو كانت الألف منقلبة عن واوٍ لقيل في تصغيره[6] «أُوَيلٌ». وممّا يؤيّد[7] أنَّ الأصل أَهلٌ أنهم إذا أضافوا إلى المضمر قالوا: أَهلُكَ وأَهلُهُ،

---

(١) انظر المنصف ٢: ١٤٩ - ١٥٢ وسر الصناعة ١: ١١٣ - ١٢٠.

(٢) م: وأبدلت أيضًا الهاء.

(٣) ف: الماء.

(٤) سر الصناعة ١: ١١٣ والمنصف ٢: ١٥١ ورصف المباني ص٨٤ والمخصص ١٥: ١٠٦ واللسان والتاج (موه) وشرح الشافية ٣:٢٠٨ وشرح شواهده ٤٣٧ - ٤٤٠. والقالصة: المفقودة. وتستنّ: تجري في السنن. وهو وجوه الطريق. ورأد الضحى: ارتفاع النهار. والأفياء: جمع فيء. يريد: ليس فيها ماء ولا ظل.

(٥) ماهت: ظهر ماؤها وكثر.

(٦) م: التصغير.

(٧) م: ومما يؤكد.

لأنَّ المضمر يردُّ الأشياء[1] إلى أصولها. ولا يقال: آلُكَ وآله، إلّا قليلًا جدًّا، نحو قوله:[2]

وانصُرْ، على دِينِ الصَّليـ ـبِ، وعابِديهِ، اليومَ، آلَكْ

وقولِ الآخر:[3]

أنا الرَّجُلُ الحامِي حَقِيقةَ والِدِي وآلِي، كَما تَحمِي حَقِيقةَ آلِكا

ونحو قول الكِنانيّ: رَجلٌ من آلِكَ وليس منك.

وممّا[4] يدلّ، على أنَّ الألف في آل بدل من الهمزة المبدلة من الهاء، أنَّ العرب تجعل اللفظ فيه بدل من بدل مختصًّا بشيء بعينه؛ ألا ترى أنَّ تاء القَسَم لمّا كانت بدلًا من الواو المبدلة من باء القسم لم تدخل إلّا على اسم «الله» - تعالى - ولم تدخل على غيره من الأسماء الظاهرة، ولا دخلت أيضًا على مضمر؟

وكذلك: أَسنَتَ الرَّجلُ. لمّا كانت التاء فيه بدلًا من الياء المبدلة من الواو، لأنَّ «أسنَتَ» من لفظ السَّنة، ولام سنة واو[5] بدليل قولهم في جمعها: سنوات، جعلوها مختصَّة بالدخول في السنة الجدبة، وقد كان «أسنَى» قبل ذلك عامَّة، فيقال: أسنَى الرَّجلُ، إذا دخل في السنة، جدبة أو غير جدبة.

فكذلك آل. لمّا لم يُضف إلّا إلى الشريف، فيقال: آل اللهِ وآلُ السلطانِ، بخلاف «الأهل» الذي يُضاف إلى الشريف وغيره، دلّ ذلك [على] أنَّ الألف فيه بدل من الهمزة المبدلة من الهاء، كما تقدّم. وإنّما خصَّت العرب ما فيه بدل من بدل بشيء، لأنه فرعُ فرعٍ، والفروع لا يُتصرَّف فيها تصرُّف الأصل، فكيف فرعُ الفرع؟

وأُبدلت أيضًا من الهاء في «هَلْ»، فقالوا: أَلْ فَعلتَ كذا؟ [يريدون: هل فعلتَ كذا]؟[6] حكى ذلك قُطربٌ[7] عن أبي عُبيدة. والأصل «هل» لأنه الأكثر.

---

(١) م: الأسماء.

(٢) عبدالمطلب جد النبي ﷺ. الأشباه والنظائر ٢: ٢٠٧ وشرح التسهيل ٣: ٣٤٤ وهمع الهوامع ٢: ٥٠ والدرر اللوامع ٣: ٦٢ والتاج (أهل). وهو من أبيات قالها يوم غزا الأحباش مكة. السيرة ١: ٥١ والكامل ١: ١٥٩.

(٣) خفاف بن ندبة. ديوانه ص٦٤ وشرح التسهيل ٣: ٢٤٤ والمساعد ٢: ٣٤٧ وشرح الكافية الشافية ص٩٥٤ والخزانة ٢: ٤٧١. م: آلك.

(٤) سقط من م حتى قوله «فكيف فرع الفرع».

(٥) وقيل: إنها تاء.

(٦) من م.

(٧) محمد بن المستنير النحوي، أخذ عن سيبويه وكان عالمًا ثقة، توفي سنة ٢٠٦ . إنباه الرواة ٣: ٢١٩ .

وأُبدلت أيضًا من الهاء في «هٰذا»، فقالوا: آذا. قال[1]:

فـقــالَ فَــرِيــقٌ: آأذا، إذ نَــحَــوتُــهــم، نَــعَــم، وفَــرِيــقٌ: لَــيـمُــنُ اللهِ مــا نَــدرِي

أَراد «أهٰذا» فقلب الهاء همزة، ثمّ فصل بين الهمزتين بألف.

فأمّا قولهم: تُدْرأٌ وتُدْرَءٌ، للدّافع عن قومه فليس أحدُ الحرفين فيهما بدلًا من الآخر، بل هما أصلان بدليل مجيء تصاريف الكلمة عليهما. فقالوا: دَرأَهُ ودَرَهَهُ ومِدْرأٌ[2] ومِدْرَهٌ.

(١) نصيب بن رباح. ديوانه ص ٩٤ والأزهية ص ٢١ وتخليص الشواهد ص ٢١٩ ورصف المباني ص ٤٣ والمقتضب ١: ٢٢٨ و٢: ٩٠ و٣٣٠ والامالي ٢: ٢٠٨ والمغني ص ١٠١ وشرح شواهده ص ١٠٤ وشرح أبياته ٢: ٢٦٨ والكتاب ٢:١٤٧ وشرح أبياته ٢: ٢٨٨ وشرح بانت سعاد ص ٣٢ - ٣٣ والصناعتين ص ٣٤١ ونقد الشعر ص ١٤٩ وتهذيب الإيضاح ١: ١٤٤ والمنصف ١: ٥٨ وسر الصناعة ١:١٢٠ و١٣٠ والإنصاف ص ٤٠٧ والصحاح واللسان والتاج (يمن). ويلاحظ أنه خفف فأسقط الألف بعد الهاء. ونحوتهم: قصدتهم. ونعم أي: وقال فريق: نعم. وما ندري أي: ما عندنا علم بذلك.

(٢) م: درأة ودُرهة ومُدرأ.

باب إبدال الهمزة من العين

لم يجئ من ذلك إلّا قولُهم:(١) أُبابٌ، في قولهم: عُباب. والأصل العين لأنَّ عُبابًا أكثر استعمالًا من أُباب. قال:(٢)

* أُبابُ بَحْرٍ، ضاحِكٍ، زَهُوقِ *

---

(١) سر الصناعة ١: ١٢١. وفيه يرى ابن جنّي أن الوجه الأرجح أن تكون الهمزة في «أباب» أصلًا. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن مالك أن من هذا الإبدال نحو «عما» في «أما». وانظر الارتشاف ١: ١٣٠.

(٢) سر الصناعة ١: ١٢١ وشرح الشافية ٣: ٢٠٧ وشرح شواهده ص٤٣٢ - ٤٣٦ والمفصل ٢: ٢٥٤ وشرحه ١٠: ١٥ والأشموني ٤: ٢٩٧ والمقرب ٢: ١٦٤ واللسان والتاج (أبب). م: «أباب مجر». وفي النسختين: «ضاحك زخور». والتصويب من المفصل. والعباب: ارتفاع الموج وكثرته. وقوله ضاحك كناية عن امتلائه. والزهوق: المرتفع. ويروى: «هزوق». وهو المستغرق في الضحك.

باب الجيم

وأمّا الجيم(1) فأُبدلت من الياء لا غيرُ، مُشدَّدةً ومُخفَّفةً. فيُبدلون من الياء المشدَّدة جيمًا مشدَّدة، ومن الياء المخفَّفة [٣٤أ] جيمًا مخفَّفة.

فمن البدل من الياء المشدَّدة ما أنشده الأصمعيُّ عن خَلَفٍ،(2) قال: أَنشدني رجلٌ من أهل البادية:(3)

خالي عُوَيفٌ، وأبُو عَلِجٌّ   المُطعِمانِ اللَّحمَ، بالعَشِجِّ
وبالغَداةِ، فِلَقَ البَرنِجِّ(4)

يريد: وأبو عليٍّ، وبالعَشِيِّ وفِلَقَ البَرنِيِّ ومنه أيضًا ما حكاه(5) أبو عمرِو بنُ العلاء من أنه لقي أعرابيًّا [كان حنظليًّا]،(6) فقال له: ممَّن أنتَ؟ فقال: فُقَيمِجٌّ. فقال له: مِن أيِّهم؟ فقال: مُرِّجّ. يريد: فُقَيمِيٌّ، ومُرِّيّ.

وهو مطَّرد في الياء(7) المشدَّدة. قال يعقوب:(8) «وبعض العرب إذا شَدَّد الياء صَيَّرَها جيمًا. وأنشد

(1) سر الصناعة ١: ١٩٢ - ١٩٥ والكتاب ٢: ٣١٤. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن الإبدال لأبي الطيب ١: ٢٥٨ أن هذا الإبدال في بني دبير وتميم وطيئ بخلاف بينهم. انظر ص٢٦٦ من ابن عصفور والتصريف.

(2) هو أبو محرز خلف بن حيان الأحمر، راوية علامة بالشعر واللغة، توفي في حدود ١٨٠. بغية الوعاة ١: ٥٥٤.

(3) سر الصناعة ١: ١٩٢ وشرح الملوكي ص٢٤٨ و٣٢٩ والتصريف الملوكي ص٥٠ والمقرب ٢: ٢٩ والمنصف ٢: ١٧٨ و٣: ٧٩ وشرح الشافية ٢: ٢٨٧ وشرح شواهده ص٢١٢ - ٢١٥ والكتاب ٢: ٢٨٨ والمفصل ٢: ٢٦٥ وشرحه ٩: ٧٤ و١٠: ٥٥ والعيني ٤: ٥٨٥ وشمس العلوم ١: ١٥ والإبدال ١: ٢٥٧. وألحق أبو حيان بحاشية ف بالرجز بيتًا رابعًا، وذكر عن شيخه الرضي عن الفراء أن بعض بني أسد يقول في مَسجِد: مَسْيِد.

(4) الغداة: الصباح. والبرني: ضرب من التمر.

(5) الأمالي ٢: ٧٧ والإبدال ١: ٢٥٩. وأبو عمرو هو زبان بن العلاء الخزاعي المازني، أحد القراء السبعة وحافظ للغة والأخبار، توفي سنة ١٥٤. غاية النهاية ١: ٢٨٨.

(6) تتمة من حاشية ف بخط أبي حيان.

(7) م: الجيم.

(8) القلب والإبدال ص٢٩. ويعقوب هو ابن إسحاق ويعرف بابن السكيت، إمام في اللغة والنحو والأدب. توفي سنة ٢٤٥. البلغة ص٢٨٨.

ابن الأعرابيّ:[1]

كـأنَّ فـي أذنـابِـهِـنَّ الـشُّـوَّلِ، مِـن عَـبَـسِ الـصَّـيـفِ، قُـرُونَ الأُجَّـلِ

يريد: الأُيَّل.

ومن إبدال الجيم من الياء المخفَّفة[2] ما أنشده أبو عمرِو بنُ العلاء، لهِميان بن قُحافة من قوله:[3]

* يُطِيرُ عَنها الوَبَرَ، الصُّهابِجا *

يريد: الصُّهابِيَ، من الصُّهبة. وأصلُه الصُّهابِيّ، فحذف[4] إحدى الياءين. ومن ذلك ما أنشده الفرّاءُ من قول الشاعر:[5]

لاهُـمَّ، إن كُـنـتَ قَـبِـلـتَ حَـجَّـتِـجْ فـلا يَـزالُ شـاحِـجٌ يـأتِـيـكَ بِـجْ

أقـمَـرُ، نَـهّـاتٌ، يُـنَـزِّي وَفـرَتِجْ

يريد: حَجَّتي، ويأتيكَ بِي، ويُنَزِّي وَفرَتي.

ومن ذلك أيضًا قولُهُ:[6]

* حتّى إذا ما أَمسَجَتْ، وأَمسَجا *

يريد: «أَمسَيَتْ وأَمسَيا»،[7] فأبدل من الياء جيمًا ولم يُبدلها ألفًا. وهو غيرُ مطَّرد في الياء الخفيفة، بل يوقف في ذلك عند السماع.[8]

---

(1) لأبي النجم. سر الصناعة ١: ١٩٣ والأمالي ٢:٧٨ وشمس العلوم ١: ١٥ والإبدال ١: ٢٥٩ وشرح الشافية ٣: ٢٢٩ وشرح شواهده ص٤٨٥ والمفصل ٢: ٢٦٥ والسمط ص٧١٢ واللسان والتاج (عبس) و(أجل) و(أول) و(شول). والشوّل: الأذناب المرتفعة. والعبس: ما يبس على هلب الذنب من البول والبعر. والأيل: ذكر الأوعال. وابن الأعرابي هو أبو عبدالله محمد بن زياد، إمام في اللغة والنحو والأخبار، توفي سنة ٢٣١. البلغة ص٢٢١.

(2) م: الخفيفة.

(3) الأمالي ٢: ٧٧ والإبدال ١: ٢٦٠ والسمط ص٧١٢ وسر الصناعة ١: ١٩٣ وشرح شواهد الشافية ص٢١٦ واللسان والتاج (صهب) و(صهبج).

(4) ف: فخفف بحذف.

(5) رجل من اليمن. النوادر ص١٦٤ ومجالس ثعلب ص١٤٣ وسر الصناعة ١:١٩٣ والإبدال ١: ٢٦٠ والمفصل ٢: ٢٦٦ وشرحه ٩:٧٥ و١٠:٥٠ والدرر ٢: ٢١٤ والمحتسب ١: ٧٥ والعيني ٤: ٥٧٠ وشرح الشافية ٢: ٢٨٧ وشرح شواهده ص٢١٥ – ٢١٨ واللسان والتاج (ج). ولا هم أي: اللهم. والشاحج: الحمار أو البغل. والأقمر: الأبيض. والنهات: النهاق. وينزي: يحرك. والوفرة: الشعر إلى شحمة الأذن. وكنى بالوفرة عن نفسه.

(6) العجاج. ديوانه ٢: ٢٩٨ وشرح شواهد الإيضاح ص٦٢٧ والمقرب ٢: ١٦٦ والتصريف الملوكي ص٥١ وشرحه ص٣٢٩ و٣٣١ وسر الصناعة ١: ١٩٤ والمفصل ٢: ٢٦٦ وشرح الشافية ٣: ٢٣٠ وشرح شواهده ص٤٨٦ – ٤٨٧ وشمس العلوم ١: ١٥ واللسان والتاج (مسي) والعيني ٤: ٥٧٠.

(7) م: وأمسينا.

(8) قال البغدادي: «وذهب ابن عصفور في كتاب الضرائر إلى أن إبدال الياء الخفيفة جيمًا خاص بالشعر. ولم أره لغيره». شرح شواهد الشافية ص٢١٦ وضرائر الشعر ص٢٣١ – ٢٣٢.

باب الدال

وأمّا الدال[1] فأُبدلت من التاء والذال. فأُبدلت من تاء «افتَعَلَ» باطّراد، إذا كانت الفاء زايًا. فتقول في «افتَعَلَ» من الزَّين: ازدانَ، ومن الزُّلفَى: ازدَلَفَ، ومن الزَّجر: ازدجَرَ، ومن الزِّيارة: ازدارَ. والأصل «ازتانَ» و«ازتَجَرَ» و«ازتَلَفَ» و«ازتارَ»، فرفضوا الأصل وأَبدلوا من التاء دالًا.

والسبب في ذلك أنَّ الزاي مهجورةٌ والتاء مهموسة، والتاء شديدة والزاي رخوة، فتباعد ما بين الزاي والتاء، فقرَّبوا أحد الحرفين من الآخر ليقرب النطق بهما، فأبدلوا الدال من التاء لأنها[2] أخت التاء في المخرج [والشِّدَّة]،[3] وأختُ الزاي في الجَهر.

وكذلك تُبدل فيما تَصرَّف من «افتَعَلَ». فتقول: مُزدَلِفٌ ومُزدَجِرٌ ومُزدانٌ ومُزدارٌ، وازدِجارٌ وازدِيانٌ وازدِيارٌ وازدِلافٌ. ومن كلام ذي الرُّمَّة في بعض أخباره:[4] هل عِندَكَ مِن ناقةٍ فتَزدارَ عليها مَيًّا؟

وكذلك[5] أيضًا تُبدل منها، إذا كانت الفاء دالًا. إلَّا أنَّ ذلك من قَبيل البدل الذي يكون للإدغام. فتقول في «افتَعَلَ» من الدَّين: ادَّانَ.

وقد قُلبتْ تاء «افتَعَلَ» دالًا، بغير اطّراد، مع الجيم في: اجتمعُوا واجتَزَّ،[6] فقالوا: اجدَمَعُوا واجدَزَّ.[7] والأكثر التاء. قال:[8]

---

(1) سر الصناعة ١: ٢٠٠ - ٢٠٢ والكتاب ٢: ٣١٤.

(2) م: من الفاء فإنها.

(3) من م.

(4) مجالس ثعلب ص٣٩ والأغاني ١٦: ١٢٤ ومصارع العشاق ٢: ١٨٦ وتزيين الأسواق ص٧٩.

(5) سقط من النسختين حتى قوله «ادّان»، وألحقه أبو حيان بحاشية ف. وانظر سر الصناعة ١: ٢٠٢. وفي حاشية ف أيضًا بخط أبي حيان أن من يقول «حَفِظْطُ» يقول في مثل فُزتُ وأجدتُ وأخذتُ: فُزدُ وأجَدُّ وأخذدُ. فيبدل التاء دالًا.

(6) م: اجتر.

(7) م: اجدر.

(8) مضرس بن ربعي الأسدي أو يزيد بن الطثرية. سر الصناعة ١: ٢٠١ وتأويل مشكل القرآن ص٢٢٤ والأشباه والنظائر ٨: ٨٥ والمقرب ٢: ١٦٦ وشرح الشافية ٣: ٢٢٨ وشرح شواهده ص٤٨١ - ٤٨٤ والمفصل ٢: ٢٦ والعيني ٤: ٥٩١ والصحاح واللسان والتاج (جزز). واجدز: اقطع. والشيح: نبات له رائحة طيبة.

فقُلتُ لِصاحِبي: لا تَحبِسَنّا ... بِنَزعِ أُصولِهِ، واجدَزَّ شِيحا

يريد «واجتزّ». ولا يُقاس ذلك، فلا يقال في «اجتَرأ»: اجدَرأ،[1] ولا في «اجترَحَ»: اجدَرَحَ.

وأُبدلت أيضًا من تاء «افتَعَلَ»، إذا كانت الفاء ذالًا، من غير إدغام. فقالوا: اذْدَكَرَ ومُذْدَكِرٌ.[2] حكى ذلك أبو عمرو. وقال أبو حِكاك:[3]

تُنحِي علَى الشَّوكِ جُرازًا مِقضَبا ... والهَرمَ تُذْرِيهِ، اذدِراءً عَجَبا

يريد: «اذتراءً»، وهو «افتِعال» من: ذراه يَذريه. فأمّا «ادَّكَرَ» فالدال فيه مبدلة من الذال لأنه إبدالُ إدغام،[4] فلا يُذكَرُ[5] هنا.

وأُبدلتْ من التاء في غير «افتَعَلَ»، بغير اطّراد في تَولَجٍ،[6] فقالوا: دَولَجٌ، فأبدلوا الدال من التاء المبدلة من الواو، لأنَّ الأصل «وَوْلَج»، لأنه من الوُلُوج. ولا تُجعلُ الدال بدلًا من الواو، لأنه قد ثَبَتَ إبدال الدال من التاء في «افتَعَلَ»، كما تَقَدَّمَ، ولم يثبت إبدالها من الواو في موضع من المواضع.

فهذا جميع ما أُبدلت فيه الدال من التاء.

وأُبدلتْ من الذال في ذِكَرٍ جمع ذِكْرةٍ، فقالوا: دِكَرٌ.[7] قال ابن مقبل:[8]

يا لَيتَ لِي سَلوةً، تُشفَى النُّفُوسُ بِها ... مِن بَعضِ ما يَعتَرِي قَلبِي، مِنَ الدِّكَرِ

بالدال.[9] كذا رواه أبو عليّ. وكأنّ الذي سَهَّلَ ذلك قلبهم لها في «ادَّكَرَ» و«مُدَّكِر»، فأُلِفَ فيها القلب[10] فقَلبها دالًا، وإن كان مُوجِبُ القلب قد زال. وهو الإدغام.[11]

---

(١) م: أجدر.

(٢) سقط من م.

(٣) سر الصناعة ١: ٢٠٢ والمقرب ٢: ١٦٦ وشرح المفصل ١٠: ٤٩ و١٥٠ والمفصل ٢: ٢٩٩ وشرح التفتازاني ص١٦ واللسان والتاج (ذكر). ف: «ينحي». وفي النسختين «عن الشول حوارًا». والتصويب من سر الصناعة واللسان والتاج وشرح المفصل. وتنحي: توجه وتلقي. وأراد بالجراز أسنانها. والهرم: ضرب من نبات الحمض. وتذريه: تطيره.

(٤) في النسختين: «فأما ادّكر فإبدال إدغام». وقد صوبه ابو حيان في حاشية ف كما أثبتنا.

(٥) م: فلا يتكلم فيه.

(٦) التولج: كناس الوحش.

(٧) م: ذكر.

(٨) ديوانه ص٨١ وسر الصناعة ١: ٣٠٢ والخصائص ١: ٣٥١ والمنصف ٣: ١٤٠. ويعتري: يصيب.

(٩) م: بالذال.

(١٠) سقط من م.

(١١) في حاشية ف بخط أبي حيان: بلغت المقابلة.

باب الطاء

وأمّا الطاء(١) فأُبدلتْ من التاء لا غيرُ. أُبدلت(٢) باطّرادٍ البتَّةَ، ولا يجوز غير ذلك، من تاء «افتَعَلَ» إذا كانت الفاء صادًا أو ضادًا أو طاء أو ظاء. فتقول في «افتَعَلَ» من الصَّبر: اصطَبَرَ، ومن الضَّرب: اضطَرَبَ، ومن الظُّهرِ اظطَهرَ،(٣) و(٤) من الطَّرْدِ: اطَّرَدَ، [٣٤ب] فتُدغِم لأنك لمّا أبدلتَ التاء طاء اجتمع لك مِثلان، الأوَّلُ منهما ساكنٌ، فأدغمت. ولم تُبدِلِ التاءَ لأجل الإِدغام، بل للتباعد الذي بين الطاء والتاء، كما فعلتَ ذلك مع الضاد والظاء والصاد؛ ألا ترى أنك أَبدلت من التاء طاء ولم تُدغِم، لمّا لم يجتمع لك مثلان؟

والتباعدُ الذي بين التاء وبين هذه الحروف أنَّ التاء منفتحةٌ مُنسفلةٌ، وهذه الحروف مُطبَقةٌ(٥) مُستعلِيةٌ. فأبدلوا من التاء(٦) أُختَها في المخرج، وأختَ هذه الحروف في الاستعلاء والإِطباق. وهي الطاء.

وأُبدلتْ بغير اطِّراد، من تاء الضمير بعد الطاء والصاد،(٧) فقالوا: فَحَصْطُ وخَبَطُّ وحَفِظْطُ وحِصْطُ(٨)، يريدون: فَحَصتُ وخَبَطتُ وحَفِظتُ وحِصتُ.(٩) والأكثر التاء. والعِلّة في الإِبدال كالعِلّة في «افتَعَلَ»، من التباعد الذي ذكرنا بين التاء وبين الصاد والطاء. فقرَّبوا ليسهل النّطق.

(١) انظر سر الصناعة ١: ٢٢٣ – ٢٣١ والكتاب ٢: ٣١٤. وفي حاشية ف بخط أبي حيان مواضع إبدال الطاء التاء عن ابن القطاع.

(٢) سقط من م.

(٣) م: «اضطهر». ويقال اظطهر بحاجتي، إذا استخف بها وجعلها وراء ظهره.

(٤) أقحم أبو حيان في حاشية ف: «إذا كانت الفاء طاء كان ذلك من قبيل البدل الذي يكون بسبب الإدغام، فتقول في افتعل». وهذا يناقض ما يذكره ابن عصفور بعد. وانظر سر الصناعة ١: ٢٢٣.

(٥) سقط من م. وانظر شرح الشافية ٣: ٢٢٦.

(٦) م: الياء.

(٧) ضرب عليهما في ف واستبدل بهما: «هذه الحروف». يريد: الصاد والضاد والطاء والظاء.

(٨) سقط «وحفظط وحضط» من م. وفي الكتاب ٢: ٣١٤: فحصط وحصط.

(٩) سقط «يريدون... وحضت» من م.

ومن ذلك قوله:[1]

وفـي كُـلِّ حَـيٍّ، قَـد خَـبَـطَّ بِـنِـعـمَـةٍ فـحُـقَّ لِـشـأسٍ، مِـن نَـداكَ، ذَنُـوبُ

رواه أبو عليّ عن أبي بكر عن أبي العبّاس: «خَبَطَّ»، على إبدال الطاء من التاء.

(١) علقمة الفحل. ديوانه ص٣٧ وسر الصناعة ١: ٢٢٥ وشرح اختيارات المفضل ص١٥٩٨. وخبطت: أنعمت. وشأس هو أخو علقمة. والذنوب: النصيب.

باب الواو

وأمّا الواو فأُبدلت من ثلاثة أحرف. وهي الهمزة والألف والياء. إلّا أنّ الذي يُذكر هنا إبدالها من الهمزة، لأنّ إبدالها من الياء والألف[1] يذكر في باب القلب.

فتُبدل من الهمزة باطّراد، إذا كانت مفتوحةً وقبلَها حرفٌ مضمومٌ، نحو: جُؤَن[2] وسُؤَلة،[3] تقول في تخفيفهما:[4] جُوَن وسُوَلة. ولا يلزم ذاك.

وتبدل أيضًا باطّراد، إذا كانت ساكنةً وقبلها ضَمّةٌ، ولا يلزم ذلك أيضًا. نحو: بُؤْس ونُؤْي،[5] تقول فيهما إذا أردت التخفيف: بُوسٌ ونُويٌ.

وتُبدل أيضًا باطّراد، إذا كانت قبل الألف في الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، بشرط أن يكتنف أَلفَ الجمع همزتان، نحو: ذَوائب، في جمع ذُؤابة. أصله «ذآئب»، فأُبدلت الهمزة واوًا هروبًا من ثِقَل البناء، مع ثقل اجتماع الهمزتين والألف، لأنّ الألف قريبة من الهمزة لأنها من الحلق، كما أنّ الهمزة كذلك. فكأنه قد اجتمع في الكلمة ثلاثُ هَمَزات، فالتزموا لذلك إبدال الهمزة واوًا.

وأُبدلت أيضًا باطّراد على اللزوم، إذا كانت للتأنيث في ثلاثة مواضع: التثنية، والجمع بالألف والتاء، والنسب. نحو: صَحراوَينِ وصَحراوات وصَحراويّ.[6]

وباطّراد من غير لزوم، في الهمزة المبدلة من أصل، أو من حرف زائد مُلحِق بالأصل، إذا كانت طرفًا بعد ألف زائدة، نحو: كِساء ورِداء وعِلباء ودِرحاء،[7] حيث قُلبت همزة التأنيث،[8] نحو: عِلباوَينِ

(١) في حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن القطاع أن بعض طيئ يبدل الألف واوًا في الوقف، نحو: أفعَوْ، وحُبلَوْ. انظر ص٣٨٢.
(٢) الجؤن: جمع جؤنة. وهي سلة مستديرة مغشاة جلدًا يجعل فيها الطيب والثياب.
(٣) السؤلة: الكثير السؤال. وانظر الكتاب ٢: ٣١٤.
(٤) ف: تخفيفها.
(٥) النؤي: الحفير حول الخيمة يمنع عنها ماء المطر ويبعده.
(٦) ف: صحراوي وصحراوين وصحراوات.
(٧) العلباء: عصب عنق البعير. والدرحاء: الدرحاية. وهو اللئيم الخلقة.
(٨) يشير إلى ما في الفقرة المتقدمة.

وكِساوَينِ ورِداوَينِ ودِرحاوَين، وعِلباوِيٌّ وكِساوِيٌّ ورِداوِيٌّ، ودِرحاوات في جمع دِرحاءة.

ومن الهمزة الأصليّة إذا وقعت طرفًا بعد ألف زائدة - وذلك قليل[1] - حيث قُلبت همزة التأنيث أيضًا، نحو: قُرّاءٍ،[2] لأنه من «قَرَأ». فإنه قد حُكي: قُرّاوِيٌّ، وفي التثنية: قُرّاوانِ.

وأُبدلت من غير اطّراد، في: واخَيتُ. أصلُه: آخَيتُ، فأُبدلت الهمزة واوًا. ولا يمكن أن يُدّعى أنّ الواو في «واخيتُ» أصلٌ، وليست[3] ببدل من الهمزة، لأنّ اللّام من «واخَيتُ» واو، لأنه من الأُخُوَّة. وإنّما قُلبت ياء[4] في واخَيتُ لوقوعها رابعةً، كما قُلبتْ في «غازيت»، على ما يُبيَّنُ في بابه.[5] فإذا تبينَّ أنَّ اللّام واو لم يمكن أن تكون الفاء واوًا، لأنه لم يجئ في كلامهم مثل «وَعَوتُ».

وتُبدل[6] أيضًا واوًا على غير اللزوم، إذا وقعت بعد الواو الزائدة للمدّ، فتقول في مَقرُوء: مَقرُوّ.

وتُبدل أيضًا إذا وقعت بعد الواو، وإن لم تكن زائدة للمدّ، فتقول في سَوْءة: سَوَّة. إلّا أنَّ ذلك قليل جدًّا.

فهذا جميع ما أُبدلت فيه الهمزة واوًا، إذا لم تنضمَّ إليها همزة أُخرى. فإن انضمَّ إليها همزة أُخرى فلا يخلو أن تكون الثانية ساكنة أو متحرّكة. فإن كانت ساكنة فإنه يلزم إبدالها واوًا، إذا كانت الهمزة الأُولى مضمومة. فتقول في «أُفْعِلَ» من «أَتى»: أُوتِيَ.[7] وأصله «أُؤْتِيَ». إلّا أنه رُفض الأصل، هُروبًا من اجتماع الهمزتين، فلزم البدل.

فإذا كانت الثانية متحرّكةً فإنها تُبدل واوًا، إذا كانت [٣٥أ] متحرّكة بالضمّ أو بالفتح. فتقول في مثل أُبْلُم[8] من «أَمَمْتُ»: أُوَمٌّ.[9] أصله «أُؤْمُمٌ»، فنقلتَ ضمّة الميم إلى الهمزة، وأدغمتَ فقلتَ: «أُؤُمٌّ». ثم أبدلت الهمزة واوًا لانضمامها، فقلت: أُوُمٌّ. ولزم ذلك.

وتقول[10] في «أَفْعَل»[11] من «أَمَمْتُ»: أَوَمُّ. وأصله«أَأْمَمُ»، ثمّ نَقلتَ فتحة الميم إلى الهمزة، [وأدغمتَ] فقلتَ:[12] «أَأَمُّ».[13] ثمّ أبدلتَ الهمزة واوًا، فقلت: أَوَمُّ. كما أنهم لمّا اضطُرُّوا إلى

(١) كذا. والصواب أنه سماعي لا يقاس عليه.

(٢) القراء: الناسك المتفقه القارئ.

(٣) ف: وليس.

(٤) م: تاء.

(٥) في الورقة ٥١. وسقط «على ما يبين في بابه» من م.

(٦) سقط من م حتى قوله «قليل جدًّا».

(٧) ف: أؤتي.

(٨) الأبلم: خوص المقل.

(٩) انظر المنصف ٢: ٣١٥.

(١٠) المنصف ٢: ٣١٥ - ٣٢٣.

(١١) وهو اسم تفضيل كما جاء في المنصف. ولكن ناسخ م جعله فعلًا ماضيًا.

(١٢) ف: فقلبت.

(١٣) م: أؤم.

ذلك، في جمع آدَمَ، قالوا: أَوادِمُ، فأبدلوا الهمزة واوًا.

وسواء كان ما قبل هذه الهمزة المفتوحة مفتوحًا أو مضمومًا،[١] في التزام إبدالها واوًا.[٢] فمثال انضمام ما قبلها: «أُواتِي» في مضارع «آتَى»: «فاعَلَ» من الإتيان. أصله «أُؤاتِي»، ثمّ التزموا البدل هروبًا من اجتماع الهمزتين. ثمّ حملوا «يُواتِي» و«نُواتِي» [وتُواتِي][٣] و«مُواتٍ»، على أُواتِي في التزام البدل.[٤]

وزعم المازنيّ[٥] أنَّ الهمزة إذا كانت مفتوحة، وقبلها فتحة، أنها تُبدل ياءً. فقال في «أَفْعَل» من «أَمَمْتُ»: أَيَمُّ، كما تُبدَلُ إذا كانت مكسورة، نحو أَيِمَّة جمع إمام، لأنَّ الفتحة أختُ الكسرة. فالأقيسُ أن يكون حكم الهمزة المفتوحة كحكم المكسورة في الإبدال، لا كالمضمومة في إبدالها واوًا. ورأى أنه لا حُجّة في «أَوادِم»، لأنهم لمّا قالوا في المفرد «آدَمُ» صار بمنزلة تابَل، فأجرَوُا الألفَ المبدلة مُجرى الزائدة. فكما قالوا: تَوابِلُ،[٦] فكذلك قالوا: أَوادِمُ. فالواو عنده بدلٌ من الألف لا من الهمزة. وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأنَّ الألف المبدلة لو كانت تجري مجرى الألف الزائدة لجاز أن يُجمع بينها وبين الساكن المُشَدَّد، فكنتَ تقول في جمع إمام: «آمَّة»، فيكون أصله «أَأْمِمَة»، فتُبدل الهمزةَ ألفًا فيصير «آمِمَة»، ثمّ تُدغِمُ الميمَ في الميم فتَسكنُ الأولى[٧] لأجل الإدغام، فتقول «آمَّة»، وتجمع بين الألف والساكن المُشَدَّد، كما جاز ذلك في دابّة.[٨] فقول العرب: أَيِمَّةٌ، ونقلهم الحركة إلى ما قبلُ، دليلٌ على أنها لم تُجرَ مُجرى الألف الزائدة.[٩]

---

(١) م: مفتوح أو مضموم.

(٢) كذا، ومثله في المقرب ٢: ١٦٨. وهو خطأ بما مثّل له فيه تعميم من أصل صحيح. وإنما يجب إبدال هذه الهمزة واوًا إذا كانت الهمزة التي قبلها لغير المضارعة. ويكون في نحو أُوَيدِم تصغير آدَم، وفيما يصنع لبيان الحكم، نحو أن تصوغ من«أمم» على وزن «أُصْبَع». وذلك «أُؤْمَم» في الأصل، فتنقل حركة الميم الأولى إلى الساكن قبلها وتدغم فيصير «أُؤَمّ». وهذا يجب فيه إبدال الهمزة الثانية واوًا: أُوَمّ. فإذا كانت الهمزة الأولى للمضارعة جاز إبدال الثانية وتحقيقها. وهذا قل من تنبه إليه أو نبه عليه من النحاة. انظر التسهيل ص٣٠٢ وحاشية الصبان ٤: ٣٠١ وحاشية الخضري ٢: ١٩٦. فالمضارع: أُؤاتي، أُؤاسي، أُؤاكل، أُؤَمّن، أُؤَلّف، أُؤَدّي، أُؤَمّر، أُؤَجّل... يجوز في همزته الثانية البدل. وقد جاء تحقيق الهمزة في مثله. ومنه قول ملك الموت عن الأرواح: «أُؤَيِّه بها كما يُؤَيَّهُ بالخيل فتجيبني»، وقول المرأة لعائشة: «أُؤَخِّذُ جملي»؟ وروي هذا أيضًا مع لفظ همزة الاستفهام، فكان فيه ثلاث همزات مجتمعة. انظر الفائق والنهاية واللسان والتاج (أخذ) و(أيه).

(٣) من م.

(٤) كذا أيضًا. والبدل جائز لا لازم.

(٥) المنصف ٢: ٣١٦ - ٣١٨.

(٦) التوابل: الأبزار.

(٧) ف: فيسكن الأول.

(٨) م: دآبة.

(٩) في حاشية ف بخط أبي حيان حوار بين ابن جني والفارسي، يجعل قياس المازني «أيَمّ» على أيمّة فاسدًا، ويوجب عليه أن يكون كالأخفش في قوله: «أوَمّ» بإبدال الهمزة واوًا.

فكذلك أيضًا آدَمُ، لا ينبغي أن تُجرى هذه الألف مُجرى الألف الزائدة. فينبغي أن يُعتقد أنها تُرَدُّ إلى أصلها من الهمزة، إذا جَمَعْتَ لزوال موجب إبدالها ألفًا. وهو سكونها وانفتاح ما قبلها. فإذا رُدَّتْ إلى أصلها قالوا «أآدِمُ»، فاستثقلوا الهمزتين فأبدلوا الثانيةَ واوًا. فإذا تَبَيَّنَ أنهم أبدلوا من الهمزة المفتوحة واوًا في أَوادِم وجب أن يقال في «أَفْعَلَ» من «أَمَمْتُ»: «أَوَمُّ». وهو مذهب الأخفش.[1]

وهذا[2] أيضًا جميع ما أُبدلت فيه الهمزة واوًا، إذا التقت مع همزة أُخرى.

---

(١) المنصف ٢: ٣١٥ - ٣١٨.

(٢) م: فهذا.

باب الياء

وأمّا الياء فتُبدل من ثمانيةَ عشرَ حرفًا. وهي: الألف، والواو، والسين، والباء، والراء، والنون، واللام، والصاد، والضاد، والميم، والدال، والعين، والكاف، والتاء، والثاء، والجيم، والهاء، والهمزة. إلّا أنه لا يذكر هنا إبدالها من الألف[1] والواو، لأنَّ ذلك من باب القلب.

فأُبدلت من السين من غير لزوم،[2] في سادِس وخامِس. فقالوا: «سادِي» و«خامِي». قال الشاعر:[3]

إذا ما عُدَّ أربَعةٌ، فِسالٌ، فزَوجُكِ خامِسٌ، وحَمُوكِ سادِي

أي: سادسٌ. وقال الآخر:[4]

مَضَى ثَلاثُ سِنينَ، مُنذُ حُلَّ بِها وعامُ حُلَّتْ، وهذا التّابِعُ الخامِي

أي: الخامسُ.

(١) في حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن القطاع أن الألف تبدلها طيئ ياء في الوقف إذا كانت طرفًا. قلت: هذه لغة فزارة وبعض قيس. أما طيئ فتبدلها في الوصل والوقف.

(٢) صرح ابن عصفور في الضرائر أن هذا الضرب من الإبدال ضرورة. شرح شواهد الشافية ٤٤٨ وضرائر الشعر ص٢٢٥ – ٢٢٧.

(٣) ينسب إلى النابغة الجعدي يهجو ليلى الأخيلية وإلى الحادرة وامرئ القيس. شرح الشافية ٣: ٢١٣ وشرح شواهده ٤٤٦ – ٤٤٨ والمفصل ٢: ٢٥٨ والإبدال ٢: ٢١٧ وتهذيب الألفاظ ص٥٩١ والضرائر ص١٥١ والهمع ٢: ١٥٣ والدرر ٢: ٢١٣ والألفباء ٢: ٥٧٤ والصحاح واللسان والتاج (فسل). والفسال: جمع فسل. وهو الرذل من الرجال.

(٤) الحادرة. ديوانه ص٣٥٩ وتهذيب الألفاظ ٥٩١ والإبدال ٢: ٢١٨ وشرح شواهد الشافية ص٤٤٧ والقلب والإبدال ص٦٠ والضرائر ص١٥١ والدرر اللوامع ٢: ٢١٢ والمخصص ١٧: ١١٢ واللسان والتاج (خمس) و(خما). يصف الديار. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن السّيد أن من هذا الإبدال «دسّاها» في الآية ١٠ من سورة الشمس، أصله دسّسها، أبدلت السين الثالثة ياء كراهية التضعيف، ثم قلبت الياء ألفًا. ومنه:

وأنتَ الّذي دَسَّيتَ عَمرًا، فأصبَحَتْ حَلائلُهُ، مِنهُ، أرامِلَ جُوَّعا

قلت: هذا يحسن ذكره مع تسريت. ودسيت: أغريت.

وأُبدِلت من الباء[1] على غير لزوم، في جمع ثَعْلَبٍ وأَرنَبٍ، في الضرورة. أنشد سيبويه:[2]

لَـهـا أَشـارِيـرُ، مِـن لَحْمٍ، تُـتـمِّـرُهُ مِـنَ الـثَّـعـالِـي، ووَخْـزٌ مِـن أَرانِـيـهـا

أراد الثعالب[3] وأرانب،[4] فلم يمكنه[5] أن يُسكِّن الباء فأبدل منها ياء.

وأُبدلت أيضًا من الباء على اللزوم، في دِيباج. وأصله «دِبّاج»، فأبدلوا الباء الساكنة ياءً هروبًا من اجتماع المِثلين. والدليل على ذلك قولهم في الجمع: دَبابيج،[6] فردُّوا الباء لمّا فرّقتِ الألف بين المِثلين.

وأُبدِلت أيضًا من الباء الثانية هروبًا من التضعيف، وفي «لا وَرَبِّكَ»، فقالوا: لا وَرَبْيِكَ. حكى ذلك أحمد بن يحيى[7].

وأُبدلت من الراء على اللزوم، في قِيراطٍ وشِيراز[8] والأصل «قِرّاط» و«شِرّاز»، [فأبدلوا الياء من الراء الأولى هروبًا من التضعيف].[9] والدليل على أنَّ الأصل «قِرّاط» و«شِرّاز»[10] قولُهم قَرارِيط وشَرارِيز، [٣٥ب] فردُّوا الراء لمّا فَصلت الألف بين المِثلين.[11]

وأُبدلت أيضًا في: تَسرَّيتُ وأَصله «تَسَرَّرتُ»[12] لأنه «تَفعَّلْتُ» من السُّرِّيّة. والسُّرِّيَّةُ: «فُعْلِيَّة»

---

(١) م: الياء.
(٢) لأبي كاهل اليشكريّ. وينسب إلى النمر بن تولب. الكتاب ١: ٣٤٤ وشرح الشافية ٣: ٢١٢ وشرح شواهده ص٤٤٣ - ٤٤٦ ومجالس ثعلب ص٢٢٩ والمفصل ٢: ٢٥٨ والإبدال ١: ٩٠ والهمع ١: ١٨١ والصحاح واللسان والتاج (تمر) و(شرر) و(وخز). والأشارير: القطع من اللحم يجفف للادخار. وتتمره: تجففه. والوخز: قطع من اللحم. يصف عقابًا. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن شيخه الرضي عن كتاب «العروض» لابن القطاع: صوابه: وذُخرٌ من أرانِيها.
(٣) وقال ابن عصفور في الضرائر ص٢٢٦: «وقد يمكن أن يكون جمع ثعالة، فيكون الأصل فيه إذ ذاك الثعائل، إلّا أنه قلب». شرح شواهد الشافية ص٤٤٣.
(٤) م: الأرانب.
(٥) ف: فلم يمكن.
(٦) م: «دبابج». وانظر شرح الشافية ٣: ٢١٠ - ٢١١.
(٧) انظر شرح الشافية ٣: ٢١٠ واللسان (ربب).
(٨) الشيراز: اللبن الرائب المستخرج ماؤه. وانظر الكتاب ٢: ٣١٣ - ٣١٤ .
(٩) من م.
(١٠) ف: والدليل على ذلك.
(١١) شرح الشافية ٣: ٢١١ .
(١٢) وهذا قول ابن السكيت. انظر القلب والإبدال ص ٥٩ واللسان (سري).

من السرور لأنَّ صاحبها يُسَرُّ بها، أو من السِّرّ لأنَّ صاحبها يُسِرُّ أَمرها عن حُرَّته[1] وربَّة مَنزله. ومن جعل سُرِّيَّة «فُعيِّلة»[2] من سَراة الشيء - وهو أعلاه - كانت اللّام من «تَسَرَّيتُ» واوًا أُبدلت ياء، لوقوعها خامسة، لأنَّ السَّراة[3] من الواو بدليل قولهم في جمعه: سَرَوات. قال[4]:

وأَصبَحَ مُبيَضُّ الصَّقيعِ كأَنَّهُ، عَلَى سَرَواتِ البَيتِ،[5] قُطنٌ مُنَدَّفُ

والذي ينبغي أن يُحمل عليه سُرِّيّة أنه «فُعليّة» من السِّرّ، أو من السُّرور. فقد دفع أبو الحسن اشتقاقَها من سَراة الشيء - وهو أعلاه - بأن قال: إنَّ الموضع الذي تُؤتَى[6] منه المرأة ليس أَعلاها وسَراتها. وهذا الدفع صحيح، واشتقاقه من السِّرّ أو السرور واضح. فلذلك كان أَولى.

فهذا جميع ما أُبدلت فيه الياء من الراء.

وأُبدلت من النون على اللزوم[7]، في دِينار. أصلُهُ «دِنّارٌ»، فأُبدلت الياء من النون الأُولى هُروبًا من ثِقل التضعيف، بدليل قولهم: دنَانيرُ في الجميع[8]، ودُنَينيرٌ في التحقير.

وأُبدلت أيضًا من نُون إِنسان الأُولى[9]، على غير اللزوم[10]، فقالوا: إِيسانٌ[11]. قال عامر بن جُؤَين[12]:

فيا لَيتَني، مِن بَعدِ ما طافَ أَهلُها، هَلَكتُ، ولَم أَسمَعْ بِها صَوتَ إِيسانِ

(١) م: حرمته.
(٢) ف: فعليّة.
(٣) م: السرواة.
(٤) الفرزدق. ديوانه ص ٥٥٩ .
(٥) كذا، والمشهور: «النِّيبِ». والنيب: جمع ناب، وهي الناقة المسنة.
(٦) ف: يؤتى.
(٧) شرح الشافية ٣: ٢١١ والكتاب ٢: ٣١٣ .
(٨) م: في الجمع دنانير.
(٩) ف: الأول.
(١٠) م: على غير لزوم.
(١١) وهذه لغة طيئ. انظر الإبدال ٢: ٤٦١ واللسان (أنس).
(١٢) م: «عامر بن جوي». والبيت في سر الصناعة ص ٧٥٧ والمحتسب ٢: ٢٠٣ والمقرب ٢: ١٧١ واللسان (أنس) والتاج (أيس).

وقالوا في الجميع:[1] أَياسِينُ،[2] بالياء. والأصل النون لأنَّ إِنسانًا وأَناسيَّ بالنون أكثر منه بالياء.

وأُبدلت أيضًا على اللزوم من نون ظَرِبان[3] ونون إِنسان التي بعد الألف، في الجمع فقالوا: أَناسِيٌّ وظَرابِيٌّ، فعاملوا النون معاملة همزة التأنيث لشبهها بها. فكما يُبدِلون من همزة التأنيث ياءً، فيقولون في صَحراء: «صَحارِيٌّ»، كذلك فعلوا بنون إِنسان وظَرِبان، في الجمع.

وأُبدلت أيضًا من النون في: تَظَنَّيتُ،[4] لأنه «تَفَعَّلْتُ» من الظَّنّ. فأصله «تَظَنَّنتُ»، فأُبدلت النون ياءً هروبًا من اجتماع الأمثال.

وأُبدلت أيضًا على اللزوم من النون في: تَسنَّى، بمعنى: تَغيَّرَ. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَم يَتَسَنَّ﴾،[5] فحُذفت[6] الألف المبدلة من الياء للجزم. والأصل «يَتَسَنَّنْ»، فأُبدلت النون [ياء][7] هروبًا أيضًا من اجتماع الأمثال. والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿مِن حَمَإٍ مَسنُونٍ﴾[8] أي: مُتغيِّر. فقوله تعالى مَسْنُون يدلّ على أنَّ «يَتَسَنَّ»[9] في الأصل من المُضعَّف كمَسنُون، وليس من قبيل المُعتلّ.

فهذا جميع ما أُبدلت فيه الياء من النون.

وأُبدلت من اللّام في: أَملَيتُ الكِتابَ.[10] إنّما أصله «أَملَلتُ»، فأُبدلت اللّام الأخيرة ياءً هروبًا[11] من التضعيف. وقد جاء القرآن باللغتين جميعًا. قال تعالى: ﴿فهِيَ[12] تُملَى عَليهِ بُكْرَةً وأَصيلًا﴾. وقال عزَّ وجلَّ: ﴿ ولْيُمْلِلِ[13] الَّذِي عَليهِ الحَقُّ﴾.[14] وإنّما جعلنا اللّام هي الأصل لأنَّ «أَملَلتُ» أكثرُ من «أَملَيتُ».

---

(1) م: الجمع.

(2) ويقال: أياسيّ أيضًا.

(3) الظربان: دابة. وانظر شرح الشافية ٣: ٢١١ - ٢١٢.

(٤) الإبدال ٢: ٤٥٩ - ٤٦٠ وشرح الشافية ٣: ٢١٠.

(٥) الآية ٢٥٩ من سورة البقرة. وهذه قراءة عامة أهل الكوفة. تفسير الطبري ٥: ٤٦٠.

(٦) م: فحذف.

(٧) من م.

(٨) الآيات ٢٦ و٣٣ و٣٨ من سورة الحجر.

(٩) م: يتسنن.

(١٠) شرح الشافية ٣: ٢١٠. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن السِّيد أن بعض العلماء جعل «تَسَلِّي» من معلقة امرئ القيس أصله تَسَلّ، أبدلت اللام الثانية ياء وكسر الأولى من أجل الياء. فهو مطاوع سَلَّ يَسُلُّ. قلت: كسر اللام الأولى هو الأصل، ظهر لما فك الإدغام لإبدال الثانية، وليس مجتلبًا لأجل الياء.

(١١) م: هربًا.

(١٢) الآية ٥ من سورة الفرقان. م: هي.

(١٣) في النسختين: فليملل.

(١٤) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

وأُبدلت من الصاد على غير اللزوم، في: قَصَّيتُ أَظفاري[1] بمعنى: قَصَّصت. فأبدلوا من الصاد الأخيرة ياء هروبًا من اجتماع الأمثال. حكى ذلك اللِّحيانيُّ.

وأُبدلت من الضاد، في قول العجّاج:[2]

* تَقَضِّيَ البازِي، إذا البازِي كَسَرْ *

إنّما هو «تَفَعُّل» من الانقضاض. وأصله «تقَضُّض»، فأُبدلت الضاد الأخيرة ياء. وقالوا أيضًا: تَفضَّيتُ، من الفِضّة. وهو مثل: تَقضَّيت.

وأُبدلت من الميم في: يأتَمي،[3] على غير اللزوم[4] في الشعر. قال:[5]

تَـزُورُ امـرَأً، أمّـا الإِلَـهَ فـيَـتَّـقِـي ... وأمّـا، بِـفِـعـلِ الـصّـالِحِينَ، فـيـأتَمِـي

أصله «يأتَمّ» فأُبدل من الميم الثانية ياء هروبًا من التضعيف.

وأُبدلت أيضًا في:[6] تُكُمُّوا، لأنه «تُفُعِّلُوا» من: كممْتُ الشيءَ، إذا سترتَه. فأصله «تُكُمِّمُوا»، فأبدلوا من الميم الأخيرة ياءً فقالوا «تُكُمِّيُوا»، فاستُثقلت الضمّة في الياء فحُذِفَت، فبقيت الياء ساكنةً، فحُذِفَت لالتقائها مع واو الضمير الساكنة، فصار: تُكُمُّوا.[7] قال الراجز:[8]

بَـل لَـو شَـهِـدْتَ الـنّـاسَ، إذ تُـكُـمُّـوا ... بِـقَـدَرٍ، حُـمَّ لَـهُـم، وحُـمُّـوا

وأُبدلت أيضًا من الميم الأولى في: أمّا،[9] فقالوا «أَيما» هُروبًا من التضعيف. وقد رُوي بيتُ ابن أبي ربيعة:[10] [٣٦أ]

رأتْ رَجُلًا، أيـمـا إذا الـشَّـمـسُ عـارَضَـتْ ... فيَضحَى، وأيـمـا بـالـعَشِيِّ فيَـخصَرُ[11]

(١) شرح الشافية ٣: ٢١٠. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن السِّيد: يمكن أن يكون معناه: أخذتُ أقاصيها. فلا يكون بدلًا. انظر الارتشاف ١: ١٥٣.

(٢) ديوانه ص١٧. وكسر: ضم جناحيه للانقضاض.

(٣) الإبدال ٢: ٤٥٣. م: يأتَمّ.

(٤) م: على غير لزوم.

(٥) البيت لكثير عزة من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز. ديوانه ٢: ١٢٢ والإبدال ٢: ٤٥٣ واللسان والتاج (أمم) والاقتضاب ص١٣٨.

(٦) اللسان والتاج (كمم).

(٧) أغفل ضمّ الميم لتسلم واو الجماعة.

(٨) العجاج. ديوانه ص٦٣. وحم: قضي. وحموا أي: قدروا له وقضوا.

(٩) الإبدال ٢: ٤٥٣ والمغني ص٥٥ - ٥٦.

(١٠) ديوانه ص٨٦. ويضحى: يظهر للشمس. ويخصر: يبرد.

(١١) م: فيحصر.

وأُبدلت أيضًا من الميم الأولى في ديماس، هروبًا[1] من التضعيف. وأصله دِمّاس، بدليل قولهم في الجمع: دَمامِيس.

وأُبدلت من الدّال[2] في قوله تعالى:[3] ﴿إلّا مُكاءً وتَصْدِيَةً﴾، والتصدية: التصفيق والصوت. و«فَعَلتُ» منه: صَدَدْتُ أصِدُّ.[4] ومنه قوله تعالى:[5] ﴿إذا قَومُكَ منهُ يَصِدُّونَ﴾ أي: يَعِجُّون ويَضِجُّون. فأصله «تَصْدِدَة»، فحُوِّلت إحدى الدالين ياء هروبًا من اجتماع المثلين. وليس قول من قال إنَّ الياء غير مبدلة من دال، وجعله من الصَّدَى الذي هو الصوت، بشيء، وإن كان أبو جعفر الرّستَمِيُّ[6] قد ذهب إليه، لأنَّ الصَّدى لم يُستعمل منه فِعْل. فحمله على أنه من هذا الفعل المستعمل أولى.

وأُبدلت من العين فيما أنشده سيبويه، من قوله:[7]

ومَنهَلٍ لَيسَ لَهُ حَوازِقُ ... ولِضَفادِي جَمِّهِ نَقانِقُ

يريد: ولِضفادِع، فَكرِهَ أن يُسكِّن العينَ في موضع الحركة، فأبدل منها ما يكون ساكنًا في حال الجرّ. وهو الياء.

وأُبدلت أيضًا من العين في[8] «تَلَعَّيتُ»[9] من اللُّعاعة[10] تَلعِيةً. والأصل[11] «تَلعَّعتُ تَلعِعَةً»، فأُبدلت العين الأخيرة ياءً هروبًا[12] من اجتماع الأمثال.

---

(١) شرح الشافية ٣: ٢١٠ - ٢١١. والديماس: الكن والحمّام. م: هربًا.
(٢) الإبدال ١: ٣٩٧.
(٣) الآية ٤٥ من سورة الأنفال. والمكاء: الصفير.
(٤) في حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن السِّيد أن هذا التفسير لأبي عبيدة. انظر مجاز القرآن ١: ٢٤٦ والارتشاف ١: ١٥٤.
(٥) الآية ٥٧ من سورة الزخرف.
(٦) لعله محمد بن رستم غلام المازني وشيخ الزجاجي، كان نحويًا وله كتاب في غريب القرآن. وقيل هو أحمد بن محمد بن رستم. إنباه الرواة ١: ١٢٨ وتاريخ بغداد ٥: ١٢٥ ونزهة الألباء ص٢٣٩ والارتشاف ١: ١٥٤ والإيضاح ص٧٨.
(٧) صنعه خلف الأحمر. الكتاب ١: ٣٤٤ وشرح أبياته ٢: ٣١ والموشح ص٩٨ والمقتضب ١: ٢٤٧ وسر الصناعة ص٧٦٢ وشرح الشافية ٣:٢١٢ والإبدال ٢: ٣١٥ والمفصل ٢: ٢٥٧ وشرحه ١٠: ٢٤.والحوازق: جمع حازق. وهو الحاجز. والجم: الكثرة والاحتشاد. والنقانق: جمع نقنقة. وهي الصوت.
(٨) الإبدال ٢: ٣٢٥ والصحاح واللسان والتاج (لعي).
(٩) تلعيت: رعيت. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن السِّيد: حُكي عن العرب: خرجنا نتلعَّى أي: نرعى اللعاع. وهو أول ما يظهر من النبت.
(١٠) اللعاعة: أصل النبت.
(١١) ف: فالأصل.
(١٢) م: فرارًا.

فإن(١) قال قائل: فلعلّ «تَلَعَّيتُ»: «تَفَعلَيتُ» والياء زائدة مثلها في «تجَعبَيتُ»، فلا تكون إذ ذاك بدلًا. فالجواب أنَّ التاء إنّما دخلت على «لعَّيتُ»، ولَعَّيتُ: «فَعَّلتُ»، بدليل قولهم «تَلعِيَة»، إذ لا يجيء المصدر على «تَفْعِلة» إلّا إذا كان الفعل على وزن «فَعَّلَ». فإذا تبيَّن أنَّ التاء دخلت على «فَعَّلتُ» ثَبَتَ أنَّ تَلَعَّيتُ: «تفعَّلتُ»، وأنَّ الياء بدل من العين.

وأُبدلت من الكاف فيما حكاه أبو زيد، من قولهم: مَكُّوكٌ(٢) ومَكاكِيٌّ. وأصله «مَكاكِيكُ»، فأُبدلت الياء من الكاف الأخيرة هروبًا أيضًا من ثقل التضعيف.(٣)

وأُبدلت من التاء. أَنشد بعضهم(٤):

قامَتْ بِها، تُنشِدُ كُلَّ مُنشَدِ ... فايتَصلَتْ، بِمثلِ ضَوءِ الفَرقَدِ

يريد: فاتَّصلَتْ، فأبدل من التاء الأولى ياء كراهيةَ التَّشديد.

وأُبدلت من الثاء في ثالث(٥)، فقالوا: الثالي. قال الراجز:(٦)

يَفديكَ، يا زُرْعَ، أبِي وخالِي ... قَد مَرَّ يَومانِ، وهذا الثّالِي

* وأنتَ، بالهِجرانِ، لا تُبالِي *

أراد: وهذا الثالث.

وأُبدلت من الجيم في جمع دَيجُوج(٧) فقالوا: الدَّياجِي. وأصله «دياجِيجُ»، فأُبدلت الجيم الأخيرة ياء، وحذفت الياء قبلها تخفيفًا.

وأُبدلت من الهاء في(٨): دَهدَيتُ الحَجَرَ أي: دَحرجتُه. وأصله «دَهدَهتُهُ»؛ أَلا تراهم قالوا:

---

(١) سقط من م حتى قوله «وأن الياء بدل من العين».

(٢) المكوك: طاس يشرب به.

(٣) يريد: تكرار الكاف.

(٤) سر الصناعة ص٧٦٤ والمقرب ٢: ١٧٣ وشرح الملوكي ص٢٤٨ وضرائر الشعر ص٢٢٤ والأشموني ٤: ٣٣٧ واللسان والتاج (وصل) والمفصل ٢: ٢٥٧ وشرحه ١٠: ٢٦. وتنشد: تغني. والمنشد: الغناء. والفرقد: نجم.

(٥) شرح الشافية ٣: ٢١٢ - ٢١٣.

(٦) سر الصناعة ص٧٦٤ وضرائر الشعر ص٢٢٧ وشرح الملوكي ص٢٥٥ والهمع ٢: ١٥٧ والدرر ٢: ٢٢٤ والأشموني ٤: ٣٣٧. وشرح الشافية ٣: ٢١٣ وشرح شواهده ص٤٤٨ والمفصل ٢: ٢٥٩ وشرحه ١٠: ٢٨. وزرع: مرخم زرعة. وقال البغدادي: «وخصه ابن عصفور بالضرورة» يريد أنه خصه بذلك في كتابه الضرائر ص٢٢٧.

(٧) الديجوج: الليل المظلم.

(٨) الإبدال ٢: ٥٣١.

دُهدُوهَةُ الجُعَلِ، لما يُدَحرجُه؟ قال أبو النَّجم[1]:

كأنَّ صَوتَ جَرْعِها المُستعجَلِ جَندَلةٌ، دَهدَيتَها بِجَندَلِ

وقالوا في «صَهصَهتُ بالرَّجلِ» إِذا قلتَ له «صَهْ صَهْ»: صَهصَهيتُ، فأبدلوا من الهاء ياء.

وأُبدلت من الهمزة باطّراد، إِذا كانت ساكنة وقبلها كسرة. فتقول في ذِئب وبِئر ومِئرة:[2] ذِيبٌ وبِيرٌ ومِيرةٌ. ولا يلزم ذلك، إِلّا أن يكون[3] الحرف المكسور الذي قبل الهمزة الساكنة همزةً أخرى،[4] نحو: إِيمان وإِيتاء في مصدر: آمَنَ وآتَى. وأصلُهما «إِئمان» و«إِئتاء».

وأُبدلت من الهمزة المفتوحة المكسورِ ما قبلها، نحو: مِيَر وأُريدُ أن أُقرِيَكَ،[5] على غير لزوم. وقد مضى السبب في ذلك في باب تخفيف الهمز.[6]

وكذلك أيضًا تُبدل[7] من الهمزة المضمومة المكسورِ ما قبلها، عند الأخفش، نحو: هو يُقرِيكَ[8]، [في «يُقرِئُكَ»]،[9] على غير لزوم أصلًا. وقد تقدَّم الدليل على بطلان هذا المذهب، في باب تخفيف الهمز[10] أيضًا.

وتُبدل منها أيضًا إِذا وقعت بعد ياء «فَعِيلٍ» ونحوه، ممّا زِيدت فيه لمدّ، وبعد ياء التحقير، على غير لزوم، فيقولون في خَطِيئة: خَطِيَّةٌ، وفي نَسِيء: نَسِيٌّ، وفي تحقير أَفؤُس: أُفَيِّسٌ.[11]

وإِذا التقت همزتان، وكانت الثانية متحرّكة بالكسر، قُلبت الثانية ياءً على اللزوم،[12] نحو قولهم: أَيِمّةٌ في جمع «إِمام». أصله «أَأْمِمَةٌ»، ثمّ أَدغمتَ فقلتَ: أَئِمّةٌ، ثمّ أَبدلتَ من الهمزة المكسورة ياء.

---

(١) الجندلة: الحجر. م: «خندية». والخندية: رأس الجبل. والرجز في الطرائف الأدبية ص٦٥ والمنصف ٢: ١٧٦ وسر الصناعة ص٢٣٣ وشرح المفصل ١٠: ٢٦.

(٢) المئرة: العداوة.

(٣) زاد في ف: ذلك.

(٤) سقط من م.

(٥) م: أقريك.

(٦) كذا. ولم يتقدم لتخفيف الهمز باب. م: «الهمزة». وانظر ص ٢١٧ .

(٧) ف: وكذلك تبدل أيضًا.

(٨) م: يقرئك.

(٩) من م.

(١٠) كذا. ولم يتقدم لتخفيف الهمز باب. م: «الهمزة». وانظر ص ٢١٧.

(١١) م: أبؤس أبيّس.

(١٢) هذا اللزوم شرطه أيضًا في الفعل ألا تكون الهمزة الأولى للمضارعة. انظر ص٢٤٢. فالمضارع: أئزّ وأئطّ وأئلّ وأئن وأئيد وأئيم وأئين، يجوز فيه إبدال الهمزة ياء ولا يجب. وفي حاشية الخضري ٢: ١٩٦: «لم أر من ذكرها على الخصوص». قلت: نص عليها ابن مالك في التسهيل ص٣٠٢. أما أئمة فيجوز فيها تحقيق الهمزتين أيضًا، ويجوز إدخال ألف بينهما محققتين، أو جعل الثانية بين بين، أو إشمامها الياء. انظر النشر ١:٣٧٨ - ٣٨١.

وتُبدل أيضًا من الهمزة الواقعة طرفًا بعد ألف زائدة، في التثنية، في لغة لبعض بني فَزارة، فيقولون في تثنية كِساء [٣٦ب] ورِداء: كِسايانِ ورِداياِن. حكى ذلك أبو زيد عنهم.

وأُبدلت بغير اطّراد في: قَرأتُ وبَدأتُ وتَوضّأتُ، فقالوا: قَرَيتُ وتَوضَّيتُ وبَدَيتُ. وعلى «بَدَيتُ» جاء قول زهير:(١)

جَرِيءٍ، مَتَى يُظلَمْ يُعاقِبْ بِظُلمِهِ ... سَرِيعًا، وإِلّا يُبْدَ بالظُّلمِ يَظلِمِ

فحَذَفَ الألف المنقلبة عن الياءِ المبدلةِ من الهمزة، للجزم في «يُبْدَى».

وقالوا في واجِئ:(٢) واجٍ، فأبدلَ(٣) الهمزة ياء، وأجراها مُجرى الياء الأصليّة. الدليل على ذلك أنه جعلها وصلًا لحركة الجيم، في قوله:(٤)

وكُنتَ أَذلَّ مِن وَتِدٍ بِقاعٍ ... يُشَجِّجُ رأسَهُ، بالفِهرِ، واجِي

وأجراها مُجرى الياء الأصليّة في قوله قبلُ:(٥)

ولَولاهُم لَكُنتَ كَحُوتِ بَحرٍ ... هَوَى، في مُظلِمِ الغَمَراتِ، داجِي

ولو كانت الهمزة منويّة عنده لم يجز أن تكون الياء(٦) وصلًا كما لا يجوز ذلك في الهمزة.

ونحو من ذلك قول ابن هرمة:(٧)

إِنَّ السِّباعَ لَتَهدَى في مَرابِضِها ... والنّاسُ لَيس بِهادٍ شَرُّهُم أَبَدا

فأبدل الهمزة من «هادئ» ياءً ضرورة. وجميعُ هذا لا يقاس عليه إلّا في ضرورة شعر.

وأُبدلت أيضًا من الهمزة في أَعْصُر اسم رجل،(٨) فقالوا: يَعْصُر. قال أبو عليّ: إنّما سُمِّيَ

---

(١) من معلقته. ديوانه ص٢٤ وشرح الشافية ١: ٢٦ وشرح شواهده ص١٠ - ١١. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن القطاع: «بَدَيت بالشيء وبَدِيت به... وبه بَدِينا». الأفعال ١: ٩٩ - ١٠٠. وعن الجوهري: «أهل المدينة يقولون: بَدِينا... دِينا». الصحاح (بدي). وفي الحاشية أيضًا أن الياء ليست مبدلة من الهمزة لأنها أصل.

(٢) الواجئ: الضارب في أي موضع كان.

(٣) كذا، بإفراد الضمير هنا وفيما يلي.

(٤) سقط من م حتى نهاية البيتين التاليين. وهما لعبدالرحمن بن حسان بن ثابت، من قصيدة يهجو بها عبدالرحمن ابن الحكم بن أبي العاص. الكتاب ٢: ١٧٠ وشرح أبياته ٢: ٣٠٦ وشرح شواهد الشافية ص٣٤١ والوحشيات ص٢٢٧ والكامل ص١٤٩ و٢٨٨ و٢٨٩ (مطبوعة ليبسيغ) والعقد الفريد ٦: ١٤٨. والقاع: الأرض المستوية الطيبة الطين. والفهر: حجر صلب يدق به. والواجئ: الذي يدق ويكسر.

(٥) الغمرة: الموجة. والداجي: المظلم.

(٦) م: الواو.

(٧) ديوانه ص٩٧ واللسان والتاج (هدأ) حيث روي: «عن فرائسها». م: «عن مرابضها». والمرابض: جمع مربض. وهو مكان الإقامة. وفي حاشية ف بخط أبي حيان: «أراد: لتهدأ وبهادئ، فأبدل... يجوز الزحاف». اللسان والتاج (هدأ).

(٨) وهو منبه بن سعد بن قيس عيلان.

أَعصُرًا لقوله:[1]

أَبُنَيَّ، إِنَّ أباكَ شَيَّبَ رأسَهُ كَرُّ اللَّيالِي، واختِلافُ الأعصُرِ[2]

(١) م: «بقوله». والبيت في طبقات فحول الشعراء ص٢٩ والخصائص ٢: ٨٦ و٣: ١٨٢ والمحتسب ١: ٢٠ وسر الصناعة ص٧٤٠ والتاج (عصر). وقال ابن سلام: «فبهذا البيت سمّي أعصر. وقد يقول قوم: يعصر. وليس بشيء». والأعصر: جمع عصر. وهو الزمن.

(٢) في حاشية ف بخط أبي حيان: «بلغت المقابلة». وفيها عن الجوهري: «يعصر وأعصر... باهلة». الصحاح (عصر).

باب التاء

وأمّا التاء[1] فأُبدلت من ستّة أحرف. وهي: الواو، والياء، والسين، والصاد، والطاء، والدال.

فأُبدلت من الواو[2] على غير اطّراد،[3] في تُجاهٍ وهو «فُعال» من الوجه، وتُراثٍ: «فُعال» من وَرِثَ، وتَقِيّةٍ: «فَعِيلَة» من وَقَيتُ، والتَّقوَى: «فَعلَى» منه، وتُقاةٍ: «فُعَلَة» منه.

وتَوراةٌ[4] عندنا «فَوعَلَةٌ» من وَرِيَ الزندُ يَرِي. وأصله «وَوْراةٌ» فأبدلوا الواو الأُولى تاء، لأنهم لو لم يفعلوا ذلك لأبدلوا منها همزة هروبًا من اجتماع الواوين في أوّل الكلمة. وكذلك تَولَجٌ:[5] «فَوعَلٌ» من الوُلوج أصله «وَوْلَجٌ». وهو عند البغداذيِّين «تَفْعَل»، والتاء زائدة. وحملها[6] على «فَوعَلٍ» أَولى، لقِلَّة «تَفْعَل» في الكلام [وكثرة «فَوعَل»].[7] وكذلك تَوراة.[8]

وكذلك تُخَمةٌ لأنها من الوَخامة، وتُكَأَةٌ لأنها من: تَوكَّأتُ، وتُكْلانٌ لأنه من: تَوكَّلتُ، وتَيقُورٌ:[9] «فَيعُولٌ» من الوَقار، أصله «وَيقُورٌ». ومن أبيات الكتاب:[10]

* فإن يَكُنْ أَمسَى البِلَى تَيقُورِي *

يريد: وقاري. ورجلٌ تُكَلةٌ من: وَكَلَ يَكِلُ.

(١) سر الصناعة ١: ١٦١ – ١٧٤ والكتاب ٢: ٣١٤.
(٢) المنصف ١: ٢٢٥ – ٢٢٨ وشرح الشافية ٣: ٢١٩ – ٢٢٠.
(٣) ف: «قياس». وصوبت في الحاشية كما أثبتنا.
(٤) م: نوراة.
(٥) التولج: كناس الوحش.
(٦) كذا، بتأنيث الضمير.
(٧) من م.
(٨) سقط «وكذلك توراة» من م.
(٩) التيقور: الوقار. م: وتكلان أيضًا وتيقور.
(١٠) للعجاج. ديوانه ص٢٧ والكتاب ٢: ٣٥٦ وسر الصناعة ١: ١٦٢ والمنصف ١: ٢٢٧. وفي حاشية ف بخط أبي حيان: «أصله ويقور من الوقار. ابن جني في شرح البيت. أي: فإن يكن أمسى وقاري للبلى».

وقالوا: أَتلَجَهُ أي:[1] أَولَجَهُ. وكذلك ما تصرَّف، نحو: مُتْلِج، و«أَتكأَهُ» وما تصرَّف منه لأنه من: تَوكَّأتُ، أيضًا.

وأُبدلت[2] من واو القسم في نحو: تاللهِ، لأنَّ[3] الأصل الباء، بدليل أنك إذا جررتَ المضمر أتيتَ بالباء فقلت: به وبك، لأنَّ المضمرات تردُّ الأشياء إلى أصولها. ثمّ أُبدلت الواو من الباء،[4] ثمّ أُبدلت التاء من الواو.

فإن قال قائل: ولعلّها أُبدلت من الباء. فالجواب أنَّ إبدال التاء من الواو قد ثَبَتَ، ولم يثبت إبدالها من الباء، فكان الحمل على ماله نظير أولى. وأيضًا فإنَّ العرب لمّا لم تَجُرَّ بها إلّا اسم الله – تعالى – دلَّ ذلك على أنها بدلٌ من بدل، لأنَّ العرب تخصُّ البدلَ من البدل بِشيء بعينه. وقد تَقدَّم تبيين ذلك.[5]

وكذلك التِّلِيدُ والتِّلادُ من: وَلَدَ، وتَترَى: «فَعْلَى» من المُواتَرة وأصلها «وَتْرَى»، وأُختٌ لأنه من الأُخُوَّة، وبِنْتٌ لأنه من البُنُوَّة، وهَنْتٌ لقولهم في الجمع: هَنَوات، و«كِلتا» لأنه لا يُتصوَّر أن تكون أصلًا لحذفها في «كِلا»،[6] ولا زائدةً للتأنيث لسكون ما قبلها وهو حرف صحيح، ولكونها حشوًا، ولا زائدةً لغير تأنيث لأنَّ التاء لا تُزاد حشوًا.[7]

فلم يبق إلّا أن تكون ممّا انقلبت عنه ألف «كِلا» – وهو الواو – لأنَّ الألف إذا جُهِل أصلها حُملت على الواو، لأنه الأكثر. وأيضًا فإنَّ إبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء.

وأُبدلت باطّراد من الواو في «افتَعَلَ» وما تَصرَّف منه، إذا كانت فاؤه واوًا، نحو: اتَّعَدَ واتَّزَنَ واتَّلَجَ، فهو مُتَّعِدٌ ومُتَّزِنٌ ومُتَّلِجٌ، ويَتَّعِدُ ويَتَّزِنُ ويَتَّلِجُ، واتِّعادٌ واتِّزانٌ واتِّلاجٌ.

قال:[8]

فإن تَتَّعِدْني أَتَّعِدْكَ مَواعِدًا[9] ... وسَوفَ أَزِيدُ الباقياتِ القَوارِصا

وقال طرفة:[10]

---

(١) سقط من م.

(٢) م: وأبدل.

(٣) سقط من م حتى قوله «وقد تقدم تبيين ذلك». وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن كتاب «الجماهير» لقطرب: وزعم قوم أن التاء في تالله بدل من الواو، وهو مذهب. إلا أنه يضعف لأنه يقال: وأبيك لا أفعل. ولا يقال: تأبيك لا أفعل. فلو كانت بدلًا منها جرت مجراها.

(٤) كذا. ولم يذكره في باب الواو. انظر ص٢٤٠ – ٢٤٣.

(٥) انظر ص٢٣١.

(٦) م: وكلتا لا يتصور أن تكون أصلًا في كلا.

(٧) كذا. وانظر ص١٨٣.

(٨) الأعشى يهجو علقمة بن علاثة. ديوانه ص١٠١.

(٩) في م وحاشية ف عن نسخة أخرى: «بمثلها». وهي رواية سر الصناعة ١: ١٦٣.

(١٠) ديوانه ص١٨٢ وسر الصناعة ١: ١٦٣. وسكن ياء القوافي للتخفيف.

فإنَّ القَوافِيَ يَتَّلِجْنَ مَواجِاً ... تَضايَقُ، عَنها، أن تَوَلَّجَها الإِبَرْ

وقال سُحيمٌ:[1]

وما دُمْيةٌ، مِن دُمَى مَيْسَنا ... نَ، مُعْجِبةٌ نَظَرًا واتِّصافا [٣٧أ]

والسبب في قلب الواو في ذلك تاءً أنهم لو لم يفعلوا ذلك لوجب أن يقلبوها ياءً، إذا انكسر ما قبلها، فيقولوا:[2] ايْتَعدَ[3] وايْتَزنَ وايْتَلَجَ، وإذا انضمّ ما قبلها رُدَّت للواو فيقولون: مُوتَعِدٌ ومُوتَزِنٌ ومُوتَلِجٌ، وإذا انفتح ما قبلها قُلبت ألفًا فيقولون: ياتَعِدُ وياتَزِنُ وياتَلِجُ. فأبدلوا منها التاء، لأنّها حرف جلدٌ لا يَتغيّرُ لِما قبله، وهي مع ذلك[4] قريبةُ المخرجِ من الواو، لأنّها من أُصول الثنايا والواو من الشفة.

فإن[5] قلت: إنّ التاء بدل من...[6] وهي قريبة منها. فالجواب أنها ليست من حروف البدل. فلذلك لم تدل منها. ومن العرب من يجريها على القلب ولا يُبدِلها تاء.[7]

فهذا جميع ما أُبدلت فيه الواو تاء.

وأُبدلت من الياء على قياس، في «افتَعَلَ»، إذا كانت فاؤه ياءً، وفيما تَصَرَّف منه. فقالوا في «افتَعَلَ» من اليُسرِ: اتَّسَرَ، ومن اليُبسِ: اتَّبَسَ.[8] والعِلَّة في ذلك ما ذكرناه في الواو، من عدم استقرار الفاء على صورة واحدة، لأنك تقلبها واوًا إذا انضمّ ما قبلها نحو: مُوتَسِر ومُوتَبِس، وألفًا[9] متى انفتحَ ما قبلها في نحو: ياتَسِرُ وياتَبِسُ. فأبدلوها تاء لذلك، وأَجروها مُجرى الواو. ومن العرب من لا يُبدِلها تاء، بل يُجريها على القلب.

فإن[10] قال قائل: فلأيّ شيء قُلبت الياء في مثل «ياتَسِرُ» إذا انفتح ما قبلها؟ فالجواب أنه

(١) ديوانه ص٤٢ والخصائص ١: ٢٨٢ و٢: ٤٣٧ وسر الصناعة ١: ١٦٣. وميسنان: اسم موضع فيه قبر عزير النبي، تخدمه اليهود وتأتيه النذور.

(٢) في النسختين: «فيقولون». والتصويب من سر الصناعة ١: ١٦٤.

(٣) م: ايتّعد.

(٤) ألحق في حاشية ف: أقرب الزوائد من الفم إلى الواو.

(٥) سقط من النسختين حتى «لم تبدل منها»، وألحقه أبو حيان بحاشية ف.

(٦) هنا كلمات مخرومة لم أتبينها.

(٧) في حاشية ف بخط أبي حيان عن المسائل الإسكندرانية لابن الخشاب: «أن ذلك لغة الحجازيين... من الوطء». انظر ص٢٦٥ من ابن عصفور والتصريف.

(٨) م: من اليسر واليبس اتسر واتبس.

(٩) م: والفاء.

(١٠) سقط من م حتى قوله «مثل ايتعد وموتعد».

لمّا وجب في حرف العِلّة أن يكون على حسب ما قبله إذا انكسر أو انضمّ، فتقول: ايتَبَسَ ومُوتَبِسٌ، حملوا الفتح على الكسر والضمّ، فجعلوا حرف العِلّة إذا كان ما قبله مفتوحًا ألفًا. فيكون موافقًا للحركة التي تقدَّمته، كما كان ذلك في حين انكسار ما قبله وانضمامه. ولهذه العِلّة بنفسها قُلبت الواو ألفًا في مثل «ياتَعِدُ» من الوعد. أعني أنه حُملَ الفتح على الكسر والضمّ في مثل: ايتَعَدَ ومُوتَعِد.

وأُبدلت من الياء[1] على غير اطّراد، في قولهم: ثِنتانِ. ويَدلُّ على أنها من الياء أَنها من «ثَنيتُ»، لأنَّ الاثنين قد ثُنِيَ أحدهما إلى صاحبه. وأصله «ثَنَيٌ». يدلُّ على ذلك جمعُهم إيّاه على أثناء بمنزلة أبناء وآخاء. فنقلوه من «فَعَلٍ» إلى «فِعْلٍ»، كما فعلوا ذلك[2] في بِنْتٍ.

وأَبدلوا من الياء في: كَيْتَ وكَيْتَ وذَيْتَ وذَيْتَ، وأصلهما: كَيَّة وكَيَّة وذَيَّة وذَيَّة. ثمّ إنّهم حذفوا التاء[3] وأبدلوا من الياء التي هي لامٌ تاءً.

وأُبدلت من السين على غير اطّراد في سِتٌّ [في العدد].[4] وأصله «سِدْسٌ»، بدليل قولهم في الجمع: أَسداس، وفي التصغير: سُدَيسَةٌ.[5] وسيُذكر السبب في ذلك في الإدغام.[6]

وقد أَبدلوها أيضًا من السين في الناس وأكياس. أنشد أحمد بن يحيى:[7]

يا قاتَلَ اللهُ، بَني السِّعلاةِ عَمرِو بنِ يَربُوعٍ، شِرارِ النّاتِ
* غَيرِ أَعفّاءَ، ولا أَكياتِ *

وإنّما أُبدِلت من السين لموافقتها إيّاها في الهمس،[8] والزيادة وتجاور المخرج.

وأُبدلت أيضًا منها في طَسٍّ فقالوا: طَسْتٌ. وإنّما جُعلت التاء في طَسْت بدلًا [من السين]،[9]

---

(١) م: الفاء.
(٢) سقط من م.
(٣) في م وسر الصناعة. الهاء.
(٤) من م.
(٥) إنما زيدت التاء في التصغير لأن «ستّ» عدد لما هو مؤنث. ف: سديس.
(٦) في الوقة ٦٧.
(٧) لعلباء بن أرقم اليشكري. النوادر ص١٠٤ و١٤٧ والقلب والإبدال ص٤٢ وسر الصناعة ١: ١٧٢ والإنصاف ص١١٩ والإبدال ١: ١١٧ وشرح الشافية ٣: ٢٢١ وشرح شواهده ص٤٦٩ - ٤٧٢ والخصائص ٢: ٥٣ والأمالي ٢: ٧١ والسمط ص٧٠٣ والمفصل ٢: ٢٦١ وشرحه ١٠: ٣٦ والجمهرة ٣: ٣٣ والمخصص ٣: ٢٦ و١٣: ٢٨٣ واللسان (أنس) و(مرس) و(نوت) و(سعل). والسعلاة: أنثى الغيلان. وزعموا أن عمرو بن يربوع تزوج سعلاة.
(٨) م: الهمز.
(٩) من م.

ولم تُجعل أصلًا، لأنَّ طَسًّا أكثرُ استعمالًا من طَشت.

وأُبدلت من الصَّاد في لِصْتٍ[1] ولُصُوتٍ - والأصل لِصٌّ ولُصُوصٌ - لأنَّهما أكثر استعمالًا بالصاد من التاء.

وأُبدلت من الطاء في فُستاط - والأصل فُسطاط - بدليل قولهم: فَساطِيطُ، ولا يقولون «فَساتيطُ»،[2] وفي «أَسْتاعَ يُستِيعُ» والأصل: أَسْطاعَ يُسْطِيعُ.

وأُبدلت من الدّال في قولهم: ناقةٌ تَرَبُوتٌ - والأصل دَرَبُوتٌ أي: مُذلّلةٌ[3] - لأنه من الدُّرْبة.

---

(١) ضبط أولها في ف بالتثليث وفوقه: معًا.

(٢) هذا قول ابن جني في سر الصناعة ١: ١٧٤. وعلّق عليه أبو حيان في حاشية ف بقوله: «في كتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي الحلبي، رحمه الله: التاء والطاء: يقال فسطاط وثلاثة فساطيط، وفستاط وثلاثة فساتيط». انظر الإبدال ١: ١٣٢.

(٣) م: مدربة.

باب الميم

وأمّا الميم فأُبدلت من أَربعة أحرف وهي: الواو، والنون، والياء، واللّام.

فأُبدلت من الواو[1] في قولهم: فَمٌ. والأصل «فَوْهٌ»، فحُذفت الهاء تخفيفًا. فلمّا صار الاسم على حرفين، الثاني منهما حرف لين، كرهوا حذفه للتنوين فيجحفوا به،[2] فأبدلوا من الواو ميمًا لقُرب الميم من الواو. وقد تُشَدَّدُ الميم في ضرورة الشعر، نحو قوله:[3]

يا لَيتَها قَد خَرَجَتْ، مِن فَمِّهِ حَتّى يَعُودَ البَحرُ في أُسْطُمِّهِ[4]

رُوي بفتح الفاء من فمِّهِ وضمّها. والدليل على أنَّ الأصل فيه[5] «فَوْهٌ» قولهم: أَفواهٌ وفَوهاءُ[6] وأَفوَهُ ومُفَوَّهٌ.

وأُبدلت باطّراد[7] من النون الساكنة عند الباء في نحو: عَمْبَرٍ وشَمْباءَ.[8] وذلك لأنَّ النون أُختُ الميم وقد أُدغِمَت في الميم، فأرادوا إِعلالها أيضًا مع الباء كما أعلُّوها مع الميم بالإِدغام. وسنُبيّن ذلك بأكثر من هذا في [٣٧ب] الإِدغام،[9] إن شَاء الله تعالى.

(١) شرح الشافية ٣: ٢١٥ - ٢١٦ والإبدال ٢: ٣٧٨ - ٣٨١ والكتاب ٢: ٣١٤. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن «الجماهير» لقطرب أن بعض النحاة جعل الميم بدلًا من الهاء مع حذف الواو، وآخرين قالوا: هي عوض من الواو والهاء معًا بدليل قولهم: أفواه. انظر الارتشاف ١: ١٥٩.

(٢) نصب الفعل بـ «أن» مضمرة. والمصدر المؤول معطوف على المصدر حذف.

(٣) محمد بن ذؤيب العماني الفقيمي. الخصائص ٢: ٢١١ وسر صناعة الإعراب ص٤١٥ والمحتسب ١: ٧٩ والهمع ١: ١٣٩ والدرر ١: ١٠٩ والخزانة ٢: ٢٨٣ والصحاح والمقاييس (فمم) واللسان والتاج (فمم) و(فوه). وانظر ص٨٩ من ديوان العجاج. وأسطم البحر: معظمه.

(٤) الرواية المشهورة: حتى يعود الملك.

(٥) م: أن أصل فم.

(٦) م: فوها.

(٧) شرح الشافية ٣: ٢١٦ .

(٨) الشمباء: العذبة الفم. م: عنبر وشنباء.

(٩) في الورقة ٦٥.

وقد أُبدلت من نون البَنان، فقالوا: البَنامُ. قال:(١)

يـا هـالَ ذاتَ الـمَـنـطِـقِ الـتَّـمـتـامِ   وكَـفِّـكِ، الـمُـخَـضَّـبِ الـبَنامِ

يريد البَنان.

وأُبدلت أيضًا من الباء في قولهم:(٢) بَناتُ بَخْرٍ وبَناتُ مَخْرٍ. وهنّ سحائب يأتين قُبُلَ الصّيفِ،(٣) بيضٌ مُنتصباتٌ في السّماء. قال طرفة(٤):

كَـبَـنـاتِ الـمَـخْـرِ، يَمـأَدْنَ كَـمـا   أَنـبَـتَ الـصَّـيـفُ عَـسـالِـيـجَ الـخَـضِـرْ

وإنّما جُعلت الباء الأصل، لأنَّ البَخْر مشتقّ من البُخار، لأنَّ السحاب إنّما ينشأ عن بُخار البحر.

وأُبدلت أيضًا من الباء فيما حكاه أبو عمرو الشيبانيّ، من قولهم:(٥) ما زالَ راتِمًا على كذا، وراتِبًا أي: مُقيمًا، من الرُّتبة.

وأُبدلت أيضًا من الباء، في قولهم:(٦) رأيتُه مِن كَثَبٍ، ومن كَثَمٍ أي: من قُرب. ثمّ قالوا: قد أكثَبَ هذا الأمرُ أي قَرُبَ، ولم يقولوا: «أكثَمَ». فدلّ ذلك على أنَّ الباء هي الأصل.

وأُبدلت أيضًا من الباء، في نُغَب جمع نُغْبة،(٧) فقالوا: نُغَمٌ. قال الشاعر:(٨)

فـبـادَرَتْ شِـربَـهـا، عَـجـلَـى مُـثـابِـرةً،   حَـتّى استَقَتْ، دُونَ مَحنَى جِيدِها، نُغَما

وأُبدلت من النون(٩) فيما حكاه يعقوب عن الأحمر،(١٠) من قولهم: طانَهُ اللهُ على الخَيرِ،

---

(١) ينسب إلى رؤبة. ديوانه ص١٨٣ وسر الصناعة ص٤٢٢ والأشموني ٤: ٣١٩ والتصريح ٢: ٣٩٢ والعيني ٤: ٤٠١ وشرح الشافية ٣: ٢١٦ وشرح شواهده ص٤٥٥ - ٤٥٩ والمفصل ٢: ٢٦٠ وشرحه ١٠: ٣٣. وهال في حاشية ف بخط أبي حيان عن شيخه الرضي: «هو ترخيم هالة». والتمتام: الذي يتردد في نطق التاء.

(٢) الإبدال ١: ٤١ وشرح الشافية ٣: ٢١٧.

(٣) سقط «قبل الصيف» من م.

(٤) ديوانه ص ٧٤. ويمأدن: يتحركن ويتثنين. والعساليج: تخرج في الصيف تنقاد كما ينقاد الخيزران. والخضر: نبات أخضر.

(٥) الإبدال ١: ٤٨ وشرح الشافية ٣: ٢١٧.

(٦) الإبدال ١: ٤٩ وشرح الشافية ٣: ٢١٨.

(٧) النغبة: الجرعة من الماء.

(٨) سر الصناعة ص٤٢٦ والمقرب ٢: ١٧٨ واللسان والتاج (نغب) والمفصل ٢: ٢٦ وشرحه ١٠: ٣٣.

(٩) كذا. وحق هذه الفقرة أن تقدم وتلحق بإبدال الميم من النون فيما مضى بعد: البنان.

(١٠) القلب والإبدال ص٢٠ والإبدال ٢: ٤٢٨ وشرح الشافية ٣: ٢١٧. والأحمر هو علي بن المبارك صاحب الكسائي وأول من دوّن عنه، أعلم من الفراء بعلل النحو ومقاييس التصريف. توفي سنة ١٩٤. إنباه الرواة ٢: ٣١٣.

وطامَهُ أي: جَبَلَه،[1] وهو يَطينُه. ولا يقال «يَطِيمُه». فَدَلَّ ذلك على أنَّ النون هي الأصل. وأنشد:[2]

[لَقَد كانَ حُرًّا، يَستَحِي أن تَضُمَّهُ] ألا تِلكَ نَفسٌ، طِينَ مِنها حَياؤُها

وأُبدلت[3] من لام التعريف. ومنه قوله، عليه السلام: «لَيسَ مِنَ امْبَرِّ امْصِيامُ في امْسَفَرِ».[4]

---

(١) م: «حمله». وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن الجوهري: «ابن السكيت: طامه... مثل طانه». الصحاح (طيم).

(٢) الإبدال ٢: ٤٢٨ والقلب والإبدال ص٢٠ وشرح الشافية ٣: ٢١٧ وشرح شواهده ص٤٥٩ - ٤٦٠ والصحاح واللسان والتاج (طين). وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن بري: «صوابه: إلى تلك... إلى تلكَ نفسٌ طِينَ فيها حَياؤها». اللسان (طين) وابن عصفور والتصريف ص٢٧٢. وطين فيها أي: هو من جبلتها وسجيتها.

(٣) سقطت الفقرة من النسختين، وألحقها أبو حيان بحاشية ف. وانظر الإبدال ٢: ٣٧٨ - ٣٨٢ وشرح الشافية ٣: ٢١٦.

(٤) ذكر ابن جني أن هذا الحديث رواه النمر بن تولب ولم يرو غيره. وانظر صحيح مسلم ص٧٨٦ وسنن ابن ماجه ص٥٣٢ وسنن النسائي ٤: ١٧٥ - ١٧٦ والجامع الصغير ٢: ٢٣٢ وشرح المفصل ١٠: ٣٤ وحاشية الأمير على المغني ١: ٤٧ وحاشية الدسوقي ١: ٥١. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن كتاب الإبدال لأبي الطيب: ذلك في لغة حِمير... والسَّلِمة.

باب النون

وأمّا النُّونُ فأُبدلت من اللّام في[1] «لعلّ»، فقالوا: لَعَنّ. قال أبو النجم:[2]

* اغْدُ، لَعَنّا[3] في الرِّهانِ نُرسِلُهْ *

وإنّما جُعِل الأصل «لعلّ» لأنه أكثر استعمالًا.

وأُبدلت من الهمزة، في النسب إلى[4] صَنعاء وبَهراء، فقالوا: صَنعانِيٌّ وبَهرانِيٌّ.

وزعم بعض النحويّين أنَّ النون في «فَعْلان» الذي مؤنّثه «فَعْلَى» بدل من الهمزة،[5] واستدلُّوا على ذلك بأنهما قد تشابها - أعني فَعلان وفعلاء[6] - في العدد والتوافق في الحركات والسَّكَنات والزيادتين في الآخِر، وأنَّ[7] المذكَّر [في البابين][8] بخلاف المؤنّث، وأنَّكَ تقول في جمع سَكران: سَكارَى، كما تقول في جمع صَحراء: صَحارَى.

والصحيح أنها ليست ببدل، إذ لم يَدْعُ إلى الخروج عن الظاهر داعٍ، لأنه لا يلزم من توافقهما في الوزن، ومخالفة المذكّر للمؤنّث،[9] أن يشتبها في أن يكونَ كلّ واحد منهما مؤنّثًا بالهمزة. وأمّا جمعهم «فَعْلان» على «فَعالَى» فللشَّبه الذي بينه وبين «فَعْلاء»[10] فيما ذُكر،

(١) شرح الشافية ٣: ٢١٨ والإبدال ٢: ٢٩٦ والمفصل ٢: ٢٦١ وشرحه ١٠: ٣٦.

(٢) الإبدال ٢: ٢٩٧ والأمالي ٢: ١٣٤ والسمط ٣٢٨ و٧٥٨. وهو من أرجوزة في العقد ١: ١١٨. واغد أي: اذهب باكرًا.

(٣) في الإبدال: «اغد لغنا». والأمالي: اغد لعلّنا.

(٤) شرح الشافية ٣: ٢١٨.

(٥) يريد: بدل من الهمزة في فعلاء لأن فعلى مقصور من فعلاء. وفسر ابن جني هذا الزعم، على غير ما ذهب اليه ابن عصفور. انظر المنصف ١: ١٥٨.

(٦) م: فعلى.

(٧) م: فإن.

(٨) من م.

(٩) م: المؤنث.

(١٠) م: فعلى.

لا أنه في الأصل «فَعْلاء». وأيضًا فإنَّ النون لا تُبدل من الهمزة إلّا شذوذًا، نحو: بَهرانيّ[1] وصَنعانيّ،[2] لا يُحفظ غيرهما.[3]

(١) م: نهراني.

(٢) م: ضبعاني.

(٣) كذا. وانظر شرح الشافية ٢: ٥٤ – ٥٨ وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن الإبدال لأبي الطيب: «الفراء: يقال: هو الحِنّاء والحِنّان، لهذا الذي يختضب به... والسين». وانظر التاج (حنأ).

باب الهاء

وأمّا[1] الهاء فأُبدلت من خمسة أحرف. وهي: الهمزة، والألف، والياء، والواو، والتاء.

فأُبدلت من الهمزة، في[2] «إيّاكَ»، فقالوا: هِيّاكَ. أنشد أبو الحسن:[3]

فهِيّاكَ والأمرَ الّذي إن توَسَّعَتْ ... مَوارِدُهُ ضاقَتْ، عليكَ، مَصادِرُهْ

ويقال أيضًا: أَيّاكَ وهَيّاكَ، بالفتح.

وطَيِّئ تُبدِل همزة[4] «إن» الشرطيّة هاء، فتقول: هِنْ فَعَلتَ فَعَلتُ، تُريد[5] «إنْ».

وأُبدلت أيضًا من الهمزة في[6] «إنَّ» مع اللّام، على اللزوم، فقالوا: لَهِنَّكَ.[7] قال الشاعر:[8]

ألا يا سَنا بَرقٍ، علَى قُلَلِ الحِمَى، ... لَهِنَّكَ، مِن برقٍ، عَليَّ كَريمُ

وقرأ بعضهم:[9] ﴿طَهْ، ما أَنزَلْنا علَيكَ القُرآنَ لِتَشقَى﴾، وقالوا: أَراد «طَأِ الأرضَ بقدمَيك

(١) انظر الكتاب ٢:٣١٣ وشرح المفصل ١٠ :٤٢ – ٤٥ . ف«فأما» وفي الحاشية تعليقه بخط أبي حيان مخروم أكثرها تعذرت قراءتها.

(٢) الإبدال ٢:٥٩٦ – ٥٧٠ وشرح الشافية ٣: ٢٢٣ .

(٣) لطفيل الغنوي أو مضرس بن ربعي. ديوان طفيل ص ١٠ والمحتسب ١: ٤٠ وشرح الملوكي ص ٢٨٣ و٣٠٤ و٣٦٤ وشرح المفصل ٨: ١١٨ و١٠: ٤٢ والإنصاف ص ٢١٥ وشرح الحماسة للمرزوقي ص ١١٥٢ وللتبريزي ٣:١٥١ وشرح الشافية ٣:٢٢٣ وشرح شواهده ص ٤٧٦ – ٤٧٧ وشمس العلوم ١: ١٦ .

(٤) شرح الشافية ٣: ٢٢٢ – ٢٢٣.

(٥) ف: يريد

(٦) شرح الشافية ٣: ٢٢٢ – ٢٢٣.

(٧) الكتاب ١: ٤٧٤ والنوادر ص٢٨.

(٨) محمد بن مسلمة أو محمد بن يزيد بن مسلمة. الأمالي ١: ٢٢ ونثار الأزهار ص٧٩ ومجالس ثعلب ١١٣ والزهرة ص٢٢٧ والخصائص ١: ٣١٥ و٢: ١٩٥ وأمالي الزجاجي ص٢٥٠ وديوان المعاني ٢: ١٩٢ وشرح شواهد المغني ص٢٠٥ وشرح أبياته ٤: ٣٤٧ والجنى الداني ص١٢٩ والهمع ١: ١٤١ والدرر ١: ١١٨ والخزانة ٣: ٣٣٩ – ٣٤١ واللسان والتاج (لهن) و(قلي) وشرح المفصل ٨: ٦٣ و١٠: ٤٢. والسنا: الضوء. والقلل: جمع قلة. وهي أعلى الجبل.

(٩) جماعة منهم الحسن وعكرمة وأبو حنيفة وورش. البحر المحيط ٦: ٢٢٤.

جميعًا»، لأنَّ النبيَّ - عليه السّلام - كان يَرفع إِحدى رجليه في صلاته.

وقالوا: أَيا وهَيا، في النداء.[1] والهاء بَدَلٌ من الهمزة، لأنَّ «أَيا» أكثرُ من «هيا». قال:[2]

وانصَرَفَتْ، وهْيَ حَصانٌ مُغضَبَهْ ورَفَعَتْ، بِصَوتِها: هَيا أَبَهْ

يريد: أَيا أَبَهْ.

وقالوا: هَمَا واللهِ لقد كان كذا، يريدون: أَما واللهِ لقد كان كذا.

وأُبدلت أيضًا من الهمزة، في:[3] أَثَرتُ التُّرابَ[4] وأَرَحتُ الماشيةَ وأَرَقتُ الماءَ وأَرَدتُ الشّيء، وفيما يتصرّف منها. فقالوا: هَثَرتُ وهَرَحتُ وهَرَقتُ وهَرَدتُ، وأُهَثِيرُ وأُهَرِيحُ وأُهَرِيقُ وأُهَرِيدُ، ومُهَثِيرٌ ومُهَرِيحٌ ومُهَرِيقٌ ومُهَرِيدٌ.

وتُبدل أيضًا من همزة الاستفهام، فيقولون:[5] هَزَيدٌ مُنطلِقٌ؟ يريدون: أزيد منطلق؟ وأَنشد الفرّاء:[6]

وأَتَى صَواحِبُها فقُلنَ: هَذا الَّذي مَنَحَ المَوَدَّةَ غيرَنا، وجَفانا؟

يريد: أذا الذي.

وأُبدلت من الألف في «هُنا» في الوقف، فقالوا: هُنَهْ. قال الراجز:[7]

قَد وَرَدَتْ، مِن أَمكِنَهْ مِن هٰهُنا، ومِن هُنَهْ

وأُبدلت من الياء في[8] «هٰذِي»، فقالوا: هٰذِهْ، [٣٨أ] في الوقف. وقد تُبدل أيضًا منها في

---

(١) الإبدال ٢: ٥٦٩. م: أيا في النداء وهيا.

(٢) الأغلب العجلي. ديوانه ص١٤٨ ومجمع الأمثال ٢: ١٣٤ وفصل المقال ص٢١٨ وسر الصناعة ص٥٥٤ والإبدال ٢: ٥٦٩ وشرح المفصل ٨: ١١٩. والحصان: العفيفة.

(٣) الإبدال ٢: ٥٦٩ - ٥٧٠ وشرح الشافية ٣: ٢٢٢ - ٢٢٣.

(٤) في شرح الشافية وشرح المفصل والإبدال «أثرت الثوب» أي: جعلت له علمًا. وفي الكتاب: همرت.

(٥) شرح الشافية: ٣: ٢٢٣ - ٢٢٤.

(٦) أنشده اللحياني عن الكسائي لجميل بن معمر. اللسان والتاج (ذا). وانظر المفصل ٢: ٢٦٢ وشرحه ١٠: ٤٣ ورسالة الملائكة ص٩٣ والصحاح والقاموس والتاج (ها) وشرح الشافية ٣: ٢٢٤ وشرح شواهده ص٤٤٧ حيث قال البغدادي: «وقائله مجهول، ويشبه أن يكون من شعر عمر بن أبي ربيعة المخزومي، فإن في غالب شعره أن النساء يتعشّقنه». قلت: وليس في ديواني عمر وجميل المطبوعين. والصواحب: جمع صاحبة.

(٧) سر الصناعة ١: ١٨٢ وشمس العلوم ١: ١٦ والمفصل ٢: ٢٦٢ وشرحه ١٠: ٤٣ وشرح الشافية ٣: ٢٢٤ وشرح شواهده ص٤٧٩ - ٤٨٠ والمنصف ٢: ١٥٦ وشرح الملوكي ص٣١٢ و٣١٥ والمقرب ٢: ٣٢ ورصف المباني ص١٦٣ والمحتسب ١: ٢٧٧ والأشموني ٤: ٣٣٤ والدرر ١: ٥٢ والهمع ١: ٧٨. يذكر إبلًا. وبعدهما:

* إنْ لم أَرَوْها فَمَهْ *

أي: فما أصنع؟

(٨) الكامل ص ٨٤٢ - ٨٤٣ والإبدال ٢: ٥٣٠ والمنصف ٣: ١٣٩.

الوصل. والدليل على أنَّ الياء هي الأصل قولهم في تحقير ذا: «ذَيّا»، [وفي تحقير ذِي: تَيَّا»].[1] و«ذي» إِنّما هو تأنيث «ذا»، فكما لا تجد الهاء في المذكّر أصلًا فكذلك المؤنّث.

وأُبدلت أيضًا من الياء في تصغير هَنَة:[2] هُنَيهة. والأصل «هُنَيْوةٌ» لقولهم في الجمع: هَنَواتٌ، ثمّ «هُنَيّةٌ» لأجل الإِدغام، ثمّ أَبدلوا من الياء الثانية هاء فقالوا: هُنَيهةٌ.

وأُبدلت من الواو في هَناه.[3] والأصل «هَناو»،[4] فأُبدلت الواو هاء. وهو من لفظ «هَنٍ». ولا تُجعل الهاء التي بعد الألف أصلًا، لأنه لا يُحفظ تركيب «هَنَهَ». وأيضًا فإِنه لو كان كذلك لكان من باب: سَلِسَ وقَلِقَ. وذلك قليل.

وذهب أبو زيد[5] إِلى أنَّ الهاء إِنّما لَحِقتْ في الوقف لخفاء الألف، كما لحقت في الندبة في «زَيداهْ»، ثمّ شُبِّهت بالهاء الأصليّة فحُرِّكت. فيكون ذلك نظير قوله:[6]

يا مَرحَباهُ، بِحِمارِ ناجِيَهْ   إِذا أَتَى قَرَّبتُهُ، لِلسّانِيَهْ

فيكون ذلك من باب إِجراءِ الوصل مُجرى الوقف المختصّ بالضّرائر. ويكون، على القول الأوّل، قد أُبدلت فيه الواو هاء. وذلك أيضًا شاذّ لا يُحفظ له نظير.

والوجه عندي أنها زائدة للوقف، لأنَّ ذلك قد سُمِع له نظير في الشعر، كما ذكرتُ لك. وأيضًا فإِنَّ ابن كَيسان – رحمه الله – قد حكى في «المختار»[7] له أنَّ العرب تقول «يا هناه»[8] بفتح الهاء الواقعة بعد الألف، وكسرها وضمّها. فمن كسرها فلأنها[9] هاء السَّكت، فهي في الأصل ساكنة، فالتقت مع الألف، فحرّكت بالكسر، على أصل التقاء الساكنين. ومَن حَرّكها[10] بالفتح فإِنه أَتبعَ حركتَها حركةَ ما قبلها. ومن ضمَّ فإِنه[11] أجراها مُجرى حرف

(١) زيادة من الكامل ص٨٤٣.
(٢) المنصف ٣: ١٤٠.
(٣) المنصف ٣: ١٤٠ – ١٤٣. م: هناة
(٤) وهذا مذهب البصريين عدا أبي زيد والأخفش. شرح الشافية ٣: ٢٢٥ وشرح الكافية ٢: ١٣٨.
(٥) المنصف ٣: ١٤٢.
(٦) الخصائص ٢: ٣٥٨ والمنصف ٣: ١٤٢ وشرح الملوكي ص٢٠١ والأشباه والنظائر ٢: ٣٨٠ ورصف المباني ص٤٠٠ وشرح المفصل ٩: ٤٦ والهمع ٢: ١٥٧ والدرر ٢: ٢٤٨ والخزانة ١: ٤٠٠ واللسان والتاج (سني). والسانية: الدلو العظيمة.
(٧) كتاب في علل النحو. وهو في ثلاث مجلدات. معجم الأدباء ١٧: ١٣٨.
(٨) ذكر ابن جني أنه لم يسمع فيها إلّا الضم. المنصف ١٤٣. م: يا هناة.
(٩) م:فلامها
(١٠) ف:ومن حرك.
(١١) م: فلأنه.

من الأصل، فضمُّها[1] كما يُضَمُّ آخرُ المنادى. ولو كانت الهاء بدلًا من الواو لم يكن للكسر والفتح وجه، ولوجبَ[2] الضمُّ كسائر المنادَيات.

وأُبدلت من تاء التأنيث في الاسم، في حال الإِفراد في الوقف، نحو: طَلحهْ وفاطمهْ.[3] وحكى قُطرب عن طَيّئ أنهم يفعلون ذلك بالتاء من جمع المؤنث السالم، فيقولون: «كيف الإِخْوةُ والخَواهْ؟ وكيف البَنُونَ والبَناهْ»؟

(١) ف: فضم.

(٢) م: والوجه.

(٣) في النسختين: طلحة وفاطمة.

باب[1] اللّام

وأمّا اللّام فأُبدلت من الضاد[2] في «اضطجعَ». قال الراجز:[3]

لَمّا رأَى أنْ لا دَعَـهْ، ولا شِـبَـعْ   مـالَ إِلـى أرطـاةِ حِـقـفٍ، فـالـطَـجَـعْ

[يريد: فاضطَجع].[4]

وأَبدلوا اللّام من النون، في[5] أُصَيلان تَصغير أُصْلان، فقالوا: أُصَيلانًا وأُصَيلالًا.

(١) ف: «حرف». وسقط من م.

(٢) شرح الشافية ٣: ٢٢٦ وشرح المفصل ١٠: ٤٥.

(٣) منظور بن حبة الأسدي. شرح الشافية ٢: ٣٢٤ و٣: ٢٢٦ وشرح شواهده ص٢٧٤ - ٢٧٦ و٤٨٠ والخصائص ١: ٦٣ و٢٦٣ و٣: ١٦٣ والمخصص ٨: ٢٤ والمحتسب ١: ١٢٤ والأشموني ٤: ٢٨٠ و٣٣٢ والتصريح ٢: ٣٦٧ والأشباه والنظائر ٢: ٣٤٠ وإصلاح المنطق ص٩٥ وتهذيب الإصلاح ١: ١٦٧ وشرح شواهد الإصلاح الورقة ٩٠ والمنصف ٢: ٣٢٩ والمفصل ٢: ٢٦٤ وشرحه ٩: ١٤٣ و١٠: ٤٦ والعيني: ٥٨٤ والصحاح واللسان والتاج (أرط). والدعة: الخفض والطمأنينة. والأرطاة: شجرة. والحقف: التل المعوج من الرمل.

(٤) من م.

(٥) الكتاب ٢: ٣١٤ وشمس العلوم ١: ١٥ وشرح الشافية ٣: ٢٢٦ والمفصل ٢: ٢٦٣ وشرحه ١٠: ٤٦.

باب[1] الألف

وأمّا الألف فأُبدلت من أربعة أَحرف. وهي: الهمزة، والياء، والواو، والنون الخفيفة. إلّا أنّ الذي يُذكر هنا إبدالها من الهمزة والنون، لأنّ إبدالها من الياء والواو من باب القلب.

فأُبدلت من الهمزة[2] باطّراد، إذا كانت ساكنة وقبلها فتحة، نحو: رأس وكأس، تقول فيهما [إذا خَفَّفتَهما]:[3] كاسْ وراسْ. إلّا أنه إذا كان الحرف المفتوح الذي تليه الهمزة الساكنة همزةً التُزم قلب الهمزة الساكنة ألفًا، نحو: آدَم وآمَنَ. أصلهما «أأْدَم»[4] و«أأْمَن». إلّا أنه لا يُنطق بالأصل، استثقالًا للهمزتين في كلمة واحدة.

وأُبدلت، على غير قياس، من الهمزة المفتوحةِ المفتوحِ ما قبلها. وإنّما يُحفظ حفظًا، نحو قوله:[5]

إذا مَـلا بَـطـنَـهُ ألـبـانُـهـا حَـلَـبًـا ... بـاتَـتْ تُـغَـنِّـيـهِ وَضـرَى ذاتُ أَجـراسِ

يريد: مَلأَ، فأَبدل من الهمزة ألفًا.[6] ومن أبيات الكتاب:[7]

راحَـتْ، بِمَـسْـلَـمَـةَ، الـبِـغـالُ عَـشِـيَّـةً ... فـارعَـيْ، فَـزارةُ، لا هَـنـاكِ الـمَـرتَـعُ

يريد: لا هَنَأَكِ، فأبدل الهمزة ألفًا. ومن أبيات الكتاب أيضًا:[8]

(١) ف: «حرف». وسقط من م. وانظر الكتاب ٢: ٣٣ والمفصل ٢: ٢٥٦ وشرحه ١٠: ١٦ - ٢١.

(٢) شرح الشافية ٣: ٢٠٩ والإبدال ٢: ٥٤٨.

(٣) من م.

(٤) في حاشية ف بخط أبي حيان عن اللباب أن الهمزة الثانية في التصغير والجمع تبدل واوًا، للثقل ولأن حركتها عارضة.

(٥) سر الصناعة ص٦٦٦ والمبهج ص٣٠ والمحتسب ٢: ١٦٢ وضرائر الشعر ص٢٣٠ واللسان والتاج (وضر). والوضرى: المرأة الوسخة.

(٦) ف: فأبدلت الهمزة.

(٧) للفرزدق. الكتاب ٢: ١٧ وديوان الفرزدق ص٥٠٨. قال هذا حين عُزل مسلمة بن عبدالملك عن العراق، ووليها عمر بن هبيرة الفزاري.

(٨) لحسان بن ثابت. ديوانه ص٣٤ والكتاب ٢: ١٣٠ و١٧٠ والمفصل ٢: ٢٤٣. ويروى: «بما جاءت» و«بما سالت». يعرّض حسان بهذيل لأنها سألت النبي ﷺ أن يباح لها الزنى.

سَـالَـتْ هُـذَيـلٌ رَسُـولَ اللهِ فـاحِـشَـةً ضَـلَّـتْ هُـذَيـلٌ بِـمَـا قـالَـت، ولَـم تُـصِـبِ

يريد: سألَتْ، فأبدل.

وأُبدلت أيضًا من الهمزة المفتوحة الساكنِ ما قبلها، إذا كان الساكن ممّا يمكن نقل الحركة إليه،(١) نحو «المرَاة» في المرأَة، و«الكمَاة» في الكَمْأَة. وذلك أنهم نقلوا الفتحة إلى الساكن قبلها، ولم يحذفوا الهمزة، بل أبقوها ساكنة، فجاءت ساكنة بعد فتحة فقلبت ألفًا.

وأُبدلت من النون الخفيفة، في ثلاثة مواضع:

أَحدها: في الوقف على المنصوب(٢) المنوَّنِ [٣٨ب] غيرِ المقصور،(٣) نحو: رأيتُ زيدا، وأَكرمتُ عَمْرا. وقد بُيِّنَ في الوقف لِمَ(٤) كان ذلك، وأنهم قَصدوا بذلك(٥) التَّفرقةَ بين النونِ الزائدة على الاسم بعد كماله، والنونِ التي هي من كمال الاسم.

فإن كان الاسم مقصورًا فإنك تقفُ عليه بالألف نحو:(٦) عَصا، ورَحَى. لكن اختلفوا في الألف:

فمنهم من ذهب إلى أنّها بدلٌ من التنوين، في الرفع والنصب والخفض. وهو مذهب المازنيّ، وحُجَّتُه أنَّ الذي مَنعَ(٧) أنْ يُبدل من التنوين في الرفع والخفض إنّما هو الاستثقال، لأنه إنّما ينبغي أن تُبدِل من التنوين حرفًا من جنس الحركة التي قبله. فلو أَبدلتَ في الرفع لقلت(٨) «زَيدُو»، وفي الخفض لقلت(٩) «زَيدِي»، والياء والواو ثقيلتان. وأمّا في النصب فتُبدِل لأنَّ الذي قَبلَ التنوين فتحة. فإذا أَبدلت فإنّما تُبدِل الألف - وهي خفيفة - نحو: رأيتُ زيدا. فلمّا كان ما قبلَ التنوين في المنقوص(١٠) فتحةً في جميع الأَحوال ساوى الرفعُ والخفضُ النصبَ، فوجب الوقف عنده في الأَحوال الثلاثة بالألف.

وهذا الذي ذَهب إليه باطلٌ، إذ لو كان الأمر على ما زَعمَ لم تَقعِ الألف من المقصور قافيةً، لأنَّ مجيء الألف المُبدلة من التنوين قافيةً لا يجوزَ.

---

(١) في حاشية ف بخط أبي حيان أنه إذا كان قبل الهمزة ألف تعذر النقل، نحو الهناءة والمساءة.
(٢) م: منصوب.
(٣) شرح الشافية ٢: ٢٧٩ - ٢٨٠.
(٤) ف: «لما». ولم تتقدم إشارة إلى هذه المسألة قبل. وانظر ص٢١٧ و٢٥١.
(٥) سقط من م.
(٦) شرح الشافية ٢: ٢٨٠ - ٢٨٤.
(٧) م: منع من.
(٨) م: لقلنا.
(٩) م: لقلنا.
(١٠) كذا.

ومنهم مَن ذهب إلى أنَّ الألف هي[1] الأصل، والمبدلة من التنوين محذوفة في جميع الأحوال. وهو الكسائيّ، وحجّتُه[2] أنَّ حذفَ الألفِ الزائدةِ أَولى من حذف الأصليّة.

وذلك باطل، لأنَّ الزيادة لمعنى، فإبقاؤها أولَى من إبقاء الأصل. وممّا يَدلُّ على ذلك أنّهم إذا وصلوا قالوا: هذه عَصًا مُعْوجَّةٌ، فحذفوا الألف الأصليّةَ وأَبقَوُا التنوينَ. فكذلك يجب في الوقف أن يكون المحذوف الألفَ الأصليّة، ويكون الثابت[3] ما هو عوضٌ من التنوين.

ومنهم مَن ذهب إلى أنَّ الألف في حال الرفع والخفض هي الألفُ الأصليّةُ والتنوينُ محذوفٌ، وفي النصب هي الألف المبدلةُ من التنوين والألفُ الأصليّةُ محذوفةٌ، قياسًا للمعتلّ على الصحيح. وهو مذهبُ سيبويه،[4] وهو الصحيح. وممّا يؤيّد ذلك كونُ المنقوص[5] يُمال في حال الرفع والخفضِ، ولا يُمال في حال النصب، ومجيءُ الألف قافيةً في الرفع والخفض، ولا تكون قافية في حال النصبِ إلّا قليلًا جِدًّا، على لغة من قال: رأيتُ زَيدْ. قال العجّاج:[6]

* خالَطَ، مِن سَلمَى، خَياشِيمَ وفَا *

والثاني: الوقف على النون الخفيفة[7] اللّاحقة للأفعال المضارعة [للتأكيد]،[8] نحو: هل تَضرِبَنْ؟ فإنك إذا وقفتَ عليه قلت: هل تَضرِبا؟ والسببُ في ذلك أيضًا ما ذكرناه في التنوين، من قصدِ التفرقةِ بين النون التي هي من نفس الكلمة، والنون التي تلحق الكلمةَ بعد كمالها، نحو قوله:[9]

فإيّاكَ والمَيْتاتِ، لا تَقرَبَنَّها ولا تَعبُدِ الشَّيطانَ، واللهَ فاعبُدا

يريد: فاعبُدَنْ.

---

(١) م: أن الألف ألف.

(٢) م: وحجتهم.

(٣) م: التأنيث.

(٤) كذا. وهو ليس مذهب سيبويه. انظر الكتاب ٢: ٢٩٠ وشرح الشافية ٢: ٢٨٠ - ٢٨٤.

(٥) كذا.

(٦) ديوانه ص٨٣ والمقتضب ١: ٢٤٠ والمخصص ١: ١٣٦ - ١٣٨ و١٤: ٩٦ و١٥: ٧٨ والعيني ١: ١٥٢ والخزانة ٢: ٦ والهمع ١: ٤٠ والدرر١: ١٤ وإصلاح المنطق ص٨٤ وشرح أبيات سيبويه ١: ٢٠٤ واللسان والتاج (فوه). والخياشيم: جمع خيشوم. وهو أقصى الأنف.

(٧) شرح الشافية ٣: ٣٧٩ - ٣٨٠.

(٨) من م.

(٩) الأعشى. ديوانه ص١٠٣ حيث روي كما يلي:

فإيّاك والمَيْتاتِ، لا تأكُلَنَّها ولا تأخُذَنْ سَهمًا حَديدًا، لِتَفصِدا

وذا النُّصُبِ المَنصُوبَ لا تَنسُكَنّهُ ولا تَعبُدِ الشَّيطانَ، واللهَ فاعبُدا

وانظر العيني ٤: ٣٤٠ - ٣٤١ والمغني ص٣٧٢ والإنصاف ص٦٥٧.

والثالث: الوقفُ على نون[1] «إِذنْ». تقولُ «أَزُورُكَ إِذا» تُريد: إِذن.[2] وإنّما جاز ذلك في «إِذن»، وإن كانت النون من نفس الكلمة، لمضارعتها نونَ الصَّرفِ ونونَ التأكيد في السكون، وانفتاحِ ما قبلها، وكونها قد جاءت بعد حرفين. وهما أقلُّ ما يكون عليه الاسم المتمكّن نحو: يَد ودَم. وليست كذلك [في]: أنْ ولنْ [وعنْ]،[3] لمجيئها بعد [حرف][4] واحد، فلم تُشْبِه[5] لذلك التنوينَ.

فهذه جملة النونات التي أُبدلت منها الألف.[6]

(١) شرح الشافية ٢: ٢٧٩ – ٢٨٠. وفي حاشية ف بخط أبي حيان: سواء أُعملت أو أُلغيت. وقال الفراء: إذا أُعملت لم تبدل، لئلا تلتبس بـ«إذا» الزمانية.

(٢) في النسختين: إذًا.

(٣) من م.

(٤) من م.

(٥) سقط من م.

(٦) سقط من م.

[ما لم يذكره سيبويه من حروف الإبدال]

وزاد(1) بعض النّحويّين في حروف البدل: السين، والصاد، والزاي، والعين، والكاف، والفاء، والشين.

فأمّا السين(2) فأُبدلت من الشين في الشَّدَهِ و مَشدُوه، فقال: السَّدَه ومَسدُوه.(3) فأمّا قول نُصيب:(4)

فلَو كُنتُ وَردًا لَونُهُ لَعَسِقْتِني ... ولكِنَّ رَبِّي سانَني، بِسَوادِيا

فلم يُبدِلِ السينَ من الشين في «عشقتني» ولا في «شانني»، بل كان له لَثَغٌ في الشين، فكان يَتعذَّرُ عليه النُّطقُ بها حتّى يجعلها سينًا.(5)

وأمّا الصاد فتبدل من السين(6) إذا كان بعدها قاف أو خاء أو طاء أو غين. فتقول في سَقَر وسِراط وسَخِرَ وأَسبَغَ: صَقَرٌ وصِراطٌ وصَخِرَ وأَصبَغَ. والسبب في ذلك أنَّ القاف والطاء والخاء والغين(7) حروفُ استعلاء، والسين حرف مُنسفِل، فكرهوا الخروج من تَسفُّل إلى تَصعُّد، فأبدلوا من السين صادًا ليتجانس الحرفان.

وأمّا الشين(1) فأُبدلت [39أ] من كاف المؤنث في [نحو] «ضَربتُكِ»، فقالوا: ضَرَبتُشِ. ومنه

---

(1) شرح الشافية 3: 199 - 203 و230 - 233. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن إبدال أبي الطيب أن العرب يبدلون الميم باء في ما اسمك؟ فقط، فيقولون: بااسمك؟ وعن المحتسب 1: 280: قراءة الأعمش: «فشَرِّذْ بِهِم»... مجهوران متقاربان.

(2) سر الصناعة 1: 210 - 214 والإبدال 2: 154 - 172.

(3) ف: «الشّدّة ومشدود فقالوا السدّة ومسدود» . والتصويب من المبدع وسر الصناعة 1: 210 والإبدال 2: 164.

(4) كذا. وهو لسحيم عبد بني الحسحاس. ديوانه ص26 وسر الصناعة 1: 214 والمحكم واللسان والتاج (عسق).

(5) في اللسان والتاج (عسق) أن هذا الادعاء فيه نظر.

(6) سر الصناعة 1: 220 وشرح الشافية 3: 230 والإبدال 2: 172 - 196 وشرح المفصل 10: 51.

(7) م: والعين.

قوله:(٢)

فعَيناشِ عَيناها، وجِيدُشِ جِيدُها خَلا أنَّ عَظمَ السّاقِ مِنشِ، دَقِيقُ(٣)

وأبدلت(٤) من الجيم في مُدْمَج فقالوا: مُدْمَشٌ. وذلك في الشعر ضرورة. قال:(٥)

* إِذْ ذاكَ، إِذ حَبلُ الوِصالِ مُدْمَشُ *

يريد: مُدْمَجُ.

وقالوا: جُعشُوشٌ وجُعسُوسٌ، أي: صغير ذليل. والأصل السينُ بدليل قولهم في الجمع: جَعاسِيسُ. فلا يأتون بالشين.

وأمّا الزاي(٦) فأُبدلت من الصاد، إذا كان بعدها قاف أو دال.(٧) فقالوا في مَصْدَق ومَصدُوقة: مَزْدَقٌ ومَزدُوقةٌ. وإنّما تَفعَلُ ذلك كَلْبٌ. قال:(٨)

يَزِيدُ، زادَ اللهُ في خَيراتِهِ، حامِي نِزارٍ، عِندَ مَزدُوقاتِهِ

وقال الآخر:(٩)

ودَعْ ذا الهَوَى قَبلَ القِلَى، تَركُ ذِي الهَوَى، مَتِينَ القُوَى، خَيرٌ مِنَ الصَّرْمِ مَزدَرا

وأمّا العين(١٠) فأُبدلت من همزة «أَنْ» فقالوا: عَنْ. قال الشاعر:(١١)

أَعَن تَوَسَّمتَ، مِن خَرقاءَ، مَنزِلةً ماءُ الصَّبابةِ، مِن عَينَيكَ، مَسجُومُ؟

---

(١) شرح الشافية ٣: ١٩٩ وسر الصناعة ١: ٢١٥ - ٢١٧ والإبدال ٢: ٢٣٠ - ٢٣٢ و١: ٢٢٦ - ٢٢٩.

(٢) مجنون ليلى يخاطب ظبية. ديوانه ص٢٠٧ وسر الصناعة ١: ٢١٦ والكامل ص٨٥٩ وذيل الأمالي ص٦٤ والإبدال ٢: ٢٣١ والخزانة ٤: ٥٩٥ - ٥٩٧ الجمهرة ١: ٥ والتمام ص٣٧ وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن أمالي ثعلب: «أنشدني ابن الأعرابي... المكسورة لا غير». انظر مجالس ثعلب ص١١٦ وابن عصفور والتصريف ص٢٦٥.

(٣) م: رقيق.

(٤) سقط من م حتى قوله «وقالوا جعشوش». وانظر الإبدال ١: ٢٢٦ - ٢٢٩ و٢: ١٦٠.

(٥) سر الصناعة ١: ٢١٥ وضرائر الشعر ص٢٣٢ والأشموني ٤: ٣٣٥ و اللسان (دمج). والمدمج: المحكم الفتل والشدّ.

(٦) الإبدال ٢: ١٢٢ - ١٣٣ وسر الصناعة ١: ٢٠٨ والمفصل ٢: ٢٦٧ وشرحه ١٠: ٥٢ - ٥٤ وشرح الشافية ٣: ٢٣١ - ٢٣٢.

(٧) سقط من م وسر الصناعة.

(٨) سر الصناعة ١: ٢٠٨ والمقرب ٢: ١٨١ واللسان (صدق) والتاج (زدق). والمزدوقات: المصدوقات، جمع مصدوقة. وهي الصدق.

(٩) سر الصناعة ١: ٢٠٨ وأمالي ابن الحاجب ١: ٣١٢ والمفصل ٢: ٢٩٧ وشرحه ١٠: ٥٢ واللسان والتاج (صدر). وفي النسختين «ترك ذا الهوى... من الصرم مزدقا». والتصويب من سر الصناعة. والقلى: البغض. والصرم: القطيعة.

(١٠) سر الصناعة ١: ٢٣٤ - ٢٤٦ والإبدال ٢: ٥٥٢ - ٥٥٦.

(١١) ذو الرمة. ديوانه ص ٥٦٧ وسر الصناعة ١: ٢٣٤ والخصائص ٢: ١١١ ومجالس ثعلب ص١٠١ والخزانة ٤: ٤٩٥ وشرح شواهد الشافية ص٤٢٧. وسقط «الشاعر» من م وروي فيها: «منسجم». وتوسمت: تخيلت وتفرست. وخرقاء: اسم امرأة. والصبابة: العشق. والمسجوم: المصبوب.

يريد: أأَن [توسَّمتَ]؟[1] وقال آخَر:[2]

أعَن تَغَنَّتْ، علَى ساقٍ، مُطَوَّقةٌ   وَرقاءُ، تَدعُو هَدِيلًا فَوقَ أعوادِ؟

[يريد: أأَنْ تَغنَّتْ]؟[3]

وقد أُبدلت من همزة «أنَّ»، فقالوا: يُعجِبُني عَنَّ عَبدَاللهِ قائمٌ، [يريدون: «أنَّ عبدَاللهِ قائمٌ].[4]
وأُبدلت من الهمزة في «مُؤتلِي»، فقالوا: «مُعتلي». قال الشاعر:[5]

فنَحنُ مَنَعْنا، يَومَ حَرْسٍ، نِساءَكُم   غَداةَ دَعانا عامِرٌ، غَيرَ مُعتَلِي[6]

يُريدُ: غيرَ مُؤتلي.

وأُبدلت الفاء من الثاء[7] في «ثُمَّ» و«جَدَثٍ».[8] فقالوا: قامَ زيدٌ فُمَّ عَمرٌو. والأصل الثاء لأنَّ «ثُمَّ» أكثر استعمالًا من «فُمَّ». وقالوا: «جَدَفٌ» في جَدَث. والأصل الثاء لقولهم في الجمع: أَجداث، ولم يقولوا: أجداف.[9]

وأُبدلت الكاف[10] من تاء ضمير المخاطب في «فَعلْتَ» فقالوا: فَعَلْكَ. وأُنشِدَ سُحيمٌ قصيدةً فقال: أَحسنْكَ واللهِ، يريد: أَحسنتَ واللهِ. وأنشد أبو الحسن لبعضهم:[11]

يا بنَ الزُّبَيرِ، طالَما عَصَيكا   وطالَما عَنَّيتَنا، إِلَيكا

لَنَضرِبَنْ، بِسَيفِنا، قَفَيكا

والسبب في أنْ لم يذكر سيبويه – رحمه الله[1]– هذه الحروفَ السبعة في حروف البدل

---

(١) من م.
(٢) ابن هرمة. ديوانه ص١٠٥ والخصائص ٢: ١١ وسر الصناعة ١: ٢٣٥ ومجالس ثعلب ص١٠١ والخزانة ٤: ٤٩٥. والمطوقة: الحمامة. والهديل: ذكر الحمام.
(٣) من م.
(٤) من م.
(٥) طفيل الغنوي. ديوانه ص٣٧ وسر الصناعة ١: ٢٤٠ والأمالي ٢: ٧٩ والإبدال ٢: ٥٥٤. والمؤتلي: المقصر.
(٦) في النسختين. «جرس». وفي حاشية ف: «صوابه حرس بالحاء المهملة وهو ماء لبني عقيل. وقيل جبل في بلاد عامر بن صعصعة. وبالحاء ذكره أبو عبيد البكري في معجم ما استعجم والحازمي في ما اتفق وافترق مسماه».
(٧) سر الصناعة ١: ٢٥٠ – ٢٥٢ وشرح الشافية ٣: ٢٠١ والإبدال ١: ١٨١ – ٢٠٠. م: التاء.
(٨) الجدث: القبر.
(٩) هذا قول ابن جني في المحتسب وسر الصناعة. وخالفه أو الطيب في الإبدال ١: ١٩٢.
(١٠) سر الصناعة ١: ٢٨١ والإبدال ١: ١٤٠ – ١٤٢.
(١١) الراجز من حمير. النوادر ص١٠٥ وسر الصناعة ١: ٢٨١ وشرح الشافية ٣: ٢٠٢ وشرح شواهده ص٤٢٥ – ٤٢٧ والعيني ٢: ٢٥٧ والأشموني ١: ٢٦٧ و٤: ٢٨٣ والمغني ص١٦٤ وشرح أبياته ٣: ٣٤٧ والجنى الداني ص٤٦٨ والمقرب ٢: ١٨٣ والإبدال ١: ١٤١ وأمالي الزجاجي ص٢٣٦ والخزانة ٢: ٢٥٧. وقفيكا: أصله قفاكا، قلبت فيه الألف ياء. وروي «عنَّيكنا» بدل: عنَّيتنا.

أنها تنقسم قسمين: قسمٌ: الإِبدالُ فيه[2] مرادٌ[3] به تقريبُ الحرف من غيره، فبابه أن يُذكر في البدل الذي يكون بسبب الإِدغام لأنه يشبهه. وهو إِبدال الصاد من السين، إِذا كان بعدها طاء أو خاء أو غين أو قاف. وقد تقدَّم تبيين ذلك. وقسم: الإِبدال فيه قليلٌ جدًّا أو في لغة بعض العرب، فلم يعتبره. وهو ما بقي من سبعة الأحرف. فأمّا الكاف والسين والشين والفاء فإِبدالها قليل جدًّا. وأمّا العين فإِبدالها من الهمزة قليل، ولا يفعل ذلك إِلَّا بنو تميم.[4] وكذلك إبدال الزاي من الصاد إِنّما تفعله كَلْبٌ.[5]

---

(١) الجملة الاعتراضية ليست في م.

(٢) في النسختين: فيها.

(٣) ف: المراد.

(٤) علق عليه أبو حيان في حاشية ف بقوله: «قال أبو الطيب: وقبائل من قيس. وأنشد: أعن توسّمتَ... البيتَ. قال: ورَوَوا بيت الشماخ:

نُبِّئْتُ أنّ رُبَيعًا عَن رَعَى إبلًا ... يُهدِي إليَّ خَناهُ ثانيَ الجِيدِ

يريد: أن رعى إبلًا». وانظر ص٢٦٧ من ابن عصفور والتعريف.

(٥) في حاشية ف بخط أبي حيان: بلغت المقابلة.

القَلْبُ وَالحَذْفُ وَالنَّقْلُ

بَابٌ[1]
القَلْبِ وَالحَذْفِ وَالنَّقْلِ

وإنما أَفردتُ لذلك بابًا واحدًا، لأنَّ جميع ذلك إنما يُتَصوَّر باطّراد في حروف العلَّة. فإنْ جاء شيء من الحذف أو القلب، في غير حروف العلّة، أو في حروف العلّة في خلافِ ما يتضمَّنه هذا الباب، فيُحفَظ ولا يُقاس عليه. وسيُذكر من ذلك شيء عند الفراغ من هذا الباب.

فحُروف العلَّة هي الواو والياء والألف. وهذه الحروف تكون أُصولًا وزوائد، فليُقدَّمِ الآن الكلامُ على الأصول. وقد بُيِّنَ، فيما تَقدَّم،[2] أنّ الألف لا تكون أَصلًا بنفسها، بل تكون منقلبةً عن ياء أو واو. فعلى هذا لا يخلو أَن تقع الياء والواو فاءينِ أو عَينينِ أو لامينِ.

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٣٥٥ - ٣٩٢ وشرح الشافية ٣: ٦٦ - ١٩٦ والمفصل ٢: ٢٦٨ - ٢٨٧ وشرحه ١٠: ٥٤ - ١٢٠.

(٢) في الورقة ٢٧.

[المعتلّ الفاء]

فإن وقعت الواو فاءً فلا يخلو من أن تقع فاء في فعل على وزن «فَعَلَ»، أو «فَعِلَ»، أو «فَعُلَ»، أو لا تقَع.

فإن وقعت فاءً في فعل على وزن «فَعَل» فإنها تُحذَف في المضارع.[1] فتقول في مضارع «وَعَدَ»: يَعِدُ، وفي مضارع «وَزَنَ»: يَزِنُ. وإنّما حُذفتِ الواو لوقوعها بين ياءٍ وكسرة، وهما ثقيلتان. فلمّا انضاف ذلك إلى ثِقَل الواو وَجب الحذف. وحَذفوا مع الهمزة والنون والتاء، فقالوا: تَعِدُ وأَعِدُ ونَعِدُ، حملًا[2] على الياء، كما أنهم قالوا: أُكرِمُ، وأصله «أُؤَكْرِمُ» فحذفوا الهمزة الثانية استثقالًا لاجتماع الهمزتين، ثم حملوا يُكرِمُ وتُكرِمُ ونُكرِمُ على «أُكرِمُ».

فإن قيل: فلأيّ شيء حُذفتِ الواو في «يَضَعُ» مضارع «وَضَعَ»، ولم تقعْ [٣٩ب] بين ياءٍ وكسرة؟ فالجواب أنها في الأصل وقعتْ بين ياء وكسرة، لأنَّ الأصل «يَوْضِعُ». لكن فُتحتِ العينُ[3] لأجل حرف الحلق. ولولا ذلك لم يجئ مضارع «فَعَلَ» على «يَفعَلُ» بفتح العين. فلمّا كان الفتحُ عارضًا لم يُعتدَّ به، وحُذفتِ الواو رَعيًا للأصل.

فإن قيل: لو كان وقوع الواو بين ياء وكسرة يُوجِب حذف الواو لوجب حذفُها في «يُوعِدُ» مضارع «أوعَدَ»: فالجواب[4] أنَّ الأصل في يُوعِدُ: «يُؤَوْعِدُ».[5] فالواو إنما[6] وقعت في التقدير بين همزة وكسرة، فثَبَتتْ لذلك، ولم يُلتفَت إلى ما اللفظ الآنَ عليه، كما لم يُلتفَت إلى اللفظ في «يَضَعُ».

---

(١) المنصف ١: ١٨٤ و١٨٨.

(٢) المنصف ١: ١٩١ - ١٩٢.

(٣) أي: عين الفعل وهي الضاد.

(٤) المنصف ١: ١٩٤.

(٥) م: يؤعد.

(٦) م: قالوا وإنما.

فإن قيل: فلأيّ شيء التزموا[1] في مضارع «فَعَلَ» الذي فاؤه واو «يَفعِل» بكسر العين، وقد كان نظيره من الصحيح يجوز فيه «يَفعُل» و«يَفعِل»، بضمّ العين وكسرها؟ فالجواب[2] أنهم التزموا «يَفعِل» لأنه يؤدّي إلى حذف الواو، فيَخِفُّ اللفظ.

فإن قيل: لو ضمّوا العين في «يَفْعلُ»، فقالوا «يَوعُدُ»، لوجب حذفُ الواو لوقوعها بين ياء[3] وضمّة، وهما ثقيلان؛ ألا ترى أنهم لمّا شَذُّوا من ذلك في حرف واحد، فجاؤوا به على «يَفعُلُ»، حذفوا الواو فقالوا: وَجَدَ يَجُدُ؟[4] قال الشاعر:[5]

لَو شِئتِ قَد نَقَعَ الفُؤادُ بِشَربةٍ ... تَدَعُ الصَّوادِيَ لا يَجُدْنَ غَليلا

فالجواب أنَّ وقوع الواو بين ياء وضمّة لا يُوجِبُ الحذف، بدليل قولهم في مضارع «وَطُؤَ» و«وَضُؤَ»: يَوطُؤ ويَوضُؤ،[6] فلا يحذفون. فأما حذفُهم في «يَجُدُ» فلأنَّ «يَجُدُ» شاذٌ، فالضمُّ فيه عارض،[7] فحُذفَت فيه[8] الواو، كما حُذفتْ في «يَضَعُ».

فإن قال قائل: فلعلّ[9] الواو في «يَجُدُ» حُذفت للثقل، ولم تُحذف في «يَوضُؤ» و«يَوطُؤ» مضارع «وَطُؤ» و«وَضُؤ» لأنهم التزموا في مضارع «فَعُلَ» طريقةً واحدةً؛[10] ألا ترى أنه إنما يجيء على «يَفعُلُ» بضمّ العين خاصّةً؟ فكرهوا الحذفَ لئلّا يَتغيَّر المضارِع عن أصله، كما التُزِمَ الضمُّ في غير المضارع لذلك. فالجواب أنَّ الحذف ليس بمُغيِّر لمضارع «فَعُلَ» عن أَصله.

ألا ترى أنك إذا خفّفتَ «يَوضُؤ»، ثم أَدخلت الجازم، حذفتَ الواو للجزم في[11] أحد الوجهين، على حدّ قوله:[12]

[جَرِيءٍ مَتَى يُظلَمْ يُعاقِبْ بِظُلمِهِ ... سَرِيعًا] وإِلّا يُبْدَ بالظُّلمِ يَظلِمِ

فخفَّف همزة «يُبدأ»، ثمّ أجراها مُجرى حروف العلّة، فحذفها للجازم. فكما أنَّ هذا القدر غير مُعتدٍّ به، فكذلك حذفُ الواو في مثل «يَوضُؤ» و«يَوطُؤ» لا يكون تغييرًا. فدلَّ ذلك على أنَّ الواو

---

(١) ف: ألزموا.
(٢) المنصف ١: ١٨٥ - ١٨٦.
(٣) م: واو.
(٤) م: يجِد.
(٥) تقدم في ص١٢٢. م: لا يجِدنَ.
(٦) م: يوضؤ ويوطؤ.
(٧) المنصف ١: ١٨٧.
(٨) م: منه.
(٩) ف: لعل.
(١٠) هذا مذهب المازني وابن جني. انظر المنصف ١: ٢٠٩ - ٢١٠.
(١١) سقط من م حتى قوله «فحذفها للجازم».
(١٢) زهير بن أبي سلمى. انظر ما تقدم في ص٢٥٢.

لا تُستثقل بين الياء والضمَّة، وأنها إنما حُذفت في «يَجُدُ» لِما ذكرناه.

وإنما لم يكن ثقل الواو بين الياء والضمَّة كثقلها بين الياء والكسرة، لأن الكسرة والياء مُنافِرتان للواو - ولذلك إذا اجتمعت الواو والياء وسَبقت إحداهما بالسُكون قُلبت الواو ياءً وصُيِّرَ اللفظُ بهما واحدًا - فإذا وقعت الواو بينهما كانت واقعةً بين شيئين ينافرانها، وإذا وقعت بين ياء وضمَّة كانت واقعة بين مُجانس ومُنافر. فلذلك كان وقوعها بين ياء وضمَّة أخفَّ من وقوعها بين ياء وكسرة.

فإذا رددتَ الفعل إلى ما لم يُسمَّ فاعله لم تَحذفِ الواو، فقلتَ: يُوعَد.[1] فإن قيل: ولمَ لمْ تحذف الواو، وأنتم تزعمون أنَّ الفعل المبنيّ للمفعول مغيَّر من فِعل الفاعل، ولذلك لم تُدغم العرب الواو في الياء في «بُويعَ» و«سُويِرَ» وأمثالهما،[2] لأنَّ الأصل «بايعَ» و«سايَرَ». فكذلك كان يَنبغي أن يقال «يُعَدُ» و«يُزَنُ»، لأنَّ الأصل «يَعِدُ» و«يَزِنُ»؟ فالجواب أنَّ كلَّ فعلٍ مضارعٍ ثلاثيّ مبنيّ للمفعول يأتي أبدًا على وزن «يُفعَلُ»، بضمّ حرف المضارعة وفتح العين، ولا يَنكسر ذلك في شيء منه، فأشبهَ مضارعَ «فَعُلَ» في أنه يُلزَمُ [فيه][3] طريقةٌ واحدة.

ألا ترى أنَّ مضارع «فَعُلَ» إنما يأتي أبدًا على «يَفعُلُ»، بفتح حرف المضارعة وضمّ العين. فحُمل[4] عليه لذلك. وأيضًا فإنّ العرب قد تَعتدُّ بالعارض، ولا تلفت إلى الأصل، فيكون قول العرب «يُوعَدُ» من قبيل الاعتداد بالعارض، فلذلك لم يُحمل على فِعل الفاعل. ويكون «سُويِرَ» من قبيل ترك الاعتداد بالعارض، فلذلك حُمل على «سايَرَ»، فلم تُحذف[5] الواو منه[6] كما لم تُحذف من مضارع[7] «فَعُلَ».

ويأتي مصدر «فَعَلَ» الذي فاؤه واو أبدًا[8] على وزن «فِعْلَة»، أو «فَعْل» في الغالب،[9] نحو: وَعْد [٤٠أ] ووِعْدَة، ووَزْن ووِزْنة. وقد[10] يأتي على خلاف هذين البناءَين، ممّا يَرِد عليه الصحيح، نحو: وَرَدَ الماءَ وُرودًا.

---

(١) المنصف ١: ٢١٠.
(٢) م: وأمثالها.
(٣) من م.
(٤) سقط من م حتى قوله «على ساير».
(٥) م: فلم يحذف.
(٦) أي: من يُوعد.
(٧) يريد: من يوضؤ ويوطؤ.
(٨) كذا. وهو يخالف ما سيذكره بعد.
(٩) سقط «في الغالب» من م.
(١٠) سقط من م حتى قوله «ورودًا».

فأما «فَعْلٌ» فلم تُحذف الواو منه لخِفَّة الفتحة. وأما «فِعْلَةٌ» فحُذفت الواو منه لثقل الكسرة في الواو، مع أنّ المصدر لفعل قد[1] حُذفت منه الواو، فقالوا في «وِعْدة»: عِدة، فألقوا كسرة الواو على ما بعدها وحذفوها.

فإن قيل: وهلّا حذفوا الواو بكسرتها. فالجواب أنهم لو فعلوا ذلك لاحتاجوا إلى تكلُّفِ وصلٍ، لأنَّ ما بعد الواو ساكن. ولزمت التاء لأنها جُعلت كالعوض من الواو.

فإن قيل: ولأيّ شيء التُزِمَ في المصدر هذان البناءان، وقد كان الصحيح يجيء على غير ذلك من الأبنية؟ فالجواب أنهم التزموهما لخفَّتهما؛ ألا ترى أنَ «فَعْلًا» على ثلاثة أحرف، وهو أخفُّ أبنية الأسماء الثلاثيّة،[2] وأكثرها وُجودًا؟ وأمّا «فِعْلَةٌ» فلأنه يؤدّي إلى حذف الواو، وهو حرف مستثقَل، كما أنهم التزموا في المضارع «يَفْعِل» بكسر العين، لأنه يؤدّي إلى التخفيف. ولو جاء على غير ذلك، من الأوزان التي يجيء عليها مصدرُ الفعل الثلاثيّ الصحيح،[3] لم يكن في خفّة ذلك.

وإن[4] وقعت [الواو فاء][5] في فِعل على وزن[6] «فَعِلَ» بكسر العين فإنَّ مضارعه يجيء على قياسه من الصحيح، وهو «يَفعَلُ»، ولا تُحذف الواو لأنها لم تقع بين ياء وكسرة، نحو: وَجِلَ يَوجَلُ.

فإن قيل: فلأيّ شيء لم يجيئوا بمضارعه على «يَفعِلُ» بكسر العين، فيكونَ ذلك سببًا للتخفيف بحذف الواو؟ فالجواب أنهم لو فعلوا ذلك لخرجوا عن قياس مضارع «فَعِلَ»؛ ألا ترى أنه لا يجيء على «يَفعِلُ» إلّا شاذًّا، نحو: حَسِبَ يَحسِبُ؟ وليس كذلك «فَعَلَ»، لأنَّ «يَفعِل» مَقيسٌ فيه.

ومن العرب من يقلب هذه الواو طلبًا للتخفيف، فيقول:[7] يا جَلُ وياحَلُ.[8] وأيضًا فإنه أراد أن يُغيّر الواو في مضارع «فَعِلَ»، كما غيّرَها في مضارع «فَعَلَ»، فأبدل منها أخفَّ حروف العلّة، وهو الألف.

---

(١) م: «مع أن المصدر قد». وانظر المنصف ١: ١٩٥.

(٢) م: أبنية الثلاثة.

(٣) سقط من م.

(٤) ف: فإن.

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) المنصف ١: ٢٠١ - ٢٠٢.

(٧) المنصف ١: ٢٠٢ - ٢٠٣.

(٨) ياحل: مضارع وجِل أي: وقع في طين يضطرب فيه. م: ويوجل.

ومنهم من يُبدل الواو ياءً، فيقول:[1] يَيجَلُ ويَيحَلُ. وذلك أنه قد اجتمع له واو وياء، وإحداهما ساكنة، فأشبه «يَوجَلُ» وبابُه لذلك طَيًّا مصدر «طَويتُ». فكما قَلب الواو ياءً في طيّ، وأصله «طَوْيٌ»، فكذلك[2] فعل في «يَوجَلُ». ثمّ حمل «تَفعَلُ» و«نَفعَلُ» و«أَفعَلُ» على «يَفعَلُ».

ومنهم من أراد أن يجعل قلب الواو لمُوجِب[3] على كلّ حال، فاستعمل لغة من يكسر حرف المضارعة من «فَعِلَ» فيقول «تِعْلَمُ»،[4] فقال: تِيجَلُ ونِيجَلُ [وإيجَلُ][5] ويِيجَلُ، فكَسرَ حرفَ المضارعة إذا كان ياء استثقالاً للفتحة[6] في الياء، فجاءت الواو بعد كسرة فقُلبتْ ياء.

فإن قيل: فإنهم لا يقولون «يِعلَمُ»، فيكسرون[7] حرف المضارعة إذا كان ياء، استثقالاً للكسرة في الياء. فالجواب أنهم احتملوا هذا القَدْر من الثقل، لأنه يؤدّي إلى التخفيف بقلب[8] الواو ياء.

إلّا أن يكون[9] مضاعفًا فإنه لا تُغيّر[10] الواو فيه، نحو: وَدِدْتُ أَوَدُّ. ولا تقول «آدُّ» ولا «أَيَدُّ» ولا «إِيَدُّ»، لقوّة الواو بالحركة.

وقد شذّت ألفاظ، فجاء المضارع منها على[11] «يَفعِل»، فحُذفَت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة. وهي: وَرِث يَرِثُ ووَرِيَ الزَّنْدُ يَرِي و وَفِقَ يَفِقُ ووَغِمَ يَغِمُ[12] ووَمِقَ يَمِقُ و وَثِقَ يَثِقُ ووَحِرَ صَدرُه يَحِرُ و وَغِرَ يَغِرُ[13] و وعِمَ يَعِمُ و وَسِع يَسَعُ و وَطِئَ يَطَأُ.[14]

(١) المنصف ١: ٢٠٢ - ٢٠٣.
(٢) م: كذلك.
(٣) م: بالموجت.
(٤) م: «يعلم» وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن شرح الثمانيني لتصريف ابن جني اختلاف العرب في كسر حرف المضارعة. انظر ٢٦٧ - ٢٦٨ من ابن عصفور والتصريف.
(٥) من م.
(٦) سقط «إذا كان... في الياء» من م.ف: للضمة.
(٧) كذا، بإثبات النون. وهو جائز مرجوح. انظر شرح القصائد العشر ص ٢٧٣.
(٨) ف: لقلب.
(٩) يريد: مضارع «فَعِلَ يَفعَل» الذي فاؤه واو.
(١٠) م: لا يغير.
(١١) المنصف ١: ٢٠٧.
(١٢) وغم: حقد.
(١٣) وغر صدره: امتلأ غيظًا.
(١٤) وزاد في المنصف: ورم يرم ووله يله.

فإن قيل: وما الدليل على أنَّ يَسَعُ ويَطَأُ: «يَفعِلُ» بكسر العين؟ وهلّا وُقف فيهما مع الظاهر وهو «يَفعَلُ» لأن العين مفتوحة، وأيضًا فإن قياس مضارع «فَعِلَ»: «يَفعَلُ»، فما الذي دعا إلى جعل «يَسَعُ» و«يَطَأُ» شاذَّين؟ فالجواب[1] أنَّ الذي حمل على ذلك إنما هو حذف الواو، إذ لو كانا «يَفعَلُ» لكانا[2] «يَوطَأُ» و«يَوسَعُ». فدلّ حذفُ الواو على أنهما في الأصل «يَوطِئُ» و«يَوسِعُ»، فحُذفتِ الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، ثم فُتحتِ العين لأجل حرف الحلق، ولم يُعتدَّ بالفتح لأنه عارض.

وإنما كان الشاذُّ من «فَعِلَ يَفعِلُ» فيما فاؤه واو أكثرَ من الشاذِّ منه في الصحيح، لأنَّه شذوذ يؤدّي إلى تخفيف اللفظ بالحذف.

وزعم الفرّاءُ أنَّ موجِبَ الحذف إنما هو التَّعدِّي[3] نحو: يَعِدُ ويَزِن، وموجبَ الإثبات إنما هو عدمُ التعدّي نحو: يَوجَلُ ويَوحَلُ.[4]

وهذا [٤٠ب] الذي ذهب إليه فاسدٌ،[5] لأنه خارج عن القياس؛ ألا ترى أنَّ الحذف إنما القياس فيه أن يكون لأجل الثقل؟ وأيضًا فإنهم قالوا: وَأَلَ زيدٌ ممّا كان يَحذرُه يَئِلُ و وَبَلَ المطرُ يَبِلُ و وَقَدَتِ النّارُ تَقِدُ ووَحِرَ صدرُه يَحِرُ ووَغِرَ يَغِرُ. فحذفوا الواو في جميع ذلك، وإن كان غيرَ متعدّ، لمّا وقعت بين ياء وكسرة.[6]

وإن وقعت [الواو فاء][7] في فِعل على وزن «فَعُلَ» فإن مضارِعه لا تحذف[8] منه الواو، نحو:[9] يَوضُؤ ويَوطُؤ، لِما ذكرنا[10] من أنَّ الواو بين الياء والضَّمَّة أَخفُّ منها بينَ الياء والكسرة.

وما عدا ذلك، مما تقع الواو فيه فاء، من اسم أو فعل على ثلاثة أحرف أو أزيد، فإنها لا تُقلب ولا تُحذف، إلَّا ان تَقَع:

ساكنةً بعد كسرةٍ، فإنها تُقلب ياء، نحو: ميزان ومِيعاد. الأصل فيهما «مِوْزان» و«مِوْعاد»، لأنهما من الوزن والوعد، فقلبت الواو ياء لسكونها، وانكسار ما قبلها.

(١) المنصف ١: ٢٠٧ - ٢٠٨.
(٢) ف: لكان.
(٣) المنصف ١: ١٨٨.
(٤) م: يوجِل ويوجَل.
(٥) المبرد هو الذي تصدى للفراء. انظر الكامل ص٧٨ والمنصف ١: ١١٨.
(٦) في م تقديم وتأخير وتصرُّف.
(٧) زيادة يقتضيها السياق.
(٨) م: لا يحذف.
(٩) المنصف ١: ٢٠٩.
(١٠) في ص ٢٨١ - ٢٨٢.

أو ساكنةً بعد فتحة في مضارع[١] «افتعَلَ»، فإنها تُقلب أَلفًا نحو: يا تَعِدُ. أصله «يَوْتَعِد»، لأنه من الوعد، فقلبت الواو ألفًا لأنها تُقلب ياءً بعد الكسرة في ايتَعَدَ، وتَثبتُ بعد الضّمة[٢] في مُوتَعِد. فَلمّا كانت بعد الكسرةِ والضمَّةِ على حَسَبهما[٣] كانت بعد الفتحة على حسَبها، فقُلبت ألفًا بالحمل.

* * *

وأمّا الياءُ إِذا وقعت[٤] فاء فلا تُقلب، إِلّا أن تقع ساكنةً بعد ضمَّة فإنها تقلب واوًا، نحو: مُوقِن. أصله «مُيْقِنٌ»، لأنه من اليقين، فقُلبتْ واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها. أو تقعَ ساكنةً بعد فتحة في مضارع «افتعَلَ» نحو: يا تَئِسُ، من اليأس. أصله «يَيْتَئِسُ»، فقُلبت الياءُ[٥] ألفًا، للعلَّة التي قلبت الواو في «ياتَعِدُ» ألفًا. أعني: الحملَ على: ايتأسَ ومُوتَئس.[٦]

ولا تُحذف أصلًا إِلّا في لفظتين شَذّتا وهما: يَبِسُ[٧] ويَئِسُ، في مضارع يَبِسَ ويَئِسَ. وأصلهما «يَيبِسُ» و«يَيْئِسُ»،[٨] فحُذفت الياء لوقوعها بين ياء وكسرة، كما حذفت الواو من «يَعِدُ»، تشبيهًا بها في أنهما حرفا علّة، وقد وقعا بين ياء وكسرةٍ[٩]. وإِنّما لم تحذف الياء باطّراد، إِذا وقعت بين ياء وكسرة، لأنها أخفُّ من الواو.

وكذلك جاء المصدر على قياسه من الصحيح، فجاء على «فُعْلٍ» نحو: يُنْع،[١٠] وعلى «فُعال» نحو: يُعار،[١١] وعلى[١٢] «فُعُول» نحو: يُنُوع.[١٣]

---

(١) المنصف ١: ٢٠٥ - ٢٠٦.
(٢) م: الواو.
(٣) م: حسبها.
(٤) المنصف ١: ١٩٥.
(٥) ف: «الواو». وقيل أيضًا: يَيِسَ يايَسُ. فقلبت الياء ألفًا.
(٦) م: مؤتئس.
(٧) المنصف ١: ١٩٦. وقيل أيضًا: يَيبِسُ.
(٨) م: ييس.
(٩) سقط «في أنهما... وكسرة» من م.
(١٠) الينع: إدراك الثمر وحينونة قطافه.
(١١) اليعار: صوت الغنم والمعز.
(١٢) سقط من م.
(١٣) في حاشية ف بخط أبي حيان: بلغت المقابلة.

[المعتل العين]

فإن وقعتِ الواو والياء عينين فلا يخلو من أن يكونا عينين، في كلمة على ثلاثة أحرف، أو على أزيدَ. فإن كانت الكلمة على ثلاثة أحرف فلا يخلو أن تكون اسمًا أو فعلًا. فإن كانت الكلمة فِعلًا فإنّ الفعل لا يخلو من أن يكون مبنيًّا للفاعل، أو مبنيًّا للمفعول.

فإن كان مبنيًّا للفاعل[1] فإنّ الفعل من ذوات الواو يكون على «فَعَلَ» و«فَعِلَ» و«فَعُلَ»، بضمّ العين وفتحها وكسرها. فـ«فَعَلَ»: قامَ، و«فَعُلَ»: طالَ، و«فَعِلَ»: خافَ. ومن ذوات الياء على «فَعَلَ» و«فَعِلَ»، بفتح العين وكسرها. ولا يجوز الضمُّ استثقالًا له في الياء. فـ«فَعَلَ»: باعَ، و«فَعِلَ»: كادَ.

فإن قيل: فلأيّ شيء اعتلّت هذه الأفعال؟ وهلّا بقيت على أُصولها، فكنتَ تقول «قَوَمَ» و«طَوُلَ» و«خَوِفَ» و«بَيَعَ» و«كَيِدَ». فالجواب أن «فَعُلَ» و«فَعِلَ» قُلِبت فيهما الواو والياء استثقالًا للضَّمَّةِ في الواو، والكسرةِ في الواو والياء، فقُلبت الواو والياء إلى أخفّ حروف العلّة وهو الألف، ولتكون العَينات من جنس حركة الفاء وتابعةً لها. وأمّا «فَعَلَ» فقُلبت الواو والياء فيها[2] ألفًا لاستثقال حرف العلّة، مع استثقال اجتماع المِثلَين – أعني: فتحةَ الفاء وفتحة العين – فقالوا في «قوَمَ» و«بيَعَ»: قامَ وباعَ، فقلبوا الواو والياء ألفًا لخفَّة الألف، ولتكون العين حرفًا[3] من جنس حركة الفاء.

هذا حكم هذه الأفعال، إذا أُسندت إلى ضمير غَيبة، نحو: زيد[4] قامَ وعمرٌو باعَ، أو إلى ظاهر نحو: قامَ زيدٌ وباعَ عمرٌو الطعامَ. إلّا فعلَين شذَّت العرب[5] فيهما – وهما كادَ وزالَ –

(١) المنصف ١: ٢٣٣ – ٢٤٤.

(٢) م: فيهما.

(٣) سقط من م.

(٤) سقط من م.

(٥) المنصف ١: ٢٥٢ – ٢٥٣.

فأعلُّوهما بنقل حركة الكسرة من العين إلى الفاءِ، فقالوا: كِيْدَ ومازِيْلَ. قال:[1]

وكِيدَ ضِباعُ القُفِّ يأكُلْنَ جُثَّتِي   وكِيدَ خِراشٌ، يومَ ذلِكَ، يَيتَمُ

فأجرَوهما على مايُجرَيان عليه، إذا أُسند الفعل إلى ضمير المتكلّم أو المخاطب. وسنبيّن حكم هذه الأفعال، إذا أسنِدت إلى ضمير المتكلّم أو المخاطب:

فإن أُسند الفعل [٤١أ] إلى ضمير متكلّم أو مخاطَب[2] فإنه لا يخلو أن يكون على «فَعِلَ» أو «فَعُلَ» أو «فَعَلَ». فإن كان على «فَعِل» أو «فَعُلَ»، بضمّ العين وكسرها، فإنك تنقل حركة العين إلى الفاء قبلها، وتحذف العين لالتقاء الساكنين، أعني: حرف العلّة مع ما بعده. فتقول: خِفتُ وكِدْتُ وطُلتُ، فتكسر الفاء من «فَعِل»، وتضمُّ الفاء من «فَعُل».

فإن قيل: فلأيّ شيء، لمّا حذفوا العين، نَقلوا حركتها إلى الفاء؟ فالجواب أنهم لمّا اضطُرّوا إلى الحذف كان الأسهل عندهم ألّا يحذفوا الحرف بحركته، وأن يُبقوا الحركة التي كانت في العين، فنقلوها إلى الفاء لذلك. وأيضًا فإنهم أرادوا أن يفرّقوا بين حذف عين الفعل المتصرف،[3] وغير المتصرِّف. فلمّا كانوا لا ينقلون في غير المتصرّف،[4] فيقولون «لَستُ» في «لَيسَ»، نقلوا في المتصرّف.

فإن قيل: ليست[5] عين «ليس» متحرِّكة، فلم يكن فيها ما يُنقل. فالجواب أنَّ أصلها[6] «لَيِسَ» نحو «صَيِدَ» ثم خُفِّفتْ، والتُزم فيها التخفيفُ لثقل الكسرة في الياء.

فإن قيل: وما الدليل على ذلك؟ فالجواب أنه قد ثبَتَ أنها[7] فِعل، والأفعال الثلاثيّة لا تخلو من أن تكون على وزن «فَعَلَ» أو «فَعِلَ» أو «فَعُلَ». فلا بدَّ لها من أن تكون على وزن من هذه الأوزان. وباطلٌ أن تكون مفتوحة العين في الأصل، لأنَّ الفتحة لا تُخفَّف.[8] وباطل أن تكون

---

(١) أبو خراش الهذلي. المنصف ١: ٢٥٢ وشرح المفصل ١٠: ٧٢ عن الأصمعي. م: «خُراش». والقف: ما ارتفع من الأرض وغلظ. وضبطت التاء من «ييتم» بالفتح والضم والكسر في ف. وروي في ديوان الهذليين ٢: ١٤٨ كما يلي:

فتَقعُدُ أو تَرضَى مكاني خَلِيفةً   وكادَ خِراشٌ، يَومَ ذلِكَ، يَيتَمُ

وكذلك رواية شرح أشعار الهذليين، وفيه الرواية التي أثبتها ابن عصفور، مقدمًا لها بالعبارة التالية: قال أبو سعيد: وسمعت من ينشد.

(٢) كذا، بإغفال نون النسوة الغائبات. وانظر ص٢٩٣، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٧.

(٣) المنصف ١: ٢٣٤.

(٤) يعني الجامد. م: غير المنصرف.

(٥) م: أليست.

(٦) المنصف ١: ٢٥٨ - ٢٥٩.

(٧) ف: أنه.

(٨) م: لا تحذف.

مضمومة العين، لأنَّ «فَعُلَ» ممّا عينه ياء لـم يُوجد،[1] فلم يبق إلَّا أن تكون في الأصل مكسورة العين.

فإن كان الفعل على «فَعَلَ» فإنه لا يخلو أن يكون من ذوات الياء أو من ذوات الواو. فإن كان من ذوات الواو حوَّلته إلى «فَعُل»،[2] بضمّ العينِ، ثمّ نقلتَ حركة العين إلى الفاءِ. فتقول: قُلتُ وقُلتَ. وإن كان من ذوات الياءِ حوَّلته إلى «فَعِلَ»،[3] بكسر العين، ثمّ نقلتَ حركة العين إلى الفاء. فتقول: بِعتُ وبِعتَ.

فإن قيل: ولأيّ شيءٍ حوّلتَ «فَعَل» إلى «فَعُلَ» في ذوات الواو، وإلى «فَعِلَ» في ذوات الياءِ؟ فالجواب أنه لو نَقلنا الفتحة من العين إلى الفاء، ولـم تُحوِّلها كسرة ولا ضمَّة، لـم يُدْرَ: هل الفتحة التي في الفاء هي الفتحة الأصليّة التي كانت قبل النقل أو فتحة العين؟ بخلاف «فَعِلَ» و«فَعُلَ»، لأنه إذا انضمَّت الفاء أو انكسرت، بعد أن كانت مفتوحة، عُلم أنَّ الحركة التي في الفاء حركة العين نُقلت. فلذلك حُوِّلت الفتحة إلى غيرها، ليُعلم أنَّ الحركة التي في الفاء هي حركة العين، وحُوِّلت حركة العين[4] في ذوات الواو إلى الضمة وفي ذوات الياء إلى الكسرة، ليحصل بذلك الفرقُ بين ذوات الواو وذوات الياء، لأن الضمَّةَ تدلُّ على الواو لأنها منها، والكسرةَ تدلُّ على الياء لأنها أيضًا منها.

فإن قيل: فما الدليل على أنَّ قال:[5] «فَعَلَ» في الأصل، ثمّ نُقل[6] إلى «فَعُلَ»؟ وهلّا ادُّعي أنه «فَعُلَ» في الأصل. فالجواب[7] أنَّ الذي يدلّ على أنه ليس بـ«فَعُل» في الأصل تَعَدِّيه نحو: قُلتُه - و«فَعُلَ» لا يتعدَّى - ومجيءُ اسم الفاعل منه على «فاعِل» نحو: قائل. واسمُ الفاعل من «فَعُلَ» إنما هو «فَعِيلٌ» نحو: ظريف، ولا يجيء على «فاعِل» إلّا شاذًّا[8] نحو: حَمُضَ فهو حامِضٌ.[9] فأمّا «قام» وأمثالُه، ممّا هو غير متعدّ، فالذي يدلُّ على أنه «فَعَلَ» بفتح العين مجيءُ اسم الفاعل منه على «فاعِل» نحو: قائم.

فإن قيل: وما الدَّليل على أنَّ باعَ: «فَعَلَ» في الأصل؟ وهلّا ادَّعيتُم أنه «فَعِلَ» بكسر العين في

(١) كذا. وقالوا: هَيُؤَ. انظر ص ٣٠٢
(٢) المنصف ١: ٢٣٥ - ٢٣٦.
(٣) المنصف ١: ٢٤٢ - ٢٤٤.
(٤) سقط «وحولت حركة العين» من م.
(٥) م: ذلك.
(٦) م: ونقل.
(٧) المنصف ١: ٢٣٦ - ٢٣٨.
(٨) ف: شاذ.
(٩) في الخصائص ١: ٣٨١ أن هذا من تداخل اللغات.

الأصل، ولم تدّعوا أنَّ هذه الكسرة في «بِعتُ»[1] أُبدلت من الفتحة. فالجواب[2] أنَّ الذي يدلُّ على ذلك أنَّ المضارع «يَفعِلُ» نحو: يَبِيعُ، و«يَفعِلُ» لا يكون مضارعَ «فَعِلَ» إلّا شاذًّا.

وأمّا «خافَ» و«كادَ» فالذي يدلُّ على أَنهما «فَعِلَ» مجيءُ مضارعهما على «يَفعَلُ» بفتح العين، نحو: يَكادُ ويَخافُ.

وأمّا «طالَ»[3] فالذي يدلّ على أنه «فَعُلَ» في الأصل مجيءُ اسم الفاعل منه على «فَعِيل»، فتقول: طَوِيل.

* * *

فأمّا مضارعُ «فَعُلَ» المضمومة العين فعلى «يَفعُلُ» بضمّ العين، على قياس نظيرها من الصحيح. لم يشذَّ من ذلك شيء.

وأمّا «فَعِلَ» المكسورةُ العين فيجيء مضارعها أبدًا على «يَفعَلُ» بفتح العين، نحو: كِدتَ تَكادُ وزِلتَ تَزالُ. ولم يشذَّ من ذلك شيء إلّا لفظتان، وهما: مِتَّ تَمُوتُ ودِمتَ تَدُومُ، فجاء مضارعهما على «يَفعُلُ» بضمّ العين. على أنه يمكن[4] أن يكون هذا من تداخل اللُّغات.[5] وذلك أنهم قد قالوا: مُتُّ [٤١ب] ودُمتَ كـ«عُدتَ»،[6] فيكون «تدوم» و«تموت»[7] مضارعينِ لـ «دُمتَ» و«مُتُّ». ومن قال[8] «مِتُّ» بالكسر و«دِمتَ» لم يستعمل لهما مضارعًا،[9] بل اجتزأ بمضارع «مُتُّ» و«دُمتَ» عنه.

وأمّا «فَعَلَ» من ذوات الياء فمضارعها أبدًا على «يَفعِلُ» بكسر العين، نحو: باعَ يَبِيعُ. ولم يشذَّ من ذلك شيء.

وأمّا «فَعَلَ» من ذوات الواو فمضارعها أبدًا على «يَفعُل» بضمّ العين، نحو: قالَ يَقُولُ. ولم

---

(١) سقط «في بعت» من م.

(٢) المنصف ١: ٢٤٢ – ٢٤٤.

(٣) المنصف ١: ٢٣٨ – ٢٤١. المراد ما كان معناه: امتدّ. أما طاله بمعنى ناله فهو على «فَعَلَ». انظر البحر المحيط ٣: ٢٢٠ – ٢٢١. وكذلك ما كان معناه: غلبه في الطول. واسم الفاعل من هذين: طائل. ولعل منهما قولهم: طائل وطائلة.

(٤) ف: ممكن.

(٥) الخصائص ١: ٣٧٤ – ٣٨١ والمنصف ١: ٢٥٦ – ٢٥٧.

(٦) م: قلت.

(٧) م: يدوم ويموت.

(٨) م: ومن ذلك.

(٩) كذا. وفي الخصائص ١: ٣٨٠ أن مضارعهما هو «تَماتُ وتَدامُ». وانظر اللسان والتاج (دوم) والمنصف ١: ٢٥٦ وأضداد ابن الأنباري ص١٢.

يشذُّ من ذلك شيء إلّا لفظتان، وهما:[1] طاحَ يَطِيحُ وتاهَ يَتِيهُ، في لغة من قال: ما أَطوَحَهُ وما أَتوَهَهُ![2] ولا يمكن أن يكونا[3] على هذا «فَعِلَ»[4] بكسر العين، لأنَّ «فَعِل يَفعِلُ» شاذٌّ من الصحيح والمعتلّ، و«فَعَلَ يَفعِلُ» وإن كان شاذًّا فيما عينُه واو فليس بشاذّ في الصحيح. فحملُهما على ما يكون مَقيسًا في حالٍ أَولَى.

فأمّا من قال «ماأَتيَهَهُ»! فقوله «يَتِيهُ» على القياس. والدليل أيضًا على أنَّ «تاهَ» قد يكون من ذوات الياءِ قولهم:[5] وَقَعَ في التُّوهِ والتِّيه. فقولهم «في التِّيه» دليلٌ على أنه من ذوات الياء، بقاءً مع الظاهر. وكذلك أيضًا «تَيَّهَ» يدلُّ على أنَّ «تاهَ» من ذوات الياء.

فإن قيل: فلعلّ تَيَّهَ: «فَيعَلَ»،[6] وهي[7] من ذوات الواو، والأصل «تَيوَهَ» فقُلبت الواو ياءً وأُدغمت الياء في الياء. فالجواب[8] أنَّ «فَعَّل» أكثرُ من «فَيعَلَ»، فيجبُ أن يُحمل «تَيَّهَ» على «فَعَّل» لذلك. وأيضًا فإنّ «تَيَّه» للتكثير، فينبغي أن يكون على «فَعَّل»، لأنّ «فَعَّلَ» من الأبنية التي وضعتها العربُ للتكثير، نحو: قَطَّعَ وكَسَّرَ.

وأيضًا فإنهم يقولون فيه إذا ردُّوه لِما لم يُسمَّ فاعلُه: تُيِّهَ.[9] ولو كان «فَيعَلَ» لقالوا[10] «تُوْيِهَ» إن كان من ذوات الياء، و«تُوْوِهَ» إن كان من ذوات الواو[11] كـ«بُوْطِرَ». ولم يجز الإدغام كما لم يُدغم مثل «سُوْيِرَ»، لأنَّ الواو مَدَّة. وسيُبيَّن ذلك في بابه، إن شاء الله تعالى.[12]

فإن قيل: فلأيّ شيء قالوا في مضارع «فَعَلَ» من ذوات الواو: «يَفعُلُ»، ومن ذوات الياء: «يَفعِلُ»، وقد كان «فَعَلَ» من الصحيح يجوز في مضارعه «يَفعُلُ» و«يَفعِلُ»، نحو: يَضرِبُ ويَقتُلُ؟ فالجواب عن ذلك شيئان:

---

(1) المنصف ١: ٢٦١ - ٢٦٢.
(2) في م تقديم وتأخير وتصرف.
(3) ف: يكون.
(4) مذهب الخليل أن تاه وطاح هما على «فعِل يفعِل». المنصف ١: ٢٦١ - ٢٦٢.
(5) رواه المازني عن أبي زيد في المنصف ١: ٢٦٥.
(6) المنصف ١: ٢٦٢ - ٢٦٣.
(7) م: وهو.
(8) المنصف ١: ٢٦٣ - ٢٦٤.
(9) وأنشد فيه المازني وابن جني لرؤبة.

* تُيِّهَ في تِيهِ المُتيَّهِينْ *

(10) ف: لقال.
(11) سقط «إن كان من ذوات الياء... الواو» من م.
(12) سقط من م. وانظر الورقة ٤٥.

أحدهما: أنه لمّا حُوّلَ «فَعَلَ» من ذوات الواو إلى «فَعُلَ»[١] جاء مضارعه كمضارعِ «فَعُل»، فالتزموا فيه «يَفعُلُ» بضمّ العين. وأمّا «فَعَلَ» من ذوات الياء فلمّا حُوّلَ إلى «فَعِل» أشبَهَ «فَعُلَ» من ذوات الواو، في أنَّ بناءهما في الأصل «فَعَلَ» مفتوح العين، وأنَّ كلًّا[٢] واحد منهما حُوّلت[٣] حركة عينه الأصلية إلى حركة من جنس العين. فكما التزموا في مضارع «فَعَلَ» من ذوات الواو أن تكون حركة العين من جنسها، كذلك التزموا في مضارع «فَعَلَ» من ذوات الياء أن تكون حركة العين من جنسها.

فإن قيل: فهلّا لمّا حوّلوا «فَعَلَ» من ذوات الياء إلى «فَعِلَ» جعلوا مضارعه «يَفعَلَ» بفتح العين، كمضارع «فَعِلَ»، ثمّ حملوا «فَعَل»[٤] من ذوات الواو على «فَعَل» من ذوات الياء. فالجواب أنَّ «فَعِل» المكسورَ العين قد شذُّوا في مضارعه. فجاء على «يَفعِلُ» نحو: حَسِبَ يَحسِبُ ونَعِمَ يَنعِمُ، وعلى «يَفعُلُ» بضمّ العين نحو: فَضِلَ يَفضُلُ. فإذا فعلوا ذلك فيما عينه مكسورة في الأصل فالأحرَى أن يجيء ذلك فيما عينه في الأصل مفتوحة. وأمّا «فَعُل» فلم يشِذُّوا في شيء من مضارعه. فلذلك لمّا حُوّلتْ «فَعَلَ» إليها التزموا في المضارع «يَفعُل» بضمّ العين.

وأيضًا فإنهم إذا جعلوا مضارع «فَعَلَ»[٥] من ذوات الواو «يَفعُلُ» بضمّ العين لم يُخرجوه عمّا كان يجوز فيه قبل نقله[٦] إلى «فَعُلَ»، لأنَّ «يَفعُلُ» مضارعُ «فَعَلَ» في فصيحِ الكلام. بل يكون قد التُزم فيه أحد البناءين اللذين كانا له في نظيره من الصحيح. ولو جعلتَ مضارع «فَعَلَ» ممّا عينه ياء على «يَفعَلُ» بفتح العين[٧] لكنتَ قد جعلت مضارعه بعد النقل خارجًا عن قياس ما كان عليه قبل النقل.

والآخر:[٨] أنهم أَرادوا التفرقة بين ذوات الواو وذوات الياء، فالتزموا في ذوات الواو «يَفعُلُ» بضمّ العين، لأنَّ الضمَّة[٩] من جنس الواو، وفي «فَعَلَ» من ذوات الياء «يَفعِلُ» بكسر العين، لأنَّ الكسرة من جنس الياء.

---

(١) يريد: عندما اتصل بضمير رفع متحرك.
(٢) م: كان.
(٣) سقط من م.
(٤) م: فعِل.
(٥) سقط من م.
(٦) م: قلبه.
(٧) وهو خاص بحلقي العين أو اللام.
(٨) ذكر السبب الأول في الفقر الثلاث المتقدمة.
(٩) ف: الضم.

وهذا الوجه الآخر أَولى، لأنهم قد فعلوا مثل ذلك في المعتلّ اللام:[1] التزموا في «فَعَلَ» من ذوات الواو «يَفعُلُ» بضمّ العين نحو: يَغزُو، وفي مضارع «فَعَلَ» من ذوات الياء «يفعِلُ» بكسر العين نحو: يَرمِي، تفرقةً بين الياء والواو. وسنبيّنُ ذلك بعدُ،[2] إن شاء الله.

فإن قيل: فهلّا فرّقوا في مضارع [٤٢أ] «فَعِلَ» المكسورةِ العين، بين ذوات الياء والواو، فالتزموا في مضارع ذوات الواو «يَفعُلُ» بضمّ العين، وفي مضارع «فَعِلَ» من ذوات الياء «يَفعِلُ» بكسر العين، كما فعلوا[3] في «فَعَلَ». فالجواب أنهم لو فعلوا ذلك لأخرجوا مضارع «فَعِلَ» المكسورِ العين عن قياسِهِ، لأنَّ المضارع منه إنَّما يأتي على «يَفعَلُ» بفتح العين. وليس كذلك «فَعَلَ»، بل مضارعه يأتي على «يَفعُلُ» و«يَفعِلُ». فالتزمنا في ذات الواو أحد الجائزين، وهو «يَفعُلُ» المضموم[4] العين، وفي ذوات الياء أيضًا أحد الجائزين، وهو «يَفعِلُ» المكسور العين.

فإن قيل: فإنَّ[5] الأصل «يَقْوُمُ» و«يَصْوُلُ» و«يَبْيِعُ» و«يَكْيَدُ» و«يَخْوَفُ». فحرفا العلّة - وهما الواو والياء - قد أُسكن[6] ما قبلهما، وإذا أُسكن[7] ما قبلَ حرف العلّة صَحَّ نحو: ظَبْي وغزْو. وهذا في المعتلّ اللّام، فالأحرى أن يكون ذلك في المعتلّ[8] العين، لأنّ العين أَقوى من اللّام وأقربُ إلى أن تَصِحّ. فالجواب[9] أنهم أَعلّوا المضارع حملًا على الماضي، فلم يمكنهم أن يُعِلّوا بقلب حرف العلّة ألفًا، مع إبقاء سكون ما قبل حرف العلّة، فأعلّوا بالنقل، فنقلوا حركة العين[10] إلى الفاء، كما نقلوها في إسناد الفعل إلى ضمير المتكلم والمخاطب.[11]

فلمّا نقلوا في «يَقْوُلُ» و«يَطْوُلُ» صارا: يَقُولُ ويطُولُ. ولمّا نقلوا في «يَبْيِعُ»[12] صار: يَبِيعُ. ولمّا نقلوا في «يَكْيَدُ» و«يَخْوَفُ» صارا «يَكَيْدُ» و«يَخَوْفُ». ثمّ قلبوا الواو والياء ألفًا، لتحرّكهما[13] في الأصل قبل النقل، وانفتاحِ ما قبلَهما في اللفظ، ولم يعتدُّوا بالسكون، لأنه

---

(١) المنصف ١: ٢٤٥ - ٢٤٦.
(٢) في الورقة ٥٠.
(٣) ف: كما جعلوا.
(٤) م: المضمومة.
(٥) ف: إن.
(٦) م: سكن.
(٧) م: سكن.
(٨) م: في المعتل اللام فكيف في المعتل.
(٩) المنصف ١: ٢٤٧.
(١٠) ف: فأعلوا بنقل حركة العين.
(١١) كذا، بإغفال ضمير الإناث الغائبات. وانظر ص٢٨٨، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٧.
(١٢) م: يَبيع.
(١٣) م: لتحركها.

عارض بسبب النقل، والعارضُ الغالبُ فيه ألّا يُعتدَّ به.

* * *

وكذلك: قُمْ وبِعْ، أصلُهما «اقْوُمْ» و«ابْيِعْ»، ثمّ نقلت حركة العين إلى ما قبلَها، فتحرّك[1] فذهبت همزة الوصل، لأنها إنما أُتي بها لأجل الساكن، فزالت بزواله، ثمّ سكّنوا الآخِر، وحذفوا حرفَ العلّة لالتقاء الساكنين.

ويُحكى[2] أنّ أبا عُمرَ[3] الجَرميّ - رحمه الله - دخل بغداذ، وكان بعضِ كبار الكوفيّين يغشاه ويكثر عليه المسائل - ويقال هو الفرّاء[4] - وهو يجيبه. فقال له بعض أصحابه: إنَّ هذا الرجل قد ألحّ عليك بكثرة المسائل فلمَ لا تسأله؟ فلمّا جاءه قال له: يا أبا فلان، ما الأصل في «قُمْ»؟ فقال له: «اقْوُمْ». فقال له: فما الذي عملوا به؟ فقال: استثقلوا الضَّمّة على الواو، فأسكنوها. فقال له: أخطأت لأنَّ القاف قبلها ساكنة. فلم يَعُدْ إليه الرجل بعدها.

* * *

فأمّا اسم الفاعل من «فَعَلَ» ف «فاعِلٌ» نحو: قائم وبائع. وقد ذكرنا من أيّ شيء أُبدلت الهمزة،[5] في باب البدل.

وأمّا من «فَعُلَ» المضمومةِ العين فعلى قياس الصحيح. فتقول: طَويل، كما تقول: ظَريف.

وأمّا مِن «فَعِل»، إن جاء على «فاعِل»، فإنك تُبدل الهمزة من العين نحو «خائف»، وقد ذكر في البدل.[6] وإن جاء على «فَعِل» فإن حرفَ العلّة ينقلب ألفًا لتحرّكه وانفتاح ما قبله، كما فُعِل بالفعل،[7] نحو: خافٍ[8] ومالٍ، اسما فاعل من «خافَ[9] الرجلُ»، و«مالَ» إذا كثر ماله. جاء على «فَعِل» على حدّ قولهم: حَذِرَ يَحذَرُ فهو حذِرٌ، في الصحيح.[10]

* * *

فإن كان الفعل مبنيًا للمفعول[11] صيَّرتَه على «فُعِلَ»، فتضمُّ فاءه وتكسر عينه، فتقول «قُوِلَ»

(١) م: إلى فاء قبلها فتحركت.
(٢) المنصف ١: ٢٤٨.
(٣) م: أبا عمرو.
(٤) كان بين الفراء والجرمي مناظرات. انظر إنباء الرواة ٢: ٨١ وتاريخ بغداد ٩: ٣١٣ - ٣١٥. والقصة هذه في الخصائص ٣: ٢٩٩ والمزهر ٢: ٣٧٧ - ٣٧٨.
(٥) في الورقة ٣١.
(٦) في الورقة ٣١
(٧) المنصف ١: ٣٣٣.
(٨) م: جاف.
(٩) م: جاف.
(١٠) سقط «جاء على فعل... في الصحيح» من م.
(١١) المنصف ١: ٢٤٨ - ٢٥٠.

و«بُيع». فتُستثقل الكسرة في الياء والواو:

فمنهم من يحذفها فيُسْكن الواو فتصيرُ: قُوْلَ، ويُسْكن الياء، فتصير ساكنة بعد ضمّة فتُقلب واوًا، فيقول:(١) بُوْعَ. وجُعلت العين في هذا الوجه تابعة لحركة الفاء، كما كانت في فعل الفاعل.

ومنهم من ينقل الكسرة من العين إلى الفاء، فيقول: بِيْعَ. وأمّا «قُوْلَ» فينقل(٢) الكسرة من العين إلى الفاء فتصير الواو ساكنة بعد كسرة فتنقلب ياءً، فيقول:(٣) قِيْلَ.

وإنّما جاز نقل حركة العين إلى الفاء، في فِعل المفعول، من غير أن يُسند إلى ضمير المتكلّم أو المخاطَب،(٤) ولم يجز ذلك في فعل الفاعل إلّا في «كاد» و«زال» كما تقدَّم - تشبيهًا(٥) للكسرة التي في عين «فُعِل» بالكسرة التي في عين «فَعِل» من ذوات الياء إذا حُوِّلت، من جهةِ أنَّ كلّ واحدة من الكسرتين أصلها الفتح، ولأنَّ في نقل حركة العين إلى الفاء تخفيفًا بقلب الواو ياءً، والياءُ أخفّ من الواو، فتصير ذوات الواو والياء بلفظ واحد. وفي نقل حركة العين إلى الفاء في فِعل الفاعل تثقيلٌ، لأنك تقول: كِيْدَ وزِيلَ، و«كادَ» و«زالَ» أخفُّ، لأنَّ الألف أخفُّ من الياء. ولذلك كان النقل في «فُعِلَ»(٦) أحسنَ من حذف الكسرة [٤٢ب] من العين، لأنَّ ذلك يؤدّي إلى قلب الياء واوًا، فتقول «بُوْعَ»، فتُخرِجُ الأخفَّ إلى الأثقل.

ومِن العرب(٧) من إذا نقل الكسرة من العين إلى الفاء أشمَّ الفاءَ الضمَّةَ، دليلًا على أنَّ(٨) الفاء مضمومة في الأصل. وذلك بأن تضُمَّ شفتيك ثم تَنطق بالفعل، ولا تلفظَ بشيء من الضمّة. ولو لفظتَ بشيء من الضّمة لكان رَومًا لا إشمامًا. قال الزّجاجيّ: «وذلك لا يُضبَطُ إلّا بالـمُشافهة».(٩) إشارةً إلى أنه لا يُسمَعُ بل يُرى. وأمّا بعضُ النّحويّين وكافَّةُ القُرّاء فإنهم يجعلون الكسرةَ بينَ الضمّة والكسرة. والذي عليه الـمُحقّقون من النحويِّينَ ما ذكرتُ لك. ولذلك سَمَّوه إشمامًا.

---

(١) م: فتقول.
(٢) سقط «الكسرة من العين... فينقل» من م.
(٣) م: فتقول.
(٤) م: «ضمير متكلم أو مخاطب». وأغفل ابن عصفور ذكر ضمير الإناث الغائبات. وانظر ص٢٨٨، ٢٩٣، ٢٩٦، ٣٠٧.
(٥) سقط من النسختين حتى قوله «أصلها الفتح»، وألحقه أبو حيان بحاشية ف. وانظر الورقة ٤٠.
(٦) م: فَعِل.
(٧) المنصف ١: ٢٤٨ - ٢٥١.
(٨) سقط من م.
(٩) الجمل في النحو ص٧٦. والزجاجي هو أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق النحوي، توفي سنة ٣٤٠. البلغة ص١٢١.

هذا ما لم تُسنِدِ الفعلَ إلى ضمير المتكلّم أو المخاطَب.(١) فإن أَسندته إليهما(٢) فإنَّ الذي يُخلِصُ الضمَّ، فيقول: بُوعُ وكُولَ(٣) زيدٌ الطعامَ. يقول: بُعتُ وكُلتُ الطعامَ، فيُخلِص الضمَّ(٤) أيضًا. والذي يقول: بِيعَ وكِيلَ، فيُشِمُّ يَقُول: بِعتُ وكِلتُ، فيُشِمُّ. والذي يقول: بِيعَ وكِيلَ، فيُخلص الكسر يقول: بِعتُ وكِلتُ، فيُشمُّ، تَفرقةً بين فعلِ الفاعلِ وفعلِ المفعولِ. ومنهم من يُخلص الكسر - وذلك قليل - ويتَّكلُ في التَّفرقة على القَرائن وما يَتصِّل بالفعل، من قبلُ أو بعدُ.

فإذا بَنَيتَ منه المضارع ضممتَ أَوَّلَه وفتحتَ ما قبلَ آخِره، فقلت «يُقْوَلُ» و«يُبْيَعُ». ثم تُعِلُّه حملًا على الماضي، كما كان ذلك في مضارع فِعل الفاعل، فتنقل فتحة العين إلى الفاء، فيصير «يُقَوْلُ» و«يُبَيْعُ». فتُقلَب الواو والياء ألفًا، لانفتاح ما قبلهما ولتحرّكهما(٥) في الأصل، لأنَّ السكون عارض بسبب النقل، والأحسن في العارض ألّا يُعتدّ به، فيقال: يُقالُ ويُباع.

* * *

وأمّا اسم المفعول(٦) فإنّه يأتي على وزن «مَفعُول» على قياس الصحيح، نحو «مَبْيُوع» و«مَقْوُول». فيُعلُّ حملًا على فعله، فتُنقَل حركة العين إلى الساكن قبل، فيصير «مقُوْوْل» و«مَبُيْوْع» فيجتمع ساكنان: واو «مَفعول» والعينُ، فتُحذَف واو «مَفعول»، فيُقال: مَقُولٌ، في ذوات الواو. وأمّا «مَبُيْوْعٌ» فإنه إذا حُذِفت واو «مَفعول» قُلبت الضمّة التي قبل العين كسرةً، لتصِحَّ الياء، فتقول: مَبِيعٌ. هذا مذهب الخليل وسيبويه.(٧)

وأمّا أبو الحسن(٨) فإنه ينقل(٩) الحركة من العين إلى الفاء، في ذوات الواو، فيلتقي له ساكنان، فيحذف العين فيقول: مَقُول. وفي ذوات الياء نحو «مَبْيُوع» ينقل(١٠) الضمّة من الياء

(١) كذا، بإغفال ضمير الغائبات. وانظر ص٢٨٨ و٢٩٣ و٢٩٦ و٣٠٧.
(٢) المنصف ١: ٢٥٣ - ٢٥٥.
(٣) كول: أُعطي بالكيل.
(٤) م: الضمة.
(٥) م: ما قبلها لتحركها.
(٦) انظر المنصف ١: ٢٦٩ - ٢٧٢ والمقتضب لابن جني ص ١ - ٢٧. وقد سماه الناشر «المغتصب» خطأ.
(٧) الكتاب ٢: ٣٦٣ والمنصف ١: ٢٨٧ والمقتضب ص١.
(٨) المنصف ١: ٢٨٧ - ٢٨٨ والمقتضب ص٢.
(٩) م: فانه يقول ينقل.
(١٠)م: تنقل.

إلى ما قبلها، ثمّ يقلب[1] الضمّة كسرة لتصحّ الياء فيلتقي الساكنان:[2] الياء وواو «مفعول»، فتُحذف الياء، فتجيء الواو ساكنة بعد كسرة، فتقلب الواو ياء، فيقول:[3] مَبِيعٌ.

فممّا يُحتَجُّ[4] به للخليل أنَّ الساكنين، إذا اجتمعا في كلمة، حُرّك الثاني منهما دون الأول.[5] فكما يُوصل إلى إزالة التقائهما بتحريك الثاني منهما، كذلك يوصل إلى إزالة التقائهما بحذف الثاني منهما. وأيضًا فإنَّ حذف الزائد أسهل من حذف الأصل. فلذلك كان حذف واو «مفعُول» أسهلَ من حذف العين.

وأيضًا فإنهم [قد][6] قالوا:[7] «مَشِيبٌ» في مَشُوب، و«غارٌ مَنِيلٌ»[8] في مَنُول، و«أرضٌ مَمِيتٌ عليها» في مَمُوت، و«مَرِيحٌ»[9] في مَرُوح. فقبلوا الواو ياء شذوذًا. فدلَّ ذلك على أنَّ الواو المُبقاةَ هي العين، وأن المحذوفة واوُ «مفعول»، لأنهم قد قلبوا الواو التي هي عين ياءً، فقالوا «حِيرٌ» في حُور. أنشدَ أبو زيدٍ:[10]

* عَيناءُ حَوراءُ، مِن العِينِ الحِيْرْ *

ولا يُحفَظ قلب واو «مَفعُول» ياءً، إلَّا أن يُدغَم[11] نحو: مَرمِيّ. وأَيضًا فإن واو «مَفعُول» أَقرب إلى الطَّرَف فحَذفُها أَسهلُ.

وأمّا أبو الحسن فيستدلُّ،[12] على أنَّ المحذوف هو العين، بأنها لغَيرِ معنًى، وواوُ «مَفعولٍ» حرفُ معنًى[13] يدلُّ على المفعوليّة. فحَذفُ ما لا معنى له أسهلُ، كما أنَّه لـمّا اجتمعت التاءان

---

(١) م: ثم تقلب.
(٢) م: ساكنان.
(٣) بالياء والتاء في ف.
(٤) انظر المنصف ١: ٢٠٩ - ٢٩١ وأمالي ابن الشجري ١: ٢٠٠ - ٢١٠.
(٥) ومثله في المنصف ١: ٢٩٠. وذلك نحو لم يردَّ ولم يلْدَهُ، ورُدَّ وانطلِقَ في صيغة الأمر، حرك فيه الثاني لالتقاء الساكنين. وزاد ابن جني في المنصف «ولأبي الحسن أن يردّ هذا ويقول: إنهما إذا التقيا في كلمة واحدة حذف الأول نحو: خفْ وقُلْ وبِعْ. لا سيما إذا كان الثاني منهما جاء لمعنى نحو التنوين في غازٍ». وانظر أمالي ابن الشجري ١: ٢٧٧ - ٢٠٨ وشرح الشافية ٢: ٢٣٨ - ٢٤٠.
(٦) من م.
(٧) الكتاب ٢: ٣٦٣ والمنصف ١: ٢٨٩ و٣٠٠ والمقتضب ص٢ - ٣.
(٨) المنيل: الذي ينال ما فيه.
(٩) الغصن المريح: الذي حركته الريح.
(١٠) لمنظور بن مرثد. شرح المفصل ٤: ١١٤ و١٠: ٧٩ والمخصص ١: ١١٩ و٤: ١٢٤. وكتاب مسائية بذيل النوادر ص٢٣٦ والمنصف ١:٢٨٨ وأمالي ابن الشجري ١: ٢٠٩ واللسان (حور). والحير: جمع حوراء.
(١١) زاد في م: «معًا». الصواب: في ياء.
(١٢) أمالي ابن الشجري ١: ٢٠٥.
(١٣) سقط من م.

في «تَذَكَّرُونَ» ونحوه حُذفتِ الثانية، ولم تُحذف الأولى حيث كانت لمعنًى.

وللخليل أن يَفرق بينهما فيقول:(١) إنّ التّاء الأولى في «تَذَكَّرُونَ» وأمثاله حرف منفرد، فلو حُذفتْ لم يبق ما يدلُّ على المعنى الذي كانت التاء تعطيه. وأنت إذا حذفت واو «مَفعُول» أبقَيتَ الميم تدلُّ على معنى المفعوليّة.

فإن قال(٢): إنَّ الزّيادة التي لمعنى إذا كانت معها زيادة أُخرى فإنهما يجريان مجرى الزّيادة الواحدة؛ ألا ترى أنَّ المعنى يقع بمجموعهما؟ فإذا وقع(٣) بمجموعهما لم يَجُز أن تُحذف واحدة منهما، كما لم يجز أن تُحذف [٤٣أ] الزيادة الواحدة؛ ألا ترى أنَّ الزيادتين إذا لَحقتا لمعنًى فحُذفت إحداهما حُذفت الأُخرى، نحو زيادتي «سَكران» إذا رخّمته اسم رجل؟ وكذلك الزيادتان في «مَفعُول»، لو حذفتَ واحدة منهما للزمكَ حذفُ الأُخرى. فللخليل أن يقول:(٤)

لا تجري الزّيادتان مجرى الزيادة الواحدة. بل يجوز حذف إحداهما وإبقاءُ الأُخرى، لتدلَّ على الأُخرى المحذوفة؛ ألا ترى أنهم قالوا: اسطاعَ يَسطِيعُ،(٥) فحذفوا إحدى الزيادتين - وهي التاء(٦) - وأَبقوا السين، وهما جميعًا زِيدا لمعنًى، كما أنَّ الميم والواو في «مَفعول» كذلك؟ فأمّا «سكران» وبابُه فإنّما حُذفتا فيه معًا، لوقوعهما طرفًا غير مُفترقتينِ. فكان الحذف أغلب عليهما، إذ كان الطرف موضعًا تُحذف(٧) فيه الأصول في الترخيم والتكسير.(٨) فالزّيادتان في «مَفعول» أشبه بالزّيادتين في «اسطاعَ» من زيادتي سَكران، لكونهما حشوًا في «مَفعول» كما أنهما في «اسطاع» كذلك.

فإن قيل: فقد(٩) وجدناهم حذفوا الأصل وأَبقَوُا الزيادة، لمّا كانت لمعنًى، فقالوا «تَقَى» في اتَّقَى، فحذفوا التاء الأصليّة وأبقوا تاء «افتعل». فالجواب أنَّ الذي حَمل على ذلك كونُ الزيادة مُنفَردةً.

وممّا يدلُّ على صحّةِ مذهب سيبويه والخليل، وفسادِ مذهب الأخفش، أنّك إذا نقلتَ الضمّة من العين إلى الفاء، في «مَفُعول» من ذوات الياء، اجتمع لك ساكنان: واو «مفعول»

(١) أمالي ابن الشجري ١: ٢٠٥.
(٢) المنصف ١: ٢٨٩ وأمالي ابن الشجري ١: ٢٠٥ - ٢٠٦.
(٣) في النسختين: وقعت.
(٤) أمالي ابن الشجري ١: ٢٠٥ - ٢٠٧.
(٥) م: يُستطيع.
(٦) م: الياء.
(٧) م: «حذف». ونقل ابن عصفور نص أمالي ابن الشجري.
(٨) زاد في الأمالي: والتحقير.
(٩) أمالي ابن الشجري ١: ٢٠٥ والمنصف ١: ٢٩٠. م: قد.

والياءُ، فتحذف واو «مفعول» فتجيء[1] الياء ساكنة بعد ضمَّة، قريبةً من الطرف، فتقلبُ الضمَّة كسرة، على مذهب سيبويه في الياء الساكنة بعد الضمَّة إِذا كانت تَلي الطرف، فإِنه تُقلب الضمَّة كسرة، مفردًا كان الاسم أو جميعًا، نحو «بِيض» جمع أبيضَ. أَصلُه «بُيْضٌ» نحو حُمْر، ثم قُلبتِ الضمَّة كسرة. وكذلك لو بَنيتَ من البياض[2] اسمًا على «فُعْلٍ» لقلت: بِيضٌ. فالأصل في مَبِيع على أصله:[3] «مَبْيُوْعٌ» ثمّ «مَبُيْوعٌ» ثمّ «مَبُيْعٌ» ثمّ مَبِيْعٌ.

وأمّا أبو الحسن الأخفش فيلزمه[4]، على مذهبه، أن يقول: مَبُوعٌ. وذلك أنَّ الأصل «مَبْيُوعٌ». فإِذا نُقلت الضمَّة اجتمع له[5] ساكنان، فيحذف الياء، فيلزمه أن يقول:[6] مَبُوعٌ. فإِن قال: لا أحذف إِلّا بعد قلب الضمَّة كسرة. فالجواب أن يقال له: لِمَ تَقلبُ الضمَّة كسرة، وأنت تزعم أنَّ الياء إِذا جاءت ساكنة بعد ضمّة في مُفرد فإِنَّ الياء هي التي تُقلب واوًا، بشرط القرب من الطرف؟ فأمّا مع البُعد فلا يجوز قلب الضمَّة كسرة، في مذهب أحد من النحويّين.

فإِن قلتَ:[7] فإِنَّما قَلبتُ الضمة كسرة لتصحَّ الياء، لأنِّي لو لم أَفعل ذلك، فقلت «مَبُوعٌ»، لالتبستْ ذوات الياء بذوات الواو. فالجواب أنَّ هذا القَدْر لو كان لازمًا لوجب أن تقول[8] «مِيقنٌ» في مُوقِن، لئلّا يلتبس بذوات الواو. فكما أنَّ العرب لم تفعل ذلك في مُوقِن، فكذلك لا تفعله في مَبِيع وأمثاله.

وثمرة[9] الخلاف بين سيبويه وأبي الحسن تظهر في تخفيف مَسُوء وأمثاله. قال أبو الفتح في «القدّ»[10] له: سألني أبو عليّ عن تخفيف مَسُوء. فقلت: أمّا على قول أبي الحسن فأقول: رأيتُ مَسُوًّا،[11] لأنها عنده واو «مَفعول». وأمّا على مذهب سيبويه فأقول: رأيت مَسُوَا، بتحريك الواو لأنها عنده العين. فقال لي أبو عليّ: كذلك هو، اللهمّ إِلَّا أن تقول: إِنهم حملوا الماضي على المضارع. وإِذا كانت العرب قد حملت المضارع في الإِعلال على

---

(١) م: لمجيء.
(٢) أمالي ابن الشجري ١: ٢٠٩ والمنصف ١: ٣٠٠.
(٣) أي: على مذهبه والأصل الذي يعتمده في الإعلال.
(٤) م: فيلزم.
(٥) ف: لك.
(٦) أمالي ابن الشجري: ٢٠٩.
(٧) أمالي ابن الشجري ١: ٢٠٩.
(٨) ف: يقول.
(٩) سقط من النسختين حتى قوله «في ثبات الواو»، وألحقه أبو حيان بحاشية ف.
(١٠) القدّ: كتاب لابن جنّي، يسمى أيضًا «ذا القدّ». الخزانة ٢: ١٢٩.
(١١) علق عليه في الحاشية بما يلي: كما تقول في مقروء: مقروّ.

الماضي، مع أن الأكثر على أنَّ المضارع...[1] فالأحرى أن يُحمل الماضي على المضارع في ثبات الواو.

ويجوز الإتمام[2] في «مَفعُول» من ذوات الياء، وهي لغة بني تميم. قال:[3]

* وكأنّها تُفّاحةٌ، مَطْيُوبةٌ *

وقال علقمة:[4]

[حَتّى تَذكَّرَ بَيضاتٍ، وهَيَّجَهُ] يَومُ رَذاذٍ، علَيهِ الرِّيحُ، مَغْيُومُ

والإعلالُ أفصحُ.

ولا يجوز الإتمام[5] في ذوات الواو إلّا فيما سُمع. والذي سُمع من ذلك:[6] مِسكٌ مَدْوُوفٌ، قال الراجز:[7]

* والمِسكُ في عَنبَرِه المَدْوُوفُ *

والأشهر: مَدُوف. وقالوا: رَجلٌ مَعْوُودٌ وفَرَسٌ مَقْوُودٌ وثَوبٌ مَصْوُونٌ وقولٌ مَقْوُولٌ. وإنّما لم يَجزِ الإتمام[8] في «مُفْعُول» من ذوات الواو، إلّا فيما شذَّ، لأنّ الواو أثقل من الياء.

وخالفَ المبرّد[9] كافَّة النحويّين،[10] فأجاز الإتمام[11] في ذوات الواو قياسًا على ما ورد

---

(١) كلمة مخرومة لم أتبينها.

(٢) م: الإشمام.

(٣) أنشده الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء. المقتضب ص٣ وشرح المفصل ١٠: ٨ وشرح الملوكي ص٣٥٣ والخصائص ١: ٢٦١ ومقتضب المبرد ١: ١٠١ والمنصف ١: ٢٨٦ وأمالي ابن الشجري ١: ٢١٠ والعيني ٤: ٥٧٤ والصحاح واللسان والتاج (طيب).

(٤) من مفضلية له. ديوانه ص٥٦ والمفضلية ١٢٠ والمنصف ١: ٢٨٦ وأمالي ابن الشجري ١: ٢١٠.

(٥) م: الإشمام.

(٦) المقتضب ص٣ والمنصف ١: ٢٨٥ - ٢٨٧ وأمالي ابن الشجري ١: ٢٠٩.

(٧) المقتضب ص٣ والمنصف ١: ٢٨٥ والخصائص ١: ٢٦١ وشرح المفصل ١٠: ٨٠ وشرح الملوكي ص٣٥٥. واللسان والتاج (دوف). المدووف: المسحوق أو الممزوج أو المبلول. م: «المذووف» بالذال وكذلك فيما يلي.

(٨) جعله سيبويه مكروهًا. انظر الكتاب ٢: ٣٦٣ والخصائص ١: ٩٨. م: الإشمام.

(٩) كذا. والصواب أنه الكسائي. انظر شرح الشافية ٤: ١٤٩ - ١٥٠ والمقتضب ١: ٩٩ - ١٠٣. وقد نقل أبو حيان إلى حاشية ف من خط ابن عصفور ما يلي: هذا الذي ذكرته عن المبرد هو الذي حكاه أبو الفتح عنه. وأما الذي ذهب إليه أبو العباس في تصريفه فخلاف هذا. وذلك أنه إنما أجاز رد مبيع إلى أصله في الضرورة، ولم يجعله قياسيًا، وحكى عن النحويين أجمعين أنهم يجيزون إتمام مفعول من ذوات الواو في الضرورة. وأجاز ذلك هو عند الضرورة، واحتج أنه قد جاء في الكلام مثله، لكنه معتل لاعتلال الفعل، والذي جاء في الكلام ليس على فعل. فإذا اضطر الشاعر أجرى هذا على ذاك. فمما جاء منه: النُّؤُور وقولهم: سُرتُ سُؤُورًا. ثم قال: وهذا أثقل من مفعول من الواو، لأن فيه واوين وضمة، وإنما ثَمّ واوان بينهما ضمة.

(١٠) انظر المقتضب ص٣ - ٤ والمنصف ١: ٢٨٥.

(١١) م: الإشمام.

منه، وقال: ليس بأثقلَ من: سُرتُ سُؤُورًا[1] وغارتْ عَينُه غُؤُورًا، لأنَّ في «سُؤُور» و«غُؤُور» واوين وضمَّتين، وليس في «مَغْوُود»[2] مع الواوين إلّا ضمَّة واحدة. وهذا الذي ذهب إليه باطل،[3] لأنَّ ما ورد من الإتمام[4] في ذوات الواو من القلَّة بحيث لا يُقاس عليه.

وأمّا احتجاجه بـ«سُؤُور» و«غُؤُور» فباطل، لأنَّ مثل «سُؤُور» شاذّ، ولو لم يُسمع لما قيل. وأيضًا فإنَّ الضَّرورة دعت إلى ذلك في مثل «سُؤُور»، لأنهم لو أَعلّوا فأسكنوا الواو الأُولى، وبعدها واو ساكنة، لوجب حذف إحداهما، فيصير لفظ «فُعُول» و«فُعْل» واحدًا، فيقع اللَّبس. وكذلك أيضًا لو أَعلّوا الواو في مثل «قَوُول» فقلبوها [٤٣ب] ألفًا لالتقى ساكنان: الألف والواو، فيجب حذف أحد الساكنين، فيصير «فَعُول» و«فَعْل»[5] في اللفظ واحدًا.

فيقع اللَّبس، لأن المصدر قد يأتي على «فُعْل» كظُلْم، وكذلك الصفة قد تأتي على «فَعْل» كضَخْم. ولا يلزم شيء من ذلك في إعلال «مفعول»، لأنَّ اسم المفعول لا يأتي أبدًا من الفعل الثلاثي إلّا على وزن «مفعول». فإذا أعللته عُلم أنه مُغيَّر من ذلك.[6]

* * *

فإن وقعت الواو والياء عينين، في اسم على ثلاثة أحرف، فإنه لا يخلو من أن يكون على وزن من أوزان الأفعال، أو لا يكون.

فإن كان على وزن[7] من أوزان الأفعال أُعلَّ الفعل، فقلبت الواو والياء ألفًا نحو: باب ودار وساق. فإنها في الأصل «بَوَبٌ» و«دَوَرٌ» و«سَوَقٌ»[8]، على وزن «فَعَل»، فاستُثقل حرف العلَّة واجتماعُ المِثلَين – أعني الفتحتين – فقُلب حرف العلَّة ألفًا، كما فُعِل بـ«قالَ» و«باعَ». وكذلك: رجلٌ خافٌ ومالٌ، وكبشٌ صافٌ. الأصل فيها «خَوِفٌ» و«مَوِلٌ» و«صَوِفٌ»، فاستُثقلت الكسرة في حرف العلَّة، فقُلب حرف العلّة ألفًا، كما فَعلوا في الفعل نحو: خافَ وهابَ.

وكذلك لو أردتَ بناء اسم على «فَعِل» من البيع أو القول، لقلت: باعٌ وقالٌ، على قياس:[9] خافٍ وصافٍ. وكذلك لو جاء[10] من المعتلّ العين شيء على وزن «فَعُل»، بضمّ العين،

(١) م: سؤورًا.
(٢) م: مصوون.
(٣) المنصف ١: ٢٨٥ والمقتضب ص٣.
(٤) م: الإشمام.
(٥) م: وفَعَلَ.
(٦) م: فيقع اللبس ولا يلزم شيء من ذلك في إعلال مفعول.
(٧) سقط «من أوزان... على وزن» من م.
(٨) المنصف ١: ٣٣٢.
(٩) م: على وزن.
(١٠) المنصف ١: ٣٣٤ – ٣٣٥.

لوجب قلب حرف العلّة ألفًا، كما وجب ذلك في «فَعَلٍ» و«فَعِلٍ» بفتح العين وكسرها، وإن لم يُحفظ[1] شيء من ذلك في كلامهم.

فإن قيل: وما الدليل على أنَّ بابًا ودارًا وساقًا وأمثالها على «فَعَلٍ» بفتح العين، في الأصل، ولعلَّها مضمومة في الأصل أو مكسورة؟ فالجواب أنه لا بدَّ من ادّعاء أنَّ العين متحرّكة في الأصل، لأنَّ الألف لا تكون أبدًا أصلًا، إلّا منقلبةً عن ياء أو واو، ولا يُمكن أن يُدَّعى قلبُ الألف في باب ودار وساق إلّا عن حرف علّة متحرّك، إذ لو كان ساكنًا في الأصل لصحَّ كما صحَّ قَوْلٌ وبَيْنٌ. فإذا ثَبت أنه متحرّك[2] في الأصل فأولى ما يُدَّعى من الحركات الفتحةُ، لأنها أخفُّها، ولأنَّ «فَعَلًا»[3] المفتوحَ العين أكثرُ من «فَعُلٍ» و«فَعِلٍ»، بضمّ العين وكسرها.

وأمّا[4] خافٌ ومالٌ وصافٌ فالذي يدلُّ على أنَّها «فَعِلٌ»، في الأصل، أنها أَسماءُ فاعلِينَ، من «فَعِلَ» نحو: خافَ يَخافُ وصافَ يَصافُ ومالَ يَمالُ. فمجيء المضارع على «يَفعَلُ» دليلٌ على أنَّ الماضي على «فَعِلَ». واسم الفاعل من «فَعِلَ» يأتي على «فَعِلٍ» بكسر العين، نحو: فَرِقَ فهو فَرِقٌ وحَذِرَ فهو حَذِرٌ. ولا يأتي على «فَعَلٍ» ولا «فَعُلٍ» بضمّ العين أو فتحها.

ولا تصحُّ العين في شيء، مما جاء على وزن الفعل، إلّا فيما[5] كان مصدرًا لفِعل لا يعتلُّ، نحو: العَوَرِ والصَّيَدِ، لأنهما مصدران لـ«عَوِرَ» وصَيِدَ»، فصَحّا كما صحَّ فعلُهما. أو ما جاء شاذًّا[6] - نحو: القَوَدِ والحَوَكةِ ورَوِعٍ وحَوِلٍ - فإنَّ العين صحَّت فيها،[7] وكان القياس إعلالها كما تَقدَّم. وفي ذلك مَنبَهة على ما ادَّعينا من أنَّ الأصل في باب: «بَوَبٌ»، وفي مال: «مَوَلٌ»، وأمثالهما.

فإن[8] قالَ قائل: لأيِّ شيء لم تَجرِ هذه الأسماء التي هي على وزن الفعل، على أصلها فتصحّ، ليكون ذلك فرقًا بينها وبين الفعل، كما فعلوا ذلك فيما لحقته الزوائد، فقالوا «هو أطوَلُ منه» فصحَّحوا، فرقًا بينه وبين «أطالَ» على ما تبيَّن في موضعه؟[9] فالجواب أنَّ ما لحقته زيادة

---

(١) في حاشية ف بخط أبي حيان: «حُفظ: هَيُؤَ الرجلُ فهو هَيِّئ: حَسُنَتْ هيئته. نقله ابن مالك». قلت: وهذا وهم، فالحاشية ليس لها علاقة بما يذكره ابن عصفور، لأنه يتحدث عن الاسم الذي على وزن «فعُل»، وما في الحاشية هذه خاص بالفعل. انظر ص ٢٨٩.

(٢) سقط من م.

(٣) ف: فعل.

(٤) المنصف ١: ٣٣٣.

(٥) م: إلا ما.

(٦) المصنف ١: ٣٣٣ - ٣٣٤.

(٧) ف: فيهما.

(٨) سقط من النسختين حتى قوله «فأمن اللبس»، وألحقه أبو حيان بحاشية ف.

(٩) انظر ص٣١٣.

من الأسماء تبلغ به زِنةَ الأفعال لا ينصرف، فلو أعللته لالتبس بالفعل، لأنه لا يدخله خفض ولا تنوين كما أنَّ الفعل كذلك، وما كان على ثلاثة أحرف فالتنوين والخفض يفصلان بينه وبين الفعل، فأُمِنَ اللَّبس.

فإن لم يكن على وزن فعل من الأفعال فإنه لا يعتلُّ، ولا يُغيَّر عن بنائه الأصليّ،[1] بل يجري مجرى الصحيح نحو: سُوَلَةٍ[2] وعُيَبَةٍ[3] وحِوَلٍ[4] وصِيَرٍ،[5] وكذلك إذا بنيت[6] من القول أو البيع مثل «إبِل» قلتَ:[7] قِوِلٌ وبِيِعٌ. إلّا أن يكون الاسم على «فُعُلٍ» بضمّ العين والفاء من الواو، أو «فُعْلٍ» من الياء بضمّ الفاء وإسكان العين، أو «فِعَلٍ» من الواو بكسر الفاء وفتح العين، جمعًا لاسم قد اعتلّت عينه فقُلبت الواو فيه ألفًا وياء، أو «فِعْلٍ» من الواو بإسكان العين وكسر الفاء.

فإن كان على «فُعُلٍ» من الواو فإنه يخالف الصحيح، في التزام إسكان عينه.[8] فتقول في جمع نَوارٍ: «نُوْرٌ»، وعَوانٍ: «عُوْنٌ»، وسِوارٍ: «سُوْرٌ»، بالإسكان ليسَ إلّا. وليس كذلك الصحيح، بل يجوز فيه التحريك والإسكان نحو: رُسْل ورُسُل. وذلك أنه لمّا انضاف إلى ثقل الضمّة ثقلُ الواو لم يجزْ إلّا السكونُ، لأنّه كلّما كثر الثقل كان أدعى للتخفيف.

ولا يجوز تحريك العين من «فُعُلٍ» المعتلّ العين، إلّا في ضرورةٍ، نحو، قوله:[9]

عَــن مُـبْـرِقــاتٍ بـالـبُـرِيــنَ، وتَـبــ ـــدُو فـي، الأَكُـفِّ الـلّامِـعـاتِ، سُـوُرْ[10]

وقولِ الآخر:[11]

أَغَــرُّ الــثَّــنــايــا، أَحَــمُّ الــلِّــثــا تِ، تَمْــنَــحُــهُ سُــوُكَ الإِســحِــلِ

(١) المنصف ١: ٣٣٥ - ٣٣٦.

(٢) السولة: الكثير السؤال، من: سِلتَ تَسالُ.

(٣) العيبة: الكثير العيب للناس.

(٤) الحول: التحول والحذق.

(٥) الصير: جمع صيرة. وهي الحظيرة. م: «صيَد» وفي حاشية ف «سيبويه: وبيَع وديَم». انظر الكتاب ٢: ٣٦٨.

(٦) م والمنصف: إذا أردت.

(٧) م: فقلت.

(٨) المنصف ١: ٣٣٦ والكتاب ٢: ٣٦٨ - ٣٦٩.

(٩) عدي بن زيد. ديوانه ص١٢٧ والكتاب ٢: ٣٦٨ وشرح الشافية ٢: ١٢٧ و٣: ١٤٦ وشرح شواهده ص١٢١ - ١٢٥ والمنصف ١: ٣٣٨ ورسالة الغفران ص١٧٩ وشرح المفصل ١٠: ٨٤ . والمبرقات: النساء المتزينات المتعرضات. والبرون: جمع برة. وهي الخلخال.

(١٠) م: بالبرير وتبدو وفي.

(١١) عبدالرحمن بن حسان. ديوانه ص٤٨ والمقتضب ١: ١١٣ وشرح شواهد الشافية ص١٢٢ والمنصف ١: ٣٣٨ وشرح المفصل ١٠: ٨٤ واللسان والتاج (سوك) والعيني ٤: ٣٥٠ - ٣٥١. والأحمّ: من الحمّة. وهي لون بين الدهمة والكمتة. والإسحل: شجر تتخذ منه المساويك.

وليس الأمر كذلك[1] في «فُعْلٍ» الذي عينه ياء. بل يجوز [فيه][2] التحريك والتسكين، نحو: عِيَان[3] وعُيُن. وقالوا: بَيُوضٌ[4] وبُيُضٌ. فإذا سكَّنتَ الياء [٤٤أ] كان حكمه حكم «فُعْلٍ» بسكون العين، ممّا عينه ياء، وسيُبيَّنُ حكمه.

فإن قيل: ولأيِّ شيء لم يَفِرُّوا من الواو المضمومة في [مثل][5] سُوُك إلى الهمزة، كما قالوا: أَدْؤُرٌ وأَنْؤُرٌ، في جمع دار ونار؟ فالجواب[6] أنه لا يُبدل من الواو المضمومة همزة، إلّا حيث لا يمكن تخفيفها بالإسكان نحو أَدْوُر، لأنك لو سكَّنت[7] الواو لالتقى ساكنان. وليس كذلك سُوُر وعُوُن. وقد يجوز أن تُبدل الواو همزة، وإن أمكن التسكين. فقد حُكي: جَوادٌ وجُؤُدٌ وجُوْدٌ، بالهمزة وبإسكان الواو.

فإن كان على «فُعْلٍ» وعينه ياءٌ فلا يخلو من أن يكون مفردًا أو جمعًا.

فإن كان جمعًا قُلبتِ الضمّة كسرة، لتصحَّ الياء، نحو: أَبيَض وبِيض. أصله «بُيْضٌ» كحُمْر، فقُلبت الضَّمّة كسرة. وذلك أنَّ الياء[8] لمّا كانت تلي الطَّرف عُوملت معاملة الطرف. فكما أنَّ الياء إذا كانت طرفًا وقبلها ضمّة تُقلب[9] الضّمّة كسرة نحو «أَظْبٍ» في جمع ظَبْيٍ، أصله «أَظْبُيٌ» نحو «أَفْلُس»، فكذلك إذا كانت تلي الطرف، لا خلاف بين النحويِّين في ذلك.

وإن كان مفردًا فحكمه عند سيبويه والخليل كحكم الجمع. فإذا بنيتَ من البياض اسمًا على «فُعْل» قلتَ: بِيضٌ. فـ«ديكٌ»، على مذهب سيبويه، يحتمل أن يكون «فُعْلًا» و«فِعْلًا». وأبو الحسن يَقلب الياء واوًا، ويقرّ الضَّمَّة، فيقول: بُوضٌ. ولا يكون «دِيك» عنده إلّا «فِعْل». وحجَّته أنَّ قلب الضمّة كسرة قد استقرَّ في الجمع، نحو «بِيض» في جمع أَبيَض، ولم يستقرَّ في المفرد، والقياس[10] يقتضي التفرقة، لأنَّ الجمع أثقل من الواحد، فهو أدعى للتخفيف. فلذلك قُلبت الضَّمّة كسرة في الجمع لتصحَّ الياء، ولم تُقلب الياء واوًا، لأن الياء أخفُّ من الواو. وأمّا المفرد فلِكونه أخفَّ من الجمع يُحتمل فيه الواو.

---

(١) المنصف ١: ٣٣٩ – ٣٤٠ وشرح الشافية ٣: ٨٧.
(٢) سقط من النسختين.
(٣) العيان: حديدة في متاع الفدان. م: عَيان.
(٤) البيوض: الدجاجة الكثيرة البيض.
(٥) من م.
(٦) المنصف ١: ٣٣٧ – ٣٣٨.
(٧) ف: أسكنت.
(٨) م: الواو.
(٩) م: نقلت.
(١٠) المنصف ١: ٢٩٩ – ٣٠٠.

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، بدليل ما ذكرناه[1] في مَبِيع وأمثاله، من أنه لمّا اجتمع ساكنان وحُذفت الواو - على مذهب سيبويه - جاءت الياء ساكنةً، وقبلها ضمّة تلي الطّرف، فقُلبت الضَّمَّة كسرة لتصِحَّ الياء. وقد تَقدَّم الدليل على صحَّة ذلك. فكذلك في «فُعْل» من الياء، ينبغي أن تُقلب الضَّمَّة كسرة لتصحَّ الياء. فأمّا[2] قوله:[3]

وكُنتُ، إذا جارِي دَعا لِمَضُوفةٍ، أُشَمِّرُ، حَتَّى يَنصِفَ السّاقَ مِئزَرِي

- فقَلبَ الياء من مَضُوفة واوًا، وأَقَرَّ الضَّمَّة مع كون الياء تلي الطَّرف، لأنَّ الأصل «مَضْيُفةٌ» لأنه من «ضافَ يَضِيفُ»، ثمّ نُقلت الضَّمَّة إلى الساكن قبلها،[4] فصار «مَضُيْفة» فجاءت الياء ساكنة بعد ضمّة،[5] ثمّ قُلبت الياء واوًا - فشاذٌّ لا يُعرَّج عليه. بل ينبغي أن يُعوَّل على باب: مَبِيع ومَكِيل، لأنَّه مطَّرد.

وكذلك ما حكاه[6] الأصمعيُّ، من أنهم يقولون للريح الحارَّة: هَيْفٌ وهُوْفٌ. فلا حجَّة فيه لأبي الحسن، في قوله في «فُعْل» من البيع: «بُوْعٌ»، فيَقلبَ الياء واوًا [ويُقرَّ الضمّة]،[7] لاحتمال أن يكونا لغتين، فيكون هَيْفٌ من ذوات الياء، وهُوْفٌ من ذوات الواو، نحو:[8] التَّيهِ والتَّوهِ. ويحتمل أن يكون الهَيفُ والهُوفُ معًا من ذوات الواو، فيكون أصل هَيْف: «هَيْوِف» مثل مَيِّت، ثم أُدغمت الياء في الواو فقُلبت الواو ياء فصار «هَيِّف» وحُذفتْ، فقالوا:[9] هَيْف، كما قالوا: مَيْت.

وإن كان[10] على «فِعَل» من الواو، بكسر الفاء وفتح العين، جَمعًا لِما قُلبت فيه الواو ياءً أو ألفًا، فإنَّ الواو تَنقلب فيه ياءً لانكسار ما قبلها، مع أنهم أرادوا أن تعتلَّ في الجمع كما اعتلَّت في المفرد. وذلك [نحو]:[11] قامَة وقِيَم ودِيمَة ودِيَم وقِيمَة وقِيَم. والأصل «قِوَمٌ» و«دِوَمٌ»، لأنهما من: قامَ يَقُومُ ودامَ يَدُومُ.

---

(١) في الورقة ٤٣ .
(٢) المنصف ١: ٣٠٠ - ٣٠١.
(٣) لأبي جندب الهذلي. خرجناه في شرح اختيارات المفضل ص١٢٠.
(٤) ف: قبله.
(٥) سقط «فجاءت الياء ساكنة بعد ضمة» من م.
(٦) المنصف ١: ٢٩٩.
(٧) من م.
(٨) م: ونحو.
(٩) م: مثل ميت فقلبت الواو وحذفت فقالوا.
(١٠) المنصف ١: ٣٤٤ - ٣٤٥ وشرح الشافية ٣: ١٣٧ - ١٣٩.
(١١) سقط من النسختين.

فإن كانت الواو لم تعتلَّ في المفرد لم تعتلَّ في الجمع،[1] نحو: زَوج وزِوَجة وعُود وعِوَدة، إلّا لفظةً واحدةً شَذَّتْ وهي: ثَورٌ وثِيَرةٌ. فذهب[2] أبو بكر إلى أنَّ الذي أوجب قلبَ الواو ياءً أنَّ الأصل «ثِيارَةٌ» كحِجارة وذِكارة،[3] فقلبت الواو ياء لأجل الألف التي بعدها. كما قلبت[4] في سياط جمع سوط، على ما يُبيَّنُ بعدُ.[5] فلمّا قَصَره منه[6] بقيت الياء، تنبيهًا على أنَّه مقصور من ثِيارة،[7] كما صَحَّ «عَوِرَ»[8] حملًا على «اعْوَرَّ».

وذهب[9] المبرّد إلى أنهم أَرادوا أن يفرّقوا بين جمع «ثَور» الذي هو الحيوان، والثَّور الذي يراد به القِطعة من الأقِط،[10] فقالوا في الحيوان: ثِيَرة، وفي الأقط: ثِوَرة، كما قالوا: نَشيانُ للخَبَرِ،[11] وأصله نَشْوان، فرقًا بينه وبين نَشوانَ بمعنى سكران.

ومنهم من[12] ذهب إلى أنَّ الأصل «ثِوْرة» بالإسكان، فقُلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة، ثمّ حرّك بالفتح [٤٤ب]، وأُبقي[13] الياء لأنَّ الأصل الإسكان.

ومنهم من علّل ذلك بأنهم قد قالوا ثِيْرة وثِيرانٌ فقلبوا الواو ياء، فأحبُّوا أن يُجروا جمعه كلّه على الياء، فقالوا: ثِيَرة، كما قالوا: ثِيْرة[14] وثِيران، كما حملوا: أَعِدُ وتَعِدُ ونَعِدُ، على «يَعِدُ».

وكلّ ذلك توجيهُ شذوذٍ.

وكذلك لو كان «فِعَلٌ» من ذوات الواو مفردًا لم تقلب واوه ياء، نحو: طِوَل.[15]

فإن كان الاسم على «فِعْلٍ» من الواو، بكسر الفاء وإسكان العين، قُلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، نحو: قِيْلٍ. أصله «قِوْلٌ» لأنه من القول.

* * *

---

(١) المنصف ١: ٣٤٥ - ٣٤٩.
(٢) المنصف ١: ٣٤٧.
(٣) الذكارة: جمع الذكر. م: دكارة.
(٤) م: تقلب.
(٥) في الورقة ٤٦.
(٦) المنصف: فلما قصرت الكلمة بحذف الألف.
(٧) م: ثيار.
(٨) م: «عِور». وانظر ص٣٠٩.
(٩) المنصف ١: ٣٤٦ - ٣٤٧ وشرح المفصل ١٠: ٨٨.
(١٠) الأقط: ضرب من الطعام.
(١١) النشيان للخبر: الذي يتخبر الخبر أول وروده.
(١٢) كذا. ونسب ابن جني هذا المذهب إلى المبرد أيضًا، انظر المنصف ١: ٣٤٦ - ٣٤٧ و٣٤٩ حيث ضبطت «ثورة» بفتح الواو خطأً.
(١٣) م: وإبقاء.
(١٤) سقط «كما قالوا ثيرة» من م.
(١٥) الطول: الحبل الطويل جدًّا.

فإن وقعت الواو أو الياء[1] عينًا في فِعل، على أزيدَ من ثلاثة أحرف، فإنه لا يخلو أن يكون ما قبل حرف العلّة ساكنًا أو متحرّكًا.

فإن كان متحرِّكًا - وذلك في «انفعَلَ» و«افتَعَلَ» نحو: انقادَ واقتادَ واختارَ - فإنك[2] تُعامل ما بعد الساكن معاملةَ فِعل، على ثلاثة أحرف. وذلك أنَّ الأصل «انقَوَدَ» و«اقتَوَدَ» و«اختَيَرَ»، فعاملتَ «قادَ» مِن «انقاد»، و«تادَ» مِن «اقتاد»، و«تارَ» مِن «اختار»، معاملة: قالَ وباعَ، فأعللتَ كما أعللتهما.

ولا يصحُّ شيءٌ من ذلك، إلّا أن يكون في معنى ما لا يعتلّ، نحو:[3] اجتَوَرُوا واهتَوَشُوا واعتَوَنُوا، لأنها في [معنى]:[4] تجاوَرُوا وتَعاوَنُوا وتَهاوَشُوا؛ ألَا ترى أنَّ الفعل فيه ليس فعلَ واحد؟ فبابُه أن يكون على وزن «تَفاعَلَ». وكذلك جميع ما يأتي على معنى «تَفاعَلَ» لا يُعلُّ شيء منه كما لم يعلَّ: عَوِرَ وصَيِدَ، لأنهما في معنى:[5] اعوَرَّ واصيَدَّ.

إلّا أنك إذا أسندتَهما[6] إلى ضمير متكلّم أو مخاطَب[7] لم تُحوِّل الفتحة التي في العين إذا كانت واوًا ضمَّة، أو ياءً كسرةً، كما فعلتَ ذلك في «قُلتُ» و«بِعتُ» بل تقول: انقَدْتُ واختَرْتُ،[8] فتُسكِّن آخر الفعل للضمير، وما قبلَه ساكن فتحذفُه لالتقاء الساكنين من غير تحويل.

وإنما لم تُحوّل لأنك لو حوّلتَ في ذوات الواو حركة العين ضمَّةً لنقلتَ «انفَعَلتُ» و«افتَعَلتُ» إلى «انفَعُلَ» و«افتَعُلَ»، وهما بناءان غير موجودين. وكذلك لو حوّلتَ في ذوات الياء حركة العين كسرةً لنقلتَهما إلى «انفَعِل و«افتَعِل»،[9] وهما بناءان غير موجودين. فلمّا كان النقل يؤدّي إلى بناء غير موجود لم يجز. وليس[10] كذلك «فَعَلَ»، لأنّه إذا حُوّل إلى «فَعُلَ» بضمِّ العين، أو «فَعِلَ» بكسرها، كان محوَّلًا إلى بناءٍ موجود.

(١) ف: والياء.
(٢) المنصف ١: ٣٠٦.
(٣) المنصف ١: ٣٠٥ - ٣٠٦.
(٤) من م.
(٥) علق عليه أبو حيان في حاشية ف بما يلي: «حَمَلَ بعدُ افعلَّ على عَوِرَ وصَيِدَ. فانظره». قلت: انظر ص٣١٢.
(٦) المنصف ١: ٢٩٢ - ٢٩٤.
(٧) أغفل نون النسوة الغائبات. وانظر ص٢٨٨ و٢٩٣ و٢٩٦ و٢٩٧.
(٨) زاد ههنا في ف: «فتنقل الحركة من حرف العلة إلى ما قبله». وهذا وهم.
(٩) م: افتعَل.
(١٠) م: وليست.

وإذا بَنيته للمفعول(١) عاملت ما بعد الساكن معاملة الفعل على ثلاثة أحرف. فمن قال في «قال» و«باع». قِيلَ وبِيعَ، قال: انقِيْدَ اختِيْرَ واقتِيْدَ. ومن أشار إلى الضَّمَّة هنالك فأَشَمَّ أَشَمَّ هنا. ومن قال: قُوْلَ وبُوْعَ، قال: انقُوْدَ واختُوْرَ واقتُوْدَ.(٢)

وكذلك إذا أسندته إلى ضمير المفعول المتكلّم أو المخاطَب(٣) قلت: «اختُرْتُ»، على لغة من قال: اختُوْرَ. ومن أَشَمَّ فقال: اختِيْرَ، قال «اختِرْتُ» فأَشَمَّ. ومن تَرك الإشمام فقال: اختِيْرَ، تركَ الإشمام فقال «اختِرْتُ»، لأنه لا يدخله لبس كالذي يدخل في «بِعْتُ». والعمل في إعلال ذلك كلّه كالعمل في إعلال: قِيلَ وبِيعَ، وقد تَقدَّمَ.(٤)

وكذلك المستقبلُ(٥) مبنيًّا كان للفاعل أو المفعول واسمُ الفاعل والمفعولِ، يجري ما بعد الساكن في جميع ذلك مجرى الفعل على ثلاثة أحرف. فتقول: يَنقادُ ويُنقادُ ويَقتادُ ويُقتادُ،(٦) ومُقتادٌ ومُنقادٌ. فتُجري(٧) «قادَ» و«تادَ» في جميع ذلك مُجرى: قالَ وباعَ.

* * *

وإن كان ما قبل حرف العلَّة ساكنًا فلا يخلو أن يكون الساكن حرف علَّة، أو حرفًا صحيحًا. فإن كان حرفَ علَّة فإن العين لا تعتلّ أصلًا. وذلك نحو(٨) «فاعَلتُ» و «تَفاعَلتُ»(٩) و«فَعَّلتُ»(١٠) و«فَيعَلتُ»، جميعُ ذلك لا تعتلُّ(١١) فيه العين. وذلك نحو: سايَرتُ وتَسايَرَ وعاوَنتُ وتَعاوَنَ وقَوَّمتُه ومَيَّزتُه.(١٢) وإنما لم تَعتلَّ العين لأنَّ ما قبلها ساكن. فلو أسكنتها لالتقى ساكنان فيجب الحذف، فيصير لفظ «فاعَلَ» كـ«فَعَلَ»، نحو: سايَرَ، لو قلبتَ الياء ألفًا ثم حَذفتَها لالتقاء الساكنين لقلتَ «سارَ». وكذلك «فَعَّل» و«فَيعَلَ» لو أعللتَ العين، فقلبتها ألفًا ثم حذفتَها، أو الساكنَ قبلها، لصار اللفظ بهما كاللفظ بـ«فَعَل» أو بـ«فَعْلَ». فكنت

(١) المنصف ١: ٢٩٣ - ٢٩٤.
(٢) م: انقود واختور واقتود.
(٣) أغفل ضمير الإناث الغائبات. وانظر ص٢٨٨ و٢٩٣ و٢٩٦ و٢٩٧.
(٤) في الورقة ٤٢.
(٥) المنصف ١: ٢٩٣.
(٦) م: وتقتاد.
(٧) م: فيجري.
(٨) المنصف ١: ٣٠٢ - ٣٠٣.
(٩) في المنصف: تفاعلنا.
(١٠) زاد في المنصف «تفعّلنا» ولم يذكر «فيعلت».
(١١) ف: لا يعل.
(١٢) ف: صيرته.

تقول في: مَيَّزَ[1] وقَوَّمَ، لو حذفت الساكن الأوّل بعد إعلال العين:[2] «مازَ»[3] و«قامَ». ولو حذفت العين لقلت: «مَيْزَ»[4] و«قَوْمَ». فلمّا كان الإعلال يؤدّي إلى الحذف والإلباس لم تُعِلَّ شيئًا[5] من ذلك. إلّا أنك تقلب الواو ياء في «فَيْعَلَ» ممّا عينه واو، لاجتماع الياء والواو وسبقِ الياء بالسكون، فتقول في «فَيْعَلَ» من القَول: قَيَّلَ.

وكذلك [٤٥أ] تصحُّ[6] في المضارع، وفي الفعل المبنيّ للمفعول، واسمِ الفاعل والمفعول، كما صحّت في الفعل [الماضي المبنيّ للفاعل]،[7] فتقول[8] في الماضي المبنيّ للمفعول: سُوْيِرَ وعُوْوِنَ،[9] وتُسُوْيِرَ وتُعُوْوِنَ، وقُوِّمَ ومُيِّزَ. وفي «فُيْعِلَ»[10] من القول: قُوْوِلَ، فتقلب ياءَ «فُيْعِل» واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها،[11] كما فعلت ذلك في بُوطِرَ.

ولا تُدغِم الواو من: سُوْيِرَ وعُوْوِنَ وتُسُوْيِرَ وتُعُوْوِنَ، لأنها بَدَل من الألف في «سايَرَ» و«تَسايَرَ» و«عاوَنَ» و«تَعاوَنَ». فكما لا تُدغم الألف في الياءِ [أو الواوِ][12] فكذلك ما هو بدل منها. وكذلك [أيضًا][13] لا تدغم الواو من «قُوْوِلَ» في الواو التي بعدها، لأنها لمّا صارت مَدَّة أشبهتِ الواو المنقلبة من الألف في «سُوْيِرَ» وأمثالِه، فلم تُدغِم كما لم تُدغِم[14] واو «سُوْيِرَ» فيما بعدها.

وكذلك حكم كلّ حرف قد كان لغير المَدّ ثمّ صار في بعض المواضع مدَّة، لايُدغَم لشَبَهِه بالألف في «فاعَلَ»، من حيث هو للمدّ ولا يلزم كما لم تلزم الألف. فإن كان حرف المدّ لازمًا أُدغم نحو: مَغْزُوّ، أُدغِمت واو «مفعول» في الواو التي بعدها، لمّا كانت لازمة لكونها في لفظ لا يتصرّف.

[وتقول][14] في المضارع واسم الفاعل والمفعول: يُسايِرُ[15] ويُسايَرُ ويُعاوِنُ ويُعاوَنُ،

(١) م: مير.
(٢) ف: بعد الإعلال في العين.
(٣) م: مار.
(٤) م: مير.
(٥) ف: لم يعل شيء.
(٦) ف: يصح.
(٧) تتمة يقتضيها السياق.
(٨) زاد في م: سوير.
(٩) ف: «عوور» بالراء. وكذلك فيما يلي.
(١٠) كذا، دون قلب الياء واوًا، لبيان لفظ الأصل.
(١١) م: لسكون ما قبلها.
(١٢) تتمة يقتضيها السياق.
(١٣) من م.
(١٤) م: لم يدغم.
(١٥) م: ويساير.

[ويَتسايَرُ][1] ويُتسايَرُ، ويَتعاوَنُ ويُتعاوَنُ، ويُقوِّمُ ويُقوَّمُ، ويُميِّزُ ويُميَّزُ، ومُسايِرٌ ومُسايَرٌ،[2] ومُعاوِنٌ ومُعاوَنٌ، ومُتسايِرٌ ومُتسايَرٌ، ومُتعاوِنٌ ومُتعاوَنٌ عليه، ومُقوِّمٌ ومُقوَّم،[3] ومُميِّزٌ ومُميَّزٌ. فلا تعتلُّ العين في شيء من ذلك.

وتقول في المضارع من «فَيعَلَ» واسم الفاعل واسم المفعول: يُقَيِّلُ ويُقَيَّلُ ومُقَيِّلٌ ومُقَيَّل. فتُدغم ياء «فَيْعَلَ» في الواو فتقلبها ياءً. ولا تُعِلّ[4] العينَ بأكثرَ من قلبها ياءً، كما كان ذلك في الماضي المبنيّ للفاعل.

* * *

وإن كان الساكن حرفًا صحيحًا فلا يخلو أن يكون الفعل على وزن «افعَلَّ» أو «افعالَّ»، أو على غير ذلك من الأوزان.

فإن كان على غير ذلك من الأوزان - وذلك «أَفْعَلَ» و«استَفْعَلَ» - فإنك تنقل الفتحة من حرف العلّة إلى الساكن قبله، وتقلب حرف العلّة ألفًا. وذلك نحو: أقامَ واستَقامَ وأَبانَ واستَبانَ. الأصل «أَقْوَمَ» و«استَقْوَمَ» و«أَبْيَنَ» و«استَبْيَنَ». فنقلتَ الفتحة من حرف العلّة إلى الساكن قبله، فصار «أَقَوْمَ» و«استَقَوْمَ» و«أَبَيْنَ» و«استَبَيْنَ». فانْفَتحَ ما قبل الواو والياء في اللفظ، وهما متحرّكان في الأصل والسكونُ عارضٌ، فقَلبتَ حرف العلّة ألفًا، لانفتاح ما قبله في اللفظ وتحرُّكه في الأصل.

فإن قيل: ولأيّ شيءٍ أُعِلَّ حرف العلّة وما قبله ساكن؟ فالجواب أنه حُمِلَ عليه قبل لحاقِ الزّيادة له، لأنَّ الزّيادة في «أقامَ» و«استقامَ» لحقَتْ «قامَ». وكذلك ما كان نحوَهما.

وكذلك أيضًا تفعل بالمضارع، فتقول: يُقيمُ ويُقامُ، ويَستَقيمُ ويُستَقامُ. والأصل «يُقْوِمُ» و«يُقْوَمُ»، و«يَستَقْوِمُ» و«يُستَقْوَمُ». فنقلتَ حركةَ حرف العلّة إلى الساكن قبله، حملًا على مضارع الثلاثيّ غير المزيد نحو: يَقُومُ ويَخافُ.

فإن جاءت الواو ساكنة بعد كسرة قُلبت ياء، نحو: يُقِيمُ ويَستَقِيمُ. وإن جاءت الياء[5] ساكنة بعد كسرة ثَبَتَتْ، نحو: يُبِينُ ويَستَبِينُ.

وإنْ جاءت الياء أو الواو بعد فتحة قُلبت[6] ألفًا، لانفتاح ما قبلها في اللفظ وتحرُّكها[7] في

---

(١) تتمة يقتضيها السياق.

(٢) م: ومسايَر ومساير.

(٣) زاد في م: عليه.

(٤) ف: ولا تعتلّ.

(٥) سقط «ساكنة بعد كسرة... الياء» من م.

(٦) م: قبلتا.

(٧) م: وتحركهما.

الأصل، نحو: يُقامُ ويُستقامُ، ويُبانُ ويُستبانُ.

وكذلك اسم الفاعل واسم المفعول، تُعِلُّهما حملًا على الفعل. وذلك نحو: مُستَبِين ومُستبَان، ومُستَقِيم ومُستقام، ومُقِيم ومُقام، ومُبِين ومُبان. الأصل «مُستَقْوِمٌ» و«مُستَقْوَمٌ»،[1] و«مُستَبْيِنٌ» و«مُستَبْيَنٌ»، و«مُقْوِمٌ» و«مُقْوَمٌ»، و«مُبْيِنٌ» و«مُبْيَنٌ». فعَمِلتَ بهما ما عملت بالمضارع.

ولا يصحُّ شيء من ذلك، إلّا أن يكون فعلَ تعجُّب،[2] نحو: ما أَقْوَلَهُ وما أَطْوَلَهُ! وأَقْوِلْ بِهِ وأَطْوِلْ بِهِ! فإنه يصحُّ لشَبَهِه بـ «أَفْعَلَ» التي للمفاضلة، نحو: هو أَقْوَلُ منه وأَطْوَلُ. ووجه الشبَه بينهما أنهما لا يُبنيان إلّا من شيء واحد، وأنَّ فِعلَ التعجُّب فيه تفضيل للمتعجَّب منه على غيره،[3] كما أنَّ «أَفعَلَ» يقتضي التفضيل، وأنَّ فعل التعجُّب لا مصدر له ولا يتصرَّف، فصار بمنزلة الاسم[4] لذلك.

وما عدا فِعلَ التعجُّب لا يصحُّ إلّا فيما شذَّ. والذي شذَّ من[5] ذلك: استَنْوَقَ الجَمَلُ واستَصْوَبتُ[6] رأيَهُ - حكاهما ابنُ مِقسَم عن ثعلب[7] - واستَتيَسَتِ الشّاةُ واستَرْوَحَ[8] واستَحْوَذَ. ولا يُحفَظُ في شيء من ذلك [٤٥ب] المجيءُ على الأصل.

وشذَّ من «أَفْعَلَ»: أَطْيَبَ وأَجْودَ وأَغْيَلَتِ المَرأة وأَطْوَلْتَ. قال:[9]

صَدَدْتَ، فأَطْوَلتَ الصُّدُودَ، وقَلَّما ... وِصالٌ، على طُولِ الصُّدُودِ، يَدُومُ

وقد سُمِعَ: أَطالَ وأَجادَ وأَطابَ. وأمّا «أَغْيَلَ» فلا يحفظُ فيه كافَّةُ النحويّين إلّا التصحيحَ، إلّا أبا زيد الأنصاريّ فإنه حكى: أَغْيَلَتِ المرأةُ وأَغالَتْ بالتصحيح والإعلال.

وجميع هٰذه الشواذِّ مَنْبَهةٌ على ما ادَّعيناه، من أنَّ أصلَ[10] أَقامَ: «أَقْوَمَ»، واستقامَ: «استَقْوَمَ».

---

(١) ف: يستقوم ويُستقوم.

(٢) المنصف ١: ٣١٥ - ٣٢١.

(٣) سقط «على غيره» من م.

(٤) م: مضارعه الاسم.

(٥) المنصف ١: ٢٧٦ - ٢٧٩.

(٦) م: استضويت.

(٧) مجالس ثعلب ص٤٧٠ والمنصف ١: ٢٧٧.

(٨) سقط من م.

(٩) ينسب إلى عمر بن أبي ربيعة والمرار الفقعسي. الكتاب ١: ١٢ و٤٥٩ وشرح أبياته ١: ١٠٤ والأغاني ١٠: ٣١٥ والمقتضب ١: ٨٤ والإنصاف ص٨٤ والمغني ص٣٣٩ وشرح شواهده ص٧١٧ وشرح أبياته ٥: ٢٤٦ وديوان المرار ص٤٨٠ والمنصف ١: ١٩١ و٢: ٦٩ والمحتسب ١: ٩٦ والخصائص ١: ١٤٣ و٢٥٧ وديوان عمر ص٤٩٤ والخزانة ٤: ٢٨٧ - ٢٩٠ وشرح المفصل ١٠: ٧٦. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن إيجاز التعريف لابن مالك بعض ما شذ في تصحيحه تنبيهًا على خفته، وأن أبا زيد جعله قياسيًا لا سماعيًا.

(١٠) المنصف ١: ١٩٠ - ١٩١.

وإنْ كانَ على وزن «افعَلَّ» أو «افعالَّ»، نحو: ابيَضَّ وابياضَّ، واعوَرَّ واعوارَّ، فإنَّ العين تصحُّ ولا تَعتلُّ[1]. وإنّما لم تعتلّ، لأنك لو أَعللتَ «ابيَضَّ» و[2] «اعوَرَّ» لقلتَ «باضَّ» و«عارَّ»، فيلتبس بـ«فاعَلَ». وذلك أنك كنت تنقل الفتحة من الياء والواو إلى الساكن قبلهما، وتحذف ألف الوصل لزوال الساكن، وتقلب الواو والياء ألفًا، لتحرّكهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما في اللفظ.

وكذلك لو أَعللتَ «ابياضَّ» و«اعوارّ» للَزِمك أن تقول «باضَّ» و«عارَّ»، فيلتبس بـ«فاعَلَ». وذلك أنك إذا فعلتَ بهما[3] ما فعلتَ بـ«افعَلَّ» التقى ساكنان: ألف «افعالَّ» والألفُ المبدلة، فتحذف إحداهما، فيصير اللفظ «باضَّ» و«عارَّ».

وممّا يوجب أيضًا تصحيحَ «افعلَّ» و«افعالَّ» أنّ المزيد إنّما اعتلَّ بالحمل على غير المزيد، [وغيرُ المزيد][4] ممّا هو في معنى «افعَلَّ» و«افعالَّ» لا يعتلُّ[5] نحو: عَوِرَ وصَيِدَ. فليس لـ«افعَلَّ» و«افعالَّ» ما يُحملان عليه في الإعلال.

* * *

فإن كان الاسم على أزيدَ من ثلاثة أحرف فلا يخلو من أن يكون موافقًا للفعل في وزنه، أو لا يكون. فإن كان موافقًا للفعل في وزنه[6] – وأعني بذلك أن يكون عدد حروفه موافقًا لعدد حروف الفعل، وحركاتُه كحركاته وسكناتُه كسكناته – فلا يخلو من أن يكون موافقًا للفِعل في جنس الزيادة، أو تكون زيادته مخالفة لزيادة الفعل. فإن كان موافقًا للفعل في جنس الزيادة فلا[7] يخلو من أن يكون إعلاله إعلالَ الفعل مصيِّرًا له على لفظ الفعل، أو لا يكون.

فإن لم يكن مصيِّرًا له على لفظه أعللته لأمن اللَّبس. وذلك نحو أن تبني من القول اسمًا على «يُفْعُلٍ» بضمّ الياء والعين، فإنك تقول «يُقُوْلٌ». وكذلك إن بنيته من البيع قلتَ «يُبِيْعٌ». والأُصل «يُبْيُعٌ»، فنقلت الضمّة من الياء إلى الباء، فصارت الياء ساكنة بعد ضمّة، فقلبت الضمة كسرة لتصحّ الياء، كما فعلوا في بِيْض ومَبِيع، في مذهب[8] [سيبويه في إعلالهما. هذا مذهب جماعة

(١) المنصف ١: ٣٠٤ – ٣٠٥.
(٢) م: أو.
(٣) م: به.
(٤) من م.
(٥) علق عليه أبو حيان في حاشية ف بما يلي: «قد نبهنا على هذا قبل، فانظره». يريد أن ابن عصفور حمل ههنا المزيد على غير المزيد في الاعتلال، مع أنه كان قد حمل من قبلُ غير المزيد على المزيد في ذلك. انظر ص٣٠٥ و٣٠٧ و٣٦٢.
(٦) سقط «أو لا يكون... في وزنه» من م.
(٧) سقط من النسختين إلى قوله «لم يعلّ لئلا يلتبس»، وألحقه أبو حيان بحاشية ف.
(٨) انظر الكتاب ٢: ٣٦٥ – ٣٦٦.

النحويِّينَ... لكونه][1] ليس مبنيًّا على فعل. والصحيح ما ذهب إليه الجماعة من أنك تُعلّ، لموافقته «يُفعلُ» في الوزن، وإن لم يكن مبنيًّا على الفعل. وسيقام الدليل على صحّة ذلك، فيما زيادته مخالفة لزيادة الفعل.

وإن كان الإعلال مصيِّرًا له على لفظ الفعل لم يُعلّ، لئلّا يلتبس الاسم بالفعل. وذلك نحو قولك:[2] هذا أطوَلُ منك؛ ألا ترى أنك لو أعللتَ فقلت «أَطالُ» لالتبس بلفظ الفعل؟ وكذلك[3] لو بَنَيتَ مثل «يَفْعَلٍ»[4] و«تَفعَلٍ»، من القول والبيع، لقلت «يَقْوَلٌ»[5] و«يَبْيَعٌ»،[6] و«تَقْوَلٌ» و«تَبْيَعٌ». وكذلك أيضًا لو ألحقتَ التاء لم تَعتدَّ بها، وصَحَّحتَ الاسم، فكنت تقول «يَقْوَلَةٌ»[7] و«يَبْيَعةٌ»،[8] و«تَقْوَلَةٌ» و«تَبْيَعةٌ».

أو[9] ألِفَي التأنيث أو الألف والنون الزائدتين المشبهتين لهما أو ياءي النسب أو علامة التثنية [والجمع السالم]، لم تعتدّ بهما وصححت الاسم. قالوا: تَدوِرةٌ، في اسم مكان. وقالوا أخيَليٌّ، في النسب إلى أخيل، وأبيضِيٌّ، ويومٌ أروَنانٌ وهَيِّنٌ وأهوِناءُ. وقالوا في اسم موضع: [أبْيَنُ، وفي جمع بَيِّنٍ]: أبْيِناءُ. وقال بعضهم أبِيْناءُ، فأعلّ وهو شاذّ. ووجهه أنه أعلّه لكونه على وزن الفعل، واعتدّ بألفي التأنيث في رفع العلّة الموجبة للتصحيح قبل لحاقها. وهو خوف اللبس بالفعل؛ ألا ترى أنه لا يمكن التباسه بالفعل بعد لحاقهما؟

وكذلك حكم ما لفظه لفظ الفعل،[10] وزيادتُه كزيادة الفعل. قال الشاعر:[11]

جاؤُوا بِتَدْوِرةٍ، يُضيءُ وُجوهَنا ... دَسَمُ السَّلِيطِ، علَى فَتِيلِ ذُبالِ

فأمّا[12] «يَزِيدُ» اسمَ رجلٍ فإنّما اعتلَّ من قِبَلِ أنه كان فِعلًا لزِمَه الإعلال، ثم نُقِلَ من الفعل فسُمِّي به. فهو في المعتلّ نظيرُ «يَشكُرَ» في الصحيح. وكذلك «تَزِيدُ» بالتاء.

(١) ما بين معقوفين مخروم تتعذر قراءته.
(٢) م: قوله.
(٣) الكتاب ٢: ٣٦٥. وانظر المنصف ١: ٣٢٢.
(٤) الكتاب: تُفعل.
(٥) الكتاب. تُقول.
(٦) الكتاب: تُبيع.
(٧) الكتاب: تَقوِلة.
(٨) الكتاب: تَبِيعة.
(٩) العطف على «التاء». وسقطت الفقرة من النسختين وألحقها أبو حيان بحاشية ف.
(١٠) المنصف ١: ٣٢٤ - ٣٢٥. وفي النسختين: «ما هو على وزن الفعل». والتصويب من حاشية ف.
(١١) ابن مقبل. ديوانه ص٢٥٧ والكتاب ٢: ٣٦٥ والمنصف ١: ٣٢٤ واللسان (دور) و(ذبل). والتدورة: مكان مستدير تحيط به جبال. والسليط: الزيت.
(١٢) من المنصف ١: ٢٧٩ حتى قوله «في الصحيح».

قال أبو ذؤيب:(١)

يَعثُرْنَ في حَدِّ الظُّباتِ، كأنّما كُسِيَتْ بُرودَ بَنِي تَزيدَ الأذرُعُ

وإن كان مخالفًا له في جنس الزيادة فإنه يُعَلُّ إعلال الفعل الذي يكون على وَفقه، في الحركات وعدد الحروف، لأنه قد أُمِن التباسه بالفعل. فتقول في «مَفْعَلٍ» من القول والقيام: مَقالٌ ومَقامٌ. والأصل «مَقْوَلٌ» و«مَقْوَمٌ»، فأعللتَهما كما أَعللت «يَخافُ». وكذلك «مَفعِلَةٌ»(٢) من البَيع تقول فيها: مَبِيعةٌ.(٣) فتنقل الكسرة من حرف العلّة إلى الساكن قبله، كما فعلتَ ذلك في نظيره من الفعل وهو «يَبِيعُ».

وكذلك تقول في «مَفْعُلَةٍ» من البيع، على مذهب سيبويه،(٤) لأنك إذا نقلت الضَّمَّةَ من الياء(٥) إلى الساكن قبلها جاءت الياء ساكنة بعد ضمّة قريبةٍ من الطرف. فعلى مذهب سيبويه تُقلب الضَّمَّة كسرة لتصحّ الياء، وعلى مذهب الأخفش تُقلب الياء واوًا لأنه مفرد. ولا تُقلب الضَّمَّة عنده كسرة لتصحّ الياء إلّا في الجمع. فتقول على مذهبه: مَبُوعةٌ. وتقول في «مَفْعُلَةٍ» من القول: مَقُولةٌ، فتُعِلُّها كما تُعِلُّ «يَقُولُ».

وكذلك تفعل بما خالفت زيادتُه زيادةَ الفعل، أو كان(٦) فيه ما يقوم مقام الانفراد بالزيادة، نحو بنائك من القول والبيع مثل تِحْلِئٍ.(٧) إلّا «مِفْعَلًا»(٨) فإنك لا تُعلُّه. وذلك نحو: مِقْوَل ومِتْيَح.(٩) وذلك لأنه مقصورٌ من «مِفْعالٍ». فلم يُعَلَّ كما لا يُعَلُّ «مِفْعالٌ» نحو: مِقْوال، كما لم يُعَلَّ «عَوِرَ» لأنه في معنى «اعوَرَّ». ومما يُبيّن أنَّ «مِفْعَلًا» يمكن أن يكون مقصورًا من «مِفْعال» كونُهما في معنًى واحد من المبالغة – تقول: رَجلٌ مِطْعَنٌ ومِطعانٌ، إذا وصفته بكثرة الطعن – وكونُهما قد يتعاقبان على معنًى واحد نحو: مِفتَح ومِفتاح.

وقد شذَّتْ [٤٦أ] ألفاظ فجاءت مصحَّحة، وبابُها أن تعتلّ.(١٠) وهي: مَزْيَدٌ ومَرْيَمُ ومَكْوَزةٌ ومَقْوَدةٌ. وحكى أبو زيد: وقَعَ الصَّيدُ في مَصْيَدَتِنا، وشَرابٌ مَبْوَلةٌ، وهي مَطْيَبَةٌ للنفس. وقرأ بعض

(١) من مفضليته المشهورة. المنصف ١: ٢٧٩ وديوان الهذليين ١: ١٠. وتزيد هو ابن حلوان بن عمران وكان تاجرًا يبيع البرود بمكة. يصف أبو ذؤيب أتنًا صبغتها طرائق الدماء.
(٢) المنصف ١: ٣٢٤.
(٣) م: مبيعة.
(٤) الكتاب ٢: ٣٤٦.
(٥) م: الواو.
(٦) سقط حتى قوله «تحلئ» من النسختين، وألحقه أبو حيان بحاشية ف.
(٧) التحلئ: القشرة على وجه الجلد.
(٨) المنصف ١: ٣٢٣.
(٩) المتيح: من يتعرض لما لا يعنيه.
(١٠) المنصف ١: ٢٩٦ – ٢٩٧. م: تعلّ.

القُرّاءِ:[1] ﴿لَمَثُوبَةٌ مِن عِندِ اللهِ خَيرٌ﴾.

وذهب أبو العبّاس[2] إلى أنَّ نحو: مَقام ومَباع، إنّما اعتلَّ لأنه مصدرٌ للفعل أو اسم مكان، لا لأنه على وزن الفعل. وجعل «مَزْيَد» و«مَرْيَم» و«مَكْوَزة» على القياس، لأنها ليس لها أفعالٌ فتُحملَ في الإعلال عليها، إنما هي أسماءٌ أعلامٌ.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأنه إن زعم أنه[3] لا يُعَلّ إلّا أسماء المصادر، وأسماء الأزمنة والأمكنة، فقد أعلّت العرب «مَعِيْشة» وهو اسم ما يعاش به، وليس باسم مصدر، ولا زمان ولا مكان. وكذلك «المَثُوبة» وهو اسم ما يُثاب به من خير أو شرّ. وإن زعم أنَّ الذي يُعَلُّ ما هو جارٍ على الفعل - أعني مشتقًّا منه[4] بقياس مطّرد - فباطلٌ، لأنهم قد أعلّوا مثل «مَعِيْشة»،[5] وليس «مَفْعِلةٌ» ممّا عينه ياء ممّا يُقال باطّراد. وإن زَعَم أنّ الذي يُعَلُّ ما هو بالجملة مأخوذ من الفعل فهذه الأسماء، وإن كانت أعلامًا، فإنها منقولة في الأصل مما أُخِذ من الفعل. فمَزْيَدٌ في الأصل مصدَرٌ قد شُذَّ في تصحيحه، وحينئذ سُمّي به. وكذلك مَرْيَمُ ومَكْوَزةُ.

هذا هو المذهب الصحيح في الأعلام، أعني أنها كلَّها منقولة، سواء عُلِم لها أصلٌ نُقِلت منه أو لم يُعلم، لأنَّ الأسماء الأعلام كلَّها يُحفظ لها في النكرات أصولٌ نُقِلت منها، وما لا يُحفظ له أصلٌ منها يُحمل على الأكثر فيُقضى بأنَّ لَه أصلًا، وإن لم يحفظ. قال أبو عليّ: وممّا يُبيّن أنَّ الإعلال قد يكون في الاسم، بمجرّد كونه على وزن الفعل، إعلالُهم نحو باب ودار، ولا مناسبة بينه وبين الفعل أكثرَ من الوزن. فإذا تَبيَّن أنَّ الوزن موجِب للإعلال وجب أن يُحملَ مَزْيَدٌ وأَخواته على الشذوذ، لكونها لم تَعتلَّ، وهي على وزن الفعل.

فإن[6] قال قائل: لعلّ إعلال دار وأمثاله ليس بالحمل على الفعل، بل الموجب له في الموضعين استثقال حرف العلة مع المثلين - أعني الفتحتين - وليس كذلك في مقام وأمثاله، لأنّ حرف العلّة إذا سكن ما قبله في الاسم حكمه أن يصحّح نحو: عِثْيَر وحِذْيَم. فقد كان الواجب على هذا تصحيح مَقام وأمثاله، لولا حمله على أقامَ. فالجواب أنّ الذي يدل على إعلال دار وأمثاله بالحمل على الفعل شيئان: أحدهما أنّ الثلاثيّ المجرد من الزيادة إذا لم يكن على وزن الفعل لا يُعلّ باتفاق. وأبو العبّاس ممن يوافق على ذلك. نحو: حِوَل وبِيَع

(١) الآية ١٠٣ من سورة البقرة. وهذه قراءة قتادة. انظر التبيان ١: ٣٨٦.

(٢) انظر المقتضب ١: ١٠٧ - ١١٢.

(٣) سقط من النسختين حتى قوله «أو شرّ وإن زعم». وألحقه أبو حيان بحاشية ف.

(٤) أي: من مصدره.

(٥) م: مَعْيِشة.

(٦) سقطت الفقرة من النسختين، وألحقها أبو حيان بحاشية ف.

وصُوَر. وكذلك لو بنيتَ من القول مثل إبِل لقلتَ: قِوِلٌ، فصحّحتَ. فلمّا وجدناهم يعلّونه إذا كان على وزن الفعل، ويمتنعون من إعلاله إذا لم يكن على وزنه، دلّ ذلك على أنّ إعلاله بالحمل عليه. والآخر تصحيحهم مثل: صَوَرَى وحَيَدَى وأشباههما، بزوال الشبه الذي بين الاسم والفعل، لمّا لحقت ألف التأنيث الخاصة بالأسماء.

* * *

وإن كان الاسم على غير وزن الفعل فلا يخلو من أن يكون جاريًا على الفعل، أو لا يكون. ونعني بالجاري: ما يكون للفعل من الأسماء باطّراد. فإن كان جاريًا أُعلّ بالحمل على الفعل. وذلك نحو «إفعال»[1] مصدر «أَفْعَلَ»، و«استِفعال»[2] مصدر «استَفْعَلَ». فإنك تنقل الفتحة من العين إلى الفاء الساكنة قبلُ، ثمّ تَقلب[3] حرف العلّة، لتحرّكه في الأصل وانفتاح ما قبله في اللفظ، فيلتقي ألفان: الألف المبدلة من حرف العلّة والألف الزائدة قبل الآخر، فتحذف الواحدة لالتقاء الساكنين. فمذهب الخليل وسيبويه أنّ المحذوفة الزائدة، ومذهب الأخفش أنّ المحذوفة الأصليّة.[4] وقد تقدّم:[5] أيُّ المذهبين أحسنُ في مسألة «مَفْعول» ممّا عينه حرف علّة، إذ الأمر فيهما واحد.

فإذا حُذفتْ عُوّض منها تاء التأنيث، إذ كانت التاء ممّا يُعوَّض من المحذوف نحو: زنادقة، وكانت أيضًا ممّا لا يمتنع منها[6] المصادر إذا أردت المرّة الواحدة، نحو «ضَرْبة» لفظه لفظ الضرب وزيادته كزيادة الفعل. وذلك [نحو]:[7] إقامة مصدر «أَقامَ»، واستِقامة مصدر «استَقامَ».

وكذلك «انفِعالٌ» مصدر «انفَعَلَ»[8] المعتلِّ العين، إن كان من ذوات الواو قُلِبت الواو ياء. وذلك نحو: انقِياد مصدر «انقادَ». أصله «انقِواد»، فجعلت «قِواد» من «انقِواد» بمنزلة قِيام، فقَلبت الواو ياء كما فعلتَ ذلك في قِيام. وسيُبيَّنُ لِمَ قُلبتِ الواو ياء في «قيام» وأمثاله.[9]

(١) المنصف ١: ٢٩١ - ٢٩٢.
(٢) م: استفعل.
(٣) وقيل: إنه يحذف أحد الساكنين دون قلب حرف العلة.
(٤) المنصف ١: ٢٩١ - ٢٩٢.
(٥) في الورقتين ٤٢ و٤٣.
(٦) كذا، على تأنيث الضمير العائد إلى «ما». وسقط «إذا كانت.. كزيادة الفعل» من النسختين، وألحقه أبو حيان بحاشية ف.
(٧) من م.
(٨) م: الفعل.
(٩) في الورقة ٤٦ ب.

فإن كانت هذه المصادر لفعل لم تَعتلَّ عينه صحَّت كما يصحُّ فعلها. وذلك نحو: استِحْواذ وإغيال مصدر: استحْوَذَ وأَغيَلَتْ.

* * *

وإنْ كان غيرَ جارٍ فلا يخلو من أن يسكن ما قبل حرف العلَّة، أو ما بعده، أو ما قبله وما بعده، أو يتحرَّكَ ما قبله وما بعده.

فإن تحرَّك ما قبله وما بعده فلا يخلو من أن تكون العين ياءً ساكنة وقبلها ضمَّة أو واوًا ساكنة وقبلها كسرة، أو لا تكون. فإن لم تكن كذلك صحَّت، وذلك نحو: صَوَرَى(1) وحَيَدان(2) ومَيَلان.(3) وذلك أنَّ ألف التأنيث لمّا لَحِقَت «صَوَرَ»، والألف والنون لمّا لَحِقَتا «حَيَدَ» و«مَيَلَ» – وهي من خواصّ الأسماء – أزالَتِ الشَّبَهَ الذي بين هذه الأسماء في الوزن وبين الفعل، فلم تعتلَّ.(4)

إلَّا ألفاظ شذَّت تُحفَظ، ولا يقاس عليها. وهي: داران(5) وهامانُ(6) وحادانُ.(7) وذلك أنهم شَبَّهوا في هذه الأسماء الألفَ والنون بتاء التأنيث.(8) فكما أنَّ تاء التأنيث لا تَمنع الإعلال في مثل: دارة ولابة وقارة، فكذلك الألف والنون. ووجهُ الشَّبه بينهما أنك تحذفهما في الترخيم كما تحذف التاء. وكذلك أيضًا تُحقِّر الاسم ولا تَعتدُّ بالألف والنون، كما تفعل بالاسم الذي فيه تاء التأنيث [46ب].

فإن قيل: وما الدليل على أنَّ دارانَ وهامانَ حادانَ: «فَعَلان»؟ وهلّا جعلتها(9) «فاعالًا» نحو: ساباط. فالجواب أنّ حمله على «فَعَلان» أولى، لكثرته وقلَّة «فاعال». وأيضًا فإن مَنْعَ صرفها يدلُّ على أنها «فَعَلان».

فإن(10) كانت الواو ساكنة بعد كسرة فإنها تقلب ياء نحو: ثِيران جمع ثَور. أصله «ثِوْران» فقلبت الواو ياء. وإن كانت الياء ساكنة بعد ضمَّة فإنها تقلب واوًا، وإن كانت بعيدة من الطرف

(1) م: «فإن تحرك ما قبله وما بعده صح وذلك نحو صورى». وصورى: اسم موضع.
(2) الحيدان: مصدر حاد عن الشيء إذا عدل عنه. م: جيدان.
(3) الميلان: مصدر مال يميل.
(4) شرح الشافية 3: 105 – 106.
(5) داران: اسم علم من دار يدور.
(6) هامان: اسم علم من هام يهيم. وفي النسختين والمبدع: ماهان.
(7) حادان: اسم علم من حاد يحيد. م: «جاذان». وفي شرح الشافية: حالان من حال يحول.
(8) هذا هو مذهب المبرد. شرح الشافية 3: 106.
(9) م: جعلتهما.
(10) سقط من م حتى قوله: «فقلبت الضمة كسرة لتصح الياء».

نحو: عُوْطَط.[1] أصله «عُيْطَط»، لأنهم يقولون: عاطَ يَعِيطُ وعَيَّطتُه، فقلبت الياء واوًا. إلّا «فُعْلَى» ممّا عينه ياء فإنه لا يخلو أن يكون اسمًا أو صفة. فإن كان اسمًا قلبت الياء واوًا نحو: طُوبَى وكُوهَى،[2] على القياس، لأنها بعيدة من الطرف.

وإن كانت صفة قلبت الضمّة كسرة لتصحّ الياء قالوا: قِسمةٌ ضِيزَى.[3] وأصله «ضُيْزَى»، على وزن «فُعْلَى» بضمّ الفاء. والدليل على ذلك أنه لا يحفظ في الصفات «فِعْلَى» بكسر الفاء، بل بضمّها نحو: حُبلَى. وإنما قُلبت الضمّة كسرة، لأنهم لم يعتدّوا بألف التأنيث، فجرت لذلك مجرى القريبة من الطرف، واعتدّوا بها في الاسم كما اعتدُّوا بها في: صَوَرَى وحَيَدَى، فلم ينقلب حرف العلّة ألفًا. وكأنّ الذي سنَّ ذلك فيهما كون الصفة أثقلَ من الاسم، إذ الصفة من العلل الموانع للصرف، فهي أدعى للتخفيف، والياء أخفُّ من الواو، فقلبت الضمّة كسرة لتصحّ الياء.

فإن سَكنَ ما قبله أو ما بعده، أو ما قبله وما بعده، صحّ[4] إلّا ما يُستثنى بعدُ. وذلك نحو: خِوان[5] وصِوان[6] وقَوام وحُوَّل[7] ومِقْوال ومِشْوار[8] والتَّجْوال وأَقوال وأَدواء. وكذلك أَهْوِناءُ،[9] إنّما صحّ لسكون ما قبله، لا لأنَّ زيادته كزيادة الفعل، لأنَّ ألف التأنيث أزالت عنه الالتباس الذي كان يكون فيه بالفعل، لو أُعلَّ قبل لحاقها.

وإنّما صحَّت العين في مثل هذه الأسماءِ، لأنها لو قُلبتْ ألفًا لالتقى ساكنان، فتحذف الألف، فكان ذلك تغييرًا كثيرًا،[10] وكان مؤدّيًا في بعض المواضع[11] إلى الإلباس؛ ألا ترى أنّك لو أَعللتَ قَوُولًا فقلبت واوه ألفًا ثمّ حذفتها لصار اللفظ قَوْلًا على وزن «فَعْل»، ولم يُعلَم: هل هو «فَعُول» في الأصل؟ وأيضًا فإنه ليس لها ما يُوجب إعلالها، إذ ليست على وزن الفعل ولا جاريةً عليه.

* * *

(1) العوطط: الناقة التي لم تحمل سنين من غير عقم. وفي حاشية ف بخط أبي حيان: «في تحقير عوطط: عُيَيْطِط. لا تقرّ الواو، والواو مبدلة من ياء. من المحتسب».

(2) الكوهى: طائر.

(3) الضيزى: الجائرة. وانظر الآية ٢٢ من سورة النجم.

(4) المنصف ١: ٣١٤ - ٣١٥.

(5) م: «حوار». والحوار: ولد الناقة.

(6) م: «صوار» والصوار: القطيع من البقر.

(7) الحول: ذو الحيلة والتجربة.

(8) المشوار: المحجن يجذب به العسل.

(9) في حاشية ف بخط أبي حيان: «أهوناء: جمع هيّن». وفيها بخطه أيضًا نقلًا عن خط ابن عصفور: فأما أهوناء فإنما صحّ لأن زيادته كزيادة الفعل، لا لسكون ما قبله، لأنَّ ألفي التأنيث لا يعتدّ بهما. ولذلك صحت العين.

(10) م: ذاك كثيرًا.

(11) م: في بعض هذه الأسماء.

وقد أُعِلَّ من هذا الفصل أشياءُ[1] لأسباب أَوجبتْ ذلك فيها، وأنا أذكرها لك، إن شاء الله.

فمن ذلك «فِعالٌ»[2] إذا كان مصدرًا لفعل معتلّ العين بالواو، أو جمعًا لمفرد عينُه واوٌ، وقد سَكَنَتْ الواو في مفرده، أو اعتلّت بقلبها ألفًا، فإنك تقلب الواو ياءً. وذلك نحو: قامَ قِيامًا وسَوط وسِياط ودار ودِيار. والأصل «قِوامٌ» و«سِواطٌ» و«دِوارٌ»:

فقُلبت الواو في «قِوام» ياءً، لانكسار ما قبلها، مع الحمل على الفعل في الاعتلال، مع أنَّ الواو بعدها ألفٌ وهي قريبة الشَّبه من الياء. فلمّا اجتمعت هذه الأسباب خُفِّف اللفظ بقلب الواو ياء. ولو نقص شيء من هذه الأسباب لم تُقلب الواو ألفًا؛ ألا ترى أنَّ لِواذًا[3] صَحَّت واوه لصحَّتها في «لاوَذَ»، وحِوَل[4] صَحَّت واوه لكونها ليس بعدها ألف، والقَوام صحَّت واوه لأنها ليس قبلها كسرة؟

وقُلبت الواو في سِياط ودِيار لانكسار ما قبلها، وكونِ الألف بعدها وهي تشبه الياء، وكونِ الواو قد توهَّنتْ في مفرد سِياط بالسكون، وفي مفرد دِيار بقلبها ألفًا، وكونِ الكلمة جمعًا والجمعُ ثقيل. ولو نقص شيء من هذه الأسباب لم تُقلب الواو ياء؛ ألا ترى أنَّ زِوَجة[5] صحَّت واوه لأنها ليس بعدها ألف، وطِوال صَحَّت واوه لأنها متحرِّكة في المفرد، وجَوارِب[6] جمع جَورِبٍ صَحَّت واوه لأنها ليس قبلها كسرة؟

وزاد أبو الفتح في الشروط ألّا تكون العين في المفرد مُضعَّفة. فإن كانت مضاعفة لم تنقلب الواو في الجمع ياء نحو: رِواء في جمع رَيّانَ. وإنّما[7] صحَّت لاعتلال اللام بانقلابها همزة، فكرهوا إعلالها، لِما يلزم عن ذلك من توالي إعلالين. ويجوز عندي أن يكون رِواءٌ جمعَ رَوِيّ لاجمع رَيّانَ، فتكون صحّة الواو في الجمع لِما ذكرناه،[8] ولتحرّكها في المفرد.

وقد قُلبت الواو في جمع طَويل، فقالوا: طِيالٌ. وذلك في الشعر ولا يُقاس عليه. قال الشاعر:[9]

(١) في حاشية ف: جملتها أربعة: فِعال كقيام، وفُعّل كصُيّم، وفيعِل كسيِّد، وفيعلولة ككيّنونة.

(٢) المنصف ١: ٣٤١ - ٣٤٣.

(٣) اللواذ: مصدر لاوَذته.

(٤) الحول: التحول.

(٥) الزوجة: جمع زوج.

(٦) م: جوارية.

(٧) سقط من النسختين حتى قوله «توالي إعلالين»، وألحقه أبو حيان بحاشية ف.

(٨) سقط من النسختين «لما ذكرناه»، وألحقه أبو حيان بحاشية ف.

(٩) أنيف بن زبان النبهاني. المنصف ١: ٣٤٢ والكامل ٨٢ و٨٦٥ وعيون الأخبار ٤: ٥٤ والمحتسب ١: ١٨٤ وشرح شواهد الشافية ص٣٨٥ - ٣٨٧ والعيني ٤: ٥٨٨ والمفصل ٢: ٢٧٥ وشرحه ١٠: ٨٨ واللسان والتاج (طول) ومجالس ثعلب ص٤١٢ والحماسة البصرية ١: ٣٥. وانظر شرح الحماسة للمرزوقي ص١٦٩ وللتبريزي ١: ١٦٦. والقماءة: صغر الجسم.

تبيّنَ لي أن القماءةَ ذِلّة وأن أشدّاءَ الرّجالِ طِيالُها

ومن ذلك «فُعَّلٌ»(١) إِذا كان جمعًا، ولم يكن معتلَّ اللّام، فإِنه يجوز قلب الواو الأخيرة ياء، ثمّ تُقلب [٤٧أ] الواو الأولى ياء، وتدغم الياء في الياء حملًا للعين على اللّام. وذلك نحو: صائم وصُيَّم وصُوَّم، وجائع وجُيَّع وجُوَّع. قال الشاعر:(٢)

ومُغَرَّضٍ، تَغلي المَراجلُ تَحتَهُ، عَجَّلتُ طَبختَهُ، لِرَهطٍ جُيَّعِ

يريد «جُوّعًا». والوجه ألّا تُقلب.

وذلك أنك كنت تقول في جمع عات: عُتِيّ، فتقلب في الجمع لا غير، للعلّة التي تذكر في موضعها.(٣) فلمّا كانت قريبة من الطرف شُبّهت باللّام. ولك أيضًا أن تقلب الضّمّة كسرة، إِذا قلبت الواو ياء، فتقول: صِيَّم، كما فعلتَ ذلك في عُصِيّ.(٤) ولا يلزم ذلك،(٥) كما لَزِمَ في عُصِيّ لبعد العين(٦) من الطَّرف.

فإِن كان مفردًا(٧) لم يجز القلب. وذلك نحو قولك: رجلٌ حُوَّلٌ. وإِنّما لم يجز القلب، لأنَّ الوجه فيما اعتلَّت لامه فكانت واوًا أن تثبت في المفرد، نحو قولك: عَتا يَعتُو عُتُوًّا. قال تعالى ﴿وعَتَوا عُتُوًّا كَبِيرًا﴾.(٨) وإِذا كان الوجه في اللام، أن تثبت لم يجز في العين إِلّا الثبات، لأنَّ العين أقوى من اللّام. وكذلك أيضًا لا يجوز قلب الواو الواقعة عنها في الجمع، إِذا كانت اللّام معتلّة، كراهيةَ توالي الإِعلال من جهة واحدة. وذلك نحو: شاوٍ وشُوًّى.

فأمّا «فُعّالٌ»(٩)، نحو: صُوَّام، فلا تُقلبُ الواو فيه ياء لبعدها من الطرف. وقد جاء حرفان شاذّان وهما(١٠) قولُهم: فلان في صُيَّابةِ قومِه، يريدون «صُوَّابة»، أي: صَميمهم وخالصهم. وهو من: صابَ يَصُوبُ، إِذا نَزَل. كأنَّ عِرقَهُ فيهم قد شاع وتمكّن. وقولُهم:(١١) نُيّام، بمعنى نُوّام

(١) المنصف ٢: ١ - ٤.
(٢) الحادرة من مفضلية له. ديوانه ص٣١٧ وشرح اختيارات المفضل ص٢٢٨ والمنصف ٢: ٣. والمغرض: اللحم الطريّ. والرهط: الجماعة.
(٣) في الورقة ٥٢.
(٤) فوقها في ف: «عتيّ». وهو ما مثّل به ابن جني في المنصف.
(٥) أي: قلب الواوين والإِدغام.
(٦) في النسختين: الفاء.
(٧) سقط من النسختين حتى قوله: «إِذا كانت اللام معتلة»، وألحقه أبو حيان بحاشية ف واستبدل به فيهما: فإن كان معتل اللام لم يجز قلب الواو ياء.
(٨) الآية ٢١ من سورة الفرقان. ف: كثيرًا.
(٩) المنصف ٢: ٤ - ٥.
(١٠) م: «وقد جاء حرف واحد شاذ وهو». وكذلك في المنصف.
(١١) سقط من م: «وقولهم نيام...» مع ما أنشده ابن الأعرابي. وكذلك في بعض نسخ المنصف.

جمع نائم. أنشد ابن الأعرابيّ:(١)

ألا طَرَقَتْنا مَيَّةُ بنةُ مُنذِرٍ فما أرَّقَ النُّيَّامَ إلّا سَلامُها

ومن ذلك «فَيْعِل»، نحو: سَيِّد ومَيِّت ولَيِّن. فإنه إن كان من ذوات الياء أُدغمت الياء في الياء من غير تغيير. وإن كان من ذوات الواو قُلبت الواو ياءً وأُدغمت الياء في الياء. فمن ذوات الياء: لَيِّنٌ، ومن ذوات الواو: سَيِّدٌ ومَيِّتٌ. وإن شئت حذفت الياء المتحركة تخفيفًا فقلت: سَيْدٌ ومَيْتٌ ولَيْنٌ، لاستثقال ياءين وكسرة.

والفارسيّ لا يرى التخفيف في ذوات الياء(٢) قياسًا، فلا تقول في بَيِّن: «بَيْنٌ»، قياسًا على لَيْنٍ، ويقيس ذلك في ذوات الواو. وحجّته أنَّ ذوات الواو قد كانت الواو فيها قد قلبت ياء فخُفّفت بحذف إحدى الياءين منها، لأن التغيير يأنَس بالتغيير؛ ألا ترى أنهم يقولون في النسب إلى «فَعِيل»: «فَعِيليّ» فلا يحذفون الياء، ويقولون في النسب إلى «فَعِيلة»: «فَعَلِيّ» فيحذفون الياء، لحذفهم(٣) التاء.

وزعم البغداذيون(٤) أنَّ سَيِّدًا ومَيِّتًا وأمثالهما في الأصل على وزن «فَيْعَل» بفتح العين، والأصل «سَيَّدٌ» و«مَيَّتٌ»، ثم غُيّرَ على غير قياس، كما قالوا في النَّسبِ إلى بَصرة: «بِصرِيّ»، فكسروا الباء. والذي حملهم على ذلك أنه لم يوجد «فَيْعِلٌ» في الصحيح مكسورَ العين، بل يكون مفتوحها،(٥) نحو: صَيرَف وصَيقَل.

وهذا الذي ذهبوا إليه فاسدٌ، لأنه لا ينبغي أن يُحمل على الشذوذ ما أمكن. وأيضًا فإنه لو كان كتغيير «بِصريّ» لم يطّرد. فاطّرادُه(٦)، في مثل سَيِّد ومَيِّت ولَيِّن وهَيِّن وبيِّن، دليلٌ على بطلان ما ذهبوا إليه. فأمّا مجيئُه على «فيعِل» مع أنّ الصحيح لم يجئ على ذلك فليس بموجبٍ لادّعاءِ(٧) أنه في الأصل مفتوحُ العين، لأنَّ المعتلَّ قد ينفرد في كلامهم ببناء لا يوجد في الصحيح.(٨)

(١) لذي الرمة. ديوانه ص٣٨ والمنصف ٢: ٥ وشرح الشافية ٣: ٤٣ و١٧٣ وشرح شواهده ص٣٨١ - ٣٨٣ وشرح المفصل ١٠: ٩٣ والعيني ٤: ٥٧٨. ونسبه الأخير إلى أبي عمر الكلابي. وطرقت: جاءت ليلًا.

(٢) كذا. وانظر التكملة للفارسي ص٢٦٠. ف: الياء المتحركة.

(٣) ف: بحذفهم.

(٤) المنصف ٢: ١٦.

(٥) ف: مفتوحًا.

(٦) م: لم يطرد باطراده.

(٧) م: الادعاء.

(٨) الكتاب ٢: ٣٧١ والمنصف ٣: ١٦ - ١٧.

وذلك نحو قَرْية قالوا في جمعه: قُرًى، ولا يُجمع «فَعْلٌ» من الصحيح على «فُعَلٍ» بضمّ الفاء[1] أصلًا. وكذلك قاضٍ وغازٍ قالوا في جمعهما: قُضاةٌ وغُزاةٌ، فجمعوهما على «فُعَلَة» بضمّ الفاء، ولا يجمع الصحيح اللام[2] إلّا بفتح الفاء، نحو: ظالم وظَلَمة وكافِرٍ وكَفَرة.

فإن قيل: إنَّ قُضاة على ما ذهب إليه الفَرّاءُ،[3] من أنها «قُضًّى» في الأصل نحو: ضارِب وضُرَّب، ثمّ أَبدلوا من أحد المضعّفين ألفًا[4] فقالوا «قُضاا»[5]، فالتقى ألفان: الألف التي هي لام، والألف المبدلة من أحد المضعّفين، فحذفوا إحداهما ثم أبدلوا منها التاء. فالجواب أن يقال: إنَّ[6] إبدال الألف من أحد[7] المضعّفين ليس بقياس. واطراد قُضاة وغُزاة ورُماة يدلُّ على بُطلان ما ذهب إليه، إذ لو كان كما ذهب إليه لم يطَّرِد.

وذهب الفرّاء[8] إلى أنَّ الأصل في سَيِّد: «سَوِيْدٌ» على وزن «فَعِيْل»، ثمّ قُلِب فأُدغم.[9] وكذلك ما كان نحوه. وحَمَلَه على ذلك عدمُ «فَيْعِلٍ» بكسر العين في الصحيح.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأنَّ القلب ليس بقياس، وأيضًا فإنه لم يجئ على الأصل في موضع. ولو كان الأمر كما ذكر لسُمعَ «سَوِيدٌ» و«مَوِيتٌ». وأيضًا فإنَّ «فَعِيلًا» لا يحفظ ممّا عينه ياء ولامه حرفُ صحّة؛ ليس في كلام العرب مثل «كَيِيل». فإذا حَمَلَ بَيِّنًا ولَيِّنًا على أنَّ الأصل فيهما «لَيِيْنٌ» و«بَيِيْنٌ» فقد ادّعَى شيئًا لا يُحفظ في كلام العرب مثله.

وقد بيّنّا أنَّ المعتلَّ ينفرد بالبناء لا يكون للصحيح[10]، فينبغي أن يُبقَى في[11] سَيِّد وبابه على الظاهر من أنه «فَيْعِلٌ». وأيضًا فإنَّ الفرّاء والبغداذيّين إنما رامُوا أن يجعلوا المعتلَّ على قياس [٤٧ب] الصحيح، ولا يُفردَ المعتلُّ بما لا يكون في الصحيح، ثمّ حَملوه على ما لم يثبت في الصحيح؛ ألا ترى أنَّ «فَيْعَلًا» في الصحيح لا تُكسر عينه، وكذلك [عين][12] «فَعِيلٍ» في

(١) سقط «بضم الفاء» من م.
(٢) في النسختين: العين.
(٣) شرح الشافية ٣: ١٥٤.
(٤) م: أبدلوا ألفًا من إحدى المضعفين.
(٥) م: قضا.
(٦) سقط «يقال إن» من م.
(٧) م: من إحدى.
(٨) شرح الشافية ٣: ١٥٤.
(٩) سقط من م. والمراد بالقلب هنا تقديم الياء على الواو.
(١٠) انظر ص٣٢١.
(١١) م: مثل.
(١٢) تتمة يقتضيها السياق.

الصحيح لا تقلبُ. فدلَّ ذلك على فسادِ مذهبهم.

ومن ذلك «فَيْعَلُولةٌ».[١] فإنه إن كان من ذوات الياء أُدغمت الياء في الياء، ثم حُذفت الياء المتحركة، استثقالًا للياءين مع طول البناء. وإن كان من ذوات الواو قُلبت الواو ياء، ثمّ أُدغمت الياء في الياء، ثمّ حُذفت الياء المتحرّكة. وإنما التُزم في «فَيعَلُولة» الحذفُ، لأنه قد بلغ الغاية في العدد إلّا حرفًا واحدًا؛ ألا ترى أنه على ستّة أحرف،[٢] وغايةُ الأسماء أن تنتهي بالزيادة إلى سبعة أحرف. فلمّا كان الحذف في «فَيْعِل» جائزًا[٣] لم يكن في هذا الذي قد زاد ثِقلًا، بالطول، إلّا الحذفُ. وذلك نحو: كَيْنُونة وقَيْدُودة.[٤]

فإن قيل: وما الذي يدلُّ على أنّ[٥] كَيْنُونة[٦] وقَيْدُودة[٧] وأمثالهما في الأصل «فَيْعَلُولةٌ»؟ فالجواب أنَّ الذي يدلّ على ذلك شيئان: أحدهما أنهما من ذوات الواو، فلولا أنَّ الأصل ذلك لقيل «قَودُودةٌ» و«كَونُونةٌ»، إذ لا مُوجِب لقلب الواو ياء. والآخر أنَّه ليس في كلام العرب «فَعْلُولةٌ»، على ما تقدَّمَ في الأبنية.

فإن قيل: فإنهما مصدران، وليس في المصادر ما هو على وزن «فَيْعَلُولة». فالجواب أنَّ «فَيعَلُولة» قد ثَبَتَ في غير المصادر، نحو: خَيسَفُوجة،[٨] ولم يثبت «فَعْلُولة» في موضع من المواضع. فحملُه على ما ثَبَتَ في بعض المواضع أحسن، إن أَمكن. وإلّا فقد يجيء المعتلُّ على بناء لا يكون للصحيح كما قَدَّمنا.[٩]

وزعم الفرّاء[١٠] أنهما في الأصل «كُونُونَةٌ» و«قُودُودةٌ» [بضمّ الفاء]،[١١] وكذلك «صُيرُورةٌ» وطارَ «طُيرُورةٌ»، ثمّ قُلبت الضَّمّة فتحة في صَيرورة وطَيرورة، لتصحَّ الياء. ثمّ حُملت ذوات الواو على ذوات الياء، ففتحوا الفاء وقلبوا الواو ياء، لأنَّ مجيء المصدر على «فَعْلُولة»[١٢] أكثرُ [ما

(١) المنصف ٢: ٩ - ١٥ وشرح الشافية ٣: ١٥٤ - ١٥٥ وأمالي الزجاجي ص١٤٤ - ١٤٩.
(٢) وذلك دون اعتبار تاء التأنيث.
(٣) م: جائز.
(٤) سقط «وذلك نحو كينونة وقيدودة» من م.
(٥) سقط من النسختين وألحق بحاشية ف.
(٦) الكينونة: مصدر كان يكون.
(٧) القيدودة: مصدر قاد يقود.
(٨) الخيسفوجة: سكان السفينة.
(٩) انظر ص٣٢١.
(١٠) المنصف ٢: ١٢ وشرح الشافية: ٣: ١٥٤.
(١١) من م.
(١٢) م: فُعلولة.

يكون][1] في ذوات الياء،[2] نحو: صَيرُورة وسَيرُورة وطَيرُورة وبَينُونة.

وهذا الذي ذهب إليه فاسدٌ من جهات:

منها أنَّ ادّعاء قلب الضمّة فتحة لتصحَّ الياءُ مخالفٌ لكلام العرب. بل الذي اطَّرد في كلامهم أنه[3] إذا جاءت الياء ساكنة بعد ضمَّة قُلبتْ واوًا، نحو قولهم: مُوقِنٌ وعُوطَطٌ،[4] وهما من اليقين والتَّعيُّط.

ومنها أنَّ الضَّمَّة إذا قُلبتْ لتصحَّ الياء فإنما تُقلب كسرة، كما فعلوا في بِيضٍ، لا فتحةً. فإن قيل:[5] لم يقلبوها كسرة، استثقالاً للخُروج من كسرٍ إلى ضَمّ. فالجواب أنَّ الكسر إذا كان عارضًا فلا يكرهون الخروج منه إلى ضمّ، نحو: بِيُوت وشِيُوخ.

ومنها أنَّ حمله ذواتِ الواو على ذوات الياء ليس بقياس مطَّرد. أعني أنه إذا كثُر أمر ما في ذوات الياء، ثمّ جاء منه في ذوات الواو شيء، لم يُوجِبْ ذلك حملَ ذوات الواو على الياء، وإن فُعِلَ ذلك فشذوذًا؛[6] ألا ترى أنَّ كثرة[7] «فِعالة» في المصادر من ذوات الياء نحو: السِّقاية[8] والرِّماية والنِّكاية،[9] وقلَّتها من ذوات الواو،[10] لم تُخرِج «جِباوة» عن الشذوذ؟

ومنها أنَّ ما ادَّعاه، من أنَّ «فَعْلُولة» في ذوات الياء قد كثر، غيرُ مُسَلَّم. بل هذا الوزن في المصادر قليل في ذوات الياء والواو، وما جاء[11] منه في ذوات الواو كالمُعادِلِ لما جاء منه في ذوات الياء.

ومما يدلّ على صحَّة مذهب سيبويه[12] ما حُكِي من مجيء «كَيْنُونة» على الأصل. أَنشدَ المبرّد:[13]

---

(1) من م.
(2) ف: الواو.
(3) م: أن.
(4) العوطط: الناقة لم تحمل سنين من غير عقم.
(5) م: «فإن قال». المنصف: فإن قال قائل.
(6) م: فشذوذ.
(7) م: أن قلة.
(8) م: السعاية.
(9) زاد في م: وكثرتها.
(10) م: الياء.
(11) سقطت الواو من م.
(12) الكتاب ٢: ٣٧٢.
(13) المنصف ٢: ١٥ والإنصاف ص٧٩٧ واللسان (كون) وشرح الشافية ٣: ١٥٢ وشرح شواهده ص٣٩٢ والاقتضاب ص٢٨٢ والأشباه والنظائر ٥: ٢٠٥ و٦: ١٤. وشحطت: بعدت.

قَــد فــارَقَــتْ قَــرِيــنَــهــا الــقَــرِيــنَــهْ وشَــحَــطَــتْ، عَــن دارِهــا، الــظَّــعِــينَهْ
يــا لَــيــتَ أنّــا ضَــمَّــنــا سَــفِــينَهْ حَــتَّــى يَــعُــودَ الــوَصــلُ كَــيَّنُونَــهْ

* * *

وما عدا هذه المستثنياتِ[1] ممَّا سَكَن ما قبلَه، أو ما بعدَه، أو ما قبلَه وما بعدَه، فلا يُعلُّ أَصلًا بأكثرَ من أن تُقلب الواو فيه ياء، إذا اجتمعت مع الياء وقد[2] تَقَّدم أَحدُهما بالسكون. فإِذا قَلبتَ الواو ياء أدغمتَ الياء في الياء. وذلك نحو «فَيْعُول»[3] من القيام، تقول فيه: قَيُّومٌ. وكذلك «فَيْعال»[4] نحو: قَيَّام.[5] الأَصلُ فيهما «قَيْوُوْمٌ» و«قَيْوامٌ»، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء.

وكذلك تَفعل في كلّ عينٍ، تكون واوًا فتجتمع مع ياء، ويَسبقُ أحدُهما بالسكون. إلّا أن يَشِذَّ من ذلك شيء نحو[6] ضَيْوَنٍ،[7] أو يكون أحدُهما مَدَّةً فإِنك لا تُدغم. فلو بَنَيتَ مثل «فُوعَل»[8] من القول لقلت «قُوْوَلٌ»[9] ولم [٤٨أ] تُدغم لأنَّ الواو مدَّة، وقد تَقدَّم السبب في ذلك في الفعل.

فإِن جمعتَ اسمًا معتلّ العين[10] على وزن «مَفاعِلَ» أو «مَفاعِيلَ» فإِنك تُبقي العين على أَصلها، من ياء أو واو، ولا تُعِلُّ. إلّا أن تَقعَ في الجمع على حَسَب ما كانت عليه في المفرد معتلَّة - نحو قولك في قائم: «قَوائم»، فتقلِب العينَ همزةً كما قلبتَ في «قائم»، لأنها بعد أَلف زائدة في الجمع كما كانت في المفرد - أو يكتنفَ أَلفَ الجمع واوان أو ياءان أو واو وياء، بشرط القرب من الطَّرَف. وقد تقدَّم إِحكام ذلك في البدل.[11] وذلك نحو قولك في جمع «فُعَّل»[12] من القول نحو قُوَّل: «قَوائل»، وفي [جمع][13] «فَيْعَل» نحو قَيَّل: «قَيائل»، وفي

(١) م: المستثنات.
(٢) سقط من م.
(٣) المنصف ٢: ١٧ - ١٨.
(٤) م: فعال.
(٥) المنصف ٢: ١٨ - ١٩.
(٦) المنصف ٢: ٤٦ - ٤٧.
(٧) الضيون: السنّور.
(٨) وهذا بناء صناعي لم يذكره في الأبنية.
(٩) كذا، وليس في المثال ياء. فلعله يريد من البيع، فيكون: بُويَعٌ.
(١٠) المنصف ٢: ٤٣ - ٤٦.
(١١) في الورقتين ٣٢ و٣٣.
(١٢) م: «فَعَّل». المنصف: فيعل.
(١٣) من م.

[جمع][1] «فُعَّل»[2] من البيع: «بَيائع».

فإن لم تقع في الجمع على حَسَب ما اعتلّت عليه في المفرد، ولا اكتنفَ ألفَ الجمع حرفا علّة، فإنك تُبقي العين على أصلها من واو أو ياء. فتقول في جمع مِقْوَل: «مَقاوِلُ»، وفي جمع مَقام: «مَقاوِمُ»، وفي جمع مَعِيشة: «مَعايش»، إلّا لفظةً واحدة شذّت فيها العرب - وهي[3] مُصيبة - قالوا في جمعها: «مَصائِبُ» فهمزوا العين، وكان ينبغي أن يقال في جمعها «مَصاوِبُ»، لأنها من ذوات الواو.

ووجه إبدالهم من العين همزةً أنهم شَبَّهوا الياء في «مُصِيبة» لسكونها وانكسار ما قبلها، بالياء الزائدة في مثل صَحِيفة. فكما قالوا في صَحيفة: صَحائفُ، فكذلك قالوا في مُصِيبة: مَصائبُ. هذا مذهب سيبويه، ومذهب الزجّاج أنهم قالوا «مَصاوِبُ»، ثمّ أَبدلوا من الواو المكسورة همزة تشبيهًا لها، حشوًا، بها في أوّل الكلام. وقد تقدَّم في البدل[4] ترجيحُ مذهب الزَّجّاج على مذهب سيبويه.

* * *

هذا حكم العين المعتلَّة، إذا كانت اللّام حرفًا صحيحًا ليس الهمزة. فإن كانت اللّام همزة[5] فلا تخلو الفاء، إذ ذاك، من أن تكون همزة أو لا تكون.

فإن كانت همزة فإنه لا يجيء[6] منه شيء في الأفعال، لأنَّ حروفه كلَّها تعتلّ؛ ألا ترى أنَّ الألف من حروف العلَّة، وكذلك الهمزتان.[7] فكما لا تكون حروف الفعل كلّها معتلّة، فكذلك لا تكون عينه حرف علّة وفاؤه ولامه همزتان. وإنّما يجيء في الأسماء؛ قالوا «آءٌ» وهو شجر. ونظيره من الأسماء في اعتلال جميع حروفه «واو».

وإن لم تكن الفاء همزة فحكمه حكم ما لامُه غير همزة، إلّا فيما أَستثنيه لك:

من ذلك[8] اسم الفاعل في نحو «جاءَ»، فإنه يُخالف اسم الفاعل من «قامَ» وأمثاله، في أنك إذا أَبدلتَ من العين همزة، كما فعلتَ ذلك في قائم وأمثاله، اجتمع لك همزتان: الهمزة التي هي لام والهمزة المبدلة من العين، فتُبدِل من الهمزة الثانية ياء، لانكسار ما قبلها. هذا مذهب

(1) من م.
(2) م: «فَعَّل». وفي المنصف: فيعل.
(3) المنصف ١: ٣٠٩ - ٣١١ وشرح الشافية ٣: ١٣٤. وشذ أيضًا معائش ومنائر وأقائيم. جمع معيشة ومنارة وأقوام.
(4) انظر ص٢٢٥.
(5) سقط من النسختين حتى قوله «وإن لم تكن الفاء»، وألحقه أبو حيان بحاشية ف.
(6) علق عليه أبو حيان في حاشية ف بقوله: جاء في الأسماء والأفعال.
(7) يريد أن الهمزة تشبه أحرف العلة، لكثرة التصرف فيها.
(8) المنصف ١: ٣٠٩ - ٣١١ وشرح الشافية ٣: ١٢٤.

سيبويه. ومذهب الخليل[١] أنهم قَلبوا اللّام في موضع العين، فلم تَلتق همزتان.

فإن قيل: وما الذي حَمل الخليل على ادّعاءِ القلب؟ فالجواب أنَّ الذي حمله على ذلك كثرةُ العمل الذي في مذهب سيبويه؛ ألا ترى أنَّ جائيًا في مذهب سيبويه أصله «جايِئٌ» ثمّ[٢] «جائِئٌ» ثمّ «جائِيٌ» ثمّ «جاءٍ»،[٣] وفي مذهب[٤] الخليل أصله «جايِئٌ»، فقُلب فصار «جائِيٌ» ثمّ «جاءٍ»؟ فمذهب سيبويه فيه زيادةُ [عملٍ][٥] على مذهب الخليل. فلذلك تَكلَّف القلب، إذ كانوا يقلبون فيما لا يؤدّي فيه عدم القلب الى اجتماع همزتين، نحو قولهم: شاكٍ ولاثٍ. والأصل فيهما: شائكٌ ولائثٌ.

وكلا المذهبين عند سيبويه حسن. ورَجَّحَ الفارسيُّ[٦] مذهب الخليل على المذهب الأوّل، بأنه يلزم في مذهب سيبويه توالي إعلالين على الكلمة من جهة واحدة. وهما قلب العين همزةً، وقلب الهمزة التي هي لام ياءً. وتوالي إعلالين على الكلمة، من جهة واحدة، لا يوجد في كلام العرب إلّا نادرًا أو في ضرورة الشعر،[٧] نحو قوله:[٨]

وإنّي لأَستَحْيِي،[٩] وفي الحَقِّ مُستَحًى، إذا جاءَ باغِي العُرفِ، أن أَتَنَكّرا

أصل مُستَحًى: «مُستَحْيَيٌ» فتحرّكت الياء الأخيرة وما قبلها مفتوح، فقلبت[١٠] ألفًا فصار «مُستَحْيًا». ثمّ أَعلُّوا الياء التي هي عين، بنقل حركتها إلى الساكن قبلها وقَلبِها ألفًا، فالتقى ساكنان فحذف أحدهما. ولا يلزم في مذهب الخليل إلّا القلب، والقلب أكثر في كلام العرب من توالي الإعلالين على الكلمة، حتى إنَّ يعقوب قد وضع كتابًا في «القلب والإبدال».[١١]

وهذا الترجيح حسن. إلّا أنَّ السماع يشهد للمذهب الأوّل. وذلك أنَّ من العرب من يقول:[١٢] شاكٌ ولاثٌ، فيحذف العين من شائك ولائث. ومنهم من يقول: شاكٍ ولاثٍ، كما تقدَّم فيقلب.[١٣] والذي من لغته القلب ليس من لغته الحذف، وكلّهم يقول: شائكٌ

---

(١) الكتاب ٢: ٣٧٨.
(٢) كذا. وقد أغفل «جائئٌ».
(٣) م: جائي ثم جايئ ثم جاييٌ ثم جاءٍ.
(٤) م: ومذهب.
(٥) من م.
(٦) المنصف ٢: ٥٣.
(٧) في النسختين: «إلا في ضرورة شعر». وفي حاشية ف تصويب كما أثبتنا.
(٨) التمام ص٧٠ و١٦٣. وانظر ص٣٧٠. والباغي: الطالب. والعرف: المعروف.
(٩) م: استحي.
(١٠) م: قلبت.
(١١) نشر عام ١٩٠٥ م. واستشهاد ابن عصفور به وهم، لأن القلب الذي فيه هو إعلالي، لا مكاني كما في المسألة المعنية.
(١٢) المنصف ٢: ٥٤. وانظر ص٣٩١.
(١٣) م: ويقلب.

ولائثٌ. فلمّا وَجدنا العرب كلَّها تقول: جاءٍ، ولا تَحذف،[1] علمنا أنه في لغة الحاذفين على أصله. إِذ ليس من لغتهم القلب، ومن لغتهم البقاء على الأصل. وأمّا في لغة القالِبِينَ في: شاكٍ ولاثٍ فيحتمل أن يكون مقلوبًا، ويحتمل [٤٨ب] أن يكون باقيًا على أصله. فقد حصل إِذًا ما ذهب إِليه سيبويه سماعًا. وما ذهب إِليه الخليل ليس له من السماع ما يقطع به، فهو محتمل.

ومن ذلك الجمعُ، فإِنه يوافق جمع ما لامه غير همزة، في جميع ما ذُكر. فتقول في جمع جاءٍ: «جَواءٍ»، كما تقول في جمع قائم: «قَوائم». والأصل «جَوائئُ»،[2] فقُلبت الهمزة الثانية ياءً لاجتماع الهمزتين. وعلى مذهب الخليل: «جَوايِئُ» فقُلبت الهمزة.[3] وتقول في جمع مَجِيء: «مَجايِئُ»،[4] كما تقول في جمع مَبِيع: «مَبايِع».

إِلّا[5] أن يؤدّي الجمع إِلى وقوع همزة عارضة بعد ألف الجمع - أعني لم تكن[6] في حال الإِفراد - فإِنك إِذا قلبتَ الهمزة الثانية ياء فإِنك تُحوّل كسرة الهمزة التي هي عين[7] فتحةً، فتجيء[8] الياء متحرّكة وما قبلها مفتوح فتُقلب[9] ألفًا، فتجيء الهمزة متوسّطة بين ألفين، والهمزة قريبة الشُّبَه من الألف، فتجيء الكلمة كأنها اجتمع فيها ثلاثةُ أمثال، فتقلب الهمزة ياء فرارًا من اجتماع الأمثال. وذلك نحو[10] «فُعّل»[11] من المجيء نحو: جُيَّأ.[12] فإِنك تقول في جمعه: جَيايا.

والأصلُ «جَيايِئُ»، فاكتنف الفَ الجمع ياءان، فقلبت الثانية همزة فقالوا «جَيائِئُ»، فقلبت[13] [الهمزة] الثانية ياء لاجتماع الهمزتين وانكسار ما قبل الثانية فقالوا «جَيائِيُ»، ثمّ حوّلوه إِلى «جَياءَيُ»، فتحرّكت الياء وما قبلها مفتوح فقلبت ألفًا، فصار «جَياءَى» - وكان هذا التحويل لازمًا إِذ كانوا قد يحوّلون في مثل «صحارَى» مع أنه أخفُّ من «جياءَى»، لأنه لم تَعرِض فيه همزة كما عرضت في «جياءَى». وإِنّما لَزِمَ تحويله، لمّا عرضت فيه الهمزة، لأنّ

(١) يريد: ولا تقول «جاءٌ» فتحذف عين فاعل. وفي حاشية ف بيان لما كان للفظ في الحذف.
(٢) م: جوئئ.
(٣) أي: قدمت الهمزة على الياء.
(٤) م: مجائئ.
(٥) م: إِلى.
(٦) م: لم يكن.
(٧) م: غير.
(٨) م: فجاءت.
(٩) م: فقلبت.
(١٠) المنصف ٢: ٦٠ - ٦٢.
(١١) في النسختين: «فَعّل» وفي حاشية المبدع: فَعال.
(١٢) م: جياء.
(١٣) سقط «الثانية... فقلبت» من م.

عُروضها تغيير، والتغيير يأنس بالتغيير - ثمّ قُلبت الهمزة ياء لوقوعها بين ألفين فصار جَيايا.

وإنّما لزم قلب الهمزة ياء لمّا وقعت بين ألفين، لأنَّ مخرج الهمزة يقرب من مخرج الألف، فكان كالتقاء ثلاث ألفات. وكذلك تَفعل بكلّ ما تَعرِضُ فيه الهمزة من الجمع. فأمّا قوله:[1]

* سَماءُ الإلٰهِ فَوقَ سَبعِ سَمائيا*

فإنه ردّه إلى أصله، لمّا اضطرّ، كما تُرَدّ جميع الأشياء إلى أصلها عند الضرورة.

ومن ذلك «أشياءُ».[2] فمذهب سيبويه والخليل[3] أنّها «لَفْعاءُ» مقلوبة من «فَعْلاء»، والأصل «شَيْئاء» من لفظ شيء، وهو اسم جمع كقَصْباء[4] وطَرْفاء.[5] ومذهب الكسائيّ أنها «أفعال» جمع شيء. ومذهب الفرّاء والأخفش أنها «أَفعِلاء»،[6] والأصل «أَشيِئاء»، فحذفت الهمزة التي هي لام وانفتحت الياء لأجل الألف.

ويخالف الفرّاءُ أبا الحسن في «شيء» الذي هو مفرد أشياء. فمذهب أبي الحسن أنه «فَعْل» كبَيت، ومذهب الفرّاء أنه مخفَّف من «فَيْعِل»، والأصل «شَيِّئ» فخُفّف كما خففّ هَيِّنٌ ومَيِّتٌ فقالوا: هَيْنٌ ومَيْتٌ.

فالذي يُردُّ به على الكسائيّ أنه لو كان «أَفعالًا» لكان مصروفًا، كأَبيات وأجمال وأعباءٍ، إذ لا موجب لمنع الصرف. فإن احتَجّ بأنهم لمّا جمعوه بالألف والتاء، فقالوا: أشياوات، أَشبَه «فَعْلاءَ» فمُنع الصرف. فالجواب أنَّ «أفعالًا» لا يُجمع بالألف والتاء. فإذ قد[7] جَمعوا أشياء بالألف والتاء فذٰلك دليل على ما ادَّعى الخليل من أنها «فَعلاء». وبتقدير أنها «أفعال» جُمعت بالألف والتاء فإنَّ هذا القَدر لا يُوجب منع الصرف، لأنَّ ذلك لم يستقرّ في العلل المانعة للصرف.

وأمّا الفرّاء والأخفش فالذي يَدلُّ على فساد مذهبيهما أنَّ حذف اللّام لم يجئ منه

---

(١) عجز بيت لأمية بن أبي الصلت صدره:

لَهُ ما رأَتْ عَينُ البَصِيرِ، وفَوقَهُ

ديوانه ص٧٠ والكتاب ٢:٥٩ وشرح أبياته ٢: ٣٠٤. وسمائي: مجرور بالفتحة عوضًا من الكسرة، جمع سماء على وزن فَعائل.

(٢) المنصف ٢: ٩٤ - ١٠٢ وشرح الشافية ١: ٢١ - ٣٢ والإنصاف ص٨١٢ - ٨٢٠.

(٣) الكتاب ٢: ١٧٤ و٣٧٩ - ٣٨٠.

(٤) القصباء: القصب.

(٥) الطرفاء: شجر.

(٦) كذا، وهو ميزان الأصل قبل الحذف. والصواب: أفعاء.

(٧) في النسختين «فإذ وقد». وانظر ص١٥٠ و٢٠٥ و٢٦٨ و٤٣٥.

(٨) م: سواة.

(٩) في حاشية ف لحق مخروم أكثره يتعذر إدراكه.

إِلّا «سُؤْتُه[٨] سَوايةً». والأصل سَوائِيَة كرَفاهية.[٩] وحكى الفرّاءُ «بُراءُ» ممنوعَ الصرف،[١] والأصل بُرَآءُ فحُذفت الهمزة التي هي لام. وذلك من القلّة بحيث لا يقاس عليه، والقلب[٢] أوسع منه.

وأَيضًا فإنه لو كان الأصل «أَفعِلاء» لكان من أبنية جموع الكثرة، وجموعُ الكثرة لا تُصغَّر على لفظها، بل تُردُّ إلى جموع القِلَّة إن كان للاسم جمع قلّة. وإلّا تُردَّ إلى المفرد، ثمّ يُصغَّر المفرد ويجمع بالواو والنون إن كان مذكّرًا، وبالألف والتاء إن كان مؤنثًا. فتقول في تصغير فُلُوس: أُفَيلِسٌ، وفي تصغير رجال: رُجَيلُون، وفي تصغير دَراهم: دُرَيهِمات. وهم قد قالوا في تصغير أَشياء: أُشَيّاء، فصغّروها على لفظها. فدلّ ذلك على فساد مذهبيهما.

ولا يُردُّ بالتصغير على الكسائيّ، لأنَّ «أَفعالًا» من أبنية جموع القلّة، وجموع القلّة تصغَّر على ألفاظها. وكذلك لا يُردُّ على الخليل بذلك، لأنَّ أسماءَ الجموع تُصغَّر على لفظها.

وأيضًا فإنَّ «أَفعِلاء» لا يكون جمعًا لـ«فَعْل»[٣] ولا لـ«فَيْعِل». فأمّا قولهم: هَيِّنٌ وأَهوِناءُ، فشاذٌّ لا يقاس عليه. ولا حجّة للأخفش فيما ذَكر، من أنَّ «أَفعِلاء» أختُ «فُعَلاء». يعني أنهما يشتركان في كونهما جمعين لـ«فَعِيل»، فكما جمعوا سَمْحًا، وهو «فَعْلٌ»، على سُمَحاء، فكذلك جمعوا شَيْئًا، وهو «فَعْلٌ»، على «أَفعِلاء». وذلك أنَّ جمع سَمْح على سُمَحاء شاذٌّ، لا يقاس عليه مثلُه، فكيف نظيره.

فإن قيل: فإنَّ الفرّاء قد ذهب [٤٩أ] إلى أنَّ «فَيْعِلًا» في الأصل «فَعِيْل» فقُلب. فإذا كان كذلك فبابه أن يُجمع على «أَفعِلاء». فالجواب أنه تقدّم الدليل[٤] على فساد مذهبه في ذلك.

وممّا يدلُّ أيضًا على فساد مذهب الفرّاء أنَّه ادّعى أنَّ الأصل في شيء: «شَيِّئ». وذلك لم يُنطق به في موضع من المواضع. ولو كان شَيء كمَيْتٍ وهَيْن لجاء على أصله، في موضع من المواضع.

فثَبَتَ إِذًا أنَّ الأحسن مذهب الخليل، إذ ليس فيه أكثر من القلب، والقلب كثير في كلامهم.

---

(١) في حاشية ف بخط أبي حيان: «المحفوظ: بُراءٌ، مصروف. قال كثيّر:

فسِيرُوا بُراءً، في تَفرُّقِ مالِكٍ ... بِنَصرٍ، وأرحامٍ يَعُطُّ قَرِيبُها».

انظر ديوان كثير ص٢٦٩.

(٢) يعني القلب المكاني.

(٣) كذا. والصواب «فَيْل» لأن العين حذفت وبقيت الياء الزائدة.

(٤) في الورقة ٤٧.

(٥) المنصف ٢: ٩٩ - ١٠٠ والإنصاف ص٨٠٧ وشرح الشافية ١: ٣١.

ومن ذلك[٥] أَشاوَى في معنى أشياءَ. حُكي من كلامهم: إِنَّ لكَ عِندي لأَشاوَى. وفيها خلاف أيضًا:

فمذهب المازنيّ[١] أنها جمع أشياءَ. وكان الأصل أن يقال «أشايا»،[٢] فأُبدلت الياء واوًا[٣] شذُوذًا، كما قالوا: جَبَيْتُ الخَراجَ جِباوةً. ففيها على هذا شذوذان: قلب اللّام إِلى أوّل الكلمة، وقلب الياء واوًا.

ومذهب سيبويه[٤] أنها جمع «إشاوة»، وإِن لم يُنطق بها. وتكون «إِشاوة» المتوهَّمة كأنها في الأصل «شِياءَة» فقلبت اللّام إِلى أَول الكلمة، [وأُخِّرت العين إِلى موضع اللام]،[٥] وأُبدِلت الياء واوًا. فلمّا جمعوا فعلوا به ما يُفعل بـ «عِلاوة»[٦] – وسيُذكر ذلك في المعتلّ اللّام – فقالوا: أَشاوَى، كما قالوا: عَلاوَى.

ورأى سيبويه أنَّ هذا أَولى، ليكونَ الشُّذوذ في المُتوهَّم – وهو المفرد الذي لم يُنطق به – ثمّ يجيء الجمع على قياس المفرد. وإِذا جعلنا أَشاوَى جمع أشياءَ كان الشُّذوذُ في الملفوظ به. وأيضًا[٧] فإِنَّ أبا الحسن الأخفش حكى أنَّ العرب التزمت فيه الفتح،[٨] فلم يقولوا «أشاوٍ» كصحارٍ، فدلَّ ذلك على أنه ليس جمع أشياء بل جمع إِشاوة. ولذلك التزم فيه الفتح كما التزم في جمع إِداوة وهِراوة وأمثالهما.

وذهب بعض النحويّين[٩] إِلى أنَّ أَشاوَى غير مقلوب، وأنَّ الواو غير مبدلة [من ياء]،[١٠] وجعله من تركيب «أ ش و». وقد جاء[١١] ذلك في قول الشاعر:[١٢]

وحَبَّذا، حِينَ تُمسِي الرِّيحُ بارِدةً، وادِي أُشَيٍّ، وفِتيانٌ بِهِ، هُضُمُ

(١) المنصف ٢: ٩٤.
(٢) م: «أشائي». ف: «أشاي». وفي حاشيتها: «أشاوِيُّ». والتصويب من المنصف ٢: ٩٩.
(٣) ف: الواو ياء.
(٤) الكتاب ٢: ٣٧٩ – ٣٨٠.
(٥) من شرح الشافية ١: ٣١.
(٦) العلاوة: أعلى الرأس. وانظر الورقة ٥٧.
(٧) سقط حتى قولة «وأمثالهما» من النسختين، وألحقه أبو حيان بحاشية ف نقلًا عن خط المصنف.
(٨) كذا. وجاء عنهم الكسر. التاج (شيأ).
(٩) المنصف ٢: ٩٩ – ١٠٠.
(١٠) من م.
(١١) م: وقد وجدنا.
(١٢) زياد بن منقذ أو زياد بن حمل. وينسب إِلى المرار بن منقذ وبدر بن سعيد. المنصف ٢: ٩٩ وشرح الحماسة للمرزوقي ص١٣٩٠ وللتبريزي ٣: ٣٢٥ والأغاني ٩: ١٥٤ وزهر الآداب ٤: ١٩٥ والعيني ١: ٢٥٧ وشرح شواهد المغني ص٤٩ والخزانة ٢: ٣٩١ – ٣٩٣ ومعجم البلدان ١: ٢٦٧ و٥: ٣٥٩ ومعجم ما استعجم ص١٦١ واللسان والتاج (هضم). والهضم: جمع هضوم. وهو الذي ينفق ما له في الشتاء.

فأُشَيٌّ في الأصل «أُشَيْوٌ»، لأنَّ اللّام الغالبُ عليها إِذا كانت حرف علَّة أن تكون واوًا. فتكون على هذا موافقة لأَشياء في المعنى، ومخالفة لها في الأصل، فيكون ذلك من باب لؤلؤ ولأّال، وسَبِط وسِبَطر. وذلك قليل جدًّا.

ومن ذلك[1] سَوايَةٌ. أعني أنه شذَّ عن القياس، بحذف الهمزة منه التي هي لام. والأصل «سَوائِيَةٌ». وقد تقدَّمَ.[2]

ومن ذلك ما حكاه أبو زيد[3] من قولهم: غَفَر اللهُ مسائِيَتَكَ، جمع مَساءَة. والأصل «مساوِئَتَكَ»، فقُلب فصار «مَسائِوتَك»، فجاءت الواو طرفًا بعد كسرة فقلبت ياءً، وأُلحقت التاء التي تلحق لتأنيث الجمع، فصار مسائيتك.

فهذه المستثنيات لا يقاس على شيء منها.

(١) المنصف ٢: ٩١ - ٩٣.

(٢) انظر ص٣٢٩.

(٣) في حاشية ف: «حكاه سيبويه فلا حاجة إلى أبي زيد». وانظر النوادر ص٢٣٢ والمنصف ٢: ٩٣ والكتاب ٢: ٣٧٩.

[المعتلّ اللام]

فأمّا المعتلُّ اللّام فلا يخلو أن يكون اسمًا أو فعلًا. فإن كان فعلًا فلا يخلو من أن يكون على ثلاثة أحرف، أو على أزيد. فإن كان على ثلاثة أَحرف فإنه يكون على «فَعَلَ» و«فَعُلَ» و«فَعِلَ» بفتح العين وضمّها وكسرها:

أمّا المفتوحة العين والمكسورتها فإنها تكون في ذوات الواو والياء. فمثال «فَعَلَ»[1] من الياء: رَمَى، ومن الواو: غَزا. ومثال «فَعِلَ»[2] من الواو: شَقِيَ،[3] ومثاله من الياء: عَمِيَ.

وأمّا المضمومةُ[4] العين فلا توجد إلّا في الواو نحو: سَرُوَ. ولا تُوجد في الياء[5] إلّا في التعجُّب نحو: لَقَضُوَ الرَّجُلُ![6] أصله «لَقَضُيَ»، فقلبت الياء واوًا لانضمام ما قبلها، لأنَّ الياء وقبلها الضمّة بمنزلة الياء والواو. فكما أنَّ اجتماع الياء والواو ثقيل فكذلك الياء إذا كان قبلها ضمّة، لا سيّما والياء في محل التغيير. وهو الطَّرف. فلم يكن بدٌّ من قلب الياء حرفًا من جنس الضمة وهو الواو، أو قلب الضمّة كسرة لتصحّ الياء، فلم يمكن قلبُ[7] الضمّة كسرة كراهيةَ أن يلتبس «فَعُلَ» بـ «فَعِلَ»، فقُلبت الياء واوًا.

فإن قيل: ولأيّ شيء امتنع بناءُ «فَعُلَ» من ذوات الياء؟ فالجواب[8] أنَّ الذي مَنَع من ذلك أنهم لو فعلوا ذلك لأدّى[9] إلى الخروج من الخفيف إلى الثقيل، لأنه يلزم فيه كما ذكرنا قلبُ

(١) المنصف ٢: ١١١ - ١١٢.
(٢) المنصف ٢: ١١٢.
(٣) م: سقي.
(٤) المنصف ٢: ١١٢ - ١١٣.
(٥) كذا، وقالوا: نَهُوَ يَنهُو. وهو من اليائيّ.
(٦) تقول: لقضو الرجل، إذا بالغت في الخبر عنه بجودة القضاء. المنصف ١: ٣٠٧.
(٧) م: وهو الواو وقلب.
(٨) المنصف ١: ١١٣.
(٩) زاد في م: ذلك.

الياء واوًا، والياء أخفُّ من الواو، مع أنه يلزم أن يكون المضارع على «يَفعُلُ». فكنت تقول «رَمُوَ يَرْمُو»، فيجتمع لك في الماضي والمضارع ضمَّةٌ وواو وذلك ثقيل. وليس كذلك ذوات الواو، لأنه لا يلزم فيها[1] أكثر من ثقل الواو والضمَّة نحو «سَرُوَ يَسْرُو»، إذ ليس يلزم فيها خروج من خفيف إلى ثقيل.

وإنما ساغ ذلك في فعل التعجّب، لأنه لا مضارع له، فقَلَّ فيه الثقل لذلك. وأيضًا فإنه يشبه الأسماء، ولذلك صَحَّحوا الفعل في نحو: ما أَطوَلَهُ! تشبيهًا له بـ«أطوَلَ منه». فكذلك أيضًا قَلَبوا الياء في مثل «رَمُوَ»،[2] إذا أرادوا التعجُّب، واوًا تشبيهًا له [٤٩ب] بـ«فَعُلَة»،[3] ممّا لامه ياء، إذا بُنِيَتْ على التأنيث، نحو «رَمُوة»[4] من الرمي.

فإن قيل: وكيف شُبِّهت الياء المُتطرّفة في الفعل بالياء غير المتطرّفة في الاسم؟ بل كان يجب أن تُشبَّه[5] بالياء المتطرّفة. فكما أنَّ الياء المضموم ما قبلها، إذا كانت في آخر الاسم،[6] تُقلب الضمَّة كسرة نحو: أَظْبٍ جمع ظَبْيٍ، فكذلك كان يجب فيما أَشبهه من الفعل. فالجواب:[7]

أنَّ الذي مَنع من قلب الياء المضموم ما قبلها واوًا في آخر الاسم [أنَّ الواو المضموم ما قبلها في آخر الاسم][8] مستثقلة، وهي مع ذلك معرَّضة لأن تَليها ياء النسب وياء الإضافة، نحو «أَدْلُوِيّ» و«أَدْلُوِيْ»[9] لو ثَبَتَتِ الواو. والفعل ليس بمعرَّض لذلك، فلم يُستثقل أن يكون آخره واوًا مضمومًا ما قبلها، كما استُثقل[10] ذلك في الاسم. فلذلك شُبّه «رَمُوَ» في التعجُّب بـ«فَعُلَة» من الرَّمي نحو «رَمُوَة»، لأن الواو إذ ذاك لا تليها ياءُ الإضافة كما أنَّ الفعل كذلك.

فإن كان الفعل على «فَعُلَ» بضمّ العين فإنَّ لامه تصحُّ نحو «سَرُوَ»، إذ لا موجب للإعلال فيه، لأنَّ الضمة مع الواو بمنزلة واوين. فكما تصحُّ الواوان في مثل عدوّ، فكذلك تصحّ الواو المضموم ما قبلها في آخر الفعل.[11] إلّا أن يكون من ذوات الياء فإنه يُصنع به ما ذكرنا من

(١) م: فيه.
(٢) م: رموا.
(٣) م: فُعلة.
(٤) م: رُموة.
(٥) م: يشبه.
(٦) ف: اسم.
(٧) المنصف ٢: ١١٧ - ١١٨.
(٨) من م.
(٩) م: أدلو.
(١٠) م: استثقلت.
(١١) سقط «فكما تصح... آخر الفعل» من م. وانظر تعليقة لنا في ص٣٤٨.

قلب الياء واوًا، لِما تقدَّم من ثقل الياء وقبلها الضمة، نحو: لَقَضُوَ الرَّجُلُ!

فإِن خَفَّفتَ[1] العين فقلتَ: لقَضْوَ الرَّجلُ! أَبقيتَ الواو على أصلها، لأنَّ التسكين عارض. وأيضًا فإِنَّ الفعل إِذا لَزم فيه الإِعلال في بعض المواضع حُملت سائر المواضع على ذلك، وإِن لم يكن فيها موجب، نحو: أَغزَيتُ،[2] قُلبت فيه الواو ياء حملًا على: يُغْزِي، وإِن لم يكن في «أغزَيتُ» ما في «يُغزِي» من انكسار ما قبل الواو المتطرّفة. فكذلك قُلبت الياء في «لَقَضْوَ» [واوًا][3] حملًا على «لَقَضُوَ»، وإِن لم يكن في لغة المخفِّف ما قبل الياء مضمومًا.

فإِن كان الفعل على «فَعِلَ» بكسر العين فلا يخلو من أن يكون من ذوات الياء، أو من ذوات الواو:

فإِن كان من ذوات الياء بقي على أصله ولم يعتلّ، نحو «غَنِيتُ» من الغُنية، كما لم يعتلَّ ما في آخره واو قبلها ضمَّة. بل إِذا صحَّت الواو في مثل: سَرُوَ، فالأحرى أن تصحَّ الياء في مثل: غَنِيَ، لأنّ الياءَ وقبلها الكسرة أخفُّ من الواو وقبلها الضمَّة.

وإِن كان من ذوات الواو قُلبت الواو ياء، نحو: شَقِيَ ورَضِيَ،[4] لأن الواو وقبلها الكسرة بمنزلة الياء والواو، لأنَّ الكسرة بعضُ الياء. فكما أنَّ الياء والواو إِذا اجتمعتا[5] في مثل سيِّد ومَيِّت قلبت الواو ياء، والأصلُ «سَيْوِدٌ» و«مَيْوِتٌ»، فكذلك يُفعل بالكسرة مع الواو. فإِن سكَّنتَ العينَ[6] قلتُ: شَقْيَ[7] ورَضْيَ، ولم تَردَّ الواو، لأنَّ الإِسكان عارض. وأيضًا فإِنك تَحمِل التخفيف على التحريك، كما فعلتَ ذلك في «لَقَضْوَ» للعلَّة التي ذكرنا.

وإِن كان الفعل على وزن «فَعَلَ» بفتح العين فإِنك تقلب حرف العلَّة ألفًا، ياءً كان أو واوًا، نحو: غَزا ورَمَى، من الغَزْو والرَّمْي. والسبب[8] في ذلك اجتماع ثقل المِثلين - أَعني فتحة العين واللَّام - مع ثقل الياءِ أو الواو،[9] فقلبت الياء والواو ألفين[10] لخفَّة الألف، ولأنها لا تتحرَّك فيزولُ اجتماع المثلين، ولأنَّه ليس للياء والواو ما يقلبان إِليه، أقربُ من الألف

(١) م: لقضو الرجل خُففت.
(٢) م: أغريت.
(٣) من م.
(٤) م: «زكي». وضرب عليها بقلم مخالف، وأثبت في الحاشية: رضي.
(٥) م: اجتمعت.
(٦) سقط من م.
(٧) م: سقي.
(٨) المنصف ٢: ١١٦ - ١١٧.
(٩) ف: والواو.
(١٠) م: والعين.

لاجتماعهما معها[1] في أنَّ الجميع حروف علَّة ولين.

وأيضًا فإنه لمّا قُلبت الواو، إذا كان قبلها كسرةٌ، حرفًا من جنس الحركة التي قبلها – وهو الياء في نحو: رَضِيَ – والياءُ المضمومُ ما قبلها حرفًا[2] أيضًا من جنس الحركة التي قبلها – وهو الواو في نحو: لَقَضُوَ – كذلك قُلبت الياء والواو، إذا انفتح ما قبلهما، حرفًا من جنس الحركة التي قبلهما. وهو الألف.

* * *

فإن[3] بُني شيءٌ، من هذه الأوزان الثلاثة، للمفعول[4] صُيِّر الفعلُ على وزن «فُعِلَ» بضمّ أوّله وكسر ثانية. فإن كان من ذواتِ الياء لم يَعتلَّ، كما لم يَعتلَّ «فَعِلَ»، نحو: عُنِيَ بزيدٍ ورُمِيَ السَّهمُ. وإن كان من ذوات الواو قُلبت الواو ياء، لانكسار ما قبلها، نحو: شُقِيَ به وغُزِيَ العدُوُّ، كما قُلبت في «فَعِلَ» نحو: شَقِيَ.

فإن خُففَتِ[5] العينُ بقيت الياء ولم ترجع الواو، نحو: غُزْيَ، كما لم تَرجع في «رَضِيَ» إذا خُفّفتْ. والدليل، على أنَّ الفعل بعد التخفيف يبقى على حكمه قبل التخفيف، قوله:[6]

تَـهـزأُ مِـنِّـي أُخـتُ آلِ طَـيـسَـلَـهْ   قـالَـتْ: أَراهُ دالِـفًـا، قَـد دُنْـيَ لَـهْ

يريد: قد[7] دُنِيَ له – وهو من «دَنوتُ» – فأسكن [٥٠أ] النون وأَقرَّ الياء بحالها.

* * *

فإن اتَّصل بشيء من هذه الأفعال علامةُ تأنيث فإنه يبقى على ما كان عليه، إن كان لامه في اللفظ ياءً أو واوًا – نحو: سَرُوَ ورَضِيَ وغُزِيَ – نحو: سَرُوَتِ المرأةُ ورَضِيَتْ هِندٌ وغُزِيَتِ الأعداءُ. وإن كان لامه ألفًا حُذفت لالتقاء الساكنين، نحو: رَمَتْ هِندٌ. وإن تحرَّكت التاء

(١) م: لاجتماعهما معهما.

(٢) م: حرف.

(٣) م: وإن.

(٤) م: لما لم يسمّ فاعله.

(٥) المنصف ٢: ١٢٤ – ١٢٥.

(٦) من أرجوزة تنسب إلى صخير بن عمير التميمي. وَنسبها بعضهم إلى الأصمعي وإلى خلف الأحمر. وهي ذات الرقم ٢٤ في الزيادات من كتابي المفضليات والأصمعيات. الأصمعيات ص٢٧٣ – ٢٧٨ والأمالي ٢: ٢٨٤ و٢٨٥ والسمط ص٩٢٩ – ٩٣٠ وإرشاد الأريب ٣: ٤ – ٥ وديوان المعاني ٢: ٧٣ والمنصف ٢: ١٢٥ واللسان والتاج (طسل) والتاج (بلط) و(دنو). والشطر الثاني في اللسان (دنو) معلقًا عليه بما يلي: «وكان الأصمعي يقول في هذا الشعر الذي فيه هذا البيت: هذا الرجز ليس بعتيق، كأنه من رجز خلف الأحمر أو غيره من المولدين». وطيسلة: اسم علم، والدالف: الذي يقارب الخطو في المشي.

(٧) سقط من م.

لالتقاء الساكنين لم ترجع الألف، لأنَّ التحريك عارض، نحو: رَمَتِ المرأةُ والهِندانِ رَمَتا.

ومن العرب من يَعتدُّ بالحركة في «رَمَتا»، وإن كانت عارضةً، لشدَّة اتّصال الضمير بما قبله حتّى كأنه بعضه، فيردُّ الألف فيقول: رَماتا. وذلك ضرورة، لا يجيء إلّا في الشعر. وعليه قوله:[1]

لَها مَتْنَتانِ، خَظاتا، كَما أَكَبَّ، على ساعِدَيهِ، النَّمِرْ

أراد: خَظَتا. وقد يجوز أن يكون تثنية خَظاة،[2] كأنه قال: خظاتانِ. ولكنه حذف النون ضرورة، فيكون كقوله:[3]

ومَتْنانِ، خَظاتانِ كَزُحْلُوقٍ، مِنَ الهَضْبِ

ومِن حذف نون الاثنين ضرورةً قولُه:[4]

هُما خُطَّتا: إِمّا إِسارٌ ومِنَّةٌ وإِمّا دَمٌ، والقَتلُ بالحُرِّ أَجدَرُ

أراد: هما خُطَّتانِ - ومما يُعزَى إلى كلام البهائم قولُ الحَجَلةِ للقطا: «قَطا قَطا، بَيضُكِ ثِنتا، وَبيضِي مِائتا» أي: ثِنتانِ[5] ومِائتانِ - وقولُ الآخر:[6]

لَنا أَعنُزٌ، لُبْنٌ ثَلاثٌ،[7] فبَعضُها لأولادِها ثِنتا، وما بَينَنا عَنْزُ

والأَوّل[8] أولى، لأنَّ له نظائر كثيرة من الاعتداد بالعارض، في الكلام وحذف نون الاثنين للضرورة قليل جدًّا.

* * *

فإن أُسند شيء من هذه الأفعال إلى ضمير رفع فلا يخلو أن يكون المسند ما في آخره ألف، أو ما في آخره ياء أو واو:

(١) هو امرؤ القيس. ديوانه ص١٦٤ وشرح الشافية ٢: ٢٠ وشرح شواهده ص١٥٦ - ١٦٠. يصف فرسًا. وخظا: ارتفع. وقوله كما أكب على ساعديه النمر أي: كأن فوق متنها نمرًا باركًا لكثرة لحم المتن.

(٢) من قولك: خظا بظا، إذا كان كثير اللحم صلبه.

(٣) لأبي دواد الإيادي. شعره ص٢٨٨ وشرح شواهد الشافية ص١٥٧. والزحلوق: الحجر الأملس. ونسب البيت إلى عقبة بن سابق الجرمي في الخيل ص١٥٨ لأبي عبيدة.

(٤) لتأبط شرًا من حماسية. ديوانه ص٨٩ وشرح الحماسة للمرزوقي ص٧٩ وللتبريزي ١: ٧٨ والإسار: الأسر. والمنة: المن بإطلاق السراح.

(٥) م: بيضك بيت وبيضي مائتا أي بيتان. وانظر المغني ص٢٣٨.

(٦) الخصائص ٢: ٤٣٠ وشرح الحماسة للمرزوقي ص٨٠ وللتبريزي ١: ٧٨ وضرائر الشعر ص١٠٧ وسر الصناعة ص٤٨٧ وشرح القصائد السبع ص٣٠٥ وشرح شواهد الشافية ص١٥٩. واللبن: جمع لبون، وهي ذات اللبن. وثنتا: ثنتان. وهو بدل من بعض.

(٧) في النسختين: سمان.

(٨) يعني الاعتداد بالحركة العارضة في نحو: رماتا. م: فالأول.

فإن كان ما في آخره ألف فإنه إن أُسند إلى ضمير غائب مفرد بقي على ما كان عليه قبل الإسناد، نحو: زيدٌ غَزا وعمرٌو رَمَى. وإنْ أُسند إلى ضمير غائبَينِ رُدَّت الألف إلى أصلها، نحو: غَزَوَا ورَمَيا، ولم تُحذف لالتقاء الساكنين،[1] لئلّا يلتبس فعل الاثنين بفعل الواحد.

وإن أُسند إلى ضمير غائِبِينَ حُذفت لالتقاء الساكنين وعدم اللَّبس، نحو: غَزَوْا ورَمَوْا. وإن أُسند إلى ضمير غائبات رُدَّتِ[2] الألف إلى أصلها، ولم تعتلّ، نحو: غَزَوْنَ ورَمَيْنَ، لأنَّ ما قبل نون[3] جماعة المؤنَّث ساكنٌ أبدًا، وحرف العلَّة إذا سكن وانفتح[4] ما قبله[5] لم يعتلّ إلّا في «يَوْجَلُ» خاصَّة.[6]

وإن أُسند إلى ضمير متكلّم أو مخاطَب، كائنًا ما كان، رددتَ[7] الألف إلى أصلها من الياء أو الواو، نحو: رَمَيتُ وغَزَوتَ، ورَمَيتُما وغَزَوتُما، ورَمَيتُم وغَزَوتُم، وَرَمَيْتُنَّ وغَزَوتُنَّ، ورَمَينا وغَزَونا، لأنَّ ما قبل ضمير المتكلم أو المخاطَب أبدًا ساكن أيضًا.

وإن كان[8] مافي آخره ياء أو واو فإنه إن أُسند إلى ضمير غائب[9] أو مخاطَب أو متكلّم بقي[10] على حاله لا يتغيَّر، نحو: رَضِيَ وسَرُوَ، ورَضِيا وسَرُوَا، ورَضِينَ وسَرُوْنَ، ورَضِيتَ ُ ِ وسَرُوتَ ُ ِ ، ورَضِيتُما[11] وسَرُوتُما، ورَضِيتُم وسَرُوتُم، ورَضِيتُنَّ وسَرُوتُنَّ، ورَضِينا وسَرُونا. إذ لا موجب لتغييرها عن حالها، إلّا أن يكون الضمير ضمير جماعة مذكَّرِينَ غائبين،[12] فإنك تحذف الواو والياء، وتضمُّ ما قبل واو الجمع،[13] نحو: رَضُوْا وسَرُوْا.

وسبب ذلك أنَّ الواو يتحرَّك ما قبلَها أبدًا بالضمّ[14] نحو: ضَرَبُوا. فلو قلتَ «رَضِيُوا»[15] و«سَرُوُوا»[16] لاستثقلتَ الضمَّة في الياء والواو لتحرُّك ما قبلهما، فيجب حذفُها فيجتمع

(١) في حاشية ف أن الساكنين هما الألف المنقلبة عن لام الفعل وألف الاثنين.
(٢) ف: رددت.
(٣) سقط من م.
(٤) م: أو انفتح.
(٥) سقط من م.
(٦) كذا. وانظر ص٢٨٦.
(٧) سقط من م.
(٨) سقط من م.
(٩) م: غائبات.
(١٠) سقط من م.
(١١) م: رضوتما.
(١٢) م: عاقلين.
(١٣) م: الجميع.
(١٤) م: بالضمة.
(١٥) م: رضَيوا.
(١٦) م: سروا.

ساكنان: واو الضمير والياء والواو اللتان قبلها.(١) فتحذف ما قبل واو الضمير، لأنَّ حذف الحرف أَسهل من حذف الاسم، فتقول: «سَرُوا». وتَضمُّ بعد الحذف ما قبل الواو في مثل «رَضِيَ» فتقول رَضُوا، لتسلم واو الضمير، لأنك لو أَبقيتَ الكسرة لانقلبتْ واو الضمير ياء، لسكونها وانكسار ما قبلها، فكنتَ تقول «رَضِي»، فيلتبس الجمع بالمفرد.

هذا ما لم يكن ما قبل الياء والواو ساكنًا. فإن كان ما قبلهما ساكنًا نحو: رَضْيَ وسَرْوَ، فإنَّ الياء والواو يجريان مجرى الحرف الصحيح، فلا يحذفان أصلًا، نحو: رَضْيُوا و سَرْوُوا.(٢) ولا تُردُّ [الياءُ](٣) إلى أصلها من الواو في «رَضْيُوا» كما لم تُردَّ(٤) في المفرد.

* * *

وأمّا حكم المضارع من هذه الأفعال فإن الماضي إن كان على «فَعُلَ» أتى مضارعه أبدًا على «يَفْعُلُ»، كما كان ذلك في الصحيح، فتقول: يَسْرُو. وإن كان على «فَعِل» فإنه يأتي مضارعه على «يَفْعَلُ»، فيتحرّك حرف العِلَّة، وما قبلَه مفتوحٌ، فينقلب ألفًا.(٥) [٥٠ب] نحو: يَرْضَى، على قياس الصحيح. فإن كان على «فَعَلَ» فإنَّ مضارعه، إنْ كان من ذوات الياء، على «يَفْعِلُ» بكسر العين(٦) نحو: يَرْمِي، وإن كان من ذوات الواو، على «يَفْعُلُ» نحو: يَغزُو.

فإن قيل: فلأيّ شيء لم يجئ مضارع «فَعَلَ» على قياس الصحيح، كما جاء ذلك في «فَعِلَ» و«فَعُلَ»، فيكونَ تارة على «يَفْعِلُ» وتارةً على «يَفْعُلُ»، بالضمّ والكسر، في ذوات الياء وذوات الواو؟ فالجواب أنهم لو فعلوا ذلك لالتبست ذوات الياء بذوات الواو؛ ألا ترى أنَّ مضارع «غزا» لو جاء على «يَفْعِلُ» لكان «يَغزِي»، فيصير كـ«يرمي». وكذلك مضارع «رَمَى»، لو جاء على «يَعفُلُ» لقلتَ «يَرمُو» كـ«يَدعُو». فالتزموا في مضارع ذوات الواو «يَفْعُلُ»، وفي مضارع ذوات الياء «يَفْعِلُ»، لئلّا تختلط ذوات الياء بذوات الواو.

فإن قيل: فهلّا فَعلوا ذلك في مضارع «فَعِلَ» و«فعُلَ». أَعني يلتزمون «يَفْعُلُ» في ذوات الواو،(٧) و«يَفْعِلُ» في ذوات الياء، خوفَ الالتباس. فالجواب أنهم لو فعلوا ذلك لأخرجوا مضارعهما عن قياس نظائرهما من الصحيح، لأنَّ «يَفعلُ» من «فَعُلَ» المضمومِ العين في

(١) م: قبلهما.
(٢) م: سروا.
(٣) من م.
(٤) م: كما لم تردها.
(٥) أغفل انقلاب الواو ياء حملًا على الماضي. فهو يَرضَوُ، ثم يَرضَيُ، ثم يَرضَى. انظر ص٣٥٥.
(٦) سقط «بكسرِ العين» من م.
(٧) م: الياء.

الصحيح إنما يأتي مضموم العين، و«يَفْعلُ» من «فَعِلَ» المكسور العين إنما يأتي على «يَفْعَلُ» بفتح العين، إلّا ما شذَّ نحو: حَسِبَ يَحسِبُ. وليس كذلك «فَعَلَ»، بل يأتي على «يَفْعِلُ» و«يَفْعُلُ»، بضمّ العين وكسرها. فإذا التزموا في ذوات الياء «يَفْعِلُ» وفي ذوات الواو «يَفْعُلُ»، لم يخرجوا عن قياس المضارع، بل أَتَوا بأحد الجائزين.

وأيضًا فإنّ المعتلّ اللّام أُجري مُجرى المعتلّ العين. فكما أنَّ «فَعَلَ» المعتلَّ العين يُلتَزَمُ[1] في ذوات الواو منه «يَفْعُلُ» بضمّ العين، وفي ذوات الياء «يَفْعِلُ» بكسرها، فكذلك المعتلُّ اللّام. إلّا ما شذَّ من ذلك فجاء على «يَفْعَلُ» بفتح العين نحو: أَبَى يأبَى، أو ما كان عينه حرف حلق نحو: نأَى يَنأَى، فإن المضارع يأتي أبدًا على «يَفْعَلُ» بفتح العين، كما كان ذلك في الصحيح.

ووجه مجيء[2] مضارع «أَبَى» على «يَفْعَلُ» تشبيه الألف بالهمزة، لقربها منها في المخرج. فكما أنَّ ما لامه حرف حلق من «فَعَلَ» يأتي مضارعه على «يَفْعَلُ»، نحو: يقرأُ، فكذلك[3] ما لامه ألفٌ.

وما كان من ذلك لِما لم يُسمَّ فاعله فإن مضارعه أبدًا يأتي على «يُفْعَلُ»، بفتح العين وضمّ أول الفعل، نحو: يُرْضَى ويُغْزَى، على قياس الصحيح، ثمّ يُقلب حرف العلّة ألفًا،[4] لتحرُّكه وانفتاح ما قبله.

* * *

وحكمُه[5] أبدًا إذا أُسند إلى الألفِ التي هي ضمير المثنّى، أو الواوِ التي هي ضمير جماعة المذكّرِينَ، أو النونِ التي هي ضمير جماعة المؤنّثات، حكمُ الماضي المعتلّ اللّام إذا أُسند إلى شيء من ذلك. وقد تقدَّم. إلّا أنّك إذا قلبتَ الألف في الماضي رددتها إلى أصلها من ياء أو واو نحو: غَزَوَا ورَمَيا، وإذا قلبتَ الألف في المضارع رددتَها أيضًا إلى أصلها، من ياء أو واو، نحو «يَخشَى» تقول: يَخشَيانِ، وفي[6] «يَبْأَى» من البأْو:[7] يَبْأَوانِ.

إلّا أن تكون الواو قد قُلبت ياء في الماضي، فإنَّ المضارع يَجري على قياس الماضي، فتُردُّ الألف إلى الياء فتقول في «يَرضَى»: يَرضَيانِ، وفي «يَشقَى»: يَشقَيانِ، كما قالوا: رَضِيَ وشَقِيَ.

(١) م: يلزم.
(٢) م: ذلك في الصحيح العين فيجيء.
(٣) م: وكذلك.
(٤) أغفل انقلاب الواو ياء حملًا على الماضي. فهو يُغزَوُ، ثم يُغْزَيُ، ثم يُغْزَى.
(٥) أي: حكم المضارع.
(٦) سقط من م.
(٧) البأو: الفخر والتكبر.

فحَملوا المضارع على الماضي في الإعلال، وإن لم يكن في المضارع كسرةٌ قبل الواو تُوجب قلبها ياء، كما كان ذلك في الماضي. وإذا حملوا اسم الفاعل والمفعول على الفعل في الإعلال، في نحو: قائل وبائع ومَقُول ومَبِيع، فحملُ الفعلِ أَولى.

إلّا لفظةً واحدة شذَّت فقُلبت الألف فيها ياء وأصلها الواو، ولم تُقلب في الماضي ياء، وهي:[1] شأَى[2] يَشأَى، من الشَّأو،[3] فإنهم قالوا: يَشْأَيانِ، وكان القياسُ «يَشْأَوانِ». لكنّهم شذُّوا فيه فقلبوا الألف ياء لغير مُوجِب. وعلَّل ذلك أبو الحسن بأن قال: لـمّا كان «شأَى»: «فَعَلَ»، وجاء مضارعه على «يَفعَلُ» نحو «يَشأَى» – و«يَفعَلُ» إنّما هو مضارع «فَعِلَ» المكسور العين – عاملوه معاملة مضارع «فَعِلَ» من ذوات الواو، نحو: رَضِيَ[4] يَرضَى. فكما قالوا «يَرضَيانِ» قالوا: يَشْأَيانِ.

وهذا الذي علَّل به أبو الحسن باطلٌ، لأنَّ «شأَى» عينه[5] حرف حلقٍ، وما عينه حرف حلق فإنَّ قياس مضارعه أن يجيء على «يَفْعَلُ» بفتح العين، نحو: جأَرَ يَجأَرُ. ولو كان هذا القَدْر يوجب قلب الألف ياء لوجب أن تَثبُت الواو في مثل: يَطأُ ويَسَعُ، كما يُفعَلُ[6] ذلك في [٥١أ] مضارع «فَعِلَ» الذي فاؤه[7] واو، نحو وَجِلَ يَوْجَلُ. فكما لم يُرْعَ هنا شَبَهُه بـ«فَعِلَ»، فكذلك ينبغي أن يُفعل في «يَشأَى».

وكأنَّ أبا الحسن أخذ هذا التعليل من سيبويه، حيث علَّل كسرَ أَوَّل «تِئبَى»، وإن[8] كان الماضي على «فَعَلَ»، وإنّما يُكسر أوَّل المضارع من «فَعِلَ»، بكون المضارع جاءَ على «يَفْعَلُ».[9] فلمّا جاء مضارعُه كمضارعِ «فَعِلَ» المكسور العين كُسر أَوَّل المضارع، كما يُكسر أَوَّل المضارع من «فَعِلَ».

وليس ما ذهب إليه أبو الحسن مثل ما ذكر سيبويه، لأنَّ «أَبَى» ليس لامه[10] حرفَ حلق، فكان قياس مضارعه أن يجيء على «يَفعِلُ» بكسر العين، فجاء مضارعه مفتوح العين كمضارع «فَعِل». فتوهُّمُ ماضي «يأبَى» على «فَعِل» توهّمٌ صحيح.

* * *

---

(١) في النسختين: وهو.
(٢) سقط من م. وشأى القوم: سبقهم.
(٣) م: الشأى.
(٤) سقط من م.
(٥) سقط من م.
(٦) ف: كما تفعل.
(٧) م: لامه.
(٨) انظر الكتاب ٢: ٢٥٦ م: ولو.
(٩) م: يفعُل.
(١٠) كذا. والصواب: ليس عينه أو لامه.

وما كان من هذه الأفعال المضارِعة في آخره واو أو ياء فإنه يكون في موضع الرفع[1] ساكنَ الآخر نحو: يَغزُو ويَرمِي. فتُحذف الضمَّة لاستثقالها في الياء والواو؛ لأنها مع الواو بمنزلة واوين، ومع الياء بمنزلة ياء وواو. وذلك ثقيل.

ويكون[2] في موضع الجزم محذوف الآخِر، نحو: لم يَرمِ ولم يَغْزُ. وإنّما حُذفت الياء والواو في الجزم، لئلّا يكون لفظ المرفوع كلفظ المجزوم لو أُبقيَت الياء والواو. وأيضًا فإن الياء والواو لمّا عاقبَتا الضَّمَّة فلم تظهر معهما، أُجريَتا مُجرى الضَّمَّة، فحُذفتا للجزم كما تُحذف الضَّمَّة.

ويكون[3] في موضع النَّصب[4] مفتوح الآخِر، نحو: لن يَغزُوَ ولن يَرمِيَ، لأنَّ الفتحة خفيفة. وقد تُسْكِن الياء والواو في موضع النصب ضرورةً،[5] تشبيهًا لها بالضَّمَّة أو للياءِ والواوِ بالألف، فتقول: لن يَغزُوْ ولن يَرمِيْ. ومن ذلك قولُه:[6]

وأَن يَعرَيْنَ، إن كُسِيَ الجَوارِي فتَنبُوْ العَينُ، عن كَرَمٍ، عِجافِ

يريد: فتَنبُوَ العينُ. وقولُ[7] الأخطل:[8]

إذا شئتَ أن تَلهُوْ، بِبَعضِ حَديثِها، رَفَعْنَ، وأَنزَلْنَ القَطِينَ، المُوَلَّدا

كما أنهما قد تُثبِتُ فيهما الضَّمَّة، ولا تَحذف في الجزم آخرَ المعتلّ، وتجريه مُجرى الصحيح[9] - وذلك في الضرورة أيضًا - نحو: يَغزُوُ ويَرمِيُ. وعلى ذلك قوله:[10]

أَلَم يأتِيكَ، والأنباءُ تَنمِي بِما لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ؟

---

(١) المنصف ٢: ١١٣ - ١١٤.

(٢) م: وتكون.

(٣) في النسختين: وتكون.

(٤) المنصف ٢: ١١٤ - ١١٥.

(٥) هذا هو الشائع لدى جمهور النحاة. والصواب أنه ليس ضرورة. بل هو للتخفيف.

(٦) هو عيسى بن فاتك الخارجي أو أبو خالد القناني أو سعيد بن مسحوج أو عمران بن حطان. اللسان (كرم) و(كسا) والخصائص ٢: ٢١٢ و٣٤٢ واللسان والتاج (عجف) والكامل ص٨٩٥ وشرح شواهد المغني ص٣٠٠ وعيون الأخبار ٣: ٩٧ والوحشيات ص٩٠ ومعجم الشعراء ص٩٥ - ٩٦ والأغاني ١٦: ١٤٦. وكرم: كريمات. يذكر بناته وأنهن كن سبب قعوده عن نصرة الخوارج.

(٧) في النسختين: وقال.

(٨) ديوانه ص٩٠ والمنصف ٢: ١١٥ والخزانة ٣: ٥٢٩. ورفعن: سرن سيرًا دون العدو. والقطين: الخدم. يقول: إذا أردت أن تلهو بحديثهن أسرعن السير وأنزلن خدمهن لئلا يسمعوا حديثهن.

(٩) م: «ولا تحذف إجراء للمعتل مجرى الصحيح». وكذلك في إحدى النسخ كما جاء في حاشية ف.

(١٠) قيس بن زهير العبسي. الكتاب ٢: ٥٩ والمنصف ٢: ١١٤ - ١١٥ والمغني ص١٠٨ وشرح شواهده ص١١٣ والإنصاف ص٣٠ وشرح الشافية ٣: ١٨٤. وشرح شواهدها ص٤٠٨ والعيني ١: ٢٣٠ - ٢٣٤ واللسان والتاج (أتي). يفخر بنهبه إبل بني زياد وبيعها. واللبون: ذات اللبن من النوق.

وقولُ الآخر:(١)

هَجَوتَ زَبّانَ، ثُمّ جِئتَ مُعتَذِرًا مِن هَجْوِ زَبّانَ، لَم تَهجُو، ولَم تَدَعِ

فكأنهما قبلَ دخول الجازم عليهما كانا «يأتيُكَ» و«تَهجُوُ»،(٢) فدخل الجازم فحذف الحركة. ومنهم من حمل «ألم يأتيك» و«لم تهجو» على حذف الضمّة المقدَّرة. وما قَدَّمناه أولى، لئلّا يؤدّي ذلك إلى كون المجزوم والمرفوع على صورة واحدة.

وما كان منها في آخره ألف فإنه يكون في موضع الرفع والنصب ساكنَ الآخر، لتعذُّر الحركة في الألف، وفي موضع الجزم محذوفَ الألف، لمعاقبتها الحركةَ. فكما أنَّ الجازم يَحذف الحركة فكذلك ما عاقبها.

وزعم بعض النحويِّينَ(٣) أن العرب قد تُثبِتُ الألف في الجزم ضرورةً، فتَحذف الحركة المقدَّرة، وتُجريها في الإثبات مُجرى الياء والواو، وإن لم يكن تحريكها كتحريكهما. واستدلّ على ذلك بما أنشده أبو زيد من قوله:(٤)

إذا العَجوزُ غَضِبَتْ فطَلِّقِ ولا تَرضّاها، ولا تَمَلَّقِ

وبقراءة حمزةَ: ﴿لا تَخَفْ دَرَكًا ولا تَخشَى﴾،(٥) بجزم «تَخَفْ» وإثبات الألف في «تَخشَى»؛ ألا ترى أنَّ «تَخشَى» معطوف على «لا تخفْ» وهو مجزوم؟ وكذلك أيضًا «تَرضّاها» في موضع جزم بـ«لا»؛ ألا ترى أنه قد عُطِفَ عليه «ولا تملَّقِ» وهو مجزوم؟

ولا حجّة عندي في شيء من ذلك: أمّا قوله تعالى «ولا تَخشَى» فيحتمل أن يكون خبرًا مقطوعًا، كأنه قال: وأنت لا تَخشَى، امتثالًا لنهينا لك. وكذلك «ولا ترضّاها» يحتمل أن يكون جملة خبريَّة، في موضع الحال، كأنه قال: فطَلِّقْ وأنت لا تَرضّاها. ويكون «ولا تَمَلَّقِ» نهيًا معطوفًا على جملة الأمر التي هي: فطلِّقِ.

* * *

(١) ينسب إلى أبي عمرو بن العلاء واسمه زبان، مخاطبًا به الفرزدق. المنصف ٢: ١١٥ والإنصاف ص٢٤ وشرح الشافية ٣: ١٨٤ وشرح شواهدها ص٤٠٦ – ٤٠٧ والعيني ١: ٢٣٤ – ٢٣٦. يريد: هجوتني ثم اعتذرت. فكأنك لم تهج، على أنك لم تدع الهجو.

(٢) م: يهجو.

(٣) في حاشية ف: هو ابن بابشاذ.

(٤) ينسب إلى رؤبة. ديوانه ص١٧٩ والمنصف ٢: ١١٥ و٢: ٧٨ والخصائص ١: ٣٠٧ والضرائر ص١٧٤ والعيني ١: ٢٣٦ وشرح المفصل ١٠: ١٠٦ والإنصاف ص١٠ وشواهد التوضيح ص٢٠ وسر الصناعة ١: ٢٩ والدرر واللوامع ١: ٢٨ واللسان والتاج (رضو). وانظر ديوان سلامة بن جندل ص١٧٣.

(٥) الآية ٧٧ من سورة طه.

فإن كان الفعل على أزيد من ثلاثة أحرف فلا يخلو من أن يكون الفعل مبنيًا للفاعل أو للمفعول.

فإن كان مبنيًا للفاعل فإنَّ حرف العلّة[1] ينقلب ألفًا، لتحرّكه وانفتاح ما قبله، إن كان ياء نحو: استرمَى ورامَى وولَّى. وإن كان حرف العلّة واوًا قُلب ياء، ثمّ قُلبت الياء ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، نحو: أغزاه واستدعاه واستدناه. أصلها «أَغْزَوَ» و«استَدْعَوَ» و«استَدْنَوَ». ثمّ قلبت الواو ياء فصار «أغزَيَ» و«استَدْعَيَ» و«استَدْنَيَ». ثمّ قلبت الياء [٥١ب] ألفًا، لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، كما كان ذلك فيما كان على ثلاثة أحرف إذا انفتح ما قبلَ حرف العلّة.

فإن قيل: ولأيّ شيء قُلبت الواو في الفعل ياء، إذا وقعت طرفًا رابعة فصاعدًا، وليس معها ما يوجب قلبها ياء؟ فالجواب أنها في ذلك محمولة على المضارع، نحو: يُغزِي ويَستَدني ويَستَدعِي. وقُلبت في المضارع ياء لانكسار ما قبلها، كما قلبت في مثل: شَقِيَ[2] ورَضِيَ.

فإن قيل: فلأيّ شيء انقلبت الواو ياء في مثل «تَفاعَلَ» و«تَفَعَّلَ»، نحو: تَرَجَّى وتَغازَى، وليس لها ما يوجب قلبها في الماضي ولا في المضارع؟ ألا ترى أنَّ ما قبل الآخِر[3] في المضارع مفتوح، كما أنَّ الماضي كذلك، نحو: يَتغازَى ويَتَرجَّى؟ فالجواب أنَّ التاء في «تَرجَّى» و«تَغازَى» وأمثالهما إنّما دخلت على «رَجَّى» و«غازَى». وقد كان وجبَ قلبُ الواو ياء في «غازَى» و«رَجَّى»، حملًا على: يُرَجِّي ويُغازِي.[4] فلمّا دخلت التاء[5] بقي على ما كان عليه.

فإن رددتَ شيئًا من ذلك إلى ما لم يُسمَّ فاعله ضممتَ الأوّل وكسرت ما قبل الآخِر، وصارت الألف التي كانت في الآخِر ياء، نحو: أُغْزِيَ واستُرْمِيَ واستُدْعِيَ واستُدْنِيَ، من ذوات الواو[6] كان الفعل أو من ذوات الياء.[7] وإنّما قُلبت الواو ياء إمّا بالحمل على فِعل الفاعل، أو لأجل انكسار ما قبلها كما قلبت في مثل: شَقِيَ.[8]

وأمّا المستقبل[9] فيجيء أبدًا على قياس نظيره من الصحيح. فإن كان ما قبل حرف العلّة فتحةً قُلب ألفًا،[10] نحو: يَتغازَى ويَتَرَجَّى، ويُغزَى ويُستَدعَى ويُسترمَى. وإن كان ما قبله كسرةً

(١) يريد: في الفعل الماضي.
(٢) م: سقي.
(٣) م: الأحرف.
(٤) م: تغازى.
(٥) م: الياء.
(٦) م: الياء.
(٧) م: الواو.
(٨) م: سقى.
(٩) المبني للفاعل والمبني للمفعول.
(١٠) كذا. والواو تقلب ياء، ثم تقلب الياء ألفًا.

ثَبَتَ، إن كان ياء نحو: أَستَرمِي، وإن كان واوًا قُلبت ياء نحو: يُغزِي ويَستَدعِي ويَستَدنِي.

ويكون حكم ما في آخره ألف، من الماضي أو المضارع المزيد، في الإسنادِ إلى الضمير المرفوع، أو اتصالِ تاء التأنيث بالماضي، كحكم غير المزيد في القلب والحذف والإثبات، وحكم ما في آخره ياء قبلها كسرة كحكم الماضي غير المزيد في الإثبات والحذف. إلّا أنك إذا قلبت الألف لم تَرُدَّها في المزيد إلى أصلها، بل تَرُدُّها الى الياء، من ذوات الياء كان الفعل أو من ذوات الواو، نحو: أَغزَينا واستَدنَينا واستَدعَينا، للعِلَّة التي ذكرنا من الحمل على المضارع.

* * *

وإن كان المعتلّ اسمًا فلا يخلو من أن يكون على ثلاثة أحرف أو على أزيد. وكيفما كان فإنه لا يخلو من أن يكون ما قبل حرف العلّة، ياء كان أو واوًا، ساكنًا أو متحرّكًا. فإن كان ساكنًا فلا يخلو أن يكون الساكن حرف علّة أو حرفًا صحيحًا.

فإن كان الساكن حرفًا صحيحًا[1] جرت الياء والواو مجرى حرف[2] الصِّحّة، ولم تتغيّرا،[3] نحو: غَزْوٍ وظَبْيٍ.

إلّا أن يكونَ [الاسم][4] على [وزن][5] «فَعْلَى»[6] ممّا لامه ياء. وذلك قولهم: شَرْوَى وتَقْوَى[7] وفَتْوَى. فإنَّ العرب تُبدل من الياء واوًا في الاسم، والصفةُ تُتركُ على حالها نحو: خَزْيا وصَدْيا ورَيّا.[8]

وإنّما فعلوا ذلك تفرقةً بين الاسم والصفة. وقلبوا الياء واوًا في الاسم دون الصفة، لأنَّ الاسم أَخفُّ من الصفة، لأنَّ الصفة تُشبه الفعل، والواو أثقل من الياء. فلمّا عزموا[9] على إبدال الياء واوًا جعلوا ذلك في الاسم لخِفّته، فكان عندهم من أجل ذلك أَحمل للثقل.

وكأنَّ العرب جَعلَت قلب الياء واوًا في هذا عِوضًا من غلبة الياء على الواو؛ ألا ترى أنَّ انقلاب الواو إلى الياء أكثر من انقلاب الياء إلى الواو؟ وإلّا فليس ذلك بقياس. أعني قلب الأخفّ

(١) المنصف ٢: ١٢٢.
(٢) م: حروف.
(٣) م: لم تتغير.
(٤) من م.
(٥) من م.
(٦) المنصف ٢: ١٥٧ - ١٦٠.
(٧) كذا. و«تقوى» من المعتل الفاء واللام.
(٨) كذا. و«ريا». من المعتل العين واللام.
(٩) م: لأن الصفة تشبه الواو والفعل أثقل من الواو فيما زعموا.

- وهو الياء - إلى الأثقل. وهو الواو. ولولا ما ورد[1] السماع به لم يُقَل. لكنَّ الذي لحظت[2] العرب في ذلك - والله أعلم - ما ذكرنا. وإنّما خصُّوا بها الفعل المعتلَّ اللّام دون المعتلّ العين أو الفاء، لأنها أَقبَلُ للتغيير لتأخُّرها وضعفها.

والشَّرْوَى[3] من [شَرَيتُ]،[4] والتَّقْوَى من «وَقَيتُ»، والفَتْوَى من ذوات الياء بدليل قولهم: الفُتْيا،[5] بالياء. ولا تحمل[6] الفُتْيا على القُصْيا - أعني ممّا قُلبت فيه الواو ياء - لأنه[7] لا نعلم[8] لها أصلًا في الواو. ومع هذا فإنَّ الفُتْيا تقوية[9] لنفس المستفتي، فهو من معنى الفتى[10] والفَتاء.[11]

أو يكونَ[12] الاسم على وزن[13] «فُعْلَى» وتكونَ لامه واوًا. فإنَّ العرب تبدل من الواو ياء في الاسم. وذلك نحو: العُلْيا والدُّنْيا والقُصْيا. الأصل فيها «الدُّنْوَى» و«العُلْوَى» و«القُصْوَى»، فقُلبت الواو ياء. والدليل على ذلك[14] أنَّ الدُّنيا من الدنوّ، والعُليا من «عَلوتُ»، وأنهم قد قالوا في القُصيا: «القُصْوَى»، فأظهروا الواو.

فإن قال قائل: فإنَّ القُصيا والعُليا والدُّنيا صفات. فالجواب أنها قد استُعملت استعمال الأسماء [٥٢أ] في وِلايتِها العواملَ وتركِ إجرائها تابعةً.[15] فلذلك قُلبت فيها[16] الواو ياء.

(١) يريد: ولولا ورود. انظر ص٢٩١.
(٢) م: لحظته.
(٣) م: السروى.
(٤) من م.
(٥) م: الفتي.
(٦) م: ولا يحمل.
(٧) المنصف ٢: ١٥٨: لأنا.
(٨) ف: لا يعلم.
(٩) المنصف ٢: ١٥٨: فإن في الفتيا تقوية.
(١٠) في النسختين: الفتا.
(١١) أُقحمت بعده مسألتا «ريّا» و«العوّى» في م وبعض النسخ، كما جاء في حاشية ف وفي طيارة أُلحقت بها. وسترد هاتان المسألتان في المعتلّ العين واللام. فكأنَّ ابن عصفور تابع ابن جني في المنصف ٢: ١٥٨ - ١٦٠، فأقحمهما سهوًا في المعتلّ اللام، ثم استدرك فنقلهما إلى المعتلّ العين واللام، فكان هذا الخلاف في النسخ. والعجب أن بعض النسخ أثبتت هاتين المسألتين مع غيرهما في خاتمة المعتلّ العين.
(١٢) معطوف على قوله «يكون» في ص٣٤٢. وقد جاء هذا النص من هنا إلى قوله «سائر أبيات القصيدة» مثبتًا على الطيارة بعد مسألتي «ريّا» و«العوّى»، مع أنه وارد في موضعه هنا في ف. فهو مكرر سهوًا.
(١٣) المنصف ٢: ١٦١ - ١٦٣.
(١٤) في م والطيارة: ألا ترى.
(١٥) المنصف: قد أُخرجت إلى مذاهب الأسماء بتركهم إجراءها وصفًا في أكثر الأمر، واستعمالهم إياها استعمال الأسماء.
(١٦) في النسختين والطيارة: فيه.

فإن كانت صفة بقيت على لفظها ولم تُقلب الواو ياء، نحو:[1] خُذِ الحُلْوَى وأَعطِه المُرَّى.

وقد شَذَّ من «فُعْلَى» الاسم شيءٌ، فلم تُقلب فيه الواء ياء. وذلك: القُصْوَى[2] وحُزْوَى اسمَ موضع. وكأنَّ القُصْوَى - واللهُ أعلم - إِنَّما صَحَّت فيه الواو تنبيهًا على أنه في الأصل صفة.

وإِنَّما قُلبت الواو ياء في الاسم دون الصفة، فرقًا بين الاسم والصفة. وكان التغيير هنا[3] في الاسم دون الصفة،[4] كما[5] كان التغيير في «فَعْلَى» من الياء في الاسم دون الصفة،[6] ليكون قلب الواو هنا ياء كالعِوَض من قلب الياء [هنالك][7] واوًا. وهذا أحسن - أعني قلب الواو إِلى الياء - لأنَّ في ذلك تخفيفًا للثقل، لأنَّ الياء أخفُّ من الواو. وهو مع ذلك على غير قياس، لأنه قلب لغير موجِب. ولولا وُرود السَّماعِ بذلك لما قيل.

فأمّا «فُعْلَى»[8] من الياء، اسمًا كانت أو صفة، فإِنها لا تُغيَّر عما تكون عليه، لأنهم إِذا كانوا يفِرُّون فيها من الواو إِلى الياء فإِذا وجدوا الياء فينبغي ألّا يُجاوزوها، كما أنَّ «فَعْلَى» من الواو لا تُغيَّر عمّا تكون عليه، اسمًا أو صفةً، لكونهم يفِرُّون فيها من الياء إِلى الواو. فإِذا وجدوا الواو فينبغي ألّا يُعدَل عنها.

وأمّا «فِعْلَى»[9] فينبغي أن يَبقَى[10] على الأصل ولا يُغيَّر،[11] من الياء كان أَو من الواو، لأنَّ التغيير في «فَعْلَى» و«فُعْلَى» على غير قياس، ولولا السماع لما قيل به، ولم يرد سماع بتغيير في «فِعْلَى». فينبغي أن يبقى على الأصل. وأيضًا فإِنَّ التغيير إِنَّما وقع في هذا الباب فرقًا بين الاسم والصفة، و«فِعْلَى» لا يكون[12] صفة.[13] فلا ينبغي أن يُغيَّر، لأنه لا يحصل بتغييره فرق بين شيئين.

* * *

---

(١) المنصف ٢: ١٦٢ - ١٦٣.
(٢) القصوى: طرف الوادي.
(٣) أي: في فُعلى.
(٤) ف: الوصف.
(٥) سقط من م حتى «دون الصفة».
(٦) ف: الوصف.
(٧) أي: في فَعْلَى. وهذه الكلمة زيادة من م والطيارة.
(٨) م: فَعلى.
(٩) المنصف ٢: ١٦٣.
(١٠) ف: أن تبقى.
(١١) ف: ولا تغير.
(١٢) ف: لا تكون.
(١٣) كذا. وذكر في ص٦٧ أنه يجيء صفة بالهاء نحو: رَجلٌ عِزِ هاةٌ. وذكره ابن القطاع بغير هاء. انظر المزهر ٢: ١٤. وكذلك كِيصَى. انظر التاج (عزه).

وإن كان الساكن حرف علّة فلا يخلو أن يكون ياء أو واوًا أو ألفًا. فإن كان ألفًا فإنّ الياء والواو يُقلبان بعدها همزة، إذا وقعتا[1] طرفًا نحو: كِساء وسِقاء، لأنهما من «كَسَوتُ» و«سَقَيتُ». وإنّما فُعل ذلك بهما لوقوعهما في محلّ التغيير - وهو الآخر - مع أنّ ما قبلهما مفتوح، وليس بين الفتحة وبينهما إلّا حرف ساكن زائد من جنس الفتحة. فكأنه لم يقع بينهما وبين الفتحة حاجز. فكما أنّ الياء والواو يُقلبان إلى الألف، إذا انفتح ما قبلهما وكانا[2] في الطرف، فكذلك قلبا في هذا الموضع. فلمّا قُلبت الياء والواو ألفًا التقى ساكنان: الألف المبدلة والألف الزائدة قبلها، فقُلبت الثانية همزة لالتقاء الساكنين، إذ لا بدّ من التحريك، وتحريكُ الألف لا يمكن.[3] فقُلبت إلى أقرب الحروف لها، ممّا يقبل الحركة. وهو الهمزة.[4]

وكذلك تفعل أيضًا، إذا دخل على الكلمة تاءُ التأنيث، أو علامة التثنية، أو ياءا النسب، نحو [كِساءة][5] وسِقاءة،[6] وكِساءانِ وسِقاءانِ، وكِسائيّ وسِقائيّ. إلّا أنه يجوز مع علامة التثنية وياءَيِ النسب أن تُبدِل من الهمزة واوًا، فتقول: كِساوانِ وكِساويّ، على ما تقدّم[7] في النسب.[8]

إلّا أن يُبنى[9] الاسم على التاء، أو علامة التثنية، فإنّ حرف العلّة لا يُبدل إذ ذاك منه همزة، نحو: عِلاوة ونِهاية وإداوة؛[10] ألا ترى أنّ الكلمة هنا مبنيّة على التاء،[11] [وأنه لا يجوز[12] أن تُحذف هذه التاء]، فتقولَ: «عِلاء» و«نِهاء» و«إداء».[13] وكذلك [قول العرب][14] «عَقَلتُه بِثِنايَينِ». كأنه[15] تثنيةُ «ثِناء» وإن لم يُنطق به، بل الواحد في هذا لم يُسمع إلّا مثنًّى.

---

(١) المنصف ٢: ١٣٧ - ١٣٩. وفي ف والطيارة: وقعت.
(٢) ف: وكان.
(٣) في النسختين: «لم يكن». والتصويب من الطيارة.
(٤) م: «الألف». وأقحم بعدها في الطيارة: «فكما تصح الواو في مثل عدوّ فكذلك تصح الواو المضموم ماقبلها في آخر الفعل». انظر ص٣٣٤.
(٥) سقط من النسختين والطيارة.
(٦) م: سقاء.
(٧) م: «ما أحكم». وفي الطيارة: ما يحكم.
(٨) كذا. ولعله يريد «في الإبدال». انظر ص٢٤٠.
(٩) المنصف ٢: ١٢٧ و١٣٤ - ١٣٥.
(١٠) الإداوة: إناء من جلد يتخذ للماء.
(١١) سقط ما بين معقوفين من ف.
(١٢) في الطيارة: لا ينبغي.
(١٣) م: فتقول علاونها وإذا.
(١٤) سقط من ف. وانظر المنصف ٢: ١٠٢.
(١٥) زاد في ف: قال.

فأمّا قوله:(١)

إذا ما المَرْءُ صَمَّ، ولَم يُكَلَّمْ، ولَم يَكُ سَمعُهُ إلّا دُعايا(٢)

وسائر أبيات [هذه](٣) القصيدة(٤) فضرورة، ولم يُسمع مثله في غير هذا الموضع. ووجهه أنه أجرى ألف الإطلاق مُجرى تاء التأنيث التي بُنيت عليها الكلمة. فكما لم تُقلب الواو ولا الياء، في مثل: إداوة ونِهاية، همزة فكذلك لم تُقلب في «دُعايا» وأخواته.(٥)

فإن كان الساكن ياء أو واوًا أدغمتَ(٦) فيما بعده. فإن كان الساكن مخالفًا للّام - أعني بأن يكون أحدهما واوًا والآخر ياء - قُلبت الواو ياء تَقدَّمتْ أو تأخّرتْ، وأُدغمت الياء في الياء نحو: بَغِيّ وسَرِيّ. أصلهما «بَغُوْيٌ» و«سَرِيْوٌ»،(٧) فقُلبت الواو ياء وأُدغمت الياء(٨) في الياء، ثمّ قُلبت الضمّة التي في العين من «بَغيّ» كسرة، لتصحّ الياء. والدليل على أنّ بَغِيًّا: «فَعُول» كونه للمؤنّث بغير تاء. قال الله تعالى(٩) ﴿وما كانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾. ولو كان بَغِيّ:(١٠) «فَعِيل» لكان بالتاء كظريفة.

فإن كان الساكن موافقًا للّام أدغمتَ من غير قلب. وذلك نحو: عَدُوّ ووَلِيّ. وقد حُكي القلب في الواو - وهو قليل - قالوا:(١١) أرضٌ مَسنِيّةٌ، مِن «يَسنُوها [٥٢ب] المطَرُ».(١٢) وقالوا: مَعْدِيٌّ، من «عَدَوتُ». قال:(١٣)

---

(١) أعصر بن سعد بن قيس عيلان أو المستوغر بن ربيعة. المنصف ٢: ١٥٦ وضرائر الشعر ص٢٣٠ وطبقات فحول الشعراء ص٢٩ - ٣٠ وحماسة البحتري ص٢٠٣ وسر الصناعة ١: ١٨٣ واللسان (حمي). وذكر عجزه في حديث لابن عوف: النهاية واللسان والتاج (ودي) و(ندي).

(٢) م: «دعابا». وتحتها في الطيارة. «ندايا». وهذه رواية أخرى.

(٣) من م. ورواية حماسة البحتري للأبيات بالهمزة رويًا لا بالياء.

(٤) سقط من م حتى قوله «في دعايا وأخواته».

(٥) ألحق أبو حيان بحاشية ف: «وإن كان [الساكن] ياء أو واوًا فإنك تدغمها في الياء والواو اللتين تكونان لازمتين. إلّا أنه إذا كانت اللام ياء وما قبلها ياء أدغمت الياء في الياء من غير تغيير، نحو: وليّ. وإن كانت اللام واوًا والساكن قبلها ياء، أو اللام ياء». وقد تعذر عليّ إلحاقه بالمتن لأنه يخل بالتعبير، وسيرد مضمونه بعد.

(٦) م: وأدغمت.

(٧) في النسختين: «وسروي». وفي حاشية ف بقلم مخالف: وسريو لأنه من سرو.

(٨) سقط من م.

(٩) الآية ٢٨ من سورة مريم.

(١٠) م: بمعنى.

(١١) المنصف ٢: ١٢٧ - ١٧٨. والمسنية: المسقيّة.

(١٢) م: يسنو ماء المطر.

(١٣) عبد يغوث الحارثي. شرح اختيارات المفضل ص٧٧١ والكتاب ٢: ٣٨٢ والمنصف ١: ١١٨ و٢: ١٢٢ وشرح الشافية ٣: ١٧٢ وشرح شواهده ص٤٠٠ - ٤٠١ والخزانة ١: ٦١٦ والاقتضاب ص٤٦٧.

وقَـد عَـلِـمـتْ عِـرسِـي مُـلَـيـكَـةُ أنَّـنِـي أنـا الـلَّـيـثُ، مَـعْـدِيًّـا عـلَـيـهِ، وعـادِيـا

وإنّما جاز القلب، على قلّته، لكون[1] الواو متطرّفةً لم يَفصِل بينها[2] وبين الضمّة إلّا حاجز غير حصين. وهو الواو الساكنة الزائدة الخفيّة[3] بالإدغام. فكما قُلبت الواو ياء إذا تطرّفت وقبلها الضمّة، وتُقلب الضمّة التي قبلها كسرة، فكذلك تُقلب هنا.

وزعم الفرّاء أنه إنما جاز في مَسنِيَّة ومَعدِيّ لأنهما مبنيّان على «سُنِيَ»[4] و«عُدِي».[5] فكما قُلبت الواو ياء في الفعل فكذلك فيما بُني عليه. وهذا باطل، لأنهم قد فعلوا ذلك في غير اسم المفعول، فقالوا: عَتا عُتِيًّا. قال الله تعالى:[6] ﴿وقَد بَلَغتُ مِنَ الكِبَرِ عِتِيًّا﴾. والمصدر ليس مبنيًّا[7] على فعل المفعول. فدلَّ ذلك على أنَّ العِلَّة فيه ما ذكرنا.

إلّا في «فُعُول»[8] جمعًا فإنه يلزم قلب الواو الثانية ياء، ثمّ تُقلب الواو الأولى ياء لإدغامها[9] في الياء، ثمّ تُقلب الضمّة كسرة لتصحّ الياء، وذلك: عُصِيّ ودُلِيّ. والسبب في ذلك ثقل الجمعيَّة، مع شبهه بأجْرٍ وأَدْلٍ، كما تقدَّم.[10] ومن العرب من يكسر حركة الفاء[11] إتباعًا لحركة العين، فيقول: عِصِيٌّ. وضمُّها أفصح وأكثر.

وقد شذَّ من ذلك جمعان[12]، فجاءا على الأصل. وهما نُحُوٌّ[13] وفُتُوٌّ جمع فَتًى ونَحْوٍ. مُحكي عن بعض العرب أنه قال: إنكم لتنظُرونَ في نُحُوٍّ كثيرةٍ. وقال الشاعر:[14]

(١) م: ليكون.
(٢) م: بينهما.
(٣) م: الساكنة الواحدة الحقته.
(٤) م: سَني.
(٥) م: عَدي.
(٦) الآية ٨ من سورة مريم.
(٧) ف: يبنى.
(٨) المنصف ٢: ١٢٤. م: فَعول.
(٩) م: الواو الأولى بالإدغام.
(١٠) في الورقة ٤٧.
(١١) م: حركته.
(١٢) في شرح الشافية ٣: ١٧١ شواذ أخر. وفي م والمبدع وحاشية ف عن نسخة أخرى: «حرفان». وفي حاشية ف بخط أبي حيان أنهم جمعوا البهو والأب والأخ والابن على: بُهُوّ وبُهِيّ وأُبُوّ وأُخُوّ وبُنُوّ، مع شاهد شعري على الأبوّ للقناني. انظر شرح المفصل ٥: ٣٦.
(١٣) في حاشية ف بخط أبي حيان أيضًا: جمع نَجْو – وهو السحاب – على نُجُوّ. مع شاهد من شعر جميل بثينة. ديوانه ص٢١٧.
(١٤) من أبيات لجذيمة الأبرش. شرح شواهد المغني ص١٣٥ وشرح أبياته ٣: ١٦٣ وتاريخ الطبري ٢: ٢٩ والخزانة ٤: ٥٦٧ وكتاب الاختياريين ص٧١٨. والرابئ: الذي يرقب الأعداء لجماعته.

فــي فُـــتُــوٍّ، أنـــا رابِــئُـــهُـــم مِـــن كَـــلالِ غَـــزْوةٍ، مـــاتُـــوا

* * *

فإن كان ما قبل حرف العلَّة حركة فلا يخلو أن تكون الحركة فتحة أو ضمَّة أو كسرة.

فإن كانت فتحة قلبتَ[1] حرف العِلّة ألفًا، لتحرُّكه وانفتاح ما قبله، كما فعلت ذلك في الفعل، تَطرُّفَ حرف العِلَّة نحو: عَصًا [ورَحًى][2] وفَتًى، أو لم يتطرَّف نحو: قَطاة. إلّا أن يؤدّي الإعلال إلى الإلباس فإنك تُصحّح. وذلك[3] نحو: قَطَوانٍ ونَزَوانٍ. فإنك تُصحّح الواو، لأنك لو أعللتها[4] فقلبتها ألفًا لالتقى ساكنان - الألف المبدلة من حرف العلَّة، والألف التي من «فَعَلان»[5] - فيجب حذف أحدهما لالتقاء الساكنين، فتقول: «نَزانٌ» و«قَطانٌ»، فيلتبس «فَعَلانٌ» بـ«فَعال».

ومثل ذلك:[6] رَحَيانِ وعَصَوانِ. صحَّحتَ لأنك لو أعللت لحذفتَ لالتقاء الساكنين، فكان يلتبس تثنية المقصور بتثنية المنقوص، فيصير «رَحانِ» و«عَصانِ»، كيَدَين ودَمَين.

فإن كانت الحركة كسرة قلبتَ الواو ياء، تطرَّفت نحو: غازٍ وداعٍ من الغزو والدَّعوة، أو لم تتطرّف نحو: مَحْنِيَة من: حَنا يَحنُو، للعِلَّة التي ذُكرت في الفعل. بل إذا كانوا قد قلبوا الواو في المعتلّ العين نحو: ثِيَرة وسِياط، مع أنَّ العين أقوى من اللّام، فالأحرى أن يقلبوها إذا كانت لامًا. فأمّا قولهم: مَقاتِوَةٌ،[7] فشاذٌّ.

وإن كان حرف العلّة ياء لم يُغيَّر[8] نحو: رامٍ وقاضٍ ومَعْصِية ومَحْمِية. إلّا أنَّ الياء المكسور ما قبلها إذا كانت حرف إعراب فإنه لا يظهر الإعراب فيها إلّا في النصب، نحو: رأيتُ قاضيًا وغازيًا. وأمّا في حال الرفع والخفض فيكون الإعراب مقدَّرًا فيها، استثقالًا للرفع والخفض [في الياء][9]، فتسكن الياء لذلك. فإن لقيها ساكن حُذفت، وإن لم يلقها ساكن ثَبَتَتْ. وذلك نحو: هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ - حُذفتِ الياء، لمّا اجتمعت ساكنة مع التنوين - وهذا القاضي ومررت بالقاضي. أُثبتت[10] الياءُ، لمّا لم يلها ساكن تُحذف من أجله.

---

(١) ف: قلب.

(٢) من م.

(٣) سقط من م. وفي حاشية ف: «وكذلك تصحح ما كانت حركة حرف العلة فيه عارضة لتسهيل الهمزة بعده. وذلك: جَيَل، المخفّف من جَيْئل».

(٤) م: أعللتهما.

(٥) م: وألف فعال.

(٦) م: ومثله.

(٧) المقاتوة: جمع مَقتويّ. وهو الخادم. شرح الشافية ٣: ١٦١ - ١٦٤.

(٨) م: لم تقلب.

(٩) من م.

(١٠) م: أثبت.

هذا إن كان الاسم منصرفًا. فإن كان الاسم الذي في آخره ياء قبلها كسرة غيرَ منصرف فإن الفتحة تظهر، في الياء في حال النصب لخفّتها، نحو: رأيتُ جَواريَ وأُعَيمِيَ.[1] وأمّا في حال الرفع والخفض فإنَّ العرب تستثقل الرفع والخفض فيها،[2] مع ثقل الاسم الذي لا ينصرف، فتحذف الياء بحركتها[3] فينقص البناء، فيدخل التنوين فيصير التنوين عوضًا[4] من الياء المحذوفة، فتقول: هذه جَوارٍ، ومررت بجوارٍ، وهذا أُعَيمٍ[5] ومررت بأُعيمٍ.

هذا مذهب سيبويه، ومذهب أبي إسحاق أنَّ[6] المحذوف أوّلًا إنّما هو الحركة في الرفع والخفض استثقالًا، فلمّا حُذفت الحركة عُوّض منها التنوين، فالتقى ساكنان - الياء والتنوين - فحذفت الياء لالتقاء الساكنين.

والصحيح[7] ما ذهب إليه سيبويه، لأن تعويض الحرف[8] من الحرف أكثر في كلامهم[9] من تعويض الحرف من الحركة. وأيضًا فإنه كان يجب[10] أن يُعوَّض التنوين من الحركة التي [قد][11] حذفت في الفعل نحو [٥٣أ]: يَقضِي ويَرمِي. فإن قيل: إنّما منع من ذلك أنَّ[12] التنوين لا يدخل الفعل. قيل له: وكذلك التنوين لا يدخل الأسماء التي لا تنصرف.

وأيضًا فإنه كان يجب[13] أن يُعوَّض من الحركة المحذوفة التنوينُ[14] في مثل حُبلَى. بل كان يجب أن يكون العِوَض في حُبلَى ألزم، لأنه لا تظهر الحركة في حُبلَى في حال، وقد تظهر في: جَوارٍ وأُعيمٍ وأمثالهما[15] في حال النصب. فأنْ لم يفعلوا ذلك دليل على فساد مذهب أبي إسحاق.

---

(١) الأعيمي تصغير أعمى.
(٢) م: منها.
(٣) م: لحركتها
(٤) ف: ويصير عوضًا.
(٥) م: أغيم.
(٦) سقط من م.
(٧) المنصف ٢: ٦٧ - ٨٠ والكتاب ٢: ٥٦ - ٥٧.
(٨) الحرف هذا يراد به التنوين، لأنه نون ساكنة. ف: الحركة.
(٩) م: في كلامهم أكثر.
(١٠) أي: على مذهب أبي إسحاق.
(١١) من م.
(١٢) ف: لأن.
(١٣) م: ينبغي.
(١٤) سقط من ف وألحق بحاشيتها بعد «حبلى».
(١٥) سقط من م.

وممّا يدلُّ، على أنَّ التنوين في جَوارٍ وغَواشٍ(١) وأمثالهما عِوَضٌ من الحرف المحذوف، أنهم لا يحذفون في مثل الجواري والأُعَيمِي وجَوارِيك وأُعَيمِيك، لأنهم لو حذفوا لم يكن لهم سبيل إلى العِوَض، لأنَّ التنوين لا يمكن اجتماعه مع الإضافة، ولا مع الألف واللّام. وهم قد عزموا على ألّا يحذفوا إلّا بشرط العِوَض، فامتنع الحذف لذلك.

وقد تُجري العرب الاسمَ الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها مُجرى الصحيح الآخِر، في الأحوال كلّها، فتُظهر الإعراب. وذلك في ضرورة الشعر، نحو قوله:(٢)

فيَوماً يُوافِينَ الهَوَى، غَيرَ ماضِيٍ ... ويَوماً تَرَى، مِنهُنَّ، غُولًا تَغَوَّلُ

فجّر الياء من «ماضي».

وقال الآخر:(٣)

تَراهُ، وقَد فاتَ الرُّماةَ، كأنَّهُ ... أَمامَ الكِلاب مُصْغِيُ الخَدِّ أَصلَمُ

فرفع الياء من «مُصغي». وقال الآخر:(٤)

خَرِيعُ دَوادِيَ، في مَلعَبٍ ... تأَزَّرُ طَورًا، وتُرخِي الإزارا

ففتح «دوادي» في موضع الخفض. وكذلك قول الآخر:(٥)

قَد عَجِبَتْ مِنّي، ومِن يُعَيلِيا ... لَمّا رأَتْنِي خَلَقًا، مُقلَولِيا

بفتح الياء من «يُعَيليَ»(٦) في موضع الخفض.(٧)

وكذلك أيضًا قد يُجرون المنصوب من ذلك مُجرى المرفوع والمخفوض، فيُسكِنون في

(١) م: «عواش». والأرجح أن يكون بدلًا منها «أُعَيم»، لأن «غواش» لم ترد قبل ولا بعد. فكأن ابن عصفور سها، وهو ينقل من المنصف ٢: ٧٠، فأثبت «غواش» تبعًا لابن جني.

(٢) جرير. ديوانه ص٣٥٥ والخصائص ٣: ١٥٩ والكتاب ٢: ٥٩ وضرائر الشعر ص٤٢ والنوادر ص٢٠٣ والخزانة ٣: ٥٣٤ واللسان ١٤: ٢١ والمنصف ٢: ٨٠. وانظر العيني ١: ٢٢٨ واللسان (مضي) ونقائض جرير والأخطل ص٦٤. وتغول: تتلون.

(٣) أبو خراش الهذلي. ديوان الهذليين ٢: ١٤٦ والمنصف ٢: ٨١ والخصائص ١: ٢٥٨. والمصغي: المائل. والأصلم: المستأصل الأذنين. يصف ظليمًا. وفي ديوان الهذليين وشرح أشعار الهذليين ص٢١٩ روي «مصغي» بالنصب. وقال السكري: نصب «مصغي» على الحال.

(٤) الكميت. ديوانه ١: ٩٠ والكتاب ٢: ٦٠ وضرائر الشعر ص٤٢ والمنصف ١: ٨٠. يصف جارية. والخريع: اللينة المعاطف. والدوادي. موضع تسلق الصبيان ولعبهم. ومعنى المصراع الثاني أنها لا تبالي لصغرها كيف تلعب.

(٥) الكتاب ٢: ٥٩ وضرائر الشعر ص٤٣ والمنصف ٢: ٦٨ والخصائص ١: ٦ واللسان (قلو). ونسبه محقق الخصائص والشنقيطي في الدرر ١: ١١ إلى الفرزدق. ويعيلِ تصغير يَعلى. والمقلولي: الذي يتململ على الفراش حزنًا.

(٦) م: ففتح فعيليا.

(٧) م: في موضع الجر.

الشعر، نحو قوله:(١)

وكَسَوتُ عارِ لَحمِهِ، فتركتُه جَذلانَ، يَسحَبُ ذَيلَه، ورِداءَهُ

يريد: عارِيًا لحمُه.

ويجوز(٢) في لغة طيّئ أن تُحوَّل الكسرة التي قبل الياء فتحة، فتنقلب الياء ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فيقال في باقية وناصية: «باقاةٌ» و«ناصاةٌ». وأمّا غيرهم من العرب فلا يُجيز ذلك إلّا فيما كان من الجموع على مثال «مَفاعِل»، نحو قولك في مَعايٍ جمع مُعْيِية: «مَعايا»، وفي مَدارٍ جمع مِدْرًى: «مَدارَى».

وإنّما لم يجيزوا ذلك إلّا فيما ذكرنا، لثقل الكسرة قبل الياء وثقل البناء، مع أمنهم اللَّبس إذا خفّفوا بقلب الكسرة فتحة والياء ألفًا، لأنه لا يكون [شيء] من الجموع التي هي على مثال «مَفاعِل» أصلُ بنائه فتح ما قبل آخره، وليس كذلك رامٍ وغازٍ، لأنهما إذا فُعِل [بهما ذلك] التبسا في [اللفظ] بـ«رامَى» و«غازَى».

وإن كانت الحركة ضمّة، وكان حرف العِلّة متطرّفًا، قلبتَها كسرة وقلبتَ حرف العِلّة، إن كان واوًا، ياءً.(٣) ثمّ يصير حكمه في الإعراب حكم الاسم الذي في آخره ياء قبلها كسرة. وذلك نحو: أَظْبٍ جمع ظَبْي، وأَحْقٍ جمع حَقْو، أصلهما «أَظْبُيٌ» و«أَحْقُوٌ».

فأمّا(٤) أَظْبٍ فاستُثقلت فيه الضمّة قبل الياء، كما تُستثقل الواو قبل الياء في مثل طَيّ أصله «طَوْيٌ»، فقُلبت الواو ياء وأُدغمت الياء في الياء. وأمّا أَحْقٍ فاستثقلوا فيه الواو المتطرّفة المضموم ما قبلها، وإن لم تُستثقل في الفعل، لأنّ الاسم تلحقه ياءا النسب، ويضاف إلى ياء المتكلّم. فلو أُقِرّت فيه الواو لكان داعيًا إلى اجتماع واو وضمّة قبلها(٥) مع ياءَيِ النسب أو ياء المتكلم والكسرة التي قبلهما.(٦) وذلك ثقيل. فقُلبت الواو ياء، والضمّة كسرة.

وإن كان حرف العلّة غير متطرّف فإنّ الواو تثبت. وذلك نحو: أُفعُوان. وذلك أنّ الموجب لقلبها قد زال، وهو كونها معرّضة للحاق ياءَيِ النسب وياء المتكلم. وأمّا الياء فإنها تقلب واوًا للضمّة التي قبلها، كما فُعل ذلك في الفعل في نحو: لَقَضُوَ الرَّجلُ! فتقول في جمع كُلْية، على(٧)

---

(١) ضرائر الشعر ص٩٣ وشرح القصائد السبع ص٢٨٢ والهمع ١: ٥٣ والدرر ١: ٢٩. وروي «عاريَ لحمِه». وزعم أبو حاتم أن السكون للتخفيف لغة فصيحة. والجذلان: الفرح.

(٢) سقط حتى قوله «برامَى وغازَى» من النسختين، وألحقه أبو حيان بحاشية ف.

(٣) المنصف ٢: ١١٧ - ١١٨.

(٤) م. قلبا.

(٥) في النسختين: إلى اجتماع ضمة وواو قبلها.

(٦) م: قبلها.

(٧) زاد في م: غير.

قياس من قال «رُكُبات»: كُلُوات.

إلّا أنَّ العرب التزمت التسكين أو الفتح[1] في لام «كلية» لئلّا يخرجوا من الأخفّ - وهو الياء - إلى الأثقل وهو الواو. وإنما قلبت هنا، ولم تقلب في مثل عُيَيَة،[2] لأنها في عُيَيَة عين، والعين أقوى من اللّام.

* * *

وحكم الاسم في جميع ما ذُكر، على ثلاثة أحرف كان أو على أزيد، حكمٌ واحد. إلّا أنَّ الواو إذا وقعت متطرّفة رابعة فصاعدًا، في اسم يمكن أن تصوغ منه لفظ فعل، فإنها تُقلب ياء. وذلك نحو: مَلهًى ومَغزًى. تقول في تثنيتهما: مَلهَيان ومَغزَيان، فتقلب الألف ياء، وإن كانا[3] من اللهو والغزو، لأنك لو صغت منهما فعلًا فقلت «مَلهَيت» و«مَغزيتَ» على حدّ «مَرْحَبَكَ ومَسْهَلَك» لأمكن. فكما تقلب الواو رابعة فصاعدًا في الفعل ياء فكذلك في الاسم حملًا على الفعل. وقد تقدَّم[4] السبب في ذلك في الفعل.

فإن لم يمكن أن يُصاغ من الاسم فعل لم تقلب الواو ياء،[5] نحو: مَغزُوّ؛ ألا ترى أنَّ الفعل لا يكون قبل آخره حرف مدّ ولين زائدًا. وكذلك أيضًا لو لم تقع طرفًا لم تُقلب ياء، لامتناع بناء فعل إذ ذاك ممّا تكون[6] فيه، نحو: أُفعُوان[7] وأُرجُوان.

انتهى حكم الاسم والفعل الذي أحد أصوله حرف عِلّة.

---

(١) يريد: في الجمع السالم.

(٢) شرح الشافية ٣: ٨٧. والعيية: الكثير العيب للناس. م: عيبة.

(٣) في النسختين: وإن كان

(٤) في الورقة ٥١.

(٥) كذا. ويرد عليه نحو: مستدعَيات ومرتضَيان ومشتهَيات ومنجلَيات...

(٦) م. مما يكون.

(٧) كذا. وهو تكرار لما تقدم قبل فقرتين.

ما اعتلّ منه أكثر من أصل واحد

فإن كان المعتلُّ منه أكثرَ من أصل واحد فإنه لا يخلو من أن يكون معتلَّ الفاء[1] والعين صحيحَ اللّام، أو معتلَّ اللّام والعين صحيح الفاءِ، أو معتلَّ [٥٣ب] الفاء واللّام صحيح العين،[2] أو معتلَّ الجميع.

[ما اعتلّت جميع أُصوله]

فأمّا اعتلال الجميع فلم يوجد منه إلّا كلمة واحدة، وهي[3] «واو».[4] وفيما انقلبت عنه[5] هذه الألف خلاف:

فمنهم من ذهب إلى أنها منقلبة عن الواو، لأنّ ما عُرف أصله من المعتلّ العين أكثر ما تكون الألف فيه منقلبة عن الواو.[6] فحمل المجهول الأصل على الأكثر. ومنهم من ذهب إلى أنها منقلبة عن ياء. وإلى هذا القول كان يذهب أبو عليّ، ويعتمد في ذلك على أنه لا ينبغي أن تكون حروف الكلمة كلّها من موضع واحد، إذ ذلك مفقود في الصحيح. فأمّا بَبَّة فقليل جدًّا، وهو[7] أيضًا ممّا يجري مجرى حكاية الصوت.[8] وكذلك دَدَدٌ لأنه مستعمل في ضرب من اللَّعِب، فهو حكاية صوت عندهم.[9] وإذا كانت الألف منقلبة عن ياء كان ممّا فاؤه ولامه من جنس واحد، وقد جاء ذلك في الصحيح قليلًا، نحو: سَلِس وقَلِق. فحمله على ما جاء مثله في الصحيح أولى.

---

(١) م: الياء.

(٢) سقط «صحيح الفاء... صحيح العين» من م.

(٣) في النسختين: وهو.

(٤) كذا. والياء أيضًا تحتمل أن يكون أصل لفظها ثلاث ياءات. انظر التاج (ياء) والارتشاف ١: ٩٠.

(٥) سقط من م.

(٦) سقط «لأن ما عرف... عن الواو» من م.

(٧) م: فأما فيه فقليل جدًّا هو.

(٨) م: الضرب.

(٩) وجاء عن العرب تصرف في: ررّ وقق وصصّ وهةّ. الارتشاف ١: ٨٩ – ٩٠.

وله [أيضًا][(١)] أن يستدلّ، بأن يقول: قد جاءت الياء فاء ولامًا في قولهم: يَدَيْتُ إِليه يدًا. والياء أُخت الواو؛ فينبغي أن تحمل عليها في ذلك. والصحيح عندي الأوّل. وذلك أنه إِذا جعلت فيه الألف منقلبة عن ياء اجتمع فيه حمل الألف على الأقلّ[(٢)] فيها، من كونها منقلبةً عن ياء، مع حمل الكلمة على باب «وَعَوتُ» - أعني ممّا[(٣)] لامه وفاؤه واو، وذلك معدوم في كلامهم - ومع حمل الكلمة على باب «حَيَوتُ» - أعني أن يكون عينها ياء ولامها واوًا - وذلك أيضًا لم يجئ في كلامهم. وإِذا جعلت الألف منقلبة عن الواو كان حملًا على الأكثر فيها، ويكون في ذلك دخول في باب واحد معدوم، وهو كون أصول الكلمة كلّها واوات.

[المعتلّ الفاء واللام]

فأمّا اعتلال الفاء واللّام وصحّة العين فالذي يتصوَّر في ذلك أن تكون الفاء واللّام واوين، أو ياءين، أو واوًا[(٤)] وياء: وإِمّا أن تكون الفاء الواو واللّام الياء أو العكس.

فأمّا كون الفاء واللّام واوين فلم يجئ من ذلك شيء. وأمّا كونهما[(٥)] ياءين فلم يجئ من ذلك إِلّا: يَدَيتُ إِليه يدًا. وأمّا كون الفاء واوًا واللّام ياء فكثير في كلامهم، نحو: وَقَيتُ[(٦)] ووَشَيتُ و وليتُ. وأمّا عكسه فلم يجئ. وجميع ما جاء من المعتلّ اللام والفاء فيحمل[(٧)] أوله على باب «وَعَدَ»، وآخره على باب «رَمَى»، في جميع أحكامهما.[(٨)]

[المعتلّ الفاء والعين]

وأمّا [اعتلال] الفاء والعين فإِنه لا يخلو من أن يكون حرفا العِلّة واوين، أو ياءين، أو الفاء واوًا[(٩)] والعين ياء أو العكس.

فأمّا كون الفاء والعين واوين فلم يجئ منه فِعل، لما يلزم فيه من الاعتلال، ولم يجئ منه اسم[(١٠)] إِلّا «أوّل».[(١١)] وسبب قلّته أنَّ باب «سَلِس» أكثر من باب «دَدَن». فإِذا لم يجئ في

(١) من م.
(٢) م: الأول.
(٣) م: أعني ما.
(٤) م: واوان أو ياءان أو واو.
(٥) م: كونها.
(٦) م: رقيت.
(٧) م: محمل.
(٨) م: أحكامها.
(٩) في النسختين: أو الواو فاء.
(١٠) سقط «فعل لما يلزم... منه اسم» من النسختين، وألحقه أبو حيان بحاشية ف.
(١١) شرح الكافية ٢: ٢٠٨.

كلامهم مثل «وَعَوثٌ»[1] فالأحرى ألّا يجيء مثل أوّل، لأنَّ «وَعَوثٌ» مثل «سَلِس»،[2] وأوّل مثل دَدن.

فإن قال قائل: إنّما يكون ما ادّعيته في «أوّل» صحيحًا، من أنَّ فاءه وعينه واوان، إذا كان وزنها «أفعَل». فما تُنكر أن يكونَ وزنها «فَعّل»، فتكونَ الواو عينًا مضعّفة؟ فالجواب أنَّ الذي يدلّ على أنها «أفعَل» لزوم «مِن» لها، فتقول: لقيتُه أوّلَ مِن أمسِ، كما تقول: زيدٌ أفضلُ مِن عمرو،[3] مع منع الصرف.

فإن قيل: وما تُنكر أن[4] يكون «أفعَل» من «وأَلتُ» أو مِن «أُلْتُ»[5] كما ذهب إليه الفرّاء، فيما حكاه ثعلب عنه، والأصل «أَوْأَل» إن كان من «وألتُ»، أو «أأْوَل» إن كان من «أُلتُ»،[5] ثمّ أُبدل من الهمزة واو[6] وأُدغمتِ الواو في الواو؟ فالجواب أنه لو كان في الأصل «أوْ أل» لجاز أن يجيء على أصله، في موضع من المواضع، ولم نسمعهم نطقوا به هكذا.

فإن قلت: فلعلَّه التُزم التخفيف فيه،[7] كما فُعل في النبيّ والبريّة. قيل: ذلك قليل، مع أنَّ قياس تخفيف «أَوْأَل»: «أَوَل»[8] بإلقاء حركة الهمزة على الواو، وحذف الهمزة.

فإن قيل: فلعلّهم خفّفوه على قياس: شَيّ وضَوّ. فالجواب أنَّ ذلك أيضًا لا يُقاس، وإنّما القياس: شَيٌ وضَوٌ. وأيضًا فإنّا إنّما قلنا: «إنَّ النبيّ والبريّة ممّا أُلزم التخفيف البتة» لقِيام الدليل على ذلك، لكونهما من النبأ ومن «برأ اللهُ الخلقَ»، ولم يقم دليل على أنَّ أوّل من «وألَ»، فتزعمَ أنه أُلزم[9] التخفيف.

فإن قيل: الذي يدلّ على أنَّ العين من أوّل همزة قراءةُ من قرأ ﴿وأنّهُ أهلكَ عادًا الؤْلَى﴾،[10] فتكون همزة العين دالّة على أنَّ الأصل الهمزة. قيل: القراءة شاذّةٌ، وإذا ثَبَتَ بها رواية فقياسها أن تُحمل على قول الشاعر:[11]

أَحَبُّ المُؤْقِدِينَ إليَّ مُوسَى ... وجَعْدةُ، إذ أَضاءَهُما الوَقُودُ

(١) م: رعوث.
(٢) م: ملس.
(٣) م: من عمر.
(٤) ف: من أن.
(٥) ف: «ألت». وصوب في حاشيتها بخط أبي حيان عن نسخة أُخرى كما أثبتنا. وألت: من آل يؤولُ.
(٦) ف: واوًا.
(٧) سقط من م.
(٨) م: أوّل.
(٩) م: فيزعم أنه التزم.
(١٠) الآية ٥٠ من سورة النجم. وهذه قراءة قالون. انظر القراءات الأربع عشرة ص٤٠٣ والبحر المحيط ٨: ١٦٩ والتبيان ٩: ٤٣٧.
(١١) تقدم تخريجه في ص٦٩. وانظر ص ٢٢٦.

وذلك أنه أبدل [٥٤أ] الواو الساكنة المضموم ما قبلَها همزة، لأنَّ الحركة في النيّة بعد الحرف، فكأنَّ الضمّة في الواو. فثبَت أنه لا يمكن أن يكون من «وألتُ».

ولا يمكن أيضًا أن يكون من «أُلتُ»،(١) لأنه لو كان منه لكان «أأْوَل».(٢) فأمّا أن تُبدل الهمزة، أو الألف المنقلبة عن الهمزة، واوًا فغير معروف. والقول الأوّل كأنه أشبَهُ.(٣) فأمّا همز «أوائل»(٤) فقد ذكرتُ العلّة فيه، فلا حجَّةَ فيه.

ولم يستعملوا منه(٥) فعلًا، لأنه لو كان الفعل على وزن «فَعَلَ» بفتح العين لوجب، من حيث عينه واو، أن يكون مضارعه «يَفعُل» بضمّ العين كـ«قالَ يقُولُ». وكون فائه واوًا يلزم مجيئَه على «يَفعِل» بكسر العين، حتّى تُحذف(٦) الواو كـ«يَعِدُ». فلمّا كان ذلك يؤدّي إلى التدافع رُفض، مع ما فيه من ثقل الواوين. ولو كان على وزن «فَعُلَ» بضمّ العين لكان المضارع بضمّ العين، فكنت تقول: والَ يَوْوُلُ،(٧) فيؤدّي ذلك إلى اجتماع واوين وضمّة، مع ياء المضارعة أيضًا في حال الغَيبة. فرُفض ذلك لثقله. فلمّا امتنع «فَعَلَ» و«فَعُلَ» رُفض أيضًا «فَعِلَ» بالحمل عليهما.

* * *

وأمّا كون الفاء والعين ياءين فلم يجئ منه فعل أصلًا، لِما يلزم في ذلك من توالي الإعلال. ولم يجئ منه اسم إلّا «يَيْن» اسم موضع.(٨)

* * *

وأمّا كون الفاء واوًا والعين ياء نحو: وَيل و وَيح و وَيب و وَيس، أو بالعكس نحو: يَوم، فإنَّ ذلك قليل جدًّا، ولم يجئ منه فعل أصلًا، لأنَّ ذلك يؤدّى إلى ما يُستثقل من توالي الإعلال. وذلك أنك لو بنيتَ من مثل وَيل فعلًا على وزن «فَعَلَ» مفتوح العين لكان المضارع على وزن «يَفعِلُ» بكسر العين، فيجب حذف الواو كما تحذف في باب «وَعَدَ يَعِدُ»، ويجب إعلال العين كما تُعلّ(٩) في باب «يَبِيعُ». ولا يُتصوَّر بناؤه على «فَعُلَ» مضموم العين، لأنَّ «فَعُلَ» لا يجيء

(١) ف: «أألت». وصوب في حاشيتها عن نسخة أُخرى كما أثبتنا.

(٢) كذا. والصواب: «آوَل» لأن الهمزة الثانية تبدل ألفًا وجوبًا.

(٣) الأشبه: الأصح.

(٤) يريد الهمزة الثانية. انظر الورقة ٣٢.

(٥) م: فيه.

(٦) م: تخفف.

(٧) ف: «يوؤل». م: يؤول.

(٨) في النسختين: «وأما كون الفاء والعين ياءين فلم يجئ منه شيء». أمّا ما أثبتناه فقد ألحقه أبو حيان بحاشية ف بعد ما فاؤه واو وعينه ياء أو بالعكس، وقدمناه نحن فأثبتناه هنا تبعًا للمبدع، لأنه يوافق النسق الذي قدم به ابن عصفور لما اعتلّ فاؤه وعينه في ص٣٥٧ .

(٩) م: يعل.

فيما عينه ياء.[1] فلمّا تَعذَّرَ «فَعَلَ» و«فَعُلَ» رُفِض «فَعِلَ»[2] بالحمل عليهما.

وكذلك أيضًا «يَوم» لو بُني منه فعل على «فَعَلَ» أو «فَعُلَ» بفتح العين أَو ضمِّها لكان المضارع على «يَفعُلُ»، فكنت تقول «يَيُوُمُ»،[3] فتجتمع ياءان في إِحداهما ضمّة وواو. وذلك ثقيل. فلمّا تعذّر «فَعَلَ» و«فَعُلَ» رُفِضَ أيضًا «فَعِلَ» بالحمل عليهما.

فأمّا ما أنشدوا[4] من قوله:[5]

فـــــــمـــــــا والَ، ولا واحَ ولا واسَ أبُـــــو هِـــــنـــــدِ

فمصنوع صَنعه النحويّون. وأنشدوا بيتًا آخر، وهو قوله:[6]

تُـــوَيِّـــلُ، إِذ مَـــلأتُ يَـــدِي وكَـــفِّـــي وكـــانَـــتْ لا تُـــعَـــلِّـــلُ، بـــالـــقَـــلِـــيـــلِ[7]

وهذا كأنه أشبَهُ، لأنه جاء على «فَعَّلَ»،[8] فأُمِن فيه الحذف والقلب. فأمّا قول رؤبة:[9]

* عَولةُ ثَكلَى، ولَوَلَتْ بَعدَ المأَقْ *

فمعنى ولولت: دَعَت بالويل. وليس من لفظ الويل، بل قريبٌ منه كلأّال[10] من لؤلؤ. ولو كان منه لكان «وَيْلَلَتْ» لأنه «فَعْلَلَتْ».[11]

[المعتلّ العين واللام]

وأمّا إِذا كانت العين واللّام معتلَّتين فإِنه لا يخلو من أن يكونا واوين، أو ياءين، أو يكون العين واوًا واللّام ياء، أو العكس.

فأمّا أن يكون العين ياء واللّام واوًا نحو «حَيَوتُ» فلا يُحفظ في كلامهم في اسم ولا فعل. فأمّا الحيوانُ وحَيْوَة فشاذّان، والأصل فيهما «حَيَيَان» و«حَيّة»، فأبدلوا من إِحدى الياءين واوًا. وزعم المازنيّ أنَّ هذا ممّا جاءت عينه ياء ولامه واو، وأنه اسم لم يُستعمل منه فعل، كما قالوا:

---

(١) كذا. وقالوا: هَيُؤَ يَهيُؤُ.

(٢) م: وفَعِلَ رفض فَعَلَ.

(٣) م: يقوم.

(٤) م: ما أنشد.

(٥) المنصف ٢: ١٩٨ والمزهر: ٤٣ والتصريح ١: ٣٣٠.

(٦) اللسان والتاج (ويل) والمنصف ٢: ١٩٨.

(٧) م: «فويّل». اللسان: «تَوَيّل».

(٨) م: فَعَل.

(٩) ديوانه ص١٠٧ والمنصف ٢: ١٩٩. والمأق: أن يأخذ الإنسانَ عند البكاء والنشيج شبهُ فواق.

(١٠) م: كلأل.

(١١) م: «فعلنت». وألحق أبو حيان بعده في حاشية ف نصًا أثبتناه قبل. انظر ص٣٥٩.

فاظ[1] الميّتُ يَفِيظُ فَيظًا وفَوظًا، فاستعملوا الفعل ممّا عينه ياء، ولم يستعملوه ممّا عينه واو.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأنه قد ثَبَتَ إبدالهم الياء واوًا[2] شذوذًا، ولم يثبت من كلامهم ما عينه ياء ولامه واو.[3] وأيضًا فإنَّ الحيوان من الحياة، ومعنى الحياة موجود في الحَيا المطر؛[4] ألا ترى أنه يُحيي الأرض والنبات، كما قال تعالى:[5] ﴿وأحيَيْنا بِهِ بَلْدةً مَيْتًا﴾؟ وهذا كثير في القرآن والشعر. وهم يقولون في تثنيته «حَيَيانِ»[6] [بالياء][7] لا غيرُ. فثَبَتَ بذلك[8] أنَّ الواو في حيوان بدل من ياء، وأنَّ ما ذهب إليه المازنيّ فاسد.

* * *

وأمّا ما عينه واو ولامه ياء فكثير، نحو: شَوَيتُ وطَوَيتُ، وحكمُ اللّام فيه حكمها في باب «رَمَيتُ»، في جميع الأحكام. وأمّا العين فصحيحة ولا يجوز إعلالها. إلّا أن يؤدّي تصريف إلى وقوع واو ساكنة قبل الياء فإنَّ الواو تُقلب ياء، وتُدغم الياء في الياء، نحو: شَوَيتُ[9] شَيًّا وطَوَيتُ طَيًّا.

إلّا[10] أن يكون اسمًا على وزن «فَعْلَى» فإن الياء تقلب فيه واوًا. فمن ذلك العَوَّى[11] اسم النجم، هو في الأصل[12] «عَوْيا»، فقُلبت الياء واوًا كما فُعل ذلك بالمعتلّ اللام خاصّة نحو: شَرْوَى – وقد تقدّم السبب في ذلك – ثمّ أُدغمت الواو في الواو. واشتقاقها من «عَوَيتُ يَدَه» أي: لَوَيتُها، لأنها [٥٤ب] كواكب ملتوية.

فإن قيل: فهلّا كانت العَوَّى: «فَعَّلَا» من «عَوَيتُ»، فلا يكون على ذلك ممّا قلبت فيه الياء[13] واوًا. فالجواب أنَّ الذي منع من ذلك أنه ليس من أبنية كلامهم [«فَعَّلٌ»].[14] فأمّا

(١) فاظ: مات.
(٢) م: إبدالهم الواو ياء.
(٣) م: ولا واو.
(٤) م: للمطر.
(٥) الآية ١١ من سورة ق.
(٦) م: حيان.
(٧) من م.
(٨) ف: لذلك.
(٩) في حاشية ف أن هذا متصل بقوله: «والسبب في أن اعتلت اللام في هذا الباب وصحت العين». انظر ص٣٦٣.
(١٠) سقطت مسألتا «العوّى» و«ريّا» في م من هنا، وأقحمتا في المعتلّ اللام مقدمة ثانيتهما على الأولى. انظر تعليقنا في ص٣٤٦.
(١١) م: العوا.
(١٢) المنصف ٢: ١٥٩ وسر الصناعة ١: ٩٨ – ١٠٠.
(١٣) م: الفاء.
(١٤) من م.

شَلَّمُ[١] وبَذَّرُ[٢] وبَقَّمُ فأعجميّات.[٣]

وقد مدّ بعضهم فقال: العَوَّاءُ. وهو قليل، ويحتمل ذلك ضربين من الوزن:

أحدهما: أن يكون «فَعْلاء»، والأصل «عَوْياء»، فقُلبت الياء واوًا وأُدغمت الواو في الواو. وإنّما قلبوا الياء واوًا في «فَعْلاء» الممدودة، وليس قياسها ذلك، لأنّ الأصل والأكثر فيه[٤] القصر. وكأنهم لمّا مدُّوه من قصر أبقَوْا الواو فيه المنقلبة[٥] عن الياء، تنبيهًا على أنَّ المدَّ فيه عارض، كما صحَّ «عَوِرَ» لأنه في معنى: اعْوَرَّ. ويكون قلبهم الياء واوًا فيه شذوذًا، كما قالوا: عَوَى الكلبُ عَوَّةً، والأصل «عَوْيَة» فقلبت الياء واوًا. حكى ذلك ابن مِقسمٍ عن ثعلب.[٦]

والآخر: أن يكون «فَعّالًا»، وكأنه في الأصل «عَوَّاي»، ثم قلبت الياء همزة لتطرُّفها ووقوعها بعد ألف زائدة، فصار «عَوّاء». وكأنه ذُهِب به[٧] إلى معنى المنزل ولذلك ذُكِّرَ، وذُهِب بـ«عَوَّى» المقصورة إلى معنى المنزلة ولذلك أُنِّث.

وأمّا «رَيّا» التي يُراد بها الرائحة، من قوله:[٨]

[إذا التَفَتَتْ نَحْوِي تَضَوَّعَ رِيحُها، نَسِيمَ الصَّبا]، جاءتْ بِرَيّا القَرَنْفُلِ

فصفة من معنى: رَوِيَتْ. وكان الأصل فيه «رائحة رَيًّا»[٩] أي: ممتلئة طيبًا. ولو كانت اسمًا لكانت «رَوَّى»،[١٠] لأنَّ أصلها «رَوْيا»، فكنتَ[١١] تُبدل الياء واوًا كما فعلتَ ذلك في «عَوَّى»،[١٢] ثمّ تُدغم الواو في الواو. فلمّا لم يقولوا ذلك علمنا أنها صفة أصلها «رَوْيا»، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقُلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء.

فإن قيل:[١٣] فهلّا ادُّعِيَ أنَّ «رَيَّا» اسم وأنها في الأصل «رَيْيا»، فيكون[١٤] من باب ما عينه

(١) شلم: اسم موضع بالشام.

(٢) بذر: اسم ماء من مياه العرب. وانظر معجم البلدان (بذّر).

(٣) البقم: العندم. وهو صبغ معروف. وانظر التاج (بقم) والمعرب ص٦٠ - ٦١.

(٤) أي: في العواء.

(٥) م: فكأنهم مدوه من قصر فلذلك أبقوا الواو فيه منقلبة.

(٦) مجالس ثعلب ص١٢٣ والمنصف ٢: ١٦٠.

(٧) م: ذهب بعواء.

(٨) من معلقة امرئ القيس. ديوانه ص١٥٠. وتضوع: انتشر. والريح: الرائحة. والصبا: الريح اللطيفة تأتي من المشرق.

(٩) سقط من م «أي ممتلئة طيبًا»، وزاد فيها: انقلبت إلى باب ما اعتل لامه وعينه.

(١٠) م: روّا.

(١١) م: وكنت.

(١٢) م: شروى.

(١٣) م: فإن قال قائل.

(١٤) م: فهي.

ولامه ياء، ثمّ قُلبت اللّام واوًا فصار «رَيْوَى»، ثمّ اجتمع ياء وواو وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء. فالجواب أنَّ الذي منع من ذلك أنه لا يُحفظ من كلامهم تركيب[1] «ري ي»،[2] ومن كلامهم تركيب «روي»[3] نحو: رَوِيتُ؛ ألا ترى أنَّ قوله[4] «ريّا المُخَلخَلِ» معناه: ممتلئةَ المخلخلِ؟ فهو من معنى «رَوِيَتْ».[5]

والسبب، في أن اعتلَّت اللّام في هذا الباب[6] وصحَّت العين،[7] أنك لو أعللتَهما جميعًا لأدّى ذلك إلى الإعلال بعد الإعلال والحذف؛ ألا ترى أنك لو قلبتَ الواو من «طَوَيتُ» ألفًا، والياء ألفً،[8] لتوالى الإعلال. ثمّ يلتقي الألفان وهما ساكنان، فيؤدّي ذلك إلى الحذف. فلمّا لم يمكن إعلالهما معًا أعللتَ إحداهما، وكانت الأولى بالإعلال[9] اللّام لأنها طرف.

وأيضًا فإنك لو أعللتَ العين وصحّحتَ اللّام لكنتَ تقول: شايَ يَشِيُّ وطايَ يَطِيُّ،[10] فتقلب الواو التي هي عين ياء وتُدغمها في الياء، وتدخل اللّام الضمَّة لأنها تجري مجرى الصحيح، فكان يلزم في ذلك تغيير وتبديل كثير. فرُفِض لذلك.

وقد شذّ من ذلك شيء، فأُعِلّت عينه وصُحّحت لامه، وجاء[11] ذلك في الاسم لقوّته وتمكّنه.[12] وذلك نحو: طاية[13] وثاية،[14] لأنهما[15] من: طَوَيتُ وثَوَيتُ.

* * *

وأمّا ما عينه ولامه واوان[16] فإنَّ العين منه تجري مَجرى [الحرف][17] الصحيح أبدًا. وأمّا

(١) سقط من م.
(٢) م: ريوى.
(٣) م: روّى.
(٤) قسيم بيت لامرئ القيس من معلقته في ديوانه ص١٥، وتمامه:
إذا قُلتُ: هاتِي نَوِّليني، تَمايَلَتْ ... عليَّ، هَضِيمَ الكَشحِ، رَيّا المُخَلخَلِ
(٥) ألحقت مسألتا «ريّا» و«العوّى» بنسخة ف على طيارة مقحمتين في المعتل اللام. وقد ألحق ههنا أبو حيان على الطيارة ما يلي: إلّا أنّ الاسم الذي على وزن فعلى تقلب الياء فيه واوًا.
(٦) يريد: باب طوى وشوى.
(٧) م: والسبب في ذلك.
(٨) كذا. فلعله يريد الفعل قبل اتصاله بالضمير، لأن ألفه منقلبة عن ياء. وهو: طَوَى.
(٩) م: بإعلال.
(١٠) م: طاير يطير.
(١١) زاد في م هنا: «في». وموضعها بياض في ف.
(١٢) م: في الاسم تقوية للاسم وتمكنته.
(١٣) الطاية: سقف البيت.
(١٤) الثاية: حجارة تكون للراعي حول الغنم تأوي اليها.
(١٥) م: «لأنها». وسيذكر المؤلف «طاية» و«ثاية» في ص٣٦٨، ويزيد أيضًا «راية».
(١٦) م: واو.
(١٧) من م.

اللّام فتجري مَجرى اللّام في باب «غَزَوتُ»، في جميع ما ذُكر، مزيدًا كان الاسم أو الفِعل أو غيرَ مزيد. إلّا أنَّ الفِعل إذا كان على ثلاثة أحرف لم يُبنَ إلّا على «فَعِلَ»، بكسر العين، بخلاف باب «غَزَوتُ».

والسبب في ذلك أنك لو بَنَيتَ الفِعل على «فَعَلَ» أو «فَعُلَ»، بضمّ العين أو فتحها، لكنتَ تقول: «قَوَوتُ» و«قَوُوتُ»،[1] فتجمع بين واوين إذا رددتَ الفعل إلى نفسك. وكذلك المضارع كنت تقول فيه: «يَقْوُو»، فتجمع أيضًا بين واوين. فلمّا تَعذَّرا عُدِل إلى «فَعِلَ»، لأنَّ الواو تنقلب ياء لتطرُّفها ووقوع الكسرة قبلها نحو: قَوِيَ، ويجيء المضارع على «يَفعَلَ» نحو: يَقْوَى، فيَخِفُّ اللفظ.

فأمّا الاسم فلا يلزم[2] «فَعِل» بكسر العين. بل قد تكون العين مفتوحة، فلا يلزم قلبُ اللّام ياء نحو التَّوَى.[3] وهو الهلاك، وهو مصدر: تَوِيَ يَتْوَى[4] كـ«قَوِيَ يَقْوَى». وهو من مضعَّف الواو، يدلُّك على ذلك قولهم: التَّوّ للمفرد، والمعنى واحد لأنَّ الهلاك أكثر ما يكون مع الوحدة والانفراد. هكذا قال أبو عليّ.

وإنّما لم يُستنكر مجيء الاسم على «فَعَل»، وإن كان يلزم في التثنية [٥٥أ] اجتماع الواوين نحو «تَوَوَين»،[5] كما يلزم ذلك في الفِعل إذا رددتَه إلى نفسك - لأنّ الفعل أثقل، فاستُخفَّ في الاسم لخِفَّته ما لم يُستخفَّ في الفعل لثِقَله. وأيضًا فإنَّ الفِعل يَتصرَّف فيلزم فيه الثقل في مضارعه، وإذا رددتَ الفعل إلى نفسك. ولا يلزم في الاسم إلا في حال التثنية.

وصحَّت العين في نحو «قَوِيَ» للعِلّة التي تقدَّمت[6] في نحو: طَوَيتُ وشَوَيتُ.

* * *

وأمّا ما عينه ولامه ياءان فإنَّ العين منه تجري مَجرى حرف صحيح، للعِلَّة التي تقدَّمت أيضًا في باب: طَوَيتُ. وأمّا الياء التي هي لام فتجري مَجرى الياء فيما عينه صحيحة نحو: «رَمَى»، في جميع الأحكام، سواء كان الاسم أو الفعل[7] مزيدًا أو غير مزيد. إلّا ما يَعرِض في هذا الباب من الإدغام، بسبب اجتماع المِثلين، على ما يُبيَّن:

وذلك أنَّ المِثلين إذا اجتمعا في هذا النوع فلا يخلو من أن يكون الثاني ساكنًا أو متحرّكًا. فإن كان ساكنًا لم يجز الإدغام، لأنه لا يجوز الإدغام في ساكن، لما يُذكر[8] في باب الإدغام.

(١) م: قوّوت.
(٢) م: فلا يعرى منه.
(٣) م: الثواء.
(٤) م: ثوى يثوى.
(٥) م: ثووي.
(٦) في الورقة ٥٤.
(٧) م: الفعل أو الاسم.
(٨) انظر الورقة ٦١.

وذلك نحو: حَيِيتُ وأَحيَيتُ، وأشباه ذلك.

وإن كان الثاني متحرّكًا فلا يخلو من أن يكون ما قبله مفتوحًا أو غير مفتوح:

فإن كان مفتوحًا قلبت الياء الثانية ألفًا، لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، وزال الإدغام لاختلاف الحرفين، نحو: أَحيا واستَحيا.

فإن كان ما قبله غير مفتوح فلا تخلو الياء الثانية من أن تكون حركتها إعرابًا[1] أو بناء. فإن كانت الحركة إعرابًا لم تُدغَم،[2] لأنَّ الإعراب عارض، يزول في حال[3] الرفع والخفض فيَسكن الحرف، فلا يمكن الإدغام فيه، فيُحمل النصب في امتناع الإدغام على الرفع والخفض. وذلك [نحو]: لن[4] يُحْيِيَ ورأيتُ مُحْيِيًا. فلا تُدغِم كما لا تُدغِم في: هو يُحيِي، ولا في: هو مَحْيِيك.

وإن[5] كانت الحركة بناء فلا يخلو من أن تكون متطرّفة أو غير متطرّفة. فإن كانت متطرّفة جاز الإظهار والإدغام[6] نحو: أُحْيِيَ وأُحِيَّ، وحَيِيَ وحَيَّ، وحُيِيَ وحُيَّ.[7] ومن قال: «بِيعَ»، قال: «حِيَّ». وهو الأكثر لأنه أخفُّ.

وقد قرأ بعض القرّاء: ﴿وَيَحْيا مَن حَيِيَ عَن بَيِّنةٍ﴾[8] وبعضهم: ﴿«وَيَحْيا مَن حَيَّ»﴾[9] بالإدغام. فمن أدغم فلأنَّ الحركة لازمة، ومن أظهر فلأنَّ هذه الياء من «حَيِيَ» هي الياء الساكنة في «يَحْيا» التي قُلبت ألفًا. وكذلك الياء في «أُحْيِيَ» هي الياء في «يُحْيا» التي قُلبت ألفًا. فلمّا كانت هذه الياء في موضع قد تَسكن لم يُعتدَّ بحركتها.

ومن قال: حَيَّ وعَيَّ، أجراهما مُجرى «ردَّ»،[10] فكما تقول: «رَدُّوا»، كذلك تقول: حَيُّوا

(١) م: إعراب.
(٢) المنصف ٢: ١٩٢ – ١٩٣.
(٣) سقط من م.
(٤) سقط من م.
(٥) سقط من م.
(٦) المنصف ٢: ١٨٨ – ١٨٩.
(٧) سقط «حيي وحيّ» من م.
(٨) سقط «عن بينة» من م.
(٩) الآية ٤٢ من سورة الأنفال. وقرأ المدنيان ويعقوب وخلف والبزي وأبو بكر بالإظهار، وغيرهم بالإدغام. النشر ٢: ٢٦٦ والبحر المحيط ٤: ٥٠١ ومعاني القرآن ١: ٤١١ والتبيان ٥: ١٤٧.
(١٠) كان عليه أن يذكر هنا «وَدّ»، لأنه على «فَعِلَ» مثل عَيِيَ وحَيِيَ.

وعَيُّوا. قال[1]

عَيُّوا، بأمرِهِمُ، كما عَيَّتْ، بِبَيضتِها، الحَمامَةْ

ومن قال: حَيِيَ، أجراه مُجرى: رَضِيَ. فكما تقول: رَضُوا، تقول: حَيُوا. قال:[2]

وكُنّا حَسِبناهُم فَوارِسَ كَهمَسٍ حَيُوا، بَعدَ ما ماتُوا مِنَ الدَّهرِ أَعصُرا

فإن لم تكن متطرّفة فلا يخلو أن يكون بعدها علامتا التثنية، أو علامتا الجمع، أو تاء التأنيث. فإن كان بعدها[3] علامتا التثنية أو علامتا الجمع لم يجز إلّا الإظهار. وذلك نحو:[4] مُحْيِيانِ وحَيِيانِ[5] ومُحْيِيات. والسبب في ذلك أنَّ زيادتي الجمع إنّما دخلت على الإفراد. فلمّا كان المفرد لو لم يلحقه شيء لا يجوز فيه الإدغام، لأنَّ الحركة إعراب، حُملت التثنية والجمع عليه.

فإن كان بعدها[6] تاء التأنيث فلا يخلو أن تلحق التاء لفظ المفرد أو بناء الجمع. فإن لحقت بناء الجمع، نحو:[7] حَياء وأَحيِية وعَيِيّ وأَعيِية، جاز الإظهار[8] والإدغام نحو: أَحِيَّة وأَعِيَّة. فمن أدغم فلأنَّ الحركة بناء، ولم تدخل على بناء قد امتنع فيه الإدغام قبل لَحاقها. ومن أظهر فلأنَّ هذه الياء هي التي تَسكن في: يَعيا ويَحيا.

والإدغام في أَعِيَّة أقوى منه في أَحِيَّة، لأنَّ الياء[9] في أَعيية تلزمها الحركة في الجمع والمفرد نحو: عَيِيّ. وأمّا أَحيية[10] فالحركة تلزم في الجمع. وأمّا في المفرد فلا تثبت الياء، بل تقول: حياء، فتنقلب الياء همزة لتطرّفها بعد ألف زائدة.

(١) عبيد بن الأبرص. ديوانه ص١٢٦ والكتاب ٢: ٤٨٧ والمنصف ٢: ١٩١ وشرح الشافية ٣: ١١٤ وشرح شواهدها ص٣٥٦ - ٣٤٣ وديوان سلامة ص ٢٤٨ و٣٠٣. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن شرح القصائد التسع ص٦٤٣ للنحاس خلاف البصريين والفراء في إدغام نحو: عيّوا. انظر ص٢٦٤ من ابن عصفور والتصريف.

(٢) الوليد بن حنيفة أبو حزابة الحنظلي، وينسب إلى مودود العنبري. الكتاب ٢: ٣٨٧ والمنصف ٢: ١٩٠ والأغاني ١٩: ١٥٧ وشرح الشافية ٣: ١١٦ وشرح شواهدها ص٣٦٣ - ٣٦٧ والصحاح واللسان والتاج (كهمس). وكهمس: اسم علم. قيل هو أبو حي من العرب. وقيل أحد الخوارج.

(٣) م: فلا يخلو أن يكون بعدها.

(٤) الكتاب ٢: ٣٨٨ والمنصف ٢: ١٩٣ - ١٩٤.

(٥) ومثله في الكتاب. وضبط في المنصف بفتح الياء الأولى، على أنه مثنى «حَيا» المطر.

(٦) م: بعد.

(٧) الكتاب ٢: ٣٨٧ والمنصف ٢: ١٩٠ - ١٩٢.

(٨) في م زيادة ونقص، وفي ف تقديم وتأخير.

(٩) يريد: الياء الثانية.

(١٠) م: أحيياء.

فإن لحقت المفردَ فلا يخلو من أن تكون عِوضًا من محذوف أو غير عِوَض. فإن لم تكن عِوَضًا لم يجز إلّا الإظهار، نحو:[1] مُحْيِية ومُعْيِية. والعِلّة في ذلك كالعِلّة في: مُحْيِيات ومُحْيِيَين، من أنَّ العلامة دخلت على بناء لا يجوز فيه الإدغام، وهو: مُحْيٍ ومُعْيٍ.

فإن كانت التاء عِوَضًا فإنه لا يجوز إلّا الإدغام، نحو:[2] تَحِيَّة مصدر «حَيًّا». الأصل [٥٥ب] «تَحْيِيًا»،[3] فحُذفت ياء[4] «تَفعِيل»، وعُوِّضت التاء منها على حدّ تَكرِمة فصار «تَحْيِية»[5] فصارت هذه التاء لأجل العِوَضيّة كأنها جزء من الكلمة فلزمت، فصارت الحركة لازمة لذلك، فلزم الإدغام.

وزعم المازنيّ[6] أنه يجوز الإظهار، واستدلّ على ذلك بجواز الإظهار في أَحْيِية،[7] مع أنَّ الهاء من أَحْيِية لازمة لـ«أَفْعِلة»، لأنها لم تدخل على «أَحِيّ»،[8] كما أنها في تَحِيَّة كذلك إذ لم تدخل على «تَحِيّ». وهذا الذي ذهب إليه ضعيف،[9] لأنَّ الفرق بين تَحِيَّة[10] وأَحْيِية بيّنٌ. وذلك أنّ التاء[11] من تَحِيَّة صارت عِوَضًا من حرف من نفس الكلمة،[12] فصارت كأنها حرف من نفس الكلمة لذلك. وأيضًا فإنَّ أَحْيِية جمع، والجمع فرع على الواحد، والفروع قد لا تُلحظ وقد تُلحظ. وأمّا تَحِيَّة فمصدر، والمصدر أصل، فينبغي أن يُلحظ في نفسه.

وإذا أَظهرتَ الياءين ولم تُدغِم، كان الإدغام جائزًا مع الإظهار أو لم يكن، فإنَّ إخفاء الحركة من الياء الأُولى[13] أفصح من الإظهار،[14] لأنه وسيطة بين الإظهار[15] والإدغام، فكان أعدل لذلك.

---

(١) المنصف ٢: ١٩٣ - ١٩٤.
(٢) المنصف ٢: ١٩٤ - ١٩٥.
(٣) م: تحيية.
(٤) م: تاء.
(٥) م: تحييّة.
(٦) المنصف ٢: ١٩٥ - ١٩٦.
(٧) الأحيية: جمع حياء.
(٨) في المنصف: أحيي.
(٩) المنصف ٢: ١٩٦ - ١٩٧.
(١٠) م: حية.
(١١) م: الياء.
(١٢) سقط من م حتى «نفس الكلمة».
(١٣) م: إخفاء حركة الياء الأولى.
(١٤) وكذلك في نسخة أخرى كما جاء في حاشية ف. والمراد إظهار الحركة. وفي النسختين: الإدغام.
(١٥) أي: عدم الإدغام.

والإِخفاء فيما حركة الياء الأُولى منه كسرةٌ أحسنُ[1] من الإِخفاء فيما[2] حركتها منه فتحة. فالإِخفاء في مُحيِيَيِنِ أحسن من الإِخفاء في مُحيَيَينِ، لأنَّ الكسرة في الياء أثقل من الفتحة، فتكون الداعية إِلى التخفيف مع الكسرة أشدَّ.

* * *

وقد شذَّ أُليفاظ[3] في هذا الفصل، فاعتلَّت فيها العين. منها: آية وراية وثاية وغاية وطاية. وكان حقّها أن يعتلّ منها اللّام ويصحّ العين.[4] والذي سَهَّل ذلك كونُ هذه الأُليفاظ[5] أسماءً، فلا تتصرَّف فيلزمَ فيها من الإِعلال والتغيير ما يلزم في الفعل.

وفي «آية» ثلاثة أقوال للنحويِّينَ:[6]

فمذهب الخليل[7] ما ذكرناه، من اعتلال العين وصحّة اللّام شذوذًا.

ومذهب الفرّاء أنَّ وزنها «فَعْلة»، وأنَّ الأصل «أيَّة»، فاستثقلوا اجتماع ياءين، فأبدلوا من الساكنة ألفًا تخفيفًا. قال: وإِذا كانوا يفعلون ذلك بالياء الساكنة وحدها، في نحو: عَيبٌ وعابٌ وذَيمٌ وذامٌ،[8] فالأحرى أن يفعلوا ذلك إِذا انضاف إِليها ياء أُخرى. وهذا الذي ذهب إِليه فاسد، لأنَّ فيه إِعلال العين، مع أنَّ العين[9] معتلَّة كما في مذهب الخليل، مع أنَّ إِبدال الياء الساكنة ألفًا ليس بمستمرّ. وأمّا العاب والعَيب والذام والذَّيم[10] فهما ممّا جاء على «فَعْلٍ» تارة، وعلى «فَعَلٍ» أُخرى.

ومذهب الكسائيّ أنَّ وزنها «فاعِلة» والأصل «آيِيَة»، فحُذفَتِ استثقالًا لاجتماع الياءين، إِذ حذفوها وحدها في «بالَة»[11] وقد تَقدَّم. وهذا الذي ذهب إِليه فاسد، لأنَّ فيه أيضًا ما في

---

(١) المنصف ٢: ١٩٤.
(٢) كرر ناسخ م: «فيما حركة الياء الأُولى منه كسرة أحسن من الاخفاء فيما».
(٣) في النسختين «لفظان». والتصويب من حاشية ف بخط أبي حيان نقلًا عن خط المصنف.
(٤) في النسختين: «أحدهما آية وكان القياس أياة». والتصويب من حاشية ف بخط أبي حيان، وفيه تكرار لما تقدم في ص٣٦٣.
(٥) في النسختين: «اللفظة». والتصويب من حاشية ف بخط أبي حيان نقلًا عن خط المصنف.
(٦) شرح الشافية ٣: ١١٨.
(٧) الكتاب ٢: ٣٨٨.
(٨) الكتاب ٢: ٣٨٨.
(٩) في النسختين: اللام.
(١٠) م: الدام والديم.
(١١) لم يتقدم لها ذكر من قبل. وهي مصدر باليت وأصلها بالية مثل عافية حذفت منها الياء تخفيفًا. انظر المنصف ٢: ٢٣٨ والصحاح واللسان والتاج. (بلو).

مذهب الخليل من إعلال العين، لأن الحذف إعلال، مع أنَّ حذف الياء التي هي عين ليس بمطّرد، مع أنه ادّعى أصلًا لم يُلفظ به، ولا مانع يمنع لو كان ذلك.(١)

فتبيَّن أنّ الأَولى ما ذَهَب إليه الخليل. وهذه المذاهب إنما تجري في آية، لأنها من ذوات الياء بدليل قوله:(٢)

قِفْ، بالدِّيارِ، وُقوفَ زائرْ وتَأَيَّ، إنّكَ غَيرُ صاغِرْ

فمعنى تأيَّ: انظُرْ آياتِها. فلو كانت عينها واوًا لقال «وتأَوَّ» كما تقول: تَلوَّ وتَسَوَّ.(٣)

وكذلك غاية في أحد القولين، لأنَّ أبا زيد حكى: غَيَّيتُ الغايةَ وأَغيَيتُها. فهذه دلالة قاطعة على أنها من الياء.(٤) فعلى هذا تجري فيها(٥) المذاهب الثلاثة التي في آية.

وشذَّ من ذلك الفعل(٦) «استَحَى»، وكان القياس «استَحْيا»، لكن شذُّوا فيه، فأجرَوه مُجرى: استَبانَ، فنقلوا حركة الياء التي هي عين إلى الساكن قبلها، وقلبوا الياء ألفًا، فصار: استَحَى.

فأمّا المازنيّ فيزعم أنَّ الألف حُذفت تخفيفًا،(٧) كما حذفت من عُلَبِط(٨) وهُدَبِد.(٩)

وأمّا الخليل فيزعم أنه لما اعتلّت العين سُكّنت، وسُكّنت اللّام أيضًا كذلك بعدها بالإعلال، فالتقى ساكنان فحذفت الألف لالتقاء الساكنين. فإن قيل: فلأيّ شيء لم يردُّوا المحذوف في المضارع، فيقولون:(١٠) «يَستَحِيُّ»، ويرفعون الياء التي هي لام، ويُدغمون فيها العين؟ فالجواب أنَّ الذي منع من ذلك أنهم لو فعلوه(١١) لرفعوا ما لا يرتفع مثله في كلامهم، لأنَّ الأفعال المضارعة إذا كان آخرها معتلًّا لم يدخلها الرفع في شيء من الكلام.(١٢) [فأمّا قول الشاعر:(١٣)

---

(١) سقط من م. ف: ولا مانع يمنع لو كان من ذلك.

(٢) الكميت. ديوانه ١: ٢٢٣ والمنصف ٢: ١٤٢ وإصلاح المنطق ص٣٣٦ واللسان والتاج (أبي).

(٣) م: تشد.

(٤) م: الواو.

(٥) ف: فيه.

(٦) المنصف ٢: ٢٠٤ - ٢٠٦ وشرح الشافية ٣: ١١٩ - ١٢٠.

(٧) المنصف ٢: ٢٠٤. ونظّر لها هناك بـ«أحست وظَلت ومِست».

(٨) العلبط: اللبن الخاثر الغليظ المتلبد.

(٩) الهدبد: اللبن الخاثر.

(١٠) كذا بإثبات النون. وانظر ص٢٨٤.

(١١) م: لو فعلوا.

(١٢) ما بين معقوفين ألحقه أبو حيان بحاشية ف نقلًا عن خط المنصف. وسيرد بعد قليل.

(١٣) نسب في التاج (عيي) إلى الحطيئة، وأنشده الفراء في معاني القرآن ١: ٤١٢. وانظر ص٣٧٠ والمنصف ٢: ٢٠٦ والتبيان ٥: ١٤٧ ورسالة الملائكة ص١٠٥ والمحتسب ٢: ٢٦٩ والهمع ١: ٥٣ والدرر ١: ٣١ والأشموني ٤: ٣٤٩ واللسان (عيي). وسدة البيت: فناؤه. يصف امرأة وأنها منعمة، فلو مشت بفناء بيتها لتعبت.

وكـأنّـهـا، بَـينَ الـنِّـسـاءِ، سَـبِـيـكـةٌ، تَـمْـشِـي،(١) بِـسُـدَّةِ بَـيـتِـهـا، فـتُـعِـيُّ

فبيت شاذّ، وقد طُعن على قائله].

وردّ المازنيّ(٢)، مذهب الخليل، بقول العرب في التثنية: استَحَيا. قال: فلو كان الحذف لالتقاء الساكنين لوجب الردُّ هنا، لأنَّ اللّام قد تحرَّكت لأجل ألف التثنية، فكانوا يقولون: «استَحايا». فلمّا لم يقولوا ذلك دلَّ على أنَّ الحذف تخفيفٌ.(٣)

ولقائل [٥٦أ] أن يقول:(٤) لمّا حُذف عين «استحَى»(٥) أَشبَهَ «افتَعَلَ»، فصُرِّفَ كتصريف ما أشبهه. ومذهب المازنيّ أقوى.

وجميع ما يجري على «استَحَى» مثلُه في اعتلال عينه، من اسم فاعل واسم مفعول ومضارع، [نحو]:(٦) استَحَى يَستَحِي فهو مُستَحٍ ومُستَحًى منه. قال(٧) الشاعر:

وإِنِّي لأَستَحيِي، وفي الحَقِّ مُستَحًى، إِذا جاءَ باغِي العُرفِ، أن أَتَنكَّرا

ولم يستعملوا الفعل(٨) معتلّ العين إِلّا بالزيادة، فلا يقال «حايَ»، ولا «يَحَيُّ». فأمّا(٩) قول الشاعر:

وكـأَنَّـهـا، بَـينَ الـنِّـسـاءِ، سَـبِـيـكـةٌ تَـمْـشِـي، بِـسُـدَّةِ بَـيـتِـهـا، فـتَـعَـيُّ(١٠)

فبيتٌ شاذٌ، وقد طُعن على قائله.

* * *

وأمّا(١١) اللّام فتجري في اعتلالها مَجرى لام «رَمَى»، فلا تصحّ إِلّا أن تضعّفها. فإِنك إِذ ذاك

(١) ف: تمسي.
(٢) المنصف ٢: ٢٠٤.
(٣) م: تخفيفًا.
(٤) انظر المنصف ٢: ٢٠٥ - ٢٠٦.
(٥) م: استحيى.
(٦) من م. وفيها: في إعلال عينه من اسم فاعل أو اسم مفعول أو مضارع.
(٧) م: «قول». والبيت تقدم في ص٣٢٧.
(٨) يريد: فعل حيي وما أشبهه.
(٩) بقية الفقرة ساقطة من إحدى النسخ كما جاء في ف. والبيت خرجناه في ص٣٦٩.
(١٠) ضبط في ف بقلم آخر بضم التاء وكسر العين. وكذلك هو في معاني القرآن والمنصف والتبيان واللسان والتاج (حيي) و(عيي). فهو مضارع أعيَى. وبذلك يكون مزيدًا فيناقض ما أراده ابن عصفور. وقد ضبطناه بفتح التاء والعين تبعًا لخط أبي حيان في المبدع ليكون غير مزيد فيوافق ما أراد ابن عصفور، وإن كان (عيي) المجرد ليس من معناه التعب. انظر قصة الكسائي في تاريخ بغداد ١١: ٤٠٤ وإنباه الرواة ٢: ٢٥٧ والبغية ص٣٣٦.
(١١) النص حتى نهاية الثلاثي المعتل ألحقه أبو حيان بحاشية ف. وهو ساقط من متني النسختين، وفيهما بدلًا منه الفقرة التي نشير إليها في التعليقة التالية مقدمًا لها بما يلي: «واعلم أن اللام المعتلة إذا ضوعفت صحت اللام الأولى وجرت في ذلك مجرى العين. وأما الثانية فتعتل كما تعتل إذا كانت بعد العين المعتلة».

تُصحَّح الأُولى منهما، وتُعِلّ الثانية منهما لأنَّ نسبتها إذ ذاك من الثانية نسبة العين من اللّام في «شَوَى» وأمثاله. فلو[1] بَنَيتَ من الرمي مثل «احمرَّ» لقلت: «ارْمَيَا». والأصل «ارْمَيَيَ»، فصحَّحتِ اللّام الأُولى وقلبت الثانية ألفًا. وتقول في المضارع: «يَرْمَيِي»، فتصحّ اللّام الأولى كما تصحّ العين في: يُحْيِي.

وتقول في مثل[2] «احمارَّ» من الحُوَّة: احْواوَى الفرسُ واحْواوَتِ الشّاةُ. تَرجِعُ الواوَ إلى أصلها، لأنه لا مانع من ذلك. واحتُملت الواوان لوقوعهما منفصلتين. فإن بنيتَ مثل «احمَرَرْتُ» قلت: «احْوَوَيْتُ». واحتُملت الواوان، وإن كانتا متصلتين، لأنهما في تقدير الانفصال لأنَّ كلَّ «افعَلَّ» مقصورةٌ من «افعالَّ».

وتقول في اسم الفاعل من «احواوَى»: مُحْواوٍ، ومن «احوَوَى»: مُحْوَوٍ.

ومصدر «احواوى»: احْوِيواءٌ، من غير إدغام لأنَّ الياء مدّة منقلبة عن ألف «احواوَى». هكذا حكى أهل اللغة عن العرب. وزعم المبرّد[3] أنك تقول: احْوِيّاءٌ، مِن قِبَل أنّ المصدر اسم. فبناؤه على حالة واحدة، فلا تكون الألف عارضة. والسماعُ يبطل ما قال.

ومصدر «احووَى»: احْوِواءٌ. ومن قال في مصدر «اقتَتَلَ»: قِتّالًا، قال في مصدر «احووَى»: حِوّاءٌ. هذا قول أبي الحسن.[4] وغيره يقول: «حِيّاءٌ»، فيقلب الواو الساكنة ياء لانكسار ما قبلها، ثم تُقلب الثانية ياء، وتُدغم الياء في الياء.

والصحيح قول أبي الحسن، لأنَّ الواو بالإدغام قد زال عنها المدُّ، فصارت [بمنزلة الحروف] الصحيحة. ولذلك وقع «لُيّ» في القافية مع «ظَبْي». وأَدْلٍ كان كذلك [لو] لم تقوَ الكسرة على قلبها. ويقوّي ذلك قولهم: قُرونٌ لُيٌّ. فلم يقلبوا من الضمّة كسرة، لمّا أمنوا قلب الياء واوًا للإدغام كما قلبوها [في أَدْلٍ].

فإن قلتَ: إنّ القلب في حِيّاء محمول على قول من قال: لِيٌّ، بكسر اللام. فالجواب أنّ ذلك بعيد؛ ألا ترى أنك لا تجد كلمة من الواو المدغمة قَلَبَتْها الكسرةُ إلى الياء، لزوال المدّ

---

(١) سقط من حاشية ف حتى قوله «في يحيي». وألحقناه من متني النسختين تبعًا للمبدع. وانظر الكتاب ٢: ٣٩٠ والمنصف ٢: ٦٠٧ وشرح الشافية ٣: ١٢٢.

(٢) انظر شرح المفصل ١٠: ١٢٠ والكتاب ٢: ٣٩١ - ٣٩٢ والمنصف ٢: ٢١٩ - ١٢٦ وشرح الشافية ٣: ١٢٠ - ١٢٢.

(٣) كذا. و«احويّاء» هو قول سيبويه أيضًا. انظر الكتاب ٤: ٣٩١ وشرح الشافية ٣: ١٢٠ وشرح المفصل ١٠: ١٢٠.

(٤) كذا. وهو قول سيبويه. انظر الكتاب ٢: ٣٩١.

عنها بالإدغام؟[1]

[الرباعيّ المعتلّ]

فإن كان أصول المعتلّ على أزيد من ثلاثة فإنَّ نهاية ما يوجد عليه أربعة أحرف، بشرط أن يكون مضعّفًا. أعني: تكون لامه الأولى من جنس فائه، ولامه الثانية من جنس عينه، كما جاءت[2] لام «ردَدتُ» من جنس عينه. فهو في الأربعة نظير «رَدَدتُ» في الثلاثة.[3] وذلك نحو: قَوقَيتُ[4] وضَوضَيتُ[5] في بنات الواو، وحاحَيتُ وعاعَيتُ وهاهَيتُ،[6] في بنات الياء. والأصل «ضَوضَوتُ» و«قَوقَوتُ» - فأبدلوا الواو الأخيرة ياء، لوقوعها طرفًا رابعة، للعِلَّة التي ذكرنا في «أغزَيتُ»[7] - وحَيحَيتُ وعَيعَيتُ وهَيهَيتُ، فأبدلوا من الياء ألفًا، كراهية اجتماع الأمثال.

فإن قيل: وما الذي يدلّ[8] على أنَّ قَوقَيتُ: «فَعْلَلتُ»؟ ولعلها «فَعْلَيْتُ» أو «فَوْعَلتُ». وكذلك أيضًا حاحَيتُ، ما الذي يدلّ على أنه «فَعْلَلتُ»؟ ولعله «فاعَلتُ». فالجواب أنَّ الذي يدلّ على أنَّ قَوقَيتُ: «فَعْلَلتُ» أنه لو كان «فَوْعَلتُ» لكان من باب دَدَن[9]، ولو كان «فَعْلَيتُ» لكان من باب سَلِسَ وقَلِقَ. وهما بابان[10] قليلان، و«قَوقَيتُ» وأمثاله كثير. فدلَّ ذلك على أنه ليس بـ«فَوْعَلتُ»، ولا بـ«فَعْلَيتُ».

وأمّا حاحَيتُ وأمثالها فالذي يدلّ[11] على أنها «فَعْلَلتُ» لا «فاعَلتُ» المصدرُ؛ ألا تراهم قالوا: الحِيحاءُ والعِيعاءُ، فيجيء بمنزلة السِّرهاف؟[12] ولو كان «فاعَلَ» لكان مصدره «فِعالًا» نحو: قاتلَ قِتالًا.

---

(١) ينتهي ههنا ما نقلناه عن حاشية ف بخط أبي حيان.
(٢) ف: جاء.
(٣) المنصف ٢: ١٦٩.
(٤) قوقت الدجاجة: صاحت.
(٥) ضوضيت: من الجلبة والضوضاء.
(٦) حاحيت وعاعيت وهاهيت: صوّتُّ بالغنم.
(٧) في الورقة ٢٥. م: «أعريت». وزاد بعدها في ف : وأصل حاحيت.
(٨) ف: وما الدليل.
(٩) م: ردن.
(١٠) م: بناءان.
(١١) المنصف ٢: ١٧١ - ١٧٢.
(١٢) السرهاف: من قولك سرهفته، إذا نعمته وأحسنت غذاءه. م: السرهاء.

فإن قيل: وقد[1] يجيء «الفِيعال»[2] مصدرًا لـ«فاعَلَ»، قالوا: «قاتَله قِيتالًا». فالجواب أنَّ ذلك قليل، فلا ينبغي أن يحمل عليه الحِيحاء والعِيعاء.

والذي يدلُّ[3] أيضًا على أنَّ حاحَيتُ وعاعَيتُ: «فَعلَلتُ» قولُهم: الحاحاةُ والعاعاةُ، بمنزلة الدَّحرَجة والقَلقَلة والزَّلزَلة. ولو كانتا «فاعَلتُ» لما جاز ذلك؛ ألا ترى أنه لا يقال: قاتَلَ قاتَلةً، ولا ضارَبَ ضارَبةً؟

وأيضًا فإنَّ جعل الألف زائدة يؤدّي إلى دخولهما في الباب القليل - أعني باب: دَدَن - وهو كون الفاء والعين[4] من جنس واحد.

فإن قيل: وما الذي يدلّ على أنَّ الألف منقلبة عن[5] الياء فيهما؟ فالجواب[6] أنَّ الذي يدلّ على ذلك أنه لم يجيء قطُّ على أصله. فلو كان من ذوات الواو لجاء على أصله، كـ«قَوقَيتُ».

فإن قيل: ولأيّ شيء لم تُبدَل من الواو ألف، في مثل قَوقَيتُ؟ فالجواب أنهم فرّقوا بذلك بين ذوات الياء وذوات الواو، وكان إبدال الألف من الياء أولى، لقرب الألف من الياء، ولما في إظهار الياء[7] من اجتماع الأمثال. وممّا يدلُّ على أنهم يُبدلون كراهية اجتماع الأمثال: دَهدَيتُ،[8] وأصله[9] «دَهْدَهتُ»، فأُبدِلَتِ الهاء ياء.

وزعم المازنيّ[10] أنَّ الألف منقلبة عن واو. وحجَّتُه أنَّ الألف لمّا لم يُنطق لها بأصل، لا من ياء ولا من واو، حَمَلَها على ما نُطق له بأصل. وهو: قَوقَيتُ. والأوّل أَقيس وأحسن، لأنَّ فيه مُحسِّنًا لقلب الياء ألفًا. وليس في مذهب المازنيّ ما يُحسِّن القلب.

وجاء من ذلك في الأسماء:[11] غَوغاء، فيمن صرف فقال: غَوغاءٌ، أو مَن ألحق التاء فقال: غَوغاءةٌ. والأصل «غَوغاوٌ» و«غَوغاوةٌ». فقُلبت الواو همزة[12] لتطرّفها بعد ألف زائدة.

---

(١) م: فقد.
(٢) م: القيقال.
(٣) المنصف ٢: ١٧٢ - ١٧٤.
(٤) م: العين والفاء.
(٥) م: من.
(٦) المنصف ٢: ١٦٩ - ١٧١.
(٧) ف: ولما في ذلك.
(٨) دهديت: دحرجت.
(٩) ف: والأصل.
(١٠) المنصف ٢: ١٦٩ - ١٧١.
(١١) المنصف ٢: ١٧٦ - ١٧٧.
(١٢) بل الواو تقلب ألفًا، والألف تبدل همزة.

فإن قيل: ولعلَّ الهمزة منقلبة عن حرف عِلَّة مُلحِق بالأصل. فالجواب أنَّ حمل الكلمة على ذلك يؤدّي إلى كون الكلمة من باب: سَلِسَ وقَلِقَ. وذلك قليل جدًّا. فحُملت على الباب الأوسع. وأيضًا فإنَّ العرب لم تُلحِق من بنات الثلاثة ببنات الأربعة شيئًا على وزن «فَعْلاء»، لم يوجد من كلامها مثل حمراء [٥٦ب] منوَّنًا.(١)

فإن(٢) قيل: ولعل الواو زائدة، ووزن الكلمة «فَوعالٌ» نحو: تَوراب.(٣) فالجواب أنّ هذا البناء قليل، فلا ينبغي أن يُحمل عليه. وأيضًا فإنه يؤدّي إلى الدخول في باب: دَدَن، وهو أقلّ من باب: سَلِسَ.

فأمّا(٤) من منع الصرف فالهمزة عنده زائدة، والكلمة من باب: سَلِسَ.

وكذلك(٥) الصِّيصِيةُ والدَّوداةُ والشَّوشاةُ. فأمّا الصِّيصِية(٦) فمن مضعَّف الياء. وأمّا الدَّوداة(٧) والشَّوشاة(٨) فمن مضعَّف الواو.

ولا ينبغي أن يُدّعى في صِيصية(٩) أنها في الأصل «صِوْصِيةٌ»، فقلبت الواو ياء للكسرة قبلها، لأنه خروج عن الظاهر بغير دليل. وأيضًا فإنها لو كانت من ذوات الواو لقالوا في الجمع «صَواصٍ»، لتحرّك الواو وزوال الكسرة. فلمّا قالوا: صَياصٍ، علمنا أنها من ذوات الياء. قال تعالى:(١٠) ﴿مِن صَياصِيهِم﴾. ولا تُجعل الياء الثانية زائدة ويكون وزن الكلمة «فِعْلية» نحو عِفرية،(١١) لأنَّ في ذلك دخولاً(١٢) في باب: قَلِقَ. وهو قليل.

وكذلك الدَّوداة والشَّوشاة،(١٣) لو جُعلت الواو فيهما زائدة(١٤) لكانا(١٥) من باب: دَدَن.

---

(١) كذا. وجاء عن العرب: طرفاءٌ وحلفاءٌ وقصباءٌ في أسماء النبات. انظر التاج (طرف) و(قصب). وزاد بعده في م: «فأما من منع الصرف فالهمزة عنده زائدة والكلمة من باب سلس». وسترد هذه العبارة بعد فقرة.

(٢) م: وإن.

(٣) التوراب: التراب.

(٤) قدمت هذه العبارة في م فأثبتت بعد «مثل حمراء منونًا». وكذلك في بعض النسخ كما جاء في حاشية ف. انظر التعليقة ذات الرقم ١.

(٥) المنصف ٢: ١٧٨ - ١٧٩.

(٦) الصيصية: الشيء يُحتمى به كالحصن وغيره.

(٧) الدوداة: لعبة للصبيان.

(٨) الشوشاة: المرأة الكثيرة الحديث. م السوساة.

(٩) م: صيصة.

(١٠) الآية ٢٦ من سورة الأحزاب.

(١١) العفرية:الداهية

(١٢) م:دخول

(١٣) م: السوساة.

(١٤) سقط من م.

(١٥) م: لكان.

وهو[1] قليل. ولو كانت الألف زائدة لكانا[2] من باب: سَلِسَ. وهو قليل أيضًا.

فأمّا القَيفاء[3] فالألف والهمزة زائدتان، لأنهم [قد][4] يحذفونهما، فيقولون:[5] القَيْفُ. وكذلك القِيقاء[6] والزِّيزاء[7] بمنزلة عِلباء.[8] ولا يكونان من باب المضعَّف، لأنهما ليسا بمصدرين، و«فِعلال»[9] لا يوجد إلّا في المصادر.

وحكم اللام المعتلّة، في جميع الأحوال، حكمها في مزيد الثلاثيّ. وحكم العين حكمها في الثلاثيّ.

* * *

ولم تجئ الواو أصلًا في بنات الأربعة غيرَ المضعّف إلّا في وَرَنْتَلٍ[10] - وهو شاذّ - وفي أسماء قليلة[11] قد نبّهنا عليها في الأبنية. وكذلك الياء لم تجئ أصلًا فيما زادت أصوله على ثلاثة أحرف إلّا في يَسْتَعُورٍ،[12] وفي ألفاظ قليلة نبّهنا[13] أيضًا عليها في الأبنية. وقد تقدَّم الكلام فيها.[14]

---

(١) م: وذلك.
(٢) م: لكان.
(٣) المنصف ٢: ١٧٩ - ١٨٠. والقيفاء: القفر من الأرض.
(٤) من م.
(٥) ف: قالوا.
(٦) المنصف ٢: ١٨٠ - ١٨٤. والقيقاء: المكان المرتفع المنقاد المحدودب.
(٧) الزيزاء: الأكمة الصغيرة أو ما غلظ من الأرض.
(٨) العلباء: عرق في العنق.
(٩) م: فعال.
(١٠) الورنتل: الداهية.
(١١) م: قليل.
(١٢) اليستعور: ضرب من الشجر.
(١٣) م: قليلة نبهت.
(١٤) م: فيه.

وهو[1] قليل. ولو كانت الألف زائدة لكانا[2] من باب: سَلِسَ. وهو قليل أيضًا.

فأمّا الفَيفاء[3] فالألف والهمزة زائدتان، لأنهم [قد][4] يحذفونهما، فيقولون:[5] الفَيْفُ. وكذلك القِيقاء[6] والزِّيزاء[7] بمنزلة عِلباء.[8] ولا يكونان من باب المضعَّف، لأنهما ليسا بمصدرين، و«فِعلال»[9] لا يوجد إلّا في المصادر.

وحكم اللام المعتلّة، في جميع الأحوال، حكمها في مزيد الثلاثيّ. وحكم العين حكمها في الثلاثيّ.

* * *

ولم تجئ الواو أصلًا في بنات الأربعة غيرَ المضعّف إلّا في وَرَنْتَلٍ[10] - وهو شاذّ - وفي أسماء قليلة[11] قد نبّهنا عليها في الأبنية. وكذلك الياء لم تجئ أصلًا فيما زادت أصوله على ثلاثة أحرف إلّا في يَسْتَعُورٍ،[12] وفي ألفاظ قليلة نبّهنا[13] أيضًا عليها في الأبنية. وقد تقدَّم الكلام فيها.[14]

---

(١) م: وذلك.
(٢) م: لكان.
(٣) المنصف ٢: ١٧٩ - ١٨٠. والفيفاء: القفر من الأرض.
(٤) من م.
(٥) ف: قالوا.
(٦) المنصف ٢: ١٨٠ - ١٨٤. والقيقاء: المكان المرتفع المنقاد المحدودب.
(٧) الزيزاء: الأكمة الصغيرة أو ما غلظ من الأرض.
(٨) العلباء: عرق في العنق.
(٩) م: فعال.
(١٠) الورنتل: الداهية.
(١١) م: قليل.
(١٢) اليستعور: ضرب من الشجر.
(١٣) م: قليلة نبهت.
(١٤) م: فيه.

بابُ
أحكام حروف العِلّة الزّوائد

بَاب
أحْكام حُروف العِـلّة وَالزّوائِد

وهي ثلاثة الياء والواو والألف.

باب الياء

أمّا الياء منها فلا تخلو من أن تكون ساكنة أو متحرّكة. فإن كانت ساكنة فلا يخلو[٢] من أن تقع بعد ساكن أو متحرّك. فإن وقعت بعد ساكن فإن كان الساكن حرف علّة [حذف، فتقول][٣] في مُصطفى: «مُصطَفَينَ» في النصب والخفض. إلّا أن تكون الياء علامة تثنية فإنك تحرّك الساكن [الذي قبلها][٤] وتقلبه ياء إن كان ألفًا، فتقول: «مُصطَفَيَينِ» في النصب والخفض، أو تكون الألف ألف الجمع [الذي لا نظير له في الآحاد]،[٥] فإنك [تبدل الياء همزة]،[٦] وتحرّك بالكسر لالتقاء الساكنين، نحو: صَحائف. وقد تَقدّم ذكر السبب في ذلك في باب البدل. فإن كان حرفًا صحيحًا كسرته وثَبَتَتِ الياء، نحو قولك في التذكّر: [قَدِيْ][٧]، والإنكار: أزَيدُنية؟[٨]

وإن وقعت بعد متحرّك فلا يخلو من أن تكون بعد حرف مفتوح، أو حرف مكسور، أو حرف مضموم. فإن كانت بعد حرف مفتوح نحو: يَيطَرَ، لم تعتلّ. إلّا أن ينضاف إليها ثلاث

(١) سقط هذا الباب كله من م، وكذلك باب القلب والحذف على غير قياس.
(٢) سقط من المتن حتى قوله «وإن وقعت بعد متحرك»، وألحقه أبو حيان بالحاشية.
(٣) ما بين معقوفين مخروم.
(٤) ما بين معقوفين مخروم.
(٥) ما بين معقوفين مخروم.
(٦) ما بين معقوفين مخروم.
(٧) يعني: إذا قلت «قدْ» وزدت بعدها مدة التذكر، لتتم الكلام بعد. انظر حاشية الدسوقي ٢: ٣٢ والكتاب ٢: ٢١٣.
(٨) يريد أن الأصل: «أزيدٌ» ألحق به مدة الإنكار وبعدها هاء، فحرك التنوين – وهو نون ساكنة – بالكسر.

ياءات فإنه يجوز حذفها استثقالًا. وذلك نحو أُمَيّة إذا نَسبتَ إليه فإنّ من العرب من يقول: «أُمَوِيّ»، فيحذف ياء أُميّة الزائدة، فيكون كأنه قد نسب إلى «أُمًى» كهُدًى، فيقول: أُمَوِيّ كهُدَوِيّ. وإن كانت بعد حرف مكسور فهي على حالها أيضًا، نحو: قَضِيب. وإن كانت بعد حرف مضموم قلبت واوًا، نحو: «بَيطَر» إذا بنيته للمفعول فإنك تقول: بُوْطِرَ.

وإن كانت متحرّكة فلا يخلو من أن تكون أوّلًا، أو بعد حرف. فإن كانت أوّلًا لم تُغيَّر عن حالها التي تكون عليها في الأصل نحو: يَركَبُ. إلّا في «يَفعَلُ» مضارع «فَعِل» المكسور العين الذي فاؤه واو، فإنه يجوز كسرها، وذلك نحو: يِيْجَلُ، في بعض اللغات.

وإن كانت بعد حرف فلا يخلو من أن تكون طرفًا، أو غير طرف. فإن كانت طرفًا فلا يخلو من أن يكون ما قبلها ساكنًا أو متحرّكًا. فإن كان ما قبلها ساكنًا فإنه لا يكون إلّا الألف الزائدة، أو الياء الأُولى من ياءَيِ النسب أو ما جرى مجراهما، نحو: قُرَشِيّ وكُرسِيّ. ولا يُحفظ غير ذلك. وتقلب بعد الألف همزة. وذلك نحو دِرْحاء أصله «دِرحايٌ»، بدليل قولهم في معناه: دِرحاية. لكنها قُلبت همزة لِما ذكر في باب البدل. وتصحّ[1] بعد الياء.

وإن كان ما قبلها متحرّكًا فإنه لا يخلو أن تكون الحركة فتحة أو ضمّة أو كسرة.[2] فإن كانت كسرة لم تُغيَّر نحو: عِفرِيَة، لأنّ[3] تاء التأنيث لا يُعتدّ بها. وإن كانت ضمّة [قُلبت] الضمّة كسرة و[ثَبَتَت] الياء. نحو: تَقَلْسٍ[4] [مصدر]: تَقلسَى. أصله «تَقَلسُيٌ» فقلبت الضمّة كسرة.

وإن كانت فتحة قلبت ألفًا، نحو: عَلقًى[5] وقَلسَى.[6] والأصل «عَلقَيٌ» و«قَلسيَ»،[7] بدليل قولك: علقيانِ وقلسيتُ، لكن لمّا تحرّكت الياء وقبلها فتحة قلبت ألفًا. ما لم يمنع من ذلك الألفُ التي هي علامة الاثنين أو ضميرهما، نحو: قَلسَيا وعَلقَيان، فإنها تثبت ولا تقلب، لئلّا يؤدّيَ ذلك إلى اجتماع ساكنين – الألف المبدلة من الياء والألف التي بعدها – فيلزمَ الحذف

(١) يريد: وتصح الياء بعد الياء.

(٢) في المتن: «أن تكون الحركة فتحة أو كسرة إذ لا تحفظ زائدة في الآخر وقبلها ضمة». وفوقها تصويب عن إحدى النسخ كما أثبتنا.

(٣) سقط من المتن حتى قوله «فقلبت الضمة كسرة»، وألحقه أبو حيان بالحاشية. وقد أثبتنا بين معقوفين ما كان مخرومًا منه.

(٤) هو التقلسي. وإنما حذفت الياء في التنكير لالتقائها ساكنة بالتنوين. وهو نون ساكنة.

(٥) العلقى: ضرب من الشجر.

(٦) قلساه: ألبسه القلنسوة. وأصل الفعل: قَلسَوَ. قلبت الواو ياء لتطرفها فوق الثالثة بعد فتح: قلسَيَ. ثم قلبت الياء ألفًا. ونظيره: أرضاه وأشقاه. وهذا خلاف ما سيذكره المؤلف، لأنه أغفل الأصل الأول. وانظر ص٢٨٤ والتاج (قلس).

(٧) ف: قلسيَ.

فتقولَ: «قلسَى» فيلتبس بفعل الواحد، و«عَلقانِ» فيلتبس بتثنية غير المقصور. [٥٧أ] إذ قد يُتوهّم أنه تثنية «عَلْق» مثلًا.

وإن كانت غير طرف فلا يخلو من أن تكون بين ساكنين، أو بين متحرّكتين، أو بين متحرّك وساكن.(١) فإن كانت بين ساكنينِ لم تُغيَّر نحو: قِشْيَبّ وكَرابِيس، أو متحرّكين(٢) نحو: قيُّوم، ثبتت ولم تُغيَّر بأكثر من إدغامها فيما بعدها، كما فُعل في قيُّوم. أصله «قَيْوُوم» فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء.

وإن كانت بين متحرّك وساكن ثَبَتَتْ ولم تُغيَّر، نحو: حِذْيَم(٣) وحِيَفْس،(٤) ما لم يكن الساكن ألف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، وتكونَ الياء ساكنة في المفرد، فإنها تقلب همزة نحو: صَحائف جمع صَحِيفة، أو تكونَ بعد الألف وقد تقدَّمها ياء أُخرى أو واو، بشرط القرب من الطرف نحو بَيِّن، وقيِّم اسم رجل على وزن «فِعْيَل» نحو حِذْيَم، تقول في تكسيرهما: بَيائنُ وقَوائمُ. وقد تقدَّم ذكر السبب في ذلك في باب البدل.(٥)

ما لم يؤدّ ذلك إلى وقوع الهمزة بين ألفين. فإن أدّى إلى ذلك أُبدلت من الهمزة ياء، هربًا من اجتماع ألفين مع ما يقاربهما. وهو الهمزة. فكأنه قد اجتمع في الكلمة ثلاث ألفات. وإنّما أُبدلت منها الياء لأنها أخفّ من الواو. وذلك نحو: مَطِيّة ومَطايا. أصله(٦) «مَطائِوُ» ثمّ قُلبت لتطرّفها وانكسار ما قبلها فصار «مَطائِيُ»، ثمّ قُلبت الكسرة فتحة تخفيفًا فصار «مَطاءَيُ»، ثمّ قُلبت الياء ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصار «مطاءَى»، ثمّ أُبدلت الهمزة ياء لِما قدّمنا.

وكذلك تفعل بالهمزة المبدلة من الألف، إذا أدّى ذلك فيها إلى وقوع الهمزة بين ألفين، نحو: صَلاءة وصَلايا،(٧) ما لم تكن الواو من المفرد واوًا ملفوظًا بها، فإنَّ الهمزة إذ ذاك تبدل واوًا، لتكون الواو ظاهرة في الجمع كما كانت في المفرد. نحو: عِلاوة وعَلاوَى(٨)، وإداوة وأَداوَى.(٩)

---

(١) في المتن: «بين ساكنين أو بين متحرك وساكن، إذ لا تحفظ من كلامهم بين متحركين»، وفوقها تصويب عن إحدى النسخ كما أثبتنا.

(٢) سقط من المتن حتى قوله «وأدغمت الياء في الياء»، وألحقه أو حيان بالحاشية.

(٣) الحذيم: الحاذق.

(٤) الحيفس: الضخم لا خير فيه.

(٥) في الورقتين ٣٢ و٣٣.

(٦) بل أصله: مطايِوُ، ثم صار: مطائِوُ.

(٧) الصلاءة: مدقّ الطيب.

(٨) العلاوة: أعلى الرأس.

(٩) الإداوة: إناء صغير من الجلد يتخذ للماء.

وقد يُبدلون الهمزة واوًا، وإن لم تكن ظاهرة في المفرد، إِذا كانت اللّام واوًا في الأصل، نحو: مَطِيَّة ومَطاوَى وَشَهِيَّة وشَهاوَى. على أنه قد يجوز أَن تكون شهاوَى جمع شَهْوَى، استُغني به عن جمع شَهِيَّة، لكونهما في معنى واحد. قال:[1]

* فَهْيَ شَهاوَى، وهْوَ شَهْوانِيٌّ *

---

(١) العجاج. ديوانه ص٧٠ والمنصف ٣: ٦٧. ف: فهي شَهوَى.

باب الواو[1]

أمّا الواو فلا يخلو أيضًا من أن تكون ساكنة أو متحرّكة. فإن كانت ساكنة فلا يكون ما قبلها أبدًا إلّا متحرّكًا – ولا يكون[2] ساكنًا إلّا أن يكون الساكن ألفًا، فإنك تحذفها فتقول في مُصطَفى: مُصطَفَونَ. ما لم تكن الألف للجمع الذي لا نظير له في الآحاد فإنها تقلب همزة، نحو: عَجائز – ولا تخلو الحركة من أن تكون فتحة أو ضمّة أو كسرة.

فإن كانت فتحة ثَبَتَتِ الواو ولم تُغيَّر، نحو: حَوقَلَ، إلّا[3] أن تُدغَم في ياء، فإنها تُقلب ياء نحو: قولك :«هؤلاء مُصطفيّ».

وإن كانت ضمّة ثَبَتَتْ أيضًا ولم تُغيَّر، نحو:«طُومار»[4]،إلّا أن تُدغم في ياء مبدلة من واو، أو غير مبدلة، فإنها تُقلب ياء نحو بيّاع «فُوْعال» من البيع. وإن كان قبلها ضَمّة[5] قُلبت ياءً، والضمّةُ التي قبلها كسرةً، نحو: مَرْمِيّ وعُصِيّ. وقد تقدّم ذكر ذلك.[6]

وإن كانت كسرة فإنها تقلب ياء نحو: بَهالِيلَ، ما لم تكن الواو ضمير جماعة أو علامة جمع ،فإنك تبدل الكسرة ضمّة كي تصحّ الواو، فلا يتغيّر الضمير ولا العلامة، نحو قولك: هؤلاء قاضُونَ وهؤلاء يقضُونَ. الأصل «قاضِيُونَ» و«يَقضِيُونَ». فاستُثقلت الضمة في الياء فحُذفت، فالتقى ساكنان – الواو والياء – فحذفت الياء، وبقيت الواو ساكنة بعد كسرة، فحوّلت الكسرة ضمّة لتصحّ الواو. و[ما] لم تكن مدغمة فيما بعدها، فإنها إذا كانت كذلك ثَبَتَت ولا تُغيَّر لتشبّثها بالحركة نحو: اعلِوّاط، مصدر اعلَوَّطَ؛ ألا ترى أنّ الواو التي بعد الكسرة زائدة ساكنة، ولم تنقلب ياء؟

(١) سقط العنوان من المتن وألحق بالحاشية.
(٢) سقط من المتن حتى قوله «نحو عجائز»، وألحقه أبو حيان بالحاشية.
(٣) سقط من المتن حتى قوله «هؤلاء مصطفَيّ»، وألحقه أبو حيان بالحاشية.
(٤) الطومار: الصحيفة.
(٥) ذكر الضمة هنا لا حاجة إليه، لأن الفقرة خاصة بها، وصياغة بيّاع قلبت فيها الضمة كسرة.
(٦) في الورقة ٥٢.

وقد جاء من ذلك شيء مقلوبًا. إلّا أنه يُحفظ ولا يقاس عليه، نحو: ديوان. أصله «دِوّان» بدليل قولهم في الجمع: دَواوِين.(١) والواو الأُولى من «دِوّان» ساكنة زائدة، لأنه قد تقدّم الدليل على أنَّ الأول من المضعَّفين زائد.

وإن كانت متحرّكة فلا يخلو من أن تكون طرفًا أو غير طرف. فإن كانت طرفًا فلا تخلو أن يكون ما قبلها ساكنًا أو متحرّكًا. فإن كان ساكنًا ثَبَتَت ولم تغيَّر نحو: حِنْطأْو.(٢) وإن كان متحرّكًا فلا يخلو أن تكون الحركة فتحة أو كسرة أو ضمّة. فإن كانت فتحة ثَبَتَت نحو الواو المبدلة من ألف حُبْلَى، إذا وقفت فقلت: حُبْلَوْ.(٣) وإن كانت كسرة قُلبت ياء نحو: قُلَيْسِيَة، في تصغير قَلَنْسُوة على أحد الوجهين، وتاء(٤) التأنيث هنا غيرُ مُعتدّ بها. وإن كانت ضمّة قلبت الواو ياء والضمة كسرة، نحو قولك: يا قَمَحْدِي، في ترخيم قَمَحدُوَة على لغة من لا ينوي ردّ المحذوف.

إلّا أن تكونَ الكلمة مبنيّة على تاء التأنيث، فإنَّ الواو لا تُغيَّر نحو: قَلَنسُوة – ولو لم تُبْنَ الكلمة على التاء هنا، ولم يُعتدّ بها، لقيل: قَلَنْسِيَة – أو تكونَ الواو [٥٧ب] علامة جماعة أو ضميرها، فإنها تثبت ولا تُغيَّر، محافظة على الواو لأنها لمعنى، نحو قولك: زيدُونَ ويَضرِبُونَ.

وإن كانت الواو غير طرف فلا يخلو من أن تكون بين ساكنين،(٥) أو بين متحرّك وساكن.(٦) فإن كانت بين ساكنين ثَبَتَت ولم تُغيَّر، نحو: عِثْوَلّ.(٧) إلّا أن يُدغم فيها ياء فإنها تُقلب ياء،(٨) نحو: بِيّاع على وزن «فِعْوال» من البيع. وإن كانت بين ساكن ومتحرّك ثَبَتَت أيضًا. ولم تُغيَّر، نحو: جَهْوَر.

إلّا أن تكونَ مضمومة نحو: تَجَهْوُر، فإنه يجوز همزها في أحد الوجهين،(٩) أو تُدغمَ فيها الياء فإنه يلزم قلبها ياء نحو «فَعْوَل» من البيع، تقول فيه: بَيَّع، والأصل «بَيْوَع»، أو تقعَ بعد ألف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، وقد كانت ساكنة في المفرد للمدّ، فإنه يلزم قلبها همزة

---

(١) وقالوا: اجلوّاذ واجليواذ. اللسان (جلذ).

(٢) الحنطأو: العظيم البطن.

(٣) في المتن: «فلا يخلو أن تكون الحركة كسرة أو ضمة، إذ لا تحفظ زائدة متحركة فتحة في الطرف». وقد صوبها أبو حيان في الحاشية كما أثبتنا.

(٤) سقط «وتاء التأنيث هنا غير معتدّ بها» من المتن، وألحقه أبو حيان بالحاشية.

(٥) ألحق أبو حيان بالحاشية عن نسخة أُخرى ههنا: «أو بين متحركين». وهو محال.

(٦) كذا. والصواب: أو بين ساكن ومتحرك.

(٧) العثول: الفدم المسترخي.

(٨) زاد ههنا أبو حيان في الحاشية عن إحدى النسخ: «فتقول في مثل عثولّ من البيع: بِيَعّ. وإن كان».

(٩) انظر ص ٢٢٢ – ٢٢٤.

نحو: عَجائز، أو تقعَ بعد ألف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد أيضًا، وقد تقدّم الألفَ ياء أو واو، فإنه يلزم قلبها همزة نحو: سَوائد وبَيائع، جمع سَوَّد وبَيِّع، على وزن «فَعْول» من السُّودَد والبيع.

ما لم تصِحَّ[1] في المفرد في موضع يجب إعلالها فيه، أو لم تكن قريبة من الطرف، فإنه لا يجوز همزها، نحو: ضَياوِن جمع ضَيْوَن،[2] وبَياوِيع جمع بِيّاع على وزن «فِعْوال».[3] وقد تقدّم ذكر ذلك في باب البدل.[4]

---

(١) ف: ما لم يصح.

(٢) الضيون: ذكر السنّور.

(٣) في المتن «فعّال»، وفي الحاشية: «لعله فِعوال»، وفي المبدع: «فَعوال».

(٤) في الورقة ٣٢ .

باب الألف[1]

وأمّا الألف فإنها أبدًا ساكنة، ولا يخلو أن تجتمع مع ساكن غيرها أو لا تجتمع. فإن اجتمعت مع ساكن حُذفت نحو: حُبْلَى القوم.[2]

إلّا أن يكونَ الساكن ألف التثنية فإنها تقلب ياء ولا تحذف، فتقول في تثنية حُبلَى: حُبْلَيانِ. ولا يجوز أن تقول «حُبْلانِ» لئلّا يُتوهَّم أنه تثنية «حُبْل»، خلافًا لأهل الكوفة فإنهم يجيزون حذفها فيما زاد على أربعة أحرف، نحو جُمادَى، فيقولون في تثنيته: جُمادانِ. والصحيح عندنا أنه لا يجوز إلّا جُمادَيانِ، وبه وَرَدَ السماعُ. قال:[3]

* شَهرَيْ رَبيعٍ، وجُمادَيَيْنَهْ *

وقد حُذفت في لفظتين شَذًّا – وهما: ضَبَغْطَرَى[4] وقَبَعْثَرَى – [5] قالوا في تثنيتهما: ضَبَغْطَرانِ وقَبَعْثَرانِ.

أو يكونَ الساكن الياء الأُولى من ياءيِ النسب، فإنها تُقلب معها واوًا، فيما هو على أربعة أحرف، ولم[6] تتوالَ فيه الحركات، ويجوز فيه الحذف. فيقال في النسب إلى حُبْلَى: حُبْلِيٌّ وحُبْلَوِيٌّ.[7] وأمّا ما زاد على أربعة أحرف فلا يجوز فيه إلّا الحذف.

أو يكونَ الساكن ألَف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، فإنها تُقلب همزة ولا تُحذف نحو: رَسائل، في جمع رِسالة. وقد تقدّم ذكر السبب في ذلك في باب البدل. وقد تُقلب الهمزة

(١) سقط العنوان من المتن وأُثبت في الحاشية.

(٢) المراد أن ألف حبلى تحذف لفظًا.

(٣) ينسب الرجز إلى امرأة من فقعس. سر الصناعة ص٤٨٩ والمخصص ١٥: ١١٤ وجمهرة اللغة ١٣١١ والمقرب ٢: ٤٥ والخزانة ٣: ٣٣٨ – ٣٤٠ والإنصاف ص٧٥٥. ورواية ف: «وجماديين». والتصويب من المصادر.

(٤) الضبغطرى: الرجل الشديد.

(٥) القبعثرى: العظيم الشديد.

(٦) سقط «ولم تتوال فيه الحركات» من المتن، وألحقه أبو حيان بالحاشية عن إحدى النسخ.

(٧) ف: جبلوي.

ياء، إذا وقعت بين ألفين، للعلّة التي تقدّم ذكرها في فصل[1] الياء.

وإن لم تجتمع مع ساكن فلا يخلو من أن تكون الحركة التي قبلها فتحة أو ضمّة أو كسرة.[2] فإن كانت فتحةً ثَبَتَت ولم تغيَّر نحو: رِسالة. إلّا[3] أنه يجوز فيها إذا كانت طرفًا في الوقف أن تُبدل ياء أو واوًا أو همزة، فتقول: حُبلأْ، وحُبلَوْ، وحُبلَيْ.

إلّا ما جاء من ذلك شاذًّا، قد حُذفت فيه الألف واجتزئ بالفتحة عنها، فإنه يُحفظ ولا يقاس عليه، نحو: عُلَبِط[4] وعُكَمِس[5] وأمثال ذلك، أو في ضرورة شعر نحو قوله:[6]

ألا، لا بارَكَ اللّهُ، في سُهَيلٍ إذا ما اللهُ بارَكَ، في الرِّجالِ

فحذف الألف من «اللّه» لإقامة الوزن.

وإن كانت ضمّةً قُلبت واوًا نحو: ضارَب، إذا بنيتَه للمفعول فإنك تقول فيه: ضُورِبَ.

وإن كانت كسرةً قُلبت ياء، نحو: شَماليل في جمع شِملال.[7]

(١) كذا. والصواب: باب.

(٢) سقط «أو كسرة» من المتن، وألحقه أبو حيان بالحاشية.

(٣) سقط من المتن حتى قوله: «وحبلي»، وألحقه أبو حيان بالحاشية عن إحدى النسخ.

(٤) العلبط: اللبن الخاثر الغليظ المتلبد.

(٥) العكمس: المتراكم الظلمة من الليل.

(٦) سر الصناعة ص ٧٢١ والمحتسب ١: ١٨١ ورصف المباني ص٢٧٠ والخزانة ٤: ٣٣٥ و٣٤١ والخصائص ٣: ١٣٤ واللسان والتاج (أله). والشاهد في صدر البيت لا عجزه.

(٧) الشملال: الناقة السريعة. وفي حاشية ف بخط أبي حيان: بلغت المقابلة.

باب
القلب والحذف على غير قياس

بـــابـ[1]

القلب والحذف في غير حروف العِلّة، أو في حروف العِلّة في خلاف ما تضمَّنه الباب المتقدّم، ممّا يُحفظ ولا يُقاس عليه.

[القلب على غير قياس]

فالمقلوب على قسمين:

قسم قُلب للضرورة، نحو قولهم «شواعي»، في شوائع في الشعر. قال:[2]

وكـــأَنَّ أُولاهـــا كِـــعـــابُ مُـــقـــامِـــرٍ   ضُـــرِبَـــت عـــلَـــى شُـــزُنٍ، فـــهُـــنَّ شَـــواعِـــي

يريد: «شوائع» أي: متفرّقات. ونحو قول الآخر:[3]

* مَروانُ مَروانُ أَخُو اليَومِ اليَمِي *

يريد: «اليَوِم» أي الشديد، لأنه مشتقّ من اليوم، لكنه قَلَب.[4]

وقسم قُلب توسُّعًا، من غير ضرورة تدعو إليه، لكنه لم يطّرد عليه فيُقاسَ. وذلك نحو قولهم:[5] لاثٍ وشاكٍ - والأصل: شائكٌ ولائثٌ، لأنَّ لائثًا من: لاثَ يَلُوثُ، وشائك مأخوذ من شَوكة السّلاح - ونحو قولهم: قِسِيٌّ، في جمع قَوس - وقياس جمعها قُؤُوس، نحو قولهم:

---

(١) سقط هذا الباب من م.

(٢) الأجدع بن مالك الهمداني من أصمعية له. الأصمعيات ص٦٥ والاختيارين ص٤٧١ والمؤتلف والمختلف ص٤٩ والمقتضب ١: ١٤٠ والمعاني الكبير ص٥٤ وسر الصناعة ٧٤٣ والمقرب ٢: ١٩٨ والجمهرة ص٨١١ والمنصف ٢: ٥٧ والجمهرة ٣: ٣ واللسان والتاج (شيع) و(شزن). وفي حاشية ف: «الجوهري: الشزن الكعب يلعب به». وفيها أيضًا بخط أبي حيان: «البيت للأجدع بن مالك، أنشده الجوهري: وكأنّ صَرعَيْها. ووجدت بخط الشاطبي: الشّزن: الناحية. وصوابه: وكأن صرعاها...». الصحاح (شعو). يصف خيلًا مغيرة.

(٣) الرجز لأبي الأخزر الحمّانيّ. الكتاب ٢: ٣٧٩ وشرح أبياته ٢: ٤٢٧ وشرح الشافية ١: ١٦٩ وشرح شواهده ص٦٩ والخصائص ١: ٦٤ و٢: ٧٦ - ٧٧ والمنصف ٢: ١٠٢ و٣: ٦٨ والمحتسب ١: ١٤٤.

(٤) ف: قُلب.

(٥) انظر ص٣٢٦ - ٣٢٧.

فَوج وفُؤوج – ونحو قولهم: رَعَمْلِي لقد كان كذا، يريدون: لَعَمْرِي. ولا يمكننا استيعاب ما جاء من ذلك هنا لسَعته. حتّى إنَّ يعقوب [٥٨أ] قد أفرد كتابًا في «القلب والإِبدال».[1]

فإن قيل: إذا كان، من السَّعَة والكثرة، بحيث يتعذَّر ضبطه فينبغي أن يكون مقيسًا. فالجواب أنه، مع كثرته، من أبواب مختلفة لم يجئ منه في باب ما شيء يصلح أن يقاس عليه، بل لفظ أو لفظان أو نحو ذلك.

فإن قال قائل: إذا جاءت الكلمة في موضع على نظمٍ ما، ثمّ جاءت في موضع آخر على نظم آخر، فبِمَ يُعلم أنّ أحد النظمين أصل والآخر مقلوب منه؟ بل لقائل أن يقول: لعلّهما أصلان، وليس أحد النظمين مقلوبًا من صاحبه. فالجواب أنَّ الذي يُعلم به ذلك أربعة أشياء:

أحدها: أن يكونَ أحد النظمين أكثر استعمالًا من الآخر، فيكونَ الأكثر استعمالًا هو الأصل، والآخر مقلوبًا منه، نحو: لَعَمْرِي ورَعَمْلِي. فإنَّ «لعمري» أكثر استعمالًا. فلذلك ادَّعينا أنه الأصل.

والثاني: أن يكونَ أكثرُ التصريف على النظم الواحد. ويكونَ النظم الآخر أقلَّ تصرُّفًا، فيُعلَمَ أنَّ الأصل هو الأكثر تصرّفًا، والآخر مقلوب منه. وذلك نحو: شوائع، فإنه أكثر تصرُّفًا من «شواعي»، لأنه يقال: شاعَ يَشِيعُ فهو شائع، ولا يقال: شَعَى يَشعى فهو شاعٍ. فلذلك كان شوائع الأصل.

والثالث أن يكونَ أحد النظمين لا يوجد إلّا مع حروف زوائد تكون في الكلمة، والآخر يوجد للكلمة مجرّدًا من الزوائد. فإن سيبويه جعل الأصل النظم الذي يكون للكلمة عند تجرُّدها من الزوائد، وجعل الآخر مغيَّرًا منه، لأنَّ دخول الكلمة الزوائدُ تغيير لها، كما أنَّ القلب تغيير، والتغيير يأنس بالتغيير. وذلك نحو: اطمأنَّ وطأمَنَ. فالأصل عند سيبويه[2] أن تكون الهمزة قبل الميم، و«اطمأنَّ» مقلوبًا منه لما ذكرنا. وخالف الجرميُّ في ذلك، فزعم أنَّ الأصل «اطمأنَّ» بتقديم الميم على الهمزة. وهو الصحيح عندي لأنَّ أكثر تصريف الكلمة أتى عليه. فقالوا: اطمأنَّ ويَطمئِنُّ ومُطمئنٌّ، كما قالوا: طأمَن يُطأمِنُ فهو مُطأمِنٌ، وقالوا: طُمأنينة، ولم يقولوا «طُؤَمنِينة».

والرابع: أن يكونَ في أحد النظمين ما يَشهد له أنه مقلوب من الآخر، نحو: أيِسَ ويَئِسَ. الأصل عندنا «يَئسَ»، و«أيِسَ» مقلوبٌ منه، إذ لو لم يكن مقلوبًا لوجب إعلاله، وأن يقال: «آسَ». فقولهم: «أيِسَ» دليل على أنه مقلوب من «يَئسَ». ولذلك لم يُعلَّ كما لم يعلّ «يَئسَ». ولا ينبغي أن يُجعل «أيِسَ» أصلًا ويُجعل تصحيحه شاذًّا، لأنّ القلب أوسع من تصحيح المعتلّ وأكثر.

(١) انظر ص٣٢٧.

(٢) الكتاب ٢: ١٣٠ و٣٨٠.

فهذه جملة الأشياء التي يُتوصَّل بها إِلى معرفة القلب. فأمّا إِذا كان للكلمة نظمان، وقد تصرَّف كلٌّ واحد منهما على حد تصرُّف الآخر، ولم يكن أحدهما مجرَّدًا من الزوائد والآخر مقترنًا بها، ولم يكن في أحد النظمين ما يشهد له بأنه مقلوب من الآخر، فإِنّ كلٌّ واحد منهما أصل بنفسه. وذلك: جَذَبَ وجَبَذَ، لأنه يقال: يَجذِبُ ويَجبِذُ، وجاذِبٌ وجابِذٌ، ومَجذُوبٌ ومَجبُوذٌ، وجَذْبٌ وجَبْذٌ.

[الحذف على غير قياس]

والحذف على غير قياس يكون في: الهمزة، والألف، والواو، والياء، والهاء، والنون، والباء، والحاء، والخاء، والفاء، والطاء.

حذف الهمزة

حُذفت الهمزة من قولنا: الله. أصله في أحد قولي سيبويه إِلٰهٌ، فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، وصارت الألف واللّام عوضًا منها.

وحذفت من أُناس فقالوا: ناسٌ.(١)

وحُذفت من «خُذْ» و«كُلْ» و«مُرْ». والأصل «اؤْخُذْ، اؤْكُلْ، اؤْمُرْ»، لأنها من الأَخْذ والأَكْل والأَمْر. فلمّا حُذفت الهمزة استُغني عن همزة الوصل، لزوال الهمزة الساكنة.

وحُذفت من «سَلْ».(٢) والأصل «اسأل»، لأنه من السؤال.

---

(١) علق عليه أبو حيان في حاشية ف بما يلي: «ذكر أبو جعفر الطوسي في تفسيره [التبيان ١: ٦٧] عن بعضهم أن الناس لغة غير أناس، وأنه سمع العرب تصغره: نُويس. ولو كان أصله أناسًا لقيل في التصغير: أُنَيس، فردّ إلى أصله. واشتقاق الناس من النوس وهي الحركة: ناسَ يَنُوسُ نَوسًا إذا تحرّك. والنوس: تذبذب الشيء في الهواء. ومنه: نَوس القرط في الأذن لكثر حركته... مما حذف منه الهمزة».

(٢) علق عليه أبو حيان في حاشية ف بقوله: «لا يتعيّن أن يكون المحذوف في (سل) همزة، لأن سيبويه حكى في كتابه في باب التصغير – في باب ما ذهبت عينه ٢: ١٢٢ – ما نصه: ومن ذلك [أيضًا]: سل، لأنه من سألت. فإن حقّرته قلت: سُؤيل. ومن لم يهمز قال: سُوَيل. لأن من لم يهمز يجعلها من الواو بمنزلة خاف يخاف. أخبرني يونس أن الذي لا يهمز يقول: سِلْتُه فأنا أسالُ، وهو مَسُول إذا أراد المفعول. انتهى كلام سيبويه. وقد حكى سيبويه في القلب [٢: ١٣٠] أنَّ ألف (سالَ) مبدلة من همزة، وأنشد:

* سالَتْ هُذَيلٌ رَسولَ اللهِ فاحِشةً *

وإنما ذلك... ويلحظ من كلام سيبويه أن عين سلْ تحتمل وجهين: أحدهما أن تكون همزة، والثاني أن تكون واوًا. فكان ينبغي لابن عصفور ألّا يحتّم...».

وحُذفت من أب، فقالوا: يابَا فُلانٍ. قال أبو الأسود الدؤليّ:[1]

يــابــا الــمُــغِــيــرةِ، رُبَّ أمــرٍ مُــعــضِــلٍ   فَــرَّجــتُــهُ بــالــمَــكــرِ مِــنِّــي، والــدَّهــا

وحكى أبو زيد: لا با لكَ، يريدون، لا أَبا لكَ.

وحُذفت أيضًا من مضارع «رأيتُ» فقالوا: يرَى وترَى. فألزموها التخفيف. وربّما أجرَوها على الأصل عند الضرورة،[2] قال سُراقة الهذَليّ:[3]

أُرِي عَــــيــنَيَّ مـــــا لَم تَـــــرأَيـــــاهُ   كِــلانــا عــالِمٌ، بــالــتُّــرَّهــاتِ

وحكى أبو زيد: سُؤته سَوايَةً. والأصل سَوائِيَة كرفاهية. فحُذفت الهمزة.

وحُذفت أيضًا من بُراءَ. والأصل بُرَآءَ.

وحُذفت أيضًا من أَشياء على مذهب الأخفش والفرّاء، لأنَّ أصلها عندهما «أَشيِئاء». [٥٨ب] وقد تقدَّم إبطال مذهبيهما.[4]

حذف الألف

حذفت الألف في: أمَ واللهِ لأفعلنَّ، يريدون: أما والله. وربّما حُذفت في الوقف تخفيفًا. قال لبيد:[5]

وقَــبِــيــلٌ، مِــن لُــكَــيــزٍ، حــاضِــرٌ   رَهــطِ مَــرجُــومٍ، ورَهــطِ ابــنِ الــمُــعَــلْ

يريد: ابن المُعَلَّى. وقال أبو عثمان المازنيّ، في قول الله تبارك وتعالى ﴿يا أَبتَ﴾:[6] يريد: يا أَبتاه. وأنشد أبو الحسن وابن الأعرابيّ وغيرهما:[7]

فــلَــســتُ بِمُــدرِكٍ مــا فــاتَ مِــنِّــي   بِــلَــهْــفَ، ولا بِــلَــيــتَ، ولا لَــوَ انِّــي

(١) نسب في شمس العلوم ١: ١٨ إلى الأسود. وهو في مستدرك ديوان أبي الأسود ص١٣١ وشرح نهج البلاغة ٤: ٣٢٨ وأمالي ابن الشجري ٢: ١٦ والمقرب ٢: ٢٠٠ ورصف المباني ص٤٤ وشرح الملوكي ٣٦٩. وانظر التمام ص١٢٦. والمعضل: الشديد المستغلق. والدها: الدهاء.

(٢) كذا. وليس إجراؤها على الأصل ضرورة شعرية، وإنما هو لغة يتم الرباب. انظر اللسان والتاج (رأي).

(٣) كذا أيضًا. وسراقة بن مرداس هو من الأزد. ديوانه ص٧٨ والنوادر ص١٨٥ والمحتسب ١: ١٢٨ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٠ و٤٠٠ وشرح المفصل ٩: ١١٠ وسر الصناعة ص٧٧ و٨٢٦ والأغاني ٩: ١٣ والأشباه والنظائر ٢: ١٦ والخصائص ٣: ٥٣ وشرح شواهد الشافية ص٣٢٢ - ٣٢٩ وطبقات فحول الشعراء ص٣٧٦ وأنساب الأشراف ٥: ٢٣٤ والمغني ص٢٢٧ وشرح شواهده ص٢٣٢ وشمس العلوم ١: ١٨.

(٤) في الورقة ٤٨.

(٥) ديوانه ص١٩٩ وشرح شواهد الشافية ص٢٠٧ - ٢١٢ والكتاب ٢: ٢٩١ ومجاز القرآن ص١٦٠ وأمالي ابن الشجري ٢: ٨٣ والعيني ٤: ٥٤٨ والخصائص ٢: ٢٩٣ وشمس العلوم ١: ١٨. والقبيل: الجمع الكثير. والرهط: الجماعة.

(٦) الآية ٤ من سورة يوسف. وفتح التاء قراءة ابن عامر وأبي جعفر. التبيان ٦: ٩٤ والبحر المحيط ٥: ٢٧٩.

(٧) سر الصناعة ص٥٢١ و٧٢٨ والمحتسب ١: ٢٧٧ وشرح عمدة الحافظ ص٥١٢ والمقرب ١: ١٨١ و٢: ٢٠١ وأمالي ابن الشجري ٢: ٧٤ وشرح الملوكي ص٣٨٤ و٣٩٠. والخصائص ٣: ١٣٥ والإنصاف ص٣٩٠ والعيني ٤: ٣٤٨ والخزانة ١: ٦٣ واللسان والتاج (لهف) وشمس العلوم ١: ١٨. وفات مني: ذهب عني.

أراد «بلهفا» ثمّ حُذفت الألف.

وحذف الألف على الجملة قليل.

حذف الواو

حُذفت الواو لامًا في أشياءَ صالحةٍ: فحُذفت في غد. والأصل «غَدْوٌ». قال الراجز، فاستعمله على الأصل:(١)

لا تَقلُواها، وادلُواها دَلْوا إنَّ مَعَ اليَومِ أَخاهُ، غَدْوا

وقالوا: حَمٌ. وأصله «حَمَوٌ» بدليل قولك: حَمُوك.(٢) فحُذفت الواو، وحُذفت أيضًا من أب وأخ لأنهما من الواو، لقولهم: أَبَوانِ وأَخَوانِ. وحُذفت من هَنٍ. وهو من الواو، لقولهم: هَنَواتٌ. وحُذفت من ابن لأنه من البُنُوَّة. وحذفت من اسم(٣) لأنه من السموّ عندنا.

وحُذفت في كُرة، لقولهم: كَرَوتُ بالكُرة. وحُذفت من قُلَة. وهو أيضًا من الواو، لقولهم: قَلَوتُ بالقُلَة. وحُذفت من ثُبَة اسم الجماعة من الناس(٤) وغيرهم، ومن ظُبَة طرف السيف، وهما من الواو حملًا على الأكثر. بذلك وصّى أبو الحسن الأخفش. وكذلك بُرَة(٥) وكِفَة.(٦)

حذف الياء

حُذفت الياء من يد. وأصله «يَدْيٌ» لقولك: يَدَيتُ إلى فُلان يدًا أي: أَهدَيتُ إليه معروفًا. ومن ذلك مِائة، أصلها «مِئْيَةٌ» فحُذفت الياء. يدلّ على ذلك ما حكاه أبو الحسن من قولهم: أخذتُ مَأْيًا، يريدون مائة. وهذه دلالة قاطعة.

وحُذفت من دم. والأصل «دَمَيٌ» لقولهم: دَمَيانِ. قال الشاعر:(٧)

فلَو أنّا، على حَجَرٍ، ذُبِحنا جَرَى الدَّمَيان، بالخَبَرِ اليَقِينِ

---

(١) المقتضب ٢: ٢٣٨ و ٣: ١٥٣ وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٥ وتخليص الشواهد ص١٨٠ وشرح المفصل ١: ٢٣ و٥: ٨ وشرح الملوكي ص٣٩٢ و٣٩٤ والمنصف ١: ٦٤ و٢: ١٤٩ وشرح شواهد الشافية ص٤٤٩ – ٤٥١ وإنباه الرواة ١: ٢٤٩ و٢٥٢ وشمس العلوم ١: ١٩ و٢٤. يخاطب سائقي ناقته فينهاهما عن طردها، ويأمرهما بأن يسوقاها سوقًا رفيقًا. ونسب البيهقي الرجز في المحاسن والمساوئ ٢: ١٢٣ إلى رؤبة.

(٢) كذا. ولعل الصواب: «حمَواك» لتظهر الفتحة والواو الأصلية.

(٣) في حاشية ف بخط أبي حيان: «المهاباذيّ: في الاسم لغات: اسم وسِمٌ وسُمٌ وسُمًا وسِمًا. ومن قال سِمٌ فهو عنده من سمى يسمي سميًا. فكسر السين ليدل على أنّ المحذوف ياء».

(٤) سقط «من الناس» من المتن وألحق بالحاشية، وفيها: من الثابتين.

(٥) البرة: حلقة تجعل في لحم أنف البعير.

(٦) كذا، ومثله في المبدع. والكفة من الوكف. فالواو المحذوفة هي فاء، وليست لامًا. ولعل الصواب «عِضَة» أو «سَنة».

(٧) علي بن بدال السلمي، وقيل هو غيره. وقد خرجنا البيت في شرح اختيارات المفضل ص٧٦٢.

ومنهم من يقول: دَمَوانِ. وهو قليل، وهو على هذه اللغة من باب ما حُذف منه الواو. وقال بعضهم: دَمانِ.(١)

حذف الهاء

حُذفت(٢) الهاء من شَفَة. وأصلها «شَفَهةٌ». ولذلك قيل في التحقير: شُفَيهة، وفي التكسير: شِفاه، وفي الفعل: شافَهتُ فُلانًا، وفي المصدر: المُشافَهة. وحُذفت من عِضَة في إحدى اللغتين. وأصلها «عِضَهةٌ»، لقولهم: جَمَلٌ عاضِهٌ،(٣) إذا أكل العِضَةَ. ومَن قال:(٤)

هــذا طَــرِيــقٌ، يــأزِمُ الــمَــآزِمــا ... وعِــضَــواتٌ، تَــقــطَــعُ الــلَّــهــازمــا

فأصلها عنده «عِضَوةٌ».

وقالوا: فَمٌ. وأصله «فَوْهٌ». وقد تقدَّم ذكره.(٥) ومِن ذلك شاةٌ. وأصلها «شَوْهَةٌ»(٦) فحذفت

(١) علق أبو حيان في حاشية ف: «المهاباذيّ: اثنان: من ثنيت، لأن الثاني مَثنيّ على الواحد. فاللام ياء وهي محذوفة. وكان في الأصل ثني، فلما حذفوا اللام عوضوا كابن. وقال أيضًا: ابن أصله بَنَوٌ كقَبَس. يدل عليه بنون وبنات. وزعم الزجّاج أنه فِعْلٌ فأصله بِنْو كعِدل وأعدال. ولا يدل جمعه على أفعال على أنه فِعل لقولهم جَبل وأجبال، ولا بِنْتٌ لوجوب أن يقال في الأخ إنه فُعْل لقولهم أُخت».

(٢) علق أبو حيان في حاشية ف: «المهاباذيّ في شرح اللمع: أمّا است فالأصل ستهة، فالمحذوف الهاء التي هي لام، لقولهم: أستاهٌ وسُتاهيّ وسُتهُم وامرأة سَتهاء. فكأنهم استثقلوا الهاء، لدخول تاء التأنيث عليها وانقلابها في الوقف هاء، فيصير كاجتماع هاءين. فصار ستهة في الاستثقال بمثابة اجتماع المثلين، وتعذّر الإدغام فهربوا إلى الحذف هنا كما يهربون إليه، ثمّ حذفوا اللام لأن تاء التأنيث جاءت لمعنى، وتبعت [التاءَ] الأصلَ في الحذف، لئلّا يُظنّ أنها عوض كالتاء في بُرة وسَنة. فلمّا بقي (ست) عوّضوا الهمزة فقالوا: است. ومن العرب من لا يعوّض فيقول ستٌ. قال أبو رُميض العنبريّ:

يَسِيلُ علَى الحاذَينِ والسَّتِ حَيضُها ... كما صَبَّ فَوقَ الرُّجمةِ الدَّمَ ناسِكُ

وقال آخر:

شَأْتكَ قُعَينٌ، غَثُّها، وسَمِينُها ... وأنتَ السَّتُ السُّفلَى، إذا دُعِيتْ نَصْرُ

وحذفوا العين فقالوا: سه والسه». قلت: البيتان في اللسان والتاج (سته). ونسب الأول إلى ابن رميض، وروي الثاني: السَّهُ السفلى.

(٣) علق عليه أبو حيان في حاشية ف بما يلي: ولقولهم جمعًا: عِضاة وعِضاهيّةٌ.

(٤) أبو مهدية. الكتاب ٢: ٨١ والمنصف ١: ٥٩ و٣: ٣٨ وشمس العلوم ٢: ٢٠ والكامل ص٧٨٨ وشرح الملوكي ص٤١٧ و٤٢٠ وجواهر الأدب ص٩٦ وشرح المفصل ٥: ٣٨ والخصائص ١: ١٧٢ ومجالس ثعلب ١: ٤٤ واللسان والتاج (أ ز م) و(عضه). ويأزم: يعض. يعني أنه طريق محفوف بالعضاه يؤذي من يمر فيه. واللهازم: جمع لهزمة. وهي عظم ناتئ في اللحي تحت الحنك.

(٥) في الورقة ٣٧.

(٦) علق عليه أبو حيان في حاشية ف بما يلي: بسكون الواو، وهو أقيس. حذفت الهاء، وتحركت الواو لتطرفها فانقلبت ألفًا. وقيل: الواو متحركة في الأصل فانقلبت لتلك الحركة.

الهاء، لقولهم في تحقيرها: شُوَيهة،[1] وفي تكسيرها: شِياهٌ، وبدليل ما حكاه أبو زيد من قولهم: شَوَّهتُ شاةً، أي: اصطَدتُها.

حذف النون

حذفت النون من «مُذْ»، بدليل قولهم في اللغة الأُخرى: مُنْذُ. وقالوا: «دَدٌ». وأصله على قولٍ دَدَنٌ. وقالوا: «فُلٌ». وأصله فُلان.[2]

حذف الباء

حذفت من «رُبَّ» فقالوا «رُبَ»[3] في معناها. قال الشاعر:[4]

أزُهَيرُ، إنْ يَشِبِ القَذالُ فإنَّهُ   رُبَ هَيضَلٍ لَجِبٍ لَففتُ بِهَيضَلِ

حذف الحاء

حُذفت من حِرٍ. وأصله «حِرْحٌ»، بدليل قولهم في تحقيره: حُرَيحٌ، وفي تكسيره: أَحراح. قال الراجز:[5]

إنِّي أَقُودُ جَمَلًا، مِمْراحا   ذا قُبَّةٍ، مَمْلُوءةٍ أَحراحا

حذف الخاء

حذفت الخاء من «بَخٍ».[6] والأصل «بَخٍّ». قال الشاعر:[7]

بَينَ الأَشَجِّ وبَينَ قَيسٍ باذِخٌ   بَخْ بَخْ، لِوالِدِهِ، ولِلمَولُودِ!

ويدلُّ على أنَّ أصله التثقيلُ قولُ العجّاج:[8]

---

(١) علق عليه أبو حيان في حاشية ف بما يلي: «قولهم في الجمع شاء قيل: قلبت الواو ألفًا والهاء همزة مثل ماء. وقيل: هو أصل آخر والمعنى متحد. وقالوا: أشاوى. وهو أصل ثالث لا واحد له من لفظه. وحذفت من است... وحذفت من سنة... شنيّة».

(٢) في حاشية ف بخط أبي حيان: وفي «أنَّ» و«إنَّ» فقالوا: «أنْ» و«إنْ»، بسكون النون.

(٣) في حاشية ف بخط أبي حيان: «وقُرئ: رُبَما». يشير إلى الآية ٢ من سورة الحجر.

(٤) أبو كبير الهذلي. ديوان الهذليين ٢: ٨٩ واللسان والتاج (هضل). والقذال: ما بين الأذنين والقفا. والهيضل: الجماعة من المتسلحين أمرهم واحد.

(٥) الفرزدق. الحيوان ٢: ٢٨٠ والمخصص ٢: ٣٧ وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٨ وشرح الملوكي ص٤٣١ والمقرب ٢: ٢٠٢ وسر الصناعة ١: ١٩٨ واللسان (حرح) وشمس العلوم ١: ١٩. والممراح: الكثير النشاط.

(٦) في حاشية ف: كلمة تقال عند استعظام الشيء، بخٍ بخٍ وبَخْ بَخْ.

(٧) أعشى همدان. الصبح المنير ص٣٢٣ واللسان والتاج (بخبخ) وشمس العلوم ١: ٢٠ وأمالي ابن الشجري ١: ٣٩٠ وشرح المفصل ٤: ٧٨ وشرح الملوكي ص٤٣٣ و٤٣٥. والأشج وقيس: اسما رجلين. والباذخ: العالي.

(٨) ديوان العجاج ص٣٢ وشمس العلوم ١: ٢٠ والكتاب ٢: ١٢٣. والأقعس: الثابت لا يتضعضع ولا يذل.

* في حَسَبٍ بَخٍّ، وعِزٍّ أَقعَسا *

حذف الفاء

قالوا في التضجُّرِ: «أُفْ» خفيفًا. وأصله التشديد، لأنهم يقولون في معناها: «أُفّ»، بالتشديد. وحُذفت من «سَوف» فقالوا: سَوْ أَفعلُ. روى ذلك أحمد بن يحيى(١) عن البغداذيِّينَ.(٢)

حذف الطاء

حذفت الطاء في «قَطْ»،(٣) لأنه من قَططتُ أي قطعتُ، لأنَّ معنى قولك: ما فعلتُه قَطْ أي: فيما انقطع من عمري.

* * *

فهذه جملة كافية من المحذوف على غير قياس.(٤)

(١) مجالس ثعلب ص٣٨٣ والإنصاف ص٦٤٦.
(٢) كذا. والمشهور أن هذا المذهب هو مذهب الكوفيين وينسب إلى الكسائي. انظر حاشية الأمير ١: ١٢٢ وحاشية الدسوقي ١: ١٥٠ - ١٥١ وما يقابلهما في المغني. وانظر الإنصاف ص٦٤٦.
(٣) قط أي: فيما مضى وانقطع من الزمان. وكذلك قطْ بمعنى: حَسْبُ واكتفِ، مخففة بحذف الطاء الثانية. انظر شرح الملوكي ص٤٤٠ - ٤٤٣ والهمع ١: ٢١٤.
(٤) هنا ينتهي الخرم في م.

بابُ الإدْغام

بـــابُ الإدْغـــام

الإدغام هو رفعُكَ اللسانَ بالحرفين رفعةً واحدة، ووضعُكَ إيّاه بهما موضعًا[1] واحدًا. وهو لا يكون إلّا في المِثلَين أو المُتقارِبَين.[2]

والسبب في ذلك أنَّ النطق بالمِثلين ثقيلٌ، لأنك تحتاج فيهما إلى إعمال العضو الذي يخرج منه الحرفُ المضعَّفُ مرّتين، فيكثر العمل [٩٥أ] على العضو الواحد. وإذا كان الحرفان غَيرَين[3] لم يكن الأمر كذلك، لأنَّ الذي يعمل في أحدهما لا يعمل في الآخر. وأيضًا فإنَّ الحرفين إذا كانا مِثلين فإنَّ اللسان يرجِعُ في النطق بالحرف الثاني إلى موضعه الأول، فلا يَتسرَّحُ اللسان بالنطق كما يَتسرَّحُ في الغَيرَينِ،[4] بل يكون في ذلك شَبيهًا بمشي المقيَّد. فلمّا كان فيه من الثقل ما ذكرتُ لك رُفِعَ اللسان بهما رفعةً واحدة، ليقلَّ العمل ويخفَّ النطق بهما على اللسان.

وأمّا المتقاربان فلتقاربهما أُجْرِيا مُجرى المِثلينِ، لأنَّ فيهما بعض الثقل؛ ألا ترى أنك تُعمل العضو وما يليه كما كنت في المِثلين تُعمل العضو الواحد مرّتين. فكأنَّ العمل باقٍ في العضو لم ينتقل. وأيضًا فإنك تردُّ اللسان إلى ما يَقربُ من مَخرج الحرف الأوّل، فيكون في ذلك عُقلة للّسان،[5] وعدم تسريح له في وقت النطق بهما. فلمّا كان فيهما من الثقل هذا القدر فُعِلَ بهما ما فُعِل بالمِثلينِ، من رفع اللسان بالحرفين رفعةً واحدة، ليخفَّ النطق بهما.

فهذا الباب إذًا ينقسم قسمين: إدغام المِثلين، وإدغام المتقاربين.

---

(١) م: «وتضعه بهما موضعًا». وانظر شرح الشافية ٣: ٢٣٣ - ٢٣٨ وشرح المفصل ١٠: ١٢٠ - ١٢١.

(٢) م: في مثلين أو متقاربين.

(٣) الغيران: المتغايران.

(٤) أي: المتغايرين. فأل: حرفية موصولة يجوز دخولها على غير، خلافًا لمن منع ذلك. انظر شرح قواعد الإعراب ص٩٥ و٢١١.

(٥) م: فيكون ذلك عقلة اللسان.

ذكر إدغام المثلين[1]

اعلم أنَّ كلَّ مِثلين قد يُدغمان إِلّا الألفينِ والهمزتينِ. أما الألف فلم يمكن الإِدغام فيها[2]، لأنه لا يُدغَم إِلاّ في متحرّك، والألف لا تتحرّك. وأمّا الهمزة فثقيلة جدّاً، ولذلك يُخفّفها أهل التخفيف منفردةً. فإِذا انضمَّ إِليها غيرها ازداد الثقل، فأُلزمت[3] إِحداهما البدل، على حسب ما ذُكر في باب[4] تسهيل الهمز،[5] فيزول اجتماع المِثلين.

فلا يُدغَم إِلاّ أن تكونا[6] عينَينِ نحو: سأّال ورأّاس. فإِنك تُدغِم ولا تُبدِل، لما ذكرناه من أنك لو أَبدلت إِحداهما لاختلفت[7] العينان. والعينان أبدًا في كلام العرب لا يكونان إِلاّ مِثلينِ. وقد يجوز الإِدغام في الهمزتين [غيرَ عَينينِ][8]، على ما حُكي عن ابنِ أَبي إِسحاقَ[9] وناس معه، من أنهم كانوا يُحقّقون الهمزتين، إِذا كانتا في كلمتين نحو: قَرأَ أّبوك،[10] لأنه يجتمع لهم مِثلان. وقد[11] تكلّمت العرب بذلك وهو رديء.

فعلى هذا إِذا اجتمع لك مِثلان، وكان المِثلان ممّا يمكن الإِدغام فيهما، فلا يخلو من أن يكون الثاني منهما متحرّكًا أو ساكنًا. فإِن كان الثاني متحركًا فلا يخلو من أن يجتمعا في كلمة واحدة أو في كلمتين. فإِن اجتمعا في كلمة واحدة فلا يخلو[12] من أن يكونا حرفَي علّة أو

(١) انظر الكتاب ٢: ٤٠٧ - ٤١١ وشرح الشافية ٣: ٢٣٩ - ٢٥٠ وشرح المفصل ١٠: ١٢١ - ١٢٣ والهمع ٢: ٢٢٥ - ٢٢٨.
(٢) م: فيهما.
(٣) م: فالتزمت.
(٤) سقط من م.
(٥) كذا. ولم يتقدم لتسهيل الهمز باب. وانظر ص٢١٧ و٢٥١.
(٦) م: يكونا.
(٧) م: لاختلف.
(٨) سقط من م حتى قوله «يحققون الهمزتين». وما بين معقوفين تتمة من المبدع.
(٩) وهو عبدالله بن أبي إسحاق الزياديّ الحضرميّ الذي هجاه الفرزدق. توفي سنة ١١٧. الخزانة ١: ١١٥.
(١٠) تحقق فيه الهمزتان متحركتين، أو يكون اللفظ بالإدغام بعد تسكين الأولى.
(١١) سقط من م حتى قوله «لك مثلان».
(١٢) سقط من م حتى قوله «حرفين صحيحين».

حرفين صحيحين، فإن كانا حرفَي علّة فقد تقدّم حكمهما في باب القلب. وإن كانا حرفين صحيحين فلا يخلو من أن يجتمعا في اسم أو في فعل.

فإن اجتمعا في فعل[1] فالإدغام ليس إلاّ. فإن كان الأوّل من المِثلين ساكنًا أَدغمتَه في الثاني من غير تغيير، نحو: ضَرَّبَ وقَطَّعَ. وإن كان الأوّل منهما متحرّكًا فإمّا[2] أن يكون أوّلًا في الكلمة أو غير أوّل.

فإن كان غير أوّل سكَّنته بحذف الحركة منه - إن كان ما قبله متحرّكًا أو ساكنًا[3] هو حرف مدّ ولين - أو بنقلها إلى ما قبله، إن كان ساكنًا غير حرف مدّ ولين.[4] وحينئذ تدغم، نحو: رَدَّ واحمَرَّ واستَقَرَّ واحمارَّ. الأوّل من المثلين في الأصل متحرّك؛ ألا ترى أنك إذا رددت الفعل إلى نفسك تقول: رَدَدْتُ وشَمِمْتُ ولَبُبْتُ[5] واستَقرَرْتُ واحمرَرْتُ واحمارَرْتُ،[6] فتُحرّك لمّا زال الإدغام؟ وإنما سكَّنته لأنّ النيّة بالحركة أن تكونَ بعد الحرف، فتجيءَ فاصلة بين المِثلين، ولا يمكن الإدغام في المِثلين مع الفصل.

هذا ما لم تكن الكلمة مُلحَقة، ويكونَ الإدغام مُغيّرًا لها، ومانعًا من أن تكون على مثل ما أُلحقت به. فإنك حينئذ لا تُدغم، نحو: جَلبَبَ واسحَنكَكَ،[7] لأنهما ملحقان بـ«قَرطَسَ» و«احرَنجَمَ».[8]

فلو أدغمتَ، فقلت: «جَلَبَّ» و«اسحَنَكَّ»، لكنت قد حرّكت ما في مقابلته من بناء الملحق به ساكنٌ، وسكَّنتَ ما في مقابلته متحرّكٌ؛ ألا ترى أنك كنت تُحرّك العين من «جَلْبَبَ» وهي في مقابلة الراء من «قَرطَسَ»، وتسكّن الباء[9] الأُولى وهي في مقابلة طاء «قَرطَسَ»، وتُحرّك النون من «اسحَنْكَكَ» وهي في مقابلة نون «احرَنْجَمَ»، وتُسكّن الكاف الأولى منها وهي في مقابلة الجيم من «احرَنْجَمَ»؟

---

(١) سقط من م. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن مالك شذوذ الفك في: لَحِحَ وضَكِكَ وقَطِطَ وأَلِلَ وضَبِبَ. وزاد في الارتشاف ١: ١٦٣: مَشِشَ. قلت: وسمع الفك في ذَبَبَ وذَبِبَ وعَزُزَ ولَخِخَ وألبَبَ. وما لم يرد فيه الإدغام من هذه الأفعال وجب الفك في مصدره وسائر مشتقاته من الأسماء والأفعال، لأن المضعف في حكم المعتل في الشذوذ. الكتاب ١: ١٠ والخصائص ١: ٣٨٠. وقد وردت بعض مشتقات من ذلك. اللسان (لحح) ومتن اللغة (مشش)....

(٢) سقط من م حتى قوله «غير أول».

(٣) م: متحرك أو ساكن.

(٤) سقط من م.

(٥) سقط«وشممت ولببت» من النسختين، وألحقه أبو حيان بحاشية ف، ولم يلحق ما يلزم قبل.

(٦) سقط من م.

(٧) اسحنكك الليل: اشتدت ظلمته.

(٨) احرنجم القوم: اجتمعوا

(٩) م: الياء

أو يكن[1] أحد المِثلين في أوّل الكلمة[2] أو تاءَ «افتَعَلَ». فإن كان أحد المثلين في أوّل الكلمة فإنه لا يخلو [٥٩ب] من أن يكون الثاني إذ ذاك زائدًا، أو غير زائد. فإن كان زائدًا لم تُدغِم، نحو: تَتَذكَّرُ، لأنك إذا استثقلت اجتماع المثلين حذفت الثاني فقلت تَذكَّرُ، لأنه زائد وليس في حذفه لَبس. وإن كان الثاني أصليًا فإن شئت أدغمت - وذلك بتسكين الأوّل، وتحتاج إذ ذاك إلى الإتيان بهمزة الوصل، إذ لا يُبتدأ بساكن - وإن شئت أظهرت. وذلك نحو: تَتابَعَ واتَّابَعَ.

فإن قيل: ولأيّ شيء لم تَحذِف إحدى التاءين[3] كما فعلت ذلك في: تَذكَّرُ؟ فالجواب أنَّ التاء[4] هنا أصلٌ، فلا يسهل حذفها. وأيضًا فإنَّ حذفها يؤدّي إلى الالتباس؛[5] ألا ترى أنك لو قلت: «تابَعَ»،[6] لم يُدْرَ: أهو «فاعَلَ» في الأصل أو «تفاعَلَ»؟

فإن قال قائل: فلأيّ شيء لم يُدغَم في «تَتَذكَّرُ» وأمثاله؟ فالجواب أنَّ الذي منع من ذلك شيئان:

أحدهما: أنَّ الفعل ثقيل. فإذا[7] أَمكن تخفيفه كان أَولى. وقد[8] أمكن تخفيفه بحذف أحد[9] المثلين، فكان ذلك أَولى من الإدغام الذي يؤدّي إلى جلب زيادة.

والآخر: أنك لو أَدغمت لاحتجت إلى الإتيان بهمزة الوصل، وهمزة الوصل لا تدخل على الفعل المضارع لاسم الفاعل أصلاً، كما لا تدخل على اسم الفاعل.[10] وليس كذلك «تَتابَعَ» لأنه ماض، والماضي قد تكون في أوّله همزة الوصل، نحو: انطلَقَ واستَخرَجَ واحمَرَّ.

فإن قال قائل: فلأيّ شيء لم يُلزَم[11] «تَتابَعَ» الإدغامَ و«تَتَذكَّرُ» الحذفَ، ويُرفَض[12] اجتماع المثلين كما رُفض ذلك في: رَدَّ؟[13] فالجواب أنَّ التاء في مثل «تَفاعَلَ» و«تَفَعَّلَ» لا

(١) العطف على «لم يكن». وفي النسختين والمبدع: أو يكون.
(٢) كذا. وفيه اضطراب لأنه فرع مما مضى في الفقرتين قبل، وهما فيما لم يقع أحد المثلين أول الكلمة كما جاء في مطلع التي قبلهما.
(٣) م: الياءين.
(٤) م: الياء.
(٥) م: الإلباس.
(٦) م: بايع.
(٧) م: فمهما.
(٨) م: فإن.
(٩) م: إحدى.
(١٠) في النسختين: «على الفعل المضارع أصلاً». وقد ضرب أبو حيان عليها في نسخة ف، وصوبها كما أثبتنا.
(١١) سقط «لم يلزم» من م.
(١٢) م: ورفض.
(١٣) م: رُدّ.

تَلزَم، لأنها دخلت على «فاعَلَ» و«فَعَّلَ»؛ ألا ترى أنَّ الأصل في «تَتابَعَ»: «تابَعَ»، وفي «تَذَكَّرَ»: «ذَكَّرَ»؟[١] فلمّا لم يلزم صار اجتماع المثلين غير لازم. وما لا يلزم، وإن كان ثقيلاً، قد يُحتمل لعدم لزومه؛ ألا ترى أنَّ جَيَلًا لم يُعلّ لأنَّ الأصل «جَيْئَلٌ»[٢]، والتخفيف المؤدّي إلى النقل عارض فلذلك لم يُلحظ؟

ومن أَدغم في «اتَّابَعَ» وحذفَ في «تَذَكَّرَ» اعتدَّ باجتماع المِثلين، وإن كان ذلك غير لازم، لأنّ العرب قد تَعتدُّ بغير اللاّزم؛ ألا ترى أنَّ الذي قال «لَحْمَرُ جاءني»، فحذف همزة الوصل اعتدَّ بالحركة التي في اللاّم، وإن كان التخفيف عارضاً والأصل «الأحمرُ»؟

وإن[٣] كان أحد المِثلين تاء «افتَعَلَ»، نحو: اقتَتَلَ، فإنه يجوز[٤] فيه الإظهار[٥] والإدغام. أمّا الإظهار فلأنه يُشبه اجتماع المِثلين من كلمتين، في أنه لا يلزم تاءَ «افتَعَلَ» أن يكون ما بعدها مثلها كما لا يلزم ذلك في الكلمتين، لأنك تقول: اكتَسَبَ، فلا يجتمع لك مِثلان. وإنّما يجتمع المِثلان في «افتَعَلَ» إذا بُنيت من كلمة عينها تاء، نحو: اقتَتَلَ وافتَتَحَ. فكما لا تُدغِم إذا كان ما قبل الأول من المِثلين المنفصلين ساكنًا صحيحًا، فكذلك لا تُدغِم في «افتَعَلَ». وأما الإدغام فلأنَّ المِثلين، على كلّ حال، في كلمة واحدة. فتُدغِم كما تُدغِم في الكلمة الواحدة.

فإن أظهرتَ جاز لك في الأوّل من المِثلين البيانُ، والإخفاءُ لأنه وسيطة بين الإظهار والإدغام. وإذا أدغمتَ جاز لك ثلاثة أوجه:

أحدها أن تنقل الفتحة إلى فاء «افتَعَلَ»، فتُحرّك الفاء وتُسقط ألف الوصل ثمّ تُدغِم، فتقول «قَتَّلَ» بفتح القاف.

والثاني أن تحذف الفتحة من تاء «افتَعَلَ» فتلتقي ساكنة مع فاء الكلمة، فتُحرّك الفاء بالكسر على أصل التقاء الساكنين، فتذهب همزة الوصل لتحرّك الساكن، ثمّ تُدغِم فتقول: «قِتَّلُوا» بكسر القاف وفتح التاء.

والثالث – وهو أقلُّها – أن تكسر التاء في هذه اللغة الثانية إتباعًا للكسرة التي قبلها، فتقول: «قِتِّلُوا» بكسر القاف والتاء. وقد حُكي عنهم: فِتِّحُوا، في «افتَتَحُوا».

---

(١) ف: وفي تتبع تَبَّع.

(٢) الجيئل: الضخم من كل شيء.

(٣) في م خرم يبدأ هنا وينتهي بقوله «على ثلاثة أحرف أو على أزيد» في ص٤٠٩.

(٤) الكتاب ٢: ٤١٠ وشرح الشافية ٣: ٢٨٣ – ٢٨٥ والمنصف ٢: ٢٢٢ – ٢٢٦ وشرح المفصل ١٠: ١٢٢.

(٥) كذا. وينقضه نحو: اتَّخَذَ واتَّعَدَ واتَّبَعَ، إذ لا يجوز فيه إلاّ الإدغام. وكان عليه أن يجعل أول الفقرة كما يلي: وإن كان أول المثلين تاء افتعل...

فإن قال قائل: فلأيّ شيء لمّا تحرّكت فاء الكلمة ذهبت همزة الوصل؟ وهلّا جاز فيها الأمران من: الحذف لأجل تحريك الساكن، والإثبات رعيًا للأصل لأنّ الحركة عارضة كما قالوا «آلَحْمَرُ» تارة، و«لَحْمَرُ» بإذهاب الهمزة أخرى. فالجواب أنّ الذي سهّل إثبات الهمزة في مثل «آلَحمر» أنها مفتوحة فأشبهت همزة القطع، لأنّ همزة الوصل بابها أن تكون مكسورة أو مضمومة إن تَعذَّر كسرها.

فمن فتح التاء والقاف قال في المضارع: يَقَتِّلُ، بفتح القاف وكسر التاء، لأنّ الأصل «يَقْتَتِلُ» فنقل الفتحة في المضارع كما نقلها في الماضي. ويقول في اسم الفاعل: مُقَتِّل؛ بفتح القاف وكسر التاء، [٦٠أ] وفي اسم المفعول: مُقَتَّل، بفتحهما لأنّ الأصل مُقْتَتِل ومُقْتَتَل، فنُقلت الفتحة إلى الساكن قبلها كما نُقلت في الفعل.

ومن قال «قِتَّلَ» بكسر القاف وفتح التاء قال في المضارع: يَقِتِّلُ، بكسر القاف والتاء، لأنّ الأصل «يَقْتَتِلُ» فسكّن التاء الأُولى وكسر القاف لالتقاء الساكنين، كما فعل ذلك في الماضي. ومنهم من يكسر حرف المضارعة إتباعًا للقاف، أو على لغة من يقول في مضارع «افتعَلَ»: «يِفْتَعِلُ» فيكسر حرف المضارعة. ومنه قول أبي النجم:(١)

* تَدافُعَ الشِّيبِ، ولم تِقِتِّلِ *

ويقول في اسم الفاعل: مُقِتِّل، بكسر القاف والتاء. والأصل مُقْتَتِل فكسر القاف، بعد تسكين التاء الأُولى، لالتقاء الساكنين. ومنهم من يستثقل الخروج من ضمّ إلى كسر، فيضمُّ القاف إتباعًا للميم فيقول: مُقُتِّل، ولا يستثقل الخروج من ضمّة القاف إلى كسرة التاء، لأنّ بينهما حاجزًا. وهو التاء الساكنة.

و[يقول] في اسم المفعول: مُقِتَّلٌ، بكسر القاف وفتح التاء، لأنّ الأصل مُقْتَتَلٌ، فسكّن التاء الأُولى، وحرّك القاف بالكسر على أصل التقاء الساكنين. ومنهم أيضًا من يستثقل الخروج من ضمّ إلى كسر فيضمُّ القاف إتباعًا للميم، فيقول:(٢) مُقُتَّلٌ، بضمّ القاف وفتح التاء.

ومن قال «قِتِّلَ» بكسر القاف والتاء فإنّ قياس المضارع منه واسم الفاعل واحد، وإنّما يخالفه في اسم المفعول. فتقول في المضارع: يَقِتِّلُ، بكسر القاف والتاء، لأن الأصل: يَقْتَتِلُ، فتُسكّن التاء الأُولى، وتُحرّك القاف بالكسر على أصل التقاء الساكنين. ولا تحتاج إلى إتباع حركة ما بعد(٣) القافِ لأنها مكسورة مثلها. وإن شئتَ أيضًا كسرتَ حرف المضارعة إتباعًا، أو على لغة

(١) المنصف ١: ٢٢٥ والطرائف الأدبية ص٦٦ والمحتسب ١: ٤٩ و الخزانة ١: ٤٩.

(٢) ف: فتقول.

(٣) ف: «قبل». وقد صوب في الحاشية كما أثبتنا.

من يكسر حرف المضارعة من «افتَعَلَ»، فتقول:[1] يِقِتِّلُ، بكسر القافِ والتاءِ التي بعدها[2] وحرفِ المضارعة.

وتقول في اسم الفاعل: مُقِتِّلٌ، بكسر القاف والتاء. والأصل مُقْتَتِلٌ، فسكّنت التاء الأُولى وكسرت القاف لالتقاء الساكنين ثمّ أدغمت. ولم تحتج إلى إتباع التاء، لأنّ حركتها من جنس حركة القاف. وإن شئتَ ضممت القاف إتباعًا لحركة الميم، كراهية الخروج من ضمّ إلى كسرة، فتقول: مُقُتِّلٌ.

و[تقول] في اسم المفعول: مُقِتِّلٌ، كما تقول في اسم الفاعل. لأنّ الأصل مُقْتَتَلٌ، فسكّنتَ التاء الأُولى وكسرتَ القاف لالتقاء الساكنين وأدغمت، ثمّ كسرت التاء الثانية إتباعًا لحركة القاف. فلا يقع فرق بين اسم الفاعل على هذه اللغة واسم المفعول إلاّ بالقرائن. فيكون نظير «مُختار»، في أنه يحتمل أن يكون اسم فاعل واسم مفعول، حتّى يتبيّن بقرينة تقترن به. ومن استثقل الخروج من ضمّ إلى كسر، من غير حاجز، ضمّ القاف فقال: مُقُتِّلٌ.

وقياس[3] المصدر في اللغات الثلاث «قِتّالًا» بفتح التاء وكسر القاف، والأصل اقْتِتال. فمن فتح القاف[4] نقل كسرة التاء إليها. ومن كسرها سكّن التاء الأُولى وكسر القاف لالتقاء الساكنين. ومن كسر التاء إتباعًا للقاف فقال: قِتِّلَ، ينبغي له أن يقول في المصدر: قِتِّيلًا، فيكسر التاء[5] اتباعًا للقاف، فتنقلب الألف لانكسار ما قبلها.

* * *

وإن اجتمعا في اسم فلا يخلو من أن يكون على ثلاثة أحرف أوعلى أزيدَ.[6] فإن كان على ثلاثة أحرف فلا يخلو من أن يكون الأوّل ساكنًا أو متحرّكًا. فإن كان ساكنًا فالإدغام ليس إلّا، نحو:[7] رَدٌّ

(١) ف: فيقول.

(٢) كذا. والصواب: التاء الثانية، لأن التاء بعد القاف ساكنة.

(٣) في حاشية ف طرّة بخط أبي حيان: «وقياس المصدر أن يقال فيه قَتّالًا بفتح التاء والقاف في لغة من قال قَتَّلَ بفتحهما، وقِتّالًا بفتح التاء وكسر القاف في لغة من [قال قِتَّلَ بكسر] القاف وفتح التاء، [وقِتِّيلًا] بكسر القاف والتاء فتنقلب الألف ياء [لإظهار] الكسرة التي قبلها، في لغة من قال قِتِّلَ بكسر القاف والتاء. فأما قولهم تقَى يَتقي.. في اتّقى يتّقي... بحذف الفاء وإبقاء تاء افتعل ويفتعل [فشاذّ] لا يقاس عليه. وإن اجتمعا في اسم. ثبت هذا في نسخة الخفّاف رحمه الله». وفوق هذه الطرّة ما يلي: «ثبت المكتوب طرّة عوض ما عُلّم عليه في المتن في نسخة، وثبت في نسخة الكرمانيّ مثل ما في الأصل». يريد أبو حيان أن هذا النص الذي في الطرّة ثبت في نسخة بدل ما أثبتناه نحن عن نسخة ف، وقد اختلفت النسخ في ذلك. وقوله «قَتّالًا» فيه نظر.

(٤) يريد: القاف من قَتّل.

(٥) علق عليه في حاشية ف بما يلي: «لا ينبغي أن يكسر التاء في المصدر فيقول قِتِّيلًا، لأن ذلك يؤدّي إلى قلب الألف ياء فيكثر التغيير. وإن اجتمعا».

(٦) ينتهي ههنا الخرم في م. انظر ص٤٠٧.

(٧) في حاشية ف بخط أبي حيان: «فأما قَصُّ الشاة وقَصَصُها فليس من فكّ الإدغام بل هما لغتان بسكون العين وفتحها». قلت: وقصص الشاة هو ما قُصّ من صوفها، وهو مصدر أيضًا.

ووُدٌّ وأمثالهما. إلاّ أن يُضطرّ شاعر فيفكّ ويحرّك الأوّل، نحو قوله:[1]

[ثـمّ اسـتـمـرّوا، وقـالـوا إنّ مـوعِـدكـم ... مـاءٌ بِشَـرقِـيِّ سَـلـمَـى]، فَـيـدُ أو رَكَـكُ

يريد: ركًّا.

وإن كان متحرّكًا فلا يخلو من أن يكون على وزن من أوزان الفعل، أو لا يكون.

فإن لم يكن على وزن من أوزانها فلا يُدغَم نحو: سُرُرٍ[2] ودُرَرٍ،[3] لأنّ الأسماء بابها ألّا تعتلّ، لخفّتها بكثرة دورها في الكلام، وأخفُّها ما كان على ثلاثة أحرف لأنّه أقلّ أصول الكلمة عددًا. ولهذه[4] [الخفّة لم يُعَلَّ مِثل]: ثِوَرة وبِيَع وصِيَر، وأشباهُ ذلك. فلو بنيتَ من «ردّ» مثلَ «إبِل» صحّحته؛ تقول فيه: رِدِدٌ.

فإن كان على وزن من أوزان الأفعال[5] فلا يخلو من أن يكون على «فَعَلٍ» أو «فَعُلٍ» أو «فَعِلٍ». فإن كان على وزن «فَعَلٍ» لم تُدغِم لخفّة[6] البناءِ [٦٠ب] نحو: طَلَلٍ وشَرَرٍ. فإن كان على وزن «فَعِلٍ» أو «فَعُلٍ» أدغمتَ لشَبَه الفعل في البناء مع ثقل البناء. فتقول في «فَعُلٍ» و«فَعِلٍ» من «رَدَدْتُ»: رَدٌّ.

والدليل، على أنّ «فَعِلًا» يُدغَم، قولُهم: طَبٌّ[7] وصَبٌّ. والأصل «طَبِبٌ»[8] و«صَبِبٌ»،[9]

---

(١) زهير بن أبي سلمى. ديوانه ص١٦٧ ومعجم البلدان ٤: ٢٧٩ ومعجم ما استعجم ص١٥ والمنصف ٢: ٣٠٩ – ٣١٠ واللسان والتاج (ركك). وفيد وركّ: موضعان. وسلمى: اسم جبل في بلاد طيئ. وعُلّق عليه في حاشية ف بما يلي: «قال أبو عثمان عن الأصمعيّ: سألت أعرابيًا ونحن بالموضع الذي ذكره زُهير في قوله:

ثـمّ اسـتـمـرّوا، وقـالـوا: إنّ مـوعِـدكـم ... مـاءٌ بِـشَـرقـيِّ سَـلـمَـى، فَـيـدُ أو رَكَـكُ

:أتعرف رككًا هذا؟ فقال: قد كان ههنا ماء يسمى ركًّا. فعلمتُ أنّ زهيرًا احتاج إليه فحركه.

وقد يجوز أن يكونا لغتين: ركّ وركك، كالقصّ والقصص. وقد كان يجب على الأصمعيّ ألّا يسرع إلى أنه ضرورة». انظر المنصف ٢: ٣٠٩ – ٣١٠ ومعجم البلدان ومعجم ما استعجم واللسان والتاج (ركك).

(٢) السرر: جمع سرير.

(٣) الدرر: جمع درة.

(٤) سقط من النسختين حتى قوله «ردد»، وألحقه أبو حيان بحاشية ف، نقلًا عن خط المصنف.

(٥) م: من أوزانها.

(٦) ألحق بعده بحاشية ف ما يلي: «البناءِ وخفّةِ الاسم نحو طلل وشرر. وأما قولهم في المصدر: قَصّ وقَصَص، فليس قصّ مدغمًا من قصص، ولكنهما لغتان كشَعْر وشَعَر. وإنما لم يدغموا في الاسم وأدغموا في الفعل لخفة الاسم؛ ألا ترى أنّ الاسم الذي [يُبنى] على هذا البناء قد [يصحّ] فيما لا يصح فعله نحو القَوَد والخونة والحوكة؟ فإن كان على وزن فَعِل أو فَعُل». وكأن هذه الطرّة ثبتت في بعض النسخ بدل «البناءِ نحو: طلل وشرر فإن كان على وزن فعِل أو فعُل» مما أثبتناه نحن من النسختين.

(٧) في حاشية ف: «الطبّ: العالم. وقال كراع: الحاذق الرفيق».

(٨) م: «طببٌ». وفي حاشية ف بخط أبي حيان: «جاء شاذًا: رجلٌ ضَفِفُ الحال. والقياس إدغامه. وسُمع مدغمًا». قلت: والرجل الضفف الحال هو الرقيق الحال. وانظر المنصف ٢: ٣٠١ – ٣٠٢ وشرح الشافية ٣: ٢٤١.

(٩) م: صببٌ.

لأنَّ الفعل منهما على وزن «فَعِلَ». تقول: صَبِبتُ وطَبِبتُ، واسم الفاعل من «فَعِلَ»، إذا كان على ثلاثة أحرف، إنّما يكون على وزن «فَعِلٍ» نحو: حَذِرٍ(١) وأَشِرٍ.(٢)

والدليل، على أنَّ «فَعُلًا» [أيضًا](٣) يُدغَم، أنه لم يجئ مُظهَرًا في موضع من كلامهم؛ لا يُحفظ من(٤) كلامهم مثل: رَدُدٍ. فإمّا أن تقول: إنَّ «فَعُلًا» لم يأت في المضعّف، وإمّا أن تقول: إنه موجود في المضعَّف، إلّا أنه لزمه الإدغام. فالأَولى أن يُدَّعى أنه يلزمه الإدغام، لأنَّ المعتلَّ والمضعَّف الغالبُ فيهما أن يجيء فيهما من الأوزان ما يجيء في الصحيح. وأيضًا فإنَّ «فَعُلًا» مثلُ «فَعِلٍ»، في أنه(٥) على بناء الفعل الثقيل، وقد قام الدليل على أنهم يُدغمون «فَعِلًا» لقولهم: صَبٌّ وطَبٌّ، فكذلك «فَعُلٌ».

وزعم(٦) أبو الحسن بن كَيسانَ أنَّ ما كان على وزن «فَعِلٍ» أو «فَعُلٍ» لا يُدغَم. واستدلّ على ذلك بأنك لو أدغمت لأدّى ذلك إلى الإلباس، لأنه لا يُعلم هل هو في الأصل متحرّك العين أو ساكنه. وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأنه إذا أدّى القياس إلى ضرب ما من الإعلال استُعمل، ولم يُلتفت إلى التباس إحدى البِنيتين بالأُخرى؛ ألا ترى أنَّ العرب قد قالت: مُختار، في اسم الفاعل واسم المفعول، ولم يُلتفت إلى اللَّبس. وأيضًا فإنه قد قام الدليل على أنَّ صَبًّا وطَبًّا: «فَعِلٌ» في الأصل، وقد أُدغم. فدلّ ذلك على فساد مذهبه.

فإن(٧) كان الاسم على أزيدَ من ثلاثة أحرف فلا يخلو من أن يكون الذي زاد به على ثلاثة أحرف: تاءَ التأنيث، أو علامتي التثنية أو جمع السلامة، أو ياءي النسب، أو الألفَ والنون الزائدتين، أو ألفي التأنيث، أو غيرَ ذلك. فإن كان شيئًا مما ذُكر أُجري مُجراه قبل لحاقه إيّاه. فتقول: شَرَرةٌ وشَرَرانِ وطَلَلانِ ومَلَليّ، فلا تدغم كما لا تدغم في شَرَر وطَلَل ومَلَل. وقالوا: الدَّجَجانُ، من الدَّجيج فلم يدغموا. أنشد القاليّ:(٨)

* تَدعُو بذاكَ الدَّجَجانَ الدّارِجا *

---

(١) م: حذرَ.
(٢) م: أشرَ.
(٣) من م.
(٤) ف: في.
(٥) م: فإنه.
(٦) سقط من م حتى قوله «على فساد مذهبه».
(٧) سقط من النسختين حتى قوله «زاد به على ثلاثة غير ذلك»، وألحقه أبو حيان بحاشية ف.
(٨) لهميان بن قحافة. الأمالي ٣: ٣١٣ والسمط ص٩٦٠ واللسان والتاج (دجج) و(رجج) و(سمهج). والدجَجان: الدبيب في السير. والقالي هو أبو علي إسماعيل بن القاسم البغدادي، أعلم الناس بنحو البصريين وأحفظ أهل زمانه للغة والشعر، توفي سنة ٣٥٦. بغية الوعاة ١: ٤٥٣.

ولو بنيتَ «فَعُلان» من «رَدَدت» لقلت: رَدُّانٌ، فأدغمتَ. ولو بنيتَ «فَعَلًا» من «ردَّ» لقلت «رَدَدًا»، فلم تدغم كما تُدغِم في «فَعِل». وقالوا: خُشَشاءُ،[1] فلم يُدغموا لأنه لا يدغم «فُعَلٌ» نحو: غُرَر.

فإن كان الذي زاد به على ثلاثة غيرَ ذلك أدغمت، كان الاسم على وزن من أوزان الفعل أو لم يكن، وسواء كان الأوّل ساكنًا أو متحرّكًا. إلّا أنك تسكّن المتحرّك، لما ذكرنا في الفعلِ، بنقل حركته لما[2] قبله إن كان ساكنًا غيرَ حرف مدٍّ ولين، أو بحذفها إن كان ما قبله متحركًا أو حرفَ مدٍّ ولين. نحو: خِدَبٌّ ومَكَرٌّ ومُستقَرٌّ وفارٌّ وضارٌّ.[3]

فأمّا خِدَبٌّ فالأوّل من المثلين ساكن في الأصل. والأصل في مَكَرّ ومُستقَرّ: «مَكْرَرٌ» و«مُستَقْرَرٌ»، فنقلتَ الحركة إلى ما قبله لأنه ساكن غيرُ حرف مدّ ولين. والأصل في فارّ وضارّ: «فارِرٌ» و«ضارِرٌ»، فسَكّنتَ ولم تَنقل الحركة لأنَّ الساكنَ حرف مدّ ولين. ولو[4] بنيتَ مثل «فَعِلانٍ»[5] من «رَدَدتُ» لقلتَ «رَدّانٌ» فأدغمت، ولم تنقل الحركة إلى ما قبلها لأنه متحرّك.

هذا ما لم يمنع من الإدغام أن يكون الأوّل[6] مدغمًا فيه [ما قبله نحو مُرَدِّد]، لأنهم لو أدغموا وجعلوا الحركة على الساكن الذي هو العين لم يخرجه ذلك من إدغامه وتضعيف آخره. فلمّا كان الأمر [كذلك] امتنعوا من تحريك العين التي لم تكن في الكلام قطّ إلّا ساكنة. أو يمنع منه أن يكونَ الإدغام[7] مؤدّيًا الى تغيير بناء[8] الملحَق عمّا أُلحِقَ به، نحو: قَرْدَدٍ.[9] فإنه ملحق بجَعْفَر، ولو أدغمت فقلت «قَرَدٌّ» لحرّكت الراء وهي في مقابلة العين من جَعْفَر، وسَكّنتَ

---

(١) الخششاء: عظم دقيق ناتئ خلف الأذن.

(٢) كذا.

(٣) ف: ومارّ.

(٤) سقطت بقية الفقرة من إحدى النسخ كما جاء في ف. ووضعها ههنا من وهم المؤلف، وإسقاطها أولى. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن مالك أن بناء مثل ظَرِبان وضَبُعان يجوز فيه الفك والإدغام. فالفك لمخالفة وزن الفعل كما صح نحو فوران وصورى، والإدغام لأن العناية به أشد من العناية بالقلب. ولذا أدغموا نحو: أشَدَّ وما أشَدَّه! وأعدَّ واستعدَّ، وصححوا نحو: أطْوَلُ وما أطوله! وأغيلتْ واستحوذَ. حتى رأى ذلك بعض النحاة مقيسًا في مزيد الأفعال على: أفعل واستفعل.

(٥) وبضم العين أيضًا. انظر المنصف ٢: ٣٠ - ٣١٣ وشرح الشافية ٣: ٢٤٣. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن اللباب أن المصدر على «فَعَلان»: ردَدان، والمكسور العين والمضمومها يدغمان، وأن الأخفش يوجب الفك في الجميع. وانظر الارتشاف ١: ١٦٤.

(٦) سقط حتى «أو يكون» من النسختين، وألحقه أبو حيان بحاشية ف، فانخرمت بعض كلماته. وانظر الارتشاف ١: ١٦٤.

(٧) سقط من النسختين وألحق بنسخة ف بين السطرين.

(٨) م: تغير بنا.

(٩) القردد: ما ارتفع وغلظ من الأرض.

الدال الأُولى وهي في مقابلة الفاء من جَعْفَر. فكنتَ تضع متحرّكًا في مقابلة ساكن، وساكنًا في مقابلة متحرّك.

أو يكونَ أحد[1] المثلين التاء من اسم جار على «افتَعَلَ» فإنه لا يلزم [فيه] الإدغام، بل يجوز في الاسم من الأوجه ما تقدَّم ذكره.

أو يكونَ أيضًا أحد المثلين من اسم جار على «تفاعَلَ» نحو «تَتَابَعَ»، فإنه لا يلزم أيضًا فيه الإدغام، بل يجوز فيه الفكُّ والإدغام كما جاز في فعله. فتقول: مُتَتابِعٌ ومُتَّابِعٌ، وتَتابُعًا واتَّابُعًا، كما يجوز: تَتابَعَ واتَّابَعَ.

أو يَشِذَّ شيء، فيُحفظَ ولا يقاسَ عليه، نحو: مَحْبَبٍ وتَهْلَلٍ،[2] أَو تدعوَ إِلى ذلك ضرورةٌ، نحو قوله:[3]

* الحَمدُ للهِ، العَلِيِّ، الأَجلَلِ *

وقوله:[4]

* تَشكُو الوَجَى، مِن أَظلَلٍ، وأَظلَلِ *

* * *

فإن التقيا في كلمتين فلا يخلو من أن يكونا مُعتلَّين أو صحيحين. فإن كانا صحيحين فلا يخلو من أن يكون الأوّل منهما ساكنًا أو متحرّكًا. فإن كان ساكنًا فالإدغام ليس إلاّ نحو: اضرِب بَّكرًا، لأنه لا فاصل بين المثلين، فهو[5] أثقل من أن لو فَصَلتْ بينهما حركة. وأيضًا فإن الإدغام لا يؤدّي إلى تغيير شيء.

وإن كان الأوّل متحرّكًا فإنه لا يخلو من أن يكون ما قبله ساكنًا أو متحرّكًا.[6] فإن كان ما قبله متحرّكًا جاز الإدغام والإظهار. وإذا أدغمتَ فلا بدّ من حذف الحركة، لِما ذكرناه قبل.

(١) كذا. والصواب «أول». انظر ص٤٠٧. وسقط من م حتى قوله «كما يجوز تتابع واتّابع».

(٢) سقط من م. ف: شملل.

(٣) مطلع أرجوزة لأبي النجم. الطرائف الأدبية ص٦٧ والخزانة ١: ٤٠١ والمنصف ١: ٣٣٩ و٢: ٣٠٢ واللسان والتاج (جلل) وشرح شواهد الشافية ص٤٩١. والأجلل: الأجَلّ.

(٤) من أرجوزة للعجاج، ونسبه البغدادي خطأً إلى أبي النجم. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن بري أن البيت للعجاج، مع إيراد البيت الذي بعده. انظر شرح شواهد الشافية ص٤٩٠ – ٤٩١ وديوان العجاج ص٤٧ والمنصف ١: ٣٩٩ وشرح الشافية ٣: ٢٤٤ والكتاب ٣: ١٦١. والوجى: الحفى. والأظلل: الأظلّ. وهو باطن خف البعير. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن المحكم لابن سيده: «الأظل من الإنسان... جمعه ظُلّ»، وعن خط الرضي أن هذا الجمع شاذ لأن «فُعْل» هو جمع «أفعل» مما مؤنثه فعلاء. فقياسه: أظالّ، مثل أراقم وأجادل، وأن التبريزي قال: الأظل: باطن الخف. وإنما سمي بذلك لأنه في ظل دائم. قلت: فهو منقول من الصفة المشبهة إلى اسم الذات، فجمعه على «فُعْل» قياسي، وإن لم يسمع له مؤنث.

(٥) أي: الإظهار.

(٦) م: أن يكون قبله ساكن أو متحرك.

وكلاهما حسن، والبيان لغة أهل الحجاز.

وإنّما لم يُلتزم الإدغام [٦١أ] هنا، لأنَّ الأوّل من المِثلين لا يلزم أن يكون ما بعده من جنسه، ويلزم ذلك في الكلمة الواحدة. فكأنّ[١] اجتماع المِثلين [فيهما][٢] عارض، فلذلك اعتُدَّ به مرّة[٣]، ولم يُعتدَّ به أُخرى. وذلك نحو: ﴿يُكذِّب بِّالدِّين﴾[٤] و﴿جَعَل لَّكَ﴾[٥] ويَد دَّاودَ، وخاتَم مُّوسَى. وأقوى ما يكون الإدغام وأحسنه إذا أدّى الإظهار الى اجتماع خمسة أحرف بالتحريك فأكثرَ، نحوُ: جَعَل لَّكَ، وفَعَل لَّبِيدٌ، لثقل[٦] توالي الحركات. وكلّما كان توالي الحركات أكثر كان الإدغام أحسن.

وإن كان ما قبله ساكنًا – أعني ما قبل الأوّل من المِثلين – فلا يخلو من أن يكون الساكن حرف علّة، أو لا يكون. فإن كان الساكن حرف علّة حذفتَ الحركة من المِثلين وأدغمته في الثاني، وإن شئتَ أظهرت. وذلك نحو: دار رَّاشِدٍ، وثَوب بَّكرٍ، وجَيب بَّشيرٍ، ويَظلِمونِّي.[٧]

وإنّما جاز الجمع بين ساكنين[٨] لِما في الساكن الأول من اللِّين،[٩] ولِما في الحرف المشدَّد من التشبّث بالحركة، ولأنّ التقاء الساكنين فيها غير لازم إذ قد يزول بالإظهار. والبيان هنا أحسن من البيان في مثل «جَعَل لَّك»، لسكون ما قبله، فلم يتوالَ[١٠] فيه من الحركات ما توالى في «جَعَل لَّك». وأيضًا فإنَّ الإدغام يؤدّي إلى اجتماع ساكنين.

فإن كان الساكن حرفًا صحيحًا لم يجز الإدغام، نحو: اسمُ مُوسَى، وابنُ نُوح. وإنّما لم يجز الإدغام فيه لأنَّ الإدغام في الكلمتين أضعفُ منه في الكلمة الواحدة؛ ألا ترى أنه يلزم في الكلمة الواحدة ولا يلزم في الكلمتين. فلمّا كان أضعفَ لم يقوَ على أن يُغيِّر له الحرف الساكن بالتحريك. إذ لو أدغمتَ لم يكن بدّ من تحريك سين[١١] «اسم» وباء «ابن».[١٢] ولكنّك تُخفي إن شئت، وتُحقّق إن شئت. والمُخفَى بزنة المحقَّق، إلّا أنك تختلس الحركة اختلاسًا.

(١) م: فكان.
(٢) من م.
(٣) م: تارة.
(٤) الآية ١ من سورة الماعون.
(٥) الآية ١٠ من سورة الفرقان.
(٦) في حاشية ف: «ليقلّ». وفوقها: كذا.
(٧) ف: ويظلموني.
(٨) م: الساكنين.
(٩) م: اللبس.
(١٠) م: فلم يتوالى.
(١١) م: بين.
(١٢) سقطت بقية الفقرة من النسختين، وألحقها أبو حيان بحاشية ف.

فأمّا قول بعضهم [في القراءة] ﴿نِعِمّا﴾:[1] [فحَرَّكَ]، فلم يُحرِّكِ[2] العينَ للإدغام. بل جاء على لغة من يقول «نِعِمَ»، فيُحرّك العين، وهي لغة هذيل.

* * *

فإن كانا معتلّين فإنه لا يخلو من أن يكون الأوّل منهما ساكنًا، أو متحرّكًا. فإن كان ساكنًا فلا يخلو من أن يكون حرف لين، أو حرف مدّ ولين: فإن كان حرف لين أدغمتَ، إذ لا مانع من الإدغام، نحو: اخشَي يّاسرًا، واخشَوا وّاقدًا.

وإن كان حرف مدّ ولين لم تدغِم، نحو: يَغزو واقدٌ،[3] واضرِبِي ياسِرًا، لئلّا يذهب المدّ بالإدغام، مع ضعف الإدغام في الكلمتين - فأمّا مثل «مَغْزُوّ» فاحتملوا فيه ذهاب المدّ لقوّة الإدغام - وأيضًا فإنه يُشبه «قُوْوِلَ»،[4] في أنّ الأول حرف مدّ ولين، ولا يلزم المِثلان [فيهما] كما لا يلزمان في «قُوْوِلَ»، إذ قد يزول المثلان في «قُوْوِلَ» إذا أسندتَه[5] إلى الفاعل،[6] كما يزول المِثلان في «يغزو واقدٌ»، إذا لم تأت بعد «يغزو» بكلمة أولها واو، نحو: يغزو راشدٌ.

وإن[7] كان الأوّل متحرّكًا فلا يخلو من أن يكون ما قبله ساكنًا أو متحرّكًا: فإن كان ما قبله متحرّكًا جاز الإدغام والإظهار، على حسب ما ذُكر في مثله من الصحيح، نحو: وَلِي يَّزيدُ، ولَقَضُو وّاقدٌ!

وإن كان ما قبله ساكنًا فلا يخلو من أن يكون حرف علّة، أو حرفًا صحيحًا: فإن كان حرفًا صحيحًا[8] لم تُدغِم، كما فعلتَ في مثله من الصحيح، نحو: ظَبْيُ ياسرٍ، وغَزْوُ واقدٍ.

وإن كان حرفَ علّة فلا يخلو [من][9] أن يكون مدغمًا، أو غير مدغم: فإن كان غير مدغم جاز الإظهار والإدغام، كما جاز في نظيره من الصحيح، نحو: واوُ وّاقدٍ، وآيُ يّاسِين.[10]

وإن كان مدغمًا لم يجز الإدغام، لأنّ المدَّ الذي كان فيه قد زال بالإدغام، فصار بمنزلة

(١) الآية ٥٨ من سورة النساء.
(٢) انظر الكتاب ٢: ٤٠٨. والزيادتان منه.
(٣) م: واحد.
(٤) م: «قؤول». وانظر الكتاب ٢: ٢٠٩ وشرح الشافية ٣: ٢٣٧ - ٢٣٨.
(٥) م: أسند.
(٦) أي إذا بني على الفاعل: قاول.
(٧) م: أو إن.
(٨) سقط «فإن كان حرفًا صحيحًا» من م.
(٩) من م.
(١٠) ف: «ياياسين» م: «أي ياسر». والمراد بياسين: سورة يس. والآي: الآيات.

الساكن الصحيح. فكما لا تُدغِم[1] إذا كان الساكن صحيحًا فكذلك لا تدغم[2] إذا كان معتلًا. وذلك نحو: وَلِيٌّ يَزيدَ، وعدُوٌّ واقِدٍ.

والدليل على أنَّ المدّ قد زال بالإِدغام وقوعُ «لَيّ» و«قَوّ» في القوافي مع ظَبْيٍ وغَزْوٍ. ولو كانت غير مدغمة[3] لم يجز ذلك، كما لا يجوز[4] وقوع «عَيْن» في قافية مع «جَوْن».[5] فدلَّ ذلك على أنَّ الإِدغام يُصيِّرها بمنزلة الحرف الصحيح.

* * *

فإن[6] كان الثاني ساكنًا فلا يخلو من أن يجتمعا في كلمتين، أو في كلمة واحدة. فإن اجتمعا في كلمتين لم يجز الإِدغام أصلاً، نحو: اضربِ ابْنَ زيدٍ، لأنَّ سكون الحرف الثاني من المِثلين إذ ذاك لا تصل إليه الحركة، فلا يُتصوَّر فيه الإِدغام، بل[7] يكونان مفكوكين.

وقد شذَّ العرب في «عَلْماءِ بَنُو فُلانٍ»،[8] فحُذفت الألف لالتقاء الساكنين،[9] فاجتمعت اللّامان: لام «على» مع لام التعريف. واستثقل ذلك، مع أنه قد كثر استعمالهم [٦١ب] له في الكلام – وما كثر استعماله فهو أدعى للتخفيف مما ليس كذلك – فحُذفت لام «على» تخفيفًا، لمّا تعذَّر التخفيف بالإِدغام.

وإن اجتمعا في كلمة واحدة فلا يخلو الثاني من أن يكون حرف علّة، أو حرفًا صحيحًا. فإن كان حرف علّة فقد تقدَّم حكمه في باب القلب، فأغنى ذلك عن إعادته. وإن كان حرفًا صحيحًا فلا يخلو من أن يكون تصل إليه الحركة في حال، أو لا تصل:

فإن وصلت إليه الحركة فإن أهل الحجاز لا يُدغمون، لأنَّ الإِدغام يؤدّي إلى التقاء الساكنين، لأنك لا تدغم الأول في الثاني حتّى تسكّنه، لئلّا تكون الحركة فاصلةً بين المِثلين كما تقدَّم، والثاني ساكن فيجتمع ساكنان. فلمّا كان الإِدغام يؤدّي إلى ذلك رفضوه. وذلك نحو: إن تَرْدُدْ أَرْدُدْ، ولا تُضارَرْ، واشْدُدْ.

(١) ف: لا يدغم.
(٢) ف: لا يدغم.
(٣) م: غير مدغم.
(٤) م: ذلك فلا يجوز
(٥) م: حزن.
(٦) سقط من م حتى قوله «عن إعادته».
(٧) سقط من نسخة الكرمانيّ حتى قوله «التخفيف بالإدغام».
(٨) سيورده ابن عصفور بعد في خاتمة هذا الباب ص٤٢٠. وموضعه هنا هو الصواب، لأنه هنا في تخفيف المثلين في كلمتين، وليس كذلك هناك.
(٩) أغفل سقوط همزة الوصل في اللفظ أيضًا.

فإن قلت: فهلّا حرّكوا الثاني من الساكنين إذا التقيا، ثمّ أدغموا الأول فيه. فالجواب أنّ حركة التقاء الساكنين عارضة فلم يُعتدَّ بها، كما لم يُعتدَّ بها في نحو[1] ﴿قُمِ اللَّيلَ﴾؛ ألا ترى أنهم لا يردُّون الواو المحذوفة من «قُم»[2] لالتقاء الساكنين، وإن كانت الميم قد تحرّكت، لأنّ الحركة عارضة؟

وأمّا غيرهم من العرب فيُدغم ويَعتدُّ بالعارض، لأنَّ العرب قد تعتدّ بالعارض في بعض الأماكن. وأيضًا فإنّ[3] الثاني أصله الحركة وليس السكون، [ويحرك إذا اتصل بالضمائر نحو: رُدّا وردُّوا] وردِّي. ولذلك لم يدغموا في: أشدِدْ بحمرة ثوبه! لأن تلك الضمائر لا تلحقه أصلًا. [وأيضًا] فإنه حَملَ ما سكونُه جزمٌ على المُعرَب بالحركة، لأنه مُعرَب مثله. فكما أنَّ المُعرَب بالحركة تدغمه نحو: يَفِرُّ،[4] فكذلك المُعرَب بالسكون. وحَملَ ما سكونُه بناء على ما سكونُه جزم لأنه يُشبهه؛ ألا ترى أنَّ العرب قد تحذف له[5] آخر الفعل في المعتلّ كما تحذفه للجزم، فتقول: «اغزُ» كما تقول: لم يَغزُ؟

وأيضًا فإنك[6] قد تُحرّك لالتقاء الساكنين فتقول: اردُدِ القومَ. فصار بذلك يُشبه المُعرَبَ بتعاقب الحركة والسكون على آخره، كما أنَّ المُعرَب كذلك في نحو: يَضرِبُ ولم يَضرِبْ. فلمّا أشبه المُعرَبَ في ذلك حُمِل في الإدغام عليه.

والذين من لغتهم الإدغام[7] يختلفون في تحريك الثاني:

فمنهم من يُحرّكه أبدًا بحركة ما قبله إتباعًا، فيقول: رُدُّ وفِرِّ وعَضَّ، ما لم تتَّصل به الهاءُ والألف التي للمؤنث فإنه يَفتح على كلّ حال نحو: رُدَّها وعَضَّها وفِرَّها[8]، أو الهاءُ التي هي للمذكَّر فإنه يَضمُّه نحو:[9] رُدُّهُ وفِرُّهُ وعَضُّهُ – وذلك لأنّ[10] الهاء خفيّة فكأنك قلت: رُدَّا أو رُدُّوا. فكما أنك تفتح مع الألف وتضمّ مع الواو فكذلك تفعل هنا، لأنَّ الهاء خفيّة – أو لم

(١) الآية ٢ من سورة المزمل.
(٢) م: من فيه.
(٣) سقط حتى «أصلًا» من النسختين، وألحقه أبو حيان بحاشية ف، وانخرم بعض كلماته.
(٤) م: نفر.
(٥) أي: للبناء.
(٦) ف: فإنه.
(٧) في حاشية ف بخط أبي حيان: سمع الكسائيّ من عبد القيس: ارْدُ وافِرِّ واعَضَّ. بهمزة الوصل وبالإدغام.
(٨) فَرَّ الدابةَ يفِرُّها: إذا كشف عن أسنانها ليعرف عمرها. فالفاء مكسورة في المضارع والأمر. وقيل إنها مضمومة. القاموس واللسان والتاج (فرر).
(٩) سقط من م.
(١٠) ف: أنّ.

تـجـئ[1] بعد الفعل بكلمة أولها ساكن[2] فإنه يَكسر أبداً نحو: رُدِّ ابنَكَ، ورُدِّ القَومَ.

وذلك لأنك قد كنت تُحرّك الآخِر قبل الإِدغام بالكسر على أصل التقاء الساكنين نحو «اردُدِ القومَ». فلمّا أَدغمتَ في هذا الموضع حرَّكت بالحركة التي كانت له قبل الإِدغام، كما أنهم لـمّا حرَّكوا «مُذ» لالتقاء الساكنين فقالوا: مُذُ اليوم، ضمُّوا لأنَّ الأصل فيه «مُنْذُ». فلمّا حرَّكوا أَتَوا بالحركة التي [كانت][3] له في الأصل.

ومنهم من يفتح على كلّ حال، إلّا إذا كان بعده ساكن - وذلك لأنه آثر التخفيفَ - واعتدَّ بالهاء في مثل: رُدَّهُ، ولـم يلتفت إلى خفائها، إلّا إذا كان بعده[4] ساكن لأنه آثر حركة الأصل على التخفيف. ومنهم من يفتح على كلّ حال، كان بعده[5] ساكن أو لـم يكن. وذلك لأنه آثر التخفيف في جميع الأحوال. ومنهم من يكسر ذلك أجمعَ على كلّ حال. وهؤلاء حرَّكوا بالحركة التي هي لالتقاء الساكنين في الأصل.

هذا ما لـم يتَّصل بشيء من ذلك ألفٌ أو واو أو ياء[6]. فإنَّ الحركة إذ ذاك تكون من جنس الحرف المتّصل به، لا خلافَ بينهم في شيء من ذلك، نحو: رُدَّا[7] ورُدِّي ورُدُّوا.

فأمّا «هَلُمَّ» فللتركيب[8] الذي دخلها التزمت العرب فيها التخفيفَ لذلك، فحرَّكوها بالفتح على كلّ حال، إلّا مع الألف[9] والواو والياء، نحو: هلُمّا وهلُمُّوا وهلُمِّي.

وإن لـم تصل الحركة إلى الساكن الثاني فإنَّ العرب الحجازيين وغيرهم لا يدغمون ذلك،[10] نحو: رَدَدْتُ، وكذلك: اردُدْنَ، لأنَّ سكون الدال هنا لا يُشبه سكون الجزم، ولا[11] سكون الأمر والنهي، وإن كان «اردُدْنَ» أمرًا، لأنها إنما سُكّنت من أجل النون كما سُكّنت من أجل التاء في: رَدَدْتُ.

والسبب في أنْ لـم يُدغَم مثل هذا كما أُدغم «رُدَّ» أنّ السكون في «اردُدْ»، وإن كان بناءً،

(١) معطوف على قوله «لم تتصل به الهاء».
(٢) في حاشية ف بخط أبي حيان: «همزة وصل». وفوقها: صح.
(٣) من م.
(٤) م: بعد.
(٥) ف: «بعد». م: بعدها.
(٦) م: أو لام.
(٧) م: رَدًّا.
(٨) م: فللترتيب.
(٩) كذا. والحركة مع الألف هي الفتح أيضًا.
(١٠) م: وذلك.
(١١) م: وكذلك.

أَشبهَ المُعَربَ من الوجهين المتقدِّمَين، فحُمل عليه في الإدغام. وليس بين سكون الدال في «رَدَدْتُ» وأمثاله وبين [٦٢أ] المُعرَب شَبَه، فلم يكن له ما يُحمل عليه.

إلّا ناسًا من بكر بن وائل فإنهم يُدغمون في مثل هذا، فيقولون: رَدَّتُ ورُدَّنَ. كأنهم قدَّروا الإدغام قبل دخول النون والتاء. فلمّا دخلتا أبقوا اللفظ على ما كان عليه قبل دخولهما.[١]

فإن[٢] كان الثاني من المِثلين ساكنًا فالإظهار. ولا يجوز الإدغام، لأنَّ ذلك يؤدّي إلى اجتماع الساكنين. وقد شذَّ العرب في شيءٍ من ذلك، فحذفوا أحد المِثلين تخفيفًا، لمّا تعذَّرَ التخفيف بالإدغام. والذي يُحفظ من ذلك: أَحَسْتُ وظَلْتُ[٣] ومَسْتُ.[٤] وسبب ذلك أنه لمّا كُره اجتماع المِثلين فيها حُذف الأوّل منها تشبيهًا بالمعتلّ العين.

وذلك أنك قد كنت تُدغم قبل الإسناد للضمير، فتقول: أَحَسَّ[٥] ومَسَّ وظَلَّ. والإدغام ضرب من الاعتلال؛ ألا ترى أنك تُغيّر العين من أجل الإدغام بالإسكان، كما تغيّرها إذا كانت حرف عِلّة. فكما تُحذف العين إذا كانت حرف علّة، في نحو: قُمتُ وخِفتُ وبِعتُ، كذلك حُذفت في هذه الألفاظ تشبيهًا بذلك.

وممّا يُبيّن ذلك أنَّ العرب قد راعت هذا القَدْر من الشَّبه، لأنهم يقولون: مِسْتُ، بكسر الميم، فينقلون حركة السين المحذوفة إلى ما قبلها كما يفعلون ذلك في: خِفتُ؛ ألا ترى أنَّ الأصل «خَوِفْتُ»، فنقلوا حركة الواو إلى الخاء، وحذفوها لالتقاء الساكنين، على حسب ما أُحكم في بابه؟

وأمّا «ظَلْت»،[٦] و«مَسْتُ» في لغة من فتح الميم فحذفوا، ولم ينقلوا فيهما[٧] الحركة، تشبيهًا لهما بـ«لَسْتُ»، لمّا كان لا يُستعمل لهما مضارع إذا حُذفا كما لا يستعمل لـ«لَيسَ»

---

(١) م: دخولها.

(٢) سقط من م حتى قوله «هذه الأسماء التي شذت». وهو ثابت في نسخة ف، وعلى حاشيته: «عُلّم على هذا المكتوب طرّة في كتاب الكرمانيّ...» فهو ثابت أيضًا في نسخة الكرماني. ولو كان ساقطًا في غيرها لنص عليه في الحاشية كما نص على سقوط غيره. وقول المؤلف: «فإن كان الثاني من المثلين... يؤدي إلى اجتماع الساكنين» هو تكرار لما جاء في ص٤١٦. وهو أيضًا منقوض بنحو: شُدَّ وفِرَّ وعَضَّ ورَدَّتْ ويَرُدَّنَ ورُدَّنَ. وإسقاطه خير من إثباته، ألّا إذا أراد بالساكن ما لا يحرك أبدًا.

(٣) زاد أبو حيان بحاشية ف: وهَمْتُ في هَمَمْتُ. قاله ابن الأنباري.

(٤) علق عليه أبو حيان بحاشية ف بما يلي: «وعلماءِ بنو فلان. أما أحست وظلت ومست فلمّا كُره». قلت: وكأن هذه العبارة ثابتة في بعض النسخ موضع «وسبب ذلك أنه لما كره». أما قوله «علماء بنو فلان» فهو من باب التخفيف في المثلين المجتمعين في كلمتين، لا في كلمة واحدة، وقد تقدم قبل. انظر ص٤١٦ و٤٢٠.

(٥) ف: حسّ.

(٦) علق عليه أبو حيان في حاشية ف بقوله: «ظلت: كسر الظاء لغة الحجاز، وفتحها لغة تميم. قاله أبو الفتح».

(٧) ف: فيه.

مضارع، ولأنَّ المشبَّهَ بالشيء لا يقوى قوَّة ما يُشبَّه به.

وأمّا[1] «عَلماءِ بَنُو فُلانٍ» فأصله «على الماء» فحُذفت الألف لالتقاء الساكنين،[2] فاجتمع اللّامان: لام «على» مع لام التعريف، فاستُثقل ذلك، مع أنَّ ذلك قد كَثُرَ استعمالهم له في الكلام - وما يكثر استعماله فهو أدعى للتخفيف ممّا ليس كذلك - فحُذفت لام «على» تخفيفًا لمّا تعذَّر التخفيف بالإِدغام.

فهذا وجه هذه الأسماء[3] التي شذَّت.

---

(١) ورد هذا من قبل في ص٤١٦ في تخفيف المثلين في كلمتين، وذكره هنا سهو من المصنف وتكرار لما مضى.

(٢) وسقطت همزة الوصل لفظًا.

(٣) كذا. والشواذ المذكورة قبل ليست من الأسماء.

ذكر إدغام المتقاربين

اعلم أنَّ التقارب الذي يقع الإدغام بسببه قد يكون في المخرج خاصَّةً، أو في الصّفة خاصَّة، أو في مجموعهما.[١] فلا بدَّ إذًا، قبل الخوض في هذا الفصل، من ذكر مقدّمة في مخارج الحروف وصفاتها.

* * *

فحروف[٢] المعجم الأصول تسعةٌ وعشرون،[٣] أوَّلها الألف[٤] وآخرها الياء، على المشهور من ترتيب حروف المعجم. لا خلاف في ذلك بين أحد من العلماء، إلّا أبا العباس المبرّد فإنها عنده ثمانية وعشرون، أولها الباء وآخرها الياء، ويُخرِجُ الهمزة من حروف المعجم، ويستدلّ على ذلك بأنها لا تثبت على صورة واحدة. فكأنّها عنده من قبيل الضبط، إذ لو كانت حرفًا من حروف المعجم لكان لها شكل واحد، لا تنتقل عنه كسائر حروف المعجم.

وهذا الذي ذهب إليه أبو العباس فاسد، لأنَّ الهمزة لو لم تكن حرفًا لكان «أَخَذَ» و«أَكَلَ» وأمثالهما[٥] على حرفين خاصَّة، لأنَّ الهمزة ليست عنده حرفًا.[٦] وذلك باطل، لأنه أقلّ أصول الكلمة ثلاثة أحرف: فاء وعين ولام.

فأمّا عدم استقرار صورتها على حال واحدة فسبب ذلك أنها كُتبت على حسب تسهيلها. ولولا ذلك لكانت على صورة واحدة وهي الألف. وممّا يدلُّ على ذلك أنَّ الموضع الذي لا تُسهَّل فيه تُكتب فيه ألفًا، بأيّ حركة تحرَّكت؟ وذلك إذا كانت أوّلًا، نحو: أَحمد وأُبلُم وإِثمد.

وممّا يُبيّن أيضاً أنّها حرف أنَّ واضع أسماء حروف المعجم وضعها، على أن يكون في أوّل

(١) م: مجموعها.

(٢) الكتاب ٢: ٤٠٤ وسر الصناعة ١: ٤٦ - ٥١ وشرح الشافية ٣: ٢٥٠ - ٢٥٧ وشرح المفصل ١٠: ١٢٥ - ١٢٨ والمقتضب ١: ١٩٢ - ١٩٤.

(٣) زاد في م: حرفًا.

(٤) أي: الهمزة.

(٥) م: وأمثالها.

(٦) م: حرف.

الاسم[١] لفظ الحرف المُسمَّى بذلك الاسم، نحو: جيم ودال وياء وأمثال ذلك. فـ«الألف» اسم للهمزة، لوجود الهمزة في أوّله. فأمّا الألف التي هي مدّة فلم يتمكّن ذلك في اسمها، لأنها ساكنة ولا يُبتدأ بساكن، فسُمّيت ألفًا باسم أقرب الحروف إليها في المخرج، وهو الهمزة.

وممّا يُبيّن أيضًا أنّها حرف، وليست من قبيل الضبط، أنَّ الضبط لا يُتصوَّر النطقُ به إلّا في حرف، والهمزة يُتصوَّر النطق بها وحدها كسائر الحروف. فدلَّ ذلك على أنها حرف.

وقد تبلغ الحروف خمسةً وثلاثين حرفًا بفروع حسنة تلحقها، يؤخذ بها في القرآن وفصيح الكلام. وهي: النون الخفيفة[٢] - وهي النون [٦٢ب] الساكنة إذا كان بعدها حرف من الحروف التي تخفى معه - والهمزة المخفَّفة، وألف التفخيم، وألف الإمالة، والشين التي كالجيم نحو: أَجْدَق في أَشْدَق، والصاد التي كالزاي في نحو مَصْدر. وسيُبيَّنُ بعدُ، إن شاء الله [تعالى].[٣]

وقد تبلغ ثلاثة وأربعين حرفًا بفروع غيرِ مُستحسنة، ولا مأخوذٍ بها في القرآن ولا في الشعر، ولا تكاد[٤] توجد إلّا في لغة ضعيفة مرذولة. وهي:

الكاف التي كالجيم: وقد أخبر أبو بكر بن دريد[٥] أنها لغة في اليمن، يقولون في كَمَل: جَمَل.[٦] وهي كثيرة في عوامّ أهل بغداذ.

والجيم التي كالكاف: وهي بمنزلة ذلك، فيقولون في «رَجُل»: رَكُل، فيُقرِّبونها من الكاف.

والجيم [التي][٧] كالشين: نحو: اشتَمَعُوا وأَشدَر، يريدون:[٨] اجتَمَعُوا وأَجدَرُ.

والطاء التي كالتاء: نحو: «تالَ» تريد:[٩] طالَ. وهي تسمع من عجم أهل المشرق كثيرًا، لأنّ[١٠] الطاء في أصل لغتهم معدومة. فإذا احتاجوا إلى النطق بها ضعف نطقهم بها.

---

(١) أي: اسم الحرف.
(٢) وهي الخفيّة أيضًا. انظر شرح الشافية ٢: ٢٥٤ - ٢٥٥ وشرح المفصل ١٠: ١٢٦. وقد صحح على كل من: الخفيفة وهي والنون والساكنة وكان ومعه، في ف، ووضع فيها الحرف «خ» على كل من: هي والنون وكان وحرف والحروف ومعه، إشارة إلى أن ذلك في نسخة أيضًا. وفي حاشية ف تفسير لذلك.
(٣) من م. وقد ذكر ابن عصفور إبدال الزاي من الصاد في ص٢٧٢. ولن يذكر الصاد التي كالزاي.
(٤) م: ولا يكاد.
(٥) الجمهرة ١: ٥ وشرح المفصل ١٠: ١٢٧.
(٦) في مطبوعة الجمهرة: مثل جَمَل إذا اضطروا إليه قالوا: كَمَل، بين الجيم والكاف.
(٧) زيادة من الكتاب ٢: ٤٠٤ وسر الصناعة ١: ٥١ وشرح المفصل ١٠: ١٢٧.
(٨) م: يريد.
(٩) ف: في.
(١٠) م: إلّا أن.

والضاد الضعيفة: يقولون في «اثْرُدْ لَهُ»: اضْرُدْ لَهُ.[1] يُقرّبون الثاء من الضاد. وكأنَّ ذلك في لغة قوم ليس في أصل حروفهم الضاد. فإذا تكلَّفوها ضعف نطقهم بها لذلك.

والصاد التي كالسين: نحو: «سائر» في صائر. قُرّبت منها لأنَّ الصاد والسين من مخرج واحد.

والباء التي كالفاء: وهي كثيرة في لغة الفُرس[2] وغيرهم من العجم. وهي على لفظين: أحدهما لفظ الباء أغلب عليه من لفظ الفاء، والآخر بالعكس نحو: بَلَح وبِرطِيل.

والظاء التي كالثاء: يقولون في «ظالم»: ثالم.

وكأنَّ الذين تكلّموا بهذه الحروف المسترذلة خالطوا العجمَ، فأخذوا من لغتهم.[3]

---

(١) م: «اضر دلة». ف: «يقولون في أثر ذلك: أضر ذلك». والتصويب من شرح الشافية ٣: ٢٥٦. واثرد: من الثريد. وما ذكره ابن عصفور لا يلائم قوله بعد: «ليس في أصل حروفهم الضاد...».

(٢) م: في لغة أهل الفرس.

(٣) م: من لغاتهم.

تبيين مخارج حروف العربيّة الأُصول

وهي ستّةَ عَشَرَ مخرجًا:[1]

فللحلق منها ثلاثة:

فأقصاها مخرجًا: الهمزة والألف والهاء. هكذا[2] هي هذه الثلاثة عند سيبويه. وزعم أبو الحسن[3] أنَّ الهمزة أوّلًا، وأنَّ الهاء والألف بعدها، وليست واحدة عنده أسبقَ من الأُخرى. ويدلّ على فساد مذهبه، وصِحّة ما ذهب إليه سيبويه، أنه متى احتيج إلى تحريك الألف اعتُمِد بها على أقرب الحروف إليها[4] إلى أسفل الفم، فقُلبت همزةً نحو: رِسالة ورَسائل. فلو كانت الهاء معها من مخرج واحد لقلبت هاء، لأنها إذ ذاك أقرب إليها من الهمزة.

ومن وسط الحلق مخرج: العين والحاء.

وأدنى مخارج الحلق إلى اللسان مخرج: الغين والخاء.

ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج: القاف.

ومن أسفلَ من موضع القاف [من اللسان][5] قليلًا، وممّا يليه من الحنك الأعلى، مخرج: الكاف.

ومن وسط اللسان، بينه وبين وسط الحنك الأعلى، مخرج: الجيم والشين والياء.[6]

---

(١) الكتاب ٢: ٤٠٥ وسر الصناعة ١: ٥٢ - ٥٣ وشرح الشافية ٣: ٢٥٠ - ٢٥٤ والنشر ١: ١٩٨ - ٢٠٢ والمقتضب ١: ١٩٢ وشمس العلوم ١: ٢٠ - ٢١ وشرح المفصل ١٠: ١٢٣ - ١٢٥ والارتشاف ١: ٤ - ١٠.

(٢) هذا ما ذكره ابن جني. وفي مطبوعة الكتاب: «الهمزة والهاء والألف». وكذلك في شرح الشافية وشرح المفصل. وقد جاءت في الكتاب ٢: ٤٠٤ كما ذكر ابن عصفور، ولكنها في غير موضع مخارج الحروف.

(٣) سقط «أبو الحسن» من م.

(٤) كذا. والمراد: منها. انظر سر الصناعة. وسقط «إلى أسفل الفم» من النسختين، وألحقه أبو حيان بحاشية ف. فكان هذا القلق في العبارة.

(٥) من الكتاب.

(٦) في حاشية ف بخط أبي حيان: جعل المبرد الشين تلي الكاف، والجيم والياء يليانها.

ومن بين أوّل حافَة اللسان وما يليها[1] من الأضراس مخرج: الضاد. إِلّا أنك إِن شئتَ تكلّفتها من الجانب الأيمن، وإِن شئتَ من الأيسر.

ومن أوّل حافَة اللسان،[2] من أدناها إِلى منتهى طرف اللسان، [ما][3] بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى، ممّا فُويق[4] الضاحك والناب والرّباعيّة والثنيّة، مخرج: اللّام.

ومن طرف اللسان، بينه وبين ما فُويق الثنايا، مخرج: النون.

ومن مخرج النون، غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلًا، لانحرافه إِلى اللّام، مخرج: الراء.

ومن[5] بين طرف اللسان وأُصول الثنايا مخرج: الطاء والدال والتاء.

ومن[6] بين طرف اللسان وفُويق الثنايا مخرج: الصاد والزاي والسين.[7]

ومن[8] بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج: الظاء والثاء والذال.[9]

ومن باطن الشفة وأطراف الثنايا العُلى[10] مخرج: الفاء.

ومن[11] بين الشفتين مخرج: الباء والميم والواو.

ومن الخياشيم مخرج: النون الخفيفة.[12]

ذكر تقسيمها بالنظر الى صفاتها[13]

فمن ذلك انقسامها إِلى مجهور ومهموس: فالمهموسة عشرة أحرف يجمعها «ستَشحَثُكَ

---

(١) الكتاب: وما يليه.
(٢) في حاشية ف: «ومن حافة اللسان. في كتاب سيبويه». قلت: وكذلك في سر الصناعة.
(٣) من الكتاب. وفي سر الصناعة: من.
(٤) م: «مما فوق». وفي مطبوعة الكتاب: «وما فويق». ولكن ما نقله عنه شارح الشافية هو مثل ما أثبتنا.
(٥) في الكتاب وسر الصناعة: ومما.
(٦) في الكتاب وسر الصناعة: ومما.
(٧) في مطبوعة الكتاب: «الزاي والسين والصاد». وكذلك فيما نقله عنه شارح الشافية. وما أثبته ابن عصفور هو في الشافية وسر الصناعة.
(٨) في الكتاب وسر الصناعة: ومما.
(٩) في الكتاب وسر الصناعة وشرح الشافية: الظاء والذال والثاء.
(١٠) م: والثنايا العليا.
(١١) في الكتاب وسر الصناعة: ومما.
(١٢) ويقال لها الخفيّة أيضًا. انظر ص٤١٧.
(١٣) الكتاب ٢: ٤٠٥ - ٤٠٦ وسر الصناعة ١: ٦٨ - ٧٥ وشرح الشافية ٣: ٢٥٧ - ٢٦٤ والنشر ١: ٢٠٢ - ٢٠٥ والمقتضب ١: ١٩٤ - ١٩٦ وشمس العلوم ١: ٢٢ وشرح المفصل ١٠: ١٢٨ - ١٣١.

خَصَفَةْ»[1] وباقي الحرف مجهورة.

والمجهور: حرف أُشبع الاعتماد[2] عليه في موضعه، فمنَع النَّفَس أن يجري معه حتّى ينقضي الاعتماد.[3] غير أنَّ الميم [٦٣أ] والنون، من جملة المجهورة، قد يُعتمد لهما في الفم والخياشيم، فتصير فيهما غُنّةٌ.

والمهموس:[4] حرف أُضعف الاعتماد عليه في موضعه، حتّى جرى معه النَّفَسُ. واعتبار ذلك بأن تكرّر الحرف وحده، أو بحرف اللِّين معه، نحو: سَسَس كَكَكَكَ سِيسِيسِي كيكيكيكي،[5] فتجد النَّفَس يجري مع الحرف. ولو رُمتَ في المجهور لما أمكنك.

وتنقسم أيضًا إلى شديد، ورِخْو، وبين الشِّدَّة والرَّخاوة. فالشديد ثمانية أحرف يجمعها «أَجِدُك قَطَبْتَ». والتي بين الشديدة والرِّخوة أيضًا ثمانية أحرف يجمعها «لم يَرِعَنّا».[6] وباقي الحروف رِخو.

والشديد: حرف يمتنع[7] الصوت أن يجري فيه لانحصار الصوت؛ ألا ترى أنك لو قلت: الحقّْ والشطّْ،[8] ثمّ رُمت مدّ الصوت في القاف والطاء، لكان ممتنعًا؟

والرِّخو:[9] هو الذي يجري فيه الصوت من غير ترديد،[10] لتجافي اللسان عن موضع الحرف؛ ألا ترى أنك تقول: المَسّْ والرَّشّْ والشُّحّْ ونحوَ ذلك، فتجد الصوت جاريًا مع السين والشين والحاء؟

والذي بين الشديدة والرِّخوة:[11] هو الذي لا يجري الصوت في موضعه عند الوقف،

---

(١) أي: ستتكدّى عليك خصفة. وهي امرأة. وفي حاشية ف: ويجمعها أيضًا: سكت فحثه شخص. ويجمع المجهور: ظلّ قند يضغم دزطًا وإذا بعج. انظر الارتشاف ١: ١٠.

(٢) م: للاعتماد.

(٣) زاد في سر الصناعة: «ويجري الصوت». وزاد في الكتاب: «عليه، ويجري الصوت».

(٤) علق أبو حيان بحاشية ف ما يلي: ابن الأنباري: سميت الحروف المهموسة مهموسة لأن الاعتماد يضعف في موضعها، فيجري النفس قبل انقضاء الاعتماد، ويخرج صوت الصدر مهموسًا، أي خفيًّا.

(٥) م: بأن تكرر نحو سسس كككك.

(٦) م: لم يروِّعنا.

(٧) م: «ممتنع». وفي الكتاب: يمنع.

(٨) ف: البسط.

(٩) علق أبو حيان بحاشية ف ما يلي: ابن الأنباري: إنما سميت رخوة، لأن الاعتماد يضعف في موضع الحرف، ولا يضغط ضغطًا يمنع الصوت من أن يخرج، فيخرج الحرف رخوًا لذلك.

(١٠) سقط «من غير ترديد» من م.

(١١) م: الشديد والرخو.

ولكن يعرض له أعراض توجب خروج الصوت، باتّصاله بغير مواضعها:[١]

فأمّا العين فإنك قد تصل إلى الترديد فيها كما[٢] تصل إلى ذلك في الرِّخوة، لشبهها بالحاء كأنَّ صوتها يَنسلُّ عند الوقف إلى الحاء، فليس لصوتها الانحصار التامُّ، ولا جريُ الرِّخو.

وأمّا اللاّم فإنَّ الصوت قد يَمتدُّ فيها لأنَّ ناحيتي مُستدَقّ اللسان تتجافيان،[٣] فيخرج الصوت منهما، وليس [يخرج][٤] الصوت من موضع اللاّم، لأنَّ طرف اللسان لا يتجافى فليس للصوت جري تامّ.[٥] وبيان ذلك أنك لو شَددْتَ جانبي موضع اللاّم لانحصر الصوت، ولم يجر البتّة.

وأمّا النون والميم فيجري معهما الصوت في الأنف[٦] لأنَّ الغُنَّة صوت، ولا يجري في الفم لأنَّ اللسان لازم لموضع الحرف من الفم.

وأمّا الراء فللتكرار الذي فيها قد يتجافى اللسان بعض تجافٍ، فيجري معه الصوت إذ ذاك.

وأمّا الياء والواو فلأنَّ مخرجهما اتَّسع لهواء الصوت، فجرى لذلك الصوتُ بعضَ جري. وأمّا الألف فلأنَّ مخرجها اتّسع لهواء الصوت أشدَّ من اتّساع مخرج الياء والواو، لأنك تضمُّ شفتيك في الواو وترفع في الياء لسانك قِبَلَ الحنك، وليس في الألف شيء من ذلك. فهذه الأحرف الثلاثة لها أصوات في غير موضعها من الفم. فصارت بذلك مُشبِهة للرِّخوة، وهي تشبه الشديدة للزومها مواضعها، وليس للصوت جري في مواضعها كالرِّخوة.

وتنقسم أيضًا الى مُطْبَق ومُنفتِح. فالمطبَقة أربعة أحرف: الطاء والظاء والصاد والضاد. وباقي الحروف منفتح. والإطباق: أن تَرفعَ ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مُطْبِقًا له. ولولا الإطباق لصارت الطاء دالًا والصاد سينًا والظاء ذالًا، لأن الفارق بينها إنّما هو الإطباق، ولخرجت الضاد من الكلام، لأنه ليس من موضعها حرف غيرُها، فترجعَ الضاد إليه إذا زال الإطباق. والانفتاح ضدّ ذلك.

وتنقسم الحروف أيضًا إلى مُستَعْلٍ ومُنخفِضٍ. فالمستعلية سبعة: الأربعة المطبقة، وثلاثة

(١) كذا بالجمع وتأنيث الضمير. فالمواضع ههنا مضافة إلى ضمير الحروف التي بين الشديدة والرخوة، لا إلى ضمير حرف واحد. انظر شرح الشافية ٣: ٢٦.

(٢) م: فما.

(٣) ف: «يتجافيان». م: يتجافى.

(٤) من م.

(٥) م: تمام.

(٦) ف: الألف.

من غيرها وهي الخاء والغين[١] والقاف. والمنخفض ما عدا ذلك. والاستعلاء: أن يَتصعّد اللسان[٢] إلى الحنك الأعلى، انطبق اللسان أو لم ينطبق. والانخفاض ضدّ ذلك.

وتنقسم إلى مكرَّر وغير مكرَّر. فالمكرّر: الراء. وما عداها غير مكرّر. وأعني بالتكرار: أنك إذا وقفت عليها رأيتَ طرف اللسان يَتعثَّر فيها. ولذلك احتُسبت في الإمالة بحرفين على ما ذُكر[٣] في باب الإمالة،[٤]

وتنقسم أيضًا إلى مُتقَلقِل، ومُشْرَب، وما ليس فيه قلقلة ولا إشراب.

فالمتقلقلة: القاف والجيم والطاء والدال والباء. وذلك أنها تُضغَط عن مواضعها، وتُحفَز[٥] في الوقف، فلا تستطيع[٦] الوقف عليها إلّا بصوت. نحو: الحقْ واخرجْ واهبطْ واذهبْ وامدُدْ.[٧]

والمُشْرَبة: الزاي والظاء والذال والضاد[٨] والراء. والمُشْرَب: حرف يخرج معه عند الوقف عليه نحو النفخ. إلّا أنه لم يُضغط ضغط المقلقل.

ومن المُشْرَب[٩] ما لا يخرج بعده شيء من ذلك [٦٣ب] نحو الهمزة، والعين، والغين، واللّام، والنون، والميم.

وجميع الحروف التي تَسمع معها في الوقف صوتًا متى أدرجتها ووصلتها زال ذلك الصوت، لأنَّ أخذك في صوت آخر وحرف سوى الأوّل يشغلك عن إتباع الحرف الأول صوتًا، نحو:[١٠] خُذْهُ واخفِضْهُ واحفظْهُ.

وتنقسم[١١] إلى مهتوت وغير مهتوت. فالمهتوت الهاء،[١٢] وذلك لما فيها من الضعف

---

(١) م: والعين.
(٢) سقط من م.
(٣) م: على ما ذكرت.
(٤) كذا. ولم يتقدم للإمالة باب. وانظر ص٢٧٠ - ٢٧١ و٤٢١.
(٥) م: «تخفى». ف: «تحقق». والتصويب من حاشية ف ومن سر الصناعة ١: ٧٣.
(٦) م: فلا يستطيع.
(٧) ألحق به في حاشية ف نص اخترم أكثره. وفيه أن الوقف على هذه الأحرف يصحبه نبرة لضغط اللسان في مخرجها، وأن بعضها أشد قلقلة من بعض.
(٨) م: والضاد والذال.
(٩) كذا في ف. م: «والمشرب». وفي سرّ الصناعة: «ومن الحروف». وهو الصواب، لأنه يذكر الحروف التي ليس فيها قلقلة ولا إشراب.
(١٠) سقط من م.
(١١) في النسختين: وينقسم.
(١٢) م: التاء.

والخفاء. وما عداها فليس بمهتوت.

وتنقسم(١) أيضًا إلى ذَلْقِيّة(٢) وغير ذَلْقِيّة. فالذَّلْقِيّة ستّة، وهي اللّام والراء والنون والفاء والباء(٣) والميم. وما عداها فهو المُصْمَت. وسُمّيت ذَلْقِيّةً لأنها يُعتمد عليها بذَلْق اللسان،(٤) وهو صدره وطرَفه. وفي الحروف الذَّلْقِيّة سِرٌّ طريفٌ(٥) يُنتفع به في اللغة. وذلك أنك(٦) متى رأيت اسمًا رباعيًا أو خماسيًا غير ذي زوائد فلا بُدَّ فيه من حرف منها أو حرفين أو ثلاثة، نحو: جَعفَر وقَعضَب(٧) وسَلهَب(٨) وفَرَزدَق وسَفَرجَل(٩) وقِرطَعْب.(١٠)

فمتى وَجدتَ كلمة رباعيّة أو خماسيّة معرّاة من حروف الذَّلاقة فاقضِ بأنه دخيل في كلام العرب وليس منه. ولذلك سُمّي ما عدا هذه الحروف مُصْمَتًا أي: صُمِتَ عن أن تبنى منه(١١) كلمة رباعيّة أو خماسيّة. وربّما جاء بعض ذوات الأربعة مُعرًّى من حروف الذلاقة، وذلك قليل جدًّا، نحو: العَسجَد والعَسَطُوس(١٢) والدَّهدَقة(١٣) [والزَّهزقة](١٤).

وتنقسم أيضًا إلى مُستطيل وما ليس(١٥) كذلك. فالمستطيل الضاد لأنها استطالت في مخرجها على حسب ما ذُكر في المخارج. وغير المُستطيل ما عداها.

وتنقسم أيضًا إلى مُنحرف وغير مُنحرف. فالمُنحرف اللّام، وما عداها ليس بمنحرف.

وتنقسم(١٦) أيضًا إلى أَغَنّ وغير أغنّ. فالأغنُّ الميم والنون. والغُنّة: صوت في الخياشيم.

(١) ف: وينقسم.
(٢) الضبط في ف بفتح الذال وضمها وسكون اللام. وفي الحاشية: يجمعها: ملَّ فنبّر.
(٣) م: «والفاء والفاء». ف: والباء والفاء.
(٤) زاد بعده في ف: والفم.
(٥) في حاشية ف: «ذكر هذا ابن جني في سر الصناعة». انظر سر الصناعة ١: ٧٤.
(٦) ف: أنه.
(٧) القعضب: الجريء الضخم. م: «قعصب». ف: مصب.
(٨) السلهب: الطويل.
(٩) م: «همرجل». وكلاهما في سر الصناعة.
(١٠) القرطعبة: قطعة خرقة.
(١١) في سر الصناعة: «صمت عنها أن تبنى منها». وفي شرح الشافية: أصمت عن أن يبنى منها وحدها.
(١٢) العسطوس: شجر كالخيزران.
(١٣) مصدر دهدق اللحم: كسره وقطعه وكسر عظامه.
(١٤) من م. وفي حاشية ف أنها رواية بدل «الدهدقة» في إحدى النسخ. والزهزقة: شدّة الضحك.
(١٥) م: وإلى ما ليس
(١٦) ف: وينقسم.

وما عدا ذلك فليس بأغنّ.

وإنّما ذكرتُ صفات الحروف لأنَّ إِدغام المتقاربَيْنِ يُبنَى[1] عليها أو على أكثرها، على ما يُبيَّن بعدُ، إن شاء الله عزَّ وجلّ.[2] وإِذ قد[3] فرغنا من المقدّمة، فينبغي أن نرجع إِلى تبيين حكم إِدغام المتقاربات في المخارج أو في الصفات.[4]

(١) سقط من م.
(٢) سقط «عز وجل» من م.
(٣) م: «وإذ وقد». وانظر ص١٥٠ و٢٠٤ و٢٦٥ و٣٢٩.
(٤) م: أو في الصفة.

ذكر أحكام حروف الحلق

في الإدغام(١)

قد تَقدَّم أنَّ للحلق ثلاثة مخارج: فمن أقصاه الألف والهمزة والهاء، ومن وسطه العين والحاء، ومن أدنى مخارج الحلق إلى اللسان مخرج الغين والخاء.

أمّا الألف والهمزة فلا يدغمان في شيء، ولا يدغم فيهما شيء. والسبب في ذلك أنَّ إدغام المتقاربين محمول على إدغام المِثلين. فلما امتنع فيهما إدغام المِثلين، كما ذكرنا في فصل إدغام المِثلين، امتنع فيهما إدغام المتقاربين.

وأمّا الهاء فليس لها من مخرجها ما يُدغم [فيها](٢) أو تُدغم فيه، لأنها من مخرج الألف والهمزة، فلم يبق لها ما تُدغم فيه إلّا ما هو من المخرج الذي يلي مخرجها.

فإذا اجتمعت مع الحاء فلا يخلو أن تتقدَّم(٣) الحاءَ أو تتقدَّمها الحاءُ. فإن تقدَّمت على الحاء جاز الإدغام والبيان نحو: اجبَهْ حاتِمًا.(٤) إن شئت لم تدغم، وإن شئت قلبت الهاء حاء وأدغمت الحاء في الحاء فقلت: اجبَحّاتمًا، لأنهما(٥) متقاربان ليس بينهما شيء، إلّا أنّ الحاء من وسط الحلق، وهما مهموسان.

وإنّما قَلبتَ الأوَّل الى جنس الثاني ولم تقلب الثاني إلى جنس الأوّل، لأنَّ الذي ينبغي أن يُغيَّر بالقلب الأوَّل كما غُيِّر بالإسكان؛ ألا ترى أنَّ الذي يُسكَن لأجل الإدغام إنّما هو الأوّل؟ فإن قُلِب الثاني إلى جنس الأوّل في موضعٍ ما فلِعلَّةٍ، وسيُبيَّن ما جاء من ذلك في موضعه. والبيان وتركُ الإدغام أحسن لاختلاف المخرجين، ولأنَّ حروف الحلق ليست بأصل للإدغام لقِلَّتها، والتصرُّفُ بابه أن يكون فيما يكثر.

---

(١) الكتاب ٢: ٤١١ - ٤٢٦ وشرح الشافية ٣: ٢٧٦ - ٢٧٨ وشرح المفصل ١٠: ١٣٤ - ١٣٨ والمقتضب ١: ٢٠٧ - ٢٠٩ والهمع ٢: ٢٢٨ - ٢٣١.

(٢) من م.

(٣) ف: تقدم.

(٤) م: أحبه حاتمًا.

(٥) سقط من النسختين حتى قوله «وهما مهموسان»، وألحقه أبو حيان بحاشية ف نقلًا عن خط المصنف.

وإن تَقدَّمتها الحاء نحو: امدَحْ هِلالًا، فالبيانُ ولا يجوز الإِدغام. والعلَّة في ذلك أنَّ المخرجين، كما تقدَّم، قد اختلفا مع أنَّ الإِدغام[1] في حروف الحلق ليس بأصل. وأيضًا فإِنك لو أدغمت لوجب أن تقلب الأوّل إِلى الثاني على أصل الإِدغام، فكنت تقلب الحاء هاء. وذلك لا يجوز لأنَّ الهاء أدخل في الحلق من الحاء، ولا يُقلَب الأخرجُ إِلى الفم إِلى جنس الأدخل في الحلق.

والسبب في ذلك أنَّ حروف الفم أخفُّ من حروف الحلق. ولذلك يقلُّ اجتماع الأمثال في حروف الحلق. وما قرب من حروف الحلق إِلى الفم كان أخفَّ من الذي هو أدخل منه في الحلق. فكرهوا لذلك [٦٤أ] تحويل الأخرج إِلى جنس الأدخل، لأنّ في ذلك تثقيلًا.

فإِن أردت الإِدغام قلبت الهاء حاء وأدغمت، فقلت: امدَ حِّلالًا.[2] وجاز قلب الثاني لـمّا تعذّر قلب الأوّل، وليكون الإِدغام فيما هو أقرب إِلى حروف الفم التي هي أصل للإِدغام. والإِدغام في مثل هذا أقلُّ من الإِدغام في مثل «اجبَهْ حاتمًا»،[3] لأنَّ الباب - كما تقدَّم - أن يُحوَّل الأوّل إِلى الثاني.

فإِن اجتمعت مع العين فالبيانُ، تقدَّمتِ العينُ أو تأخّرتْ، ولا يجوز الإِدغام إِلّا أن تَقلِب العين والهاء حاء، ثمّ تُدغِم الحاء في الحاء. وذلك نحو [قولك]:[4] اجبَحُّتْبَةَ واقطَحّاذا وذَهَبَ مَحُّمْ،[5] تريد: اجبَهْ عُتْبَةَ[6] واقطَعْ هذا وذَهَبَ مَعْهُم. وهي كثيرة في كلام بني تميم.[7]

وإِنّما لم تُدغِم إِلّا بتحويل الحرفين، لأنك لو قلبت العين إِلى الهاء كنت قد قلبت الأخرج إِلى جنس الأدخل. وقد تقدّم ذلك. ولو قلبت الهاء إِلى العين لاجتمع لك عينان. وذلك ثقيل لأنَّ العين قريبة من الهمزة. فكما أنَّ اجتماع الهمزتين ثقيل،[8] فكذلك اجتماع العينين.

وأيضًا فإِنها بعيدة من الهاء، لأنها ليست من مخرجها، وتُباينُها[9] في الصفة، لأنَّ العين مجهورة والهاء مهموسة، والعين بين الشِّدَّة والرَّخاوة والهاء رِخوة. فكرهوا أن يقلبوا واحدة

(١) م: والإدغام.
(٢) م: «امد هلالًا». ف: امدح حلالًا.
(٣) م: احبه حاتمًا.
(٤) من م.
(٥) سقط «وذهب محم» من النسختين، وألحقه أبو حيان بحاشية ف، وعلق عليه بما يلي: أي: معهم.
(٦) م: أحبه عينه.
(٧) سقط «وذهب معهم وهي كثيرة في كلام بني تميم» من النسختين، وألحقه أبو حيان بحاشية ف، نقلًا عن خط المصنف.
(٨) ف: «قليل». وصوب في الحاشية عن نسخة أخرى كما أثبتنا.
(٩) م: ونباينها.

منهما إِلى الأُخرى، للتباعد الذي بينهما. فلذلك أبدلوا منهما الحاء، لأنَّ الحاء من مخرج العين، وتُقارب الهاء في الهمس والرَّخاوة.

وأمّا العين إذا اجتمعت مع الحاء فلا يخلو أن تتقدَّم أو تَتقدَّم الحاءُ. فإن تَقدَّمتْ كنتَ بالخِيار: إن شئتَ أدغمتَ فقلبتَ العينَ حاء، وإن شئتَ لم تُدغِم، نحو: اقطَعْ حّبلًا.[1] وحَسَّنَ الإِدغامَ هنا كونُهما من مخرج واحد.

وإن تقدَّمتِ الحاءُ بَيّنتَ ولم تدغمها في العين، لأنَّ العين أدخلُ في الحلق، ولا يُقلَب[2] الأخرج إِلى الأدخل لِما تَقدَّم. وأيضًا فإن اجتماع العينين ثقيل كما تقدَّم. فإن أردتَ الإِدغام قلبت العين حاء، وأدغمت الحاء في الحاء، لأنه قد تقدَّم أنَّ الثانيَ قد يُقلب إِذا تعذَّر قلب الأوّل.

وأمّا الغين مع الخاء فإنه يجوز فيهما البيان والإدغام، وكلاهما حَسَنٌ، لأنهما من مخرج واحد. وإذا أدغمتَ قلبتَ الأوّل منهما إِلى الثاني، كائنًا ما كان، نحو: اسلِخْ غَّنمَكَ وادمَغْ خَّلَفًا. وإنّما جاز قلب الخاء غينًا، وإن كانت أخرج إِلى الفم منها، لأنَّ الغين والخاء لقرب[3] مخرجهما من الفم أُجريا مُجرى حروف الفم. وحروفُ الفم يجوز فيها قلب الأخرج إِلى الأدخل.

وممّا يُبيّن أنهما يُجرَيان مُجرى حروف الفم أنَّ العرب قد تُخفي معهما النون، كما تفعل بها مع[4] حروف الفم، على ما يُبيَّن بعدُ.[5]

ولهذه العِلّة بنفسها لم يجز إِدغام واحد من الحاء والعين[6] والهاء في الغين والخاء أعني: لكونهما قد أُجريا مُجرى حروف الفم. فكما أنّ حروف[7] الحلق لا تُدغَم في حروف الفم، فكذلك لا تُدغَم الهاء ولا والحاء ولا العين[8] فيهما.

هذا[9] مذهب سيبويه. وحكى المبرّد أن من النحويّين من أجاز إِدغام العين والحاء في

---

(١) م: «حملًا». وكذلك في الكتاب ٢: ٤١٣.
(٢) م: ولا تقلب.
(٣) م: بقرب.
(٤) سقط من م. وانظر ص٤٣٥، ٤٤١، ٤٤٣.
(٥) سقط من م. وانظر ص٤٣٥، ٤٤١، ٤٤٣.
(٦) سقط «والعين» من النسختين، وألحقه أبو حيان بحاشية ف.
(٧) سقط «الفم فكما أن حروف» من م.
(٨) سقط «ولا العين» من النسختين، وألحق بحاشية ف.
(٩) ألحق أبو حيان هذه الفقرة والتي تليها بحاشية ف نقلًا عن خط المصنف. وقد اخترم بعض الثانية فتعذر إثباته. وانظر المقتضب ١: ٢٠٨ – ٢٠٩.

الغين والخاء، نحو قولك: امدَ غّالبًا وامدَ خّلَفًا واسمَغّالبًا واسمَخّلَفًا، تريد: امدحْ غالبًا وامدحْ خلفًا واسمعْ غالبًا واسمعْ خلفًا. وزعم أنّ ذلك مستقيم في اللغة معروف، جائز في القياس، لأنّ الخاء والغين أدنى حروف الحلق إلى الفم. فإذا كانت الهاء تدغم في الحاء، والهاء من المخرج الأوّل من الحلق، والحاء من الثاني، وليست حروف الحلق بأصل للإدغام، فالمخرج الثالث أولى أن يدغم فيما كان بعده، لأنّ ما بعده متصل بحروف الفم، التي هي أصل للإدغام؛

ألا ترى أنهم أدغموا الباء في الفاء - والباءُ من الشفة محضة، والفاءُ من الشفة السفلى وأطراف الثنايا العُلى - فقالوا: اذْهَفِّي ذلك واضرِ فَّرَجًا، لقرب الفاء من حروف الفم؟ وسيبويه يأبى ذلك، لِما ذكر من أنّ العرب كما لا تُدغِم حروف الحلق في حروف اللسان، ولا حروف اللسان في حروف الحلق... ولا إدغامهما فيها للتراخي الذي بينها؛ ألا ترى أن الهاء من المخرج الأوّل، وهما من المخرج الثالث؟ [وكذلك لا يجوز] إدغام الخاء والغين في الحاء والعين، لما يلزم ذلك من قلب الأخرج إلى الفم إلى جنس الأدخل في الحلق. وذلك لا يجوز...

ذكر حكم حروف

الفم(1) في الإدغام

فأوّلها ممّا يلي [حُروف][2] الحَلق، كما تقدَّم، القاف والكاف. وكلّ واحد منهما يُدغَم في صاحبه فتقول: الحَق كَّلَدَة[3] وانهَك قَّطَنًا، تَرفع[4] اللسان بهما رفعة واحدة.

والبيانُ والإِدغامُ في «الحقْ كَّلَدَة»[5] حسنانِ، فالبيان حسن والإدغام أحسن.[6] والبيانُ في «انهكْ قطَنًا» أحسن من الإِدغام، لقُرب القاف والكاف من حُروف الحلق،[7] وحُروف الحلق كما تقدَّم لا يجوز إِدغام الأخرج منها في الأدخل. فلذلك ضعف إِدغام الكاف التي هي الأخرج، في القاف التي هي أدخل، كما شُبّه أقرب حروف الحلق إِلى اللسان - وهما الغين والخاء - بحروف اللسان، كذلك شُبّه أقرب حروف الفم بحروف الحلق، ولا يجوز البيان،[8] فأخفيت النون الساكنة عندهما كما تقدَّم.[9]

ولا يجوز إِدغام كلّ واحد من[10] القاف والكاف في غيرهما، ولا غيرهما فيهما.

ثمّ الجيم والشين والياء:

أمّا الجيم فإِنها تدغم في الشين خاصّة، كقولك: ابعَج شَّبثًا.[11] ويجوز البيان، وكلاهما

---

(1) الكتاب ٢: ٤١١ - ٤٢٦ وشرح الشافية ٣: ٢٧٩ - ٢٩٢ والمقتضب ١: ٢٠٩ - ٢٢٤ وشرح المفصل ١٠: ١٣٨ - ١٥٣. وفي م وإحدى النسخ كما جاء في حاشية ف: «حروف اللسان». وفي المبدع: «اللسانية».

(2) من م.

(3) ومثله في الكتاب ٢: ٤١٤. ف: كندة.

(4) م: انهك قطب وترفع.

(5) ومثله في الكتاب ٢: ٤١٤. ف: كندة.

(6) سقط «فالبيان... أحسن» من النسختين، وألحقه أبو حيان بحاشية ف. وانظر شرح الشافية ٣: ٢٧٨ وشرح المفصل ١٠: ١٣٨.

(7) سقط «حروف الحلق» من م.

(8) سقط «كذلك... البيان» من النسختين، وألحقه أبو حيان بحاشية ف عن إحدى النسخ.

(9) في ص ٤٣٣.

(10) سقط «كل واحد من» من م.

(11) م: اخرج شيئًا.

حسن. وإنّما جاز إدغامها[1] فيها لكونهما من حروف وسط اللسان.

ولم يجز إدغامها[2] في الياء، وإن كانت[3] من مخرجها، لأن الياء حرف عِلّة. وحروف العِلّة[4] بائنة من جميع الحروف، بأنها لا يُمدّ صوت إلّا بها، ولأنَّ الحركاتِ بعضُها. ولذا كانت منفردة بأحكام لا توجد لغيرها؛ ألا ترى أنك تقول: عَمْرُو وبكْرُ ونصْرُ، وما أشبه ذلك في القوافي، فيعادِل الحروفُ بعضُها بعضًا، ولو وقعت ياء أو واو بحذاء حرف من هذه الحروف نحو «جَوْر» و«خَيْر» لم يجز؟

وكذلك تكون القافية مثل سَعِيد وقُعُود، ولو وقع مكان الياء والواو غيرُهما لم يصلح. وتحذف لالتقاء الساكنين في الموضع الذي يحرّك فيه غيرها، نحو: يَغزو القومُ ويرمي الرجلُ ومَثنَى القومِ. فصارت لذلك قِسمًا برأسه.[5] فلذلك لم تدغم في غيرها، ولا أُدغم غيرها فيها، ما عدا النون فإنها أُدغمت فيها، لعِلّة تُذكر في موضعها.[6]

ولا يدغم في الجيم من مخرجها شيء: أمّا الشين فلم تدغم فيها [٦٤ب] لأنَّ[7] فيها تفشّيًا، فكرهوا إذهابه بالإدغام. وأيضًا فإنَّ الشين[8] بتفشّيها لحقت بمخرج الطاء والدال، فبعُدت عن الجيم. وأمّا الياء فلم تدغم لِما تقدَّم، من ذكر[9] العلّة المانعة من إدغام الياء والواو في حروف الصحّة.

ويدغم فيها من غير مخرجها ستّة أحرف. وهي: الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء، نحو: لم يربِط جَّملًا وقد جَّعَلَ و﴿وَجَبَت جُّنُوبُها﴾[10] واحفظ جّابرًا وانبِذ جّعفرًا وابعَث جّامعًا. وإنما جاز إدغام هذه الأحرف في الجيم، وإن لم تكن من مخرجها، لأنها أخت الشين وهي معها من مخرج واحد. فكما أنَّ هذه الأحرف تدغم في الشين، فكذلك أدغمت في أختها - وهي الجيم - حملًا عليها.

---

(١) م: إدغامهما.
(٢) م: إدغامهما.
(٣) م: كانتا.
(٤) سقط من النسختين حتى قوله «ومثنى القوم». وألحق بنسخة ف على طيارة، نقلًا عن خط المصنف. وقد نُقلت الطيارة جهلًا إلى موضع آخر، فأرجعناها نحن إلى موضعها هنا على الصواب. وانظر المقتضب ١: ٢١٠.
(٥) م: برأسها.
(٦) في ص٤٤١. م: ولا أدغم غيرها فيها فلم يدغم فيها ما عدا النون.
(٧) م: أما الشين فلأن.
(٨) م: فإنها.
(٩) م: وذكر.
(١٠) الآية ٣٦ من سورة الحج. والجنوب: جمع جنب. ووجبت: سقطت. أي: سقطت جنوب الإبل إلى الأرض بعد نحرها.

والبيانُ في جميع ذلك أحسن للبعد الذي بينها[1] [وبينهنّ]. وإذا أدغمتَ الطاء والظاء في الجيم فالأحسن أن تُبقي الإِطباق الذي فيهما، لئلّا تُخِلَّ[2] بهما وتُضعِفَهما، بزوال الإِطباق منهما. وقد يجوز أن تُذهب الإِطباق جملةً.

وأما الشين فإنها لا تُدغَم في شيء.[3] وسبب ذلك أنها متفشّية، كما تقدّم. والإِدغام في مقاربها يُذهبه، فيكون ذلك إِخلالًا بها.

وتُدغَم[4] فيها الجيمُ - وقد تَقدَّم ذكر ذلك - والطاءُ والدال والتاء والظاء والذال والثاء واللّام. أمّا إِدغام الجيم فيها فلكونهما من مخرج واحد. وأمّا إِدغام سائر الحروف فيها فلأنها استطالت بالتفشّي الذي[5] فيها، حتّى اتصلت بمخرجها، فجرت لذلك مجرى ما هو من مخرج واحد. والبيان عربيّ جيّد، لِبُعد ما بينها وبينهنّ.

وأمّا الياء فلا تُدغَم في حرف صحيح [أصلًا].[6] وقد تقدَّم سبب ذلك. وتُدغَم في الواو، لأنها شابهتها في اللِّين والاعتلال. إِلّا أنَّ الواو هي التي تُقلب لجنس الياء، تقدَّمت أو تأخَّرت، لأنَّ القصد بالإِدغام التخفيف، والياء أخفُّ من الواو، فقلبوا الواو ياء على كلّ حال - وأيضًا فإِنَّ الواو من الشَّفة، والياء من حروف الفم، وأصل الإِدغام أن يكون في حروف الفم[7] - نحو: سَيِّد ومَيِّت - الأصل فيهما «سَيْوِدٌ» و«مَيْوِتٌ»[8] - وطَيّ ولَيّ. الأصل فيهما «طَوْيٌ» و«لَوْيٌ».

ولا يُدغَم فيها حرف صحيح أصلًا، إِلّا النون نحو: مَن يُوقِنُ - والسبب في أن أُدغمت[9] النون وحدها، من بين سائر الحروف الصحاح، في الياء أنَّ النون غَنّاءُ فأشبهت بالغُنَّة التي فيها الياءَ،[10] لأنَّ الغُنَّة فَضْلُ صوتٍ في الحرف، كما أنَّ اللِّين فضل صوت في حروف[11] العلَّة. وأيضًا فإِنّ النون قريبة في المخرج من الواو التي هي أخت الياء - ويُدغَم فيها الواو لتشاركهما في الاعتلال واللِّين، كما تقدَّم. وذلك نحو: طَوَيتُ طَيًّا ولَوَيتُ لَيًّا.

(١) م: بينهما.
(٢) م: يخل.
(٣) علق عليه أبو حيان في حاشية ف بما يلي: تدغم في الجيم نحو أعطِش جُّحدرًا.
(٤) م: ويدغم.
(٥) م: التي.
(٦) من م.
(٧) سقط ما بين معترضين من النسختين، وألحقه أبو حيان بحاشية ف نقلًا عن خط المصنف.
(٨) سقطت بقية الفقرة من النسختين، وألحقت بحاشية ف. وسيرد بعدُ ما هو تكرار لها تقريبًا.
(٩) م: أن أدغمت إلى.
(١٠) م: للياء.
(١١) م: حرف.

ثمّ[1] الضاد، ولا تُدغَم في شيء من مقارباتها.[2] وسبب ذلك أنَّ فيها استطالة وإطباقًا واستعلاء، وليس في مقارباتها ما يَشركها في ذلك كُلّه. فلو أُدغمت لأدّى ذلك إلى الإخلال بها، لذهاب هذا الفضل الذي فيها.

فأمّا إدغام بعضهم لها في الطاء بقوله: مُطَّجِع، يريد: مُضطجِعًا،[3] فقليل جدًّا ولا ينبغي أن يقاس. والذي شجَّعه على ذلك أشياء، منها: موافقةُ الضاد للطاء في الإطباقِ الذي فيها[4] والاستعلاءِ، وقربُها[5] منها في المخرج، ووقوعُها معها في الكلمة الواحدة أكثر من وقوعها في الانفصال، لأنَّ الضاد التي تكون آخر كلمة[6] لا يلزمها أن يكون أوّل الكلمة التي تليها طاء، ولا يكثر ذلك فيها بخلاف مضطجع. فلمّا اجتمعت هذه الأسباب أدغموا، واغتفروا لها ذهاب الاستطالة التي في الضاد.

وتُدغَم فيها الطاء والدال والتاء والظاء[7] والذال والثاء واللّام. وذلك نحو: هل ضَّلَّ زيدٌ؟ وابعَث ضَّرمَةَ - قال سيبويه:[8] «وسَمِعنا من يُوثَق بعربيّته قال:[9]

* ثارَ، فضَجَّت ضَّجَّةً رَكائِبُهْ *

فأدغم التاء في الضاد» - واضبِط ضَّرمَةَ واحفَظ ضَّرمَةَ[10] وخُذ ضَّرمَةَ وقَد ضَّعُفَ.[11]

أمّا اللّام فأدغمت فيها، لقربها منها في المخرج. وأما سائر الحروف فإنَّ الضاد، بالاستطالة التي فيها، لحقت مخرج الطاء والدال والتاء، لأنها اتصلت بمخرج اللّام، وتطأطأت عن اللّام حتى خالطت أصولَ ما اللّامُ فوقه، إلّا أنها لم تقع من الثنيّة موقع[12] الطاء[13] لانحرافها، لأنك

---

(1) م: وثم.

(2) في النسختين: متقارباتها.

(3) انظر الكتاب ٢: ٤٢٢. م: مضطجعها.

(4) سقط «الذي فيها» من م.

(5) في النسختين: وقريبة.

(6) سقط «التي تكون آخر كلمة» من م.

(7) م: والضاد.

(8) الكتاب ٢: ٤٢٠. م: قال س.

(9) أبو خالد القناني. وسيرد الشاهد بعد. انظر ص٤٤٦ والكتاب ٢: ٤٢٠ وشرح أبياته ٢: ٤١٦ وأسرار العربية ص٩٩ - ١٠٠ والإنصاف ص٦٨ والمقرب ٢: ١٢ والخزانة ٤: ١٠٦. وصف رجلًا ثار ليرحل إبله فجعلت تضج.

(10) زاد في م: وابعث ضرمة.

(11) سقط المثال من النسختين، وألحقه أبو حيان بحاشية ف. فكأن ابن عصفور أغفل التمثيل لإدغام الدال في الضاد، تبعًا لسيبويه في الكتاب ٢: ٤٢٠، ثم استدرك فألحقه فيما بعد.

(12) م: موضع.

(13) م: الظاء.

تضع [لسانك][1] للطاء[2] بين الثَّنيَّتين. وقرُبت بسبب ذلك من الظاء والذال والثاء، لأنهنّ من حروف طرف اللسان والثنايا، كالطاء وأختيها. والبيان عربيّ جيّد، لتباعُد ما بينها [وبينهنّ].

ثمّ اللّام والنون والراء:

أمّا اللّام فإنها تدغم في ثلاثةَ [٦٥أ] عَشَرَ حرفًا.[3] وهي: التاء والثاء والدال والذال والراء والزاي والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء والنون. وإنّما أُدغمت في هذه الحروف لموافقتها لها. وذلك أنَّ اللّام من طرف اللسان، وهذه الحروف: أحدَ عَشَرَ حرفًا منها حروفُ طرفِ اللسان، وحرفان منها - وهما الضاد والسين - يخالطان طرف اللسان. وذلك أنَّ الضاد لاستطالتها اتّصلت بمخرج اللّام، وكذلك الشين بالتفشّي الذي فيها لحقت أيضًا مخرجها.

فإن كانت اللّام للتعريف التُزم الإدغام ولم يجز البيان.[4] والسبب في ذلك أنه انضاف إلى ما ذكرناه من الموافقة كثرةُ لام المعرفة في الكلام؛ ألا ترى أنَّ كلَّ نكرةٍ أردتَ تعريفها أدخلت عليها اللّام التي للتعريف إلّا القليلَ منها. وكثرة دور[5] اللفظ في الكلام تستدعي التخفيف.

وأيضًا فإنَّ لام المعرفة قد تنزّلت منزلةَ الجزء ممّا[6] تدخل عليه، وعاقبها[7] التنوين. واجتماع المتقاربين فيما هو كالكلمة الواحدة أثقل من اجتماعهما فيما ليس كذلك. فلمّا كان فيها ثلاث مُوجبات للتخفيف - وهي: ثِقلُ اجتماع المتقاربات، وكثرة التكلّم بها، وأنها مع ما بعدها كالكلمة الواحدة - التُزم فيها الإدغام.

وإن كانت لغير تعريف أُدغمت لأجل المقاربة، وجاز البيان لأنها لم يكثر استعمالها ككثرة لام التعريف، ولا هي مع ما بعدها بمنزلة كلمة واحدة كما أنَّ لام التعريف كذلك. والإدغام[8] إذا كانت اللّام ساكنة أحسن منه، إذا كانت متحرّكة نحو: جَعَل رّاشدٌ. وإدغامها في بعض هذه الحروف[9] أحسنُ منها في بعض:

---

(١) من م.

(٢) ف: الطاء.

(٣) الكتاب ٢: ٤١٦.

(٤) في حاشية ف بخط أبي حيان عن شرح السيرافي على كتاب سيبويه: «قال الفراء: قال الكسائيّ: سمعت العرب تظهر لام التعريف عند هذه الحروف، إلّا عند اللام والراء والنون فقط. يقولون: لونُ الْصامتِ.. وكان صدوقًا في روايته. يعني الكسائيّ. وهذا لم يحفظه البصريون ولا الفراء».

(٥) م: دورة.

(٦) م: فيما.

(٧) م: وعاقبه.

(٨) سقط «والإدغام إذا... جعل راشد» من النسختين، وألحقه أبو حيان بحاشية ف.

(٩) يريد: الحروف الثلاثة عشر المذكورة من قبل، إذا لم تكن اللام قبلها للتعريف.

فإِدغامها في الراء نحو: هل رَّأيتَ؟ أحسنُ من إِدغامها في سائرها، لأنها أقرب الحروف إِليها وأشبهها[1] بها، حتّى إِنَّ بعض من يصعب عليه إِخراج الراء يجعلها[2] لامًا.

وإِدغامها في الطاء والتاء والدال والصاد والسين والزاي يلي في الجودة إِدغامَها في الراء، لأنها أقرب [الحروف][3] إِليها بعد الراء.

وإِدغامها في الثاءِ - نحو[4] ﴿هَل ثُّوِّبَ﴾ وقد قرأ به أبو عمرو - والذالِ والظاءِ يلي[5] ذلك، لأنَّ هذه الثلاثة من أطراف الثنايا، و[قد][6] قاربن مخرج ما يجوز إِدغام اللام فيه. وهو الفاء.

وإِدغامها في الضاد والشين يلي ذلك، لأنهما ليسا من حروف طرف اللسان كاللّام. وإِنّما اتصلتا[7] بحروف طرف اللسان، بالاستطالة التي في الضاد، والتفشّي الذي في الشين، كما قدَّمنا. ومن إِدغامها في الشين قول طريف بن تميم:[8]

تَقُولُ، إِذا استَهلَكتُ مالًا لِلَذَّةٍ، فُكَيهَةُ: هَشَّيءٌ بِكَفَّيكَ لائِقُ؟

يريد: هل شَيءٌ؟

وإِدغامها في النون دون ذلك كلّه، والبيانُ أحسنُ منه. وإِنما قَبُحَ إِدغامها في النون، وإِن كانت أقرب إِلى اللّام من غيرها من الحروف التي تقدَّم ذكرها، لأنه قد امتنع أن يُدغم في النون من الحروف التي أُدغمت هي فيها إِلّا اللّام. فكأنهم استوحشوا الإِدغام فيها وأرادوا أن يُجروا اللّام مُجرى أخواتها من الحروف التي يجوز إِدغام النون فيها.[9] فكما أنه لا يجوز إِدغام شيء منها في النون، كذلك[10] ضعف إِدغام اللّام فيها.

ولا يُدغم فيها إِلّا النون، على ما يُبَيَّنُ في فصل النون.

وأما النون فلها خمسة مواضع: موضع تُظهر فيه، وموضع تُدغم فيه، وموضع تَخفى فيه،[11] وموضع تُقلب فيه ميمًا، وموضع تُظهر فيه وتَخفى:

(١) ومثله في الكتاب ٢: ٤١٦. ف: ولشبهها.
(٢) م: يجعل.
(٣) من م.
(٤) الآية ٣٦ من سورة المطففين.
(٥) م: والطاء تلي.
(٦) من الكتاب ٢: ٤١٧.
(٧) م: اتصلنا.
(٨) الكتاب ٢: ٤١٧ وشرح أبياته ٢: ٤١٧ واللامات ص١٥٥ والمقرب ٢: ١١٤ وسر الصناعة ص٣٤٨ وتخليص الشواهد ص٣٥٢. والمفصل ٢:٢٩٦ وشرحه ١٠: ١٤١ واللسان والتاج (ليق) و(هلك) و(فكه). واللائق: المستقر المحتبس.
(٩) م: إدغامها فيها.
(١٠) في النسختين: لذلك.
(١١) سقط من م.

فالموضع الذي تُظهر فيه خاصّة إذا كان بعدها هاء أو همزة أو حاء أو عين،(١) نحو: مِنها ويَنأى ومِنحار ومِنْعَب.(٢)

والموضع الذي تُظهر فيه وتَخفى إذا وقعت بعدها الغين أو الخاء، نحو: مُنْغَلّ(٣) ومَنْخُل.

والموضع الذي تُدغم فيه إذا كان بعدها حرف من حروف «ويرمل».

والموضع الذي تُقلب فيه إذا كان بعدها باء.

والموضع الذي تَخفى فيه إذا كان بعدها حرف من سائر حروف الفم الخمسةَ عَشَرَ.

فأُدغمت في خمسة الأحرف المتقدّمة الذكر لمقاربتها لها: أمّا مقاربتها للرّاء واللّام ففي المخرج.(٤) وأمّا مقاربتها للميم ففي الغُنَّة، ليس حرف من الحروف له غُنَّة إلّا النون والميم. ولذلك(٥) تُسمع النون كالميم، ويقعان في القوافي المُكْفأة فلا يكون ذلك عيبًا، نحو قوله:(٦)

ما تَنقِمُ الحَربُ العَوانُ مِنّي؟ ... بازِلُ عامَينِ، حَديثٌ سِنّي
لِمِثلِ هذا، وَلَدتْني أُمّي

وأمّا مقاربتها للياء والواو فلأنَّ في النون غُنَّة تُشبِه(٧) اللِّين في الياء والواو، لأنَّ الغُنَّة فضلُ صوت في الحرف كما أنّ اللِّين كذلك. وهي(٨) من حروف الزيادة كما أنَّ الياء والواو كذلك، وتزاد في موضع زيادتهما. تقول: عَنسَل وجَحَنفَل ورَعْشَن، كما تقول: كَوثَر وصَيقَل وجَدوَل وعِثْيَر وتَرقُوة وعِفْرِية. وأيضًا فإنها قد أُدغمت فيما قارب الواو في المخرج – وهو الميم – وفيما هو على طريق الياء. وهو الراء؛ ألا ترى أنَّ الألثغ بالراء يجعلها ياء؟ فأُدغمت [النون] في الياء

(١) م: أو عين أو حاء.

(٢) المنعب: الفرس الجواد يمد عنقه كالغراب.

(٣) في المقتضب: «مُنْغُل». وهو لغة في مُنخل. والمنغلّ من مصدر انغلّ.

(٤) علق عليه أبو حيان في حاشية ف بما يلي: «لا يعرف في اللغة كلمة فيها نون ساكنة بعدها راء ولا لام. فلم يقولوا مثل: قنر وعنل. وسبب ذلك أن الساكنة فيها غنة، وهي تقارب الحرفين جدًّا. فلمّا تقاربت في المخرج، واختلفت في الصفة، ثقل الجمع بينها». وانظر ص٤٤٦.

(٥) سقط من النسختين حتى نهاية الرجز، وألحقه أبو حيان بحاشية ف نقلًا عن خط المصنف.

(٦) الرجز لأبي جهل وينسب إلى الإمام علي. ديوان الإمام علي ص١٩٢ والجمهرة ص٦١٦ والمغني ص٤٦ و٧٥٩ وشرح شواهده ص٩٦٠ وشرح أبياته ١: ٢٥٤ وسيرة ابن هشام ١: ٦٣٤ ومجمع الزوائد ٦: ٧٧ ومعجم الأدباء ٥: ١١٠. واللسان (بزل) و(عون) والتاج (عون) والعقد الفريد: ٦: ٣١٠ وإنباه الرواة ٢: ٣٧١ والكامل ص٨١٠ والمقتضب ١: ٢١٨. وتنقم: تعيب وتكره. والعوان: المتكررة المتتابعة. والبازل: البعير دخل في السنة التاسعة. وبازل عامين أي: مر عليه بعد بزوله عامان. يعني أنه مستجمع الشباب مستكمل القوة.

(٧) م: يشبه.

(٨) سقط من النسختين حتى قوله «كما أدغمت في الميم والراء»، وألحقه أبو حيان بحاشية ف. وانظر المقتضب ١:٢١٩ .

والواو كما أُدغمت في الميم والراء. فلمّا قاربتِ النونُ هذه الحروف الخمسة أُدغمت فيها. [٦٥ب].

ولا يجوز البيان(١) إن كانت النون ساكنة. فإن كانت مُتحرّكة جاز، لفصل الحركة بين المتقاربين، لأنَّ النيّة بالحركة أن تكون بعد الحرف. وذلك نحو: خَتَنُ مُوسَى.

وإذا أُدغمت(٢) في الراء واللّام والواو والياء كان إدغامها بغُنَّة، وبغير غُنَّة. أمّا إدغامها بغير غُنَّة فعلى أصل الإدغام، لأنك إذا أدغمتها صار اللفظ بها من جنس ما تُدغَم فيه. فإذا كان ما بعدها غيرَ(٣) أغنّ ذهبت الغُنَّة، لكونها تصير مثله. ومن أَبقى الغُنَّة فلأنها فصلُ صوتٍ فكرهَ إبطالها، فحافظَ عليها بأن أدغم، وأبقى بعضًا من النون وهو الغُنَّة. وإبقاؤها عندي أَجود، لما في ذلك من البيان للأصل والمحافظة على الغُنَّة.

وإذا أُدغمت في الميم قُلبت إلى جنسه، ولم يبق لها أثر، ولستَ بمحتاج(٤) إلى غُنّة النون، لأنَّ الميم فيها غُنّة. فإذا قلبتها ميمًا محضة لم تُبطِلِ الغُنَّة.

وزعم(٥) سيبويه أنها مع ما تُدغَم فيه مخرجُها من الفم لا من الخياشيم، لأنها لو كانت تدغم في حروف الفم، وهي من الخياشيم، لتفاوتَ(٦) ما بينها، ولا يُدغم الأبعد في الأبعد. ووافقه المبرّد في جميع ذلك، إلّا الميمَ لأنها من الشفة. فلو كانت النون المدغمة فيها من الفم لبعدت من الميم. قال: ولكن مخرجها مع الميم(٧) من الخياشيم، لأنّ الميم تخرج(٨) من الشفة، وتصير إلى الخياشيم للغُنَّة التي فيها، فأُدغمت فيها النون لتلك المجاورة.

ومذهب سيبويه عندي أولى، لأنَّ النون التي في الفم تصير أيضًا إلى الخياشيم، للغُنّة التي فيها، كما كان ذلك في الميم(٩)... وما أخلّت به.

وقُلِبت مع الباء ميمًا ولم تدغم فيها، لأنَّ الباء لا تقارب النون في المخرج كما قاربتها الراء

(١) أي: إذا كان الإدغام من الإدغام في الكلمتين.
(٢) م: وأدغمت.
(٣) م: عين.
(٤) ف: محتاجًا.
(٥) سقط من النسختين حتى قوله «كما كان ذلك في الميم»، وألحقه أبو حيان بحاشية ف نقلًا عن خط المصنف. وانظر الكتاب ٢: ٤١٥.
(٦) ف: «لتفاوته». وانظر المقتضب ١: ٢٢١.
(٧) ف: اللام
(٨) ف: يخرج.
(٩) بضع كلمات مخرومة.

واللّام،[1] ولا فيما يُشبِه الغُنَّة وهو اللِّين، ولا في الغنَّة كما قاربتها الميم. فلمّا تعذَّر إدغامها في الباء قُلبت معها ميمًا، لأنَّ الباء من مخرج الميم فعوملت معاملتها. فلمّا قُلبت النون مع الميم ميمًا قلبت ميمًا أيضًا مع الباء. وأمِنَ[2] الالتباس، لأنه ليس في الكلام ميم ساكنة قبل باء.

وأُظهرت مع الهمزة والهاء والعين والحاء، لبعد ما بينها وبينهنَّ، فلم[3] تُغيَّرِ النونُ بإدغام، ولا بشِبهه الذي هو الإخفاء. وأيضًا فإنَّ حروف الحلق أَشدُّ علاجًا وأصعبُ إخراجًا، وأحوج إلى تمكين آلة الصوت من غيرها. فإخراجها[4] لذلك يحتاج[5] إلى اعتمادات تكون في اللسان، والنونُ الساكنة الخفيّة مخرجها من الخيشوم، فلا علاج في إخراجها ولا اعتماد. فإذا كانت قبل حروف الحلق تعذَّر النُّطق بحروف الحلق، لأنَّ النون تستدعي ترك الاعتماد، وحروف الحلق تطلب[6] الاعتماد. فإذا بيِّنتَ النون قبلها أمكن إخراجها، لأنَّ النون البيّنة مخرجها من اللسان. فهي أيضًا تطلب الاعتماد[7] كسائر حروف اللسان.

وأمّا جواز خفائها وإظهارها مع الخاء والغين فلأنهما من أقرب حروف الحلق إلى الفم. فمن أجراهما[8] مُجرى ما تقدَّمهما[9] من حروف الحلق أظهر النون معهما. ومن أجراهما مُجرى ما يليهما[10] من حروف الفم – وهو القاف والكاف – أخفى النون معهما كما يخفيها مع القاف والكاف.

وأمّا إخفاؤها مع الخمسةَ عَشَرَ حرفًا من حروف الفم الباقية فلأنها[11] اشتركت معها، في كونها من [حروف] الفم. وأيضًا فإنها، وإن كانت من حروف اللسان، فبالغُنَّة التي فيها التي خالطت الخياشيم اتَّصلت بجميع حروف الفم. فلمّا[12] أشبهتها فيما ذكرنا، وكانت قد أُدغمت في بعض حروف الفم، غيّروها بالإخفاء معها كما غيَّروها بالإدغام والقلب مع

(١) سقط من النسختين حتى «وهو اللين»، وألحقه أبو حيان بحاشية ف.
(٢) سقط حتى «ساكنة قبل باء» من النسختين، وألحقه أبو حيان بحاشية ف.
(٣) م: ولم.
(٤) م: وإخراجها.
(٥) ف: بذلك محتاج.
(٦) م: وحرف الحلق يطلب.
(٧) ف: اعتمادًا.
(٨) في النسختين: أجراها.
(٩) ف: «ما تقدم». م: ما تقدمها.
(١٠) في النسختين: ومن أجراها مجرى ما يليها.
(١١) ف: فإنها.
(١٢) سقط من م حتى قوله «في بعض حروف الفم».

حروف «ويرمل» من حروف الفم، لأنَّ الإِخفاء شبيه بالإِدغام، ولم يغيّروها بالإِدغام لأنهم أرادوا أن يفرّقوا بين ما يقاربها من حروف الفم في المخرج كاللّام والراء، وفي الصفة كالميم والياء والواو، وبين ما ليس كذلك. فجعلوا التغييرَ الأكثر[١] للأقرب، والتغييرَ الأقلَّ للأبعد.

ولم يُسمع من كلامهم تسكين النون المتحرّكة، إذا جاءت قبل الحروف التي تَخفى معها، كما تُسكَّن مع الحروف التي تُدغَم معها. فلم يقولوا: خَتَنْ[٢] سُليمان، كما قالوا: خَتَنْ مُّوسى. لكن إن جاء ذلك لم يُستنكر، لأنَّ الإِخفاء نوع من الإِدغام.

ولا يُدغم في النون شيء إلّا اللّام. وقد تقدَّم ذلك في فصل اللّام.

وأمّا الراء فلا تُدغَم في شيء، لأنّ فيها تكريرًا؛ ألا ترى أنك إذا نطقت بها تكرَّرت في النطق؟ فلو أدغمتها فيما يقرب منها - وهو اللّام والنون - لأذهب الإِدغام ذلك الفضل الذي فيها من التكرير،[٣] لأنها تصير من جنس ما تُدغَم فيه، وما تُدغَم فيه ليس فيه تكرير. فلمّا كان الإِدغام يُفضي إلى انتهاكها بإذهاب ما فيها من التكرار لم يجز. وقد رُوي إدغامها في اللّام، وسأذكر وجه ذلك في إدغام القرآن،[٤] إن شاء الله تعالى.

ولا يُدغَم فيها إلّا اللّام والنون، وقد تقدَّم ذكر ذلك في فصليهما.

ثمّ الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء، كلٌّ واحد[٥] منهنّ يُدغَم في الخمسة الباقية، وتُدغَم الخمسة الباقية فيه. وتُدغَم أيضًا هذه الستّة في الضاد والجيم والشين والصاد والزاي والسين. ولم يحفظ سيبويه إدغامها [٦٦أ] في الجيم. ولا يُدغَم فيهنّ من غيرهنّ إلّا اللّام. وسواء كان الأوّل منهما[٦] متحرّكًا أو ساكنًا. إلّا أنَّ الإِدغام إذا كان الأوّل [منهما][٧] ساكنًا أحسن منه إذا كان الأوّل متحرّكًا، لأنه يلزم فيه تغييران: أحدهما تغيير الإِدغام، والآخر تغيير بإِسكان الأوّل.[٨]

وإنّما جاز إدغامها فيما ذُكر لتقاربها في المخرج بعضها من بعض، ولمقاربتها حروفَ الصفير في المخرج أيضًا، كما بُيّن في مخارج الحروف.

---

(١) م: للأكثر.
(٢) الكتاب ٢: ٤١٥: حين.
(٣) ف: التكرر.
(٤) انظر ص٤٥٣.
(٥) م: واحدة.
(٦) م: منها.
(٧) من م، وفيها: منها.
(٨) م: تغيير إسكان الأول.

وأما الضاد والشين فإنهما، وإن لم تقاربهما في المخرج، فإنَّ التقارب بينهما وبينها من حيث لحقت الضادُ باستطالتها، والشينُ بتفشّيها، مخرجَها. والضاد أشبه بها من الشين، لأن الضاد قد أشبهتها[1] من وجه آخر. وهو أنها مُطبقة كما أنَّ الطاء والظاء كذلك.

وأمّا إدغامها في الجيم فحملًا على الشين، لأنهما من مخرج واحد.

والإدغام في جميع ما ذُكر أحسنُ من البيان. والسبب في ذلك أنَّ أصل الإدغام لحروف طرف اللسان والفم، بدليل أنَّ حروف الحلق يُدغَم منها الأدخل في الأخرج، لأنه يَقرب بذلك من حروف الفم، ولا يُدغَم الأخرج في الأدخل، لأنه يبعد بذلك من حروف الفم، ويتمكَّن في الحلق.

وإنّما كان الإدغام في حروف الفم و[طرف] اللسان أولى لكثرتها. وما كَثُرَ استدعى التخفيف. وأكثر حروف الفم من طرف اللسان، لأنَّ حروف الفم تسعةَ عَشَرَ، منها اثنا عَشَرَ حرفًا من طرف اللسان. فلذلك حسن الإدغام في هذه الحروف.

والبيان في بعضها أحسن منه في بعض، وذلك مبنيّ على القرب بين الحرفين. فما كان أقرب إلى ما بعده كان إدغامه أحسن.[2] وذلك أنّ الإدغام إنّما كان بسبب التقارب. فإذا قوي التقارب قوي الإدغام،[3] وإذا ضعف ضعف الإدغام:

فتبيين هذه الستة الأحرف إذا وقعت قبل الجيم أحسنُ من بيانها[4] إذا وقعت قبل الشين، لأنَّ إدغامها في الجيم بالحمل على إدغامها في الشين. بل لم يحفظ سيبويه إدغامها في الجيم كما تقدَّم.

وتبيينها إذا وقعت قبل الشين[5] أحسنُ من تبيينها إذا وقعت قبل الضاد، لأنَّ الشين أبعد منها من الضاد، لأنَّ الشين[6] أشبهتها من جهة واحدة – وهو اتصالها بمخرجها بالتفشّي الذي فيها، كما[7] تقدّم – والضاد أشبهتها من وجهين. وهما:[8] اتصالها بها بسبب الاستطالة، والآخر[9]

(١) م: أشبهت.
(٢) م: أقوى.
(٣) سقط من م.
(٤) م: ثباتها.
(٥) سقط من م حتى «وقعت قبل».
(٦) م: السين.
(٧) سقط من م.
(٨) في النسختين: وهو.
(٩) سقط «الآخر» من النسختين، وألحقه أبو حيان بحاشية ف.

شبهها بالطاء والظاء بسبب الإطباق، كما ذكر.

وتبيينها قبل الضاد أحسنُ من تبيينها قبل الصاد والسين والزاي، لأنَّ الضاد أبعد منها لأنها لا تقاربها في المخرج، وحروف الصفير تقاربها في المخرج.

وتبيينها قبل حروف الصفير أحسنُ من تبيين بعضها قبل بعض، لأنَّ بعضها أقربُ إلى بعض في المخرج من حروف الصفير إليها.

وتبيين الطاء والدال والتاء، إذا وقعت قبل الظاء والثاء والذال، أو وقعت الظاء والثاء والذال قبلها، أحسنُ من تبيين الطاءِ والدال والتاء إذا وقع بعضها قبل بعض، و(1) الظاءِ والثاء والذال إذا وقع بعضها قبل بعض، لأنَّ الظاء(2) وأُختيها بعضُها أقربُ إلى بعض منها إلى الطاء(3) وأُختيها، وكذلك الطاء(4) وأختاها بعضها أقرب إلى بعض منها إلى الظاء(5) وأختيها.

وتبيين الظاء وأُختيها،(6) إذا وقع بعضٍ منها قبل بعض، أحسن(7) من تبيين الطاء وأُختيها إذا وقع بعض منها قبل بعض، لأنَّ في الظاء وأُختيها رخاوة فاللسان يتجافى عنهنّ؛ ألا ترى أنَّك إذا وقفت عليهنّ رأيت طرف اللسان خارجًا عن أطراف الثنايا، فكأنها خرجت عن حروف الفم إذ قاربت الشفتين؟(8) والطاء وأُختاها ليست كذلك؛ ألا ترى أنَّ الأسنان العليا منطبقة على الأسنان السفلى، واللسانُ من وراء ذلك(9) فلم يتجاوز الفم؟ والإدغام، كما تقدَّم، أصله أن يكون في حروف الفم.

وإذا أُدغمت التاء والدال والثاء والذال(10) في شيء، ممّا تقدَّم أنهنَّ(11) يدغمن فيه، قُلبت إلى جنسه. قال:(12)

* ثارَ، فَضَجَّت ضَجَّةً رَكائِبُهْ *

(1) سقط من م حتى «بعضها قبل بعض».
(2) م: الطاء.
(3) م: الظاء.
(4) م: الظاء.
(5) م: الطاء.
(6) ف: «وكذلك الظاء وأختاها». وفي الحاشية أن «تبيين» موضع «كذلك» في إحدى النسخ. أثبت أبو حيان هذا، ولم يتنبه إلى جر أختيها.
(7) سقط من النسختين حتى «منها قبل بعض»، وألحقه أبو حيان بحاشية ف.
(8) م: السين.
(9) سقط من م.
(10) م: الياء والذال والثاء.
(11) م: أيهن.
(12) انظر ص٤٣٨.

فقلب[1] التاء ضادًا. وقال ابن مُقبل:

وكـأنّـمـا اغـتـبـقـت صَّـبـيـرَ غَـمـامـةٍ ... بِـعَـرًا، تُـصَـفِّـقُـه الـرِّيـاحُ، زُلالا[2]

فقلب التاء صادًا.[3]

وإذا أُدغمت الطاء والظاء في مُطبَق، مِثلَ أن يُدغما في الصاد والضاد،[4] أو يُدغم[5] أحدهما في الآخر، قُلب المدغم إلى جنس ما يدغم فيه. وإذا أُدغما في غير [٦٦ب] مُطبَق، مِثلَ[6] أن يُدغما في الدال والتاء، فالأفصح ألّا يُقلبا إلى جنس ما يُدغمان فيه بالجملة، بل يبقى الإطباق. وبعض العرب يُذهب الإطباق.

وإذهاب الإطباق[7] منهما، مع ما كان من غير المطبقات أَشبَهَ بهما، أحسنُ من إذهابه مع ما لم يكن كذلك. فإذهاب الإطباق[8] من الطاء مع الدال، لأنهما قد اجتمعا في الشُّدَّة، أحسن من إذهابه مع التاء[9] لأنها مهموسة. وإذهاب الإطباق من الظاء[10] مع الزاي، لأنهما مجهوران، أحسنُ من إذهابه مع الثاء لأنها مهموسة. وتمثيل الإدغام في ذلك بيِّن لا يُحتاج إليه.

ولا يُدغم[11] في الحروف المذكورة من غيرها إلّا اللّام. وقد تبيَّن ذلك في فصل اللّام.

ثمّ الصاد والسين والزاي: كلّ واحدة[12] منهنّ تُدغم في الأُخرى، لتقاربهنَّ في

---

(١) ف: فقلبت.

(٢) كذا. والبيت من قصيدة مجرورة الروي في ديوانه ص٢٦٠، وروايته: «زُلالِ». الكتاب ٢: ٤١٩ واللسان والتاج (صفق) و(عرو) و(قرح). واغتبقت: شربت عشيًّا. والصبير: ما تراكب من السحاب. والعرا: الفناء أو المكان العاري. وتصفقه: تضربه. والزلال: العذب الصافي البارد. وهو هنا صفة لصبير، والصواب أن يكون للغمامة ولا يؤنث بالتاء. وصف امرأة بطيب ماء الفم وبروده ورقته، فجعلها كالمغتبقة ماء غمامة في أرض بارزة للرياح.

(٣) م: ضادًا.

(٤) ف: أو الضاد.

(٥) في النسختين: أو تدغم.

(٦) م: قبل.

(٧) ف: وإذهابه.

(٨) م: فإذهابه.

(٩) م: الياء.

(١٠) م: الطاء.

(١١) سقط من م حتى «في فصل اللام». وهو تكرار لما مضى في ص٤٤٤.

(١٢) م: واحد.

المخرج، واجتماعهنّ[١] في الصَّفير. فإذا قَلبتَ الأوّل منهما إلى جنس الثاني قلبته إلى مقاربه[٢] في المخرج وصفيريّ مثله، فلم يكن في الإدغام إخلال به. وسواء كان الأوّل متحرّكًا أو ساكنًا. إلّا أنَّ الإدغام إذا كان الأوّل ساكنًا أحسنُ منه إذا كان الأوّل متحرّكًا، لأنه يلزم فيه تغييران: أحدهما تغيير الحرف بقلبه إلى جنس ما يدغم فيه، والآخر تغييره بالإسكان. وإذا كان الأول ساكنًا لا يلزم فيه إلّا تغيير واحد. وهو قلب الأوّل حرفًا من جنس ما يُدغم فيه.

والإدغام أَحسن فيهنّ[٣] من الإظهار، لأنهنّ[٤] من حروف طرف اللسان والفم. والإدغام، كما تقدَّم، أصله أن يكون في حروف الفم و[طرف] اللسان. وذلك نحو قولك: احبِس صّابرًا وحَبَس صّابرٌ، واحبِس زّيدًا وحَبَس زّيدٌ،[٥] وأَوجِز صّابرًا وأَوجَز صّابرٌ، وأوجِز سّلمةَ [وأوجَز سّلمةُ]،[٦] وافحَص زّردةَ وفَحَص زّردةُ، وافحَص سّالمًا وفَحَص سّالمٌ.

وإذا أَدغمتَ الصاد في الزاي أو في السين قلبتها حرفًا من جنس ما أَدغمتها فيه، فتقلبها مع السين سينًا، ومع الزاي زايًا.[٧] إلّا أنك تُبقي الإطباق الذي[٨] في الصاد محافظة عليه. وقد يجوز ترك الإطباق، حملًا على الأصل في الإدغام، من أن تَقلِب[٩] الحرفَ إلى جنس ما يُدغم فيه البتَّة. وإذهاب[١٠] الإطباق منها مع السين أحسنُ من إذهابه مع الزاي، لأنَّ السين تُشاركها في الهمس، ولا[١١] تُخالفها الصاد بأكثر من الإطباق.

وإذا أَدغمتها في الصاد قلبتَهما صادين[١٢] البتَّة، لأنه ليس في ذلك إخلال بهما. وكذلك إذا أدغمتَ السينَ في الزاي، والزايَ[١٣] في السين، قلبتَ كلًّ واحدة منهما إلى جنس ما يُدغم فيه البتَّةَ، لأنه ليس في ذلك إخلال.

ولا يُدغم شيء من هذه الصفيريّات في شيء ممّا يُقاربها من الحروف، لأنَّ في ذلك إخلالًا

(١) م: واجتماعها.
(٢) م: مقاربة.
(٣) م: فيها أحسن.
(٤) م: كون.
(٥) م: زيدًا.
(٦) من م.
(٧) في النسختين: ومع الصاد صادًا.
(٨) م: والذي.
(٩) م: ينقلب.
(١٠) في حاشية ف بخط أبي حيان أن إحدى النسخ فيها: وترك إذهاب.
(١١) م: في المهموس وليست.
(١٢) م: صادًا.
(١٣) م: أو الزاي.

بها، لأنّها لو أُدغمت لقُلبت من جنس ما تدغم[1] فيه فيذهب الصفير. وهو فضلُ[2] صوت في الحرف.

ويُدغم فيها من[3] غيرها اللّامُ – وقد تقدَّم ذلك في فصل اللّام – والطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء. وقد تقدَّم ذلك[4] في فصل الطاء وأخواتها.

ثمّ الفاء: ولا تُدغم في مُقاربها، لأنَّ فيها تفشّيًا. فلو أدغمتها لذهب ذلك التفشّي. ويُدغم فيها ممّا يُقاربها[5] الباءُ، فتقول: اذهَب فّي ذلك، لأنه ليس في ذلك إخلال بالباء،[6] بل تقوية بقلبها حرفًا متفشّيًا.

فأمّا الميم[7] والواو، وإن كانتا تقاربان الفاء[8] في المخرج لأنهما من الشّفتَين كالفاء، فلم تُدغما في الفاء[9] لأنَّ الميم فيها غُنَّة والواو فيها[10] لِينٌ. والغنَّة واللِّين فضلُ صوت في الحرف. فلو أَدغمتَهما[11] فيها لقلبتهما[12] فاء، فتذهب الغُنَّةُ واللِّينُ، فيكون ذلك إخلالًا بهما.[13]

ثمّ الباء: وهي تُدغم في الفاء والميم،[14] لقربهما منها في المخرج – وذلك نحو: اذهَب فّي ذلك واصحَب مَّطرًا – ولا يُدغم[15] فيها شيء، وسبب ذلك أنَّ الذي يُقاربها في المخرج إنّما هو الفاء والميم والواو: فأمّا الفاء فلم تُدغم فيها للعِلَّة التي تقدَّم ذكرها في فصل الفاء. وأمّا الميم والواو فلم تُدغما في الباء[16] للعِلَّة التي مَنعتْ من إدْغامِهما[17] في الفاء. وأيضًا فإنّ النون

(١) م: ما يدغم.
(٢) م: فصل.
(٣) م: مع.
(٤) سقط من م.
(٥) م: من ما تقاربها.
(٦) م: بالياء.
(٧) ف: فالميم.
(٨) ف: تقاربانها.
(٩) ف: لم تدغم فيها.
(١٠) م: وفي الواو.
(١١) م: أدغمتها.
(١٢) م: لقلبتها.
(١٣) ف: والغنة واللين فضل صوت في الحرف فكرهوا إذهابهما بالإدغام في الفاء.
(١٤) م: الميم والفاء.
(١٥) م: ولا تدغم.
(١٦) م: الياء.
(١٧) في النسختين: إدغامها.

الساكنة تُقلب قبل الباء ميمًا. فإذا كانوا يفرّون من النون الساكنة إلى الميم قبل الباء[1] فالأحرى أن يُقِرّوها إذا وجدوها.

ثمّ الميم: ولا تُدغم في شيء ممّا يقاربها، لأنّها إنّما يُقاربها في المخرج الفاء والباء والواو. وقد تقدَّم ذكر السبب المانع من إدغام الميم في هذه الأحرف الثلاثة. ولا يُدغم[2] فيها إلّا النونُ – وقد تقدَّم ذلك في فصل النون وأخواتها – والياء. وقد تقدَّم ذلك في فصل الياء وأخواتها.[3]

ثمّ الواو: وهي لا تُدغم [٦٧أ] إلّا في الياء، لاجتماعها معها في الإعلال واللِّين، ولا تُدغم[4] في شيء ممّا يُقاربها، لأنّها[5] حرف عِلّة والمقارب لها حروف صحّة. وهي[6] الميم والباء والفاء. وقد تقدَّم أنَّ حروف العِلَّة لا تُدغم في حروف الصحّة، وإعطاءُ السبب في ذلك.[7] ولا يُدغم فيها من غيرها إلّا النون. وقد تقدَّم ذلك في فصلها.[8]

* * *

واعلم أنَّ الإدغام في المتقاربَين[9] إنّما يجوز إذا كانا من كلمتين، لأنه لا يلتبس إذ ذاك بإدغام المِثلين، لأنّ الإدغام فيما هو من كلمتين لا يلزم، بل يجوز الإظهار فيكون في ذلك بيانٌ للأصل. فإن اجتمع المتقاربان في كلمة واحدة لم يجز الإدغام،[10] لِما في ذلك من اللَّبس بإدغام المِثلين، لأنَّ الإدغام في الكلمة الواحدة لازم. فإذا أدغمتَ لم يبق ما يُستدلُّ به على الأصل؛ ألا ترى أنك لو أدغمتَ النون من أَنْمُلَة في الميم،[11] فقلت «أَمُّلَة»، لم يُدرَ: هل الأصل أَنْمُلَة أو[12] «أَمْمُلة»؟

ولأجل اللَّبس، الذي في إدغام المتقاربين من كلمة واحدة، بيَّنتِ العربُ النونَ الساكنة، إذا

(١) ف: فإذا كانوا يفرون إليها.
(٢) م: ولا تدغم.
(٣) ف: إلّا النون والياء وقد تقدم في فصليهما.
(٤) م: ولا يدغم.
(٥) سقط من م حتى «حروف صحة».
(٦) م: وهو.
(٧) م: وقد تقدم ذكر السبب في ذلك.
(٨) أي: فصل النون. انظر ص٤٤٠ – ٤٤١. م: في فصل النون وأخواتها.
(٩) ف: إدغام أحد المتقاربين في الآخر.
(١٠) كذا. وانظر في ص١٩٧ و٤٥٣: امّحي.
(١١) م: في اللام.
(١٢) م: أم.

تُخفِها كما[٦] تفعل بها مع سائر حروف الفم، لانّ الإِخفاء يُقرّبها من الإِدغام، فخافوا ان يلتبس الإِخفاء بالإِدغام، فقلبوا لذلك.

ولذلك[٧] أيضًا لـم يوجد في كلامهم نون ساكنة قبل راء أو لام نحو «عَنْل» و«قنْر»، في كلمة واحدة،[٨] لأنك إِن بيَّنت ثَقُل لقرب النون من الراء واللّام،[٩] وإِن أَدغمت التبس بإِدغام المِثلين.

إِلّا أن يجتمع المتقاربان في «افتَعَلَ» أو «تَفَاعَلَ» أو «تَفَعَّلَ»، نحو: اختَصَمَ وتَطَيَّرَ وتَطايَرَ، فإِنه يجوز الإِدغام فيها.[١٠] والسبب في ذلك ما ذكرناه في إِدغام المِثلين،[١١] من أنَّ التاء من هذه الأبنية الثلاثة تَنزَّلت ممّا بعدها منزلةَ المنفصل، لأنه لا يلزم أن يكون بعدها مثلها. وكذلك أيضا لا يلزم أن يكون بعدها مقاربها كما لا يلزم ذلك في الكلمتين. فلمّا أشبهَ اجتماع المُتقاربين فيها[١٢] اجتماعهما في الكلمتين لـم يلزم الإِدغام كما لا يلزم[١٣] ذلك في الكلمتين، فأُمنَ التباس إِدغام المتقاربين في هذه الأبنية[١٤] بإِدغام المثلين، لأنَّ الإِظهار يُبيِّنُ الأصل، كما كان ذلك في الكلمتين.

فإِذا أردتَ الإِدغام قلبتَ أحد المتقاربين إِلى جنس الآخر، على[١٥] حسب ما أحكم في الفصول المتقدّمة، ثمّ أدغمت. فتقول في «تَطيَّرَ» و«تَداراً»[١٦] إِذا أردت الإِدغام: اطَّيَّرَ

(١) سقط «أو الياء» من النسختين، وألحقه أبو حيان بحاشية ف.
(٢) زنم: جمع زنماء. وهي الشاة التي لها زنمة. م: رنم.
(٣) من م.
(٤) القنواء. المحدودبة الأنف.
(٥) سقط من النسختين وألحقه أبو حيان بحاشية ف.
(٦) سقط من م.
(٧) م: وكذلك.
(٨) سقط «في كلمة واحدة» من م.
(٩) ف: لقرب النون منهما.
(١٠) م: فيهما.
(١١) في الورقة ٥٩.
(١٢) م: فيهما.
(١٣) م: كما لـم يلزم.
(١٤) م: إدغام المتقاربين فيها.
(١٥) يبدأ ههنا في م خط مغاير ويستمر حتى الخرم الذي سنشير إليه في ص٤٥٢ و٤٥٥.
(١٦) م: ندار.

وادّاراً،[1] فتقلِبُ التاء[2] حرفًا من جنس ما بعدها وتسكّنه بسبب الإِدغام، ثمّ تُدغم وتجتلب همزة الوصل، إِذ لا يمكن الابتداء بالساكن.[3]

وتقول في «اختصَمَ» إِذا أردت الإِدغام: خَصَّمَ، فتقلب التاء صادًا وتسكّنها بنقل حركتها إِلى ما قبلَها ثمّ تُدغم. هذا في لغة من قال «قَتَّلَ» بفتح القاف والتاء. ومن قال «قِتَّلَ» بفتح التاء[4] وكسر القاف قال: خِصَّمَ، بكسر الخاء وفتح[5] الصاد. ومن[6] قال «قِتِّلَ» بكسرهما قال: خِصِّمَ، بكسر الخاء والصاد. والعِلّة في ذلك كالعِلَّة في «قتّل» وأمثاله.

وحكم اسم الفاعل والمفعول والمصدر والمضارع أن يكون مثلَه[7] من «قتّل» وأمثاله - وقد تقدَّم - إِذ ليس بين إِدغام التاء[8] من هذه الأمثلة فيما بعدها، إِذا[9] كان مماثلًا لها، وبين إِدغامها فيه إِذا كان مقاربًا لها فرق أكثر من أنك تقلب التاء إِلى[10] جنس ما يقاربها، ولا تحتاج إِلى ذلك إِذا أدغمتها في مثلها.

فإِن قال قائل: فهلّا أُجريت التاء من «استَفعَلَ» مُجرى التاء من «افتَعَلَ» فأدغموها فيما يقاربها، كما فعلوا بتاء «افتَعَلَ»، لأنها لا يلزمها أن يكون بعدها ما يُماثلها[11] ولا ما يُقاربها، كما لا يلزم ذلك بتاء «افتَعَلَ». فالجواب أنَّ الذي منع من ذلك أنّهم[12] لو أدغموا لاحتاجوا إِلى تحريك السين كما احتاجوا إِلى تحريك فاء «افتَعَلَ». فكرهوا أن يحرّكوا حرفًا لم تدخله الحركة في موضع، لأنَّ السين لا تُزاد في الفعل إِلّا ساكنة. وأمّا فاء «افتَعَلَ» فإِنّها قد كانت

(١) م: «ادار». وانظر الكتاب ٢: ٤٢٥.
(٢) م: الياء.
(٣) م: بساكن.
(٤) م: القاف.
(٥) سقط من م.
(٦) سقط حتى «بكسر الخاء والصاد» من م.
(٧) انظر الورقتين ٥٩ و٦٠. م: واسم الفاعل والمفعول والمصدر والمضارع الحكم في جميع ذلك كالحكم فيه.
(٨) م: الياء.
(٩) م: إِذ.
(١٠) م: من.
(١١) يبدأ ههنا خرم في م وينتهي بمستهل الباب التالي. انظر ص٤٥٥.
(١٢) في حاشية ف بخط أبي حيان أن ابن مالك علق على هذا بما يلي: «الوجه أن يقال: ما بعد التاء هنا يسكن نحو: استثنى واستصلح. ولا يدغم متحرّك في ساكن حشوًا. ولا يتحرّك ما بعدها إِلّا بحركة عارضة، منقولة مما بعده، لإِدغام أو إِعلال نحو: استتبَّ واستطارَ. فإِن شئت قلت: لمّا كان الأكثر والأصل السكون، ولا يصحّ فيه الإِدغام، حُمل هذا عليه. فإِن شئت قلت: لمّا كانت الحركة عارضة [لم] تُعتبر. وما ذكر لا يظهر، لأنه مصادرة على المطلوب، لأنه لا مانع من تحرّكها إِلّا عدم المسوّغ. وهنا المسوّغ، إِلّا أنّ الحركة منقولة، فهي كجَيَلٍ وضوٍ والحَمرِ، لمّا كانت منقولة لم تعتبر كما أنه لم تحذف الهمزة في الحَمر. وهذا الباب

متحرّكة قبل لحاق الفعل الزيادة، فلم تُكره الحركة فيها لذلك؛ ألا ترى أنَّ الخاءَ من «اختَصَمَ» متحرّكة في «خَصِمَ».

ولأجل(١) تعذّر الإدغام شَذَّ بعضهم، فحذف التاء من «يَستَطِيعُ» لـمّا استثقل اجتماع المتقاربين، فقال: يَسطِيعُ.

وكذلك أيضًا يجوز الإدغام في المتقاربين، وإن كانا في كلمة واحدة، إذا كان بناء الكلمة مبيّنًا أنَّ الإدغام لا يمكن أن يكون من قَبيل إدغام المِثلين. وذلك نحو «انفَعَلَ» من المحو. فإنك تقول فيه: امَّحَى، لأنه لا يمكن أن يكون من قبيل إدغام المِثلين، لأنه [٦٧ب] ليس في الكلام «افَّعَلَ»، فعُلم أنه «انمَحَى» في الأصل.

فهذا جميع ما يجوز فيه إدغام المتقاربين، ممّا هو في كلمة واحدة، إلّا ما شَذَّ من خلاف ذلك، فيُحفظ ولا يقاس عليه. فمن ذلك:(٢) سِتٌّ ووَدٌّ وعِدّانٌ.

أمّا سِتٌّ فأصلها «سِدْسٌ»، بدليل قولهم في الجمع: أَسداسٌ. فأبدلوا من السين تاء، لأنَّ السين مضعَّفة وليس بينهما حاجز إلّا الدال، وهي ليست بحاجز قويّ لسكونها. وأيضًا فإنَّ مخرجها من أقرب المخارج إلى مخرج السين، فكأنه قد اجتمع فيه ثلاث سينات. وكرهوا إدغام الدال في السين، لأنهم لو فعلوا ذلك لقالوا «سِسٌّ»، فيزداد اللفظ سِينًا. فأبدلوا من السين حرفًا يقرب منها ومن الدال – وهو التاء – لأنَّ التاء تقارب الدالَ في المخرج والسينَ في الهمس، فقالو «سِدْتٌ».

فكرهوا أيضًا اجتماع الدال ساكنة مع التاء، لما بينهما من التقارب [حتّى] كأنهما مِثلان، مع أنَّ الكلمة قد كثُرَ استعمالها، فهي مستدعية للتخفيف من أجل ذلك. فأدغموا الدال في التاء، ليخفَّ اللفظ، فقالوا: سِتٌّ.

وأمّا(٣) وَدٌّ وعِدّانٌ فأصلهما وَتِدٌ وعِتْدانٌ جمع عَتُود.(٤) فاستثقلوا في عِتدان اجتماع التاء الساكنة مع الدال، للتقارب الذي بينهما حتّى كأنهما مثلان، ليس بينهما حاجز كما تقدَّم. وكذلك أيضًا وَتِدٌ لـمّا سكنت التاء في لغة بني تميم، كما يقولون في فَخِذ: فَخْذ، اجتمعت التاء ساكنة مع الدال، فاستثقلوا ذلك كما استثقلوا في عِتْدانٍ البيان(٥) حين أدغموا فقالوا: عِدّانٌ. والبيانُ فيه جائز. ولو كانت التاء متحرّكة لم تُدغَم، لأنَّ الحركة في النيّة بعد الحرف، فتجيء

واسع».

(١) سقط حتى قوله «يسطيع» من المتن، وألحقه أبو حيان بالحاشية.

(٢) في الحاشية بخط أبي حيان أن إحدى النسخ فيها موضع «فمن ذلك»: «والذي شذّ من خلاف ذلك».

(٣) شرح الشافية ٣: ٢٦٨ – ٢٦٩.

(٤) سقط «جمع عتود» من المتن، وألحقه أبو حيان بالحاشية. والعتود: الجذع من أولاد المعز.

(٥) سقط من المتن حتى «فيه جائز»، وألحقه أبو حيان بالحاشية.

فاصلة بينهما.

وممّا يبيّن استثقالَهم التاء ساكنة قبل الدال اجتنابُهم[1] وَتْدًا ووَطْدًا في مصدر: وَتَدَ و وَطَدَ، وعُدُولُهم عن ذلك إلى تِدَة وطِدَة، كعِدَة.

* * *

فإن كان الثاني من المتقاربين[2] ساكنًا بُيّنا ولم يجزِ الإدغام. وقد شذّت العرب في شيء من ذلك، فحذفوا أحد المتقاربين، لمّا تعذّر التخفيف بالإدغام، لأنه يؤدّي إلى اجتماع ساكنين، لأنه لا يُدغم الأوّل في الثاني حتّى يسكن كما تقدّم، فقالوا: بَلْحارِثِ[3] وبَلْعَنبَرِ وبَلْهُجَيم،[4] في بني الحارثِ وبني العنبرِ وبني الهُجَيم.[5] وكذلك يفعلون في كلّ قبيلة ظهر فيها لام المعرفة نحو: بَلْهُجَيمِ[6] وبَلْقَينِ، في بني الهُجَيمِ[6] وبني القَينِ. فإن لم تظهر فيها لام المعرفة لم يحذفوا، نحو: بني النّجّار وبني النَّمِر وبني التَّيم، لئلّا يجتمع عليه علّتانِ: الإدغام والحذف.

وذلك أنه لمّا حُذفت الياء من «بني» لالتقائها ساكنة مع لام التعريف اجتمعت النون مع اللّام - وهما متقاربان - فكُره اجتماعهما لما في ذلك من الثقل، مع أنه قد كثر استعمالهم لذلك - وكثرة الاستعمال مدعاة للتخفيف - فخفّفوا بالحذف، إذ لا يمكن التخفيف بالإدغام.

---

(١) أي: اجتناب بني تميم.

(٢) يريد: من المتقاربين في كلمة واحدة أو كلمتين.

(٣) في الحاشية بخط أبي حيان أن ابن مالك علق على هذا بما يلي: «ليس هذا موضع بلحارث لأنه من كلمتين». قلت: ولم يخص ابن عصفور هذه الفقرة بالإدغام أو التخفيف في كلمة واحدة دونه في كلمتين، وإن كان ظاهر النصّ قد يوهم بذلك. وانظر التعليقة المتقدمة.

(٤) سقط من المتن وألحق بالحاشية.

(٥) زاد أبو حيان في حاشية ف قوله: «وحذفوا نون (مِن) مع لام التعريف فقالوا: مِلْمالِ». وقد سقط «وبني الهجيم وكذلك... الإدغام والحذف» من المتن وألحقه أبو حيان بالحاشية.

(٦) كذا، بتكراره مع ذكره قبل.

هذا باب

يُذكر فيه ما أدغمته القُرّاءُ، ممّا ذُكر أنه لا يجوز[١] إدغامه. فمن ذلك قراءة أبي عمرو: ﴿الرُّعْب بِّما﴾[٢] بإدغام باء «الرُّعب» في الباء التي بعدها، مع أنّ قبل الباء حرفًا ساكنًا صحيحًا، وقد تقدَّم أنه لا يجوز عند البصريِّين.[٣] وحملوا قراءة أبي عمرو على الإخفاء. وقد تقدَّم أنَّ الإخفاء[٤] يُسمَّى إدغامًا.

ومن ذلك قراءته: ﴿مَريمَ بُّهتانًا﴾[٥] و﴿بأعلَم بِّالشّاكِرينَ﴾[٦] و﴿لِكَيلا يَعلَم بَّعدَ عِلمٍ شَيئًا﴾[٧] وأمثالَ ذلك، بإدغام الميم في الباء. وقد تقدَّم أنّ الميم من الحروف التي لا تدغم في مقاربها. وينبغي[٨] أن يُحمل ذلك على الإخفاء. وعلى ذلك كان يتأوّله أبو بكر بن مجاهد، رحمه الله.[٩] وينبغي أن يكون الإدغام في ذلك محفوظًا عن أبي عمرو. ويُحكى عن البصريّين أنَّ أبا عمرو كان يختلس الحركة في ذلك، فيرى من يسمعه ممّن لا يضبط سمعُه أنه أسكن الحرف الأوّل، وإن كان لم يُسكِن.

ومن ذلك إدغام الكسائيّ وحده الفاء من: ﴿نَخْسِف بِّهِم﴾[١٠] في الباء. وقد تقدَّم أنها من الحروف التي لا تُدغَم في مقاربها، ولا يُحفظ ذلك من كلامهم. وهو مع ذلك ضعيف في

(١) ينتهي ههنا الخرم في م ويعود الخط المغاير.
(٢) الآية ١٥١ من سورة آل عمران. م: والرعب بما.
(٣) كذا. ولم يتقدم شيء من هذا. انظر ص٤١٤.
(٤) انظر ص٤٥٤ وسر الصناعة ١: ٦٤ – ٦٨.
(٥) الآية ١٥٦ من سورة النساء.
(٦) الآية ٥٣ من سورة الأنعام. وفي النسختين: أعلم بالشاكرين.
(٧) الآية ٧٠ من سورة النحل.
(٨) زاد في م: أيضًا.
(٩) م: «رحمة الله عليه». وأبو بكر هو أحمد بن موسى التميمي الحافظ البغدادي، شيخ القرّاء وأول من صنف في القراءات السبع. توفي سنة ٣٢٤. غاية النهاية ١: ١٣٩.
(١٠) الآية ٩ من سورة سبأ. م: ردف بهم.

القياس، لِما فيه من إذهاب التفشّي الذي في الفاء.

ومن ذلك ما[١] رُوي عن ابن كَثير من إدغام التاء التي في أول [الفعل][٢] المستقبل في تاء بعدها في أحرف كثيرة، منها ما فيه[٣] قبلها متحرّك، ومنها ما فيه[٤] قبلها ساكن من حروف المدّ واللّين ومن[٥] غيرها. فأمّا ما قبله متحرّك فنحو قوله: ﴿فتَّفَرَّقَ بِكُم﴾[٦] و﴿هِيَ تّلَقَّفُ﴾.[٧] وأمّا ما كان قبله ساكن من حروف المدّ واللّين فقوله تعالى:[٨] ﴿ولا تَّيَمَّمُوا[٩] الخَبِيثَ﴾[١٠] و﴿لاتَّفَرَّقُوا﴾[١١] و﴿لاتَّنازَعُوا﴾.[١٢] وأمّا ما كان قبله ساكن من غير حروف المدّ واللّين فقوله تعالى: ﴿فإِن تَّوَلَّوا﴾[١٣] و﴿إذ تَّلَقَّوْنَهُ﴾.[١٤]

وقد تقدَّم أنَّ سيبويه[١٥] لا يجيز إسكان هذه التاء في «تَتَكلَّمون» ونحوه، لأنّها إذا سُكّنت احتيج لها ألف [٦٨أ] وصل، وألفُ الوصل لا تَلحق الفعل المضارع. فإذا اتَّصلت بما قبلها جاز، لأنه لا يُحتاج إلى همزة وصل. إلّا أنَّ مثل ﴿فإن[١٦] تَّوَلَّوا﴾ و﴿إذ تَّلَقَّوْنَهُ﴾ لا يجوز عند البصريّين، على حال، لِما في ذلك من الجمع بين الساكنين، وليس الساكن الأول حرفَ مدّ ولين.

ومن ذلك قراءة أبي عمرو: ﴿والحَرْث ذَّلِكَ﴾[١٧] بإدغام الثاء[١٨] في الذال وما قبلها ساكنٌ صحيح. ولكن يتخرَّج على مثل ما تقدَّم من الإخفاء.

(١) م: ومن ذلك قوله.
(٢) من م.
(٣) سقط من النسختين، وألحقه أبو حيان بحاشية ف.
(٤) سقط من النسختين، وألحقه أبو حيان بحاشية ف.
(٥) ينتهي ههنا الخط المغاير في م.
(٦) الآية ١٥٣ من سورة الأنعام.
(٧) الآية ١١٧ من سورة الأعراف والآية ٤٥ من سورة الشعراء.
(٨) سقط «فقوله تعالى» من م.
(٩) م: ولا تمموا.
(١٠) الآية من ٢٦٧ من سورة البقرة.
(١١) الآية ١٠٣ من سورة آل عمران والآية ١٣ من سورة الشورى.
(١٢) الآية ٤٦ من سورة الأنفال.
(١٣) الآيات: ٣٢ من سورة آل عمران و٥٧ من سورة هود و٥٤ من سورة النور.
(١٤) الآية ٥ من سورة النور.
(١٥) الكتاب ٢: ٤٢٦. ولم يتقدم ما ذكر. انظر ص٤٠٦.
(١٦) في النسختين: إن.
(١٧) الآية ١٤ من سورة الأنعام.
(١٨) م: الثاني.

ومن ذلك ما رَوى اليزيديُّ عن أبي عمرو، من إِدغام الجيم في التاء في مثل[1] ﴿ذِي المَعارِج تَّعرُجُ﴾، وسيبويه[2] لم يذكر إِدغامها إِلّا في الشين خاصَّة. فينبغي أن يُحمل ذلك على إِخفاء الحركة أيضًا.

ومن ذلك إِدغام أبي عمرو الحاء في العين من قوله تعالى:[3] ﴿فمَن زُحْزِح عَّنِ النّارِ﴾ في إِحدى الروايتين. وذلك أنَّ اليزيديَّ روى عنه أنه لم يكن يدغم الحاء في العين إِلّا في قوله تعالى: ﴿فمن زُحْزِح عَّنِ النَّارِ﴾. وروَى عنه أنه قال: مِن العرب من يُدغِم الحاء في العين، كقوله تعالى ﴿فمَن زُحزِح عَّنِ النَّارِ﴾. قال: وكان أبو عمرو لا يرى ذلك. والصحيح أنَّ إِدغام الحاء في العين لم يثبت. وإِن جاء من ذلك ما يوهم أنه إِدغام فإِنما يُحمل على الإِخفاء.

ومن ذلك قراءة أبي عمرو: ﴿ولا تَنقُضُوا الأيمانَ بَعْد تَّوكِيدِها﴾[4] بإِدغام الدال في التاء. فينبغي أن يُحمل ذلك أيضًا على الإِخفاء.

وعلى ذلك أيضًا ينبغي أن تُحمل قراءته: ﴿مِن بَعْد ضَّرّاءَ مَسَّتْهُ﴾[5] و﴿مِن بَعْد ضَّعفٍ﴾[6] و﴿المَهْد صَّبيًّا﴾،[7] على أنه أَخفى[8] حركة الدال في جميع ذلك ولم يُدغِم.

ومثل ذلك أيضًا قراءته: ﴿شَهْر رَّمَضانَ﴾[9] و﴿عَتَوا عَن أَمْر رَّبِّهِم﴾[10] و﴿ذِكْر رَّحْمَةِ﴾[11] و﴿البَحْر رَّهْوًا﴾،[12] أَخفى[13] حركة الراء الأولى في جميع ذلك ولم يُدغِم.

ومن ذلك ما رُوي عن يعقوب الحضرميّ من إِدغام الراء[14] في اللّام.[15] وكذلك أيضًا

(١) الآيتان ٣ و٤ من سورة المعارج.
(٢) الكتاب ٢: ٤١٤.
(٣) الآية ١٨٥ من سورة آل عمران.
(٤) الآية ٩١ من سورة النحل.
(٥) الآية ٥٠ من سورة فصلت.
(٦) الآية ٥٤ من سورة الروم.
(٧) الآية ٢٩ من سورة مريم.
(٨) في النسختين: إخفاء.
(٩) الآية ١٥٨ من سورة البقرة.
(١٠) الآية ٧٧ من سورة الأعراف.
(١١) الآية ٢ من سورة مريم.
(١٢) الآية ٢٤ من سورة الدخان.
(١٣) م: خفي.
(١٤) علق عليه في حاشية ف بنص اخترم بعضه.
(١٥) بعده في ف: «في جميع ذلك». وصوابه: «وكذلك» كما في م. ويعقوب الحضرمي هو أحد القراء العشرة وإمام أهل البصرة ومقرئها، توفي سنة ٢٠٥. غاية النهاية ٢: ٣٨٦.

روى أبو بكرِ[1] بنُ مجاهدٍ عن أبي عمرو أنه كان يُدغِم الراء[2] في اللّام، مُتحرّكةً كانت الراء أو ساكنة، نحو: ﴿فاغفِر لّنا﴾[3] و﴿استغفِر لّهُم﴾[4] و﴿يَغفِر لّكُم﴾. فإن سَكَنَ ما قبل الراء أدغمها في اللّام في موضع الرفع والخفض نحو: ﴿حِينٌ مِنَ الدَّهر لّم يَكُنْ﴾.[5] ولا يُدغِم إذا كانت الراء مفتوحة كقوله: ﴿مِن مِصرَ لامرأتِهِ﴾[6] و﴿الذّكرَ لِتُبَيِّنَ﴾[7] وأمثال ذلك.

وفصلُه بين الراء المفتوحة وغيرها إذا سكن ما قبلها دليل على أنَّ ذلك ليس بإدغام، وإنّما هو رَومٌ لا إدغام، والرَّوم لا يُتصوَّرُ في المفتوح.[8] وهذا مخالف لما ذكره سيبويه[9] من أنَّ الراء لا تُدغَم في مقاربها لما فيها من التكرار. وهو القياس. ولم يحفظ سيبويه الإدغام في ذلك.

وروى أبو بكر بن مجاهد عن أحمد بن يحيى عن أصحابه عن الفرّاء أنه قال: كان أبو عمرو يروي عن العرب إدغام الراء في اللّام. وقد أجازه الكسائيُّ أيضًا، وله وُجَيه من القياس. وهو أنَّ الراء إذا أُدغمَت في اللّام صارت لامًا، ولفظُ اللّام أسهل من الراء لعدم التكرار[10] فيها، وإذا لم تُدغَمِ الراءُ كان في ذلك ثقل، لأنَّ الراء فيها تكرار فكأنها راءانِ، واللّامُ قريبة من الراء، فتصير كأنكَ قد أتيت بثلاثة أحرف من جنس واحد.

ومن ذلك قراءة أبي عمرو: ﴿الشَّمس[11] سِّراجًا﴾[12] بإدغام السين في السين، و﴿لِبَعْض شّأنِهِم﴾[13] بإدغام الضاد في الشين، و﴿نَحْن لّهُ مُسلِمُونَ﴾[14] بإدغام النون في اللّام، و﴿مِن

(١) ف: «روي عن أبي بكر». وفي حاشيتها: روى أبو بكر.
(٢) في حاشية ف بخط أبي حيان أن إدغام الراء في اللام إظهارها مثل ما ذكره ابن عصفور، إلّا ما روي عنه من إظهار الراء الساكنة، وأن الخليل وسيبويه لا يجيزان إدغام الراء في اللام، وأجازه الكسائي والرؤاسي والفراء حكاية عن العرب، وكذلك أبو عمرو وتابعه يعقوب الحضرمي.
(٣) الآيتان ١٤٧ من سورة آل عمران و١٠ من سورة الحشر.
(٤) الآية ٨٠ من سورة التوبة.
(٥) الآية ١ من سورة الإنسان.
(٦) الآية ٢١ من سورة يوسف.
(٧) الآية ٤٤ من سورة النحل. ف: ليبين.
(٨) في حاشية ف بخط أبي حيان أن ابن مالك علق على هذا بما يلي: «غير صحيح. الروم يكون في المفتوح، وإنما يمتنع منه الإشمام. وصوابه: لا يكون فيه إخفاء واختلاس، لأن الفتحة خفيفة. فإن كان أراد هذا فلم يعبر بالمألوف».
(٩) الكتاب ٢: ٤١٢.
(١٠) في حاشية ف بخط أبي حيان أن ابن مالك علق عليه بما يلي: «عدم التكرار هو الذي أوجب ترك الإدغام، لأن الأصل أنّ كل حرف فيه زيادة يؤدي الإدغام إلى إذهابها فإدغامه ممتنع». وانظر ص٤٤٤.
(١١) في النسختين: والشمس.
(١٢) الآية ١٦ من سورة نوح.
(١٣) الآية ٦٢ من سورة النور.
(١٤) الآيات: ١٣٣ و١٣٦ من سورة البقرة و٨٤ من سورة آل عمران و٤٦ من سورة العنكبوت.

خِزْيِ يَّوْمَئِذٍ﴾[١] و﴿فَهْيِ يَّوْمَئِذٍ﴾[٢] بإدغام الياء في الياء. جميع ذلك ينبغي أن يحمل على الإخفاء، لِمافي الإدغام من الجمع بين ساكنين، وليس الأول[٣] حرف مدّ ولين. وأيضًا فإنَّ الضاد لا تُدغَم في الشين.

وأمّا ﴿واشتَعَلَ الرَّأْس شَّيبًا﴾،[٤] بإدغام السين في الشين،[٥] فإنَّ الرواية عن أبي عمرو اختلفت في ذلك: فمنهم من روى أنه أدغم، ومنهم من روى أنه منع. والذي عليه البصريُّون أنَّ إدغام السين في الشين لا يجوز. وأيضًا فإنَّ الإدغام يؤدّي إلى الجمع بين ساكنين، وليس [قبل] الأول حرف مدّ ولين.

ومن ذلك ما رُوي عنه من أنه قرأ: ﴿إِلَهَه هَّواهُ﴾[٦] وأمثالَه بإدغام الهاء في الهاء، وبين الهاءين[٧] فاصل – وهو[٨] الواو التي هي صلة الضمير – فحَذفَ الصِّلةَ وأَدغم. وإدغام[٩] هذا مخالف للقياس، لأنَّ هذه الواو إنما تُحذف في الوقف، وأمّا في الوصل فتثبت. وأنت[١٠] إذا أدغمتَ في حال وصل فينبغي ألّا تَحذفها. وإذا لم تَحذفها لم يمكن الإدغام. لكن وجه ذلك أمران:

أحدهما:[١١] تشبيه الإدغام بالوقف، في أنَّ الإدغام يوجب التسكين للأوّل كما أنّ الوقف يوجب له ذلك. فحَذَف الواو[١٢] في الإدغام على حدّ حذفها في الوقف، فساغ الإدغام.

والآخر: أن يكون حذف الواو في الوصل كما حذفها [٦٨ب] الشاعر في قوله، أنشده الفرّاء:[١٣]

---

(١) الآية ٦٦ من سورة هود.
(٢) الآية ١٦ من سورة الحاقة. وسقطت من م لأن الهاء قبل الياء لا يلزمها السكون.
(٣) ف: في الأول.
(٤) الآية ٤ من سورة مريم.
(٥) م: في السين.
(٦) الآية ٤٣ من سورة الفرقان والآية ٢٣ من سورة الجاثية.
(٧) ف: بين الهاء والهاء.
(٨) م: وهي.
(٩) سقط «وإدغام» من م.
(١٠) ف: وأما.
(١١) سقط «أمران أحدهما» من النسختين، وألحقه أبو حيان بحاشية ف.
(١٢) في حاشية ف بخط أبي حيان أن ابن مالك علق عليه بما يلي: هذا خطأ بيّن، لأن الإدغام كيف يسبب الحذف، وهو لا يكون إلّا بعد الحذف؟
(١٣) الصحاح واللسان والتاج (غطي) والإنصاف ص٥١٨. والمغطي: المستور لذلته. والمجتلي: النابه الذكر المحمود الأثر.

أنـا ابـنُ كِـلابٍ وابـنُ أوسٍ، فـمَـن يَـكُـنْ   قِـنـاعُـهُ مَـغْـطِـيًّـا فـإنِّـي لَمُجْـتَـلِـي

فلمّا حذف الواو أدغم. والأول أحسنُ لأَنَّ حذف الواو وصلًا في مثل هذا ضرورة.

مسائل التمرين

مسائل التمرين

بَابُ مَا قِيسَ مِنَ الصَّحِيحِ عَلَى صَحِيحِ مِثْلِهِ وَمَا قِيسَ مِنَ المُعتَلِّ عَلَى نَظِيرِهِ مِنَ الصَّحِيحِ

هذا الباب نُبيِّن[1] فيه كيفيّة بنائك من الكلمة مثلَ نظائرها.[2] فإذا قيل لك: ابنِ من كذا مثلَ كذا، فإنّما معناه: فُكَّ صيغةَ هذه[3] الكلمة، وصُغ[4] من حروفها الأمثلة التي قد سئلت أن تبني مثلها، بأن تضعَ الأصلَ في مقابلة الأصل، والزائدَ في مقابلة الزائد إن كان في الكلمة التي تَبني[5] مثلَها زوائدُ، والمتحرّكَ في مقابلة المتحرّك، والساكنَ في مقابلة الساكن، وتجعلَ حركاتِ المبنيّ على حَسَب حركات المبنيّ مثلُه الذي صيغ عليه، مِن ضمّ أو فتح أو كسر، على ما يُبيَّن بعدُ،[6] إن شاء الله تعالى.

وللنحويّين في هذا الباب ثلاثة مذاهب: منهم من ذهب إلى أنه لا يجوز شيء من[7] ذلك، وأنَّ ما يصنع[8] من ذلك فإنما القصد به أن يُبيَّن أنه، لو كان من كلام العرب، كيف كان يكون حكمه. ومنهم من ذهب إلى أنَّ ذلك جائز[9] على كلّ حال. ومنهم من فصّل فقال: إن كانت العرب[10] قد فعلتْ مثل ما فعلته من البناء، وكثُرَ ذلك في كلامها واطَّردَ، جاز لك ذلك. وإلّا لم يجز.

فالذي مَنع من ذلك جملةً حجَّتُه أنَّ في ذلك ارتجالًا[11] للّغة؛ ألا ترى أنه، إذا بَنى من

(١) ف: «يتبين». وانظر شرح الشافية ٣: ٢٩٤.
(٢) م: على مثل نظيرها.
(٣) م: فله صيغة منها.
(٤) في النسختين: «وضع». والتصويب من المبدع.
(٥) سقط «التي تبني» من م.
(٦) سقط من م.
(٧) م: لا يجوز بشيء نص.
(٨) م: ما يضع.
(٩) م: جاز.
(١٠) سقط من م.
(١١) م: «ارتجال». وفي حاشية ف أن في إحدى النسخ: انتحالًا.

الضَّرْب مثل جَعفَر، فقال: «ضَرْبَبٌ»، قد أحدث لفظًا ليس من كلام العرب؟

والذي يجيز ذلك[1] حجَّتُه أنَّ العرب قد أدخلت[2] في كلامها الألفاظ الأعجميَّة كثيرًا، ولم تمتنع من شيء من ذلك. وسواء كان بناء اللفظ الأعجميّ[3] مثل بناءٍ من أبنية كلامهم، أو لم يكن نحو: إبراهيم ومَرْزَنجُوش[4] وأشباه ذلك. فقاس على ذلك إدخال هذه الأبنية المصنوعة في كلامهم، وإن[5] لم تكن منه.

وذلك باطل، لأنَّ العرب إذا أدخلت اللفظ العجميّ في كلامها[6] لم يرجع بذلك عربيًّا، بل تكون قد تكلّمت بلغة غيرها. وإذا تكلَّمنا نحن بهذه الألفاظ المصنوعة كان تكلُّمنا بما لا يرجع إلى لغة من اللغات.[7]

والذي فصَّل حجَّتُه أنَّ العرب إذا فعلت مثل ذلك باطّراد كان هذا الذي صنعناه نحن لاحقًا به، ومحكومًا له بأنه عربيّ، لأنه على قياس كلام العرب.[8] فإن لم تفعلِ العرب مثله، أو فعلته بغير اطّراد، لم يجز لأنه ليس له ما يقاس عليه. فإذا بنينا[9] من الضرب مثل جَعْفَر فقلنا: «ضَرْبَبٌ»، كان «ضَرْبَبٌ» عربيًّا. وجاز لنا التكلُّم به في النظم والنثر، لأنَّ العرب قد ألحقتِ الثلاثيّ بالرباعيّ بالتضعيف كثيرًا، نحو: قَرْدَد[10] ومَهْدَد[11] ومَحْبَب[12] وعُنْدَد[13] ورِمْدِد[14] وأمثال ذلك. إذ لا فرق بين قياس الألفاظ على الألفاظ وبين قياس الأحكام على الأحكام.

ألا ترى أنك تقول: طابَ الخُشكُنانُ،[15] فترفعه إذا كان فاعلًا،[16] وإن لم تَسمَعِ العربَ

(١) م: والذي يميز فله.
(٢) م: أخلّت.
(٣) م: الأحمر.
(٤) المرزنجوش: نبت.
(٥) م: فإن.
(٦) م: كلامهم.
(٧) انظر الاقتراح ص١٣.
(٨) م: على قياس كلامهم.
(٩) م: بنيا.
(١٠) القردد: ما ارتفع وغلظ من الأرض.
(١١) مهدد: اسم امرأة.
(١٢) محبب: اسم رجل.
(١٣) في حاشية ف: أبو زيد: مالي عنه عندد ومعلندد أي: بدّ.
(١٤) الرمدد: الرماد الكثير الدقيق جدًا.
(١٥) الخشكنان: ضرب من الطعام.
(١٦) سقط من م.

رَفعتْه، بل لـم نسمع[1] العرب تكلَّمت به أصلًا. لكن لمّا رفعَتْ نظائره من الفاعلينَ قستَه عليها فرفعتَه؟ فكما لا شكَّ في جواز ذلك، فكذلك لا ينبغي أن يُشكَّ في بناء مثل «جَعْفَر» من «الضَّرب» أو غيره، ممّا له في كلامهم نظير باطّراد.

وينبغي أن تعلم أنه لا يجوز إلّا أن تكون الأُصول من حروف الكلمة، التي يُبنى منها مثلُ غيرها، مساويةً لأُصول[2] المبنيّ مثلُه أو أقلّ. وأمّا أن تكون أكثر فلا. فيجوز[3] أن تبني من سَفَرْجَل مثل عَضْرَفُوط،[4] فتقول:[5] «سَفَرْجُولٌ». لأنَّ الأُصول منهما متَّفقة؛ ألا ترى أنَّ كلَّ واحد منهما أُصوله[6] خمسة؟ وتقول في مثل جَعْفَر من الضَّرْب: «ضَرْبَبٌ»، لأنَّ أُصول الضرب أقلُّ من أصول «جَعفر».

ولا يجوز أن تَبني من سَفَرْجَل مثل عَنكبوت، لأنَّ الأُصول من عنكبوت أربعة ومن سفرجل خمسة. فأنت إذا بنيتَ منه مثل عنكبوت احتجتَ إلى[7] حذفِ حرف من الأصل، فلا يصل[8] إلى أن يكون مثله إلّا بحذف حرف، وحذفُ حرف من الأصل لا يجوز بقياس. وأيضًا فإنه، وإن كان محذوفًا، منويّ[9] مراد. وإذا كان كذلك كان بالضرورة أكثر أصولًا من الذي يُبنى عليه، فلا يحصل التوافق.

وينبغي أن تعلم[10] أنه لا يجوز أن يدخل البناء إلّا فيما يدخله الاشتقاق والتصريف. فإن بنيتَ ممّا لا يدخله اشتقاق ولا تصريف، مثلَ أن تبني من الهمزة مثلًا مثل سَفرجل أو غير ذلك، فإنّما ذلك على طريق أنْ، لو جاء، كيف[11] يكون حكمه، لا لأن [٦٩أ] تُلحقه بكلام العرب؛ لأنَّ العرب لا تتصرَّف في مثل الهمزة.

فينبغي أن تُجعل مسائل هذا الباب على قسمين:

قسم يُبنى ممّا يجوز التصرُّف فيه.

---

(١) سقط «العرب رفعته بل لم نسمع» من م.
(٢) م: «للأصل». ف: «للأصول». والتصويب من المبدع.
(٣) م: فلا يجوز.
(٤) العضرفوط: ذكر العظاء.
(٥) م: فنقول.
(٦) م: أصول.
(٧) سقط من م.
(٨) سقط حتى قوله «حرف من الأصل» من م.
(٩) م: منهن.
(١٠) م: يعلم.
(١١) م: أو لو جاء فكيف.

وقسم يُبنى ممّا لا يجوز ذلك فيه.

فالذي يُبنى ممّا يجوز التصرُّف فيه لا يخلو من أن يُبنى ممّا أُصوله كلُّها صحاح، أو ممّا هو معتلُّ اللّام خاصَّةً، أو العينِ خاصَّةً، أو الفاءِ خاصَّةً، أو العينِ واللّام، أو الفاءِ واللّامِ، أو من مهموز، أو مضعَّف. فأمّا ما أُصوله كلُّها معتلَّة فلم يجئ منه إلّا «واو» خاصَّةً. وما اعتلّت عينه وفاؤه لم يجئ منه فِعل، بل جاء في أسماء قليلة نحو: وَيل ويَوم وأَوّل. فلمّا لم تتصرَّف فيها العرب لذلك لم يحسن لنا أن نبني منها، ونتصرَّفَ فيها. وأمّا المعتلُّ الفاء واللّام فلم يكثر منه إلّا ما فاؤه واو ولامه ياء، نحو: وَقَيتُ.[1] فإذا بُني من[2] مثل هذا شيء جاز، لتصرّف العرب فيه.

---

(١) م: وفيت.

(٢) سقط من م.

مسائل من الصحيح

فإذا قيل لك: ابنِ من الضَّربِ مثل دِرهَم قلتَ: «ضِرْبَبٌ». فتجعل الأصل في مقابلة الأصل، فإذا فَنِيَت[١] أُصولُ الضرب كرَّرتَ اللّام. وكذلك إنْ قيل لك: ابنِ منه مثل قُلْقُل قلت «ضُرْبُبٌ». ومثال فِطَحْل:[٢] «ضِرَبٌّ»،[٣] فتُدغِم الباء الأُولى في الثانية لسكونها. ولا تُدغِم في شيء[٤] ممّا تقدَّم، لأنك لو أدغمت لاحتجت إلى تسكين الأوَّل فيتغيَّر البناء عمّا أُلحق به. وهذا مَقيس[٥] لأنه قد كثر وجوده في كلامهم.

فإذا قيل لك: ابنِ من الضَّرْب مثل جَعْفَر بالياء أو بالواو، قلت: «ضَيْرَبٌ»[٦] و«ضَوْرَبٌ». ولا يجوز إلحاق مثل هذا[٧] بكلام العرب، لقلّة مثل صَيرَف وكَوثَر في كلامهم، وإنّما تَبني من ذلك ما تبنيه لتُرِيَ حكمه كيف كان يكون، لو جاء.

وكذلك لو قيل لك: ابنِ من الضَّرب مثل «سَفَرْجَل» قلت: «ضَرَبَّبٌ»، على نحو ما ذكرت لك. إلّا أنَّ هذا لا يجوز إلحاقه بكلام العرب، لأنه لم يجئ في كلامهم نظيره، أعني: خماسيًا لاماته الثلاثة من جنس واحد، وإنّما بنيتَه لتُبيِّن وجه الصِّيغة[٨] فيه.

وينبغي أن تعلم أنه لا يتعذَّر بناء شيء من الصحيح، إلّا أن يؤدّيَ ذلك إلى وقوع نون [ساكنة] قبل راء أو لام. فإنَّ ذلك لا يجوز، نحو بنائك من الضَّرْبِ أو الجلوس مثل عَنْسَل.[٩] فإنه يجب أن تَقول «جَنْلَسٌ» أو «ضَنْرَبٌ». وذلك ليس من[١٠] كلامهم. أعني:

---

(١) م: قست.
(٢) الفطحل: الضخم من الإبل.
(٣) م: ضربت.
(٤) م: بشيء.
(٥) م: مغير.
(٦) م ضير.
(٧) في م زيادة عدة أسطر، كررها الناسخ سهوًا.
(٨) الصيغة: الهيئة التي بني عليها.
(٩) العنسل: الناقة القوية السريعة.
(١٠) م: في.

وقوع النون [ساكنة] قبل الراء أو اللّام،[1] في كلمة واحدة. والسبب في أنْ لم يوجد في كلامهم أنَّهُ إذا وجد لم يخلُ من أن يُدغَم أو لا يُدغَم. فالإدغام يُفضي إلى اللّبس بأن يكون من قَبيل إدغام المِثلين، والفكُّ يُفضي إلى الاستثقال، لأنَّ النون كثيرةُ الشَّبه بالراء واللّام فيصعب إظهارها.[2]

أو[3] يؤدّيَ إلى وقوع النون الثالثة الساكنة الزائدة التي بعدها حرفان مدغمةً في نون تليها، أو مقرونةً بحرف حلق من بعدها. والسبب في ذلك أنّ النون إذا كانت على ما وصفْنا كانت زائدة أبدًا.

والعلّة في أن كانت زائدة أنها وقعت موقع حروف العلّة الثلاثة الزوائد، نحو واو فَدَوكَس وياء سمَيدَع وألف عُذافِر، وأشبَهَتْها في أنها زائدة كما أنَّ هذه الحروف كذلك، وفيها غُنّة كما أنَّ هذه الأحرف فيها لِين. والغُنّة واللّين فضلُ صوت في الحرف، كما تقدّم. ولذلك تُبدل النون ألفًا في نحو: رأيت زيدا، في الوقف، وياءً وواوًا إذا أُدغمت فيهما[4] نحو ﴿مَن يُؤْمِن﴾ و﴿مِن وَالٍ﴾.[5]

فلمّا كانت من جملة ما أشبهَتِ النونُ به حروفَ العلّة الغُنّةُ لم يجز أن يقع بعدها حرف حلق، لأنها تُبيَّن عند حروف الحلق فتصير من الفم وتذهب الغُنّة، ولا أن تكون مدغمة في نون بعدها، لأنها تُقلب إذا ذاك إلى جنس النون المتحرّكة التي أُدغمت فيها - والنون المتحرّكة من الفم - فتذهب الغنّة. ولذلك ما جُعلت النون من[6] عَجَنّس وهَجَنَّع[7] كباء عَدَبَّس،[8] ولم تُجعل منهما[9] كنون جَحَنْفَل.[10]

---

(1) م: واللام.

(2) م: إظهارهما.

(3) سقط حتى قوله «جحنفل» من م ومن نسخة أخرى كما جاء في حاشية ف. وعلّق عليه في الحاشية أبو حيان بنص اخترم بعضه، وفيه أنّ النص الساقط من النسخة ثابت في طرة الأصل عنده، بخط ابن عصفور مصححًا عليه ومعلمًا كونه من الأصل، وأن ابن مالك علق نقودًا، منها لما جاء في الفقرة هنا لابن عصفور.

(4) ف: فيها.

(5) الآية ١١ من سورة الرعد.

(6) قوله «ما جعلت» ما: زائدة. والعجنس: الجمل الضخم.

(7) الهجنع: الطويل الضخم.

(8) العدبس: الضخم الغليظ.

(9) ف: منها.

(10) الجحنفل: الغليظ الشفة. وانظر ص١٧٦.

مسائل من المعتلّ اللام[1]

إذا قيل لك: ابنِ من الرَّمي مثل[2] «اغدَوْدَنَ» قلت: «ارْمَومَى». فتجعل الأصل في مقابلة الأصل، فتكون الراء في مقابلة الغين، والميم التي تليها في مقابلة الدال، والواو زائدة[3] في مقابلة الواو من «اغدَوْدَنَ»، ثمّ تُكرّر الميم كما كُرّرتْ في «اغدَوْدَنَ» الدالُ التي هي في مقابلتها، ثمّ تأتي بعد ذلك بالياء وتقلبها ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها.[4]

وإذا قيل لك: ابنِ من الرَّمي مثل حَمَصِيصة قلت: «رَمَوِيَّةٌ». والأصل «رَمَيِيَيَةٌ»،[5] [٦٩ب] فأدغمتَ الياء الثانية في الياء التي بعدها. فصار «رَمَيِيَّة» فاجتمع ثلاث ياءات ما قبل[6] الأُولى متحرّك، فقُلبت واوًا استثقالًا، كما فعلتَ ذلك في النسب إلى رَحًى حين قلت: رَحَوِيٌّ.

فإذا قيل لك: ابنِ من الرَّمْي مثل[7] عَنكَبُوت قلت: «رَمْيَوْتٌ».[8] تُكرّر اللّام فتقول «رَمْيَيُوتٌ»، ثمّ تقلب الياء الثانية ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، ثمّ تحذف الألف لالتقائها ساكنةً مع الواو، وتدع الياء الباقية[9] على فتحها فتصير بمنزلة «مُصطَفَونَ».

فإذا قيل [لك]:[10] ابنِ من الرَّمْي مثل[11] بُهْلُول قلت: «رُمْيِيٌّ». والأصل «رُمْيُوْيٌ»، فقلبتَ

(١) الكتاب ٢: ٣٩٢ - ٣٩٧ وشرح الشافية ٣: ٢٩٧ - ٣١١.
(٢) المنصف ٢: ٢٤٢.
(٣) م: الزائدة.
(٤) المنصف ٢: ٢٧٢ - ٢٧٤.
(٥) م: رميية.
(٦) م: وما قبل.
(٧) المنصف ٢: ٢٥٧.
(٨) م: رميُوت.
(٩) م: الثانية.
(١٠) من م.
(١١) المنصف ٢: ٢٥٧ - ٢٧٦.

الواو ياء لوقوع الياء بعدها وهي ساكنة، وأَبدلتَ الضّمةَ قبلها كسرة لتصحَّ الياء، ثمّ أدغمتَ الياء في الياء. ولا يُستثقل هنا اجتماع ثلاث ياءات كما استُثقل في مثل حَمَصِيصة من الرَّمْي، لسكون[1] ما قبل الياء الأُولى.

وتقول في[2] «مَفْعُلَة» من الرَّمْي: «مَرْمُوَةٌ» إن بَنيتَها على التأنيث، وإن بنيتَها على التذكير قلتَ «مَرْمِيَةٌ».[3] وذلك أنَّ الأصل «مَرْمُيَةٌ»،[4] فوقعت الياء بعد ضمّة غيرَ متطرّفة لأجل التاء، فقُلبت واوًا استثقالًا لها بعد الضَّمّة، كما قالوا «لَقَضُوَ»[5] فأبدلوا الياء واوًا. هذا إذا اعتَدَدْتَ بالتاء.[6] فإن لم تَعتدَّ بها، وجعلت[7] التاء كأنها لحقت البناء بعد كمال المذكّر،[8] قلبتَ الضَّمّة كسرةً، لأنّ الياء إذا وقعت طرفًا وقبلها ضمّة قلبت الضمة كسرة، ثمّ أَلحقتَ بعد ذلك التاء.

وتقول في مثل[9] قَمَحْدُوَة[10] من الرَّمي: «رَمَيُّوةٌ»، إن بنيتَ الكلمة على التأنيث. وإن بنيتَها على التذكير قلت: «رَمَيِّيَةٌ». وذلك أنَّ الأصل «رَمَيْيُوَةٌ»، فصَحَّت الواو كما صحَّت في قَمحدُوة لأنها غيرُ متطرّفة، وأدغمتَ الياء في الياء. فإن قدَّرتَ التاء[11] لحقتْ بعد استعمال اللفظ بغير تاء، كأنه[12] قبل لحاق التاء «رمَيُّوٌ»، قلبتَ[13] الواو ياء لتطرُّفها، والضمَّةَ قبلها كسرةً، كما فُعِل ذلك بـ«أَدْلٍ»، ثمّ أَلحقتَ التاء[14] بعد ذلك فصار «رَمَيِّيَة». ولا تحذف هنا إحدى الياءات،[15] لأنهم إنّما يفعلون ذلك إذا كانت الأُولى زائدة.

وتقول في مثل[16] «اطمأنَنْتُ» من رَمَيتُ:[17] «ارمَيَّيْتُ» و«ارمَيّا». والأصل «ارمَيِّيَ»،[18]

---

(١) م: بسكون.
(٢) المنصف ٢: ٢٨٨ - ٢٨٩.
(٣) م: مرميّة.
(٤) م: مرميّة.
(٥) م: لقضوا.
(٦) م: الياء.
(٧) سقطت الواو من م.
(٨) م: بعد كماله للمذكر.
(٩) المنصف ٢: ٢٨٩.
(١٠) القمحدوة: فأس الرأس المشرفة على النقرة.
(١١) ف: «الهاء». م: الياء.
(١٢) م: لغير يا كانه.
(١٣) م: فقلبت.
(١٤) م: الياء.
(١٥) م: الياءين.
(١٦) المنصف ٢: ٢٦٣.
(١٧) ف رميتا.
(١٨) كذا. والأصل: ارمَيْيَيَ.

فتقلب المتطرّفة ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها. ولم تَنقل الحركة من الياء المتوسّطة إلى الساكن قبلها، ثم تدغم إحدى الياءين في الأُخرى، فتقولَ «ارمَيَيَّ»، على قياس «اطمأَنَّ»، لأنَّ الياء المتوسطة لمّا سكن ما قبلها لم تُعلَّ[1] بنقل حركتها، كما لم تُعلَّ[2] في: ابيَضَّ.

وتقول في مثل[3] «اغدَودنَ» من الغَزْو: «اغزَوْزَيْتُ» و«اغزَوْزَى». والأصل «اغزَوْزَوْتُ»، فقلبتَ الواو ياء كما قلبت في: أَغزَيْتُ وغازَيتُ.[4] أعني: حملًا على المضارع في القلب الذي هو «يَغزَوزِي»، كما قُلبت في: أَغزَيْتُ وغازَيْتُ، حملًا على: يُغْزِي ويُغازِي.

وتقول في مثل[5] عَنكبوت من الغزو: «غَزْوَوْتٌ».[6] والأصل «غَزْوُوْتٌ»، فقلبتَ الواو المتوسّطة[7] ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، ثمّ حذفت الألف لالتقائها ساكنة مع الواو. وكانت المحذوفة الألفَ، ولم تكن واو «فَعْلَلُوت»، لأنَّ الواو زيدت مع التاء، فلم يجز أن تُحذف إحداهما وتبقى الأُخرى؛ ألا ترى أنَّ كلَّ زيادتين زيدتا معًا فإنهما تحذفان معًا، في الترخيم والتصغير؟

وتقول في مثل قَرَبُوس مِن الغَزْو:[8] «غَزَوِيٌّ». والأصل «غَزَوُوْوٌ»، فاجتمعت[9] ثلاث واوات في الطرف مع الضمّة،[10] فاستُثقل ذلك - بل إذا كانوا يستثقلون الواوين[11] في الطرف في مثل: عَتا عُتِيًّا، فالأحرى أن يستثقلوا الثلاثَ - فقَلبتَ الواو الأخيرة ياء لأنها أَولى بالإعلال،[12] ثمّ قَلبتَ المتوسّطة ياء لسكونها وبعدَها الياء، وقَلبتَ الضمّة قبلها كسرة لتصحَّ

---

(١) ف: لم تَعتلّ.
(٢) ف: لم تعتلّ.
(٣) المنصف ٢: ٢٣٤.
(٤) ف: غازينا.
(٥) المنصف ٢: ٢٥٧ - ٢٥٨.
(٦) م: غزوؤت.
(٧) في حاشية ف بخط أبي حيان أن ابن مالك علق على هذا بقوله: «القياس ألّا تقلب هذه الواو لسكون ما بعدها كما صحت في النزَوان والغلَيان فتقول: غزوَوُوت. لكن سيبويه شبهها بفعلوا ويفعلون. يعني فعلوا من رمى، تقول: رمَوا. ويفعلون من رضي، تقول: يرضَون. والأصل...».
(٨) المنصف ٢: ٢٧٤ - ٢٧٥.
(٩) م: فاجتمع.
(١٠) م: مع الضمير.
(١١) ف: الواو.
(١٢) م: «بالإدغام». وفي حاشية ف بخط أبي حيان أن ابن مالك علق على هذه المسألة بقوله: «بل يجوز قلبُ الأخيرة أولًا ياء أو الأولى، على ما تقدم من كلام الشيوخ. وقد بيّناه قبل».

الياء، ثمّ أدغمتَ الياء في الياء.(١)

وتقول في مثل(٢) بُهْلُول من الغَزْو: «غُزْوِيٌّ». والأصل «غُزْوُوٌّ»، فاستثقلت الواوات كما استثقلت في المسألة التي قبلها، فقلبتَ المتطرّفة منها ياء، ثمّ قلبتَ الواو المتوسّطة ياء لسكونها وبعدها الياء، وقلبتَ الضمّة قبلها كسرة لتصحّ الياء، ثمّ أدغمت الياء في الياء.

وتقول في مثل(٣) قَمَحْدُوة من الغَزْو: «غَزَوِّيَةٌ».(٤) والأصل «غَزَوْوُوَة»، فاجتمع ثلاث واوات الوسطى مضمومة، فقَلبتَ المتطرّفة ياء، كما فعلت أيضًا في المسألتين المتقدّمتين قبلها، ثمّ قَلبتَ الضمّة التي في الواو التي قبلها كسرةً لتصحَّ الياء، ثمّ أدغمت الواو الأُولى في [٧٠أ] الواو الثانية.

وتقول في مثل(٥) تَرْقُوَة من الغَزْو: «غَزْوِيَةٌ»، سواء بنيتَ على التذكير أو على التأنيث. وأصل هذه المسألة «غَزْوُوَة»، فاجتمع واوان(٦) في الطرف وضمّة، فصار ذلك كثلاث واوات، فقلبتَ المتطرّفة ياء، والضمّة [قبلها](٧) كسرة لتصحّ الياء،(٨) فصار «غَزْوِيَة». وإنّما استوى البناءُ على التذكير والتأنيث،(٩) لوجود الاستثقال في الحالتين.

---

(١) وزاد ابن جنى في المنصف قولَه: «فصارت غَزْوِيًا. ثم أبدلت من الواو ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصارت في التقدير غزايًا. وأرادوا كسر ما قبل الياء كما يكسر ما قبل ياء النسب فأبدلوا الألف واوًا... فصارت: غزوِيًا. فالواو التي في غزويّ إنما هي بدل من الألف التي كانت في التقدير بدلًا من الواو».

(٢) المنصف ٢: ٢٧٦.

(٣) المنصف ٢: ٢٩٠.

(٤) في المنصف: «غزويّة». والصواب ما أثبتنا.

(٥) المنصف ٢: ٢٩٠ - ٢٩١.

(٦) في حاشية ف بخط أبي حيان أن ابن مالك علق على هذا بقوله: «قد قال سيبويه في فُعْلان من القوّة: قُوْوان. فجمع بين واوين وضمة. وقد منع ذلك الزجاج لما ذكر. وقال سيبويه في منع غزوُوة: لأنه ليس في كلامهم قوُوتُ. وبه تعلّق الزجاج...». قلت: سيبويه يدغم «فُعْلان» قوّان. انظر الكتاب ٢: ٣٩٦ و٣٩٤.

(٧) من م.

(٨) سقط من م.

(٩) ف: على التذكير وعلى التأنيث.

مسائل من المعتلّ العين

تقول في مثل[1] «افعَوْعَلَ» من البَيع: «ابيَيَّعَ». والأصل «ابيَوْيَعَ»، فقَلبتَ الواو المتوسّطة بين الياءين ياء، لسكونها ووقوع الياء بعدها، وأدغمتَ في الياء.

وإِذا بنيتَه للمفعول قلت[2] «ابيُوْيِعَ» على الأصل. وإِنّما لم تُدغِم لأنَّ الواو مدَّة تشبه[3] الألف، لأنها في فِعل متصرّف. فكما لا تُدغِم الألف في الياء التي بعدها [في][4] نحو «بايَعَ»، فكذلك ما أَشبهتها.[5]

وتقول في مثل[6] «افعَوْعَلَ» من القول: «اقوَوَّلَ». هذا مذهب سيبويه. وأمّا أبو الحسن فيقول «اقوَيَّل»، لأنه يَستثقل ثلاث واوات. وإِلى ذلك ذهب أبو بكر، واحتجّ بأنهم إِذا كانوا يستثقلون الواوين والضَّمَّة في مثل مَصُوغ،[7] فلا يكمّلون البناء إِلّا فيما شذَّ، فالأحرى فيما اجتمع فيه ثلاث واوات.

وهذا الذي احتجَّ به لا يلزم، لأنَّ مَصُوغًا[8] وأمثاله إِنّما استثقل فيه الواوان والضَّمَّة، لجريانه على الفعل المعتلّ. وإِلّا فإِنهم يُتِمُّون في مثل «قَوُوْل»[9] في فصيح الكلام، لأنه غيرُ جار على معتلّ.

---

(١) المنصف ٢: ٢٤٣ - ٢٤٤.
(٢) المنصف ٢: ٢٤٥ - ٢٤٦.
(٣) م: لشبه.
(٤) من م.
(٥) م: ما أشبهها.
(٦) المنصف ٢: ٢٤٣ - ٢٤٤.
(٧) م: «مصوع». وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن مالك: «هذا الذي قال أبو... في الكلام ممنوع، وهو جائز لو جاء كما في مبيوع ومخيوط. وخطأته في ذلك وفرقت بابهما. فإما نسيتَ ما فات، أو ألهمك الله إلى الصواب».
(٨) م: مصوعًا.
(٩) ف: قَووُل.

فإن قيل: فإنكم تقولون في عَرْقُوة من الغزو: «غَزْوِيَةٌ»، كما تقدَّم[1] استثقالاً للواوين والضَّمَّة، مع أنه ليس بجار [على مُعْتلّ]. فالجواب أنَّ الطَّرَف يُستثقل فيه ما لا يُستثقل في الوسط لأنه مَحلُّ التغيير؛ ألا ترى أنهم يقلبون مثل عصِيّ، ولا يلزم ذلك في مثل صُوَّم.

فإن قيل: فأين وَجدتم ثلاث واوات مُحتمَلة في كلام العرب؟ فالجواب أنه لا يُعلم من كلامهم ما اجتمع فيه ثلاث واوات حَشوًا، لا مصحَّحًا ولا مُعلًّا،[2] فيحملَ هذا عليه، والتصحيح هو الأصل فالتزم هذا، مع أنَّ ما يقرب منه موجود في كلامهم وهو مثل «قَوُوْل»؛ ألا ترى أنَّ فيه واوين وضمّة، والضمّة بمنزلة الواو، ولم يُغيِّر شيء من ذلك؟

وأمّا ما ذهب إليه ابن جنّي،[3] من أنه لقائل أن يفرق بين «غَزْوِيَة» و«اقوَوَّلَ» بأن يقول: قد يُستثقل في الاسم فيُعلُّ[4] ما يصحّ في الفعل، واستدلالُه بصحّة «يُغْزو» وأمثاله واعتلال «أَدْلٍ» وأمثاله، ففي نهاية الفساد؛ لأنَّ الفعل أثقلُ من الاسم بلا خلاف، وأكثرُ إعلالاً. فكيف يصحُّ فيه ما يعتلُّ في الاسم الذي هو أخفُّ. وأمّا صحّةُ «يغزو»[5] وإعلال «أَدلٍ» فلأمرٍ عَرَض،[6] قد بُيِّنَ في موضعه.

فالصحيح عندي ما ذهب إليه سيبويه.

فإن بنيته للمفعول قلت:[7] «اقوُوْوِلَ»، على القولين جميعًا. فلا تُدغِم ولا تَستثقل اجتماع الواوات، لأنَّ الواو المتوسطة مدَّة محكوم لها بالألف. فكأنَّه ليس في الكلمة إلَّا واوان بينهما ألف. وقد حُكي عن الأخفش أنه قلب الأخيرة ياء فقال «اقوُوْيِلَ».[8] والأوَّل أشهر عنه وهو

---

(١) م: وقد تقدم.

(٢) ف: «ولا معتلًّا». وفي الحاشية بخط أبي حيان أن ابن مالك علق على هذه المسألة بقوله: «قد قالوا: احوُوْوِيَ، مبنيًّا لما لم يسمَّ فاعله من: احواوَى يَحواوِي. والألف من احواوى أصلها واو لأنه من الحوّة كاحمارّ من الحمرة. واحواوَيتُ كعادَيتُ من العداوة، قلبت الواو فيهما ياء... [والواوان في البناء] على التاء في حكم الحشو، فكان يجب أن يصح. فليرجع لما قال سيبويه من عدم قُوُوتُ، لما يلزم فيه من يقوُو. وما رُفض في الفعل رُفض فيما يجري على حدّه. وهذا هو الصحيح. فإن قال: احوُوْوِي الثانية مدة منقلبة عن ألف فكأنهما واوان. قيل له: اجعلهما بمنزلة واوين الثانية كتلكم الثانية المبنية على ما بعدها».

(٣) المنصف ٢: ٢٩٠ – ٢٩١.

(٤) سقط من م.

(٥) م: أغزو.

(٦) في حاشية ف بخط أبي حيان أن ابن مالك علق على هذا بقوله: «ذلك الأمر المعلوم الذي عرض جعلُ آخر الاسم أضعف من آخر الفعل، وأكثر اعتلالاً. ألا ترى أنه يلحقه، من تغيير النسب والتثنية والجمع والإضافة لياء الضمير، ما لا يكون في الفعل؟ فلذلك كان الفعل بجملته أشدّ اعتلالاً من الاسم، وآخِرُ الاسم على الخصوص أشدّ اعتلالاً من آخر الفعل؛ ألا ترى ما يلحقه، في الوقف والنداء من الترخيم وغيره ومن التنوين وحذفه، وغير ذلك مما لا يكون في الفعل»؟

(٧) المنصف ٢: ٢٤٥ – ٢٤٦.

(٨) م: اقوَويل.

الصحيح.[1]

وتقول في مثل[2] «فَعْلَلُوت» من البَيع والقَول: «بَيْعَعُوتٌ» و«قَوْلَلُوتٌ». وفي الجمع: «بَيَاعِعُ» و«قَوالِلُ». وإِن عَوَّضتَ قلت: «بَياعِيعُ» و«قَوالِيلُ». ولا تُدغم في شيء من ذلك، لئلّا يبطل الإِلحاق، لأنَّ «بَيعَعُوت» و«قَولَلُوت» ملحقان بعَنكبُوت، و«بَياعِعُ» و«قَوالِلُ» ملحقان بعَنَاكِب.

(١) ف: صحيح.

(٢) المنصف ٢: ٢٥٨ - ٢٥٩.

مسائل من المعتل الفاء[1]

تقول في مثل «فُعْلُول» من الوَعْد: «وُعدُودٌ»، وإن شئت «أُعْدُودٌ»، فتهمز الواو لانضمامها.

وتقول في مثل طُومار[2] منه: «أُوْعادٌ». ولا يجوز غير ذلك[3] لاجتماع واوين في أول الكلمة.

وتقول في مثل إِخرِيط[4] من الوعد: «إِيعِيدٌ». والأصل «إِوعِيدٌ»، فقَلبتَ الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، كما فُعِل ذلك بمِيعاد.

وتقول في مثل بُهلُول من اليُمْن: «يُمْنُونٌ»، ولا تَهمِز كما هَمزتَ الواو، لأنَّ الضَّمَّة في الواو أثقلُ منها في الياء.

وتقول في مثل «أُفعُول» منه: «أُوْمُونٌ». والأصل «أُيْمُونٌ»، فقَلبتَ الياء واوًا[5] لسكونها وانضمام ما قبلها.

---

(١) ألحق بحاشية ف نصّ منقول عن خط المصنف؛ وقد اخترم كثير منه.

(٢) الطومار: الصحيفة.

(٣) في حاشية ف بخط أبي حيان أن ابن مالك علق عليه بقوله: «باطل. يجوز وُوعاد لأن الثانية [مزيدة كالثانية في] الغُوُود والقُوُول. وإنما يلزم ذلك إذا كانت الثانية أصلية كالأولى أو متحركة كأُواقٍ». قلت: الأواقي: جمع واقية.

(٤) الإخريط: بقلة.

(٥) م: الواو ياء.

مسائل من المعتلّ العين مع اللام(١)

تقول في «فَيعُول» من «حَيِيتُ»(٢): «حَيَوِيٌّ». والأصل «حَيْيُوْيٌ»،(٣) فقَلبتَ الواو [٧٠ب] ياء لسكونها وبعدَها الياء، ثمّ قلبتَ الضمَّة التي قبلها(٤) كسرةً لتصحَّ الياء، ثمّ أدغمتَ الياء في الياء، فصار كالنسب إلى حَيَّة، فكُرِه اجتماع أربع ياءات ففُعل به ما فُعل بحَيَّة، ففَتحتَ الياء الأُولى الساكنة، وقَلبتَ الياء التي بعدها ألفًا، ثمّ قلبتَ الألف واوًا. ومن احتمل أربع ياءات في النسب إلى حَيَّة احتملها هنا فقال: «حَيِّيٌّ».

وتقول في «فَيْعَلٍ» من «حَيِيتُ»(٥): «حَيًّا». والأصل «حَيْيَيٌ»،(٦) فأدغمتَ الياء الأُولى في الثانية، وقلبتَ الياء المتطرّفة ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها.(٧) وكان ينبغي أن يُبنى هذا على «فَيْعِل» بكسر العين لأنه معتلُّ العين، ولم يجئ «فَيْعلٌ» من المعتلّ العين إلّا بالكسر، إلّا لفظة واحدة وهي العَيِّنُ، فبنيتَ هذا على قياس العَيِّن.(٨)

وتقول في(٩) «فَيْعِل» المكسور(١٠) العين منها: «حَيٌّ». والأصل «حَيِّيٌ»،(١١) فكرهوا اجتماع ثلاث ياءات في الطرف، الأولى زائدة، فحذفوا كما قالوا في تصغير أَحوَى: أُحَيٌّ. ومن لم يحذف في «أُحَيّ» إلّا في الرفع والخفض وأَثبتَ الياء في النصب فَعَل ذلك هنا، فقال: هذا حَيٌّ(١٢) ومَرَرْتُ بِحَيٍّ ورأيتُ حَيِّيًا.

---

(١) الكتاب ٢: ٣٩٣ - ٣٩٧.

(٢) المنصف ٢: ٢٧٩.

(٣) م: حييو.

(٤) م: تليها.

(٥) المنصف ٢: ٢٩٧ - ٢٨٠. والمصوغ منه هناك هو: حَوِيت.

(٦) م: حيي.

(٧) أغفل حذف الألف لفظًا لالتقائها بالتنوين.

(٨) م: العيْن.

(٩) المنصف ٢: ٢٨٠ - ٢٨١. والمصوغ منه هناك هو: حَوِيت.

(١٠) م: المكسورة.

(١١) الصواب: حَيْيِيٌ.

(١٢) ف: حيٌّ.

وتقول[1] في «فَعُلان» من «حَيِيتُ»: «حَيُوانٌ».[2] والأصل «حَيُيَان»، فتقلبُ الياء التي هي لام واوًا لانضمام ما قبلها.

فإن قيل: فإنَّ الضمَّة لا تُوجب قلب الياء المتحرّكة واوًا؛ ألا تراهم قالوا: عُيَبَةٌ،[3] فأثبتوا الياء؟ فالجواب أنَّ الياء التي هي عين إذا كانت متحرّكة مضمومًا ما قبلها لا تُقلب لقوَّة العين، أمّا اللّام إذا كانت ياء على هذه الصورة فإنها تُقلب؛ ألا تراهم قالوا: لَقَضُوَ الرَّجلُ! والأصل «لَقَضُيَ»، فأبدلوا الياء واوًا؟

ومن سكَّن الضمَّة تخفيفًا قال: «حَيْوانٌ»، فأبقى الواو ولم يردَّ الكلمة إلى أصلها من الياء.

---

(١) المنصف ٢: ٢٣٨.

(٢) علّق ابن مالك على هذه المسألة مستطردًا إلى ما يليها من مسائل، وأثبتَ أبو حيان تعليقته على طيارة أُلحقت بنسخة ف. وقد نُقلت إلى غير موضعها من النسخة، فأعدناها إلى موضعها هنا على الصواب. وفيها ما يلي: «سيبويه يقول في هذه المسألة: حيّان بالإدغام. [انظر الكتاب ٢: ٣٩٤]. فهذا الرجل خالفه وأخذ بقول غيره. قال [سيبويه]: وتقول في فَعُلان من قَوِيتُ: قَوّانٌ. وكذلك فَعُلان من حييت: [حَيّانٌ]. تدغم لأنك تدغم فعُلان من رددت – يريد أنك لا تعتدّ بالألف والنون في ترك الإدغام، فتقولَ: حَيِيان، كما تقول: طلَل، بالفتح. فإن ضممت الياء أدغمت كما تدغم فَعُلًا في القياس. وكذلك فَعِلان بالكسر تقول: حَيّانٌ، كما تدغم صَبًّا وبَرًّا – قال: ومن قال حَيِيَ عن بيّنة، قال: قَوُوانٌ وحَيِيانٌ. هذا كلام سيبويه. وهذا المؤلف بمعزل عنه.

ومن تعليق أبي عليّ هنا: فَعُلان من حييت حَيِيان، وقيل حَيُوان. فهذا هو الذي قال هذا المؤلف هنا.

[وقال] أبو العباس: قَوُوان غلط، ينبغي أن يكون قَوِيان بكسر الواو وتقلب الثانية ياء، لأنه لا تجتمع واوان في إحداهما ضمة والأخرى متحرّكة. وهذا قول أبي عمر وجميع أهل العلم. ويدلّ على صحته قول سيبويه بعد في فَعلُوة من غزوت: غَزْوِيَة.

فهذا أبو العباس، ومن رأى من أهل العلم، جعل الألف والنون كالتاء في أحد وجهيها، ولم يبن عليهما. فقياس فَعُلان عندهم من حييت: حَيِيان، بالكسر لأن الياء إذا تطرّفت وقبلها ضمة قلبت الضمة كسرة، كقولهم: أظبٍ وتسلٍّ وتقضٍّ وترامٍ. وهذا كقول سيبويه في فَعلُوة كترقُوة من غزوت: غَزْوِيَةٌ. الأصل غَزْوُوة، وكأنها غزوُوٌ كأدلُو، فتقول غزوٍ كأدلٍ. فإن اعتبرت التاء قلتَ: غَزْوُوة، في القياس كما قالوا: قلنسوة وعرقوة وقمحدوة. وكذلك قياس الألف والنون فإنهم قد اعتدّوا بهما، فقالوا: أقحوان وعنظوان وأفعوان.

إلّا أبا العباس ومن ذكر من شيوخه لا تُجمع عندهم واوان إحداهما مضمومة، وبهذا قال أبو إسحاق، فالتزموا قَوِيان. وكذلك التزم سيبويه غَزْوِيَة، والوجه غزووة فيمن بنى على التاء. قال سيبويه: ولا تقول غَزْوُوة، لأنك إذا قلت غزووة إنما تجعلها كالواو في سَرُوٍ [ولغُزُوٍ]. فإذا كانت قبلها واو مضمومة لم تثبت كما لا يكون فعُلت مضاعفًا من الواو نحو قوُوت. [الكتاب ٢: ٣٩٦].

فمن هنا قال من تقدّم قَوِيان، بُنيت على الزيادتين أو لم تُبن. وسيبويه لم يجعلهما كالتاء، ولا يُشبِّه ما ذكروه بغزوية، لأن الأولى في قووان عين والثانية لام، وهي في غزووة لام والثانية زائدة. وليس تعليل اللام كتعليل العين، وليست الألف والنون كالتاء؛ ألا تراهم صحّحوا نَزَوَن وغلَيان، وأعلّوا قناة وقطاة وشواة الرأس ودواة؟ فهذا فرق بيّن. وقال سيبويه في فَعُلة من رميت: رَمُوَةٌ، إذا بُنيتْ على التاء، ورَمِيةٌ إذا لم تبن. وقال في حَيِيان بالإدغام، ولم يجعله كحيي الذي [لا] يلزم فيه حيّ، لأنه لم يجعل الزيادتين كالتاء» اهـ.

قلت: والصحيح أن ابن عصفور أخذ بمذهب المازني وابن جني. انظر المنصف ٢: ٢٨٣.

(٣) م: عيّبة.

ولم يُدغِم[1] لأنَّ التخفيف عارض والأصل الحركة.

وتقول في[2] «فَعِلان» من «حَيِيتُ»: «حَيِيانٌ». ولم تُدغِم لأنه لا يخلو أن تَعتدَّ بالألف والنون أو لا تعتدَّ. فإِن اعتددتَ[3] لم تُدغِم لخروج البناء بهما[4] عن شَبه الفعل. وإِن لم تعتدَّ لم تُدغِم أيضًا، كما كان لا يُدغَم لو ذَهبتِ الألف والنون.[5]

وزعم ابن جنّي[6] أن الإِدغام هو الوجه، قياسًا على «فَعِلان» من «رَدَدْتُ». ولا حُجَّة فيه لأنَّ «رَدّان» إِذا لم يُعتدَّ فيه بالألف والنون جاز الإِدغام بخلاف[7] «حَيِيان»، فبُني الإِدغام على ترك الاعتداد.

فإِن سَكَّنتَ تخفيفًا أَدغمتَ فقلت: «حَيّان». وذلك أنَّ المِثلين إِذا التقيا، وكان الأوَّلُ منهما ساكنًا، لزم إِدغام الأول في الثاني، كانت الكلمة على وزن الفعل أو لم تكن، وكان المثالان حرفي عِلّة[8] أو لم يكونا.

وتقول في «فَيعِلان» منه:[9] «حَيّانٌ». والأصل «حَيْيِيانٌ»، فحذفتَ المتطرّفة لاستثقال ثلاث ياءات في الطرف، لأن الألف والنون لا يُعتدُّ بهما،[10] كما لا يُعتدُّ بتاء التأنيث. فكما أنك لو بنيتَ مثل «فَيْعِلة» من «حَيِيتُ» لقلت: «حَيَّة»، فتحذف فكذلك هذا.

(١) ف: ولم تدغم.
(٢) المنصف ٢: ٢٨٧.
(٣) م: اعتد.
(٤) ف: بها.
(٥) في حاشية ف بخط أبي حيان أن ابن مالك علق عليه بقوله: «هذا عجب. رجلٌ حَيِي، يجوز فيه الإدغام فتقول: حيّ. وكذلك عيِي وعيٌّ. وهو بمنزلة حَيِيَ الرجل فهو حيّ، وقد ذكره قبل. وذكر في أحيِيَة وأعيِيَة وأحيِياء الإدغامَ والإظهارَ، والتاء والهمزة للتأنيث يبعدان عن شبه الفعل. ولم يذكر سيبويه إلّا الإدغام أولًا كما حكيت عنه. قال: ومن قال حيي قال: قَوُوان وحَيِيان».
(٦) المنصف ٢: ٢٨٧.
(٧) في حاشية ف بخط أبي حيان أن ابن مالك علق عليه بقوله: «خطأ. يجب فيه الإدغام لأن فعِلًا من المضاعف لا يجوز فيه إلّا الإدغام في الفعل والاسم. [وقوله]: بخلاف حييان، قول طريف. حييان هو الذي يجوز فيه الإدغام ولا يلزم. وهذه المسألة من أولها إلى آخرها لا يُفهم منها شيئًا، إن شاء الله. وقول ابن جني ضعيف لا بما ذكره. لكن فعِل بكسر العين في المضاعف من غير الياء يدغم، وفي الياء يجوز الوجهان. وذكر سيبويه أن الإظهار أكثر في كلامهم».
(٨) كذا. وانظر ص٢٩١ و٣٠٨ - ٣٠٩.
(٩) المنصف ٢: ٢٨٣ - ٢٨٤. والمصوغ منه هناك هو: حويت.
(١٠) في حاشية ف بخط أبي حيان أن ابن مالك علق عليه بما يلي: «قد يعتدّ بكلّ واحدة منهما. وقد قالوا: طيلِسان، بكسر اللام، وليس في الصحيح فيعِل بكسر العين. ولذلك لا يجوز ترخيمه في لغة من يقول يا حارُ. وقد قالوا: ترجُمان وضيمُران. وصحَّ عُنفوان وأفعوان..».

وتقول في[1] «فَيْعَل» من «القُوَّة»: «قَيًّا». والأصل «قَيْوَوٌ»، فقلبتَ الواو ياء لسكون الياء قبلها، وأدغمتَ الياء في الياء، وقلبت الواو المتطرّفة ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها.[2] وبنيتَ «فَيْعَل» من المعتلّ العين على حدّ العَيِّن، وإن كان ذلك قبيحًا.

وتقول في[3] «فَيْعِل»[4] منها: «قَيٍّ». والأصل «قَيْوِوٌ»، فقلبتَ الواو الأُولى ياء لسكون الياء قبلها، وأدغمتَ الياء في الياء، وقلبتَ الواو المتطرّفة ياء لانكسار ما قبلها، فاجتمع ثلاث ياءات فحَذفتَ المتطرّفة استثقالًا. ومن لم يحذف في تصغير أَحوَى إلّا في حال الرفع والخفض خاصَّةً فكذلك هنا.

وتقول في[5] «فَعُلان» منها: «قَوُوانٌ». وإن شئت أسكنتَ الواو الأولى[6] تخفيفًا وأدغمت، فقلت: «قَوّانٌ». هذا مذهب سيبويه.

وقال أبو العبّاس: يَنبغي لمن لا يدغم أن يقول «قَوِيَانٌ»، فيقلب الواو الثانية ياء، والضَّمّة التي قبلها كسرةً، لئلّا تجتمع واوان في إحداهما ضمّةٌ والأُخرى متحرّكة. قال: وهذا قول أبي عُمَر[7] وجميعِ أهل العلم.

وقال أبو الفتح: الوجه عندي إدغامه، ليسلم[8] من ظهور الواوين مضمومة إحداهما، لأنه إذا قال: «قَوِيَانٌ»[9] التبس بـ«فَعِلان». فمن هنا قوي الإدغام. ثمّ اعترض نفسه بأن قال: فإن قيل: إذا أُدغم لم يُعلم: أ «فَعُلان» هو أم «فَعِلان» مكسور العين؟ قيل: هذا محال،[10] لأنك لو أردتَ بناء «فَعِلان» لقلبتَ الواو الأخيرة ياء[11] لانكسار ما قبلها، فيختلف الحرفان، [٧١أ] فتقول:

---

(١) المنصف ٢: ٢٧٩ – ٢٨٠.
(٢) أغفل حذف الألف لفظًا لالتقائها بالتنوين.
(٣) المنصف ٢: ٢٨٠ – ٢٨١.
(٤) م: فيعَل.
(٥) المنصف ٢: ٢٨١ – ٢٨٢.
(٦) ف: «وإن شئت أسكنت العين». وفي الحاشية بخط أبي حيان: «الواو» عن إحدى النسخ، دون إثبات «الأولى». وفيها أيضًا بخطه: «قال ابن مالك: لو بني مثل سَبُعان من القوة [كان قَوُوان]. ومذهب المبرد معاملتها مع الألف والنون معاملتها مع هاء التأنيث، فتثبتُ الأولى وتقلب الثانية ياء، فتقول: قَوِيانٌ، بلا إدغام. لأنهما في مثال كان في مثال يوجد في الأفعال، لأن قَوُوان كظرُف. واختيار سيبويه ترك التغيير وترك الإعلال، لأنهما غير زائدتين... فأوجبنا التصحيح هنا وما أوجبناه في الفعل. وذلك لأن المثال قرّبهما من الفعل. وإنما يعل ويدغم ما أشبه الفعل لا ما خالفه». وانظر الكتاب ٢: ٣٩٤.
(٧) في حاشية ف: هو الجرمي.
(٨) م: لتسلم.
(٩) م: قويّان.
(١٠) م: «الحال». وقد قومها أحدهم بقلم مخالف.
(١١) المنصف: لقلبت اللام.

«قوِيَان»، فلا تُدغِم.[1]

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه. أمّا ما ذهب إليه ابن جنّي، من أنَّ قلب الضمَّة كسرةً، والواو ياء، يؤدّي إلى الإلباس فالإلباس غير محفول به؛ ألا ترى أنَّ كلامهم يجيء فيه البناء المُحتمِل لوزنين كثيرًا، كمُختار فإنه متردّد بينَ «مُفتَعِل» و«مُفتَعَل»، وكذيك علي مذهبنا فإنه متردّد بين «فِعْل» و«فُعْل»، إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة؟[2] وأيضًا فإنه إذا أُدغم لم يُدرَ: هل البناء «فعْلانٌ» في الأصل، أو «فَعْلانٌ» بسكون العين؟

وأمّا ما ذهب إليه أبو العبّاس من أنَّ اجتماع واوين، الأُولى منهما مضمومة والثانية متحرّكة، لا يجوز لثقله، فباطل لأنه قد وُجد في كلامهم نظيره؛ ألا ترى أنك إذا نسبتَ إلى صُوَى[3] بعد التسمية به قلتَ: صُوَوِيٌّ؟ لا خلاف في ذلك، مع أنه قد اجتمع لك واوان الثانية متحرّكة وقبل الأُولى ضمّة، والحركةُ بعد الحرف في التقدير فكأنها في الواو،[4] فكذلك «قُوُوانٌ».

فهذا الذي ذهب إليه سيبويه هو الصحيح، لأنَّ مثل «قُوُوان» لم يجئ في كلامهم مصحَّحًا ولا معلَّلًا. فإذا بنيته فالقياس أن تحمله على أشبه الأشياء به، وأشبه الأشياء به صُوَوِيٌّ.[5]

وتقول في[6] «فَعَلانٍ» منها: «قَوَوانٌ». صحَّت العين كما صحَّت في جَوَلان، وصحَّت اللّام كما صحَّت في نَزَوان.

وتقول في[7] «مَفعُول» منها: مكانٌ مَقْوِيٌّ فيه.[8] والأصل «مَقْوُوْوٌ»،[9] فقلبتَ الواو المتطرّفة ياء، لاستثقال اجتماع ثلاث واوات وضمَّة في الطرف، ثمّ قلبتَ الواو التي قبلها ياء لسكونها وبعدَها الياء، وقلبتَ الضمَّة قبلها كسرة لتصحَّ الياء، ثمّ أدغمت الياء في الياء. ومن قال: مَغْزُوٌّ، ولم يَقلب لم يُجز هنا إلّا القلب[10] لأنه أثقل.[11]

---

(١) المنصف: لانكسار ما قبلها، فقلت: قويان، ولم تدغم لاختلاف الحرفين.

(٢) سقط من م.

(٣) الصوى: جمع صوّة. م: صوّي.

(٤) في حاشية ف بخط أبي حيان أن ابن مالك علق على هذا بما يلي: «كثير بين قولك كأنها في الواو وقوله الأولى منهما مضمومة؛ ألا ترى أنك لا تقول الواو مضمومة، ولا تهمزها كما تهمز أنور، ولا تصح الياء بعدها في مُوسر كما تصح في بُيُوع وبَيوض. ومن الدليل على قول أبي العباس أن الواوين متى أدّى قياس إلى اجتماعهما متحركين [قلبت الأولى همزة] ولم تثبت أصلًا نحو أُولى». كذا. والصواب. أُوَل جمع أُولى.

(٥) ف: طووي.

(٦) المنصف ٢: ٢٨٢.

(٧) المنصف ٢: ٢٧٧.

(٨) ف: منها مقوي.

(٩) في النسختين: مقووّ.

(١٠) في حاشية ف: قلب الواو ياء.

(١١) يريد: لأن «مقووو» أثقل من «مغزوو» فيه ثلاث واوات. انظر المنصف ٢: ٢٧٧.

وتقول في(1) «فُعْلُول» من «طَوَيتُ»: «طُوَوِيٌّ». والأصل «طُوْيُوْيٌ»، فقُلبت الواوان(2) ياءين لسكونهما وبعدهما الياء، وقُلبت الضَّمَّةُ التي كانت قبل الواو الأخيرة كسرةً لتصحَّ الياء، ولم تُقلب الضَّمَّةُ التي قبل الأولى، لبُعدها عن الطَّرف؛ ألا ترى أنهم يقولون: عُصِيٌّ، فيقلبون ضمَّة الصاد كسرة، لأنها عين فهي تلي اللّام فقربت بذلك من الطرف، ويقولون: لُيٌّ، في جمع أَلْوَى، فلا يقلبون الضَّمَّة التي في اللّام كسرة، لأنها في فاء الكلمة فبعدت من(3) الطرف؟ ثمّ أُدغمت الياء في الياء فصار «طُيِّيّ»(4) فاجتمع أربع ياءات، ففُعل به ما فُعل بـ«أُمَيِّيّ» حتى قلتَ «أُمَوِيٌّ»، من تحريك(5) الياء الساكنة الأُولى. فلمّا(6) حُرّكت عادت إلى أصلها وهو الواو، لأنها إنما كانت قُلبت لأجل الإِدغام. فلمّا زال الإِدغام رجعت، وقُلبت الياء التي بعدها ألفًا، ثم قُلبت واوًا على قياس النسب.

(1) المنصف ٢: ٢٧٧ - ٢٧٨.
(2) م: الواوين.
(3) م: عن.
(4) في حاشية ف بخط أبي حيان أن ابن مالك علق عليه بما يلي: «عجب من هذا الكلام. قد قال سيبويه في فُعلول من طويت: طِيِّيّ... وكسرت الطاء كما كسرت تاء عُتِيّ، وصاد عُصِيّ، كراهية الضم مع الياء. ثم قال: وقد ضمّ بعض العرب الأولَ. وذلك: قرنٌ أَلْوَى وقرونٌ لُيٌّ. ثم قال: ومثل ذلك: رُيًّا ورُيَّة. حيث قلب الواو المبدلة من الهمزة. وقد قال بعضهم: رِيًّا ورِيَّة، بالكسر كما قالوا: لِيٌّ، بالكسر». انظر الكتاب ٢: ٣٩٣.
(5) ف: تحرّك.
(6) م: لما.

مسائل من المعتل

الفاء بالواو واللام بالياء

تقول في مثل: «فُعْلُول» من «وَقَيتُ»: «وُقْيِيٌّ»، و«أُقْيِيٌّ» إن شئت. وذلك أنّ الأصل «وُقْيُوْيٌ»، فقلبتَ الواو ياء لسكونها والياءُ بعدها، ثمّ قلبتَ الضمّة التي قبلها كسرة لتصحَّ الياء، ثم أدغمتَ الياء في الياء فصار «وُقْيِيٌّ». فجاءت الواو المضمومة في أوّل الكلمة، فكنت في همزها بالخيار.

وتقول في مثل إِخرِيط من «وَقَيتُ»: «إِيْقِيٌّ». والأصل «إِوْقِيْيٌ»، فأدغمتَ الياء في الياء، وقلبتَ الواو الأُولى[1] ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

وتقول في مثل طُومار من «وَقَيتُ»: «أُوْقاءٌ». والأصل «وُوْقايٌ»، فقلبتَ الواو الأُولى همزة على اللزوم،[2] لاجتماعها مع واو «فُوعال» في أوّل الكلمة، وقلبتَ الياء همزة[3] لوقوعها متطرّفة بعد ألف زائدة.

---

(١) كذا.

(٢) كذا. وإبدال هذه الواو همزة جائز غير لازم، لأن الواو التي بعدها حرف مدّ زائد.

(٣) الياء تقلب ألفًا ثم تبدل الألف همزة. وهذا مذهبه.

مسائل من المعتل

الفاء بالياء والعين بالواو(١)

لو بنيت من اليوم «أُفْعِلَ»(٢) لقلتَ: «أُيِّمَ». والأصل «أُيْوِمَ»، قلبتَ الواو ياء فأدغمتَ الياء في الياء. هذا قول النحويِّين أجمعين، إلّا الخليلَ فإنه يقول «أُوْوِمَ» كـ«سُوْيِرَ» لأنَّ حرف المدّ...(٣) جرى عنده وإن كان منقلبًا عن أصل مجرى حرف المدّ الزائد...(٤)

(١) سقط هذا العنوان مع ما بسط تحته من النسختين، وألحقه أبو حيان بحاشية ف مخرومًا كثير منه. وهو في المبدع ملخصًا. وإسقاطه أولى لما جاء في ص٤٦٦. وانظر المقتضب ١: ١٧٨ والخصائص ٣: ١٦ والمنصف ٢: ٣٥.

(٢) جعل أبو حيان المثال: «أفعَل». ووهم في البناء منه.

(٣) كلمات مخرومة لم أتبينها.

(٤) بقية النص مخرومة.

مسائل من المهموز

لو بَنيتَ من[1] «قَرأَ» مثل «دَحرَجتُ» لقلت: «قَرْأَيتُ». والأصل «قَرأَأْتُ»، فلزم الثانيةَ البدلُ[2] لئلّا تجتمع همزتان في كلمة. وكانت الثانية أحقَّ بالتغيير لأنها طَرَفٌ.

وتقول في مثل[3] قِمَطْرٍ من «قَرأتُ»: «قِرَأْيٌ». والأصل «قِرَأْأٌ»، فأبدلتَ الثانية ياء – فإن قيل: هلّا أدغَمتَ فقلتَ «قِرَأٌّ»، ورفعتَ لسانك بالهمزتين رفعة واحدة، كما فعلت العرب في سأّال ورأّاس. فالجواب أنّ الهمزتين ثقيلتان،[4] فمهما أدّى قياسٌ إلى اجتماعهما في كلمة واحدة فلا بدَّ من إبدال إحداهما؛ إلّا أن يمنع من ذلك مانع، إذ قد كانوا يستثقلونها وحدها، فلمّا لم يكن مانع من إبدال إحدى[5] الهمزتين ياء أُبدلت. وكذلك كان قياس سأّال ورأّاس، لولا ما منع من إبدالها. [وهو] كونُ عينيِ الكلمة لا يختلفان أبدًا نحو: ضَرَّبَ وقَتَّلَ، واللّامان قد يكونان مختلفين نحو: هِدَمْلَة[6] وسِبَطْر – وكان إبدال الأخيرة أولى، لأنها متطّرفة كما تقدّم.

وتقول[7] في مثل «مِفعَل» من «وأَلتُ»: مِيئَلٌ. فتقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها. فإن خفّفتَ الهمزة قلتَ: مِوَلٌ. فتردّها واوًا لمّا تحركت. هذا قول جميع النحويّينَ، إلّا [الخليلَ] فإنه [يجعل الهمزة بينَ بينَ[8]، لأنّ مذهبه أن حرف المدّ] واللّين إذا كان منقلبًا جرى، وإن كان

(١) سقط من م. وانظر المنصف ٢: ٢٥١ – ٢٥٢.
(٢) في حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن مالك تعليق اخترم أكثره.
(٣) المنصف ٢: ٢٥٢ – ٢٥٤.
(٤) ف: ثقيلتين.
(٥) سقط من.
(٦) الهدملة: الرملة المستوية. م: هذملة.
(٧) سقطت الفقرة من النسختين، وألحقها أبو حيان بحاشية ف عن خط ابن عصفور، قبالة «مسائل من المعتل الفاء»، فأثبتناها هنا لأنها من المهموز. وانظر المقتضب ١: ١٧٨ والمنصف ٢: ٣٨ – ٤٠.
(٨) يعني أن يكون لفظها بين الهمزة وحرف العلة الذي من جنسِ حركتها.

منقلبًا عن أصل، مجرى حرف المدّ واللين الزائد. [فيرى] تليين الهمزة [بعد الياء] وجعلها بينَ بينَ... ويقول في تخفيف مُوئس[١] بجعل الهمزة بينَ بينَ. والنحويّون أجمعون يقولون: مُيِسٌ. فيطرحون حركة الهمزة على حرف الواو، ويردّونه لمّا تحرّك إلى أصله. وهو الياء.

وتقول[٢] في مثل [٧١ب] «اغدَودَنَ» من «وَأَيتُ»: «ايْئَوءَى». والأصل «اوْءَوْءَيَ»، فقلبتَ الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها. فإن خفَّفتَ الهمزة الثانية قلتَ: «ايْئَوَى». ألقيتَ حركتها على[٣] الساكن قبلها وحذفتَ الهمزة. وإن خفَّفت الأُولى وتركتَ الثانية قلتَ: «أَوْءَى». ألقيتَ حركة الهمزة التي في العين على الفاء، وكانت واوًا في الأصل، فرجعت إلى أصلها، وحذفتَ ألف الوصل لمّا تحرك ما بعدها. فلمّا رجعت واوًا، وبعدها الواو الزائدة، لزم همز[٤] الأُولى لئلا تجتمع واوان في أوّل الكلمة. فإن خَفَّفتهما جميعًا قلت: «أَوَى». لأنه لـمّا صار بتخفيف[٥] الأُولى «أَوْءَى» ألقيتَ حركة الهمزة الثانية على الواو قبلها وحذفتها.

وقد أجاز أبو عليّ،[٦] إذا سَهَّلتَ الهمزة الأولى وأَبقيتَ الثانية، أن تقول: «وَوْءَى»، وإذا سَهَّلتهما معًا أن تقول: «وَوَى»، ولا تَقلب الواو همزة لأنَّ نِيَّة الهمز [فاصلة] بين الواوين.[٧] فجُعل ترك الهمز هنا نظيرَ تصحيح الواو في رُوْيا وأمثالها فلم تُقلب، وإن كانت ساكنة وبعدها الياء.

وتقول فيها[٨] من «أَوَيتُ»:[٩] «ايوَوَّى». والأصل «ائْوَوْوَيَ»، فقلبتَ الهمزة الثانية ياء لانكسار[١٠] ما قبلها، وأدغمتَ الواو الساكنة في الواو المتحرّكة، وقلبتَ الياء ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها. ولم تُدغِم الياءَ في الواو، لأنَّ همزة الوصل إذا زالت رجعت الياء إلى أصلها من الهمز نحو: قام فائْوَوَّى،[١١] فصارت نيّة الهمزة مانعةً من القلب. ومن رأى التغيير في «اقوَوَّل»

---

(١) موئس: مُفْعِل من اليأس.
(٢) المنصف ٢: ٢٤٦ - ٢٤٩.
(٣) م: على الواو.
(٤) في حاشية ف بخط أبي حيان أن ابن مالك علق على هذا بقوله: «هذا مما تقدم». يشير إلى تعليقته التي كانت على مستهل مسائل الهموز، وقد أشرنا إليها ولم نستطع إثباتها لأنها مخرومة. وعلق هنا أيضًا بما يلي: «هذا فيه خلاف...».
(٥) ف: تخفيف.
(٦) المنصف ٢: ٢٤٨.
(٧) ف: «لأن نية الهمزتين الواوان». م: «لأن نية الهمزتين الواوين». والتصويب من المنصف.
(٨) ف: فيهما.
(٩) المنصف ٢: ٢٤٩ - ٢٥٠.
(١٠) م: بانكسار.
(١١) ف: نحو أووّى.

رآه هنا فقال: «ائِوَيّا».

وتقول في مثل إِوَزَّة من «وَأَيتُ»: «إِيْئاةٌ»، لأنَّ إِوَزَّة: «إِفْعَلّةٌ»[1] بدليل قولهم: وَزٌّ. والأصل «إِوْءَيَةٌ»، فقلبتَ الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وقلبت الياء ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها.[2]

وتقول في مثل[3] إِجْرِد[4] من «وَأَيتُ»: «إِيْءٍ». والأصل «إِوْئِيٌ»، ثمّ[5] أبدلتَ الواو لسكونها وانكسار ما قبلها.[6]

(١) كذا. وأجاز في ص٧٤ أن يكون إوزّ على فِعَلّ والهمزة فيه أصلية.

(٢) في حاشية ف بخط أبي حيان أن ابن مالك علق على هذا بقوله: «ينقصه: فإن سهلت الهمزة قلت إيّاة وإواة على القولين. لأنه إذا صار إيئاة نقلت حركة الهمزة إلى الياء إن شئت». وانظر المنصف ٢: ٢٧١ وشرح الشافية ٣: ٢٩٩ وابن عصفور والتصريف ص٢٨١ - ٢٨٢.

(٣) المنصف ٢: ٢٩٧. وفي الأسطر ١٣ - ١٥ من المطبوعة منه إقحام يخالف ما قبله.

(٤) الإجرد: بقل له حب.

(٥) م: يم.

(٦) أغفل تسكين الياء وحذفها لالتقاء الساكنين: الياء والتنوين.

مسائل من المضعّف(1)

تقول في مثل «اغدَودَنَ» من «رَدَدتُ»: «ارْدَوَدَّ». والأصل «ارْدَوْدَدَ»، فنقلتَ حركة الدال الأُولى(2) إلى الساكن قبلها وأدغمت. ولم يمتنع الإدغام لأنه ليس بملحق؛ ليس في كلامهم مثل «احْرَوْجَمَ»، فيكونَ هذا ملحقًا به.

وتقول فيه من «وَدِدْتُ»: «ايْدَوَدَّ». والأصل «اوِدَوْدَدَ»، فقلبتَ الواو الأُولى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، ثمّ فعلتَ(3) به ما فعلتَ بـ «ارْدَوَدَّ».

وتقول في مضارع «ايدَوَدَّ»: «يَوْدَوِدُّ»، فتردُّ الواو لزوال الكسرة قبلها.

وتقول في المصدر: «ايْدِيدادًا»، فتَقلبُ الواو الأُولى ياء لانكسار الهمزة قبلها، وتَقلبُ الواو «افعَوْعَلَ»(4) ياءً لانكسار الدال قبلها.

---

(1) الكتاب ٢: ٤٠٢ - ٤٠٤.والمنصف ٢: ٢٩٦ - ٢٧٠.

(2) يعني الأولى من الأخيرتين.

(3) ف: وتفعل.

(4) ف: وتقلب الثانية.

ذكر المسائل
المبنية مما لا يجوز التصرّف فيه

تقول في مثل[١] أُترجّة،[٢] إذا بنيتَه من الهمزة:[٣] «أُوْءُوْءَةٌ».[٤] والأصل «أُؤْأُؤْأَةٌ»، فاجتمعت خمس هَمَزات، فقَلبتَ الثانية واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، فحجزتْ بين الأُولى والثالثة،[٥] وقَلبتَ الرابعة أيضًا واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، فحجزت بين الثالثة والخامسة. فإن خفّفتَ الهمزة الثالثة[٦] قلتَ «أُوُوْءَةٌ»، ألقيتَ حركتها على الساكن قبلها وحذفتها[٧].

فإن قيل: فهلّا أَبدلت الهمزتين واوين، وأَدغمت الواوين اللتين قبلهما فيهما كما تقول في مَقْرُوءَة: مَقْرُوَّةٌ، فكنتَ تقول فيها «أُوُّوَّةٌ». فالجواب أنّ الواو في مَقروءة إنّما زيدت للمدّ، وليست منقلبة عن[٨] حرف أصليّ ولا غير أصليّ، فلا يمكن تحريكها لئلّا تخرج من المدّ الذي جيء بها من أجله، والواوان في «أُوْءُوْءَة» لم تزادا[٩] للمدّ، بل هما بدل من حرفين أصليّين وهما الهمزتان، فاحتملتا الحركة لذلك ولم تجريا مَجرى ما زِيد للمدّ، كما تحرّكت الواو[١٠] في: هذا أَوَمُّ منك، ولم تقل: هذا آمُّ منك،[١١] فتُجرَى مُجرى ألف «فاعَلَ»، بل حَملتِ الحركة لأنها بدل من حرف أصليّ.

---

(١) المنصف ٣: ١٠٦ – ١٠٩.
(٢) الأترجة: ثمرة شجر معروف.
(٣) م: الهمز.
(٤) م: أوءودة.
(٥) في النسختين: والثانية.
(٦) في م ومطبوعة المنصف: الثانية.
(٧) زاد في المنصف وجهًا بتخفيف الهمزة الخامسة. وذكر في المطبوعة أنها الثالثة.
(٨) المنصف: من.
(٩) م: لم يزادا.
(١٠) في النسختين: «الألف». المنصف: الفاء.
(١١) ف: في أومّ ولم يقل هذا آم.

وتقول في مثل مُحْمَرّ(١) من الواو: «مُوَّوٍ».(٢) وأصله «مُوْوَوِوٌ»، فأدغمتَ الواو الأُولى في الثانية، وقلبت الرابعة ياء لتطرّفها وانكسار ما قبلها فصار «مُوَّوِيًا».(٣)

فإن قال قائل: فهلّا قلبتَ الواو الثالثة ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها. فالجواب أنَّ الذي منع من ذلك ما تقدَّم ذكره في التصريف، من أنَّ حرفَ العِلَّة إذا كان لامًا ثم ضُعِّف فإنَّ اللّام الأُولى تجري مَجرى العين، والثانية مَجرى اللّام. فكما أنّ العين إذا كانت معتلَّة، [٧٢أ] واللّامُ كذلك، جرت العين مَجرى الحرف الصحيح فلم تعتلّ(٤) فكذلك اللّام الأُولى. ومن كره اجتماع ثلاث واوات أبدل الواو الثالثة(٥) ياءً، لأنها أقرب إلى الطرف، فسَهُل تغييرها لذلك أكثرَ من تغيير غيرها، فيقول «مُوَّيٍ».(٦) ولا تُقلب الياء أيضًا ألفًا، لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، للعِلَّة التي تقدَّم ذكرها في الواو.

وتقول في مثل(٧) جالَينُوس من أَيُّوب: «آوَيّيُوب». فأظهرت العين لأنهافي القياس واو، لأنَّ أيُّوب إذا(٨) حُمِل على كلام العرب أشبه العَيُّوق فمثاله على هذا «فَيْعُول»، وهمزته(٩) أصل من: آبَ يَؤوبُ. فلذلك لمّا بنيتَ منه مثل جالينُوس أَظهرتَ الواو، لزوال موجب قلبها ياء.(١٠) وهو إدغام ياء «فَيعُول» الساكنة فيها.

قال أبو عليّ:(١١) ويجوز أن تكون العين ياء ساكنة كأنه من «أَيْب»، وإن لم تكن في كلام العرب كلمة من همزة وياء وباء، لأنه لا يُنكَر أن تأتي في كلام العجم لفظة،(١٢) ليس مثلها في اللغة العربيّة. فإذا بنيتَ مثل جالَينوس، على هذا، قلت: «آيَيْبُوب».(١٣)

* * *

---

(١) م: محمد.
(٢) ف: «موّوٍ». م: موّر.
(٣) م: موّويًا.
(٤) في النسختين: فلم يعتلّ.
(٥) ف: الثانية.
(٦) ف: «موّيٍّ». وصوبت في الحاشية كما أثبتنا.
(٧) المنصف ٣: ١٤٤. م: مثال.
(٨) م: إذ.
(٩) م: وهمزة.
(١٠) م: واوًا.
(١١) المنصف ٣: ١٤٤.
(١٢) م: لفظ.
(١٣) م: «آييوب». وفي حاشية ف عن نسخة أُخرى: «آيَيُّوب» وعلق ابن مالك على ابن عصفور في حاشية ف بقوله: «كما ذكر الهمزة والواو كان ينبغي أن يذكر الياء والألف ويكثر من الأمثلة كما فعل غيره لكنه...».

فهذه جملة من المسائل يتدرّب بها المتعلّم،(١) وله فيها غُنيةٌ وكفاية.

* * *

كمل كتاب التصريف، والحمدلله حقَّ حمده،

وصلّى الله على محمّد نبيّه وعبده،

وعلى عباده الذين اصطفى.(٢)

---

(١) ف: المتكلم.

(٢) م: «كمل، والحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله. وكان الفراغ منه يوم الخميس الخامس عشر لشهر شوال من عام خمسة وثلاثين وسبعمائة». وعلّق أبو حيان في حاشية ف ما يلي: «قابلتُ جميع هذا الكتاب مع شيخنا الإمام اللغويّ الحافظ حجّة العرب أوحد العصر رضيّ الدين أبي عبدالله محمد ابن علي بن يوسف الأنصاريّ الأندلسيّ الشاطبيّ. قاله كاتبه أبو حيّان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيّان النفزيّ الأندلسيّ الجيّانيّ نزيل القاهرة».

فهذه جملة من المسائل يتدرّب بها المتعلّم،[1] وله فيها غُنيةٌ وكفاية.

* * *

كمل كتاب التصريف، والحمدلله حقَّ حمده،

وصلّى الله على محمّد نبيّه وعبده،

وعلى عباده الذين اصطفى.[2]

---

(١) ف: المتكلم.

(٢) م: «كمل، والحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله. وكان الفراغ منه يوم الخميس الخامس عشر لشهر شوال من عام خمسة وثلاثين وسبعمائة». وعلّق أبو حيان في حاشية ف ما يلي: «قابلتُ جميع هذا الكتاب مع شيخنا الإمام اللغويّ الحافظ حجّة العرب أوحد العصر رضيّ الدين أبي عبدالله محمد ابن علي بن يوسف الأنصاريّ الأندلسيّ الشاطبيّ. قاله كاتبه أبو حيّان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيّان النفزيّ الأندلسيّ الجيّانيّ نزيل القاهرة».

الفهارس الفنية

ا

فهرس الأعلام
الأفراد والقبائل والأمكنة

خ

د

ذ

ر

غ

ف

ق

ك

هـ

و

ي

٢

فهرس الآيات

٣

فهرسُ الشّوَاهِد النّثريَّة

٤

فهرس القوافي

٥

فهرس الأمثلة

ب

ذ

ر

ض

ط

ق

ك

و

ي

٦

فهـــرس الكُتُب
التي ذكرها المؤلِّف في المُمْتع

٧

فهرس المصادر والمراجع

الإبدال	أبو الطيب اللغوي	دمشق	١٩٦٠
إتحاف فضلاء البشر	البناء الدمياطي	القاهرة	١٣٥٩
اختصار القدح المعلّى	أبو عبدالله محمد بن عبدالله	القاهرة	١٩٥٩
الاختيارين	الأخفش الأصغر	دمشق	١٩٧٤
أدب الكاتب	ابن قتيبة	القاهرة	١٩٦٣
أراجيز العرب	توفيق البكري	القاهرة	١٣٤٦
ارتشاف الضرب	أبو حيان النحوي	القاهرة	١٩٨٤
إرشاد الأريب	ياقوت الحموي	القاهرة	١٩٢٣
الاستدراك على كتاب سيبويه	أبو بكر الزبيدي	روما	١٨٩٠
الإصابة	ابن حجر العسقلاني	القاهرة	١٩٣٩
إصلاح المنطق	ابن السكيت	القاهرة	١٩٥٦
الأصمعيات	الأصمعي	القاهرة	١٩٥٥
الأضداد	ابن الأنباري	الكويت	١٩٦٠
الأغاني	أبو الفرج	مطبعة التقدم بالقاهرة	
الاقتضاب	البطليوسي	بيروت	١٩٠١
ألف باء	البلوي	القاهرة	١٢٨٧
الأمالي	الزجاجي	القاهرة	١٩٦٣
الأمالي	ابن الشجري	حيدر آباد	١٣٤٩
الأمالي	القالي	القاهرة	١٩٥٣
إنباء الرواة	القفطي	القاهرة	١٩٥٠
أنساب الأشراف	البلاذري	القدس	١٩٣٦
الإنصاف	ابن الأنباري	القاهرة	١٩٦١
البحر المحيط	أبو حيان الأندلسي	القاهرة	١٣٢٨

بغية الوعاة	السيوطي	القاهرة ١٣٢٦
البيان والتبيين	الجاحظ	لجنة التأليف والترجمة والنشر
تاج العروس	الزبيدي	
تاريخ بغداد	الخطيب البغدادي	القاهرة ١٣٤٩
التبيان في تفسير القرآن	أبو جعفر الطوسي	النجف ١٩٥٣
تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة	محمد ظافر الأزهر	مطبعة الراوي ١٩٠٤
تذكرة النحاة	أبو حيان النحوي	بيروت ١٩٨٦
تزيين الأسواق	داود الأنطاكي	القاهرة ١٣٠٢
التشبيهات	ابن أبي عون	كمبردج ١٩٥٠
تصريف الأسماء والأفعال	فخر الدين قباوة	بيروت ١٩٨٨
تفسير الطبري	الطبري	المطبعة الكبرى الأميرية
التمام في تفسير أشعار هذيل	ابن جني	بغداد ١٩٦٢
تهذيب إصلاح المنطق	التبريزي	القاهرة ١٣٣٥
تهذيب الألفاظ	التبريزي	بيروت ١٨٩٥
تهذيب الإيضاح	عز الدين التنوخي	دمشق ١٩٤٨
الجمل في النحو	الزجاجي	بيروت ١٩٨٤
جمهرة اللغة	ابن دريد	حيدر آباد ١٣٤٥
حاشية الأمير على المغني	محمد الأمير	مطبعة حجازي ١٣٧٢
حاشية الدسوقي على المغني	مصطفى الدسوقي	القاهرة ١٣٥٨
حاشية الصبان على الأشموني	محمد بن علي الصبان	القاهرة
الحماسة	البحتري	بيروت
الحماسة البصرية	صدر الدين البصري	حيدر آباد ١٩٦٤
الحيوان	الجاحظ	مكتبة البابي الحلبي
خزانة الأدب	البغدادي	القاهرة ١٢٩٩
الخصائص	ابن جني	القاهرة ١٩٥٦
الخيل	أبو عبيدة	حيدر آباد ١٣٥٢
الدرر اللوامع	الشنقيطي	مطبعة كردستان ١٣٢٨
ديوان ابن مقبل		دمشق ١٩٦٢
ديوان أبي الأسود الدؤلي		بغداد ١٩٦٥
ديوان الأخطل		بيروت ١٨٩١
ديوان الأعشى		فينا ١٩٢٧
ديوان امرئ القيس		القاهرة ١٩٥٨
ديوان أوس بن حجر		بيروت ١٩٦٠

ديوان جران العود		القاهرة	١٣٥٠
ديوان جرير		مطبعة الصاوي بالقاهرة	
ديوان جميل بثينة		دار مصر للطباعة بالقاهرة	
ديوان حاتم الطائي		بيروت	١٩٥٣
ديوان حسان		بيروت	١٩٦١
ديوان حميد بن ثور		القاهرة	١٩٥١
ديوان ذي الرمة		كمبردج	١٩١٩
ديوان رؤبة		ليبسيغ	١٩٠٣
ديوان زهير بن أبي سلمى	ثعلب	القاهرة	١٩٤٤
ديوان سحيم		القاهرة	١٩٥٠
ديوان سراقة البارقي		القاهرة	
ديوان سلامة بن جندل		حلب	١٩٦٨
ديوان طرفة بن العبد		القاهرة	١٩٥٨
ديوان طفيل الغنوي		ليدن	١٩٢٧
ديوان عبيد بن الأبرص		القاهرة	١٩٥٧
ديوان العجاج		ليبسيغ	١٩٠٢
ديوان عدي بن زيد		بغداد	١٩٦٥
ديوان علقمة الفحل	الأعلم الشنتمري	الجزائر	١٩٥٢
ديوان عمر بن أبي ربيعة		القاهرة	١٩٦٠
ديوان الفرزدق		القاهرة	١٣٥٤
ديوان كثير عزة		الجزائر	١٩٢٨
ديوان لبيد		الكويت	١٩٦٢
ديوان مجنون ليلى		القاهرة	
ديوان المعاني	العسكري	القاهرة	١٣٥٢
ديوان المفضليات	الأنباري	بيروت	١٩٢٠
ديوان النابغة الذبياني		بيروت	١٩٢٩
ديوان النابغة الجعدي		دمشق	١٩٦٤
ديوان الهذليين		القاهرة	١٣٦٩
ديوان الوليد بن يزيد		دمشق	١٩٣٧
ذيل الأمالي	القالي	القاهرة	١٩٢٧
رسالة الغفران	المعري	القاهرة	١٩٥٠
زهر الآداب	الحصري	القاهرة	١٩٢٥
سر صناعة الإعراب	ابن جني	القاهرة	١٩٥٤
سمط اللآلي	أبو عبيد البكري	القاهرة	١٩٣٦

سيرة النبي	ابن هشام	مطبعة حجازي بالقاهرة
شذرات الذهب	ابن العماد	مكتبة القدسي ١٣٥١
شرح أبيات سيبويه	ابن السيرافي	دمشق ١٩٧٩
شرح أبيات المغني	البغدادي	دمشق ١٩٧٣
شرح أدب الكاتب	الجواليقي	مكتبة القدسي ١٣٥٠
شرح بانت سعاد	ابن هشام	ليبسيغ ١٨٧١
شرح اختيارات المفضل	التبريزي	دمشق ١٩٧١
شرح أشعار الهذليين	السكري	القاهرة ١٩٦٣
شرح التسهيل	ابن مالك	القاهرة ١٩٩٠
شرح التفتازاني على العزي	سعد الدين التفتازاني	القاهرة
شرح الحماسة	التبريزي	مطبعة حجازي بالقاهرة
شرح الحماسة	المرزوقى	القاهرة ١٣٧٢
شرح الشافية	الرضي	مطبعة حجازي بالقاهرة
شرح شواهد إصلاح المنطق	ابن السيرافي	نسخة مخطوطة
شرح شواهد شرح الشافية	البغدادي	مطبعة حجازي بالقاهرة
شرح الشواهد الكبرى	العيني	القاهرة ١٢٩٩
شرح شواهد المغني	السيوطي	القاهرة ١٣٢٢
شرح القصائد العشر	التبريزي	القاهرة ١٩٦٢
شرح الكافية الشافية	ابن مالك	دمشق ١٩٨٨
شرح قواعد الإعراب	الكافيجي	دمشق ١٩٨٩
شرح الملوكي	ابن يعيش	بيروت ١٩٨٨
شرح نهج البلاغة	ابن أبي حديد	دار إحياء الكتاب العربي
شعر أبي دواد الإيادي		بيروت ١٩٥٩
الشعر والشعراء	ابن قتيبة	القاهرة ١٣٦٤
شمس العلوم	نشوان الحميري	مطبعة بريل ١٩٥١
شواهد التوضيح والتصحيح	ابن مالك	دار العروبة بالقاهرة
الصحاح	الجرهري	دار الكتاب ١٣٧٧
الصناعتين	العسكري	دار احياء الكتب ١٩٥٢
الضرائر	محمود شكري الآلوسي	المطبعة السلفية ١٣٤١
ضرائر الشعر	ابن عصفور	بيروت ١٩٨٠
طبقات فحول الشعراء	ابن سلام	القاهرة ١٩٥٣
الطرائف الأدبية	عبدالعزيز الميمني	القاهرة ١٩٣٧
العبر	ابن خلدون	بيروت ١٩٥٦
العقد الفريد	ابن عبد ربه	مطبعة الاستقامة بالقاهرة

العين	الخليل بن أحمد	عمان	١٩٨٢
عيون الأخبار	ابن قتيبة	القاهرة	١٩٣٠
فهرسة ابن خير	ابن خير الإشبيلي	مكتبة المثنى	
القلب والإبدال	ابن السكيت	ليبسيغ	١٩٠٥
الكامل	ابن الأثير	القاهرة	١٩٠١
الكامل	المبرد	القاهرة	١٩٣٦
الكتاب	سيبويه	القاهرة	١٣١٧
كشف الظنون	الحاجي خليفة		
لسان العرب	ابن منظور		
لسان الميزان	ابن حجر العسقلاني	حيدر آباد	١٣٢٩
مجاز القرآن	أبو عبيدة	القاهرة	١٩٥٤
مجالس ثعلب	ثعلب	القاهرة	١٩٤٨
المحاسن والمساوئ	البيهقي	القاهرة	١٩٦٢
محاضرات الأدباء	الراغب الأصفهاني	بيروت	١٩٦١
المحتسب	ابن جني	القاهرة	١٩٨٦
المحكم	ابن سيده	القاهرة	١٩٥٨
مختصر شرح أمثلة سيبويه	الجواليقي	الرياض	١٤١٠
المخصص	ابن سيده	القاهرة	١٣١٦
المزهر	السيوطي	مطبعة صبيح بالقاهرة	
المستطرف في كل فن مستظرف	الأبشيهي	القاهرة	١٣٧٩
مصارع العشاق	أبو محمد جعفر	بيروت	١٩٥٨
معاني القرآن	الفراء	القاهرة	١٩٥٥
المعاني الكبير	ابن قتيبة	حيدر آباد	١٩٤٩
معجم الأدباء	ياقوت الحموي	القاهرة	١٩٣٦
معجم البلدان	ياقوت الحموي	القاهرة	١٩٠٦
معجم الشعراء	المرزباني	القاهرة	١٩٦٠
معجم ما استعجم	أبو عبيد البكري	القاهرة	١٩٤٥
المعرَّب	الجواليقي	القاهرة	١٣٦١
مغني اللبيب	ابن هشام	القاهرة	
مفتاح السعادة	طاش كبري زاده	حيدر آباد	١٣٢٩
المفضليات	المفضل	القاهرة	١٩٥٢
المقتضب	ابن جني	ليبسيغ	١٤٠٣
المقتضب	المبرد	القاهرة	١٣٨٥
المنصف	ابن جني	القاهرة	١٩٥٤

نثار الأزهار	ابن منظور	الأستانة	١٢٩٨
النشر في القراءات العشر	ابن الجزري	دمشق	١٣٤٥
نقائض جرير والأخطل	أبو تمام	بيروت	١٩٢٢
نقد الشعر	قدامة بن جعفر	القاهرة	١٩٦٣
النهاية	ابن الأثير	القاهرة	١٣٢٢
النوادر	أبو زيد	بيروت	١٨٩٤
همع الهوامع	السيوطي	القاهرة	١٣٧٢
الوحشيات	أبو تمام	القاهرة	١٩٦٣
وفيات الأعيان	ابن خلكان	القاهرة	١٩٤٨
وقعة صفين	نصر بن مزاحم	القاهرة	١٣٦٥

٨

فهرس المواد

المُحقِّق

• الأستاذ الدُّكتور فخر الدين قباوة: وُلِدَ في حلب سنة ١٩٣٣، ونال فيها الشَّهادة الثانويّة، وأَهليّة التَّعليم الابتدائيّ، مع مُزاوَلته للمِهَن الحُرَّة. ومِن جامعةِ دمشق حاز الإجازة في عُلوم العربيّة، وأهليّة التَّعليم الثانويّ، والدِّبلوم الخاصَّة في الإدارة والتَّفتيش التَّربويّ، بين عامي ١٩٥٥ و١٩٦٠، وفيها أَعَدَّ رسالة للماجستير في التَّفتيش التَّربويّ، ثُمّ مَنحته جامعة القاهرة درجة الماجستير، فالدُّكتوراه في الأدب القديم، سنة ١٩٦٦.

• دَرَّس الأدب القديم والنَّحو العربيّ ومَنهج البحث، في جامعات حلب واللاذقيّة وبكّين وفاس والعين والقصيم، وأَشرف على رسائل لنيل درجتي الماجستير والدُّكتوراه في الأدب والنَّحو، وشارَك في لِجان التَّحكيم لهما، وفي لِجان علميّة وثقافيّة، ونُدوات ومُؤتمَرات عربيّة وإسلاميّة، وتَقويم إنتاجِ بعض الزُّملاء وبُحوثٍ علميّة للمَجلّات المُحْكَمة. وانْتُخِبَ عضوًا في بَعض المَجامع العربيّة.

• أصدر عَشرات من الكتب، في الأدب والإعراب والصَّرف والعروض، وعَشرات من المَقالات العلميّة في الدَّوريّات العربيّة والإسلاميّة. وهو منذ عشر سنوات بُعِدّ تحقيق «تفسير الجلالين»، باعتماد نُسَخ خطّيّة، والمصادر التي رَجَعَ إليها الجلالان في تصنيف تفسيرهما، ليَكون بين أيدي النّاس مَضبوطًا ومُيسَّرًا، مع إلحاق أَسباب النُّزول بِمَواضعها اللازمة لها، وتوثيق الأخبار، وتقويم الإسرائيليّات، وتَفصيل للإعراب والصَّرف ومَعاني الأدوات، وتعقُّب لما وَقَعَ للمُؤلِّفين من سَهْو في النَّقل والتَّفسير وعلوم العربيّة، وتلفيق للعبارات والأخبار، واختيار لِضَعيف الأَقوال والتَّوجيهات.

01R160306

Al-Mumti' Al-Kabīr Fit-Taṣrif

Ibn 'Ousfour

Edited by

Dr. Fakhr-ed-Din Ḳabāwa

Librairie du Liban *Publishers*